

مبادئ علم الاقتصاد

الجزء الاول

- موضوع علم الاقتصاد
- تطور النظم الاقتصادية
- التنمية الاقتصادية وبعض مشكلاتها.
- أهمية تكوين رأس المال البشري في الوطن العربي.
- بعض نظريات التنمية.

دكتور عبد الله الصعيدي

أستاذ بقسم الاقتصاد - كلية الحقوق - جامعة عين شمس
رئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية شرطة دبي

الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م

إهـــــــداء 2006

أكاديمية شرطة دبي

الإمارات العربية المتحدة



الإدارة العامة للكليات والمعاهد

مبـــــادىء
علـم الاقتصـــاد

الجزء الأول

☆ موضوع علم الاقتصاد
☆ تطور النظم الاقتصادية
☆ التنمية الاقتصادية وبعض مشكلاتها
☆ اهمية تكوين رأس المال البشري في الوطن العربي
☆ بعض نظريات التنمية

دكتور
عبد الله الصعيدي
أستاذ بقسم الاقتصاد - كلية الحقوق - جامعة عين شمس
رئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية شرطة دبي

الطبعة الثانية

١٤١٨هـ - ١٩٩٨م



﴿ وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة
ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ﴾

صدق الله العظيم

(*) الآية رقم (٧٧) من سورة القصص

مقدمة
الطبعة الثانية

- عندما تسمح الظروف للكاتب بإعادة طبع أحد مؤلفاته العلمية (الأكاديمية) ، يتبادر إلى ذهنه تساؤل منطقي يدور حول ما يمكن إضافته لهذا المؤلف في طبعته الجديدة . وبالطبع فإن مايمكن إضافته يتوقف على طبيعة المحتوى العلمي للكتاب ، فربما تضمن الكتاب في طبعته الأولى نظريات علمية قديمة يقتضي الأمر إضافة الحديث منها إليها ، أو إحصائيات يلزم تحديثها . أو أفكار يلزم تعديلها لتلائم ماهو سائد من فكر معاصر ، أو رؤية جديدة لأحد الموضوعات المطروحة في الواقع المشاهد .

- ورغم طموح الكاتب ورغبته في إجراء الكثير من هذه التعديلات ، فإنه - وعلى المستوى الأكاديمي - يجد الكاتب نفسه مدفوعاً إلى أن يختار تعديلاً يراه محققاً للملاءمة بين المصلحة العلمية للطالب بصفة خاصة ، وللقارىء المهتم بموضوعات المؤلف بصفة عامة .

وفي الطبعة الثانية من هذا المؤلف " مبادىء علم الاقتصاد " والذي يشتمل على جزأين " أولهما في موضوع العلم وتطور النظم الاقتصادية والتنمية الاقتصادية وبعض مشكلاتها ، وثانيهما : في التحليل الاقتصادي الجزئي والذي يتضمن نظريات متنوعة في الثمن والعلاقات الدالية ، والعرض والطلب ، والاستهلاك . والانتاج ، والأسواق ، فقد رأينا أن نُبقي علىموضوعات الجزء الثاني كما هي دون تغيير ، أما موضوعات الجزء الأول ، وعلى وجه الخصوص ، الموضوعات

المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وبعض مشكلاتها ، فقد رأينا أن نضيف إليه مبحثاً جديداً بعنوان : أهمية تكوين رأس المال البشري في الوطن العربي ، وذلك ضمن موضوعات الفصل الثاني بالباب الثالث في هذا الجزء .

– ويأتي أختيارنا لهذا المبحث الجديد تعبيراً عن أهمية وضرورة الاتجاه الجاد نحو تحقيق التنمية الحقيقية في أقطار الوطن العربي . هذه الأهمية ، وتلك الضرورة تؤكدها المتغيرات الاقتصادية العالمية في السنوات القليلة الماضية ، ومن أهم هذه المتغيرات بدء تطبيق مبادىء التنظيم الجديد للتجارة الدولية منذ أوائل عام ١٩٩٥م ، وهي المبادىء التي قررتها الوثيقة النهائية لجولة أورجواي بعد التصديق عليها في مراكش عام ١٩٩٤م . وليس من قبيل المبالغة أن آثار تطبيق تلك المبادىء – الايجابية منها والسلبية – تتعدى حدود الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى دول العالم كلها .

– وأمام التحدي الكبير الذي يفرضه تطبيق هذه المبادىء ، على الدول النامية بصفة عامة ، وعلى دول الوطن العربي بصفة خاصة ، فإن إتجاه هذه الدول نحو رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بتكوين رأس المال البشري ، يعتبر ضرورة تحتمها ظروف تحرير التجارة الدولية والمنافسة في الأسواق الخارجية .

وفي ظل هذه المنافسة ، فإن البقاء لن يكون إلا للمنتجات الجيدة ذات السعر المناسب . ولن يتحقق ذلك إلا بتدعيم قاعدة العلم والمعرفة واستخدام

التكنولوجيا المتطورة ، وكل ذلك سيعتمد أساساً على رأس المال البشري قبل إعتماده على رأس المال المادي .

– وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى أنني قد انتهزت فرصة إصدار طبعة جديدة من هذا المؤلف ، لتصحيح بعض الأخطاء المطبعية واللغوية التي بقيت في الطبعة الأولى . وقد خصصت لهذا الغرض ورقتين للتصحيح ، إحداهما وضعت في نهاية الجزء الأول ، والأخرى في نهاية الجزء الثاني .

– أرجو من الله تبارك وتعالى ، أن يوفقنا لما فيه خير طلاب كليتنا الرائدة بصفة خاصة ، والقارىء العربي بصفة عامة .

والله ولي التوفيق .

المؤلف

دبي / يناير ١٩٩٨م .

مقـــــدمة

(أهمية دراسة علم الإقتصاد ـ خطة الدراسة)

١ ـ أهمية دراسة علم الاقتصاد :

قد يتساءل بعض الدارسين في كليات الشرطة، أو بعض الطلاب في كليات الحقوق(١) عن أهمية دراسة علم الإقتصاد في هذه الكليات، ولعل مرجع هذا التساؤل يتمثل في أمرين هما: أن هذا العلم يدرس في كليات متخصصة مثل كليات الاقتصاد والعلوم السياسية، أو كليات العلوم الاقتصادية والإدارية، أو حتى في كليات التجارة بالجامعات المختلفة، وأن هذه الكليات تؤهل خريجيها للعمل بالوظائف ذات الصلات الأوثق بالقانون والأمن والشرطة، ومن ثم فقد تبدو دراسة الإقتصاد بعيدة الصلة بهذه التخصصات.

ومع ذلك، فإن أهمية دراسة علم الإقتصاد تتضح لهؤلاء بصفة خاصة، كما تظهر جدوى دراسة مبادىء هذا العلم لغيرهم بصفة عامة، وذلك من خلال الملاحظات الآتية :

أ ـ يعتبر السلوك الإقتصادي لكل فرد في المجتمع أمراً ضرورياً في ممارسة الحياة اليومية، فإشباع الحاجات الحاضرة يتم عن طريق «الإنفاق الاستهلاكي»، كما أن إشباع الحاجات الآجلة يتحقق عن طريق «الإدخار» والحصول على مزيد من هذا الاشباع يتم عن طريق «الإستثمار». ويعتمد المزيد

(١) ميزنا هنا بين استخدام كلمتي «الدارسين» في كليات الشرطة، و«الطلاب» في كليات الحقوق، ويرجع هذا التمييز إلى أن «الدارسين» لهذه المادة في كلية شرطة دبي مثلا تضمهم فئات ثلاث هم: المرشحون، والمنتسبون غير المتفرغين، والجامعيون.

من هذه الأنشطة على «مستوى الدخل المتاح» للفرد. وفي ظل «إرتفاع متـواصـل للأسعار (التضخم)، يصبح مستوى الدخل الحقيقي أكثر أهميـة من «مستـوى الدخل النقدي». إن تنظيم هذا السلوك الاقتصـادي بجـوانبـه المختلفـة بهـدف التوصـل إلى أقصى إشبـاع ممكن ـ ولا شك في أهميـة ذلك بـالنسبـة للفـرد ـ يخضع لمبادىء معينة يشملها علم الاقتصاد.

ب ـ «لاشك في أن إختيار طريقة معينة لتنظيم الحياة الاقتصـاديـة ليس إعتباطاً مطلقاً، وإنما يقوم دائما على أساس أفكار ومفاهيم معينـة، ذات طـابـع اخلاقي، أو علمي، أو أي طابع اخر، وهذه الأفكار والمفـاهيم تُـكَـوِّن الـرصيـد الفكري للمـذهب الاقتصـادي القـائم على أسـاسهـا. وحين يُـدرَسُ أي مـذهب إقتصادي، يجب أن يتناول من ناحية: طريقتـه في تنظيم الحيـاة الاقتصـاديـة، ومن ناحية أخرى رصيده من الأفكار والمفاهيم التي يرتبط المذهب بهـا.. ومنـذ أن بدأ علم الاقتصاد السياسي يشق طريقه في مجال التفكير الاقتصادي، أخـذت بعض النظريات العلمية في الإقتصاد تُـكوِّن جـزءا من هـذا الـرصيـد الفكـري للمذهب(١). ولما كان تنظيم الحياة الاقتصـاديـة في المجتمـع ـ وفقـا للمـذهب الاقتصادي السائد ـ يؤثر تـأثيراً مبـاشراً في السلـوك الاقتصـادي والإجتماعي للفرد، فإن دراسة أسس المذاهب الاقتصادية يعتبر أمراً هاماً».

جـ ـ لا يمكن لأحد الآن أن ينكر أهمية الأوضاع الاقتصادية وتأثيرها في حياة الأفراد والأمم، لقد أصبحت المشكلة الاقتصادية هي قضيـة العـالم أجمع، فالدول النامية تحاول جاهدة سلوك طريق للتنمية الاقتصادية يخفف من عبء التخلف الذي مازال يخيم بثقله على شعـوبهـا، والـدول المتقـدمـة تحـاول هي الأخرى تحقيق مزيد من التقدم والنمو الاقتصادي ارتفاعا بمستـوى معيشتهـا وإشباعا لمزيد من الحاجات والرفاهية لمواطنيها. وأصبح الناس يؤمنون بأن أي

---

(١) محمد باقر الصدر، «إقتصادنا: دراسـة مـوضـوعيـة تتنـاول بـالنقـد والبحث المـذاهب الاقتصادية للماركسية، والرأسمالية والإسـلام في أسسهـا الفكـريـة وتفـاصيلهـا»، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، الطبعة العشرون، ١٩٨٧، ص ٢٧.

إصلاح لابد أن يبدأ بإصلاح أحوال معيشتهم. ولذلك أضحت المبادىء والمعتقدات التي تتصارع اليوم في عالمنا تلبس ثيابا إقتصادية، وتبشر بالرخاء والحلول الإقتصادية للفرد والمجتمع، ذلك لأنها أدركت أن إنسان العصر الحديث يصعب الوصول إلى عقله إلا عن طريق مزيد من الإشباع لحاجاته أولاً... بل إن الحكومات أصبحت اليوم تبحث عن القوة الاقتصادية في المقام الأول، لأنها تستطيع بها أن تحصل على القدرة العسكرية(١).

د ـ تؤكد الأحداث الدولية المعاصرة أهمية الجوانب الاقتصادية في تحديد مصير الأمم والشعوب. فحرب الخليج عام ١٩٩٠ مثلا لا يمكن انكار دوافعها الإقتصادية من ناحية، والآثار الاقتصادية التي ترتبت عليها من ناحية اخرى. كما ان تفكك (أو انهيار) الاتحاد السوفيتي وإنتهائه كدولة اشتراكية وشيوعية، وعودته في نهاية عام ١٩٩١ إلى جمهوريات منفصلة كما كان عليه الحال قبل عام ١٩١٧، يرجع إلى أسباب كثيرة من أهمها فشل نظامه الاقتصادي في حل المشكلات الإقتصادية، والوفاء بمتطلبات التقدم والتنمية وإشباع حاجات الشعوب التي اعتنقته(٢). والحرب الاقتصادية المنتظر إعلانها بين الولايات واليابان، والتي طالعتنا أخبارها في بداية العام الحالي (١٩٩٤)، وذلك بسبب فشل الدولتين في التوصل إلى اتفاق لخفض الفائض التجاري بينهما، والذي بلغت قيمته في عام ١٩٩٣ إلى أعلى معدلاته (٥٩,٣ مليار دولار) سنويا لصالح اليابان(٣)، هذه الحرب تشير إلى أن الحروب بين الدول لم تعد عسكرية فقط،

---

(١) وقد عبر عن ذلك الاقتصادي «ر. هيلبرونر» بقوله: «... لأول مرة في التاريخ، تصبح القوة تسير في أعقاب الثروة بعد أن كانت الثروة تأتي دائما في أعقاب القوة»، أنظر كتابه: روبرت هيلبرونر، «الإقتصاد في خدمة المجتمع»، ترجمة: محمد ماهر، المكتبة الإقتصادية(١٥)، دار الكرنك، ١٩٦٥، ص١. وقد أشار إلى ذلك أ. سمير الهضيبي، «تاملات حول الحل الإسلامي للمشكلة الإقتصادية»، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص ٨، ٩.

(٢) راجع في تطور النظام الإشتراكي وانهيار الاتحاد السوفييتي وأسباب ذلك: دكتور/ محمد حافظ الرهوان «مبادىء علم الإقتصاد» كلية شرطة دبي، ١٩٩٢، ص ٢٠٨ ومابعدها.

(٣) راجع تفصيلات هذه النقطة في جريدة البيان، العدد الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢١، ص٨.

بل إنها أصبحت اقتصادية في المقام الأول. إن ذلك يعد نموذجا «للحرب الباردة» التي أصبحت فيها ـ وفي ظل الاوضاع الدولية الجديدة ـ القوة الاقتصادية هي المعيار الحقيقي للقوة السياسية.

هـ ـ أصبحت وسائل الإعلام المختلفة تطالعنا يومياً، بل وفي اليوم الواحد أكثر من مرة، بأنباء تتعلق بمصطلحات اقتصادية متنوعة: النمو الاقتصادي، التضخم، الكساد، البطالة، إختلال أو توازن ميزان المدفوعات الدولية، سعر الصرف بين العملات، فائض أو عجز الميزانية العامة للدولة، الاقتصاد الحر، معدلات الاستثمار، النمو الحقيقي في الدخل القومي والفردي... الخ. والواقع أن هذه المصطلحات تعد تعبيراً ـ عمَّا يدور في عالم الواقع وليست بمعزل عنه. إن التغير في أحد المعدلات المتعلقة بهذه المصطلحات له تأثيره المباشر في الأنشطة الاقتصادية على مستوى المجتمع والفرد في وقت واحد. ومن هنا تأتى أهمية دراسة علم الاقتصاد للتعرف على مفهوم هذه المصطلحات المختلفة ومغزى التغير في المعدلات المتعلقة بها وآثار هذا التغير.

وكما يقول «ل. سلك» : «إن الكثير من الأفراد لديهم مشاعر قوية عن هذه المسائل، لكنهم لا يعرفون على وجه التحديد أين توجد مصالحهم الخاصة أو المصالح الاجتماعية بالنسبة لهذه المسائل، وإن علم الاقتصاد يستطيع أن يساعدهم على التفكير بطريقة أكثر وضوحا بشأن هذه الموضوعات وغيرها، لأنه يُقدِّم منهجاً أو طريقة خاصة للتفكير فيها.. إن أهم ما يقدمه علم الاقتصاد لدراسية هو تعليمهم المنهج العلمي في حل مشكلاتهم، وفي أية قضايا في مختلف المجالات. وهذا المنهج العلمي يحرر الشخص ولا يقيده بحدود معينة في حل المشكلة؛ إنه يعلمه حرية التفكير، لكن يمنعه من التفكير غير المعقول، ومن الخضوع للروتين، كما يعلمه القدرة على تقييم الحلول البديلة التي يقوم عليها هذا العلم بأكمله»(١).

---

(١) ليونارد سلك، «الإقتصاد للجميع»، ترجمة: د. صليب بطرس، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٦٧، ص ١٧٨ ومابعدها.

و ـ إذا كان «الأمن» بمفهومه الاكثر شمولاً، وكذلك العمل في المجالات القانونية المتنوعة، هما مجالا العمل أو التوظف لكل خريجي كليات الشرطة والحقوق، فإن العلاقة جد وثيقة بين علم الاقتصاد وموضوعاته من ناحية، ودراسة القانون والشرطة من ناحية أخرى. لقد أصبح الامن ركيزة للتنمية(١)، كما أصبحت التنمية الاقتصادية دعامة قوية وأساسية لتحقيق الأمن والعدالة. وكذلك فإن هناك علاقة تأثيرية متبادلة بين الظروف الاقتصادية والجريمة، فهناك أنواع معينة من الجرائم يرتفع معدلها في الظروف الاقتصادية السيئة، وأنواع أخرى يرتفع معدلها في ظل تحقيق الرفاهية الاقتصادية. فالجريمة موجودة في الحالتين لكن نوعها يختلف باختلاف الظروف الاقتصادية السائدة، الأمر الذي يقتضي من المجتمع السعي الدائم نحو تحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصادي، وذلك إنطلاقا من الدور العام الذي تلعبه الظروف الاقتصادية المستقرة في تحقيق الاستقرار السياسي والإجتماعي(٢).

إن أحد مسئولي الأمن إذا علم مثلا بأنباء تتعلق بإرتفاع أسعار الذهب بمعدلات كبيرة في الهند أو باكستان عنها في مدينة دبي، وكان هذا المسئول يعمل في مطار دبي، فإن تفكيره الاقتصادي سيقوده إلى توقع ازدياد نشاط تهريب الذهب من دبي إلى الهند أو باكستان أو العكس، وذلك للاستفادة من فروق الأسعار، وسيتطلب ذلك مزيدا من التدقيق وإجراءات الرقابة لضبط الذهب المُراد تهريبه، وإذا تناهى إلى علم أحد وكلاء النائب العام، أن البنك المركزي في سبيله إلى إصدار كميات جديدة من الأوراق النقدية من أجل تمويل العجز بالميزانية العامة للدولة، فإن معلوماته الاقتصادية، تجعله يتوقع مزيدا من الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم)، وبالتالي ارتفاع تكلفه

(١) من أجل تفصيلات اكثر حول هذه النقطة، راجع مجموعة الأبحاث القيمة التي قدمت لندوة «الأمن والتنمية» والتي نظمها «مركز البحوث والدراسات بشرطة دبي، خلال الفترة (٢٩ ـ ٣٠ نوفممبر ١٩٩٣)، وتم عقدها بالقيادة العامة لشرطة دبي.

(٢) انظر : أ. محمد خميس إبراهيم، «الظروف الاقتصادية والجريمة» دراسة منشورة في مجلة «الفكر الشرطي» العدد الثاني، المجلد الثاني، سبتمبر ١٩٩٣، ص ٢١٣ ومابعدها.

المعيشة بالنسبة لمحدودي الدخل، الأمر الذي يمكن معه أن ترتفع جرائم السرقة والاعتداء على الأموال الخاصة والعامة.

٢ ـ خطة الدراسة :

ـ إذا كانت الملاحظات السابقة، تؤكد لنا أهمية دراسة علم الاقتصاد لدارسي القانون والشرطة بصفة خاصة، وللجميع بصفة عامة، فما هي الموضوعات التي تتناولها هذه الدراسة؟

ـ من الطبيعي أن يكون موضوع علم الاقتصاد، هو أول موضوعات هذه الدراسة، وفي هذا الموضوع تأتي الاجابة عن تساؤلات متعددة حول: مفهوم هذا العلم، طرق البحث فيه، طبيعة قوانينه، عناصر المشكلة الاقتصادية.

ـ وإذا عرفت عناصر المشكلة الاقتصادية، فما هي الأسس التي تعتمد عليها النظم الاقتصادية في مواجهتها؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل تكون الموضوع الثاني، وهو المتعلق بالنظم الاقتصادية وتطورها، والأسس التي يعتمد كل منها في مواجهته للمشكلة الاقتصادية.

ـ ولكن رغم تعدد النظم الاقتصادية التي طبقتها المجتمعات منذ نشأتها حتى الآن، ما زالت هناك مجتمعات متخلفة تعانى شعوبها من التخلف الاقتصادي ذي المظاهر المتعددة، رغم أن هناك مجتمعات أخرى حققت تقدما اقتصاديا ملحوظا في كافة المجالات الاقتصادية والعلمية، بل إن الفجوة التي تفصل بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية أو المتخلفة تزداد اتساعا.

وهنا تطرح تساؤلات كثيرة: ما هي التنمية، ماذا يعني النمو الإقتصادي، ما أسباب التخلف؟ وما هي المشكلات أو العوائق التي تعترض سبيل التقدم في الدول المتخلفة إقتصاديا؟

والإجابة عن هذه التساؤلات تشكل الموضوع الثالث، من موضوعات هـذا المؤلف :

وهكذا يمكن تقسيم الموضوعات محل الدراسة إلى ثلاثـة مـوضـوعـات، نتناول كل منها في باب مستقل على النحو الآتى :

الباب الأول : في موضوع علم الإقتصاد

الباب الثاني : في تطور النظم الإقتصادية(١).

الباب الثالث : في التنمية الإقتصادية وبعض مشكلاتها(٢).

وإذا كانت هذه الموضوعات الثلاثة تشكل في مجموعهـا الجـزء الأول من هذه المادة، فإن الجزء الثانى منها والذي يتعلق «بالتحليل الاقتصادي الجـزئي» ستكون دراسته في كتاب مستقل، سندرسه بإذن الله، بعد الانتهـاء من دراسـة الكتاب الحالي، والذي يمثل ـ كما ذكرنا حالاً الجزء الأول من هذه المادة.

والله ولي التوفيق

د. عبدالله الصعيدي

دبي في مارس ١٩٩٤

---

(١)، (٢) اعتمدنا بصفة أساسية في كتابة هـذين البـابين (الثـانى والثـالث) على مـا ورد في مؤلفين لنا، الأول: «تطور النظم الاقتصادية»، دار النهضة العـربيـة، القـاهـرة، ١٩٩٢. والثانى هو «بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الإقتصـاديـة»، دار النهضـة العـربيـة، القاهرة، ١٩٩٢..

البـــاب الأول

موضوع علم الإقتصـــاد

تقــــديم :

ـ أصبح تقسيم العلوم المختلفة أو المتنوعة إلى قسمين هما: العلوم الاجتماعية أو الإنسانية من ناحية، والعلوم الطبيعية أو التكنيكية من ناحية أخرى؛ من الظواهر التي تعكس التطور المشاهد في الحياة المعاصرة، وفي كل المجالات. ويرجع هذا التقسيم إلى أسباب كثيرة، فموضوع الدراسة، ومنهج البحث، وطبيعة القوانين المستخلصة، كل ذلك يختلف في العلوم الاجتماعية عنه في العلوم الطبيعية.

ـ ومع التسليم بالعلاقة بين تطور الحياة الاجتماعية من ناحية، وتطور العلوم الطبيعية والتكنيكية من ناحية أخرى، والتأثير المتبادل بينهما، إلا أن تطور المجتمع يختلف في جوهره عن تطور الطبيعة، ففي حياة الطبيعة يمكن ملاحظة ناموس صارم، فدائمًا ما تترتب نتائج متشابهة إذا ما توافرت ظروف معينة. أما الحياة الاجتماعية، فإنها معقدة وذات جوانب متعددة يرتبط بعضها بالبعض الآخر، كما أن كل منها يؤثر في الآخر ويتأثر به.

وهكذا تعددت العلوم الاجتماعية التي يدرس ويهتم كل منها بأحد الجوانب المتعلقة بسلوك الأفراد في المجتمع، وتنظيم المجتمع الذي يضم هؤلاء الأفراد، ومن هذه العلوم: الإجتماع، السياسة، الثقافة، الفن، التاريخ، الفلسفة، علم النفس، الاقتصاد... الخ ومن العلوم الطبيعية أو التكنيكية نجد: علم الطبيعة (والفيزياء)، والكيمياء، الجيولوجيا، الزراعة، الميكانيكا.... الخ..

وإذا كان الاقتصاد علما إجتماعياً، حيث يهتم بالحياة الاقتصادية للمجتمع أي بالظواهر والعلاقات الاجتماعية التي تتكون في مجال الانتاج المادي، فإن الجانب التكنيكي لهذا المجال يدخل في موضوع دراسة العلوم التكنيكية

والطبيعية(١)، بينما يدخل الجانب الكمي (التكلفة والعائد) والتركيب الاجتماعي (عنصر العمل والتنظيم) في موضوع دراسة علم الاقتصاد.

ـ واذا كان علم الاقتصاد يهتم بدراسة الظواهر ذات الطبيعة الاقتصادية في حياة الأفراد والمجتمعات، أي دراسة الجانب المادي في حياة هؤلاء، والذي يتعلق بالانتاج والاستهلاك والتوزيع، ولا يهتم بالجوانب الأخرى كالعادات أو التقاليد أو نظم الأسرة، أو القيم والأخلاق والمعارف مثلاً، فإنه يصبح من الضروري أن نقف على تعريف محدد وملائم لهذا العلم. ذلك أن الاهتداء إلى تعريف ملائم لأية دراسة علمية تبين ـ وعلى نحو واضح ـ حدود مجال وموضوع هذه الدراسة. كما أنه (أي هذا التعريف الملائم) يؤكد لنا حصر البحث في المشكلات التي ترتبط مباشرة بموضوع هذه الدراسة. ولاشك أنه بالتعرف على موضوع أية دراسة، يكون ممكنا أن يخصص لها مكانها الصحيح في بناء المعرفة.

ومن أجل التوصل إلى تحديد واضح لموضوع علم الاقتصاد، والذي يتمثل في المشكلة الاقتصادية وعناصرها المتعددة، نجد من الأهمية بمكان أن نوضح أولاً تعريف هذا العلم، وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى، ومناهج البحث المطبقة في دراسة الظواهر الإقتصادية من أجل التوصل إلى القوانين أو التعميمات اللازمة لحل المشكلة الاقتصادية.

---

(١) وهكذا يدرس علم الفلزات عمليات استخلاص وصهر المعدن الخام، ويقدم علم الطبيعة والميكانيكا والكيمياء... الخ الأساس العلمي للانتاج بمختلف فروعه. وفي مجال الزراعة، يدرس علم الزراعة الانتاج من جانبه التكنيكي، ويُبني تطور صناعة الآلات على الاستخدام الأكثر إتساعاً لعلوم الطبيعة والكيمياء والميكانيكا وغيرها من العلوم الطبيعية والتكنيكية.. راجع في ذلك:

ل. ليونتيف، «الاقتصاد السياسي أسئلة وأجوبة»، ترجمة: الدكتور/ محمد رشاد الحملاوي، مراجعة: الدكتور/ محمد رضا العدل، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٣، ص٩.

ـ وعلى ما تقدم، يمكن تقسيم هذا الباب إلى الفصول الثلاثة الآتية:

الفصـل الأول : في تعريف علم الاقتصاد وعلاقته بـالعلـوم الاجتماعيـة الأخرى.

الفصل الثاني : في مناهج البحث وأساليب التحليل الاقتصادي.

الفصل الثالث : في المشكلة الاقتصادية وعناصرها (موضوع العلم).

الفصل الأول

تعريف علم الاقتصاد، وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الاخرى

- يقصد «بالعلم» في معناه العام مجموعة المعارف الإنسانية المنظمة والمتعلقة بالطبيعة وبالمجتمع وبالفكر، والمستخلصة عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الحسية، وذلك باستخدام مناهج البحث العلمي. وتقوم وظيفة العلم في الكشف عن العلاقات الفعلية الثابتة بين الظواهر الجزئية (أو مجموعة من الظواهر الجزئية) في مكانها وزمانها، مع استبعاد العلاقات العرضية الوهمية والطبيعية(١).

ويعتبر الاقتصاد علمًا اجتماعياً حيث أن موضوعه محدد على نحو منضبط رغم إتساعه، فهو يتعلق بطائفة من الظواهر الاجتماعية (الظواهر الاقتصادية)، وهي ظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن إرادة الانسان، وإن كانت طريقة أداء هذه القوانين ليست بالحتم كذلك، كما أنها دائمة التغير(٢)، وكذلك فإن الباحث الاقتصادي يتبع المنهج العلمي في بحث هذه

---

(١) إن أخص ما يميز الدراسة العلمية: النزعة الموضوعية Objectivity، والنزاهة Disinter-stidness التي تتطلب التزام الحيدة واستبعاد الذات Self-Climination بكل ما تنطوي عليه من رغبة وميول. راجع في ذلك: أ. توفيق الطويل، «أسس الفلسفة»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٣٥، ١٣٦، ١٧٩.

(٢) راجع تفصيلات هذه النقطة عند: دكتور/ محمد حامد دويدار، وآخرين، «أصول علم الاقتصاد السياسي»، الدار الجامعية، ١٩٨٨، ص ٢٩ وما بعدها.

الظواهر لاستخلاص القوانين التي تحكمها، ويتمثل هذا المنهج كما سنرى فيما بعد في طريقتي الاستنباط والاستقراء.

- ومع ذلك، فإن التعريفات التي أعطيت لعلم الاقتصاد، قد تعددت وتنوعت، ولن نكون مبالغين إذا قلنا أنه قد وجدت تعريفات لهذا العلم بعدد من كتبوا فيه. ولعل صعوبة وضع تعريف محدد في هذا المجال، يرجع إلى أمور كثيرة من أهمها ما تتميز به العلوم الاجتماعية بصفة عامة من تشابك وتأثير متبادل حيث أن موضوعها هو الإنسان بجوانب سلوكه المتنوعة والمعقدة، كما ترجع هذه الصعوبة أيضا، وفيما يتعلق بعلم الاقتصاد بصفة خاصة إلى كثرة التساؤلات التي تشكل إجاباتها موضوع هذا العلم، ومن هذه التساؤلات: ماذا وكيف ننتج؟، كيف تتحدد الأسعار في الأسواق؟، كيف يتوزع ناتج العملية الانتاجية؟، كيف يتحدد مستوى التوظف على المستوى القومي؟، كيف يزيد الانتاج على مدار الزمن؟، من يتخذ القرارات الاقتصادية؟.

- وسنحاول في الفصل الحالي، عرض التعريفات المختلفة التي أعطيت لعلم الاقتصاد، من ناحية، وعلاقة هذا العلم بالعلوم الاجتماعية الأخرى من ناحية أخرى، والواقع أن هذه العلاقة يمكن أن تساهم في إيضاح مفهوم هذا العلم، وبالتالي تساعد في تحديد موضوعه.

وسنعالج هذين الأمرين في مبحثين على التوالي:

المبحث الأول : تعريف علم الاقتصاد.

المبحث الثاني : علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الإجتماعية الأخرى.

المبحث الأول

تعريف علم الاقتصاد

أولا : الأصل اللغوي لإصطلاحي: الاقتصاد، والإقتصاد السياسي:

ـ وفقا للتعريف الذي اختاره مجمع اللغة العربية بالقاهرة(١)، يعتبر الإقتصاد بمثابة العلم الذي يبحث في الظواهر الخاصة بالانتاج والتوزيع.. كما أن لفظ الإقتصاد مشتق لغوياً من مادة قصد. والقصد للطريق: الاستقامة، وفي الأمر: التوسط، وفي الحكم: العدل، وفي النفقة: التوسط والاعتدال بين الإسراف والتقتير. ويقال إقتصد في أمره، أي توسط فيه فلم يَفْرطْ، ولم يُفرِّط. واقتصد في النفقة أي لم يُسرف ولم يُقتِّر (يَقْتُر).

ـ أما اصطلاح «الإقتصاد السياسي»(١)، فإن الأصل اللغوي له يوجد في الكلمات الاغريقية الثلاث: "Nomos" و"Politikos" و"Oiko"، والتي تعني على التوالي «منزل»، «قانون» و«إجتماعي».

ولم يدخل مكونا هذا الاصطلاح، أي كلمتي «إقتصاد»، و«سياسي» في الاستعمال دفعة واحدة. فاصطلاح «الاقتصاد» ذكره «أرسطوطاليس»، حيث قصد به «علم قوانين الاقتصاد المنزلي» أو «قوانين الذمة المالية». ولم يُستعمل إصطلاح «الاقتصاد السياسي» إلا في بداية القرن السابع عشر، وذلك عندما نشر الكاتب الفرنسي «أنطون دي مونكرتيان» مؤلفا له بعنوان «مطول في الإقتصاد السياسي» عام ١٦١٥، وقد قصد بصفة «السياسي» أن الأمر يتعلق «بقوانين إقتصاد الدولة»(٣).

---

(١) أنظر: المعجم الوسيط، لجنة من أعضاء مجمع اللغة العربية، بالقاهرة، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ١٩٧٣م مجلد ٢، ص٨٩٨.

(٢) باللغة الانجليزية: Political economy وباللغة الفرنسية: Economie Politique.

(٣) والواقع أن ذلك يمثل الفضل الوحيد لهذا المؤلف، أما عن كتابه، فإن «شومبيتر يصفه بأنه «حقير الشأن... وفاقد لكل أصالة (وقد أشار الى ذلك في كتابه "History of Economic Analysis"

ـ راجع ذلك عند: دكتور/ محمد حامد دويدار، وآخرين، مرجع سابق، ص ٩ وما بعدها.

ـ وتبع ذلك إنتشار إستعمال هذا الاصطلاح «الاقتصاد السياسي» للتعبير عن فرع للمعرفة النظرية لم يكف منذ ذلك الوقت عن التطور. ويمكن القول بصفة عامة: أن الإقتصاد السياسي في النظم الرأسمالية يعني «دراسة سعي الإنسان والجماعات للحصول على النقود اللازمة لتأمين معاشهم، وتنفيذ مشروعاتهم التي تستهدف الربح أو تحقيق مآربهم المختلفة»، وهو في النظم الاشتراكية أو القريبة منها يعني «دراسة سعي الجماعات والأفراد في سبيل تحقيق النهج الإقتصادي المرسوم (أو الموجَّه)»(١).

وقد أدى التطور في الفكر الإقتصادي إلى معرفة أن الثروة القومية تتوقف على جهود الأفراد في حياتهم الاجتماعية، ومن ثم فقد أصبح موضوع العلم هو البحث في هذه الجهود، وهو موضوع إجتماعي يختلف عن موضوعه السابق الذي سمي من أجله بالاقتصاد السياسي. ولهذا كان جديراً بالاقتصاديين أن يطلقوا على هذا العلم إسمًا آخر غير ذلك الذي يهتم بدراسة وجهة النظر السياسية للعلاقات الإقتصادية، وكان هذا الاسم هو: الإقتصاديات، أو علم الإقتصاد(٢).

ومنذ أن عَنْون الفريد مارشال Alfred Marshall (وهو إقتصادي إنجليزي: ١٨٤٣ ـ ١٩٢٤) كتاباً أصدره في عام ١٨٩٠ بمبادىء الإقتصاد Principles of Economics بدأ إصطلاح «الإقتصاد» Economics ينتشر في البلدان الانجلوسكسونية ليحل محل إصطلاح الإقتصاد السياسي الذي ظل يُستعمل حتى البدايات الأولى للربع الأخير من القرن التاسع عشر. وبعد ما يزيد على نصف قرن منذ ذلك الوقت، أخذ هذا الإصطلاح «علم الإقتصاد» ينتشر أيضا في فرنسا.

ـ ويلاحظ في الوقت الحاضر، أن كثيراً من الكتاب المعاصرين يطلقون إسم

---

(١) راجع في ذلك: دكتور/ عزمي رجب، «الإقتصاد السياسي»، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٨.

(٢) أنظر: دكتورة/ سعاد إبراهيم صالح، «النظام الإقتصادي الإسلامي وبعض تطبيقاته»، دار الضياء، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٤.

«الإقتصاد السياسي» على مؤلفاتهم، بينما يطلق البعض الآخر إسم «علم الإقتصاد» أو «مبادىء علم الإقتصاد»، رغم أن الموضوعات التي تعالج في هذه المؤلفات بنوعيها تكاد تكون واحدة. وكذلك نلاحظ أن مفهوم «الإقتصاد السياسي» في كثير من المؤلفات المعاصرة (والتي تسمى بهذا الاسم) لا يختلف كثيراً عن مفهوم «علم الإقتصاد» في المؤلفات التي تحمل هذا العنوان.

ومن التعريفات المعاصرة «للإقتصاد السياسي»، قيل أنه «علم القوانين التي تحكم العلاقات الإقتصادية، أي العلاقات الإجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بوساطة الأشياء المادية والخدمات..»(١)، كما قيل أيضاً بأن الإقتصاد السياسي «هو العلم الذي يتناول بالبحث الحصول على الأموال النادرة في المجتمع ورغباته والعالم الخارجي المحيط به»(٢).

فهل تختلف هذه المفاهيم كثيراً عن تلك التي أعطيت لعلم الإقتصاد؟ سنرى ذلك من خلال عرض النقطة التالية:

ثانياً : تعريفات أعطيت لعلم الإقتصاد(٣):

١ ـ إستناداً إلى الغايات المستهدفة من النشاط الإقتصادي، يرى التقليديون أن المصلحة الشخصية هي القوة المحركة للإنسان وللنظام الإقتصادي، وهي تنصرف إلى أن الإنسان يبذل جهداً طبيعياً لتحسين وضعه. وهكذا ينصرف علم الإقتصاد إلى دراسة المصلحة الشخصية من خلال التصرفات الإنسانية التي تهدف إلى ذلك.

ويعيب هذا التعريف أنه يخلط نطاق علم الإقتصاد بمجال العلوم الأخرى التي تهتم بالتصرف الإنساني.

---

(١) راجع: دكتور/ محمد حامد دويدار، وآخرين، مرجع سابق، ص١٠.

(٢) دكتور/ عزمي رجب، مرجع سابق، ص٢٨.

(٣) راجع في هذه التعريفات المتعددة مثلا: دكتور/ محمد الطنطاوي الباز، دكتور/ أسامه محمد الفولي، «محاضرات في مبادىء التحليل الإقتصادي»، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص١٧ ـ ٢٤.

ـ كما اتجه البعض إلى النظر إلى إشباع الحاجات كغاية أساسية للأفـراد، وتمثل هذه الغاية المحدد الرئيسي لنطاق علم الإقتصاد.

ولكن ذلك يعتبر تحديداً واسعاً ، إذ أن كل نشاط إنسانى يتسهدف عادة إشباع حاجة معينة لدى الإنسان. ولهذا فقد إشترط البعض أن تكون الحاجـات موضوع علم الإقتصاد «حاجات مادية». ومع ذلك فإن هذا الـرأي لم يسلم من النقد، حيث أن بعض الحاجـات المـاديـة تـدخـل أيضـا في مجال علـوم أخـرى كالصحة والتغذية، بينما بعض الحاجـات غير المـاديـة تمتـد إليهـا الـدراسـات الإقتصادية كالحاجة إلى شراء كتاب، أو قيام الدولة أو الأفراد بـانفـاق الأمـوال وبذل الجهود لبناء دور للعبادة بهدف تدعيم العقيدة الـدينيـة، أو قيـام دولـة بدفع أمـوال الى دولـة أخـرى على سبيـل المعـونـة بهـدف تقـويـة العـلاقـات السياسية(١).

ـ بينما ذهب كثير من الإقتصـاديين إلى التركيـز على المبـادلات بهـدف تحقيق الثروة باعتبار أن ذلك يمثـل مجال البحث لعلم الإقتصـاد. ففي مؤلفـه الذي حمل عنوان «ثروة الأمم» والذي نشر في عـام ١٧٧٦، ذهب آدم سميث إلى أن الموضوع الأساسي للإقتصاد في كل دولة هو زيادة ثروتها وقوتها، وللفـرد هو البحث عن الوسائل التي تمكنه من تجميع الثروة. أما «جان باتست سـاي» (١٧٦٧ ـ ١٨٣٢) فقد رأى أن الإقتصاد هو مجرد معرفة بـالقـوانين المتعلقـة بانتاج الثروة وتوزيعها وإستهلاكها، وقد أشار إلى ذلك في عنوان مؤلفـه الـذي ظهر في عام ١٨٠٣م «مطول في الإقتصاد السياسي».

وفي نفس هذا الإتجاه ذهب «ألفريد مارشـال» في مؤلفه: مبادىء الإقتصاد ـ ١٨٩٠م ـ إلى أن الإقتصاد هو دراسة للبشرية في شئون حياتها العادية، فهـو بمثابة دراسة لكيفية حصول البشر على المقومات المـاديـة للـرفـاهيـة، وطـرق

---

(١) راجع: دكتور/ أحمد جامع، دكتور/ زين العابدين ناصر، «أصول الإقتصاد»، القـاهـرة، ١٩٨٧/٨٦، ص٨، وما بعدها.

إستعمال هذه المقومات، أي أنه دراسة للثروة(١). وقد أشار «مارشال» إلى أن هذا العلم لا يهتم بكل أشكال التصرفات الانسانية، ولكنه يهتم بالإنسان باعتباره مشتريا، وبائعاً، منتجاً ومستهلكاً، مدخراً ومستثمراً، موظفاً أو عاملاً.(٢)

- ومن الإنتقادات التي يمكن توجيهها إلى هذه التعريفات أن القائلين بها لم يتفقوا على مفهوم واضح ومحدد للثروة، كما أن كثيراً من التصرفات تعتبر من الأنشطة الإقتصادية رغم أن المبادلة قد لا تعقبها (فشراء البذور ومستلزمات الزراعة، وبذل الجهد في رعاية المحاصيل والقيام بجنيها قد لا يعقبه مبادلة الناتج في السوق إذا ما رأى المنتج إستهلاكه ذاتيا). كما أن بعض النظم الإقتصادية القديمة لم تعرف المبادلة.(٣)

٢ - إستنادا إلى علاقة الوسائل بالغايات، أُعْطي للإقتصاد تعريف مقتضاه «هو العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة ذات الإستخدامات البديلة»(٤). ويعني ذلك أن وجود علم الإقتصاد وقوانينه يرجع إلى أن الوسائل (الموارد) المتاحة محدودة، في حين أن الحاجات الانسانية متعددة وهنا لابد من إجراء عملية مفاضلة (إختيار Choise) بين الغايات المختلفة، وإجراء التقديرات اللازمة للحصول من مجموع الموارد المتاحة على أفضل إشباع ممكن. وفي ضوء ذلك تتركز الدراسة في العلاقات بين الغايات غير المحدودة من ناحية، والموارد المحدودة من ناحية أخرى. ويكون محور

---

(١) انظر الترجمة العربية لهذا المؤلف «أصول الإقتصاد»، ترجمة: وهيب مسيحة، مكتبة الانجلو المصرية، ص١٩.

(٢) راجع في ذلك: - Cairncross & Sinclair; "Introduction to Economics", 6. ed., London, 1982, P. 5.

(٣) يعتبر الإقتصادي الفرنسي «جيتون بيرو» من أبرز الذين حددوا موضوع الإقتصاد على أساس المبادلة. انظر مؤلفه: Gaeton Pirou; "Introduction à L'Etude de L'Economie Politique", Paris, 1946.

(٤) - Lionnel Robbins; "An Essay on the Nature and Significance of Economic Science", London, 1949.

الدراسة متمثلاً في مشكلة الندرة (أو الإختيار)، حيث تؤدي ندرة الموارد إلى ضرورة إتباع الرشادة في السلوك والكفاءة الإقتصادية في الإستخدام للتغلب على هذه المشكلة.

ـ ويؤخذ على هذا التعريف إهتمامه بالعلاقات بين الإنسان والأشياء، وليس بين الإنسان والآخرين (العلاقات الإجتماعية)، وهذا يجعل من علم الإقتصاد علمًا مجرداً، وهذا يخالف الواقع.

وتفاديا لهذا المظهر المجرد في تعريف علم الإقتصاد، ذهب البعض إلى القول، بأنه علم إدارة الموارد النادرة في المجتمع البشري، ودراسة طرق التكيف بين الحاجات المتعددة ووسائل تخصيصها النادرة(١). وهذا التعريف يعتد بالجانب المجرد بالإضافة إلى جانب العلاقات الإجتماعية والتنظيمات المرتبطة بالإنتاج والتوزيع، والتي تستهدف مواجهة المشكلة الإقتصادية.

٣ ـ وإستناداً إلى العلاقات الإجتماعية المرتبطة بالإنتاج وجدت عدة تعريفات متشابهة منها:

أ ـ الإقتصاد هو العلم الذي ينشغل بدراسة القوانين التي تحكم الإنتاج وتوزيعه وإستهلاكه(٢).

ب ـ الإقتصاد هو ذلك الفرع من العلوم الإجتماعية الذي يتوفر على دراسة السلوك الإقتصادي للفرد أو الجماعة الإنسانية، فيما يرتبط بإنتاج السلع المادية، وتوزيعها، وإستبدال بعضها بالبعض الآخر(٣).

جـ ـ الإقتصاد هو علم طرق الإنتاج Modes of Production بمعنى أنه

---

(١) - R. Barre, "Economic Politique, T.1, P.U.F, Paris, 1975, P.3

(٢) راجع: دكتور/ محمد حامد دويدار وآخرين...، مرجع سابق، ص١١.

(٣) دكتور/ حسين عمر، «مبادىء علم الإقتصاد: المشكلة الإقتصادية والسلوك الرشيد ـ تحليل جزئي وكلي»، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٩، ص٧.

العلم الذي ينشغل بدراسة الطرق (أي الأشكال الإجتماعية) المختلفة لانتاج وتوزيع ما يلزم لمعيشة الأفراد.

د ـ الإقتصاد هو علم تطور العلاقات الإجتماعية للإنتاج، أي العلاقات الإقتصادية بين البشر. بمعنى أنه العلم الذي يكشف عن القوانين المهيمنة على إنتاج وتوزيع السلع المادية والخدمات في المجتمع البشري في مختلف مراحل نموه. وبالتالي فإن تاريخ تطور الإقتصاد السياسي هو تاريخ طرق الإنتاج(١).

٤ ـ من مجموع التعريفات السابقة، وفي محاولة لوضع تعريف يوضح طبيعة العلم، وموضوعه، وعناصر المشكلة الإقتصادية محل دراسته، يمكن القول أن:

«علم الإقتصاد هو ذلك العلم الإجتماعي الذي يدرس ما هو مشاهد في الحياة الواقعية من ندرة نسبية في الموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة للفرد والمجتمع، وطرق إستخدام تلك الموارد المحدودة على أفضل نحو مستطاع من أجل تحقيق أقصى إشباع ممكن لهذه الحاجات، وما ينشأ عن ذلك من علاقات متطورة تاريخياً بين أفراد المجتمع الإنسانى وخاصة فيما يتعلق بالملكية والتوزيع(٢). ويلاحظ أن هذا التعريف:

أ ـ وَضَّحَ طبيعة العلم: علم إجتماعي.

ب ـ بَيَّن هدف العلم: التوصل إلى تحقيق أكبر إشباع ممكن لحاجات الفرد والمجتمع.

جـ ـ أشار إلى موضوع العلم: المشكلة الإقتصادية والتي تتمثل في التناقض بين الموارد المتاحة (والنادرة) والحاجات واجبة الاشباع (والمتعددة).

---

(١) دكتور/ محمود الطنطاوي الباز، دكتور/ أسامة الفولي، مرجع سابق، ص٢٣.

(٢) دكتور/ أحمد جامع، «النظرية الإقتصادية، الجزء الأو: التحليل الإقتصادي الجزئي»، دار. النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤، ص٤.

د ـ جمع في إيجاز عناصر المشكلة الإقتصادية: طرق الإنتاج، الموارد، الإستهلاك، كيفية التملك، التوزيع.

ـ وهكذا فإن محور علم الإقتصاد يتخلص في أمرين هما: عناصر المشكلة الإقتصادية، والعلاقات المختلفة التي تنشأ بين أفراد المجتمع وهم في مجال حل هذه المشكلة.



المبحث الثاني
علاقة علم الإقتصاد
بالعلوم الإجتماعية الأخرى

ـ كما سبق أن ذكرنا، يبحث علم الإقتصاد في كيفية إستخدام الموارد ذات الندرة النسبية وذات الإستخدامات البديلة، وذلك بغرض إشباع أكبر قدر من حاجات الأفراد اللانهائية. ولما كان هذا الإشباع للحاجات يمثل هدفاً مهمًا من أهداف الفرد كجزء والمجتمع ككل، فإن السعي لتحقيقه من خلال النشاط الإنتاجي أولا ثم الاستهلاكي ثانيا، يعتبر أحد جوانب السلوك الرئيسية في حياة الأفراد؛ ومن هنا أضحى علم الإقتصاد أحد العلوم الإنسانية أو الإجتماعية. ورغم أن هذا العلم له قوانينه الخاصة، إلا أنه لا ينفصل، ولا يمكن عزله عن بقية العلوم الإجتماعية الأخرى كالتاريخ والإجتماع والقانون والسياسية وعلم السكان وغيرها، ذلك لأن السلوك الإنسانى في المجتمع إنما يكون وحدة واحدة مركبة ومتنوعة الموضوعات أو الوجوه، وما الإقتصاد سوى وجه واحد منها، وليس قطاعاً منعزلاً عنها. إن الإقتصادي بذلك لا يمكنه أن يتجاهل تماماً الوجوه غير الإقتصادية للمشكلات التي يدرسها.

ـ وهكذا، فإن دراسة الحقيقة الإنسانية باعتبارها كلا متكاملاً لا يمكن أن يتحقق بالإقتصار على دراسة وجه واحد من وجوهها في نطاق ذلك العلم الإجتماعي الذي يختص بدراسة هذا الوجه بعينه، بل إنه لابد وأن يتحقق التفسير الكامل والصحيح لتلك الحقيقة من خلال عبور المناطق المخصصة للعلوم الإجتماعية الأخرى. وتأكيداً لذلك يقول الكاتب الفرنسي «أوجست كونت»: «إن كل دراسة منعزلة لمختلف العناصر الإجتماعية هي بالضرورة غير رشيدة وعقيمة»(١).

---

(١) - August Conte; "Cours de Philosophie Positive", T.1 P. 225.

أشار إلى ذلك: دكتور/ أحمد جامع، «النظرية الإقتصادية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٨ ، ٩.

إن ظاهرة مثل الزيادة السكانية في بعض الدول، هي ظاهرة إجتماعية، ولكن أسبابها متنوعة، فبعضها إقتصادي والبعض الآخر ذو طبيعة إجتماعية، كما أن لها آثاراً إقتصادية وإجتماعية، بل وسياسية أيضا. كما أن ظاهرة إجتماعية أخرى مثل التمييز العنصري، يمكن أن تدرس من الناحية السياسية، كما يمكن أن تثير إهتمامات الدراسات الإقتصادية(١). ومن الناحية الإجتماعية البحت، يمكن تثار تساؤلات حول أسباب إضطهاد بعض الأفراد أو الفئات في المجتمع، والسبب الذي من أجله يكره بعض الناس أو يخافون من بعض الأقليات في المجتمع.

وسنحاول في المبحث الحالي، إيضاح العلاقة بين علم الإقتصاد وبعض العلوم الإجتماعية الأخرى:

أولاً: الإقتصاد والقانون:

ـ القانون في بعض فروعه ينظم المعاملات التجارية، وهذه الأخيرة هي في الواقع موضوع دراسة الإقتصاد. كما أن القانون قد يتدخل ويحدد أسعاراً لبعض السلع لإعتبارات إجتماعية أو إنسانية، وذلك نتيجة لعدم كفاءة جهاز الأسعار. وتحديد الأسعار إنما هو أساس دراسة الإقتصاد الجزئي، كما أن دراسة المستوى العام للأسعار وقياسه، هو أحد موضوعات الإقتصاد الكلي. ومن ناحية أخرى، يعتبر القانون هو الإطار الذي يتم في داخله النشاط الإقتصادي، كما أن العلاقات الإجتماعية والإقتصادية تتمثل بصفة خاصة في شكل الملكية للأموال، وكيفية توزيع الناتج على أفراد الجماعة وتحديد الإختيارات...، وكل ذلك يمثل مجالات تخضع للتنظيم القانونى السائد. يضاف إلى ما تقدم أن القانون يتطور ويتشكل وفقاً للحالة الإقتصادة السائدة في المجتمع، فهو يعكس المذهب أو الأيديولوجية المطبقة في المجتمع، فالتنظيم القانونى في دولة رأسمالية، يختلف عن ذلك التنظيم في دولة إشتراكية.

(١) فمن الناحية السياسية، تثار تساؤلات حول مدى حق الفئات المضطهدة في المجتمع، بسبب إختلاف اللون أو الديانة، في الإنتخابات. ومن الناحية الإقتصادية يمكن البحث حول تأثير هذه الظاهرة في حجم القوة العاملة في المجتمع.

وفي كثير من الأحوال، نجد أن الجرائم التي يعاقب القانون مرتكبيها، ترجع إلى أسباب إقتصادية. ومن ثم فإن القانون أو المشروع لا غنى له عن المعرفة الإقتصادية، كما تبدو أهمية المبادىء القانونية، للإقتصادي. ومع تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، تتعمق الصلات المتبادلة بين القانون والإقتصاد، كما تتبلور هذه العلاقات المتبادلة مع تطور النظم الإقتصادية وتعاظم أهمية العنصر القانونى فيها.

ثانيا: الإقتصاد والتاريخ:

- إن دراسة تاريخ التطور الإجتماعي لا يمكن أن تكتمل دون دراسة الجوانب الإقتصادية (الوقائع Facts) في هذا التطور. كما أن دراسة التاريخ السياسي والإجتماعي تساهم مساهمة فعالة في ممارسة التنبؤ على ضوء الاتجاهات العامة لتطور هذه الظواهر ذات الطبيعة الإجتماعية أو السياسية. كما أن دراسة التاريخ السياسي يمكن أن تفسر كثيراً من الظواهر الإقتصادية. إن الإستعمار السياسي لكثير من دول العالم الثالث يمكن أن يُفَسِّر مثلاً أسباب تخلف هذه الدول وتقدم الدول المستعمرة لها. كما أن دراسة التجارب التاريخية في التنمية يمكن أن تكون مؤشرات هامة لاتخاذ القرارات في عملية التنمية المعاصرة.

ثالثا: الإقتصاد والجغرافيا:

- تقدم الجغرافيا خريطة المعرفة لعلم الإقتصاد، ذلك أنها تدرس العالم كوسط يعيش فيه البشر، وتدرس ظروف البيئة ومصادر الموارد والثروات، وسبل تكيُّف الإنسان مع بيئته، وما يحيط بها من مشكلات. وبالطبع فإن كل ذلك يعتبر من الأمور الهامة للإحاطة بأسباب توطن الأنشطة الإقتصادية، ومصادر الثروة والموارد الطبيعية المتاحة؛ وهي أمور لازمة لدراسات التنمية الإقتصادية.

رابعاً: الإقتصاد وعلم السكان Demography:

يهتم علم السكان بدراسة التطورات الكمية والنوعية التي تحدث للسكان

عبر الفترات التاريخية المتتابعة، كما يهتم بهجرة السكان من مكان إلى آخـر على المستويين الدولي والمحلي. ولما كان الإنسان هو محور النشاط الإقتصادي بسبب كونه العامل والمنتج والمستهلك والمستثمر والمنظم، فإن العلاقـة وثيقـة جـداً بين علمي الإقتصاد والديموجرافيا. وقد إحتلت الدراسات المتعلقة بالسكان والتنميـة أهمية بالغة في الوقت الحاضر على المسـتويين المحلي والـدولي. ومـازالت النظـرة التشاؤمية التي طرحها المفكـر الانجليـزي "مـالتس" (١٧٦٦ ـ ١٨٣٤) عن العلاقة غير المتوازنة بين عدد السكان وحجم المـوارد، مـازالت تصبـغ كثيراً من الكتابات المعاصرة في الدراسات التنموية.

خامسا: الإقتصاد والسياسة:

لا شك في وجود علاقة متبادلة من حيث التـأثير والتـأثـر، بين النشـاط الإقتصادي من ناحية، ونظم الحكم المطبقة من نـاحيـة أخـرى. ولقـد أصبحت الإصطلاحات الشائعـة كـالإشتراكيـة والـرأسماليـة تعبيراً عن نظم سيـاسيـة وإقتصادية في ذات الوقت. إن الفلسفة التي يؤسس عليها النظام الرأسمالي فيما يتعلق بعناصر النظام الإقتصادي الثلاثـة: قـوى الإنتـاج، وعـلاقـات الإنتـاج، وعلاقات التوزيع، تختلف عن تلك التي يؤسس عليها النظام الإشتراكي. فحجم المشروعات الإنتاجية في الـدول الإشتراكيـة (والتي تشرف الـدولـة على إدارتها) يختلف عن ذلك الحجم في الدول الرأسمالية، كما أن الـدافـع للقيـام بـالنشـاط الإقتصادي، تختلف طبيعته في هذين النوعين من الدول.

وإذا كانت التطورات السياسية تلعب دوراً هاماً ـ وحتى وقت قريب ـ في الحياة الإقتصادية للمجتمـع، فـإن التطـورات الإقتصـاديـة، أضحت في الـوقت الحاضر، المحور الرئيسي الذي ترتكز عليه السيـاسـات على المستـويين العـالمي والمحلي.

سادسا: الإقتصاد والفلسفة والأخلاق:

الإقتصاد له علاقة بالفلسفة. فالاقتصاد يهتم بـالتصرفـات الإنسـانيـة،

وهذه التصرفات تتصل إتصالا وثيقاً بـالأخـلاقيـات التي هي فـرع من فـروع الفلسفة. وإذا كان علم الإقتصاد يدرس الموارد والأموال باعتبارها وسائل تحقق النفع والإشباع للحاجات الإنسانية بصرف النظر عن مدى السماح باستخدامها أو تحريمها أخلاقيا أو دينيا، فإن ذلك لا يعني أن الإقتصـاد علم غير أخـلاقي، أو أنه يتعارض مع علم الأخلاق. إن الأمر هنا لا يعدو كونه إختلافـاً في المنهـج وليس إختلافا في الهدف والغاية. إن علم الإقتصاد تقتصر مهمته على مـلاحظـة الوقائع وتفسيرها للتوصل إلى إستنبـاط القـوانين الإقتصـاديـة، ومن ثم فهـو يبحث فيما هو كائن وواقع فعلاً، أما علم الأخلاق فمنهج بحثه يتمثل فيما يجب أن يكون عليه الإنسان، وهو بذلك يتضمن الإلتـزام بعمـل شيء أو الإمتنـاع عن عمل شيء قبل النفس أو الغير. «وهكذا فـإنـه في نطـاق علم الإقتصـاد لا يعني القول بأن شيئاً ما يعد نافعاً أكثر من أنه يوجد بعض الأفراد الذين يرغبـون في الحصول على هذا الشيء لأنه يشبع حاجة معينة لديهم يريدون إشباعها، وهـذا يكفي كي يكون هذا الشيء محلاً للتحليل الإقتصادي وذلك بشرط أن تتوافر فيه ـ إلى جانب صفة النفع أو الفائدة صفة أخرى هي القدرة النسبية»(١).

ـ والإقتصاد أيضاً له علاقة بالمنطق، فليس من المعقول القيام بأي دراسة دون الإعتماد على قواعد المنطق وإتباع إحدى الطرق الإستنباطية أو الإستقرائية في التحليل(٢).

سابعاً: الإقتصاد والمعارف الأخرى:

ـ فالإقتصاد له علاقة بالعلوم أو فروع المعـرفـة الأخـرى المجـردة مثـل الرياضة والإحصاء، حيث أن هذين العلمين أصبحا يستخدمان في المساعـدة على

---

(١) إن علم الإقتصاد بذلك لا يعتبر علمًا أخلاقياً، كما أنه لا يعتبر علمًا غير أخلاقي، إنما هو علم لا علاقة له بالأخلاق. راجع: دكتور/ أحمد جامع، النظـريـة الإقتصـاديـة مـرجـع سابق، ص١٠.

(٢) - J. Thomas Hailstones; "Basic Economics", Second Ed. P. 17 - 18.

مشار إليه عند: دكتور/ أحمد أبو إسماعيـل، دكتـور/ سـامي خليـل «الاقتصـاد»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٩، ص٢٢.

فهم وحل العديد من المشكلات التطبيقية المعقدة التي تعرض للباحث الإقتصادي أثناء تحليله للظواهر الإقتصادية. لقد أصبحت الرياضيات لازمة لفهم وتعميق التحليل الإقتصادي لكثير من المتغيرات الكمية القابلة للقياس، كما أن الإحصاء أصبح علمًا أساسيا في دراسات التنمية والإقتصاد التطبيقي.

ـ كما توطدت الصلة بين الإقتصاد والدراسات التكنولوجية والفنية والطبيعية؛ إذ تسهم المعرفة الفنية للمهندسين والرياضيين وعلماء الطبيعة والكيمياء والتعدين في الإنتاج وزيادته، وكذلك يسهم الجيولوجيون والجغرافيون في البحث عن مواطن المواد الخام اللازمة للإنتاج، ومواقع العمل؛ وكذلك هندسة البناء وفن المعمار. وبعد أن تعاظمت أهمية المشروعات الإقتصادية، وأصبحت إستثماراتها ضخمة، أضحت مساهمة الدراسات التكنولوجية والفنية ضرورية من أجل معرفة طرق تشغيل الآلات والأجهزة الفنية، وتحديد إمكانياتها القصوى، وطبائع الموارد المادية وطاقاتها الكامنة وظروف توافرها وكيفية توفيرها.

الفصل الثاني

مناهج البحث في علم الإقتصاد وأساليب التحليل الإقتصادي

ـ يقصد بمنهج البحث أو أسلوب التحليل: الطريق أو الكيفية التي يسلكها العقل إلى المعرفة. والمعرفة هنا تعني إكتشاف وصياغة النظريات والمبادىء والتعميمات، أو القوانين في كلمة مختصرة. وحتى يمكن التوصل إلى ذلك، فإن هناك مجموعة من الخطوات والأفكار المرتبة ترتيباً منطقياً بحيث تؤدي إلى كشف حقيقة مجهولة أو تقدم البرهان على صحة حقيقة معلومة. وهذه المجموعة من الخطوات هي التي يطلق عليها منهج البحث.

ـ وهناك عاملان يحددان الطبيعة العلمية لموضوع أية دراسة: عامل شخصي يتمثل في الحيدة، وعامل موضوعي يتمثل في الدقة. والحيدة تعني أن الباحث فيما يتعلق بموضوع الدراسة ـ لابد أن يستبعد كل ميل أو إنحراف متعمد نحو فروض أو نتائج معينة. أما الدقة فتعني ضرورة أن يتصف الباحث بصفة التقصي الفكري، والرغبة الراسخة في الكشف عن الحقائق، والقدرة على الجدل الذهني المدعم.

ـ وعلى خلاف العلوم الطبيعية، نجد الصفة الإجتماعية لعلم الإقتصاد يمكن أن تضع قيوداً وحدوداً على الطرق التي يمكن لهذا العلم أن يتبعها كمنهج له، حيث يصعب أحيانا توافر هذه العوامل المحددة للطبيعة العلمية ـ وعلى نحو كامل ـ في الباحث الإقتصادي. فالعلوم الطبيعية تبحث في سلوك الطبيعة، وهو سلوك ثابت بوجه عام، أما العلوم الإجتماعية فهي تبحث في النواحي المختلفة

للسلوك الإنساني، وهو سلوك دائم التغير. والإقتصاد بالذات - كأحد هذه العلوم - يتعلق بالجانب الإقتصادي في سلوك الإنسان والذي يستهدف إشباع الرغبات الإنسانية بالوسائل النادرة في إطار تنظيمات إجتماعية معينة. ولا مِراء في أن الأفكار الخاصة بالباحث عما هو مرغوب، وما هو غير مرغوب، في موضوع هذه الدراسة، لابد وأن تتدخل - إلى حد ما - في طريقة معالجته لمادة البحث.

ولذلك يكون على الباحث الإقتصادي أن يجهد نفسه في الفصل بين تحليله النظري المحايد لما هو كائن فعلا وبين آرائه الشخصية من ناحية، وبين ما يجب أن يكون من ناحية أخرى. والتحليل النظري هو دراسة تقريرية للإقتصادي بوصفه إقتصاديا، أما الآراء الشخصية التي قد يدمجها في تحليله النظري فهي دراسة معيارية للإقتصادي بوصفه إجتماعياً. كما أن الدراسة الأولى تتناول النظرية الإقتصادية، أما الدراسة الثانية فتتناول الرفاهة الإقتصادية(١). والنظرية تكون تقريرية إذا تعلقت أساساً بما هو قائم أو كائن، أما النظريات التقديرية فإنها تهتم بما يجب أن يكون، وهي بذلك تعبر عن التقدير الشخصي أو الحكم الشخصي عما هو مقبول أو غير مقبول(٢).

- وفيما يتعلق بعنصر الدقة، يثار التساؤل حول مدى إمكانية مادة البحث أو قدرتها على تقديم تعميمات سليمة المبنى، أو قوانين قابلة للتطبيق العام في جميع الظروف، وإلى أي حد يمكن للفروض والنتائج التي تحتويها هذه القوانين أن تكون قادرة على التعبير الكمي؟

إن مادة أو موضوع البحث في العلوم الطبيعية (مختلف الظواهر غير الحية للطبيعة أو كائناتها غير الناطقة والمطيعة كالفئران أو الأرانب أو القرود) يمكن إخضاعها لطريقة التجربة العلمية في العمل أو المختبر وعزلها عن كافة

(١) دكتور/ حسين عمر، «مبادئ علم الإقتصاد - تحليل جزئي وكلي ومعجم إقتصادي»، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٩، ص٢٠.

(٢) دكتور/ سعيد النجار، «مبادئ الإقتصاد»، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٢٣ - ٢٦.

المتغيرات الأخرى التي يمكن أن تمارس تأثيراً عليها، ومن ثم يمكن للباحث أن يتوصل إلى نتائج علمية تتميز بأكبر قدر ممكن من الصحة والثبات. وعلى ذلك، فإن قوانين العلوم الطبيعية تتسم بالدقة بوجه عام، بمعنى أن النتائج التي تتضمنها هذه القوانين ستكون دائمًا هي نفس النتائج، إذا كانت الظروف التي تكتنف الظاهرة الطبيعية واحدة.

أما موضوع البحث في علم الإقتصاد ـ وفي العلوم الإجتماعية الأخرى ـ فهو الإنسان وسلوكه في مختلف جوانب حياته العادية بما يتميز به من تعقد بالغ نتيجة خضوعه (أي الإنسان) لعدد كبير من المتغيرات يصعب السيطرة عليها أو عزلها عن بعضها عزلاً تاماً، كما لا يمكن للإقتصادي أن يجري تجارب على الإنسان وسلوكه في معمل مغلق معزول عن المتغيرات الخارجية ومن هنا، فإن الصعوبة التي تحيط بالطريقة التجريبية في البحث الإقتصادي تتمثل في أنه لا يمكن التوصل إلى نتائج سليمة قابلة للتعميم، فمهما كانت هذه النتائج، فهي مقيدة بوقت حدوثها ومكانه، والظروف المحيطة بها. ومادامت هذه الظروف متعددة وعلاقاتها معقدة فمن المتعذر بوجه عام التأكيد على أن أيا من الأسباب العديدة الممكنة قد أدى في الواقع، إلى نتيجة معينة، بل ومن غير المحتمل أن نفس المجموعة من الظروف التي أحاطت بهذه الأسباب ستتكرر دائمًا على نفس الوتيرة.

ـ ورغم تميُّر موضوع علم الإقتصاد بالتغير والتعقيد، وبالتالي عدم صلاحية الطريقة التجريبية كمنهج لدراسته وتحليله، إلا أن ذلك لا يعني أنها لا تتسم بالدقة التي تميز القوانين العلمية، فقد توصل البحث الإقتصادي إلى تنمية عدد من الطرق للدراسة والتحليل يمكن عن طريقها جمع البيانات عن الظواهر الإقتصادية من واقع مشاهداته، وأن يمضي قدماً في الكشف عما إذا كانت هذه البيانات تفصح عن سمات مشتركة أو علاقات متكررة، وهذه هي الطريقة الاستقرائية. كما أمكن للبحث الإقتصادي أن يلجأ إلى طريقة التجريد والتي تعتمد على الذهن والمنطق في ربط مقدمات الظواهر الإقتصادية معاً من أجل

إستخلاص وإستنباط القوانين التي تحكم هذه الظواهر، وهذه هي الطريقة الإستنباطية، والتي بمقتضاها يمكن القول أن الدراسة الإقتصادية هي دراسة تطبيقية في علم المنطق.

- وعلى ضوء ما تقدم، يمكن دراسة موضوع هذا الفصل في المباحث الآتية:

المبحث الأول: طرق البحث في علم الإقتصاد.

المبحث الثاني: أنواع التحليل الإقتصادي.

المبحث الثالث: طبيعة القوانين الإقتصادية.

المبحث الأول
طرق البحث في علم الإقتصاد

ـ أشرنا حالاً إلى إختلاف موضوع أو مادة العلوم الطبيعية عن ذلك الموضوع أو تلك المادة محل دراسة العلوم الإجتماعية ومنها بالطبع علم الإقتصاد. ومما يؤكد ذلك، إضافة إلى ما ذكرنا، أن البيانات الإقتصادية قد تكون بيانات إحصائية: كالأسعار وحجم الإنتاج والدخل والإنفاق.. الخ، أو بيانات وصفية Descriptive Material توضح تصرفات وخطط المنظمات الإقتصادية فيما يتعلق بالنشاط الإقتصادي.

أما البيانات في العلوم الأساسية أو الطبيعية فهي بيانات كمية Quantita-tive ، كما أن وحدات القياس هي وحدات ثابتة القيمة (الجرام، درجات الحرارة، مقاييس الضغط، مقاييس المسافة). أما وحدات القياس الإقتصادي (وهي الأسعار معبراً عنها بالنقود) والتي تعتبر إنعكاساً للعلاقة بين ظروف الطلب والعرض، فهي وحدات غير ثابتة القيمة. فالجرام من سلعة معينة هو دائما نفس الكمية، ولكن ما قيمته درهم من هذه السلعة ليس دائمًا كمية ثابتة.

ولكل ما تقدم، كان إعتماد البحث الإقتصادي على طرق تختلف عن تلك التي تتبع في الدراسات الطبيعية أو الأساسية (طريقة التجربة العلمية في المعمل)، ورغم هذا الإختلاف، فإن البحث الإقتصادي قد حاول ـ عن طريق منهجه الخاص ـ التوصل إلى وضع قريب إلى أقصى حد ممكن من الظروف المثالية التي تجرى فيها طرق البحث في العلوم الطبيعية.

ـ وفيما يُجريه من بحوث، يتبع علم الإقتصاد الطرق الآتية:

أولاً: الطريقة الإستنباطية: Deduction

ـ ومن هذه الطريقة، والتي تميز الرياضيات بصفة خاصة، يبدأ

الإقتصادي بوضع عدد من المقدمات التي يفترض أنها صحيحة، ثم يستخلص منها عن طريق التفكير العقلي والمنطقي كافة التعميمات التي تؤدي إليها، والتي لم تكن ظاهرة في الحال منها؛ وبهذا يخلق موقفاً قابلاً للسيطرة عليه إلى حد ما، ويكون في ذلك موازيا للموقف الذي يخلقه عالم الطبيعية في معمله(١).

وهكذا تقوم هذه الطريقة على أساس أن الباحث يبدأ من فروض شرطية محتملة يمكن إعتبارها مسلمات Postulates، وعن طريق خطوات من التسبيب (التعليل) المنطقي، فإنه يمكن إستنتاج إقتراحات Propositions (أو تعميمات) من هذه الفروض. ويطلق على ذلك «بناء النماذج»، أو الإنتقال من التعميم From Generals إلى التخصيص To Particularsأما خطوات إعداد هذه النماذج فهي كالآتى(٢):

(أ) إختيار الظاهرة الإقتصادية المراد دراستها، وغالباً ما تشكل هذه الظاهرة مشكلة أو تساؤلاً يهدف الباحث إلى التوصل لإجابة عليه، وبالطبع يجب أن تكون هذه المشكلة، أو ذلك التساؤل ذا فائدة عملية حتى يكون التحليل مفيداً.

(ب) توضع الفروض الشرطية الأولية (المقدمات)، والتي يجب أن تكون قريبة من الواقع، ومتفقة مع المنطق بقدر الإمكان، حتى يكون الإقتصاد الوصفي له أهمية.

(جـ) يجب أن تؤدي كل مقدمة (كل فرض شرطي) إلى نتيجة منطقية تمثل مقدمة أخرى يمكن التوصل منها عن طريق المنطق السليم إلى مقدمة ثالثة وهكذا حتى نصل إلى الإستنتاج الأخير.

(د) هذا الإستنتاج الأخير يمثل القانون (أو التعميم) الحاكم للظاهرة

---

(١) راجع: دكتور/ أحمد جامع، مرجع سابق، ص١٣ وما بعدها.

(٢) راجع: دكتور/ أحمد أبو إسماعيل، دكتور/ سامي خليل محمد، «الإقتصاد» مرجع سابق، ص٣٣ وما بعدها.

الإقتصادية المختارة (أو المشكلة أو التساؤل محل البحث)(١)، وهذا الإستنتاج يمكن إختبار صحته بواسطة الملاحظة. كما أن مدى صحته سيتوقف على صحة المقدمات الأصلية، وسلامة مجرى التفكير العقلي والمنطقي؛ وكذلك على ما إذا كان الإنسان (محل الدراسة) أو أطراف النشاط الإقتصادي يقومون باستخلاص المقتضيات المنطقية من الأحداث التي تحيط بهم، ويقومون بالتصرف، وفقا لهذه المقتضيات. وهذا الشرط الأخير يعتبر في الواقع أمراً لا يمكن التسليم بحدوثه في كل الأحوال، وذلك نظراً لإتسام سلوك هذه الأطراف بعدم الثبات المطلق والرشادة التامة، ولا يخضع للقياس الحسابي الدقيق.

ثانياً: الطريقة الإستقرائية: Induction

- وفقاً لهذه الطريقة يقوم الباحث بملاحظة الحقائق وترتيبها مع محاولة إيجاد العلاقة - علاقة السببية - بين المتغيرات التي يلاحظها. ويتمثل جوهر هذه الطريقة في التوصل إلى أحكام عامة عن طريق مراقبة حالات فردية أو خاصة أو جزئية، أي أن النتائج هنا أهم من المقدمات.

ويستطيع الباحث الإقتصادي بهذه الطريقة أن يتجنب الصعوبات التي تحد من فائدة وفعالية التفكير العقلي المجرد (في الطريقة السابقة) عن طريق ملاحظته للوقائع التاريخية والبيانات الإحصائية، وبواسطة التحليل المنتظم لهذه الوقائع وتلك البيانات، يستطيع أن يتوصل إلى نتائج وتعميمات تمثل القوانين الإقتصادية التي تحكم الظاهرة محل البحث.

---

(١) وكمثال لتوضيح الطريقة الإستنباطية: إذا إفترضنا أن المشكلة محل البحث تتمثل في الكيفيةالتي يحصل بها المستهلك على أقصى إشباع ممكن لحاجاته من إنفاق دخله المحدود، فهنا يمكن بناء نموذج يحتوي على عدد من المقدمات المنطقية التي تتعلق بمحدودية الدخل، وعدم قدرة المستهلك على تغيير الأسعار بمفرده، وإنخفاض ما يستمده المستهلك من نفع كلما زاد من وحدات السلعة محل الإستهلاك، والعلاقة العكسية بين المنفعة الحدية والمنفعة الكلية، حتى نصل إلى قانون تعظيم المنفعة الكلية للمستهلك والذي يتمثل في ضرورة التناسب بين المنافع الحدية المستمرة من السلع المستهلكة وأثمانها.

ويمتاز المنهج الإستقرائي بالواقعية والبعد عن التجريد. ويمكن ملاحظة أمثلة متعددة في الدراسات الإحصائية عن العلاقة بين الثمن والكمية المشتراه، وبين حجم الإنتاج والنفقات. ومن الممكن التوصل بهذا المنهج إلى عدد من النتائج يصعب التوصل إليها بالطريقة الإستنباطية وحدها. ومثال ذلك إكتشاف بعض العلاقات بين الدخل (أو نوع الطبقة الإجتماعية) وبين العادات الإستهلاكية.

- ورغم هذه المزايا، فإن بعض الإنتقادات قد توجه إلى هذا المنهج تتمثل في: سيطرة الأحكام القيمية (التقديرية) على تفسير الوقائع المشاهدة والوثائق التاريخية، كما أن الإحصاءات قد تكون غير صحيحة.

- والواقع ان منهج الإستقراء ومنهج الإستنباط ليسا متعارضين، أو يمكن أن يحل أحدهما إحلالاً كاملاً محل الآخر، بل العكس، فهما طريقتان مترابطتان ومتكاملتان، وتستلزم كل منهما الأخرى في كثير من الأحيان. وعلى ذلك فإن على الباحث الإقتصادي التأكد من صحة التعميمات التي توصل إليها، بإستخدام إحداهما عن طريق إستخدام الطريقة الأخرى في تحليل ذات الظاهرة الإقتصادية، فالنظريات الإقتصادية التي تستخلص عن طريق التفكير المنطقي المجرد يجب أن تختبر صحتها ومدى تعبيرها عن الحقيقة عن طريق الدراسات الإحصائية الواقعية التي تعتمد على التجربة الواقعية والحقيقة، كما أنه يلزم بعد التأكد بواسطة التحليل الإستقرائي من وجود إرتباط بين عدد من الظواهر والوقائع أن نبحث بواسطة التفكير العقلي (الاستنباط) عما إذا كانت علاقة السببية موجودة بين هذه المتغيرات أو الظواهر محل البحث، وعن طبيعة هذه العلاقة أيضا.

وإذا كانت الطريقة الإستنباطية تنطلق من التعميم إلى التخصيص، والطريقة الإستقرائية تتوصل إلى التعميم من التخصيص، فإن ذلك يؤكد التكامل بينهما، ذلك لأن ما ينطبق على الخاص (الجزء)، ينطبق في كثير من الأحيان على العام (الكل)، والعكس أيضا صحيح.

ـ ولقد كان تقدم علم الإقتصاد في المائتي عام الأخيرة قائمًا على المزج بين الطريقتين. ويتفق الكثير من الكتاب المعاصرين على ما قرره «جون ماينارد كينز» من أن: «النظرية الإقتصادية لا تقدم مجموعة من النتائج المستقرة التي يمكن تطبيقها مباشرة على مسرح السياسية العملية. إنها طريقة وليست عقيدة، جهاز عقلي وليس أداة فكرية تساعد حائزها على إستخلاص النتائج الصحيحة». إن ذلك يعني أن الإقتصاد ليس فقط مجرد جمع قوانين للاسترشاد بها في وصف السلوك الإقتصادي، أو حل المشكلات العملية، بل إنه أيضا جهاز علمي أو نظام ذهني قائم على المنطق السليم(١).

---

(١) أشار إلى ذلك: دكتور/ حسين عمر، المرجع السابق، ص٢٣.

المبحث الثاني
أنواع التحليل الإقتصادي

- التحليل الإقتصادي هو منهاج البحث وطريقة الدراسة للظواهر والمتغيرات الإقتصادية. ويهدف هذا التحليل إلى التوصل إلى الأدوات التحليلية والأساليب البحثية التي يمكن معها فهم طبيعة العلاقات المتشابكة بين الظواهر الإقتصادية من أجل محاولة السيطرة عليها وإستخلاص النظرية الإقتصادية تعبيراً عن طبيعة هذه العلاقات. وبهذا المعنى فإن النظرية الإقتصادية تعتبر نتيجة للبحث وخلاصة للدراسة، لأنها تضع لنا القواعد والمبادىء الإقتصادية والتي تكون بمثابة مرشد في إتخاذ القرارات في ظل مجموعة من الظروف المحددة.

- ومنذ منتصف القرن الماضي، شهدت طرق وأساليب البحث والتحليل الإقتصادي تطورات هامة ومتلاحقة، إستلزمتها الصلات المتزايدة بين المعارف وتطور الإمكانيات الفنية للبحث، إلى جانب تطورات الأوضاع الإقتصادية والدراسات التطبيقية. وفي مواجهة السلوك المتعدد الجوانب للمستهلكين والمشروعات والفروع الإنتاجية وأصحاب عوامل الإنتاج، وما أسفر عنه ذلك من صورة بالغة التعقيد ترتبط فيها أشياء كثيرة بروابط تبعية متبادلة، حدث تطور مماثل في أساليب ومناهج البحث والتحليل الإقتصادي سواء من حيث حجم الوحدة الإقتصادية، أو من حيث درجة الشمول، أو من حيث معيار الزمن، أو من حيث معيار الصياغة:(١).

---

(١) لمزيد منالتفصيل حول النظرية الإقتصادية والتحليل الإقتصادي، راجع:

- دكتور/ حسين عمر، المرجع السابق، ص٢٨ وما بعدها.
- دكتور/ أحمد جامع، المرجع السابق، ص٢١ وما بعدها.
- الدكتور/ محمود الطنطاوي الباز، دكتور/ أسامه الفولي، المرجع السابق، ص٣٧ وما بعدها.

أولاً: وفقا لحجم الوحدة الإقتصادية: التحليل الجزئي والتحليل الكلي:

أ ـ ينصرف التحليل الإقتصادي الجزئي Micro Economic Analysis إلى دراسة النشاط الإقتصادي للوحدات الإقتصادية الفردية كالمستهلك الفرد، المشروع الفردي، السلعة الفردية، العنصر الواحد من عناصر الإنتاج....الخ. ولما كانت كل وحدة من هذه الوحدات الإقتصادية تمثل جزءاً صغيرة إذا ما قورنت بكل الوحدات في مجموعها، فقد وُصِف البحث الإقتصادي الذي يدور حول نشاط كل منها بالتحليل الجزئي. وهكذا يهتم هذا التحليل مثلاً بالعوامل الحاكمة لطلب المستهلك الفرد من السلع والخدمات الإستهلاكية، وكيفية تحديد ثمن سلعة أو خدمة معينة، وكيفية تحديد معدل الأجر الذي يحصل عليه أحد عناصر الإنتاج، والطريقة التي يتحقق بها توازن المشروع....الخ.

ـ وقد ظل هذا النوع من التحليل سائداً ومستغرقاً للنظرية الإقتصادية في مجملها. حتى منتصف الثلاثينات من القرن الحالي(١). وكما ذكرنا في مقدمة هذا المؤلف، ستكون دراستنا لهذا النوع من التحليل في الجزء الثانى من هذه المادة.

ب ـ وفيما يتعلق بالتحليل الإقتصادي الكلي Macro Economic Analysisفإن هذا التحليل يهتم أساساً بالمتغيرات الكلية المتعلقة بالإقتصاد القومي في مجموعه أو ككل مثل: دراسة العوامل المؤثرة في تكوين الدخل القومي، وتطور حجم العمالة الكلية، والمستوى العام للأسعار، الإستثمار الكلي الادخار القومي. كما أنه يدرس العلاقات بين هذه المتغيرات الكلية والمشكلات المتعلقة بها.ومن الواضح أن مشكلة التجميع الإقتصادي لابد وأن تُثار لدى الإنتقال من نطاق التحليل الجزئي إلى نطاق التحليل الكلي، ومن ثم فإن مشكلة التجميع (أي الإنتقال من الجزئيات إلى الكليات) هي، في الجوهر، مشكلة

---

(١) حتى ذلك الوقت لم يكن التحليل الإقتصادي كليا إلا في بعض جوانب النظرية النقدية، وخصوصاً نظرية كمية النقود.

إقتصادية وإحصائية. ويهتم التحليل الكلي بالمجموعات الفردية للمنتجين والمستهلكين فقط في الحدود التي يؤثرون فيها على الإقتصاد القومي في مجموعه.

والمشكلة الرئيسية التي يركز هذا التحليل على دراستها هي تلك المتعلقة بمستوى الدخل القومي والعمالة في الإقتصاد القومي. وفي النظرية الإقتصادية، بدأ هذا النوع من التحليل يأخذ مكانه ـ إلى جانب التحليل الجزئي ـ منذ منتصف الثلاثينات من هذا القرن بفضل المدرسة السويدية، وعلى الأخص نتيجة للدراسات التي قام بنشرها الإقتصادي الإنجليزي «جون ماينارد كينز».

ـ وجدير بالذكر في هذا المجال أن نشير إلى عدم وجود أي تعارض بين نوعي التحليل، ذلك أن موضوع كل منهما هو ـ في نهاية الأمر ـ الصورة المعقدة للحياة الإقتصادية في المجتمع. كما أن الأقسام الكلية ما هي إلا مجموع الوحدات الفردية (أو الجزئية) مأخوذة ككل(١).

وتبدو أهمية وجود كل منهما معاً في التحليل الإقتصادي المعاصر لسببين هما: ١ ـ إن أية محاولة للتوصل إلى تحليل كلي من خلال تحليل الوحدات والأجزاء الفردية ستكون أمراً صعباً(٢).

٢ ـ ليس من الصواب دائمًا تطبيق منطق الخاص على العام أو الجزء على الكل(٣).

---

(١) فالناتج القومي مثلاً (وهو كمية كلية) هو مجموع ناتج كافة المشروعات أو الوحدات الإنتاجية الفردية في الإقتصاد القومي.

(٢) فتحليل الدخل القومي (التحليل الكلي) يمكن به التوصل بسهولة إلى تحديد العوامل المؤثرة في المستوى العام للأسعار، إلا أن ذلك يصبح أمراً صعباً عن طريق تحليل أثمان كل السلع والخدمات الفردية (كل على حدة).

(٣) فبالنسبة للمستهلك الفرد، يمكن للإدخار أن يكون مرغوباً في كل وقت يزيد فيه الدخل، ولكن الزيادة الكبيرة في إدخار المجتمع كله، قد تؤدي إلى إنخفاض الدخل القومي، وقد يصل الإقتصاد القومي معها إلى حالة من الكساد الخطير، (وذلك في ظل سيادة حالة الانكماش الإقتصاد القومي).

ـ ويرتبط نوع التوازن الإقتصادي ومستواه بنوع التحليل الإقتصادي المستخدم في التوصل إليه. فالتوازن الإقتصادي الجزئي (ومثاله: توازن المستهلك) يرتبط بالتحليل الإقتصادي الجزئي، كما أن التوازن الاقتصادي الكلي (ومثاله: توازن الدخل القومي) يرتبط بالتحليل الاقتصادي الكلي.

ويقصد بتعبير التوازن (في النظرية الإقتصادية): بأنه حالة إن تحققت، فإنه لا توجد معها أية أسباب تدعو إلى إحداث تغيير في الوضع الإقتصادي الذي تم التوصل إليه في هذه الحالة.

ثانياً: وفقا لمعيار الزمن: التحليل الساكن والتحليل الديناميكي:

أ ـ ويقصد بالتحليل الساكن Static دراسة إقتصاديات السكون، أما التحليل الديناميكي فيقصد به دراسة إقتصاديات الحركة. ويهدف التحليل الأول إلى إلغاء عنصر الزمن من الدراسة، أي أنه يفترض ثبات حالة الظاهرة موضوع الدراسة دون التعرض للكيفية التي يتم بها الإنتقال من وضع توازنى إلى وضع توازنى آخر. ويرتبط هذا النوع من التحليل بطريقة «ألفريد مارشال» في تحليل التغيرات في ظروف الطلب وظروف العرض والوصول بالطلب وبالعرض إلى وضع التوازن في الفترات القصيرة والطويلة، وذلك على أساس من المقارنة بين كل وضع توازنى لسوق أية سلعة في فترة معينة وبين الوضع التوازنى لهذا السوق في الفترة التالية، ولكن دون التعرض لكيفية الإنتقال من هذا الوضع إلى الآخر.

ب ـ أما تحليل إقتصاديات الحركة Dynamic فإنه يقوم على أساس التركيز الكامل والإهتمام الواضح بعنصر الزمن، وبالذات على الفاصل الزمني بين وضع إقتصادي معين ووضع آخر عند بحث مختلف العلاقات الإقتصادية. وينقسم هذا التحليل إلى نوعين متميزين هما: تحليل الفترة، وتحليل معدلات التغير.

ويجد تحليل الفترة مثاله في ظاهرة الدورة الإقتصادية، والتي تعد سلسلة من إيضاح التغيرات الطارئة على المتغيرات التابعة من مرحلة إلى أخرى

(الانتعاش، والرواج، والأزمة، والكساد). كما يجد تحليل معدلات التغير مثاله في دراسة معدلات التغير في المتغيرات التابعة في الوحدات الزمنية المختلفة نتيجة للتغير في المتغيرات المستقلة.

ـ وبفضل إدماج عنصر الزمن في التحليل ظهرت ثلاثة أنواع رئيسية من تحليل الفترات وفقا لمعيار طول فترة رد الفعل التي تؤخذ في الإعتبار هي: تحليل الفترة القصيرة جداً، تحليل الفترة القصيرة وتحليل الفترة الطويلة.

ـ وحتى يمكن للقارىء تصور ما يميز التحليل الساكن عن التحليل الديناميكي، فإن الأول يمكن تشبيهه بالتصوير الفوتوغرافي الذي يعطي صورة عن وضع معين في زمن معين (أي لحظة محددة)، بينما يشبه التحليل الديناميكي التصوير السينما توجرافي الذي يتتبع أوضاعاً متوالية وفق تعاقبها الزمني(١).

ثالثاً: وفقا لمعيار الصياغة: التحليل الوصفي، والرياضي، والقياسي

أ ـ ويهتم التحليل الوصفي بدراسة العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية بطريقة وصفية أو كلية، دون صياغة هذه العلاقات في صورة ربط دقيق بين ظواهرها الإقتصادية المختلفة. وتظهر أهمية هذا التحليل بالنسبة للعلاقات التي يصعب التعبير عنها في شكل رياضي أو حسابي أو إحصائي.

ب ـ أما التحليل الرياضي، فإنه يقوم على إستخدام الأدوات الرياضية كالمعادلات والرموز الجبرية والهندسية في التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية، وكذلك في التعبير عن التأثيرات المتبادلة بين هذه المتغيرات. وقد أدى التطور في هذا النوع من التحليل إلى نشأة فرع مستقل من الإقتصاد هوالإقتصاد الرياضي.

جـ ـ وأما التحليل القياسي فإنه يقوم على إستخدام أدوات علم الإحصاء إلى جانب الأساليب الرياضية في صياغة النظريات الإقتصادية. ويهدف هذا

(١) راجع: دكتور/ محمود الطنطاوي الباز، ....، مرجع سابق، ص٤٢.

التحليل إلى محاولة قياس العلاقات الكمية بين مختلف المتغيرات الإقتصادية محل الدراسة. ويمثل هذا التحليل وسيلة للإختبار الكمي (الحسابي) للنظريات الإقتصادية. وقد أدى التطور إلى إنفراد هذا التحليل بفرع مستقل من فروع الدراسات الإقتصادية هو الإقتصاد القياسي.

ـ ويمكن تقريب هذه المفاهيم الثلاثة للقارىء إذا ما أخذنا مثالاً لإيضاحها يتعلق بقانون الطلب، (أو دالة الطلب للثمن).

فهذا القانون يمكن التعبير عنه (أو صياغته) في صور ثلاث: الصورة الكلامية أو الوصفية، وبمقتضاها يقال: يتمثل قانون الطلب في وجود علاقة عكسية بين التغير في الثمن (كمتغير مستقل)، والتغير في الكمية المطلوبة من السلعة (كمتغير تابع)، مع إفتراض بقاء المتغيرات المستقلة الأخرى على حالها.

ـ كما يمكن التعبير عنه في صورة رياضية (أي في شكل علاقة دالية) على النحو التالي: ط = د (ثن)

| ل = ل٥
| ث = ث١٥ ، ... ث٥ ن − ١
| ت١ = ت
| ق = ق٥

حيث ط = الكمية المطلوبة ن السلعة خلال فترة معينة، د حرف يعبر عن دلالة التغير في الكمية للتغير الحادث في الثمن، ثن = ثمن السلعة «ن» محل البحث. والخط الرأسي يعني إفتراض ثبات العوامل المستقلة الأخرى كالدخل (ل)، وأثمان السلع المرتبطة بالسلعة ن (ث١٥ ...، ث٥ن − ١)، وتوقعات المستهلكين (ت)، وأذواقهم (ق٥)..

ـ وكذلك يمكن التعبير عن قانون الطلب في شكل هندسي أو بيانى، وذلك بمنحنى ينحدر من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي تعبيراً عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والثمن.

ـ وأخيراً يمكن صياغة هذه العلاقة (قانون الطلب، أو دالة الطلب للثمن)

في شكل جدول حسابي نفترض فيه إمكانية حصول المستهلك على كميات مختلفة من السلعة محل البحث عند أثمان مفترضة أيضاً خلال فترة معينة من الزمن.

رابعاً: وفقاً للمؤشرات الكمية: التحليل الحدي والإجمالي:

- وينصرف التحليل الحدي Marginal Analysisوالذي عُـرِفَ في الربع الأخير من القرن الماضي، إلى تفسير السلوك الإقتصادي من خلال سلوك الوحدة أو القيمة أو الكمية. ووفقاً لهذا التحليل ظهرت فكرة المنفعة الحدية Marginal Utitlity بفضل كتابات مجموعة من الاقتصاديين في السبعينات من القرن الماضي. وقد إستخدمت هذه الفكرة في تحليل سلوك المستهلك لإيضاح الكيفيةالتي يستطيع بها تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجاته من خلال إنفاق دخله المحدود.

- وإلى جانب هذا التحليل ظهرت أساليب أخرى تهتم بالمؤشرات والقيم والكميات المتوسطة أو الإجمالية. ومثال ذلك: تحديد سلوك المنتج في ضوء إيراداته ونفقاته المتوسطة، أو إيراداته ونفقاته الإجمالية، وهذا ما يعرف باسم «نظرية النفقة الكاملة The Full Cost Theory بعد أن كان الفكر الحدي يعتد بمستوى تساوي النفقة الحدية مع الإيراد الحدي كشرط لتحقيق توازن المشروع.

المبحث الثالث

طبيعة القوانين الإقتصادية

ـ أصبح من المعتاد والشائع أن يطلق إصطلاح «القوانين الإقتصادية» على النتائج النهائية والتعميمات والمبادىء التي يُسفر عنها البحث والتحليل الإقتصادي بطريقتي الإستنباط والإستقراء. كما أضحى أمراً متعارفاً عليه أن يطلق على مجموع هذه القوانين والتعميمات المتعلقة بالنشاط الإقتصادي إصطلاح: «النظرية الإقتصادية»:(١) Economic Tyeory.

ـ والنظرية الإقتصادية بهذا المفهوم، وبما تحتويه من قوانين تتعلق بالنشاط الإقتصادي بمستوييه «الجزئي والكلي»، تختلف عن مفهوم ما يسمى «بالسياسة الإقتصادية Economic Policy، حيث يقصد بهذا الإصطلاح الأخير: إتخاذ إجراءات وقرارات معينة في ظل ظروف معينة من أجل تحقيق أهداف إقتصادية وسياسية وإجتماعية معينة.

ـ ومن الطبيعي أن تكون النظرية الإقتصادية في خدمة السياسية الإقتصادية، حيث يتم الإسترشاد بالقواعد والمبادىء التي تضمها النظرية الإقتصادية في توجيه قرارات وإجراءات السياسة الإقتصادية. ومع ذلك، يلاحظ كثيراً عدول السياسية الإقتصادية عن الأخذ بما تقضي به القوانين الإقتصادية. وربما يرجع هذا العدول إلى ما يمر به المجتمع من ظروف خاصة ذات طبيعة

---

(١) راجع في ذلك: ـ دكتور/ أحمد جامع، المرجع السابق، ص١٦

ـ دكتور/ عبدالفتاح قنديل، ودكتورة/ سلوى سليمان، «مقدمة في علم الإقتصاد»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص١١ ـ ١٨.

- K. T. Ramakrishna; "Lectures on advanced Economic Theory", Asie Pub. Haouse, Bombay, 1965, p.24 - 29.

سياسية أو إجتماعية، أو لظروف طارئة كحرب أو كارثـة طبيعيـة(١). أو ربما يرجع ذلك إلى عجز الإدارة الإقتصادية العامة (وهي إدارة سيـاسيـة)، أو عـدم كفاءتها في قيادة الأمور الإقتصادية للدولـة على نحـو يحقق أفضـل إستخـدام مُـمكن للموارد الإقتصادية المتاحة، أو قد يرجـع أخيراً إلى مـا يسمى بظـاهـرة «تسييس الإقتصاد»، حيـث تطغى السياسة على الإقتصـاد، وتصبغـه بصبغـة عقائدية بحته(٢).

ـ ولا شك في أن القوانين الإقتصادية «إذا ما عنى بـاستنتـاجهـا والتعبير عنها» تساعد على فهم حركة النظام الإقتصادي. كما أن هذه القوانين يمكن على ضوئها تحليل المواقف والمشكلات الجديدة التي تطرأ على الحياة الإقتصاديـة في المجتمع، ومن ثم يمكن الإستعانة بها في إقتراح سياسـات إقتصـاديـة ووضـع برامج لمواجهة هذه المشكلات القائمة والمحتملة.

ولكن هذه الأهمية للقوانين الإقتصادية يجب ألا تدفع إلى الإعتقاد بـأننـا أمام «قوانين» بما تعنيه هذه الكلمة من حقائق مطلقـة غير قـابلـة للتعـديـل أو التغيير. فالقوانين الإقتصادية ليست سـوى تعميمات أو نتـائج يمكن أن تكـون صحيحة بالنسبة للعدد الأكبر من الأفراد في معظم الحالات، كما يمكن أن تكون غير صحيحة بالنسبة للبعض الآخر منهم.

إن هذه «القوانين» لا تعدو أن تكون تقريراً لـلإتجـاهـات الغـالبـة والتي

---

(١) ذلك أن النظرية الإقتصادية في مجمـوعهـا تقـوم على فـروض معينـة تتعلق بـالـرشـد الإقتصادي ومبدأ الحد الأقصى، الظروف الطبيعية للمجتمع، والإطـار الإجتماعي. وهـذا الإفتراض الأخير هو إفتراض الإقتصادي يعني أن المجتمـع الـذي يعيش فيـه المنظمـون والمستهلكون حيث يمارسون نشاطهم، هو مجتمع ذو نظام سياسي وإقتصادي مستقـر نسبياً، وأن أفراد المجتمع يمارسون هـذا النشـاط في ظـل القـانـون والعـرف والعـادات المستقرة. راجع: دكتور/ حسين عمر، المرجع السابق، ص٢٧ ـ ٢٨.

(٢) فمثلاً قد تقضي النظرية الإقتصادية بزيادة الضرائب كوسيلة لمواجهة التضخم، ومع ذلك ترى الحكومة ـ لظـروف سيـاسيـة وإجتماعيـة ـ ضرورة تخفيض الضرائب بـدلاً من زيادتها.

يحتمل أن تتحقق إذا ما توافرت ظروف وأسباب معينة في أوقات محددة. إنها بذلك تعتبر قوانين نسبية، وليست مطلقة. كما يمكن أن تنطبق في وقت دون وقت آخر، وفي مجتمع دون مجتمع آخر بل وفي ذات المجتمع، يمكن أن تكون صحيحة في فترة معينة دون أن تكون صحيحة في فترة أخرى، «ففي عالم العلوم الإنسانية والإجتماعية، كما نتكلم عن الحوادث المؤكدة، نتكلم عن الحوادث الاجتماعية. وعندما نفترض الموضوعية، لا يجب أن نُسقط العوامل الشخصية. وعندما نقيس المظاهر الكمية، يجب أن ندرك أن الخصائص الكيفية قد تكون أكثر تأثيراً. وعندما نتفاخر بالموضوعية، يلزم أن نعرف أن النهاية غائية. وفي جميع الأحوال، فالعلمية في العلوم الإجتماعية هي النسبية»(١).

ـ وهكذا تختلف القوانين الإقتصادية عن قوانين العلوم الطبيعية كقانون الجاذبية أو القوانين المتعلقة بالطاقة والحرارة مثلاً. فهذه القوانين والتي تم تقريرها بناء على التجارب المعملية، تتسم بالثبات والإطلاق، والإنطباق في كل زمان ومكان. إن القانون العلمي الذي يقرر بأن الحديد يتمدد بالحرارة وينكمش بالبرودة، ينطبق أيا كان الزمان والمكان. فهل ينطبق ذلك بالنسبة لقوانين الأثمان في السوق؟. إن الثمن يتمتع بمرونة تتأثر بمتغيرات معينة ـ تماماً مثل مرونة تمدد الحديد عندما ترتفع الحرارة. فإذا إفترضنا أن تلك الحرارة هي الدخل، فلا شك أن زيادة الدخل تعني زيادة الطلب، ومن ثم ترتفع الأثمان والدخل. ولكن هل يمكن تعميم تطبيق هذا القانون مع إختلاف الزمان والمكان، كما هو الحال بالنسبة لعلاقة الحديد وتمدده بالحرارة؟

ـ فالبنسبة لظروف المكان: هل ينطبق نفس هذا القانون الإقتصادي في البلاد المتخلفة كما في البلاد المتقدمة؟، وفي الإقتصاد المخطط كما في إقتصاد السوق؟ وفي الرأسمالية الإحتكارية كما في هو الحال في الرأسمالية الإجتماعية؟

---

(١)دكتور/ مصطفى رشدي شيحة «علم الإقتصاد من خلال التحليل الجزئي»، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٦، ص١٣.

ـ وبالنسبة لظروف الزمان: هل ينطبق هذا القانون في حالة الإقتصاد المستقر كما في حالة الإقتصاد الذي يمر بمرحلة تضخم. الفرق هنا بين حديد الطبيعة وحديد الإقتصاد هو نسبية الحدث، ونسبية القانون في الإقتصاد بالمقارنة بالطبيعية(١).

ـ إن قانون الطلب يقرر أن العلاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها، ولكن لا يمكن الإعتماد بشكل مطلق على هذا القانون لتقرير أن كل فرد من المستهلكين بلا إستثناء سيقوم بزيادة مشترياته من هذه السلعة فور انخفاض ثمنها، فقد ينتظر بعض المستهلكين حتى يستمر الإنخفاض في الثمن إلى أقل حد ممكن، وقد يكون لدى البعض منهم كميات كافية من السلعة في الوقت الذي انخفض فيه ثمنها، وبالتالي فلن يقبلوا على شراء المزيد منها(٢).

(١) نفس المرجع السابق مباشرة، ص١٤.

(٢) لكننا مع ذلك ـ إذا أخذنا مجموع المستهلكين ككل، فسنجد انه من المحتمل جداً أن يكون قانون الطلب صحيحاً، ما دام أن كلا من التفكير العقلي والمنطقي، وكذلك التجربة الواقعية المشاهدة، تدل على أن المستهلكين يزيدون إن عاجلاً أو آجلاً من طلبهم على تلك السلعة التي إنخفض ثمنها (خصوصاً إن كانت سلعة هامة بالنسبة لهم).

الفصل الثالث

المشكلة الإقتصادية وعناصرها

(موضوع العلم)

ـ يتضح لنا مما تقدم أن علم الإقتصاد ينصرف إلى دراسة ما هو مشاهد في الحياة الواقعية من ندرة نسبية في الموارد القابلة لإشباع حاجات الفرد والمجتمع. ولما كانت هذه الحاجات كثيرة ومتطورة ومتنوعة، والوسائل أو الموارد المتاحة، واللازمة لإشباع هذه الحاجات تعتبر نادرة بالنسبة لهذه الحاجات، فإن موضوع علم الإقتصاد يتمثل في ذلك الجانب من النشاط الإنسانى الذي يتبلور في مكافحة الندرة.

إن ذلك يعني أن البديهية الأساسية في علم الإقتصاد ـ كما تقول الأستاذة روبنسون ـ أن الفرد يتصرف بصورة ما، في إطار الظروف التي يعيشها مراعياً في ذلك مصلحته الشخصية أو الإقتصادية. وهكذا فالعمل الإقتصادي لا يقوده منطق داخلي أو يرتبط بمحددات إجتماعية، ولكنه يتميز بعنصرين: الأول: هو السلوك الرشيد للإنسان، والثانى: هو الهدف من هذا السلوك. أما السلوك فهو تحويل الموارد والأشياء إلى منتجات وسلع، وأما الهدف فهو الإشباع(١).

ـ ولأن الإنسان لا يستطيع أن يحصل مرة واحدة على كل ما يريد، كما أنه لا يستطيع أن يعمل كل ما يريد أن يقوم به في وقت واحد، فلابد وأن يختار.

---

(١) أشار إلى ذلك: دكتور/ مصطفى رشدي شيحه، المرجع السابق، ص٢٢.

فحتى يحقق هدفاً أو أهدافاً معينة، يكون مضطراً لأن يضحي بأهداف أخرى. وعلى ذلك فإن كل إختيار لتحقيق هدف معين يتضمن تضحية بهدف أو أهداف أخرى. وهذا ما يطلق عليه «نفقة الخيار».

إن ندرة الموارد، والإختيار بين الغايات، والنفقات، تمثل الأفكار الثلاثة المكونة لمحور النشاط الإقتصادي، ومن ثم، فإن محاولة التغلب على مشكلة ندرة الموارد الإقتصادية هي المرادف للنشاط الإقتصادي للإنسان، وأيا كان هذا الأخير فرداً منعزلاً، أو عضواً في جماعة يتخصص كل فرد فيها في نشاط بذاته، وحيث توزع الموارد المتاحة بين الجميع من خلال المبادلات. وفي الإقتصاديات المتقدمة ـ وكما يقول بيير ماييه ـ «ما أن تغطي الحاجات الأولية لمجموع السكان، حتى تتخذ إمكانات الإستهلاك الإضافية، التي يتيحها ازدياد الإنتاج أشكالاً متعددة تفرض علينا نوعاً من الإختيار»(١).

ـ وإستناداً إلى هذه الأفكار الثلاثة تنحصر المشكلة الإقتصادية (موضوع العلم)، وكذلك الحلول الواقعية الخاصة بها، سواء بالنسبة للفرد أو المشروع، أو الإقتصاد القومي ككل، في الندرة والمنفعة والتعظيم، وفي عبارة موجزة: في الموازنة بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة. فلدى شعور هذه الأطراف (الأفراد، والمشروعات، والدولة)، بالرغبة في إشباع حاجاتهم، فإنهم يسعون إلى ذلك من خلال الأعمال المتعلقة بالإنتاج والمبادلات للسلع والخدمات، وفي النهاية، فإن هذه السلع والخدمات توجه إلى الإستهلاك المباشر والحال، أو إلى مزيد من الإستهلاك والإشباع في المستقبل ولن يتسنى تحقيق ذلك إلا من خلال التأليف أو التنسيق بين الموارد المتاحة والأدوات الفنية، والعمل في إطار ما يسمى بالعملية الإنتاجية.

---

(١) بيير ماييه، «النمو الإقتصادي»، ترجمة: جان كميد، من سلسلة: Que Sais-Je رقم (١٦)، المنشورات العربية، طبعة ثانية، ١٩٧٩، ص٩٤.

- ولا تتوقف المشكلة الإقتصادية (موضوع علم الإقتصاد) على محاولة أطراف النشاط الإقتصادي القيام بالإستغلال الأمثل للموارد المتاحة عن طريق التأليف بين عوامل الإنتاج بطريقة معينة، لتحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات المتنوعة، ولكن يضاف إلى جوانبها المتعددة هذه (أطراف النشاط الإقتصادي، الموارد الإقتصادية، عوامل الإنتاج، الحاجات والإستهلاك) جانب آخر هام يتمثل في كيفية توزيع ثمار النشاط الإقتصادي بين فئات المجتمع وأصحاب عوامل الإنتاج.

ولما كانت هذه المشكلة (مشكلة التوزيع) تتعلق بالأسس التي يقوم عليها النظام الإقتصادي، وعلى وجه الخصوص، تلك التي تتعلق بعلاقات التوزيع، فإننا سنرجىء دراستها إلى الباب التالي والمتعلق بتطور النظم الإقتصادية.

- أما الجوانب الأخرى للمشكلة الإقتصادية، والتي أشرنا إليها حالاً، فستكون هي محل الدراسة في الفصل الحالي، حيث نخصص لكل جانب منها مبحثا مستقلاً على النحو التالي:

المبحث الأول: أطراف النشاط الإقتصادي وخصائص الموارد الإقتصادية.

المبحث الثاني: الحاجات والإستهلاك.

المباحث الثالث: الأموال والخدمات.

المبحث الرابع: عناصر الإنتاج.

المبحث الأول
أطراف النشاط الإقتصادي
وخصائص الموارد الإقتصادية

أولاً: أطراف النشاط الإقتصادي:

- للنشاط الإقتصادي وجوه متنوعة منها ما يتعلق بخلق المنتجات من سلع وخدمات (وهذا ما يسمى بالإنتاج)، وما يتعلق باستخدام هذه المنتجات لإشباع حاجات الأفراد (الإستهلاك)، ومنها ذلك المجهود الجسمانى أو الذهني الذي يبذل من أجل الإنتاج (العمل)، ومنها الإبقاء على جزء من الناتج أو الدخل النقدي دون إستهلاك أو إنفاق (الإدخار)، ومنها تحويل المدخرات إلى أصول إنتاجية (الإستثمار)، ومنها عملية التأليف والتنسيق بين الموارد الإقتصادية في شكل مشروع إنتاجي (التنظيم)، ومنها ما يتعلق بتنظيم الكيفية التي يحصل بها القائمون بالنشاط على أجورهم (التوزيع).

ولكن من هم أطراف النشاط الإقتصادي الذين يقومون بهذه المهام المتنوعة؟.

- في كل مجتمع أو إقتصاد قومي لابد من وجود وحدات أو أشخاص إقتصادية تعتبر أطرافا في النشاط الإقتصادي، هذه الأطراف تقوم باتخاذ القرارات الاقتصلدية الأساسية في الجوانب المختلفة التي أشرنا اليها حالاً وذلك حتى يمكن تسيير النشاط الإقتصادي للمجتمع والتوصل إلى الإشباع الفعلي لحاجات مختلف أفراده.

ومن الطبيعي أن تتطور أنواع هذه الأطراف ومدى إختصاص كل منها من فترة تاريخية إلى أخرى في النظام الإقتصادي نفسه، وأن تختلف في الفترة التاريخية ذاتها من نظام إقتصادي إلى آخر(١). ورغم هذا التطور وذلك

(١) دكتور/ أحمد جامع، المرجع السابق، ص٦.

الإختلاف في مدى الإختصاص وكيفية تنفيذه، إلا أن جميع النظم الإقتصادية تواجه مشكلات أساسية تتمثل في التساؤلات الآتية:

(ما الذي يمكن إنتاجه على ضوء الموارد المتاحة؟، وكيف يتم هذا الإنتاج؟، وإلى من يذهب الإنتاج؟ وكيف يمكن المحافظة على التوظيف أو التشغيل الكامل للموارد؟)(١).

ـ إن الإجابة عن هذه التساؤلات تمثل محور القرارات المتخذة من قبل النظام الإقتصادي وأطرافه، وذلك وفقاً للأيديولوجية أو المنهج الإقتصادي المطبق. ولما كان التخطيط العام الشامل هو المنهج المطبق في الإقتصاد الإشتراكي، فإن الدولة ـ في هذا الإقتصاد ـ وعن طريق الخطة المركزية الشاملة، تعتبر الطرف الرئيسي في إتخاذ القرارات المتعلقة بأوجه النشاط المختلفة (محل التساؤلات المشار إليها).

ـ أما الإقتصاد غير الإشتراكي، فإنه يمكن التمييز فيه بين ثلاثة أطراف للنشاط الإقتصادي في الوقت الحاضر: المستهلكون، المشروعات، الدولة.

١ ـ المستهلكون (أو القطاع العائلي أو الأفراد): وهم المالكون لعوامل الإنتاج من ناحية والمتخذون لقرارات الإستهلاك من ناحية أخرى، فعلى الرغم من إعتبارهم وحدات مستهلكة بصفة رئيسية ـ كما يدل على ذلك اسمهم ـ فإنهم يساهمون في الإنتاج بطريقة مباشرة عندما ينضمون إلى القوة العاملة في المشروعات الإنتاجية المملوكة لهم (قطاع خاص)، أو المشروعات الإنتاجية التي تديرها الدولة (قطاع عام)، كما أنهم يساهمون في الإنتاج بطريقة غير مباشرة عندما يقدمون مواردهم المتنوعة (رأس المال، الأراضي، العقارات) للمشروعات

---

(١) دكتور/ حمدي أحمد العناني، «الإقتصاد الجزئي، النظريات والنماذج وإتخاذ القرار»، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٢، ص٢٣، ولنفس هذا المؤلف، راجع: «تكوين الهياكل الإقتصادية: نظرة في التاريخ الإقتصادي» مكتبة عين شمس القاهرة، ١٩٨٤.

الإنتاجية، وهم (أي المستهلكون) يحصلون مقابل ذلك على دخول تتمثل في الفوائد (نتيجة إقراض رأس المال)، والريع (نتيجة تأجير الأراضي والعقارات).

- والدخول التي يحصل عليها المستهلكون يقومون بإنفاقها (أو جزء منها) على شراء مختلف السلع والخدمات الإستهلاكية التي تقدمها أو تعرضها المشروعات الإنتاجية والتجارية. وتؤثر قرارات المستهلكين المتعلقة بانفاقهم لدخولهم تأثيراً حاسمًا على القرارا المتخذة من قبل المنتجين، حيث يتحدد على أساسها ماهية السلع والخدمات المنتجة وكمياتها، كما تؤثر هذه القرارات أيضاً على أثمان كل من المنتجات وعوامل الإنتاج. كما أن القرارات المتخذة من قبل المستهلكين بإنفاق دخولهم، إنما تؤسس على رغبتهم في الحصول - نتيجة هذا الإنفاق - على أقصى إشباع ممكن لحاجاتهم.

٢ - **المشروعات**: (أو قطاع الأعمال والمنظمون): وهي الوحدات الإقتصادية التي تتخذ قرارات الإنتاج، وذلك عن طريق التأليف ما بين الموارد الإقتصادية المختلفة أو عوامل الإنتاج من أجل خلق المنتجات التي يرغب فيها المستهلكون وغيرهم من الطالبين لهذه المنتجات. والمشروعات تقوم بالحصول على هذه الموارد من أصحابها مقابل ما تدفعه لهم من دخول في شكل أجور وفوائد وريع. وهذه المدفوعات وإن كانت تمثل دخولاً لأصحاب عوامل الإنتاج من الأفراد، إلا أنها في ذات الوقت تعتبر كنفقات إنتاج بالنسبة للمشروعات، أما إيرادات هذه المشروعات فإنها تتكون من أثمان ما تنتجه وتبيعه من سلع وخدمات. وهذه الأثمان بدورها تعتبر نفقات للمستهلكين وغيرهم من الوحدات المشترية لمنتجات المشروع.

وفي سعيها نحو تحقيق أقصى قدر من الأرباح (أي أقصى قدر من فائض الإيرادات عن النفقات) تحاول المشروعات الإنتاجية إنتاج ما يرغبه المستهلكون أو ما يطلبونه من سلع وخدمات، فإذا ما زاد هذا الطلب لأي سبب من الأسباب (زيادة السكان مثلاً أو زيادة دخول الأفراد أو تحول أذواقهم لصالح منتجات معينة)، فإن سعر هذه المنتجات سيرتفع وتزيد بالتالي أرباح

المنتجين، مما يدفع ببعض المشروعات الأخرى إلى الدخول في سوق إنتاج وعرض هذه المنتجات. وستؤدي زيادة العرض نتيجة لذلك إلى تحقيق التوازن بين الطلب على هذه المنتجات وعرضها. كما أن التغير في أسعار المنتجات هو الذي يقوم بتحديد مكافآت عناصر الإنتاج، أي توزيع الدخل بين المشاركين في العملية الإنتاجية، كما يحكم الإختيار بين الإستهلاك في الحاضر، والإستهلاك في المستقبل (أي الإدخار والإستثمار). وهكذا نجد أن جهاز الثمن (الأسعار) وآلية السوق (الطلب والعرض) هو الذي يتولى توجيه قرارات المنتجين والمستهلكين وأصحاب عوامل الإنتاج على النحو الذي يحقق التوازن التلقائي في ظل الإقتصاد الرأسمالي.

٣ ـ **الدولة:** وقد تعاظم دورها في الحياة الإقتصادية للمجتمع في الوقت الحاضر، وعلى وجه الخصوص في ظل الإقتصاد الإشتراكي، حيث تكون الملكية للمجتمع ممثلاً في الدولة، وحيث يتم حصر الموارد المتاحة، وتوزيع هذه الموارد لتحقيق الإنتاج المطلوب من السلع والخدمات، بل وتوزيع هذا الناتج بين أفراد المجتمع عن طريق جهاز التخطيط. ويقوم هذا الجهاز ـ نيابة عن المجتمع ـ باتخاذ القرارات الضرورية لتحديد كميات وأنواع المنتجات وأسعار بيعها فضلاً عن تحديده لمعدلات الإستثمار والنمو في المستقبل.

ـ وإذا كان النظام الرأسمالي يعتمد على جهاز الثمن وآلية السوق في الإجابة عن التساؤلات التي تفرضها المشكلة الإقتصادية، فإن ذلك لا يعني عدم تدخل الدولة في توجيه النشاط الإقتصادي في صور متنوعة وبأدوات مختلفة. إن الدولة في ظل هذا النظام تقوم بمهمة الإنتاج، إذ أنها تقيم المشروعات في بعض فروع الصناعات والطاقة مثل توليد الكهرباء من السدود، والصناعات الحربية، وكذلك في بعض أنواع الخدمات العامة مثل إقامة المستشفيات والمدارس والمحاكم وإدارتها. وفضلاً عن ذلك، تقوم الدولة بمهمة الرقابة والتنظيم؛ إذ تصدر القوانين لمكافحة الإحتكارات، وتضع شروط العمل وأحكامه، وتُنَظِّم أعمال البنوك وشركات التأمين. كما أنها تتولى عن طريق السياسات المالية

والنقدية إحداث آثار بالغة الأهمية في مجرى النشاط الإقتصادي، مما يجعل هذه السياسات من أهم العوامل في تسيير الإقتصاد القومي الحديث وإستمراره.

ـ وجدير بالذكر هنا أن نشير إلى أن تدخل الدولة في النظام الرأسمالي، ووجود بعض مظاهر أو عناصر الحرية والسوق في النظام الإشتراكي. لا يغير من طبيعة التباين بين النظامين، وإختلاف أسلوب كل منهما في مواجهة المشكلة الإقتصادية، والذي يقوم أساساً على إختلاف شكل الملكية وعلاقات التوزيع والأسس الرئيسية الأخرى التي يقوم عليها كل منهما(١).

ثانياً: خصائص الموارد الإقتصادية:

ـ إستناداً إلى مدى توافر بعض السمات المعينَّة، يميز الإقتصاديون بين نوعين من الموارد هما: الموارد الإقتصادية والموارد غير الإقتصادية (الحرة)، ورغم أن هذين النوعين من الموارد يُستخدمان في إشباع حاجات الإنسان والمجتمع، إلا أن مجال الدراسة الإقتصادية يشمل فقط النوع الأول وهو الموارد الإقتصادية، وذلك نظراً لما تتميز به من خصائص معينة تميزها عن النوع الثانى (الموارد الحرة) ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

١ ـ **الندرة النسبية**: فالمورد يكون إقتصادياً إذا كان متاحاً بكميات محدودة غير كافية لإشباع كل حاجات الأفراد في المجتمع، أي أنه نادر بالنسبة للحاجات الكثيرة التي يمكن أن يتم إشباعها عن طريق إستخدامه. ولو لم يكن هذا المورد نادراً بالنسبة إلى الحاجات التي يشعر الإنسان بالرغبة في إشباعها منه، لما كان لتعدد الحاجات أي مغزى إقتصادي. كذلك لو لم تكن الحاجات الإنسانية متعددة وغير محدودة لما كان لندرة الموارد بدورها أية أهمية إقتصادية. ومن أمثلة هذه الموارد الإقتصادية التي تتسم بالندرة النسبية: الأرض الزراعية، الآلات والأجهزة، المواد الأولية، الطاقة المحركة، الحاصلات الزراعية، منتجات الصناعة وغيرها.

---

(١) دراسة هذه الأسس في كل من النظامين ستكون في الباب التالي والمتعلق بتطور النظم الإقتصادية.

والمعيار الذي تقاس به الندرة (أو الوفرة) هو إمكانية الحصول على المورد اللازم لإشباع الحاجة عن طريق دفع ثمن أو بذل جهد عضلي أو ذهني، فالمورد يكون حراً إذا كان يمكن الحصول عليه دون دفع ثمن أو بذل أي جهد (كالهواء، وأشعة الشمس) والتراب، والرمال، ومياه البحار والمحيطات والأنهار والأمطار). وعلى العكس من ذلك، يكون المورد إقتصاديا (نادراً) إذا كان الحصول عليه لإشباع حاجة معينة ـ سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ـ يقتضي أن يدفع له ثمن، أو يبذل الجهد.

ويترتب على هذا التمييز ما يأتي:

أ ـ إن ندرة الموارد الإقتصادية، والتي تعني عدم إمكان إشباع كافة الحاجات الإنسانية منها، تحتم إختيار أنواع الحاجات ذات الأولوية في الإشباع، وكذلك تحديد مدى ودرجة هذا الإشباع، مما يعني التضحية بإشباع كافة الحاجات الأخرى غير المختارة(١).

ب ـ ضرورة الإقتصاد في إستعمال أو إستخدام الموارد الإقتصادية بسبب ندرتها وعدم كفايتها.

جـ ـ إن التفرقة بين الموارد الإقتصادية والحرة ليست ذات طبيعة جامدة غير متغيرة، أي أنها ليست تفرقة مطلقة. ذلك أن ذات المورد قد يعتبر حراً في ظل ظروف مكانية وزمانية معينة، ثم يصبح مورداً إقتصادياً في ظل ظروف أخرى. فالماء قد يكون سلعة حرة لسكان وادي النيل، بينما يعد مورداً إقتصادياً للقاطنين في الصحاري، كما أنه يعد مورداً حراً في موسم الأمطار، بينما يعد مورداً إقتصادياً في غير ذلك من الأوقات. والهواء يعتبر مورداًحراً في جو طليق صحو، أما في قاعة المحاضرات مثلاً، فإن ضمان هذا المورد قد يثير مشكلة حقيقية، إذ يدعو الأمر إلى الإستعانة بمهارة المهندسين ومعرفتهم الفنية لإدخال

---

١) ويعني ذلك أن هناك تضحية في كل قرار إقتصادي، وهو ما يمثل النفقة أو التكلفة، والتي تعرف في مثل هذه الحالة بنفقة الفرصة البديلة، أو نفقة الإختيار.

نظام للتهوية، وذلك يستلزم بذل جهد ودفع نفقات، ومن ثم فإن الهواء في هذه الحالة يضحى مورداً إقتصادياً.

٢ ـ **القابلية للإحلال**: وتعتبر هذه السمة من الخصائص التي تميز الموارد الإقتصادية عن غيرها. فهذه الموارد تكون قابلة عادة ـ وفي حدود معينة ـ للإحلال محل بعضها في عملية إنتاج المنتجات، فمن الممكن في كثير من الحالات إحلال العمل محل الآلات أو العكس في الحصول على ذات المنتجات وتحقيق ذات الإشباع. أما الهواء ـ كمورد حر ـ لا يمكن لمورد آخر أن يحل محله في إشباع الحاجة إلى التنفس، وكذلك لا يمكن إحلاله محل مورد آخر في العملية الإنتاجية من أجل إنتاج منتج ذات مواصفات معينة.

٣ ـ **القابلية للإستخدام في وجوه مختلفة**: فالعمل قادر على إنتاج منتجات لا حصر لها، والأرض يمكنها أن تنتج العديد من الحاصلات الزراعية، وأن تقام عليها شتى أنواع المبانى. وقد نشرب عصير القصب أو نصنع منه السكر، وقد نأكل العنب أو نصنع منه الشراب، وقد نستخدم اللبن في صنع الزبدة أو الجبن وهكذا بالنسبة لبقية الموارد الإقتصادية. وإذا ما قورن ذلك بالموارد الحرة (كالهواء أو مياه الأمطار... الخ) فإن إستخدام هذه الأخيرة يكون محدوداً وعلى نحو واضح.

ـ وتؤدي هذه الخصيصة للموارد الإقتصادية الى نتيجة هامة تتمثل في ضرورة إختيار ذلك الوجه المحدد من وجوه الإستخدام الذي يوجه إليه كل مورد منها، وكذلك تحديد مدى هذا التوجيه، أي حتمية إختيار أنواع المنتجات وكمياتها التي ستخصص هذه الموارد لإنتاجها. وبالطبع فإن السبب في ذلك يكمن في إستحالة إستخدام ذات الكمية المتاحة من المورد الإقتصادي في إستخدامين معا في وقت واحد.(١).

---

(١) ولعل ذلك ما دعا البعض إلى تعريف علم الإقتصاد بأنه «ذلك الفرع من العلوم الإجتماعية الذي يتوفر على البحث في تأثير الندرة على سلوك الأفراد والجماعات، حيثما تكون هناك حرية الإختيار في تخصيص الموارد النادرة ذات الإستعمالات البديلة بين الأهداف المتعددة».

راجع في ذلك: دكتور/ حسين عمر، المرجع السابق، ص١٠.

المبحث الثاني
الحاجات والإستهلاك

أولاً: الحاجات: تعريفها، أنواعها، خصائصها:

١ ـ **التعريف**: يمكن تعريف الحاجة بصفة عامة بأنها رغبة في الحصول على نفع أو إشباع معين، أو شعور بـألم يقتضي دفعـه أو التخفيف من حـدتـه. ويلاحظ هنا أن الرغبة وإن كانت لصيقة بالحاجـة، إلا أنهـا مـع ذلك يمكن أن تختلف عنها(١). فالرغبة شعور شخصي بالميل للحصول على شيء من الأشيـاء يختلف حدة وأهمية بإختلاف وجهة نظر صاحب الرغبة. وقد تنشأ الرغبة عن وجود حاجة حقيقية إلى الشيء المطلوب، كما قد تنشأ عن نزوة عـارضـة أو عن حب التقليد أو المحاكاة أو ما شابه ذلك. وعلى أية حال، فإن العلاقة وثيقـة بين الحاجات والرغبات حيث تؤدي كل منهما إلى طلب الأموال أو الموارد الإقتصادية أو الخدمات اللازمة لإشباعهما.

فالحاجة إلى الطعام تعني الرغبة في الحصول على المواد الغذائيـة (السلـع الغذائية)(٢)، وذلك من أجل الحصول على المنفعة (الإشبـاع) من نـاحيـة، ومن أجل دفع ألم الجوع (أو التخفيف من حدته) من ناحيـة أخـرى. والحـاجـة إلى العلم (أو المعـرفـة) إنما تعني الـرغبـة في الحصـــول على الكتب وقـــراءتها أو الإستماع إلى المحاضرات أو مشاهدة بعض الأفلام (خـدمـات)، وذلك من أجـل

---

(١) راجع: دكتور/ محمد حامد دويدار وآخرين، «أصول علم الإقتصاد السيـاسي»، مـرجـع سابق، ص٨٠، دكتور/ محمد حلمي مراد: «أصول الإقتصاد»، الجزء الأول، ص١٧٥ ـ ١٨٩.

(٢) ووجود هذه السلع يستلزم وجود الموارد الإقتصادية اللازمة لإنتاجها (كالأرض الزراعية وأدوات الإنتاج الزراعي والعمل.... الخ).

الإنتفاع بما يُسمع أو يُقرأ أو يُشاهد من ناحية، ومن أجل دفع ألم الجهل (أو التخفيف من حدته) من ناحية أخرى.

ـ وجدير بالذكر ـ في هذا المجال ـ أن نشير إلى أن الحاجة في اللغة الإقتصادية هي أوسع نطاقاً منها في اللغة الجارية(١)، فهي لا تقتصر على الأشياء الضرورية أو الملحة كالمأكل والمشرب والملبس أو ما شابه ذلك، ولكنها تتعداها إلى كل ما يطيب للإنسان أن يتمنى أو يطلب سواء أكانت هذه الأشياء مادية أو معنوية، نافعة أم ضارة. فالحاجة إلى إقتناء سيارة أو الحصول على وجبة غذائية، تستوي دراستها في الإقتصاد مع الحاجة إلى كأس من الخمر أو التدخين، مادامت كل من هذه الأشياء تشبع رغبة معينة لدى المستهلك أو المستخدم لها. وعلى ذلك، فإن المنفعة المترتبة على إشباع الحاجات تعتبر في الإقتصاد أمراً شخصياً وليست أمراً موضوعياً.

٢ ـ **الأنواع:** وفقا للتعريف العام للحاجات، يمكن تقسيم هذه الأخيرة إلى أنواع متعددة يمكن إيضاحها فيما يلي:

أ ـ الحاجات الإقتصادية وغير الإقتصادية: إن مجرد الإحساس بالرغبة في التوصل إلى إشباع ما، لا يعتبر ـ على إطلاقه ـ حاجة إقتصادية تثير إهتمام الإقتصاديين، وتدخل بالتالي ضمن موضوعات دراسة علم الإقتصاد. فالرغبة في التشجيع المعنوي، والرغبة في أن يكون الإنسان محبوباً ممن حوله ومحلاً لعطفهم وحنانهم، وكذلك الرغبة في التفوق وجذب إنتباه أو إهتمام الآخرين أو إحترامهم. كل هذه الرغبات ـ رغم أهميتها للإنسان ـ في المجتمع، لا تمثل حاجات إقتصادية. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الحاجة الإقتصادية يجب أن تتوافر لها خصائص معينة من أهمها: أن تكون وسيلة إشباع هذه الحاجة وسيلةً (أي مالاً أو مورداً إقتصادياً). وقد سبق لنا بيان الخصائص التي تتصف بها الموارد الإقتصادية. وإيضاحاً لذلك: تعتبر الحاجة الى التنفس ـ رغم

---

(١) راجع في ذلك: دكتور/ عزمي رجب، (الإقتصاد السياسي)، مرجع سابق، ص٢٠.

أهميتها البالغة ـ غير إقتصادية، لأن الوسيلة اللازمة لإشباعها وهي: الهواء، لا تمثل مورداً إقتصادياً، لعدم إتصافه ـ في المعتاد ـ بالندرة.

ومن خصائص الحاجات الإقتصادية أيضاً: ضرورة أن تكون وسيلة إشباعها معروفة (بصرف النظر عن توافر هذه الوسيلة بالفعل). فرغبة الإنسان مثلا في أن يستمر في العمل دون راحة أو نوم، ودون أن يشعر بالتعب أو الإرهاق، هي رغبة غير إقتصادية لأن وسيلة تحقيقها غير معروفة. وكذلك يجب أن تتوافر الرغبة في الحصول على الإشباع أو دفع الألم حتى تكون الحاجة إقتصادية. فإذا وجد مريض لديه تصميم على عدم إستخدام الدواء، رغم إحساسه بألم المرض؛ فإن حاجته إلى الدواء ـ في هذه الحالة ـ تعتبر غير إقتصادية.

ب ـ الحاجات الضرورية والكمالية: وتكون الحاجة ضرورية إذا كان في إشباعها حفظاً للوجود الإنسانى والإبقاء عليه. ومثال ذلك الحاجة إلى الطعام والشراب والملبس والمسكن، والتنفس، والعلاج، أما الحاجة الكمالية فهي الرغبة في تحقيق مزيد من الإشباع بعد الوفاء بالحاجات الضرورية. ومثالها: الرغبة في اقتناء سيارة من نوع معين، أو عطر من نوع معين، أو السياحة الترفيهية إلى بلد معين.. الخ. والواقع أن هذا التقسيم هو أمر نسبي يختلف من وقت إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، وحتى في ذات المجتمع الواحد قد يختلف ما هو ضروري أو كمالي من الأشياء من وقت إلى آخر. كما أن إشباع المزيد من الحاجات الكمالية يتوقف على درجة التقدم الإقتصادي والإجتماعي في المجتمع.

جـ ـ الحاجات الحاضرة والمستقبلة: والحاجة الحاضرة هي تلك التي يرغب الإنسان في إشباعها حالاً: مثل الحاجة إلى الطعام في حالة الجوع، أو إلى الشرب في وقت العطش. أما الحاجة المستقبلة فهي تلك التي يمكن تأجيل إشباعها إلى وقت لاحق في المستقبل القريب أو البعيد، ومثالها الحاجة إلى إقتناء مسكن أكثر إتساعاً في المستقبل. ويلاحظ أن إشباع الحاجات المستقبلة يتحقق

من خلال التضحية بجزء من إشباع الحاجات الحاضرة وذلك عن طريق الإدخار.

د ـ الحاجات الفردية (الخاصة) والجماعية (العامة): ويمكن إرجاع هذا التقسيم إلى معيار وجهة نظر الراغب في تحقيق الإشباع من ناحية، والمسئول عن تحقيق هذا الإشباع من ناحية أخرى. فالحاجة إلى التدخين مثلاً هي حاجة فردية (شخصية أو خاصة)، أما الحاجة إلى الطعام فهي حاجة عامة، فالطعام ضروري لكل أفراد المجتمع. ومن هنا تسمى الأولى بالحاجة الشخصية، أما الثانية فهي حاجة موضوعية. كما أن الحاجة الفردية أو الخاصة يتم إشباعها عن طريق الدخل أو الإنفاق الفردي أو الخاص، أماالحاجة الجماعية أو العامة (كالحاجة إلى رصف الطرق، بناء المطارات، تشييد الجسور وإقامة السدود....الخ) تعتبر حاجات عامة لكل أفراد المجتمع، وغالباً ما يتم إشباعها عن طريق الإنفاق العام التي تقوم الدولة باجرائه في المجالات المختلفة(١).

ـ ويلاحظ أنه لا يوجد حد فاصل وقاطع بين أنواع الحاجات الإنسانية المختلفة. فقد تكون الحاجة الواحدة إقتصادية وفردية وجماعية وحاضرة ومستقبلة وضرورية وكمالية في نفس الوقت، ومثالها الواضح الحاجة إلى الطعام والمسكن أو الملبس وغير ذلك من الحاجات الإنسانية المتعددة والمتوعة(٢).

٣ ـ الخصائص: تتميز الحاجات الإنسانية بسمات معينة يمكن إيجازها فيما يلي:

أ ـ التعدد أو اللانهائية: فالحاجات الإنسانية في تطور مستمر وفقاً للتطور الإجتماعي والحضاري للوسط الذي يعيش فيه الإنسان. ومع التطور والتقدم التكنولوجي تظهر حاجات جديدة تتزايد أهميتها بالنسبة للحاجات

---

(١) راجع مثلاً، دكتور/ محمد دويدار، المرجع السابق، ص٨٦.

(٢) راجع: دكتور/ محمد حافظ الرهوان، «مبادىء علم الإقتصاد»، كلية شرطة دبي، ١٩٩٢، ص٦١.

الأولية. ومن أهم النتائج المترتبة على هذا التعدد اللانهائي للحاجات: ظهور المشكلة الإقتصادية والتي تتمثل، كما سبق أن أشرنا- في عدم التناسب بين قلة الموارد الإقتصادية من ناحية، وتعدد الحاجات واجبة الإشباع عن طريق إستغلال هذه الموارد من ناحية أخرى - وكلما زاد ثراء الدولة وتقدمها كلما قلت نسبة الحاجات الأولية إلى مجموع الحاجات، وذلك بسبب توجيه جزء متزايد من الثروة أو الدخل للحصول على مزيد من الإشباع للحاجات الجديدة(١).

ب - **النسبية**: فالمشاهد أن حاجات الإنسان في الوقت الحاضر لا تمثل إنعكاساً لضرورات حيوية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع إجتماعية تحكمها ظروف الزمان والمكان. فحاجات الفرد في الريف تختلف عن حاجاته في المدينة. وحاجات الأجداد تختلف عن حاجات الأبناء والأحفاد، وحاجات سكان المناطق الحارة تختلف عن حاجات سكان المناطق الباردة. وحاجات مجتمع تسود فيه الأمية تختلف عنها في مجتمع تنعدم فيه الأمية ويرتفع فيه المستوى الثقافي.

جـ - **القابلية للإشباع والإستبدال**: فكل الرغبات، ومهما بلغت حدتها أو شدتها يمكن إشباعها بعد حد معين(٢)، أو بعد كمية معينة من الوسائل اللازمة لذلك، فالرغبة في تناول نوع من الفاكهة، يتم إشباعها بعد تناول كمية معينة من هذا النوع. وبالطبع فإن ذلك لا يمنع من تجدد هذه الرغبة في وقت لاحق.

وتعتبر قابلية الحاجات للإشباع بعد حد معين، أحد أسباب تفسير قانون تناقص المنفعة الحدية في نظرية الإستهلاك (وهي إحدى النظريات التي توضح

---

(١) ومن الأقوال الشائعة في هذا المجال: ان ضرورات اليوم كانت من كماليات الأمس، وأن كماليات اليوم سوف تصبح بدورها من ضرورات الغد.

(٢) يمكن إستثناء النقود (أي الحاجة إلى النقود) من هذه القاعدة، فمن النادر أن نجد إنسانا يرفض الحصول على مزيد من الذهب أو الأوراق النقدية مهما بلغ مقدار ما يملكه منها. وتفسير ذلك أن النقود أضحت هي الوسيلة الفعالة للحصول على جميع الأشياء، وتحقيق جميع الرغبات التي يمكن تلبيتها بواسطتها.

الكيفية التي يستطيع بها المستهلك تعظيم إشباعه الكلي، وموضع دراسة هذه النظرية هو التحليل الإقتصادي الجزئي في الجزء الثاني لهذا المؤلَّف). ولو تصورنا حاجة إنسانية معينة تتميز بعدم قابليتها للإشباع، لما تناقصت المنفعة الحدية للسلعة التي تشبع هذه الحاجة إطلاقاً.

ـ أما قابلية الحاجات للإستبدال، فتعني أن إشباع حاجة معينة يمكن أن يتحقق من خلال إشباع حاجة أخرى قريبة منها، حيث يمكن الإستعاضة عن سلعة أو خدمة معينة بسلعة أو خدمة أخرى لتحقيق ذات الغرض. فشراء كيلو جرام من اللحم مثلا، يمكن أن يحل محل شراء كيلو جرام من السمك المرتفع ثمنه نسبياً. كما أن الحاجة إلى مشاهدة فيلم سينمائي في إحدى دور العرض، يمكن أن تعوض بالذهاب إلى حديقة للتنزه، أو بالإستماع الى الموسيقى.

د ـ القابلية للإنقسام وللتكامل: ويقصد بقابلية الحاجة إلى الإنقسام: أن الإحساس بالألم الذي يتولد عن الحاجة يمكن التخفيف منه تدريجيا بزيادة كمية السلع والخدمات التي تستخدم في إشباع هذه الحاجة. فالحاجة إلى الطعام يمكن إشباعها جزئياً عن طريق تناول بعض الأطعمة وليس كل المواد الغذائية اللازمة لإزالة الجوع تماماً. وبالطبع، فإن قابلية الحاجة للإنقسام إنما تتوقف على قابلية وسائل إشباع الحاجة ذاتها إلى الإنقسام، أو على تنوع هذه الوسائل من حيث الجودة.

أما تكامل الحاجات فيتمثل في أن إشباع كل منها لا يغني عن إشباع الحاجات الأخرى. فالحاجة إلى الغذاء تكمل الحاجة إلى الكساء، كما أن كلا منهما يكملان الحاجة إلى العمل وإلى التسلية والترفيه عن النفس.

ثانياً: الإستهلاك: (تعريفه، أهميته، أنواعه):

١ ـ التعريف: الإستهلاك نشاط إقتصادي يتمثل في إستخدام السلع والخدمات الإستهلاكية من أجل إشباع الحاجات التي يشعر بها الإنسان. والوحدات الرئيسية التي تقوم بالإستهلاك. تتمثل في الأفراد الذين يتجمعون

عادة في شكل عائلات. وإلى جانب هؤلاء توجد بعض الوحدات الأخرى المتمثلة في الهيئات الخدمية (مثل المستشفيات والمدارس... الخ)، وكذلك المشروعات الإنتاجية والدولة.

٢ ـ **الأهمية:** كما يقول «آدم سميث»، يعتبر الإستهلاك هو العامل المحرك للإنتاج. وغايته النهائية وهدفه في ذات الوقت. ذلك أن إستهلاك سلعة أو خدمة معينة لابد وأن يسبقه إنتاجها أو إنتاج الأموال الإنتاجية (السلع الرأسمالية) الضرورية لإنتاجها. وحتى يتم الإنتاج من خلال عملية انتاجية معينة، لابد من إجراء تنسيق بين عوامل الإنتاج المتنوعة. وبعد الإنتاج، يتم التداول للمنتجات في الأسواق (أي عرض المنتجات وطلبها). وعلى ذلك، فإن الإستهلاك يمثل محوراً أو مفتاحاً لكل الأنشطة الإقتصادية الأخرى.

ويتم الحصول على السلع والخدمات من أجل إستهلاكها عن طريق إنفاق جزء من دخول الأفراد. وللإنفاق الإستهلاكي بهذا المعنى تأثير هام على قدرة الأفراد والمشروعات والمجمعات في تكوين الإستثمار وتراكم رأس المال الإنتاجي عن طريق الإدخار. فكلما إرتفعت معدلات الإنفاق الإستهلاكي، نقصت القدرة على تعبئة المدخرات اللازمة للإستثمار وتكوين رأس المال.

٣ ـ **الأنواع:** يمكن تقسيم الإستهلاك إلى أنواع متنوعة، يعتمد كل منها على معيار معين. فوفقاً لمدى تحقيق الإستهلاك للإشباع الحاضر (المباشر) أو للإشباع الآجل (غير المباشر)، يمكن تقسيم الإستهلاك إلى نوعين هما: الإستهلاك النهائي والإستهلاك الوسيط. ويتمثل الأول في إستخدام الأفراد للسلع والخدمات النهائية من أجل إشباع الحاجات الحاضرة أو الحالة (إستخدام المواد الغذائية مثلاً). أما الثانى فيتمثل في إستخدام المشروعات الإنتاجية للمواد الخام الأولية، أو للسلع نصف المصنعة بغرض تحويل هذه أو تلك إلى سلع صالحة للإستهلاك النهائي. كما أن إستخدام الآلات من أجل إنتاج المنتجات المختلفة، يعتبر إستهلاكاً غير مباشر لهذه الآلات.

ـ ووفقاً للشخص القائم بالإنفاق، يمكن تقسيم الإستهلاك إلى إستهلاك فردي (خاص)، أو إستهلاك جماعي (عام). ويتحقق الأول عن طريق قيام الأشخاص الطبيعيين بانفاق جزء من دخولهم من أجل إشباع حاجاتهم. أما الثانى فتقوم به الدولة أو الهيئات العامة ذات الشخصية الإعتبارية (مثل الولايات، أو الإمارات، أو مجالس المدن والقرى، والمؤسسات العامة التابعة للدولة... الخ). ويتحقق ذلك عن طريق الإنفاق العام اللازم لإشباع الحاجات الجماعية في مختلف المجالات (الأمن، الدفاع، العدالة، الطرق، المطارات، مشروعات المياه والكهرباء.... الخ).

ـ وإستناداً إلى أهمية الإستهلاك في النظرية الإقتصادية، يمكن تقسيم الدراسة المتعلقة بالإستهلاك (أو الإنفاق الإستهلاكي) إلى مستويين: (أ) مستوى التحليل الإقتصادي الجزئي حيث يكون الإهتمام بدراسة سلوك المستهلك الفرد وهو بصدد توجيه دخله المحدود للحصول من كل وحدة نقدية منه على أقصى نفع ممكن(١). (ب): مستوى التحليل الإقتصادي الكلي، حيث يكون الإهتمام بتحليل العلاقة بين مستوى الدخل الكلي المتاح للأفراد ومستوى الإنفاق الإستهلاكي لهم خلال فترة زمنية وذلك ما اطلق عليه كينز: دالة الإستهلاك أو الميل للإستهلاك.

ـ وفي هذا المجال نجد أن النظرية الإقتصادية الحديثة قد أولت إهتماماً كبيراً للعلاقة بين حجم الإستهلاك وحجم الدخل الذي يؤدي إلى هذا الإستهلاك(٢) وتأكيداً لذلك، يميز التحليل الإقتصادي بين ما يسمى بالميل المتوسط للإستهلاك من ناحية، والميل الحدي للإستهلاك من ناحية أخرى. ويقصد بالأول: العلاقة التي توجد في لحظة معينة بين مبلغ الإنفاق

---

(١) ويتحقق ذلك من خلال ما يسمى بنظرية الإستهلاك والتي تدرس عن طريق التحليل بفكرة المنفعة الحدية، أو التحليل بفكرة منحنيات السواء (ومحل ذلك الجزء الثانى من هذه المادة).

(٢) راجع: دكتور/ احمد جامع، «النظرية الإقتصادية...» المرجع السابق، ص٢٨.

الإستهلاكي، ومبلغ الدخل للفرد أو للعائلة أو للمجتمع ككل. أما الثانى فيقصد به العلاقة التي توجد ما بين التغير في مبلغ الإنفاق الإستهلاكي، والتغير في مبلغ الدخل الذي يحقق هذا الإنفاق.

فإذا مـا عــبرنا عن الإنفاق الإستهلاكي بالرمز (ف)، والتغير فيه بالرمز (Δ ف)، والدخل بالرمز (ل) والتغير فيه بالـرمـز Δل، فإن الميل المتـوسـط للإستهلاك = $\frac{ف}{ل}$ ، أما الميل الحدي للإستهلاك = $\frac{\Delta ف}{\Delta ل}$

ـ ويلاحظ أن دلالة التغير في الميل الحدي للإستهلاك أكبر وأكثـر أهميـة من تلك المتعلقة بالميل المتـوسط لـلإستهـلاك. ذلك لأن التغير الأول هـو الـذي يوضح الكيفية أو النسبة التي توزع بها زيادة إحتمالية معينة في دخول الأفراد ما بين الإدخار والإستهلاك(١).

ـ وقد أكدت كثير من الدراسات على وجود علاقة طردية بين الدخل والميل المتوسط للإدخار، وذلك بالنسبة لذوي الدخول المتـوسطـة والكبيرة، أمـا الميـل الحدي للإستهلاك فإنه يسير في إتجاه عكسي لإتجاه دخولهم (فكلما زاد الدخـل كلما نقص ميلهم الحدي للإستهلاك). أما بـالنسبـة لـذوي الـدخـول الصغيرة والمحدودة، فقد لوحظ أن العلاقة طردية بين ميلهم الحدي للإستهلاك ودخولهم (فكلما زادت دخولهم ذهبت الزيادة أو الجزء الأكبر منها إلى الإستهلاك).

---

(١) حيث أن الإدخار = الدخل – الإستهلاك.
كما أن الإستهلاك = الدخل – الإدخار.
ذلك لأن الدخل = الإدخار + الإستهلاك.

المبحث الثالث
الأموال والخدمات

ـ نبدأ أولاً بتعريف الأموال والخدمات، ثم نتبع ذلك بـإيضـاح تقسيماتها المختلفة ومعيار التمييز بينها (أي بين هذه التقسيمات المتنوعة):

أولاً: التعريف:

يقصد بالأموال (أو الموارد) بصفة عامة (أي دون التمييز بين ما هو حـر منها وما هو إقتصادي) كل ما يستخدم لإشباع حاجات الفرد والمجتمع بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. فالهواء باعتباره مورداً حراً يشبع حاجة الإنسان إلى التنفس والحياة بطريقة مباشرة، ورغيف الخبـز بـاعتبـاره مـالاً (أو سلعـة إقتصادية) يستخدم لإشباع الحاجـة إلى الطعـام بطـريقـة مبـاشرة، والآلات في المصنع باعتبارها أموالاً إقتصادية تستخدم في الإنتاج من أجل إشباع حـاجـات الإنسان بطريقة غير مباشرة.

ـ وحتى يعتبر الشيء مالاً إقتصادياً يجب أن تتـوافـر فيـه الشروط التي سبق إيضاحها عند تناولنا لخصائص الموارد الإقتصادية، فإذا ما توافرت هـذه الخصائص، يمكن القول أن الأموال الإقتصادية هي تلك الوسـائل المـاديـة (أي الملموسة) التي تستخدم لإشباع حاجات الفرد والمجتمع بطريقة مبـاشرة أو غير مباشرة.

ـ أما الخدمات فيقصد بها مختلف الوسـائل غير المـاديـة التي تستخـدم أيضاً في إشباع حاجات إنسانية وإجتماعية متنوعة. ومن أمثلة الخدمـات: تلقي العلوم عن طريق المدارس أوالجامعات أو أجهزة الإعلام المسموعة، أو المقروءة أو المرئية، العلاج، بذل الجهد لأداء عمل معين، الاستمتاع بمشاهـدة فيلم سينمائي أو بنزهة أو سياحة، الإستماع إلى الموسيقى. ويلاحظ هنا أن الفائدة أو الإشباع الذي يحصل عليه الإنسان في الحالة الأولى (حالـة الأمـوال) يتحقق نتيجـة شيء

محسوس أو ملموس (مادي) كالآلة في المصنع أو الخبز أو المواد الأولية. أما في الحالة الثانية (حالة الخدمات)، نجد أن الإشباع أو المنفعة المتحققة قد تحققت نتيجة وسيلة غير ملموسة (الموسيقى، منفعة التعليم والعلاج والترفيه، الجهد المبذول لأداء الخدمة... الخ).

- وبهذا المعني، فإن الأموال والخدمات تعتبر المحصلة النهائية للنشاط الإنتاجي في المجتمع، أما من حيث النفع المترتب على هذه أو تلك (أي مدى إعتبار المال أو الخدمة نافعاً أو غير نافعٍ)، فإنهما يحققان النفع أو الفائدة طالما ترتب على إستخدامها إشباعاً فعلياً لحاجات المستهلك بغض النظر عن الحكم الأخلاقي على السلعة أو الخدمة المستخدمة.

ثانياً: التقسيم:

بالإضافة إلى تقسيم الأموال والخدمات إلى إقتصادية وغير إقتصادية(١)، يوجد تقسيم آخر على جانب كبير من الأهمية هو تقسيمها إلى: أموال وخدمات إنتاجية، وأموال وخدمات إستهلاكية(٢).

أ - الأموال والخدمات الإنتاجية، هي الوسائل التي تستخدم في الإنتاج، أي أنها تشبع حاجات الإنسان بطريقة غير مباشرة. ومثال الأموال الإنتاجية، أبنية المشروعات الإنتاجية والمصانع، والأجهزة والآلات المستخدمة فيها، وهذه تسمى بالسلع الرأسمالية أو رأس المال الثابت. وكذلك المواد الخام الأولية، وهذه تسمى بالسلع الوسيطة أو رأس المال المتداول أو الجاري(٣).

---

(١) فكثير من الخدمات رغم أهميتها البالغة لا تعتبر خدمات إقتصادية مثل: تقديم النصح والإرشاد والتوجيه والتشجيع المعنوي.... إلخ، إذا ما تم ذلك دون مقابل.

(٢) وبالطبع فإن هذا التقسيم يشمل فقط الأموال والخدمات الإقتصادية.

(٣) ويمكن القول أن الأجهزة والآلات تعتبر أيضاً من السلع الرأسمالية الوسيطة، ولكنها تتميز بالثبات (أي صعوبة التداول والتنقل لها إلا بتحمل بعض النفقات والخسائر)، بل إن هناك بعض الأموال الإنتاجية يستحيل نقلها من مكان إلى آخر، وتطول فترة إستخدامها إلى قرون متعددة، ومن هذه الأموال «الأرض».

ومثال الخدمات الإنتاجية: عمل العمال، الطاقة المحركة، نقل البضائع من المصانع وإليها. ويلاحظ أن أموال الإنتاج قد لا تستخدم في إنتاج الأموال الإستهلاكية بطريقة مباشرة، بل بطريقة غير مباشرة، ومثال ذلك الآلات والتجهيزات الفنية التي تنتج آلات النسيج التي تستخدم في إنتاج الملابس.

ب ـ الأموال والخدمات الإستهلاكية، وهي الوسائل المستخدمة لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة. ومثال الأموال الإستهلاكية، المواد الغذائية، الثلاجة، الأجهزة المنزلية الأخرى، والملابس... الخ. ويلاحظ أن هذه الأموال بعضها يَفْنى بمجرد إستخدامه (السلع الإستهلاكية النهائية)، والبعض الآخر لا يَفْنى بمجرد إستخدامه، بل يبقى في الإستخدام فترة زمنية قد تمتد إلى عدة سنوات كالأجهزة المنزلية المعمرة.

ومثال الخدمات الإستهلاكية، خدمات التعليم والعلاج والترفيه والمحاماة... الخ. ويمكن تقسيم هذه الخدمات إلى شخصية وعينية، ومثال الأولى: خدمات الطبيب والمحامي، ومثال الثانية: خدمة منح الإئتمان من الجهاز المصرفي مثلاً.

جـ ـ معيار التمييز بين نوعي الأموال والخدمات: فيما يتعلق بالتمييز بين الأموال والخدمات الحرة من ناحية، والأموال والخدمات الإقتصادية من ناحية أخرى، فقد سبق أن أشرنا إلى الخصائص التي تتميز بها الأموال والخدمات الإقتصادية، ومن أهم هذه الخصائص، والتي تعتبر معياراً أساسياً للتمييز بينها وبين الأموال والخدمات الحرة: إمكانية الحصول على المال أو الخدمة بدون ثمن أو بدفع ثمن. وفي الحالة الأولى تُعد الأموال والخدمات حرة، وفي الحالة الثانية، فإن الأمر يدعو إلى الإقتصاد في إستخدم الأموال والخدمات، ومن هنا كانت تسميتها بالإقتصادية.

ـ أما التمييز بين الأموال والخدمات (الإنتاجية، والإستهلاكية)، فإنه لا يعتمد على طبيعة هذه الأموال والخدمات، ولا على كبر أو صغر حجمها أو قيمتها، فالمال الواحد أو الخدمة الواحدة قد يكون في نفس الوقت إنتاجيا أو إستهلاكيا: فالطاقة الكهربائية يمكن إعتبارها خدمة إنتاجية إذا إستخدمت

لإنارة المصنع وإدارة آلاته وأجهزته، كما يمكن إعتبارها خدمة إستهلاكية إذا إستخدمت لإنارة، المنزل وخدمة الإستخدامات المتنوعة فيه. والسيارة أيضا يمكن إعتبارها مالاً إنتاجياً إذا إستخدمت في نقل العمال والبضائع من المصنع أو إليه، كما يمكن إعتبارها مالاً إستهلاكياً إذا إستخدمت للإستعمال الشخصي.

وهكذا يمكن القول أن معيار التمييز هنا يتمثل في الغرض أو الهدف الذي يستخدم المال أو الخدمة في تحقيقه. وفي المثال السابق تعتبر السيارة مالاً إنتاجياً تؤدي خدمة إنتاجية (النقل) إذا ما إستخدمت لأغراض الإنتاج، إلا أنها تعتبر مالاً إستهلاكياً، وتؤدي خدمة إستهلاكية (النقل) إذا ما كان إستعمالها مخصصاً للأغراض الشخصية.

د ـ **الثروة:** يتفق الإقتصاديون على أن مجموع الأموال الإقتصادية سواء الإنتاجية منها أو الإستهلاكية التي توجد في لحظة معينة لدى الفرد أو لدى المجتمع تدخل في تكوين الثروة الفردية أو الثروة القومية. إلا أن إدخال الخدمات الإنتاجية والإستهلاكية في تكوين الثروة لم يحظ بهذا الإتفاق. فقد ذهب بعضهم إلى أن مفهوم الثروة لا يشتمل على الخدمات أيا كان نوعها(١)، بينما ذهب آخرون إلى إشتمال تعبير الثروة على السلع (الأموال) والخدمات، فكلتاهما تستمد قيمتها من ندرتها والحاجة المادية أو النفسية إليها، كما أن علم الإقتصاد هو علم دراسة الثروة بمفهومها الشامل(٢).

ـ وإذا كان إصطلاح «الثروة» يحمل معنى الرصيد المخزون من السلع الإقتصادية الموجودة في وقت معين، سواء في حيازة الفرد أو الجماعة(٣)، فإن

---

(١) راجع: دكتور/ أحمد جامع، «النظرية الإقتصادية...» مرجع سابق، ص١٧.

(٢) راجع في ذلك مثلاً: نسيب الخازن، «مبادىء علم الإقتصاد»، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ، ص١١.

(٣) ومن ثم يمكن تعريف الثروة القومية بأنها «رصيد السلع الإقتصادية الموجودة في دولة معينة في وقت معين، باستبعاد الخدمات، زائداً الديون المستحقة للدولة على الدول الأخرى، ناقصاً الديون المستحقة للدول الأخرى على الدولة»، راجع في ذلك: دكتور/ حسين عمر، مرجع سابق، ص١٧.

هذا الإصطلاح بمفهومه الأكثر شمولاً يجب في رأينا ـ أن يتضمن ايضاً الخدمات الإقتصادية بنوعيها، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: تشترك الخدمات الإقتصادية مع الأموال الإقتصادية في صفة الندرية النسبية، كما أن كلاً منهما تساهمان في تحقيق إشباع حاجات الأفراد والمجتمع.

ثانياً: «إن ثروة الأمم ـ كما يقول آدم سميث ـ لا تزيد تبعا لزيادة الذهب والفضة، كما زعم المعدنيون والتجاريون، وإنما تحصل هذه الزيادة من جراء زيادة الإنتاج». والإنتاج عند سميث، وفي النظرية الإقتصادية الحديثة، إنما هو خلق للمنفعة، والعمل في مختلف أشكاله ومراحله يعتبر مصدر القيمة والأساس الحقيقي لثروة الأمم. وقد سبق أن أشرنا إلى أن عمل العمال يعتبر ضمن الخدمات الإقتصادية.

ثالثاً: الناتج القومي لمجتمع ما هو مجموع ما يحصل عليه الإقتصاد القومي من السلع والخدمات الناتجة عن النشاط الإنتاجي لكافة الوحدات الإنتاجية خلال فترة معينة (هي غالبا سنة). وبهذا التعريف، فإن الناتج القومي هو إنتاج للثروة القومية، كما أنه يعتبر جزءاً منها في العام محل البحث.

رابعاً: قد تسمى الثروة القومية في بعض الأحيان، برأس المال القومي. ولهذه التسمية أهميتها عند معالجة الثروة كجزء من الإقتصاد الكمي. وفي العملية الإنتاجية يتكامل رأس المال المادي ورأس المال البشري. إن تحقيق الجزء الأكبر من الإستثمارات يستلزم عمل المهندس ذو الخبرة، كما أن تنفيذ هذه الإستثمارات يتطلب الأيدي العاملة ذات المهارة العالية، وكذلك فإن زيادة معدل الإستثمارات يقتضي إرتفاعاً بدرجة المهارة الفنية(١). وفي مؤلفه الذي حصل على جائزة نوبل، والذي كان عنوانه «لا ثروة غير البشر» يؤكد ت. شولتز، على أن

---

(١) راجع: P. Guillaumont; "L'Absorption du Capital.", Ed. Cujus, Paris, 1964, P. 176 et. su .

الإستثمارات في البشر وفي المعرفة هي العوامل الحاسمة والتي تضمن الإرتفاع بمستوى المعيشة(١).

- إن ذلك يعني أن تكوين رأس المال القومي (الثروة القومية) وإستخدامه وزيادة معدلات نموه، يتوقف على الخدمات التي يقدمها رأس المال البشري، كما أن هذا الأخير هو مخزون "Stock"أو ذخيرة، لأنه يخلق لتيار من الخدمات (وهي خدمات العمل) التي تتدخل في العملية الإنتاجية، بطريقة مباشرة كعنصر إنتاج. وهو في ذلك يتماثل مع مخزون رأس المال المادي الذي ينتج هو الآخر تياراً من الخدمات، هي خدمات هذا العنصر من عناصر الإنتاج(٢).

---

(١) T.W. Schultz; "Il n'est de Richesse Que D'hommes", Bonnel, Paris, 1983 -.

(٢) P. Guillamont; "L'Absorption....", Op. Cit. P. 177 -.

المبحث الرابع
عناصر الإنتاج

ـ للإنتاج معنيان ينصرف أولهما إلى النشاط الفاعل، بينما ينصرف المعنى الثانى إلى قيمة ما أوجده هذا النشاط. ويقصد بالإنتـاج في معنـاه الأول (المعنى المادي): عملية خلق الأموال والخدمات سواء كانت إنتاجية أو إستهلاكيـة. ولهذا يطلق على كل مـال ينتجـه الإنســان (أي السلعـة)، وكـل (خـدمـة) تتحقق عن النشاط الإنسانى إسم منتج، وعلى السلع والخدمات إسم «المنتجات». أما المعنى الثانى (المعنى القيمي) للإنتاج فيقصد به القيمـة النقـديـة (أي قيمـة المنتجـات مقدرة بالنقود) والتي تم إيجادها بواسطة النشاط الإنتاجي(١).

والانتاج في معناه الأول لا يقتصر على خلق منتجات لم يكن لها وجود من قبل، (الإنتـاج الـزراعي مثـلا)، وإنما يتضمن أيضـا زيـادة المنفعـة لأمـوال أو منتجات سبق وجودهـا (صبـاغـة الأقمشـة أو تلـوينهـا)، تحـويـل القطن إلى منسوجات ـ ويكون الانتاج إقتصادياً عنـدمـا يؤدي الإنتـاج المـادي إلى تحقيق منفعة اقتصادية، هذه المنفعة الاقتصادية، يتنوع مفهومها وفقـا لـوجهـة نظـر المستهلك، والمنتج، والمجتمع :

ـ بالنسبة للمستهلك، تتحقق هذه المنفعة عندما تتاح له زيادة الإشباع عن طـريق إنتـاج (أو زيـادة الإنتـاج) من السلـع: كـالحبـوب والأقمشـة والأدوات المتنوعة؛ أو عن طريق إنتاج الخدمات (أو زيادة المتـاح منهـا): خـدمـات أعمال مكاتب السفـر والجهـاز المصرفي وشركـات الميـاه والكهـربـاء والنقـل والفنـادق والمستشفيات... الخ.

---

(١) وهكذا يتمثل المعنى الأول في عملية الإنتاج ذاتها، في حين يتمثـل المعنى الثـاني في نتيجـة هذه العملية نفسها. راجع: دكتور/ أحمد جامع، «النظرية الإقتصادية...»، مرجع سابق، ص٢٠.

- وبالنسبة للمنتج، تتحقق هذه المنفعة عندما يحقق ربحاً صافياً (وذلك عندما يصبح ثمن البيع أعلى من ثمن التكلفة).

- وبالنسبة للمجتمع، تتحقق هذه المنفعة عندما تفوق كمية المنتجات (أو قيمتها) كمية الأموال المستهلكة (أو قيمتها) خلال فترة زمنية معينة، أي في دورة إقتصادية كسنة مثلاً (١).

- وأيا كان المعنى المعطى للإنتاج، فإن تحقيق هذا الأخير يقتضي توافر عناصر متنوعة هي عناصر الإنتاج (أو عوامل الإنتاج). ويقصد بها الموارد الإقتصادية التي يستخدمها المجتمع من أجل إيجاد ما يحتاج إليه من منتجات. وبدون هذه الموارد يصبح إنتاج هذه المنتجات، وبالتالي إشباع الحاجات منها أمراً غير ممكن، فما هي إذن هذه العوامل؟

الواقع أن تحديد عوامل الإنتاج قد تطور مع التطور التاريخي للنظم الإقتصادية(٢). من ناحية، ومع تطور الفكر الإقتصادي الذي صاحب ذلك من ناحية أخرى.

ففي نطاق النظام البدائي وحتى بلوغ النظام الإقطاعي مروراً بنظام الرق، ظلت عوامل الإنتاج الرئيسية هي الموارد الطبيعية متمثلة في الأرض، والموارد البشرية متمثلة في العمل، وكانت السيادة للإنتاج الزراعي مع الإنتاج الحرفي، ولم تكن المعدات الرأسمالية، بأشكالها المعقدة وصورها المتنوعة الآن، قد عرفت بعد. ولم يكن الحرفيون يستخدمون سوى بعض الأدوات اليدوية البسيطة. وخلال القرن السابع عشر والثامن عشر برزت أفكار مدرسة الطبيعيين ومدرسة التقليديين، حيث رأت المدرسة الأولى أن الطبيعة (الأرض) هي العنصر الوحيد المنتج، أما المدرسة الثانية، والتي يعتبر آدم سميث رائداً لها، فقد ركزت على عنصري العمل «والأرض» بمعناها الشامل للموارد الطبيعية كعناصر رئيسية للإنتاج. وبعد إكتمال الرأسمالية الناشئة في نهاية القرن الثامن

(١) راجع: دكتور/ عزمي رجب، «الإقتصاد السياسي»، مرجع سابق، ص١٧٢.

(٢) محل الدراسة التفصيلية لهذا التطور هو الباب التالي من هذا الكتاب.

عشر وأوائل القرن التاسع عشر، غيرت الثورة الصناعية نظام الإنتاج تغييراً جذرياً، حيث أصبح الإنتاج الصناعي مهيمناً، وأضحى رأس المال العيني في صورة عدد وآلات عنصراً أساسياً في الإنتاج بجانب الموارد الطبيعية والعمل(١). وهكذا أصبحت عوامل الإنتاج ثلاثة هي: العمل، الموارد الطبيعية، ورأس المال.

غير أنه إتضح في ضوء تجارب الدول الصناعية والرأسمالية، وما أوضحه بعض الإقتصاديين المعاصرين مثل «شومبيتر» (الإقتصادي الألمانى)، أن عائد كل من العمل والأرض ورأس المال يمكن أن يزيد، إذا تضافرت هذه العناصر الإنتاجية الثلاثة تحت قيادة رشيدة وإدارة حصيفة، ومن ثم. فقد ظهر في أفق الصناعة الحديثة ـ عنصر رابع من عناصر الإنتاج، يؤلف بينها في وحدة إنتاجية (مشروع أو منشأة)، ويجمعها تحت إدارته وإشرافه، ويتحمل في سبيل ذلك عبء المخاطرة برأس المال الذي يستثمره في هذه الوحدة الإنتاجية. وهذا هو «المنظِّم»، الذي أضحى يكون العنصر الرابع من عناصر الإنتاج. وهكذا أصبح التقليد العلمي في الوقت الحاضر يجري في دراسته لعناصر الإنتاج على أساس تقسيمها إلى عناصر أربعة هي: العمل، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم(٢).

ـ وقبل أن نتناول هذه العناصر الأربعة للإنتاج، بشيء من التفصيل؛ نجد

---

(١) وخلال هذه الفترة، رأى كارل ماركس (١٨١٨ ـ ١٨٨٣) مؤسس مذهب الإشتراكية العلمية، أن العمل وحده هو العنصر الرئيسي للإنتاج، وإعتبر الموارد المادية بمثابة وسائل مساعدة في الإنتاج.

(٢) بعض الكتاب المعاصرين ينتقد هذا التقسيم الرباعي لعوامل الإنتاج، على أساس أن ثمة صعوبات عملية في التمييز ـ على وجه الدقة ـ بين الأرض وبين رأس المال من حيث مساهمة كل منهما على حدة في الناتج، كما أن التنظيم يعتبر نوعاً من العمل. ومن ثم، يرون أن عناصر الإنتاج اثنان فقط هما: رأس المال والعمل. ولكن التسليم بذلك، سيجعل عائد العمل (الأجر) يندمج مع عائد المنظم (الربح)، وبالطبع فإن ذلك يخالف الأسس المستقرة لنظرية التوزيع، والتي تجعل لكل عامل من العوامل الأربعة للإنتاج عائداً مستقلا. راجع تفصيلات هذه الرؤية عند: دكتور/ حسين عمر، المرجع السابق، ص٤٤ وما بعدها.

من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن ما يستخدم في إنتاج المنتجات ليس هو الكيان المادي نفسه لعوامل الإنتاج هذه، بل إن ما يستخدم في ذلك هو ـ وعلى وجه الدقة ـ الخدمات التي تقدمها هذه. العوامل(١). وإذا كان من الشائع أن يقال بأن الإنتاج يتم عن طريق التأليف ما بين عوامل الإنتاج، فإنه يجب فهم هذا القول الشائع على أنه يعني في الحقيقة التأليف ما بين خدمات هذه العوامل،أي خدمات كل من: العمل، الموارد الطبيعية، رأس المال، والتنظيم.

العنصر الأول: العمل

ـ ينقسم العمل كنشاط إقتصادي وكعنصر من عناصر الإنتاج إلى أنواع متعددة: الأعمال اليدوية والأعمال العقلية(٢)، والأعمال البسيطة والأعمال الفنية(٣)، والأعمال المبدعة والعادية، أعمال الإدارة وأعمال التنفيذ وأعمال التنظيم(٤).

وفي دراستنا لهذا العنصر من عناصر الإنتاج، يمكن تناول النقاط الآتية:

١ ـ تعريف العمل، ومفهوم العمل المنتج.

٢ ـ العوامل المؤثرة في حجم عرض العمل وإنتاجيته.

٣ ـ وجهان للعمل.

٤ ـ تقسيم العمل.

---

(١) دكتور/ أحمد جامع، «النظرية الإقتصادية...» مرجع سابق، ص٢٠.

(٢) الأعمال اليدوية تتطلب مجهوداً عضلياً، والأعمال العقلية تستلزم جهداً ذهنيا وفكرياً.

(٣) الأعمال البسيطة تتخذ الشكل البدائي للعمل، وهي لا تتطلب كفاءات خاصة أو خبرة طويلة خلافاً للأعمال الفنية.

(٤) سنتحدث عن هذه الأعمال عند عرضنا للتنظيم كأحد عناصر الإنتاج.

أولاً: تعريف العمل، ومفهوم العمل المنتج:

- يقصد بالعمل - كأحد عناصل الإنتاج - بأنه نشاط إقتصادي يتمثل في شكل مجهود إنساني ذهني أو جسماني (فكري أو يدوي) يقوم بـه الفـرد من أجل الإنتاج. ويترتب على هذا التعريف إستبعاد المجهـودات الإنسـانيـة التي لا تهدف إلى خلق المنتجات من سلع وخدمات يمكن تقديرها نقدياً، مثل ممـارسـة الهوايات الرياضية والسياحة، وعمل ربات البيوت في منازلهن(١).

- ويعتبر العمل، وعلى وجه الخصوص، العمل اليدوي، أول عوامل الإنتاج التي إعتمد عليها الإنسان في إشباع حاجاتـه. وفي مؤلفـه الشـهير «ثـروة الأمم - ١٧٧٦»، أكد آدم سميث على أهمية عنصر العمل. إذ بينما كان «التجاريون»(٢) يرون أن زيادة الثروة ترجع إلى فائض الميزان التجاري، بما يصاحبه من تراكم للذهب والفضة. وبينما كان «الطبيعيون»(٣). يجادلون بأن الثروة تنشأ، أصـلا في الزراعة، حيث أن قيمتهـا الفـائضـة هي الثـروة الحقيقيـة؛ جـاء آدم سميث معارضاً كل هذه الأفكار عن طبيعة الثروة ونشأتها، ومؤكداً أن المصدر الرئيسي لكل الثروات هو العمل، وأن زيادة الثروة تتوقف على زيادة إنتاجية العمل.

- وفي تحديد ماهية العمل المنتج، ذهب الفزيـوكـرات (الطبيعيـون) إلى أن العمل الزراعي هو العمل الـوحيـد المنتـج، وأن الأعمال الأخـرى (التجـاريـة أو الصناعية أو الخدمية أو الإدارية) هي أعمال عقيمة. وكانوا بذلك يركـزون فقط على الإنتاجية المادية للعمل دون إنتاجيته الإقتصادية.

---

(١) فهذا العمل وإن كان مفيداً ونادراً، إلا أنه يستبعد من حساب الناتج القومي بسبب تعذر تقديره نقدياً، فضلاً عن صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة عنه.

(٢) ظل مذهب التجاريين سائداً حتى منتصف القرن الثامن عشر. وقد طبقته إنجلترا بعد أن رسم سياسته البريطانى المعروف «كرومبل» في القرن السابع عشر.

(٣) نشأت مدرسة الطبيعيين في فرنسـا، في النصف الثـاني من القـرن الثـامن عشر، وكـان مؤسسها هو الطبيب «فرانسوا كيناي» طبيب لويس الخـامس عشر. وكـانت تـركـز على فكرة النظام الطبيعي.

أما آدم سميث، والذي يعتبر رائداً للفكر الإقتصادي التقليدي، ومؤسساً لعلم الإقتصاد الحديث في إنجلترا، فقد رأى أن العمل المنتج هو ذلك الذي يؤدي إلى زيادة مجموع الأموال المادية في المجتمع، أما الأعمال الأخرى المنتجة لخدمات (مثل الغناء والموسيقى والتدريس) فإنها تعتبر أعمالاً غير منتجة.

ـ وبالنسبة لـ «كارل ماركس» مؤسس الإشتراكية العلمية في القرن الماضي، فلم يعتبر منتجاً ـ من عوامل الإنتاج ـ سوى العمل سواء كان يدوياً أو ذهنياً.

ـ أما «جان باتست ساي» (١٧٦٧ ـ ١٨٣٢)، وهو الإقتصادي الفرنسي الذي كان متأثراً بالتطور الصناعي وجو الحرية اللذين إنتشرا في كل من إنجلترا وفرنسا في ذلك العصر، فقد رأى أن كل عمل خالق للمنفعة يعتبر عملاً منتجاً، ويعتبر "ساي" من أوائل المحللين لأهمية المنفعة والخدمات الإنسانية. وكان يرى أنه لا يوجد في الأصل سوى منتجات معنوية، وأن الإنتاج ليس خلقاً للمادة وإنما هو خلق للمنفعة، كما رأى أن الهدف من الزراعة والصناعة والتجارة هو تقديم الخدمات.

ـ أما الفكر الإقتصادي الحديث، فإنه لا يفرق بين السلع التي لها كيان مادي وبين الخدمات، ما دامت السلعة أو الخدمة تتوفر لها صفتا الندرة والمنفعة. وعلى ذلك، فإن النظرية الإقتصادية الحديثة، ترى في كل عمل ـ أيا كانت طبيعته، وأيا كان من يقوم به ـ عملاً منتجاً، وذلك طالما أدى هذا العمل إلى تحقيق منفعة أو إشباع بطريقة مباشرة، أو ساهم في ذلك بطريقة غير مباشرة.

ثانياً: العوامل المؤثرة في حجم عرض العمل وإنتاجيته:

إن تناول هذا الموضوع يقتضي التمييز في عنصر العمل بين الناحية الكمية (عرض العمل والطلب عليه) من ناحية، والناحية النوعية (الكفاءة الإنتاجية للعمل) من ناحية أخرى.

أ ـ عرض العمل (الناحية الكمية):

ـ الدراسة الكمية، أي المتعلقة بحجم القوة العاملة في مجتمع ما، لا يمكن أن تنفصل عن الدراسة الديموجرافية في هذا المجتمع. ويقصد بهذه الدراسة الأخيرة، تلك التي تتعلق بتطور عدد السكان كنتيجة للتغيرات الحادثة في معدلات النمو للمواليد والوفيات والهجرة الداخلية والخارجية، ونسبة الذكور إلى الإناث، ونسبة كبار السن إلى صغار السن... الخ.

وفي هذا المجال، يلاحظ أن حجم القوة العاملة في المجتمع لابد وأن تتأثر بحجم عدد السكان فيه وتطور هذا العدد. إلا أن ذلك لا يعني ـ وعلى نحو مطلق ـ أن العلاقة طردية بين حجم السكان كمتغير مستقل وبين حجم القوة العاملة كمتغير تابع، أو أن قوة العمل تعتبر دالة بسيطة لحجم السكان. وأسباب ذلك تتمثل في أن كل السكان هم مستهلكون، ولكنهم جميعاً ليسوا منتجين. فالمنتجون (أي الذين يكوِّنون ما يعرف باسم قوة العمل في المجتمع) هم الذين تتراوح أعمارهم عادة بين ١٥ و٦٤ سنة(١). فالسكان الأقل من ١٥ سنة، والأكثر من ٦٤ سنة، لا يدخلون في نطاق نسبة القوة العاملة، إما لأنهم صغار السن جدا أو متقدمين جداً في العمر، وبالتالي لا يمكنهم ممارسة الأعمال المنتجة، ولو أنه يمكنهم ممارسة بعض الأعمال المنزلية أو غير ذلك من الأعمال التي لا يقصد من ورائها الحصول على دخول في مقابلها.

ـ ومن العوامل الديموجرافية والإجتماعية التي تؤثر في حجم القوة العاملة في المجتمع: إتجاه معدلات المواليد، التغير في فترة الحياة المتوقعة، الهجرة الخارجية، مدى مساهمة النساء في العمل.

* فاتجاه معدل المواليد إلى الإرتفاع، مع إرتباطه بانخفاض معدل الوفيات، يؤدي إلى زيادة الحجم الكلي للسكان. وزيادة هذا الحجم يعني وجود نسبة كبيرة من صغار السن غير المنتجين أو المستهلكين (المُعَالين). وإذا كان إتجاه معدل المواليد إلى الإرتفاع المستمر يؤثر في نسبة السكان في سن

---

(١) وهي الفترة المأخوذ بها في إحصائيات البنك الدولي عن التنمية في العالم.

العمل، إذ يتسبب في إزدياد حجم أو عدد المؤهلين للعمل، إلا أن ذلك يتوقف على عوامل أخرى إقتصادية، من أهمها توفير فرص العمل، والتي تتوقف بدورها على حجم الإستثمارات المتنوعة والمتاحة.

* كذلك تؤدي الزيادة في فترة الحياة المتوقعة في المجتمع إلى زيادة نسبة السكان البالغين، والقادرين على العمل، بالنسبة إلى المجموع الكلي للسكان، والعكس صحيح.

* كما أن للهجرة الخارجية تأثيراً كبيراً في نسبة حجم قوة العمل إلى الحجم الكلي للسكان. ونظرا لأن المهاجرين يكونون عادة من السكان، أو العاملين في مقتبل العمر، أي في أوائل وأواسط سن العمل، فإن الهجرة بذلك تؤدي إلى زيادة نسبة السكان في سن العمل إلى المجموع الكلي للسكان في بلد المهجر، والعكس صحيح في بلد الهجرة، وإذا كان المهاجرون من العمال المهرة والكفاءات النادرة، فإن ذلك يؤثر تأثيراً سلبياً على الإنتاج والإنتاجية في بلد الهجرة.

* كما تؤثر مساهمة النساء في العمل في حجم القوة العاملة. وقد لوحظ أنه في بعض الدول النامية، تبلغ نسبة هذه المساهمة أقل من ربعها في بعض الدول الصناعية المتقدمة(١).

- ومن العوامل الديموجرافية المؤثرة في حجم السكان، وبالتالي في إمكانية زيادة حجم القوة العاملة: معدل الخصوبة. ويقصد بهذا المعدل متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة خلال عمر الإنجاب حسب مستويات الخصوبة السائدة. ويلاحظ إنخفاض هذا المعدل بصفة عامة في الدول المتقدمة (في نهاية الثمانينات من القرن الحالي، بلغ هذا المعدل ١,٨ طفل لكل إمرأة في فرنسا

(١) في خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ مثلاً، لوحظ أنه من بين مائة شخص في كل الأعمال، بلغت نسبة النساء العاملات في بعض الدول كالآتي: ٧,٨٪ في الكويت، ١٢,٦٪ في تونس، ٣٥,١٪ في اليابان، ٣٠,٣٪ في فرنسا. راجع في ذلك:

- A. Sauvy; "La Population", Coll Que Sais - Je?, P.U.F., Paris, 1979, P.63.

وإنجلرا والولايات المتحدة، وأقل من ١,٥ طفل لكل إمرأة في الدانمارك وإيطاليا والمانيا الغربية)، وإرتفاع هذا المعدل بصفة عامة في الدول النامية (حيث بلـغ في ذات الفترة: ٥,٣ طفل لكل إمرأة في مصر، ٧,٤ في الاردن، ٦,٦ في نيجيريا، ٨ في كينيا، ٦,٥ في السودان)(١).

ومع ذلك، تشير إحصائيات البنك الدولي(٢). إلى إرتفاع نسبة السكـان في سن العمل في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية ـ ففي خـلال الفترة (١٩٦٥ إلى ١٩٨٥)، إرتفعت النسبة المئوية للسكان في سن العمل في مصر (من ٥٤٪ إلى ٥٥٪)، وفي المغرب (من ٥٠٪ إلى ٥٢٪)، وفي تركيا من (٥٣٪ إلى ٥٧٪)، أما في المانيا فقد إرتفعت (من ٦٥٪ إلى ٧٠٪)، وفي فرنسا (من ٦٢٪ إلى ٦٦٪)، وفي أمريكا (من ٦٠٪ إلى ٦٦٪).

ب ـ الكفاءة الإنتاجية للعمل (الناحية النوعية):

ـ تعتبر الكفاءة الإنتاجية الركيـزة الأولى التي تستنـد إليهـا أيـة دراسـة تحليلية للعوامل المؤدية إلى زيادة الإنتـاج وتقليـل نفقـاتـه، وهي كـذلك أيضـاً بالنسبة لأيـة دراسـة لسلـوك أصحـاب المشروعـات أو المنظمين في تطلعهم إلى الإنتاج بأدنى نفقـة لتحقيق أقصى ربـح ممكن. ويتحقق ذلك من خـلال رفـع إنتاجية العمل، أي زيادة قدرة وحدة العمل على تحقيق ناتج أكبر في نفس الوقت أو في وقت أقل دون حدوث أي نقص في نوعية العمل.

ـ ويشير الإتجاه الحديث في إقتصاديات العمل إلى تأثر الكفاءة الإنتاجيـة للعمل بعدد كبير من العوامل منها: الصفات الموروثـة والمكتسبـة، تثقيف العمال وتعليمهم وتدريبهم، حرية إختيار المهنة أو الحرفة، المستوى الأخـلاقي للعمال،

---

(١) راجع: لستر ر. براون وآخرين، «أوضاع العالم في عام ١٩٨٨»، ترجمة د. فوزي سهاونة وآخرين، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص ٣٣٧، ٣٣٩.

(٢) راجع: تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم (١٩٨٨)، ص ٣١٤، ٣١٥.

الحالة الصحية للعمال، مناخ العمل، محيط العمل، نوع وكمية الآلات المستخدمة أو (كفاءة عوامل الإنتاج الأخرى)(١).

* ويقصد بالصفات الموروثة والمكتسبة تلك التي تتأثر بالعادات والتقاليد والتراث المهني القديم. فالعمل مثلاً في ظل تراث صناعي قديم يمكن أن يكون أكثر إنتاجية وأكثر خبرة ومهارة من العمل دون وجود هذا التراث.

* كما أن تثقيف العمال وتعليمهم وتدريبهم فنياً، له أثره الإيجابي في زيادة كفاءتهم الإنتاجية.

* أما حرية العامل في إختيار مهنته، فهي من أهم العوامل النفسية المؤثرة في مستوى الأداء والإتقان، ومن ثم زيادة الكفاءة الإنتاجية.

* كما تلعب النواحي الأخلاقية دوراً هاماً في زيادة الإنتاجية، لا تقل أهمية عن النواحي النفسية. إن تحلى العامل بالجلد والأمانة والنزاهة والإخلاص وتقديره للمسئولية، وإيمانه بأن العمل بإتقان هو عبادة لله، وإدراكه أن العمل واجب إجتماعي، فضلاً عن أنه الأسلوب الشريف في الحياة الإنسانية للحصول على الدخل. كل ذلك له الأثر الفعال في الإرتفاع بمعدل الإنتاجية.

* أما بالنسبة للحالة الصحية للعامل، ومناخ العمل، ومحيط العمل، فهي عوامل ثلاثة مرتبطة تؤثر جميعها في الكفاءة الإنتاجية للعامل. فالجهد المبذول من العامل، وكذلك مدى قدرته على التركيز والأداء الدقيق، تختلف حسبما إذا كان هذا العمل يمارس في جو شديد الحرارة أو جو معتدل. كما أنها تختلف من عامل لآخر تبعاً لحالته الصحية. وكذلك فإن الشروط العامة الواجب توافرها في محيط العمل (التهوية، التدفئة، توافر وسائل الأمن الصناعي، الإضاءة، الراحة

(١) وإلى هذه العوامل يمكن أن يضاف: عدد ساعات العمل، والتي تختلف كميتها وطريقة تنظيمها من عمل إلى آخر، كما أن الحوافز المادية والمعنوية، وسهولة تنقل العمال من أماكن سكنهم إلى أماكن عملهم، لها أثر هام في تقوية الدافع والحافز على العمل، وتدعيم الإنضباط وتوفير الوقت والجهد لصالح العملية الإنتاجية.

والترفيه، تناول وجبة غذائية في بعض الأعمال المرهقة.... الـخ)، كـل ذلك يؤدي إلى التقليل من الإرهاق والإرتفاع بالإنتاجية.

* ومن العوامل الهامة جداً، وذات التأثير الفعال في إنتاجية العامل: نـوع الآلات المستخدمة وكميتها (رأس المال الفني)، وفي القطاع الـزراعي مثـلاً، تلعب خصوبة الأرض ونوعية البذور والأسمدة وأدوات الإنتاج، دورها الهام في رفـع كفاءة العمل وإنتاجيته.

ثالثاً: وجهان للعمل:

للعمل، بإعتباره نشاطاً إقتصادياً واعياً يبذله الإنســان من أجـل الإنتـاج، وجهان(١):

الأول: هو الفـائدة التي يحققهـا، **والثاني:** هـو الألم أو الإرهـاق الـذي يسببه. وبصفة عامة، فإن فائدة العمل تتمثل في خلقه للمنفعة، وبصفة خاصــة في إنتاجيته، أي في قدرته على تحويل الأشياء أو تغيير صورتها على نحو يؤدي إلى زيادة إشباع الحاجات الإنسانية المختلفة منها. وإنتاجية العمل، إما أن تكون إنتاجية مادية، وأما أن تكون إنتـاجيـة إقتصـاديـة، والأولى تعني إيجاد أشيـاء جديدة (سلع أو خدمات) صالحة لإشباع الحاجـات. أمـا الثـانيـة (الإنتـاجيـة الإقتصادية) فتعني جعل الأشياء الموجودة أكثر فائدة عن ذي قبل، وأكثر قدرة على إشباع الحاجات.

- ويلاحظ هنا أهمية التمييز بين الإنتاج والإنتاجية، فالإنتاج يعني الكمية الكلية من السلع والخدمات المنتجـة في فترة معينـة، سـواء كـان ذلك في وحـدة إنتاجية واحدة، أو في فرع إنتاجي بأكمله، أو حتى في الإقتصاد القومي كله، أما الإنتاجية فهي العلاقة ما بين الإنتاج (كميات الإنتاج) من ناحية، وكميات عوامل الإنتاج اللازمة من أجل تحقيق هذه الكميات من الإنتاج. وهكذا فإن الإنتـاجيـة

(١) راجع: دكتور/ أحمد جامع، النظرية الإقتصادية...، مرجع سابق، ص٣٢.

تتمثل في كمية الإنتاج التي تنتجها وحدة واحدة من أحد عوامل الإنتاج المختلفة خلال مدة معينة، وكلما زادت درجات كفاءة أو فعالية إستخدام هذه العوامل كلما إرتفعت إنتاجيتها. وبهذا فإن الإنتاجية تعتبر مقياساً لكفاءة الإنتاج وفعاليته(١).

ـ وما من شك في أن زيادة عدد ساعات العمل تؤدي إلى زيادة كمية العمل أو الجهد المبذول، وهذا بدوره، يؤدي الى زيادة ناتج العمل، غير أنه بعد انقضاء فترة معينة من هذا الجهد المتواصل، لابد وان يؤدي الاجهاد او الارهاق الى انخفاض في إنتاجية العمل (حيث يبدأ الناتج المتوسط وكذلك الناتج الحدي للعمل في التناقص بعد حد معين، ومع استمرار العمل بعد هذا الحد، فإن الناتج الحدي للعمل قد يصبح صفراً أو ناتجا حدياً سالباً).

ـ وإذا كانت الزيادة في عدد ساعات العمل يمكنها أن تحقق للعامل زيادة في أجره أو دخله (أي زيادة الفائدة الناتجة عن العمل لصالح العامل)، إلا أنه قد لوحظ في السنوات الأخيرة ـ وخصوصاً في الدول الصناعية المتقدمة ـ إنخفاض ساعات العمل اليومي تدريجياً(٢). ويرجع ذلك إلى أن إرتفاع مستوى المعيشة والذي إرتبط بارتفاع مستوى الأجور، جعل العمال يقبلون التضحية بقدر يسير من هذه الأجور (مقابل خفض ساعات عملهم اليومية) في سبيل الإستمتاع بوقت الفراغ للترفيه والراحة البدنية والذهنية. وهنا، فإن الرفاهة الإقتصادية للعامل قد لا تتأثر بمثل هذا التفضيل، لأن وقت الفراغ قد يحقق للعامل من المتعة ما تحققه السلع التي يمكن أن يحصل عليها من دخله النقدي (الأجر) الذي يؤول إليه من وقت العمل.

---

(١) ويمكن التوصل إلى قياس إنتاجية العمل على مستوى الوحدة الإنتاجية، بقسمة إنتاج هذه الوحدة خلال مدة معينة على عدد العمال المشتغلين فيها خلال هذه المدة ذاتها.

(٢) حيث إنخفض هذا العدد من عشر ساعات خلال الخمسينات من القرن الماضي إلى ثمان ساعات في أوائل القرن الحالي، ثم إلى سبع ساعات في الوقت الحاضر.

رابعاً: تقسيم العمل: (تعريفه، أنواعه، شروطه، مزاياه وعيوبه):

١ ـ التعريف:

يقصد بتقسم العمل بصفة عامة: تجزئة العمليات المختلفة اللازمة لنوع معين من الإنتاج أو العمل، وقيام كل عامل بتنفيذ عملية واحدة من هذه العمليات، أو جزء واحد من العملية الإنتاجية إذا كانت مركبة(١).

ـ وتقسيم العمل، بهذا المعني معروف منذ القدم، فقد كتب أفلاطون في مؤلفه الشهير (الجمهورية): «إن الأمور تسير على ما يرام إذا قام كل فرد بالعمل الذي يلائمه». وكذلك أسهب «آدم سميث» في كتابه «ثروة الامم» في الحديث عن هذا الموضوع، حيث أكد الأهمية البالغة له، وإيضاحا لذلك ذكر المثال الشهير، المتعلق بإنتاج الدبابيس، أوضح فيه أن عاملاً واحداً لن يستطيع أن ينتج عدداً يذكر من الدبابيس في يوم واحد إذا ما قام بنفسه بكل ما يتعلق بهذا الإنتاج، في حين أن تقسيم عملية إنتاج الدبوس الواحد إلى حوالي ١٨ مهمة أو عملية صغيرة، يقوم بكل منها، أو بعدد محدود منها، عامل متخصص فيها، قد مكن مصنعاً صغيراً يشتغل فيه عشرة عمال(٢). من إنتاج ٤٨,٠٠٠ دبوس يومياً، بواقع ٤٨٠٠ دبوس لكل عامل(٣).

ـ هذه النتيجة الكبرى المترتبة على تقسيم العمل، والمتمثلة في هذه الزيادة الواضحة للإنتاج، أمكن تأكيدها في الواقع الإنتاجي المعاصر في الدول المتقدمة التي تتميز بتطبيق التقسيم الدقيق للعمل. فإذا إفترضنا إمكانية إنتاج سيارة ركوب خاصة بإستعمال العمل اليدوي (كالمستخدم في الورش والجراجات)، فإن إنتاج هذه السيارة سيستغرق عاماً كاملاً إذا قام بالإنتاج مائة عامل.

فإذا إنتقلنا من هذا الإفتراض إلى الواقع الفعلي لإحدى شركات إنتاج

---

(١) راجع: دكتور/ عزمي رجب، مرجع سابق، ص١٧٨.
(٢) أي أن كل عامل يختص بـ ١,٨ عملية = ١٨ مهمة / ١٠ عمال)
(٣) راجع: دكتور/ أحمد جامع، مرجع سابق، ص٣٣.

السيارات مثل شركة «ديملر بنز» التي انتجت عام ١٩٨٢ عدد ٤٥٠٠٠٠ سيارة مرسيدس (ركوب خاصة)، باستخدام عدد من العمال لا يـزيـد عن ١٩٠,٠٠٠ عامل؛ فإننا نرى أن هذا العـدد من العمال لا يمثـل سـوى ١ : ٣٠٠ من القوة المقدرة لإنتاج هذا العدد من السيارات يدويا (حيث يبلغ حجم هذه القـوة وفقـا للإفتراض الأول ٤٥ مليوناً من العمال)(١). ويرجـع ذلك إلى التقسيم الـدقيق للعمل مع إستخدام الفن الإنتاجي الحديث والتكنولوجيا المتقدمة (رأس المال).

ـ وتقسيم العمل باعتباره تخصصاً للقوة العـاملـة في المجتمـع في القيـام بأشغال أو عمليات محددة على نحو دقيق داخـل النشـاط الـواحـد، قـد تطـور بتطور المجتمعات منذ العهد البدائي وحتى الآن. وقـد أسفـر هـذا التطـور عن وجود أشكال تاريخية وأنواع مختلفة. هذه الأنواع هي محل الدراسة في النقطـة التالية.

٢ ـ الأنواع(٢):

أ ـ التخصص المهني: وهو أقدم أشكال تقسيم العمل، وأدناهـا درجـة. ويقصد به توزيع الأنشطة الإنتاجية في المجتمـع بحيث يتـولى الشخص القيـام بنشاط إنتاجي معين، وعلى نحو كامل، وبحيث يختلف هذا النشاط عن غيره من وجوه النشاط الإنتاجي الأخرى مثل: الرعي، أو الـزراعـة، أو الصيـد (المجتمـع البدائي)، أو أحد وجوه النشاط الإنتاجي الحرفي، مثل: الحداده، النجارة، صناعة الجلود، صناعة الملابس (المجتمع الإقطاعي).

ب ـ تجزئة النشاط الإنتاجي: وهو شكل أكثر تقدماً من الشكـل الأول لتقسيم العمل، كما أنه يعتبر درجة أعلى من درجـاتـه. ويتحصـل هـذا الشكـل الجديد في تخصص كل فرد في القيام بجانب معين من جوانب النشاط الإنتاجي الواحد؛ ففي صناعـة الحـدادة مثـلاً، والتي تشتمـل على جـوانب متتـابعـة من

---

(١) راجع: دكتور/ محمد حافظ الرهوان، «مبادىء علم الإقتصاد...»، مرجع سابق، ص٩٦.
(٢) راجع: دكتور/ أحمد جامع، مرجع سابق، ص٣٣ وما بعدها.

النشاط، يتخصص البعض في صهر الحديد مثلاً، والبعض الاخر في طرقـه، وفي صناعة الملابس، يتخصص البعض في الغزل، والآخرون في النسيج.

ويلاحظ أن التخصص المهني يتم على المستوى الأفقي، بينما تتم التجزئة للنشاط الإنتاجي على المستوى الرأسي.

جـ - التقسيم الفني للعمل: وهو أرقى أشكال تقسيم العمل جميعها وأعلاها درجة. كما أنه يعتبر، في الواقع، إمتداداً وتعميقاً لتجزئة النشاط الإنتاجي داخل الوحدة الإنتاجية أو المشروع. ويقصد بهذا الشكل: تجزئة عملية إنتاج سلعة معينة إلى عمليات متتابعة أو متتالية من المهام المنفصلة، يعهد بكل منها إلى عامل واحد. ويعتبر مثال الدبابيس الذي ذكره آدم سميث تطبيقاً لهذا الشكل الجديد والحديث من أشكال تقسيم العمل. وكذلك يعتبر ما ذكره «جان باتست ساي» في القرن الماضي من أن عملية إنتاج ورق اللعب تنقسم إلى حوالي ٧٠ عملية صغيرة، تطبيقاً لهذا الشكل. كما أشار بعض الكتاب إلى أمثلة أخرى منها: أن صنع الأحذية يحتاج إلى ١٧٣ عملية مختلفة، وأن صنع الساعة الدقيقة يمر بأكثر من ألف عملية من العمليات الإنتاجية المتنوعة(١).

- ومن الأشكال الحديثة لتقسيم العمل من حيث نطاق النشاط أو مجال ممارسته، نجد:

* التخصص الإقليمي: حيث تتخصص بعض الأقاليم داخل الدولة الواحدة في إنتاج منتجات معينة، تتوافر لها فيها مقومات الإنتاج من المواد الأولية والعمال (مثل صناعة الغزل والنسيج باقليم المحلة الكبرى بمصر، وصناعة الآلات الحادة، في شيفلد بانجلترا).

* التخصص الدولي(٢): حيث تتخصص دولة معينة في إنتاج بعض المنتجات التي تتمتع في إنتاجها بتوافر الموارد والمناخ المناسب.

---

(١) راجع: دكتور/ عزمي رجب، مرجع سابق، ص١٧٨ وما بعدها.

(٢) ومحل دراسة هذا الموضوع على نحو تفصيلي هو مادة: العلاقات الإقتصادية الدولية.

٣ ـ الشروط:

رأينا أن تقسيم العمل، وخصوصـاً في شكلـه الأكثـر تطـوراً والمتمثـل في التقسيم الفني للعمل، يؤدي إلى نتيجة هامة هي زيادة الإنتـاج، كما أن تحقيقـه يستلزم توافر قدر مناسبة من رأس المال النقدي والعيني.

وعلى ذلك، فإن هذا التقسيم يقتضي توافر شرطين أساسيين هما:

(أ) توافر الأسواق الـلازمـة لتصريف هـذه المنتجـات ذات الحجم الكبير والمتنوع.

(ب) توافر رأس المال النقدي لدفع أجور العـدد الكبير من العمال الـلازم لتنفيذ التقسيم الفني للعمل، وكذلك توافـر رأس المـال العيني والـذي يتمثـل في الآلات والأجهزة الفنية اللازمة للإنتاج ذو الحجم الكبير.

ـ والواقع أن توافر الشروط الأول (الأسواق) يعتبر أمراً منطقياً، من أجـل مبادلة أو بيع هذا القدر الهائل من السلع التي ساهم تقسيم العمل في إيجادهـا، والقول بغير ذلك يؤدي إلى الكساد، وتعـرض المشروعـات للتـوقف عن العمـل، والعاملين بها للبطالة(١).

ـ كما أن تجزئة عملية إنتاج السلعة الواحدة إلى مهام متعـددة منفصلـة، إنما تشجع على إدخال الآليـة في عمليـة الإنتـاج، أي إستخـدام الآلات في إنتـاج السلع والخدمات، مع ما يترتب على هذا من مضاعفة هذا الإنتاج أضعافاً كثيرة. ويكمن السبب في ذلك إلى أن تجزئة عملية الإنتاج إلى مهام منفصلة تتيح للعامل أن يكرس كل وقته للقيام بمهمة واحدة، وبالتالي الإسهام في إنتـاج كميـات من السلعة أكبر بكثير جداً مما لو حاول القيام بكل المهام التي تشتمل عليها عمليـة إنتاج هذه السلعة. ولما كان الإستخدام الإقتصادي لـلآلـة لا يتحقق إلا عنـدمـا تشتغل بأقصى طاقتها، أو بالجزء الأكبر من هذه الطاقة (أي لانتـاج اكبر قـدر

---

(١) راجع: دكتور/ راشد البراوي، «تطور الفكر الإقتصادي» دار النهضة العربية، القـاهـرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٦، ص ٨٥، ٨٦.

من وحدات السلعة)، فإن تقسيم العمل يمكن الآلة من القيام بهذا الدور. كما أن تجزئة عملية الإنتاج إلى مهام منفصلة، إنما يعطي للمهندسين وللفنيين الفرصة لمشاهدة كل مهمة والتعرف الجيد عليها، ونتيجة لذلك، فإنهم يتمكنون من التوصل إلى إختراع أو إبتكار آلات تقوم بأداء هذه المهام كلها أو بعضها ميكانيكياً(١).

ـ ويمكن أن يضاف إلى الشرطين السابقين شرطاً هاماً أكده الواقع العملي من ناحية، كما أكده التطور النقدي من ناحية أخرى. هذا الشرط هو إستخدام النقود بأشكالها المختلفة (الورقية، المصرفية، الإئتمانية) كوسيط في المبادلات في ظل زيادة الإنتاج المترتبة على تقسيم العمل. لقد أصبح الإقتصاد الحديث إقتصاداً نقدياً، لأن النقود أضحت هي الوسيط الرئيسي في مبادلات الكم الهائل من السلع والخدمات المترتبة على تقسيم العمل.

٤ ـ المزايا والعيوب (أو الوجوه الإيجابية والسلبية لتقسيم العمل):

أ ـ إذا كانت زيادة الإنتاج ـ كما سبق أن رأينا ـ تعتبر من أهم النتائج الإيجابية لتقسيم العمل؛ فلن يكون غريباً أن نُرجِع المستويات العالية من الرفاهية التي تنعم بها الدول الصناعية المتقدمة في الوقت الحاضر إلى التقسيم الفني للعمل فيها، أكثر من أرجاعها إلى أي سبب آخر.

ـ ومن الوجوه الإجابية الأخرى، (والتي تعتبر في نفس الوقت أسباباً تسهم في تحقيق زيادة الإنتاج): تمتع الفرد بدرجة عالية من المهارة والإتقان في أداء مهمته الإنتاجية التي يتخصص فيها، وتوفير الوقت والجهد، حيث لا يضطر العامل إلى الإنتقال من مهمة إلى أخرى (داخل أو خارج الوحدة الإنتاجية)، كما أن الوقت اللازم لتمرين عامل واحد على القيام بمجموعة من المهام الإنتاجية المختلفة، هو أطول بكثير من الوقت اللازم لتمرينه على أداء مهمة واحدة محددة.

---

(٢) وهذا ما لا يمكن تحقيقه، إذا لم يكن هناك تقسيم لعملية الإنتاج إلى مهام متصلة، راجع في هذه النقطة: دكتور/ أحمد جامع، مرجع سابق، ص٣٦.

ـ ومن الوجوه الإيجابية أيضاً، إتاحة الفرصة أمام كل فرد لتوجيه نشاطه إلى ذلك العمل (التخصص) الذي يتناسب على نحو أكثر مع إستعداده الخاص ومؤهلاته العلمية أو الفنية، مما يؤدي إلى حصول المجتمع ككل على أفضل إستغلال لموارده البشرية.

ـ وإلى هذه الوجوه الإيجابية يضاف التشجيع على إدخال الآلية، والإستفادة من المخترعات والإبتكارات الفنية الحديثة في مجال الإنتاج، وذلك كما سبق أن أشرنا.

ب ـ إلا أن تقسيم العمل ـ ورغم هذه المزايا ـ قد يؤدي إلى إحداث آثار أو نتائج سلبية تمثل عيوباً في تطبيقه. ومن هذه العيوب:

* المساس باستقلالية الفرد، حيث أن التقسيم الفني للعمل سيجعل كل فرد في المجتمع معتمداً في معيشته إلى حد بالغ على ملايين الأفراد الآخرين الذين لا يعرفهم ولا سيطرة له عليهم.

* الإضرار النفسي للعامل، حيث أن التقسيم الفني للعمل سيؤدي إلى طبع حياة العامل بالسأم والملل والروتين، ذلك أنه (أي العامل) سيقضي حياته العملية في ممارسة جزء ثابت من عملية إنتاجية معينة.

* إنقاص سيولة القوة العاملة، حيث أن التقسيم الفني للعمل سيحد من قدرة العامل على تغيير ما تخصص فيه (تغيير العمل)، مما يزيد من أخطار تعرض العمال للبطالة في حالة الإستغناء عنهم لأي سبب.

* التهديد بوضع الدولة المتخصصة في إنتاج ما تحت رحمة الدول الأخرى المنتجة للمواد الضرورية لإنتاج هذا المنتج في الدولة المتخصصة.

ـ إلا أن هذه الوجوه السلبية تعتبر محل نظر، ولا يمكن التسليم بها على نحو مطلق في الوقت الحاضر: فاعتماد العامل على غيره يدعم أواصر التعاون بين الأفراد في المجتمع، كما أن توفير الوقت الناتج عن تقسيم العمل يمكن معه

للعامل أن يستخدم جزءاً كبيراً من وقته خارج العمل في تنمية ملكاته الذهنية وممارسة هواياته المتنوعة. أما موضوع البطالة فقد عالجته التشريعات العمالية المعاصرة بما يكفل ضمانات معينة ضد تعسف أصحاب الأعمال، كما أن العامل يمكنه أن يتدرب على عمل آخر يؤهله إلى الإلتحاق بمهنة أخرى في حالة تركه لعمله الأول، وفيما يتعلق بالتخصص الدولي، فإن الدول جميعاً قد أدركت أهمية تنويع مصادر الدخل، عن طريق تنويع المنتجات وإستغلال الموارد المتاحة والمتنوعة بها من أجل الإرتفاع بمعدل نمو الصادرات وتنويعها.

العنصر الثاني: الموارد الطبيعية

ـ يعتبر هذا العنصر من أقدم عناصر الإنتاج إستخداما في تحقيق إشباع حاجات الأفراد والمجتمعات. ومازال النظر قائمًا إلى العمل والموارد الطبيعية على أنهما العاملان الأصليان أو الأوليان للإنتاج.

وقد رأينا كيف أن الطبيعيين أولوا القطاع الزراعي أهمية كبرى. وقد قسم رائدهم «فرانسواكيناي» طبقات المجتمع إلى ثلاث هي: الطبقة المنتجة وتتألف من الفلاحين والمزارعين، والطبقة المالكة وهي التي تملك الأرض، والطبقة العقيمة، وقواها الصناع والتجار والمستخدَمُون وأصحاب المهن الحرة وغيرهم من منتجي الخدمات.

وقد إعتبر «كيناي» الطبقة الأولى وحدها منتجة نظراً إلى أنها هي الوحيدة التي تحقق ما أسماه «الناتج الصافي»، أي قيمة الحاصلات الزراعية والأموال التي تتبقى بعد خصم جميع التكاليف والنفقات التي بذلت في سبيل الإنتاج الزراعي.

وقد عبر الكاتب الفيزيوقراطي «ليترون» عن ذلك بقوله «إن الحقيقة

الطبيعية التي مفادها أن الأرض هي مصدر جميع الأموال تبدو بديهية إلى درجة لا يستطيع معها أحد أن يضعها موضع شك»(١).

ـ وفي تناولهم للموارد الطبيعية ـ كعنصر للإنتاج ـ يذهب كثير من الإقتصاديين المعاصرين، إلى إعتبارها تتمثل في الأرض، وذلك على أساس أن الأرض كإصطلاح إقتصادي يستعمل في التعبير عن الموارد والقوى المستمدة من الطبيعة لإستخدامها في الإنتاج. وهو لا يعني الأرض في مفهومها العادي الدارج، بل سطح الأرض، وما فوق أديمها من ثروة نباتية وثروة حيوانية وما في جوفها من ثروة معدنية، وما يكتنفها من ثروة مائية تتمثل في البحيرات والأنهار والبحار والمحيطات وما في أعماقها من ثروة سمكية، وما يتولد من قوى كهربية عن المياه المتدفقة من أعالي الهضاب والمرتفعات(٢).

ـ إلا أن جمع كل هذه الموارد الطبيعية في عنصر الأرض، يعتبر أمراً محل نظر من جانب بعض الإقتصاديين المعاصرين. ومن ثم فإن ذلك يقتضي منا إيضاح مفهوم الموارد الطبيعية وتقسيمها، ثم بيان خصائصها التي تجعل منها مورداً إقتصادياً، أو عنصراً من عناصر الإنتاج.

أولاً: المفهوم والتقسيم:

(أ) ـ يقصد بالموارد الطبيعية كعنصر من عناصر الإنتاج(٣): كافة هبات الطبيعة التي لم يوجدها عمل إنسانى سابق ولا حاضر، وتُمكِّن الإنسان من إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها لإشباع حاجاته.

ـ ويمكن إستنباط العناصر الآتية من هذا التعريف:

---

(١) اشار إلى ذلك: دكتور/ عزمي رجب، مرجع سابق، ص٥٠ ـ ٥١.
(٢) راجع في ذلك مثلا، دكتور/ حسين عمر، مرجع سابق ص٤٧، وكذلك:

- E. Roll, "A History of Economic Thought", Calcutta, India, 1974, P. 175.

(٣) راجع: دكتور/ أحمد جامع، مرجع سابق، ص٣٧.

العنصر الأول: تتمثل الموارد الطبيعية في كافة هبات الطبيعة التي خلقها الله سبحانه وتعالى وسخرها لنفع الإنسان وإشباع حاجاته.

العنصر الثاني: وجود هذه الموارد ليس من عمل الإنسان أو نتيجة لجهده ونشاطه، ولكن إستغلالها والإستفادة منها هو من عمل الإنسان وتعبير عن نشاطه.

العنصر الثالث: إمكانية إستخدام الإنسان لهذه الموارد من أجل إشباع حاجاته، تتم بطريقتين: الأولى: الإستخدام المباشر والتلقائي دون بذل جهد أو تحمل نفقات: كإستنشاق الهواء، والتمتع بأشعة الشمس، وشرب المياه من الأنهار. والطريقة الثانية: إشباع الحاجات بطريقة غير مباشرة عن طريق عملية إنتاجية تتحول فيها مثلاً أشجار الغابات الطبيعية إلى أثاث منزلي، أو يتحول فيها خام النفط الموجود في باطن الأرض إلى وقود للسيارات، أو غاز للطهي.

(ب) يتضح لنا من تحليل التعريف السابق للموارد الطبيعية، أن هذا الإصطلاح يشمل مجموعة متنوعة من الموارد، تتفق جميعها في أنها من هبات الطبيعة التي خلقها الله تبارك وتعالى، إلا أنها تختلف فيما بينها من حيث توافر الصفة الإقتصادية في بعضها دون الآخر. كما أن بعضها يعتبر متجدداً والبعض الآخر يعتبر غير متجدد ويتناقص بالإستخدام(١).

* والموارد الطبيعية تعتبر إقتصادية إذا كان إستخدامها والإستفادة منها يستلزم بذل جهد أو دفع تكاليف، ولا تعتبر كذلك إذا كانت الإستفادة منها لا تقتضي ذلك. ومثال النوع الأول: الأرض الزراعية، أشعة الشمس، الرمال والأتربة، مياه البحار والأنهار والمحيطات. وهكذا فإن النوع الأول وحده هو الذي يمثل الموارد الطبيعية كعنصر من عناصر الإنتاج.

---

(١) راجع: دكتور/ محمد محروس إسماعيل، «الأهمية الإقتصادية للموارد»، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص١٤.

* ومن حيث القابلية للتجدد والتدفق، نجـد المـوارد الطبيعيـة تنقسم إلى موارد متجددة Renewable أو متدفقة على شكل تيار Flow ومثالها: المياه في الأنهار والمحيطات والبحار، والنباتات، والطيـور والحيـوانـات الطليقـة، والهواء، وأشعة الشمس.. ولعل في صفة التجدد لهذه الموارد ما يجعلها داخلـه في نطـاق المـوارد الحـرة وغير الإقتصـاديـة. أمـا المـوارد غير المتجـددة، والتي تتنـاقض باستمرار الإستعمال أو الإستخدام فمثالها: المعادن، وما يوجد في بـاطن الأرض من مخزون المياه الجوفية، والنفط والأرض الزراعية.

ولعل في صفة التناقص هذه ما يجعل هذه المـوارد إقتصـاديـة، إضـافـة لصفة الندرة مما يوجب الإقتصاد في إستخدامها.

* وتتميز الأرض باعتبارها أهم الموارد الطبيعية بخصائص تميـزهـا عن عناصر الإنتاج الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص(١):

(١) إنتاجيتها تتوقف على عوامـل طبيعيـة (الخصـوبـة، المنـاخ، المـوقـع الجغرافي، ندرة أو وفرة ما تحويـه من ثـروات طبيعيـة)، وعـوامـل إقتصـاديـة (إستخدام المخصبات، ووسائل مكافحة الآفات، تقـدم وسـائل الـري والصرف، الميكنة الزراعية).

(٢) ثبات مساحتها بصفة عامة حيث أنها من هبات الطبيعة وليست من

---

(١) ذهب ريكاردو (١٧٧٢ ـ ١٨٢٣) وأتباعه من ممثلي المدرسة الكلاسيكية، إلى أن الأرض تختلف إختلافاً جوهرياً عن غيرها من عوامل الإنتاج في أمور ثلاثـة هي: أنهـا هبـة من الطبيعة بخلاف الموارد الأخرى والتي هي من صنع البشر، ـ أنها محدودة الكمية حتى في المدى الطويل، وهذا أيضا بخلاف الموارد الأخرى، ـ أنها تخضع لدى إستخدامها لقانون الغلة المتناقصة. وقد كانت هذه الخصائص محل نظر من بعض الإقتصاديين المعاصرين، أنظر في تفصيلات ذلك: دكتور/ محمد حافظ الرهـوان، مـرجـع سـابق، ص٧٦ ـ ٧٧، وكذلك:

- J. L. Hanason; "A Textbook of Economics", T. ed. Macdonald-Exans L.T.D, London, 1977, P. 34.

صنع الإنسان، وذلك على الرغم ما يُصيبها من تناقص بفعل عوامل التعرية، أو ما يمكن إضافته إليها من مساحة مستصلحة وإقامة السدود والخزانات، من أجل ذلك.

(٣) عدم تجانس طبيعتها: حيث توجد أراضي صحراوية، وأراضي زراعية قديمة، أراضي الهضاب، أراضي الوديان، الأراضي البكر حديثة العهد، الأراضي القابلة للزراعة بعد الإعداد والإستصلاح... الخ. ومن حيث الخصوبة، تنقسم الأرض إلى درجات ثلاث: مرتفعة، متوسطة، ضعيفة.

(٤) من الصعوبة بمكان، من الناحية الفعلية أو الواقعية، أن نفرق فيما يتعلق بالخصائص الإنتاجية للأرض (وغيرها من الموارد الطبيعية) ما بين تلك الخصائص الطبيعية اللصيقة بها، والتي وجدت دون تدخل عمل الإنسان المباشر وغير المباشر (والذي يتمثل في إستخدام رأس المال وبذل الجهد العضلي والذهني) من جهة، وتلك الخصائص التي كان وجودها راجعاً إلى إستخدام هذين العاملين من جهة أخرى.

ثانياً: الخصائص المميزة:

ـ إضافة لما تقدم، فإن الموارد الطبيعية تتميز ببعض الخصائص الإنتاجية الطبيعية اللصيقة بها، والتي تجعل منها عاملاً متميزا من عوامل الإنتاج، وأهم هذه الخصائص:

(أ) **العرض المحدود**: فعلى خلاف عوامل الإنتاج الأخرى (كالعمل ورأس المال والتنظيم)، تتميز الموارد الطبيعية (ونقصد هنا الإقتصادية منها)، بأن عرضها يعتبر محدوداً، والمشاهد الآن تعرض هذه الموارد للتدمير وسوء الإستغلال والإسراف في الإستعمال، مما أضحى معه ذلك يشكل خطراً على حياة الأجيال المستقبلة(١). وفيما يتعلق بالأرض مثلاً، فإنه وإن أمكن فعلاً إكتساب

(١) في بولندا مثلاً، أدى التلوث الكيميائي إلى جعل ربع التربة غير صالحة لإنتاج الغذاء، ولم يعد سوى ١٪ من المياه صالحة للشرب. وبسبب سوء الإستخدام، قدر أن حوالي =

مساحات جديدة عن طريق تجفيف البحيرات أو طرح النهر أو غزو البحار (كما حدث في هولندا)، أو على العكس فقد مساحات من الأرض الموجودة عن طريق أكل النهر مثلاً، فإن هذه المساحات وتلك تعتبر ضئيلة بالنسبة للمساحة الكلية للأرض. وقد كانت خصيصة ثبات الموارد الطبيعية هذه سبباً في صياغة ما سمي بقانون النسب المتغيرة أو الغلة المتناقصة، والذي طبق أولاً على الأرض، كما كان لتلك الخاصية دور مباشر في ظهور فكرة الريع.

(ب) عدم تحمل المجتمع ككل نفقات إنتاج الموارد الطبيعية، فعلى خلاف العوامل الأخرى للإنتاج (مثل العمل، رأس المال، التنظيم)، نجد أن الأرض وما تحويه في داخلها من ثروة طبيعية، والغابات وغيرها من الموارد الطبيعية، أوجدها «الخالق» سبحانه وتعالى لعباده وسخرها لمنفعتهم. وعلى ذلك فإن أحداً من الناس لم يتحمل أية نفقات في سبيل إيجاد هذه الموارد من العدم. وإذا كان الحصول على مساحة من الأرض ليملكها أحد الأفراد يقتضي دفع مبالغ كمقابل لذلك، فإن ذلك لا يعد من وجهة نظر المجتمع ككل سوى تحويل للدخول يتم ما بين الأفراد وبعضهم. وأما المجتمع ككل، فإنه لا يتحمل أية نفقات في سبيل هذا التملك للأرض من أجل الاستفادة منها. ومن أهم النتائج المترتبة على هذه الخاصية، ضرورة الإستفادة الإقتصادية الدائمة من إستخدام الموارد الطبيعية في عملية الإنتاج مهما كان عائدها قليلاً، وذلك لأنها لم تكلف المجتمع شيئاً في سبيل إيجادها.

= ٣١ مليون هكتار من الغابات، في أوروبا (بإستثناء الإتحاد السوفيتي السابق) أضحت معرضة للفناء، وعلى مستوى العالم، قدر أن ٢٦ مليون هكتار من التربة السطحية للأراضي الزراعية تفقد سنويا. راجع:

جون ل. سايتز، «السياسات التنموية..»، ترجمة سمير حمارنة، دار عمار بالأردن، عمان، ١٩٩٠، ص١١٤ ـ ١٣٠، وكذلك: ل. براون وآخرين، «أوضاع العالم...»، مرجع سابق، ص٢٦ ـ ٣٠.

العنصر الثالث : رأس المال

- في الوقت الحاضر، ومنذ الثورة الصناعية في النصف الثانى من القرن الثامن عشر، أصبح رأس المال يلعب دوراً بالغ الأهمية في الإنتاج بصفة خاصة وفي تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية بصفة عامة. ومع ذلك، فإن هذا العنصر يعتبر من أكثر عناصر الإنتاج إثارة للجدل من حيث التعريف، وأكثرها تعدداً من حيث الأنواع والأشكال، وأبرزها تمييزاً بين التقدم والتخلف.

فقد ينظر إلى الثروة كرأس مال(١)، وقد يثار الخلط بين مفهوم النقود أو الدخل وبين مفهوم رأس المال(٢)، وقد يرى البعض في الأراضي والعقارات والسلع المعمرة(٣) مكونات لرأس المال، وقد يرى آخرون أن القيم المنقولة (الأسهم والسندات) هي تكوين لرأس المال.

- وبالاضافة إلى إختلاف وجهات النظر فيما يعتبر من رؤوس الأموال، توجه تقسيمات متعددة لرأس المال تؤسس على معايير متنوعة: فبحسب مدة الإستخدام والقابلية للدوام أو الهلاك هناك: رأس المال الثابت والمتداول. وبحسب الغرض: هناك رأس المال الصناعي والزراعي والتجاري، وبحسب الشكل القانونى نجد رأس المال القانوني والمحاسبي، ووفقا لطبيعة المالك: هناك رأس المال الخاص ورأس المال العام والإجتماعي، وبحسب طبيعة التكوين والأهمية في مجال التنمية، هناك رأس المال العيني ورأس المال البشري.

---

(١) الواقع أن جميع أشكال رأس المال تعد بمثابة ثروة، ولكن جميع أشكال الثروة لا تعتبر رأس مال (كأحد عناصر الإنتاج).

(٢) رأس المال كأحد عناصر الإنتاج هو الذي يولد الدخل، أما الدخل (كتيار نقدي) فإنه لا يعتبر في ذاته كرأس مال.

(٣) السلع المعمرة، هي نوع من السلع الإستهلاكية، ولا تعتبر رأس مال، لأنها لا تستخدم في إنتاج أموال أخرى، أما العقارات والأراضي فإنها يمكن أن تعتبر كرأس مال إذا ما حققت دخلاً لمالكها.

ـ ورغم التنوع في المفاهيم والتعدد في الأشكال، فإن الإقتصاديين متفقون على أمرين هما: ١ ـ يلعب رأس المال كعنصر للإنتاج دوراً هاماً في العملية الإنتاجية، لا يقل أهمية عن دور العاملين السابقين: الأرض (الموارد الطبيعية) والعمل، ٢ ـ يختلف رأس المال كعنصر للانتاج عن العنصرين السابقين في أنه (أي رأس المال) يجب خلقه من العدم، أي أنه عنصر مشتق من العنصرين السابقين، أما هذين الأخيريْن فهما عنصران أصليان أو أوليان.

ـ وسنكتفي في هذا المجال بإيضاح نقاط ثلاث هي: تعريف رأس المال، وأنواعه في النظرية الإقتصادية، وتكوينه.

أولاً: التعريف:

ـ تهتم النظرية الإقتصادية برأس المال العيني او المادي كعنصر من عناصر الإنتاج وفي داخل هذا الرأس مال يمكن التمييز بين قسمين كبيرين هما: رأس المال الفني الثابت، ورأس المال الجاري أو المتداول. ومثال الأول: الآلات والأجهزة الفنية وأدوات الإنتاج، ومثال الثاني: المواد الخام الأولية والوسيطة والطاقة المحركة والنقود.

(أ) وعلى ذلك يمكن تعريف رأس المال الفني الثابت، بأنه «مجموعة الأموال التي سبق إنتاجها، والتي تستخدم في عملية الإنتاج من أجل خلق المنتجات بنوعيها الإستهلاكي والإنتاجي وزيادة إنتاجية العمل»(١). فالآلات والأجهزة الفنية والمباني والمنشآت الإنتاجية (المصانع)، تعتبر رأس مال، ثابت، فقد سبق إنتاجها لتستخدم في إنتاج أموال أخرى تشبع حاجات الإنتاج والإستهلاك.

ويتميز هذا الرأس مال بثباته ودوامه في العملية الإنتاجية فترة طويلة دون أن تتغير طبيعته أو يتحول إلى صورة أخرى أو إلى هيكل فني آخر، أي أنه يستخدم مرات عديدة في الإنتاج، مع إحتفاظه بطبيعته وهيكله.

---

(١) راجع: دكتور/ أحمد جامع، مرجع سابق، ص٣٩.

(ب) أما رأس المال المتداول، والذي يتمثل في مجموعة الموارد أو الأموال الوسيطة في الإنتاج، فإنه يتميز عن رأس المال الثابت بالقابلية للإستهلاك لدى دخوله لمرة واحدة في العملية الإنتاجية، فيتحول هيكله الفني وتتغير طبيعته، وتختلف صورته قبل دخوله في الإنتاج عنها بعد ذلك(١). كما أنه يتميز عن رأس المال الثابت، بسهولة نقله وتداوله من مكان لآخر، أي أنه (رأس المال المتداول) يتمتع بسيولة أكبر بكثير مما يتمتع به رأس المال الثابت أي بقدرة أو قابلية لأن يكون محلاً للتبادل، أو التداول، في السوق مقابل نقود، في وقت قصير ودون مخاطر كبيرة.

(جـ) ونتيجة لأهم معيار للتفرقة بين هذين النوعيْن لرأس المال (معيار التغير أو التحول في الطبيعة أثناء الإنتاج)، نجد أن قيمة رأس المال المتداول المستخدم في إنتاج السلعة أو الخدمة، تحسب كلها ضمن نفقة إنتاجها؛ في حين لا يحسب ضمن هذه النفقة إلا جزء فقط من قيمة رأس المال الثابت الذي إستخدم في الإنتاج (ويقدر هذا الجزء على أساس الإستهلاك الذي تعرض له هذا الرأسمال نتيجة إستخدامه في إنتاج هذه السلعة أو الخدمة).

* ونتيجة لهذا التمييز، يمكن القول أن رأس المال الجاري بهذا المفهوم يعتبر أقرب للسلع أو الأموال الإستهلاكية الوسيطة(٢) منه إلى رأس المال كعنصر منتج. كما أن رأس المال الفني يزيد من إنتاجية العمل، أي يزيد من قدرته على إستخدام رأس المال الجاري (كسلعة وسيطة) في الإنتاج. وكذلك فإن رأس المال الجاري قد يستخدم في إنتاج رأس المال الفني (خام الحديد مثلاً الذي يستخدم في صنع الآلات والتجهيزات الفنية) والعكس ليس صحيحاً (بمعنى أن الآلات أو التجهيزات الفنية، لا تستخدم عادة من أجل تحويلها إلى مواد خام أولية).

(١) يعتبر رأس المال المتداول أو الجاري عنصراً مشتركاً بين الإنتاج والإستهلاك. والعبرة في التمييز بين هذه المجالين لا يرجع إلى طبيعة المال، ولكن إلى تخصيص المال لإستعمال معين: الإنتاج، أو الإستهلاك.

(٢) أي أنها تستهلك من أجل إنتاج مال أو سلعة أخرى للإستهلاك النهائي.

* نخلص مما تقدم إلى أن رأس المال الفني، بالمفهوم السابق إيضاحه، هو ما نقصده، أو ما نتحدث كعنصر من عناصر الإنتاج. وبالطبع، فإن ذلك لا يعني الإنتقاص من أهمية رأس المال الجاري أو المتداول في مجال الإنتاج وإشباع الحاجات..

ثانيا: أنواع أخرى من رأس المال:

- بالاضافة إلى النوعين السابقين (رأس المال الثابت والمتداول)، توجد مفاهيم أخرى لرأس المال نوضحها بإيجاز فيما يلي:

(أ) رأس المال القانوني: ويقصد به مجموعة الحقوق التي يتم تقريرها قانونا للشخص على بعض القيم أو الأوراق، وبمقتضادها يمكنه أن يحصل على دخل منها دون قيامه بعمل حال من أجل ذلك (كالأسهم والسندات). ويركز هذا المفهوم على الحقوق التي يتمتع بها المالك وليس على الأموال نفسها. ومن هذه الحقوق (الحق في الحصول على دخل، الحق في الملكية، الحق في الدائنية على أموال المدين).

ويلاحظ هنا أن الأسهم والسندات لا تعد في حد ذاتها رأس مال، حيث أنها لا تمثل أية إضافة إلى رأس المال الفني، وإنما هي مجرد صكوك تمثل حقوق ملكية على سلع إستثمارية كالآلات. ولذلك فإنه عند حساب رأس المال القومي، لا يصح إحتساب قيمة هذه الصكوك مضافة إلى قيمة رأس المال القومي، وإلا حدث إزدواج في الحساب(١). كذلك فإن شراء الأسهم والسندات، فإنه وإن اعتبر استثماراً من وجهة نظر القائم به، إلا أنه من وجهة نظر الإقتصاد القومي يعد إستثماراً مالياً أو نقدياً، ولكنه لا يعتبر استثماراً حقيقياً إلا إذا إستخدمت حصيلته (أي حصيلة هذه القيم المنقولة) في الحصول على رأس مال فني جديد منتج(٢).

---

(١) راجع: دكتور/ محمود الطنطاوي الباز، دكتور/ أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص١٩٢، دكتور/ محمد حافظ الرهوان، مرجع سابق، ص١١٣.

(٢) راجع: دكتور/ أحمد جامع، «النظرية الإقتصادية، التحليل الإقتصادي الكلي»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٩، ص٢٠٥، وما بعدها.

(ب) رأس المال المحاسبي: ويقصد به مجموعة القيم النقدية التي يتكفل حساب إستهلاك الأصول الإنتاجية بإبقائها على ما هي عليه دون نقصان(٣)، أو هو القيمة النقدية لمجموع أموال مشروع من المشاريع، بما في ذلك قيمة الإستهلاك السنوي للعناصر الثابتة الداخلة في المشروع، والتي هي عرضة لانخفاض قيمتها على مر الزمن ونتيجة للإستخدام.

(جـ) رأس المال النقدي: (أو السائل): وهو الصورة الأولى التي تتبادر إلى الأذهان عند ذكر عبارة رأس المال بصفة عامة، ودون أي تحديد فني. ويتمثل في الأوراق النقدية والنقود المعدنية والودائع المصرفية. وهو عبارة عن قوة شرائية تمكن صاحبها من إستخدامها في شتى المجالات الإنتاجية والإستهلاكية متى شاء، وقد سبق أن أشرنا إلى أن النقود تدخل في نطاق رأس المال الجاري، وهي تعد وسيطا في المبادلات، ولا تعتبر بمثابة رأس مال إلا إذا كانت تمثل طلباً على السلع الإنتاجية، حيث تتحول بذلك إلى رأسمال فني منتج.

(د) رأس المال الاجتماعي (العام) ورأس المال الخاص:

ويتمثل رأس المال الإجتماعي في مكونات البنية الأساسية للمجتمع أو للإقتصاد القومي. وهو عبارة عن رؤوس الأموال المملوكة ملكية جماعية لأفراد المجتمع، مثل: الطرق والجسور والموانىء والجسور ومباني ومنشآت المرافق العامة.

ويستفيد منها كل أفراد المجتمع من منتجين ومستهلكين وجميع الصناعات والمشروعات. وتتكفل الدولة بتكوين هذا النوع من رأس المال لإرتفاع نفقات تكوينه من ناحية، وصعوبة تحصيل مقابل الإستفادة منه من ناحية أخرى. ولاشك في مدى أهمية هذا النوع من رأس المال كركيزة وضرورة حتمية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية. أما رأس المال الخاص، فيتمثل في مجموعة

---

(١) دكتور/ أحمد جامع، النظرية الإتصادية، التحليل الإقتصادي الجزئي، مرجع سابق، ص٣٩.

الأصول الإنتاجية الثابتة أو الأموال المتداولة، قيمية كانت أو عينية، والتي يملكها الأفراد أو القطاع الخاص ملكية خاصة.

(هـ) رأس المال البشري (اللامادي):

- يقصد برأس المال الإنسانى أو البشري: «مجموع المهارات والخبرة لليد العاملة اللازمة لإستخدام أو إستغلال رأس المال المادي، وكذلك المستوى الصِّحي الذي يسمح بالمحافظة على مقدرة القوة العاملة(١). ويختلف بذلك رأس المال البشري عن رأس المال المادي الذي يتخذ شكلاً ملموساً أو مادياً، والذي يمكن لصاحبه أن ينقله أو يتصرف فيه. أي أن رأس المال البشري يتمثل في المواهب البشرية التي تخلق التراث الفكري والعلمي في أي مجتمع على مر الأجيال(٢). هذه المواهب أو القدرات، هي التي تحرك القوى الإقتصادية؛ أما السلع الرأسمالية فهي الأدوات التي تستغلها هذه المواهب وتلك القدرات والخبرة والمهارات.

- وهناك الكثير مما يمكن قوله في الأهمية البالغة لرأس المال البشري في التنمية والنهوض بالمجتمع، ليس في المجال الإقتصادي فحسب، بل في المجال الإجتماعي والسياسي أيضا كما أن هناك الكثير من الأمثلة العديدة التي تنهض دليلاً على ما للمواهب والقدرات البشرية من آثار بعيدة المدى في الإنتاج باعتبارها نوعاً لا مادياً من رأس المال لا يقل، في أهميته بل قد يزيد عن رأس المال المادي. فكما يقول الإقتصادي الفرنسي المعروف "A. Sauvy" حيث يفقد الإنسان الخبرة والمعرفة والمهارة، فإن كل دولارات العالم لا تستطيع ان تخلق الثروة»(٣).

---

(١) راجع: - M. Ribould; "Accumulation du Capital Humain", Economica, Paris, 1978, P. 1 - 4.

(٢) راجع:: دكتور/ حسين عمر، مرجع سابق، ص٧٥.

(٣) - A. Sauvy; "La Belgique et La Holande, ou La Lievre et La Torture", in: Direction, Juin, 1961, P. 569.

أما العلامَّة الإقتصادي الشهير «ألفريد مارشال» فيقول: «إن الآراء والأفكار العلمية أو الأدبية أو الداخلة في التطبيقات العملية هي أثمن الهبات الحقيقية التي يتوارثها جيل عن جيل. وقد يمكن إستبدال أو تعويض الثروة المادية للعالم بأسره، إذا أتلفت أو أصابها الدمار مادياً، محتفظين بالآراء والأفكار التي كانت سبباً في تكوين الثروة. أما إذا خَسِرنا هذه الآراء أو فقدناها، بصورة أو بأخرى، وبقيت الثروة المادية وحدها، فلابد أن تتلاشى، ويرجع العالم، القهقري، إلى الفقر. كما أنه يمكن إستعادة أكثر معلوماتنا عن الحقائق المطلقة مرة أخرى، إذا فقدت هذه المعلومات، وبقيت الآراء الإنشائية للفكر الإنساني؛ بينما إذا تلاشت هذه الآراء؛ رجع العالم ثانية، إلى دياجير العصور المظلمة»(١).

إن إستيعاب رأس المال المادي (أي القدرة على إستخدامه)، كما أن تكوينه أو تراكمه (أي القدرة على إيجاده وزيادته)، يعتمد بالضرورة على رأس المال الإنساني.

(و) رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي:

ـ ويعتمد هذا التقسيم على مصدر تكوين رأس المال. فإذا كان هذا التكوين يعتمد على مدخرات الوطنيين في الداخل، أي القطاع الخاص والأفراد داخل الدولة، كان رأس المال وطنياً خاصاً. وإذا كان ذلك يعتمد على مدخرات الأفراد والقطاع الخاص في الخارج، كان رأس المال أجنبياً خاصاً. كذلك فإن رأس المال يكون عاما وطنياً، عندما تسهم حكومة الدولة بنفسها في تكوينه. ويكون عاماً أجنبياً، إذا كونته حكومة دولة أجنبية، أي إذا كان تكوينه معتمداً على المدخرات الخارجية للحكومات الأجنبية.

ثالثا: تكوين رأس المال(٢):

(أ) أشرنا منذ قليل إلى أنَّ رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج، يتكون

(١) أشار إلى ذلك: دكتور/ حسين عمر، مرجع سابق، ص٧٥.

(٢) ونقصد هنا رأس المال الفني المنتج كأحد عناصر الإنتاج.

من أموال إنتاجية سبق إنتاجها، وذلك بخلاف الحال في عنصري الإنتاج الآخرين (العمل والموارد الطبيعية)، ويعني ذلك أن تكوين رأس المال يستلزم خلقه من العدم. ويتم ذلك بأن يقوم الأفراد، أو المجتمعات المختلفة، بتخصيص جزء من الموارد الإقتصادية المتاحة لهم من أجل هذا التكوين. إن ذلك يعني أن يقل الإشباع الحاضر للحاجات الحالة أو المباشرة (الإستهلاكية)، ليزيد القدر من الموارد الإقتصادية التي توجه إلى الإستثمار، أو تكوين رأس المال المنتج، وبعبارة موجزة، فإن رأس المال يتكون بالادخار الذي يعقبه إستثمار.

ـ وهكذا فإن تكوين رأس المال، والزيادة في معدلات تراكمه(١). إنما يتوقف على مدى الإمتناع عن الإنفاق الإستهلاكي في الوقت الحاضر، أي على مدى الحرمان من المتعة أو الإشباع الذي تحققه مختلف السلع والخدمات، وهذا الإمتناع عن الإنفاق أو الحرمان من المتعة أو الإشباع هو ما يسميه الإقتصاديون «بالإدخار». وهذا الإدخار، وإن كان يتضمن الإمتناع عن الإنفاق الإستهلاكي «أو إنقاص الإشباع الحاضر للحاجات الإستهلاكية»، إلا أنه يحمل بين طياته، في نفس الوقت، معنى الإنفاق الإستثماري. أي أن الإدخار النقدي (أو الإبقاء على جزء من الموارد المتاحة) يتحول ـ إن عاجلاً أو آجلاً ـ إلى إستثمار حقيقي بإنفاقه (أو تحويل هذه الموارد) على شراء السلع الرأسمالية. (أي تكوين رأس المال).

ـ نستخلص من هذه الكلمة الموجزة، أن تكوين رأس المال، في معناه الحقيقي، يتوقف على حجم المدخرات (نقدية كانت أو عينية)، فكلما زاد هذا

---

(١) يتعلق تراكم رأس المال بتحقيق شروط ثلاثة متكاملة هي: زيادة في حجم الإدخار الحقيقي، وجود نظام للتمويل والإئتمان يتناسب مع طلب المستثمرين، تحقيق عملية الإستثمار ذاتها، بمعنى إستخدام الموارد النقدية المتاحة في إنتاج السلع الرأسمالية. راجع في ذلك مثلا:

- Gerald M. Meir; R. E. Baldwin; "Economic Development: Theory, History, Policy"; 6th Printing, U.S.A, 1964.

الحجم والـذي يُـوجَّـه إلى الإستثمار، زاد بـالتـالي حجم رأس المـال الحقيقي، والعكس صحيح. وكما يقول الإقتصادي الفرنسي "R. Barre": «في كل إقتصاد، فإن تكوين رأس المال يعتمد على عاملين: الـدافـع إلى الإستثمار الـذي ينشطـه، والإدخار الذي يعتبر شرطاً ضرورياً له»(١).

(ب): **وفي الإقتصـاد الـرأسمالي**، يتكـون رأس المـال بـواسطـة الأفـراد والمشروعات الخاصة. ومع ازدياد تدخـل الـدولـة في مختلف المجـالات تحقيقـاً للإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، وعلى وجه الخصوص بعـد حـدوث الأزمـة الإقتصادية العالمية في بداية الثلاثينات من القـرن الحـالي؛ وعلى ضـوء الأفكـار الحديثة التي وردت في نظريـة الإقتصـادي الإنجليـزي الشهير «ج. م. كينـز»، قامت الدول الأوربية بوضـع برامج ضخمة لمكافحة البطالة من خلال المساهمات الفعالة في الإستثمار العام.

أما في الإقتصاد الإشتراكي، فإن الإستثمار العام والمخطط هو الذي يحتل المكانة الرئيسية. فـالخطـة التي تضعهـا الـدولـة، هي التي تحـدد الإستثمارت الجديدة، وتوجهها، وتبين أنواعها المختلفة، وأهمية كل منها. ويتم كل ذلك وفقاً للأهداف التي تريد الدولة الوصول إليها عن طريق سياستها الإقتصادية(٢).

(جـ) ومن الأهمية بمكان، ونحن بصدد الحديث عن تكـوين رأس المـال، أن نميز بين ذلك التكوين الذي يهدف إلى المحافظة على حجم رأس المـال الثـابت (أو الأصول الإنتاجية للإقتصاد القومي) من ناحية، وذلك التكوين الذي يهدف إلى زيادة حجم رأس المال الموجود في المجتمع، من ناحية أخرى(٣).

---

(١) - R. Barre; "Economie Politique", Tome, P.U.F., Paris, 1975, P.399.

(٢) لمزيد من التفصيـلات حـول طبيعـة وأنـواع الإستثمارات وكيفيـة تمويلهـا في النظـامين الإشتراكي والرأسمالي، راجع مثلاً، دكتور/ عزمي رجب، مرجـع سـابق، ص١٨٩، وما بعدها.

(٣) راجع تفصيلات هذه النقطة عند: دكتور/ أحمد جامع، «النظرية الإقتصاديـة ـ التحليـل الجزئي»، مرجع سابق، ص٤١

* ويقصد بالتكوين الأول لرأس المال، الإستثمارات التي توجه نحو تجديد ما يهلك منه. وهذا الهلاك قد يكون مادياً، أو إقتصادياً (فنيا)، أو قهريا (ليس إرادياً).

ويتمثل الهلاك أو الإستهلاك المادي في ما يصيب الأصول الإنتاجية من قدم ونقص في القدرة الإنتاجية، نتيجة الإستعمال المتكرر بمرور الوقت.

أما الهلاك أو الإستهلاك الإقتصادي (الفنى) فيتمثل في إختراع أو إبتكار أصول إنتاجية جديدة تزيد قدرتها الإنتاجية كثيراً عن تلك التي توجد في المشروعات، ومن ثم تصبح هذه الأخيرة (أي الأصول الموجودة في المشروعات قبل تحقيق الإبتكارات للأصول الجديدة) مستهلكة فنياً، ولو أنها لم تستهلك مادياً بعد. بمعنى أنها تُصبح عاجزة عن تحقيق الغرض الإنتاجي منها على النحو الأمثل.

وأما الهلاك الجبري أو القهري (اللاإرادي) فيتمثل فيما قد تتعرض له الأصول الإنتاجية من سرقة، أو إتلاف عمدي من الغير(١). أو تدمير نتيجة كارثة طبيعية أو حرب أهلية.. الخ.

ـ وهكذا يكون من الضروري أن يوجه المجتمع جزءا من موارده الإقتصادية من أجل تكوين أصول إنتاجية جديدة تحل محل الأصول القديمة أو المستهلكة نتيجة لأي من هذه الأسباب سالفة الذكر. ويطلق على هذا التوجيه لهذا الجزء من الموارد الإقتصادية: «الإستثمار الإحلالي». وهو نوع من الإستثمار في غاية الأهمية، حتى لا تنخفض كفاءة رأس المال الثابت، وبالتالي تتناقص الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي. ويتم تدبير قيمة هذا الإستثمار عن طريق تضمين قيمة السلع المنتجة (من الأصول الإنتاجية محل هذا الإستثمار)

---

(١) وهذا النوع من الهلاك غالباً ما تتولى شركات التأمين التعويض عنه، وهنا فإن قسط التأمين المدفوع من المشروعات الإنتاجية، يمثل مقابل هذا الإستهلاك.

مبلغ نقدي كمقابل لهذا الهلاك(١). ثم إقتطاع هذا المقابل من الأرباح أو الإيرادات من أجل توجيهه لهذا الغرض، أي من أجل إحلال أصل إنتاجي جديد محل الأصل الذي تم إستهلاكه ماديا أو فنيا أو قهريا، حتى تتحقق المحافظة على الطاقة الإنتاجية.

* أما التكوين الثاني لرأس المال، والذي يهدف إلى زيادة حجم رأس المال القومي، وبالتالي زيادة مستوى الطاقة الإنتاجية في المجتمع، فإنه يتحقق بإضافة رؤوس أموال جديدة (ثابتة ومتداولة) إلى ما هو موجود منها فعلا.. وتتحقق هذه الإضافة الجديدة لرأس المال عن طريق الإدخار، أي توجيه جزء من الموارد الإقتصادي نحو إنتاج (أو نحو الحصول على) رؤوس أموال جديدة، بدلاً من توجيهه نحو إنتاج السلع والخدمات الإستهلاكية.

وتسمى هذه الاضافة الجديدة لرأس المال: «الإستثمار الصافي». وهذا النوع من الإستثمار هو وحده الذي يؤدي إلى الإرتفاع بمستوى الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي، وبالتالي رفع معدلات النمو الإقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة للسكان، ومواجهة الزيادة المستمرة في عددهم.

وهكذا يتمثل التكوين الإجمالي لرأس المال في مجموع قيمة الإستثمار الإحلالي والإستثمار الصافي (أو في مجموع قيمة الإضافة الجديدة لرأس المال وقيمة تجديد الأصول الإنتاجية). وفي دراستنا لمشكلة تكوين رأس المال في الدول النامية، كعقبة تقف في سبيل تقدمها، سنتعرف على أهمية تكوين رأس المال كعامل رئيسي للتقدم الإقتصادي، كما سنعرض للعوامل المؤثرة في الإدخار والإستثمار في هذه الدول(٢).

---

(١) ويحسب مقابل الإستهلاك (أو قسط الإستهلاك السنوي للأصل الإنتاجي) عن طريق قسمة قيمة الأصل على عدد السنوات المفترض بقاء الأصل مستعملاً خلالها.

(٢) أنظر: النقطة (ثالثاً) بالمبحث الثانى من الفصل الثانى في الباب الثانى من هذا الكتاب.

العنصر الرابع: التنظيم

أولاً: تعريفه وأهميته:

(أ) يقصد بالتنظيم كعنصر من عناصر الإنتاج، تلك العملية، أو ذلك النشاط الإقتصادي، الذي يتمثل في التركيب أو التأليف أو التنسيق بين عوامل الإنتاج الثلاثة السابقة (العمل، الموارد الطبيعية، رأس المال) في شكل علاقة منظمة، هي عبارة عن عملية إنتاجية محددة، من أجل إنتاج سلعة أو خدمة معينة. والشخص الذي يقوم بهذه المهمة يطلق عليه في علم الإقتصاد «المنظم» L'ntrepreneur.

ـ والمنظم بهذا المعنى قد يكون تاجراً أو شريكاً في شركة بسيطة أو شركة مساهمة أو عضوا في جمعية تعاونية، أو تكون الدولة هي المنظم عندما تمتلك وسائل الإنتاج(١).

(ب) ووظيفة المنظم هي مبدئياً إتخاذ القرارات المتعلقة بإستخدام الأرض والعمل ورأس المال. فهو يحدد العلاقة بين كل من الأرض والعمل ورأس المال، ويحدد إلى أي مدى يمكن مساعدة العمل برأس المال. وله أيضاً أن يتخذ القرار فيما يتعلق بتجربة إستخدام إختراع معين. وهو يدرس طبيعة العمليات الصناعية، ويحاول تبسيطها بقدر الإمكان ويحدد مهمة العمال بما يعتقده متفقاً وإستعدادهم. فمسئولية التنظيم الداخلي والخارجي للمنشأة إنما تقع على عاتقه (ترتيب عملية الإنتاج، وعمليات الشراء والبيع) كلها مسئولة منه. وكلما كبر المشروع، كلما كان هناك حافز لتفويض السلطة فيما يتعلق بالأعمال الروتينية والأعمال التي تتطلب إتخاذ القرارات(٢).

---

(١) راجع: دكتور/ أحمد أبو إسماعيل، دكتور/ أسامة خليل، «الإقتصاد»، مرجع سابق، ص١١٤.

(٢) - J.S. Bain; "Pricing, Distribution and Employment", New York: Henry Holt and Company, P. 114 - 123.

مشار إليه في المرجع السابق مباشرة، ص١١٤.

ـ وقد ظهرت الحاجة إلى التنظيم العلمي للعمل بعد أن إزداد عـدد العمال في المصانع والمشروعات الإنتاجية، ووضحت مزايا تقسيم العمل، وإتباع الطـرق الفعالة والمثلى لإنتاج أكبر كمية ممكنة من المنتجات. وقد تفرع عن ذلك أن دخل في اللغة الإقتصادية إصطلاح جديد هو: ترشيد الإنتاج La Rationalisation بعد الحرب العـالميـة الأولى، وذلك على يـد بعض الإقتصـاديين الألمـان. ويعني هـذا الإصطلاح: كيفية إتباع الطرق الفنية والتنظيمية للإنتاج بهدف زيادة الناتج مـع الإقتصاد في الموارد المستخدمة في سبيل ذلك(١).

جـ ـ وعلى الرغم من أن المنظم قد يكون هو الرأسمالي (مالك رأس المال)، إلا أنه يعتبر في ذات الوقت عاملاً. ومـع ذلك، فـإنـه يمكن التمييـز بين وظيفـة المنظم ووظيفة الرأسمالي وإن قـام بهما شخص واحـد (٢). فوظيفة الرأسمالي هي الإكتفاء بأقراض رأسماله أو تأجيره مقابل الحصـول على فـائدة ثـابتـة أو اجر ثابت. أما وظيفة المنظم فهي تجميع عوامل الإنتاج معـا وإعـدادهـا للعمـل والإنتاج. وعند تنظيم هذا التجميع، فإن المنظم يقوم بوظيفـة الإدارة. ويمكن أن يتم ذلك بواسطة مدير أجير (قد يكون مديراً إدارياً أو فنياً للمشروع، يقوم بعمل يتطلب مهارة عالية). وعلى ذلك، فإن المنظم يمكن أن يجمع بين هذه الوظائف أو بعضها ويتولاها بنفسه مباشرة. وكما ذكرنا حالاً، فإن المنظم قد يكون شخصاً واحداً (في المشروع الفردي)، أو جماعة من الأشخاص (في المشروعات التي تتخذ شكل الشركات) وهنا يتحملون معاً مخاطر الأعمال وكل المغـارم، كما يتمتعـون بالمغانم.

---

(١) ومن الطرق او الوسائل المحققه لـذلك: ١ ـ التنظيم العلمي للعمل، ويتضمن أربع طـرق شهيرة، نسبت كل طريقة منها إلى كاتب نادي بإتباعها: (طريقة تايلور، طريقة فـايـول، طريقة منستر برج، وطـريقـة آتسلـر: "Taylor, Fayol, Munsterberg, Atsler) ٢ ـ التوحيد النوعي للإنتاج ـ ٣ ـ التكامل ـ ٤ ـ تحسين طرق النقل والبيع للمنتجات. راجع تفصيلات هذه الطرق والوسائل عند: دكتور/ عزمي رجب...، مـرجـع سـابق، ص١٨٠ ومابعدها.

(٢) دكتور/ أحمد أبو إسماعيل، .....، مرجع سابق، ص١١٤.

- والمنظم هو المحرك الفعال للنشاط الإقتصادي في النظام الرأسمالي، حيث تتمثل مهامه فيما يلي:

* الكشف عن وجود حاجات إقتصادية بدون إشباع على نحو مطلق، أو بدون إشباع كاف (على نحو نسبي).

* تحديد موقع المشروع وشكله القانونى وحجمه.

* وضع خطة لإنتاج الأموال بإشباع الحاجات الإقتصادية المطلوبة، وذلك بتحديد الكميات والأنواع اللازمة من كل عنصر من عناصر الإنتاج في كل فترة زمنية.

* تحديد الأسلوب الفني للإنتاج الذي يحقق للمنظم إنتاج معين بأقل التكاليف.

* وضع السياسة الإقتصادية للمشروع والإشراف على تنفيذها وتعديلها إذا لزم الأمر.

- ويتضح من ذلك أن المنظم يقوم بوظيفتين إحداهما فنية والأخرى إقتصادية أما الأولى فتتمثل في إختيار المكان الملائم للمشروع الصناعي أو التجاري، وشراء الآلات والمعدات والمواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج، وإستخدام العمال وتوزيعهم على الأعمال المختلفة وتحديد مهام كل منهم. وأما الوظيفة الثانية فتشمل أعمال الملاءمة بين إنتاج المشروع وحاجات المستهلكين. وهنا يعتمد المنظم أساساً على حركة الأثمان ويسترشد باتجاهاتها المختلفة. وإضافة إلى ذلك يضطلع المنظم بالأعمال الادارية المتمثلة في إشرافه على المنشأة أو الوحدة الإنتاجية.

وإنطلاقاً من قيام المنظم بهذه الوظائف، عَرَّفه «جون إستيوارات ميل» بأنه «ذلك الشخص الذي يدفع من أمواله الخاصة أجور العمال، ويزود المشروع

بما يتطلبه من مبان ومواد وآلات ومعدات رأسمالية أخرى، كما يحدد مقدار الناتج والأسلوب الفني في الإنتاج وفقا لمشيئته الخاصة».

أما «شومبيتر» فقد عَرَّفه بأنه «ذلك الشخص الذي يبتكر عمليات إقتصادية جديدة. وهو المجدد الذي يدفع الإقتصاد في طريق التقدم والازدهار، وهو الذي يوجد الإقتصاد المتطور المختلف عن الإقتصاد الجامد الساكن الذي يبقى دائمًا مستقراً على حالة واحدة». ويذكر «شومبيتر» خمسة أنواع من العمليات الرئيسية التي يؤديها المنظم هي: إنتاج أموال جديدة، إدخال أساليب جديدة على الإنتاج، إكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية الداخلة في عمليات الإنتاج، وضع تنظيم جديد لعمليات الإنتاج.

ـ أما الاقتصاديون المعاصرون فيرون تقسيم وظائف المنظم على الأساس الوصفي إلى مجموعات ثلاث هي(١): * مجموعة من الوظائف يقوم بها المنظم عند بدء إنشاء المشروع، وهي تحديد طبيعته وملكيته، وطابعه الإقتصادي وشكله القانونى وحجمه وموقعه، فضلاً عن التأليف بين عناصر الإنتاج.

* مجموعة من الوظائف الفنية التي يؤديها المنظم داخل المشروع، وهي تحديد هيكل الجهاز الإنتاجي ببرنامجه الدوري وتعديله إذا إقتضت الظروف ذلك، وتحديد هيكل الجهاز التسويقي لتعريف المستهلكين بمنتجات المشروع ومقابلة رغباتهم الحاضرة والمتوقعة.

* إقامة علاقات طيبة، داخلية وخارجية، لضمان حسن سير العمل في المشروع. وتشمل العلاقات الداخلية: العلاقات بين العمال والإدارة. أما العلاقات الخارجية فتشمل تلك التي تقم بين الإدارة وأصحاب رؤوس الأموال، وبين الإدارة والسلطات العامة.

---

(١) راجع: دكتور/ حسين عمر، مرجع سابق، ص٩٠.

ثانياً: الخصائص المميزة للتنظيم:(١)

ـ قد يرد إلى الذهن أن الحاجة إلى إعتبار التنظيم عنصراً مستقلاً من عناصر الإنتاج لا محل لها؛ حيث أنه (أي التنظيم) لا يخرج عن كونه نوعاً متميزاً من أنواع العنصر الأول من هذه العناصر، وهو العمل. أي أن المنظم لا يعدو أن يكون عاملاً من نوع خاص، وذلك ما دام التأليف بين عناصر الإنتاج (أي التنظيم)، ليس سوى أحد الأنشطة الإقتصادية الذي يمثل جهداً إنسانياً يقوم به الفرد من أجل الإنتاج. وبالتالي فإن التعريف الذي سبق إيضاحه لعنصر العمل، يمكن أن يتضمن مفهوم التنظيم أيضاً.

لكن هذا التفكير غير صحيح من الناحية التحليلية والواقعية، والسبب في ذلك يكمن في ضرورة وأهمية معاملة ذلك النوع المتميز من العمل (أي التنظيم) باعتباره عاملاً منفصلاً ومستقلاً من عوامل الإنتاج، يجب إضافته إلى العوامل الأخرى السابقة. ومعاملة التنظيم على هذا الأساس؛ إنما تشبه تماماً تلك المعاملة الخاصة للموارد الطبيعية ـ كعنصر مستقل من عناصر الإنتاج ـ دون ضمها أو الحاقها برأس المال.

ـ وترجع هذه المعاملة الخاصة والمستقلة لعنصر التنظيم، إلى ما يتميز به من خصائص معينة تختلف عن تلك التي تميز عنصر العمل. ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

(أ) عنصر المخاطرة: فالمنظم يتحمل تكاليف الحصول على خدمات عوامل الإنتاج الأخرى (ومنها خدمة العمل)، وذلك بأمل الحصول على عائد نتيجة لبيعه ما أنتجته هذه الخدمات من منتجات. وعلى الرغم من كون التحديد المسبق والمعروف لهذه التكاليف المدفوعة، إلا أن العائد المتوقع لا يكون محدداً ولا مؤكداً، بل إنه عائد إحتمالي فحسب. فإن سارت الأمور على ما يرام، كان العائد إيجابيا في صورة ربح بجنيه، وإن لم يكن الأمر كذلك، كان العائد سلبياً في

(١) راجع: دكتور/ أحمد جامع «النظرية الإقتصادية، التحليل الجزئي...»، مرجع سابق، ص٤٢ وما بعدها، ودكتور/ محمد حافظ الرهوان، مرجع سابق، ص١١٨ وما بعدها.

صورة خسارة يُـمنى بها. وهكذا فإن المنظم يعمل دون أن يكون لديه مقدما أي ضمان اكيد على إتفاق الواقع مع توقعاته.

وإذا كانت المخاطر الناتجة عن الأحداث غير الارادية (السرقة، الحريق، تلف البضاعة أثناء النقل... الخ) يمكن التأمين ضدها، فإن مخاطر الدور التنظيمي للمنظم، والمتمثلة اساسا في كيفية مواجهة عدم التوقع (للطلب على المنتجات وعرض عوامل الإنتاج الأخرى) هي المخاطر الحقيقية التي تواجه عملية الإنتاج.

(ب): عنصر الإدارة: فالمنظم مسئول عن إتخاذ القرارات الكبيرة والمؤثرة في سير النشاط بالمشروع، كما أنه مطالب بالإشراف على تنفيذها. أما العمال (عنصر العمل) فعليهم تنفيذ هذه القرارات، وفقا للسياسة التي ترسمها الإدارة، والادارة قد تكون تنظيمية (وضع نظام معين للإشراف على العاملين بالمشروع)، أو قد تكون ذات طبيعة فنية (إستخدام كميات معينة من رأس المال مع عدد معين من العمال). وفي الشركات الكبرى (الشركات المساهمة)، فإنه على الرغم من أن الادارة اليومية للعمل والرقابة يقوم بها المنظم أو المدير الإداري للمشروع، فإن مخاطر الدور التنظيمي لا يتحمل بها المنظم، ولكن يتحمل بها في واقع الأمر حملة الأسهم الذين قد لا يعلمون شيئا عن إدارة وتنظيم الشركة(١).

(جـ) إختلاف طبيعة العائد: وقد أشرنا حالاً إلى أن ما تحصل عليه كل عناصر الإنتاج الأخرى (باستثناء التنظيم) مقابل خدماتها، تعتبر عوائد إيجابية، أما عائد المنظم، فإنه قد يكون سلبياً. وإضافة إلى ذلك، فإن ما يحصل عليه كل من هذه العوامل يختلف في طبيعته ومسماه عن الآخر. فالموارد الطبيعية تحقق

---

(١) راجع: دكتور/ حسين عمر، مرجع سابق، ص٨٥، ودكتور/ محمد حافظ الرهوان، مرجع سابق، ص١٢١.

ما يسمى بالريع، ورأس المال يحقق الفائدة، والعمال يحصلـون على الأجـور أو المرتبات أو المكافآت، أما المنظم فقد يحقق ربحاً أو يصاب بخسارة(١).

(د) الإبتكار والتأليف بين عوامل الإنتاج: فالمنظم، باعتباره المدير الذي يواجه مستقبلاً مجهولاً من جانب، والمنافسـة من المنظمين الآخـرين من جـانب آخر (في دائرة نشاطه). وما دام هنـاك فـاصـل زمني بين الإنتـاج والطلب على المنتجات، فلا يمكن لهذا المنظم أن يتفوق على منافسيه إلا بـالقـدرة الإبتكـاريـة (إنتاج منتجات جديدة، أو إنتاج المنتجات القديمة بأساليب حديثة في الإنتـاج، أو غزو الأسواق الجديدة). وهذه القدرة الإبتكارية تميـز عمـل المنظم عن غيره من العمال الآخـرين (عنصر العمـل) والـذين يؤدون أعمالهم بطـريقـة تتفق مـع السياسة التي يراها المنظم كفيلة بتحقيق أهداف المشروع.

أما التأليف بين عوامل الإنتـاج، وهي الوظيفة المحورية للمنظم، فإنهـا تعتبر تمييزا واضحاً بين المنظم وعناصر الإنتـاج الأخـرى. فهـذه العنـاصر غير قـادرة على التـأليف بين المنظمين في نشـاط معين، بينما المنظم هـو القـادر على التأليف بينها في هذا النشاط.

ـ ويتحقق هذا التأليف في داخـل الـوحـدة الإنتـاجيـة أو المشروع، وفقـا لأساليب مختلفة(٢)، تتكامل فيها عناصر الإنتاج مع بعضها، وقـد يحل البعض

---

(١) ويرى «فرنكلين نايت» ضرورة الفصل بين ملكية رأس المال وبين الرقابة عليـه. حيث أن المجتمع الإقتصادي الحديث، يقوم في أساسه على منشآت تتخـذ، في شكلهـا القـانـونى، طابع المساهمة الجماعية في رأس المال. وذلك يستتبع الفصـل بين مجمـوعـة المسـاهمين (المثل الأعلى للتنظيم في رأي نايت) وبين مجمموعة المديرين الأجراء الذين يتولون مهـام الإدارة وفقا للسياسـات التي يقـررهـا المسـاهمون. ويترتب على ذلك أن المسـاهمين هـم وحدهم الذين يخاطرون بأموالهم في مختلف فروع النشاط، ومن ثم فإن هذه المخاطـرة تمثل بالنسبة لهم الوظيفة الحقيقية كمنظمين، وبالتالي فـإن الـربـح كجـزاء أو مقـابـل للمخاطرة، لابد وأن يؤول كله إلى المساهمين وحدهم..

أشار إلى ذلك: الدكتور/ حسين عمر، مرجع سابق، ص٨٧.

(٢) راجع تفصيلات هذه الأساليب عند: دكتور/ أحمد جامع، «النظرية الإقتصادية»، التحليل الجزئي، مرجع سابق، ص٤٥ وما بعدها.

منها فيها محل البعض الآخر. ويعتمد إختيار أسلوب التكامل أو الإحلال وفقا لاعتبارات متعددة من أهمها:

* نوعية عوامل الإنتاج: حيث توجد بعض عوامل الإنتاج تتميز بطبيعتها بعدم إمكانية إحلالها محل عوامل أخرى، أو عدم إمكانية إحلال عوامل أخرى محلها.

* حالة الفن الإنتاجي: حيث أن إنتاج السلع والخدمات يرتبط بوجود بعض المعاملات الفنية للإنتاج(١)، كما أن الإبتكارات أو التجديدات الفنية لها دورها الفعال في كيفية إستخدام عوامل الإنتاج المختلفة في عملية إنتاجية معينة(٢).

* العلاقة بين أثمان عوامل الإنتاج: ففيما يتعلق بالعمل ورأس المال، يمكن إحلال الأول محل الثانى، إذا كانت نفقة الأول أقل من نفقة إنتاج الثانى مع تساوي الناتج الحدي لكل منهما، أو إذا كان الناتج الحدي للعامل الأول أكبر من الناتج الحدي للعامل الثانى مع تساوي نفقة كل منهما(٣).

* أهمية الإنتاج: حيث يزيد الاتجاه نحو إحلال رأس المال محل العمل، في كل حالة يمكن فيها توزيع النفقات الثابتة للإنتاج على اعداد متزايدة من الوحدات المنتجة (كنتيجة لزيادة الإنتاج بإستخدام رأس المال).

* فعالية الإنتاج والإنتاجية: حيث أنه يمكن زيادة الإنتاج بإحدى طريقتين هما: إما بزيادة كميات عوامل الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج دون

---

(١) يقصد بالمعامل الفني للإنتاج: كمية أحد عوامل الإنتاج اللازمة لانتاج ما قيمته وحدة واحدة من منتج معين.

(٢) فقد تكون هذه الابتكارات محايدة أو تؤدي إلى التوفير في العمل وزيادة رأس المال، أو على العكس تؤدي إلى التوفير في رأس المال وزيادة العمل أو الموارد الطبيعية. وتكون هذه الإبتكارات محايدة إذا كانت تؤثر في عناصر الإنتاج بنفس النسبة وفي ذات الاتجاه.

(٣) وبعبارة اخرى، يمكن إحلال العمل محل رأس المال، إذا كان معدل الناتج الحدي للعمل إلى نفقته أكبر من معدل الناتج الحدي لرأس المال إلى نفقته.

إحداث تغيير في إنتاجيتها، وإما بزيادة إنتاجية هذه العوامل دون تغيير في كميتها. وبالطبع، فإنه يمكن زيادة الإنتاج بالطريقتين معاً.

ـ وكما سبق أن ذكرنا، تتوقف إنتاجية العمل(١). على عدد كبير من الإعتبارات يجب على المنظم أن يوليها إهتمامه: نوع الآلات والتجهيزات الفنية وكميتها، التنظيم العلمي للعمل، الرقابة الفعالة على عملية الإنتاج، الإعتبارات الإنسانية في العمل، مواصلة التدريب المهني والتكوين الفني للعمال، تنمية الاتجاهات الثقافية والفكرية للعاملين بما يزيد من قدرتهم على التكيف الذهني مع التطور العلمي والفني من ناحية، وعلى قابليتهم للتغيير واتباع كل جديد تثبت كفاءته وفعاليته، سواء تعلق ذلك بأساليب العمل، أو الفن الإنتاجي، من ناحية أخرى.

(١) إنتاجية العمل = $\frac{\text{قيمة الانتاج الكلي للوحدة الانتاجية (المشروع)}}{\text{عدد العمال المشتغلين في هذه الوحدة}}$

البـــاب الثـــاني

تطـــور النظم الإقتصادية

Evolution des systemes economiques

تقـــــديم:

منذ أن وجد الإنسان على الأرض، وهو دائم السعي نحو تحقيق حاجاته المتنوعة.. وعى مدى الزمن وتطور المدنية، وتغير العادات الإجتماعية، والزيادة المطردة في السكان، ومع التقدم الحضاري بوجه عام والتقدم التكنولوجي بوجه خاص، تطورت الحاجات واجبة الإشباع للفرد والمجتمع.. ولما كانت الموارد الطبيعية والإقتصادية المتاحة تتسم دائما بالندرة إذا ما قورنت بإستمرار إزدياد الحاجات وتنوعها، فان الإستغلال الأفضل لهذه الموارد بغرض إشباع هذه الحاجات أضحى أمرا لازما.. وهكذا نشأت المشكلة الإقتصادية بعنصريها: كثرة الحاجات وندرة الموارد. ومع وجود هذه المشكلة وتطور الأفكار الإقتصادية المتعلقة بكافة الظواهر المرتبطة بها وإكتشاف القوانين التي نتجت عن تحليل هذه الظواهر بالإستقراء والإستنباط، أصبحنا أمام ما يسمى اليوم بعلم الإقتصاد.

- وكان طبيعيا أن يحاول هذا العلم الإجتماعي أن يجيب على أسئلة رئيسية تتعلق كلها بالمشكلة الإقتصادية بجوانبها المتعددة.. هذه الأسئلة هي: أولاً: ماذا ننتج؟ أي ما هي أنواع السلع والخدمات التي يقرر المجتمع إنتاجها؟ ثانيا: كيف نتج؟ أي ما هو الأسلوب الفني الذي يتبعه المجتمع وهو بصدد إنتاج هذه السلع والخدمات التي تم تقرير إنتاجها؟ هل يكون هذا الأسلوب مكثفا للعمل أو لرأس المال؟ ثالثا:: كيف يُقَسَّمُ الناتج بين سلع وخدمات إنتاجية من جانب وسلع وخدمات إستهلاكية من جانب آخر؟ رابعاً: كيف يوزع الناتج بين الأفراد، أو عوامل الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه؟ فهل يكون المعيار

هو مقدار العمل الذي بُـذِل، ومن ثم يكون للعمل القدر الأكبر من الناتج، أو على العكس يكون لأصحاب رؤوس الأموال النصيب الوافر؟

ـ والواقع أن هذه الأسئلة المتعددة تثير قضية الإختيار في مواجهة المشكلة الإقتصادية.. ويمكن إطلاق إصطلاح "النظام الإقتصادي" على تلك الكيفية التي يحاول بها المجتمع مواجهة مشكلة الإختيار بصفة خاصة، ومـواجهـة المشكلـة الإقتصادية بصفة عامة. أي تلك الكيفيـة التي يحاول بهـا المجتمـع التغلب على مشكلة الندرة النسبية للموارد المتاحة بقصد الحصول على أقصى إشبـاع ممكن من خلال أفضل إستغلال ممكن لهذه الموارد(١).

ومن الطبيعي أن تتطور هذه الكيفية وتختلف من مجتمع إلى آخـر وفقـا لتطور وإختلاف هـذه المجتمعـات في الأهـداف والبـواعث والفنـون الإنتـاجيـة والتنظيمات السياسية والإجتماعية السائدة.. فمثلا في إقتصاد السوق الحـر (أو النظام الرأسمالي) يتم ذلك بواسطة مـا يسمى "بجهـاز الثمن"، وفي الإقتصـاد الموجه (أو النظام الإشتراكي) تتحقق المواجهـة من خـلال مـا يسمى "بجهـاز التخطيط المركزي".

ـ ويذهب البعض من الإقتصاديين إلى تعريف النظام الإقتصادي بأنه تلك المجموعة المتناسقة من المؤسسات القانونية والإجتماعية التي يمكنهـا أن تضمن تحقيق التوازن الإقتصادي من خلال بعض الوسائل الفنية المنظمة على أسـاس بعض الأهداف الحاكمة أو المسيطرة(٢).

ـ وإذا كان إصطلاح "السيـاسـة الإقتصـاديـة" لا يتطـابق تمامـا مـع

---

(١) راجع د. أحمد جامع : «علم الاقتصاد»، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٥، ص ٥٧.

ـ د. السيد عبدالمولى «أصول الاقتصاد»، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٣٠.

(٢) راجع J. LAJUGIE; "Les systémés économiques P.U.E. Coll. que sais-je?, Paris, 1989, 12e ed. p. 3.

إصطلاح "النظام الإقتصادي"، إلا أن الأهداف المبتغى تحقيقها من السياسة الإقتصادية المطبقة فعلا ليست في الغالب سوى إنعكاس للنظام الإقتصادي السائد(١).

وفي عالم اليوم، نجد على خريطته السياسية والإقتصادية ثلاث مجموعات من الدول يتبع كل منها نظاما إقتصاديا متميزا بملامحه وأسسه عن الآخر: مجموعة الدول الغربية التي تطبق النظام الرأسمالي، ومجموعة الدول الشرقية التي تتبع النظام الإشتراكي، أما المجموعة الثالثة فهي مجموعة الدول النامية أو كما يطلق عليها حديثا دول العالم الثالث الذي يضم جميع دول أفريقيا وآسيا (ما عدا اليابان) ودول أمريكا اللاتينية، يقوم إقتصادها على نظام مختلط يجمع بين بعض ملامح الرأسمالية وبعض من أسس الإشتراكية. وإذا كان هذا الإختلاف بين هذه المجموعات من الدول فيما يتعلق بنظمها الإقتصادية يرجع إلى إختلاف الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي مرت بها كل منها، إلا أن هذه النظم ليست وليدة اليوم، بل إنها حلقة في سلسلة من النظم التي سبقتها وكانت كل منها تمهيدا لنشأة النظام الآخر.

ـ وسنحاول في هذا الباب القاء الضوء على النظم الإقتصادية التي سبقت الرأسمالية، ثم نركز البيان وبشيء من التفصيل حول النظام الرأسمالي والإشتراكي.. ولما كان النظامان الأخيران من النظم الإقتصادية المعاصرة والمطبقة حاليا، فإننا نرى أن نخصص لكل منهما فصلا مستقلا، وفيما يتعلق بالنظم الإقتصادية الأخرى التي سبقت هذين النظامين، والتي عرفها المجتمع الإنسانى

(١) حدد الاستاذ Musgrave أربعة أهداف للسياسة الاقتصادية هي : اشباع الحاجات ذات الصفة الحكومية والادارية، تنظيم النشاط الاقتصادي مع تحقيق مستوى مرتفع من التشغيل، تعبئة فعالة للموارد المتاحة، توزيع عادل للدخول والثروات راجع في ذلك:

J. billy, "La politique économique", P.U.F. Paris, Coll. que sais-je, 1985, 7e, ed. p. 13.

منذ فجر التاريخ وحتى نهاية العصور الوسطى(١)، فنرى أن نجمعها في فصل واحد تحت عنوان النظم الإقتصادية القديمة.

- وقبل أن نتطرق لدراسة هذه النظم جميعا نرى تخصيص فصل تمهيدي لإيضاح عناصر النظام الإقتصادي والقوى الحاكمة له من ناحية، وكذلك لالقاء الضوء على المسار التاريخي للنظم الإقتصادية في الفكر الإقتصادي من ناحية أخرى.

- وعلى ما تقدم يمكن أن يكون محتوى هذا الباب الحالي من الدراسة كمايلي:

فصل تمهيدي: في عناصر النظام الإقتصادي والمسار التاريخي للنظم الإقتصادية.

الفصل الأول: في النظم الإقتصادية القديمة.

الفصل الثاني: في النظام الإقتصادي الرأسمالي.

الفصل الثالث: في النظام الإقتصادي الإشتراكي.

---

(١) تعتبر الحضارتان اليونانية والرومانية أول الحضارات القديمة التي نعلم شيئا عن فكرها الاقتصادي. وفي خلال الفترة التي تسمى بالعصور الوسطى وُجِدت في العالم حضارتان هما: الحضارة المسيحية في أوروبا، والحضارة الاسلامية التي بدأت من الجزيرة العربية. وتطلق عبارة العصور الوسطى على الفترة التي بدأت منذ سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية في يد القبائل الجرمانية في القرن الخامس الميلادي والتي استمرت حتى سقوط القسطنطينية في يد الأتراك في القرن الخامس عشر.

راجع : د. لبيب شقير : «تاريخ الفكر الاقتصادي»، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٣، ص ٥٣ ومابعدها.

فصل تمهيدي

عناصر النظام الإقتصادي ومساره التاريخي

ـ ان إستقراء الفكر الإقتصادي في هذا المجال يشير إلى وجود طرق متعددة لدراسة التطور الإقتصادي. فنجد ما يسمى بالطريقة الموضوعية حيث يتولى الباحث دراسة التطور الذي طرأ على كل فرع من فروع النشاط الإقتصادي على حدة خلال الفترات الزمنية المختلفة(١) ونجد كذلك ما يسمى بالطريقة الزمنية، وبمقتضى هذه الطريقة يتولى الباحث تقسيم التاريخ الإقتصادي إلى فترات زمنية، ثم يتولى دراسة فروع النشاط الإقتصادي المختلفة خلال كل فترة. ونجد أيضا طريقة النماج العامة والخاصة، حيث ترمي الأولى إلى كشف قواميس حياة النظام نفسه ونموه، وتهدف الثانية إلى تصور ما يطرأ على حركة المجرى الإقتصادي من تغيرات متنوعة(٢).

ـ وأيا كانت الطريقة المتبعة في دراسة التطور الإقتصادي، فإن للنظام الإقتصادي عناصر معينة يؤدي تطورها إلى تطوره، كما أن المسار التاريخي الذي سلكته النظم الإقتصادية المختلفة كان محلاً لإختلاف وجهات نظر الفكر الإقتصادي.

---

(١) في دراسة التطور الاقتصادي وفقا لهذه الطريقة، راجع : د. على لطفي «التطور الاقتصادي»، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٩.

(٢) في عرض لبعض النماذج التحليلية للتطور الاقتصادي، راجع: د. زكريا أحمد نصر : التطور الاقتصادي»، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٢.

أولاً: عناصر النظام الإقتصادي:

- في ظل النظم الإقتصادية ذات الصور أو الأشكال التاريخية القديمة(١) (Formations historiques) أو في ظل النظم الإقتصادية الحديثة(٢) (Contemporaines)نجد مجموعة من القوى تتحكم بشكل عام في صياغة النظام الإقتصادي السائد، حيث تتم هذه الصياغة من خلال التطور الذي يحدث في عناصر النظام ذاته.

وفيما يتعلق بالقوى التي تتحكم في خلق النظام الإقتصادي، يمكن القول أن تفاعل القوى التاريخية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية داخل المجتمع هو الذي يؤكد وجود هذا النظام دون ذاك.. ويمكننا تلخيص هذه القوى فيما يلي(٣):

(١) القوى التاريخية أو الينابيع التاريخية القائمة التي أوصلت المجتمع إلى وضعه الحالي، ثم التقاليد والعادات والمثل العليا التي يدين بها المجتمع والتي لا تزال راسخة في أعماقه ويصعب إستئصالها في الأجل القصير.

(٢) الموارد الطبيعية المتاحة مثل الأرض الزراعية والثروة المعدنية والغابات والمراعي وما إلى ذلك بالإضافة إلى المناخ.

(٣) الفلسفة الفكرية والثقافية والدينية التي يدين بها المجتمع والتي تؤثر في كيانه الإجتماعي والثقافي وتشكله وتوجهه الوجهة التي يرتضيها.

(٤) أوجه الخطأ والصواب (نتاج التجارب) التي مرت بالشعب أثناء بحثه عن أهدافه ومُـثُـلِهِ العليا.

---

(١) كالنظام البدائي أو الاقطاعي أو الحرفي ... الخ.

(٢) كالنظام الرأسمالي أو الاشتراكي.

(٣) راجع : د. صلاح الدين نامق: «النظم الاقتصادية المعاصرة - دراسة مقارنة «دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٤ ومابعدها.

- وإذا كان تفاعل هذه العوامل معا يساهم في خلق النظام الإقتصادي السائد خلال فترة معينة، إلا أن هذا التفاعل لابد وأن يرتبط بعناصر رئيسية يتحتم أن توجد في كل نظام إقتصادي حتى يكتسب وضعا أو شكلاً متميزاً عن غيره من النظم.. هذه العناصر الرئيسية هي(١):

(١) **القوى الإنتاجية:** ويقصد بها مجموعة الوسائل التي يمكن بواسطتها إنتاج السلع المادية والخدمات المتنوعة.. وتتضمن هذه الوسائل: أولا: الموارد الفنية والإقتصادية(٢) والتي تتمثل في أدوات الإنتاج وتجهيزاته والتي تستخدم في عملية الإنتاج. وثانيا: الموارد البشرية، وتتمثل في الأفراد أنفسهم بامكانياتهم الفنية وخبراتهم في العمل وقدرتهم على التأليف بين عوامل الإنتاج المختلفة وفقا لفن إنتاجي معين، وكذلك قدرتهم على تطوير أدوات وآلات الإنتاج وإختراع الجديد منها ومضاعفة معلوماتهم الفنية. وفي هذا المجال نرى من الأهمية بمكان أن نشير إلى الدور الهام الذي تلعبه الموارد البشرية (رأس المال البشري) في النشاط الإقتصادي بهدف تحقيق مزيد من التنمية والنمو الإقتصادي.. ويؤكد "شولتز"(٣) أن الإستثمارات في البشر وفي المعرفة هي العوامل الحاسمة التي تضمن الإرتفاع بمستوى المعيشة، ويرفض الرأي الشائع والخاطىء الذي يذهب إلى أن الموارد المحدودة من المساحة والطاقة والأرض الزراعية وخصائصها الطبيعية تكون العقبة الرئيسية في سبيل تحسين الحياة البشرية. وقد أشارت إحصائيات المكتب القومي للأبحاث الإقتصادية بالولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالنمو - على المدى الطويل للناتج القومي الأمريكي إلى أن القوى التقليدية للإنتاج (رأس المال المادي والموارد الطبيعية..) تتراوح مساهمتها

---

(١) راجع : د. أحمد جامع : «علم الاقتصاد» دار النهضة العربية ١٩٨٦/٨٥، ص ٥٧ ومابعدها.

(٢) وحتى يكون المورد اقتصاديا فان ذلك يقتضى توافر شروط أساسية هي : الندرة النسبية، القابلية للإحلال، القدرة على الاستخدام في أكثر من وجه.

(٣) راجع : T. W. SCHULTZ; Il n'est de richesse que d'hommes", Bonnel, Paris, 1983.

في النمو الإقتصادي في الولايات المتحدة بين ٣٠٪ و٦٠٪، أما العوامل الأخرى والتي من أهمها إرتفاع مستوى الخبرة والمهارة لليد العاملة فان مساهمتها في النمو تمثل ما بين ٧٠٪، ٤٠٪(١).

(٢) **علاقات الإنتاج:** ويقصد بها الروابط التي تقوم بين الأفراد بمناسبة عملية الإنتاج وعلى الأخص فيما يتعلق بكيفية تملك وسائل الإنتاج من أرض وما تحتها ومصانع وأدوات الإنتاج وغيرها. وهكذا يمكن القول ـ وعلى ضوء المشاهد في النظم المعاصرة ـ أن زيادة نسبة ما تملكه الجماعة (ممثلة في الدولة) من وسائل الإنتاج يعني الإقتراب من النظام الإقتصادي الإشتراكي، كما أن إنخفاض هذه النسبة للدولة وزيادتها للأفراد (أو للقطاع الخاص) يعني الأقتراب من النظام الإقتصادي الرأسمالي.

(٣) **علاقات التوزيع:** ويقصد بها كيفية توزيع الناتج بعد القيام بعملية الإنتاج بين مختلف أفراد المجتمع، وما إذا كان التوزيع فرديا تستأثر فيه الأقلية بالجزء الأكبر من الناتج الإجتماعي لأي سبب سواء كان فردية الملكية أو غير ذلك من الأسباب، أو جماعيا ينال فيه كل فرد أسهم في عملية الإنتاج نصيبا من هذا الناتج يتناسب مع مقدار إسهامه في الإنتاج سواء تم ذلك بسبب جماعية الملكية أو غير ذلك من الأسباب(٢).

ـ وبعد هذه اللمحة عن عناصر النظام الإقتصادي والقوى التي تتحكم في خلقه وإيجاده، يتعين هنا أن نشير إلى بعض الحقائق الهامة:

(١) النظم الإقتصادية هي من صنع الإنسان نفسه فهو الذي إبتدعها وخلقها ويشكلها ويوجهها هذه الوجهة أو تلك، ومن هنا فإنها تختلف عن الأديان التي أنزلها الله سبحانه وتعالى من السماء لتنظيم الكون البشري،

---

(١) راجع : M. DEVEAUVAIS; "la nation du Capital humain", in : Revue internationale des sciences sociales, Vol. XIV No. 4. 1962.

(٢) راجع : د. أحمد جامع : «علم الاقتصاد» مرجع سابق، ص ٥٨.

وبمعنى آخر فليست النظم الإقتصادية عقائد غير قابلة للتغيير والتبديل وإنما هي نظم مرنة قابلة للتغيير طالما أن الإنسان نفسه ـ مبدعها وخالقها ـ هو نفسه قابل للتغيير. وكما يقول الأستاذ "W. LOUCKS"إن النظم الإقتصادية المعاصرة ـ الرأسمالية والماركسية والإشتراكية والنظم المختلطة المخططة ـ هي من خلق الإنسان وحده، إذن فهو يستطيع أن يهدمها أو يستبدلها بغيرها نهائيا أو يعدلها ثم يعيد تعديلها مرة أخرى دون ثمة نهاية في هذا الطريق. فطالما أن هناك أفرادا يعيشون في هذا المجتمع، وطالما أن هناك مشرعين وقانونيين ومستهلكين للسلع والخدمات ومواطنين ومستثمرين وحكاما وقادة وإداريين، فالتغيير حادث لا محالة»(١). إن الظروف والأحوال التي تستدعي شيئا من التغيير والتعديل في النظم الإقتصادية والسياسية المعاصرة، لا تنشأ دفعة واحدة، وإنما تحدث تدريجيا وبطريقة لا تكاد تحس.. وإذا كان التغيير يفيد البعض ويضر بآخرين، إلا أنه لابد منه ولا محيص عنه.

(٢) النظم الإقتصادية لا تختفي فجأة ـ وفي لحظة معينة ـ لكي تحل محلها ـ وبطريقة فجائية أيضاً ـ نظم أخرى تتميز عنها أو تختلف تماما في طبيعتها عنها. إن ما يؤكد هذه الحقيقة ما أسفر عنه التطور التاريخي لمختلف النظم الإقتصادية السابقة على النظم الحالية المعاصرة. فمع وجود النظام القديم وقبل أن ينتهي تنشأ بعض مظاهر النظام الجديد... ومع وجود النظام الجديد وإكتمال عناصر نشأته تظل بعض مظاهر النظام القديم.. ومع وجود هذه المظاهر أو تلك، فإن ذلك لا يمنع من إطلاق إسم النظام القديم طوال العهد الذي يسود فيه هذا النظام، وكذلك يمكن إطلاق إسم النظام الجديد متى إكتملت أسسه بالرغم من وجود أو إستمرار بعض مظاهر النظام القديم.. وكثيرا ما كانت عوامل هدم النظام القديم معاصرة له فترة طويلة أو قصيرة، حيث تصبح هذه العوامل ذاتها أسسا لنشأة النظام الجديد.

---

(١) راجع : - W. LOUCKS; and W.WHITREY; "Comparative economic systemes".
مشار إليه عند د. صلاح الدين نامق «النظم الاقتصادية..» مرجع سابق، ص ٨.

ثانياً : المسار التاريخي للنظام الإقتصادية :

- حاول الإنسان دائما أن يفهم القوى التي تحكم الظواهر الإقتصادية (الإنتاج - المبادلات الداخلية والخارجية - توزيع الناتج الكلي ... الخ)، كما حاول بعد أن تقدم بعض الشيء أن يصوغ العلاقة بين هذه القوى والظواهر الإقتصادية التي تخضع لها في شكل قوانين علمية عامة، كما كان شأنه في فروع المعرفة الأخرى. والواقع أن دراسة هذه المحاولات تعني دراسة تاريخ الفكر الإقتصادي.. وهذه الدراسة تشمل - ليس فقط - كشف وتحديد القوانين التي تحكم الظواهر الإقتصادية وإنما تشمل كذلك السياسة الواجب إتباعها في النطاق الإقتصادي والنظم الإقتصادية التي يجب تطبيقها(١). واذن فان دراسة تاريخ النظم الإقتصادية لا يمكن أن تنفصل عن دراسة الفكر الإقتصادي.. ويؤكد ذلك ما سبق أن ذكرناه فيما يتعلق بالقوى الحاكمة للنظام الإقتصادي حيث تمثل الفلسفة الفكرية والثقافية واحدة منها.

- ورغم إتفاق الفكر الإقتصادي على تنوع النظم الإقتصادية التي عرفها الإنسان عبر التاريخ، إلا أن إتفاقا مثل ذلك لم يتحقق فيما يتعلق بالمجرى أو المسار الذي سلكته النظم الإقتصادية المختلفة. وبعبارة أخرى، فانه لا يوجد إتفاق حول ما إذا كان هناك مجرى معين سار فيه هذا التطور وعرفته كافة المجتمعات الإنسانية بلا إستثناء. ويمكن إرجاع ذلك إلى تعدد العناصر والقوى والعلاقات المكونة للنظام الإقتصادي(٢) من ناحية، وكذلك إلى إختلاف الأسس التي إعتمد عليها الإقتصاديون للتفرقة بين النظم الإقتصادية من ناحية أخرى. وقد ذهب رواد المدرسة التاريخية في الإقتصاد في منتصف القرن الماضي، وهم

---

(١) راجع : د. لبيب شقير «تاريخ الفكر الاقتصادي» دار نهضة مصر - القاهرة - ١٩٧٧، ص ١٢.

(٢) ويعتبر ذلك أيضا من الأسباب التي جعلت الاقتصاديين لا يتفقون على تحديد المقصود بالنظام الاقتصادي راجع تفصيلات ذلك عند : د. حلمي مراد «أصول الاقتصاد» الجزء الأول، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦١، ص ١٢٤ ومابعدها.

من العلماء الألمان، وتبعهم في ذلك غيرهم إلى وجود مجرى أو مسار معين للنظم الإقتصادية، وحاولوا تحديده في شكل مراحل منطقية متتابعة عرفها التطور الإقتصادي للمجتمع الإنساني، لكنهم إختلفوا من حيث أنواع تلك النظم التي تضمنتها كل مرحلة من هذه المراحل، وكذلك في عدد هذه المراحل نفسها. والواقع أن هذه التفسيرات لا تعدو أن تكون أبنية نظرية تساعد على فهم الواقع، وليس من الضروري أن يمر كل مجتمع بكل المراحل وبالترتيب المقترح، فهي تمثل نوعا من التقريب اللازم لتيسير المعرفة وتنظيمها:

- فعلى أساس درجة إتساع النشاط الإقتصادي يرى كارل بوشر K. BUCHERأن التطور الإقتصادي في المجتمعات قد بدأ بمرحلة الإقتصاد الفردي ثم مرحلة الإقتصاد العائلي، ثم مرحلة الإقتصاد الحضري وأخيرا مرحلة الإقتصاد القومي(١).

- وعلى أساس طبيعة النشاط الإقتصادي يميز "ف. ليست F. LIST" بين عدة أنظمة تمر بها الحياة الإقتصادية للجماعة تبعا للمراحل التي تمر بها هذه الحياة: مرحلة الوحشية أو إقتصاد الصيد، مرحلة الرعي، مرحلة الزراعة، مرحلة الزراعة - الصناعة، وأخيرا مرحلة إقتصاد الزراعة والصناعة والتجارة.

- وإستنادا إلى وسيلة المبادلة ذهب هيلدبراند HILDBRAND إلى التمييز بين مرحلة الإقتصاد العيني أو الطبيعي، ومرحلة الإقتصاد النقدي، وأخيرا مرحلة الإقتصاد الإئتماني.

- وعلى أساس صور الإنتاج والتوزيع كان التطور في رأي شمولر SCHMOLERبادئا بإقتصاد القرية أو القبيلة (الإقتصاد المغلق)، ثم الإقتصاد الحرفي الإقليمي، ثم الإقتصاد الوطني، وأخيراً الإقتصاد العالمي.

---

(١) وقد انتقدت وجهة النظر هذه استنادا على أن كثيرا من الدراسات أثبتت أن الاستهلاك الفردي لم يقم قبل الاستهلاك الجماعي، وكذلك لم تثبت أسبقية الملكية الخاصة على الملكية الجماعية في كثير من الجماعات، راجع د. حازم الببلاوي «أصول الاقتصادي السياسي» ١٩٨٥، ص ٢٣١.

ـ وإستنادا إلى تطور القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج كان تقسيم "ك. ماركس K. MARX للنظم الإقتصادية لمراحل متتابعة بدأت بالنظام البدائي، ثم نظام الرق، ثم النظام الإقطاعي، وبعده النظام الرأسمالي وأخيرا النظام الإشتراكي والذي يتم تتويجه فيما بعد بالنظام الشيوعي.

ـ وقد أخذ معظم الكتاب بهذا التقسيم الأخير لإستناده إلى تطور أهم عناصر النظام الإقتصادي والتي أشرنا إليها فيما سبق.

ـ وأيا كان التقسيم المقترح لتطور النظم الإقتصادية، فإن دراستها تثير صعوبة ترجع من ناحية إلى تعدد الوسائل التي يمكن إتباعها عند الدراسة(١)، ومن ناحية أخرى، فان دراسة النظم الإقتصادية ـ وخاصة المعاصرة منها، يحيطها كثير من الأحكام التقويمية والأيديولوجيات التي يمكن أن تخرج الباحث عن مجال أو نطاق البحث الإقتصادي البحت(٢).

ـ ورغم هذه الصعوبات، فإن دراسة النظم الإقتصادية المقارنة يقدم فوائد متعددة من أهمها: تقييم المسائل الخاصة بالنظريات والمؤسسات في الأنظمة الإقتصادية المتعددة على نحو أفضل، كما أن التحليل الإقتصادي المقارن يجعلنا أكثر تعرفا بالأنظمة التي تختلف جذريا عن نظامنا المطبق، كما أن هذا التحليل يفيد في العلاقات الإقتصادية الدولية من خلال تفهم ردود أفعال الشعوب الأخرى إزاء سياسات التجارة الخارجية المطبقة في الأنظمة الإقتصادية المتنوعة.

---

(١) فدراسة النظم الاقتصادية عن طريق دراسة «الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدول المختلفة تتطلب وقتا وجهدا كبيرين، وكذلك فان دراسة النظم عن طريق اختيار بعض المشاكل الاقتصادية المحددة مثل الانتاج والتوزيع والثمن.. الخ في ظل كل نظام اقتصادي لن تقدم الا معرفة جزئية. كما ان الدراسة من خلال نماذج نظرية لن يقدم تصويرا دقيقا للواقع.. راجع : د. حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص ٢٢٥.

(٢) ذلك لأن تفضيل الباحث لنظام اقتصادي سيبنى على تفضيله السياسي وأحكامه على القيم المختلفة.. ومن ثم يخرج عن الأسباب العلمية.. راجع د. لبيب شقير، المرجع السابق، ص ١٠.

ـ وإذا كانت خطة دراستنا لتطور النظم الإقتصادية تنقسم إلى ثلاثة فصول كما سبق أن بينا في المقدمة (نخصص أولها لدراسة النظم الإقتصادية القديمة، وثانيها للنظام الإقتصادي الرأسمالي وثالثها للنظام الإقتصادي الإشتراكي) على أساس أن النظامين الأخيرين من النظم الإقتصادية المعاصرة، فإن ما نود أن نشير إليه هنا ـ وفي ختام هذا الفصل التمهيدي ـ يتمثل في ضرورة التحرر قدر الإمكان من الأحكام الشخصية عن القيم والمستويات التي تسود النظم الإقتصادية.. فالباحث الإقتصادي المحايد لا تهمه أهداف هذه النظم والإنحياز إلى هذا النظام أو ذاك، إن كل ما يريده هو أن يكتشف ما إذا كانت الأساليب التي يستخدمها أي نظام إقتصادي سوف تحقق أهدافه، أو أنها تتضارب مع بعضها البعض(١). فالدراسة الجامعية الجادة للنظم الإقتصادية هي تحليل إقتصادي لها: كيف تعمل وكيف تتفاعل أجهزتها وكيف تحقق التقدم للمواطن العادي(٢).... الخ وللقارىء بعد ذلك أن يقيم هذه النظم بعقليته وتفكيره الشخصي.

---

(١) حول هذه النقطة راجع مثلا : جورج ن. هالم: «النظم الاقتصادية ـ تحليل مقارن» ترجمة : أحمد رضوان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨١ ص ٧.

(٢) وهناك يكمن الفرق بين الدراسة الجامعية الجادة وبين المقالات في الجرائد والمجلات التي تظهر بين الحين والآخر وتتعرض لهذا النظام دون ذاك، لأن سياسة الجريدة الرسمية هي التي تملي عليها هذا الاتجاه دون ذاك..

راجع في ذلك: د. صلاح نامق ـ المرجع السابق، ص ١٨ ومابعدها.

الفصل الأول

النظم الإقتصادية القديمة

البدائي، الرق، الإقطاعي

المبحــث الأول

النظــام البــدائي

ـ يعتبر النظام الإقتصادي البدائي أول مرحلة من مـراحـل تطـور النظم الإقتصادية التي عرفتها البشرية.. وهذه المرحلة تخص العصور قبل التاريخيـة ومن ثم، فان المعلومات المتاحة عن هذه المرحلة قليلـة وغير كـافيـة(١) ويمكن القول أن بداية هـذا النظـام قـد إرتبطت ببـدايـة الإنســان في أول أشكـالـه في إستخدام عقله المتطور في صنع أدوات عمل بسيطة يمكنه بها السيطرة على قوى الطبيعة. وكانت هذه البداية بذاتها هي بداية لتميز الإنسان نهائيـا عن الحيـوان وتفوقه عليه.. وتشير بعض الدراسات إلى أن الفترة الزمنية لهذا النظـام تشمـل كل ما تقدم من عصور، ما عدا الستة آلاف عام الماضية فحسب(٢).

ـ ولما كانت الأوضاع المادية السائدة في ذلك الوقت بالغة القسـوة، وكـان الصراع مع الوحوش ومع قوى الطبيعة القاهـرة، فـإن الإنســان البـدائي ـ على

---

(١) وهي تهم بوجه خاص دراسي التاريخ والانتروبولوجيا.

(٢) راجع : د. أحمد جامع : علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٦٢.

الرأي الراجح - لم يكن خَـيِّـراً مسالما، بل كان أنانيا قاسيـا ومتـوحشـا، حيث كان يحافظ بكل حرص على ما يملك حفاظا على البقاء في ظل هذه الأوضاع(١).

- ويمكن إلقاء بعض الضوء على عناصر هذا النظـام من خـلال التعـرف على الأنشطة الإقتصادية فيه من جانب وعلى النظام الإقتصادي المتعلق بالسلـع وبالأشخاص من جانب آخر:

أولاً : أشكال الأنشطة الإقتصادية :

- وقد ظلت هذه الأنشطة متسمة بالضعف الشديد ولم تكن تنمو إلا على نحو بطيء.. وقد ظل الصيد ممثلا للنشاط الرئيسي وكذلك تربية الماشيـة وذلك لوقت طويل وقد ظل صيد الحيوانات البرية المتوحشة ممثلا للنشاط الإقتصادي المهيمن حتى بعد أن عرفت بعض الأنشطة الأخرى. وفي ظل هذين النـوعين من الأنشطة، لم يعرف الإنسان البدائي - في بدايـة صراعـه مـع الطبيعـة - سـوى اداتين اثنتين من أدوات العمل: الحجر كامتداد لقبضته والعصا إمتداد لـذراعـه، ثم إخترع بعد ذلك القوس وقد مكنـه ذلك من زيـادة حجم صيـده والإحتفـاظ ببعضه حيـاً لبعض الوقت، وقد ترتب على ذلك ظهور نوع جديـد من النشـاط تمثل في رعي الحيوانات وإستئناسها.

- وفي مرحلة تالية عرف الإنسان البدائي الزراعة عندما أدرك العلاقة بين ظهور النباتات وظهور الثمار وتسـاقطهـا بعـد فترة. طُـوِّرت العصـا لتصبـح محراثا بدائيا وإستخدمت الحيوانات المستأنسـة في جـره. وإستخـدم الإنسـان البدائي بعض البذور في زراعة المحاصيل... وبإكتشاف الزراعة بدأت الجماعـات

---

(١) وتشير بعض الدراسات إلى أن الوحدة الانتاجية في ظل هذا النظام كانت ممثلة في الأسرة كبيرة العدد بسبب تعدد الزوجات للأب واسترقاق القوى للضعيف. وكان الأب هو القائم على توزيع أو تقسيم العمل على أفـراد أسرتـه حسب السن والجنس ولم تكن الأنشطـة الاقتصادية تتم وفقا لحساب اقتصادي.

راجع : J. LAJUGIE, "les systemes,.." op. cit., p. 10.

في الإستقرار وبناء الأكواخ للسكن، من الأعشاب أولا، ثم من الطوب بعد ذلك. وهكذا كونت مجموعة الأكواخ المتجاورة الشكل الأول للقرية.. ومهد ذلك لظهور الحضارات القديمة.

ـ وإذا كان النظام البدائي قد عرف في بدايته أول شكل من أشكال تقسيم العمل بين المرأة والرجل حيث إختصت المرأة بشئون المنزل، وإختص الرجل بكفالة الأمن في جماعته الصغيرة والخروج للصيد وتربية الحيوانات، فإن ظهور الزراعة قد صاحبه تقسيم آخر للعمل بين الأفراد والجماعات، إذ تخصصت بعض الجماعات في الزراعة، بينما تخصص البعض الآخر في الرَّعْيْ... كما تخصص بعض الأفراد في صناعة الأدوات اللازمة للقتال والإنتاج كالفؤوس والسيوف من المعادن التي تم إكتشافها في ذلك الوقت وهي النحاس والبرونز ثم الحديد... وقد ترتب على هذه التقسيمات للعمل ظهور نوع من المبادلات التجارية لأول مرة، تقوم على أساس المقايضة(١). ولقد كان إكتشاف هذه المعادن أيذاناً بظهور نشاط إنتاجي جديد هو الصناعة التي تطورات فيما بعد.

ثانيا : النظام الإقتصادي للسلع والأشخاص:

ـ ونقصد هنا كيفية تملك السلع وأدوات الإنتاج من ناحية (علاقات الإنتاج)، وكيفية توزيع الناتج بين الأشخاص (علاقات التوزيع) من ناحية أخرى. وعلى الرغم من عدم وجود إتفاق بين كتاب التاريخ القديم على وجود وقت من الأوقات، عرفت فيه كل المجتمعات بلا إستثناء، نظام الملكية الجماعية، إلا أن الراجح في هذا المجال، وفي ظل العهد البدائي تملك الجماعة على الشيوع

---

(١) في هذا المجال يشير البعض إلى تطور التبادل التجاري بين أفراد القبيلة أو القرية أولا ثم بعد ذلك بين القرى والقبائل المختلفة.. وعلى أية حال فقد اتسم التبادل بأنه كان محدودا ولم يشكل نشاطا فعالا لتكوين الثروة.

راجع : - J. LAJUGIE, op. cit., p. 12.

للأرض كقاعدة عامة،، أما أدوات الإنتاج البدائية وأدوات الإستعمال الشخصي فإن بعضا منها كان مملوكا على الشيوع بينما كان البعض الآخر مملوكا ملكية فردية.. ولعل ما يؤكد ذلك أن عجز الإنسان وحده عن مقاومة الطبيعة بسبب بدائية الأدوات التي يملكها، والإنتاج الضئيل من النشاط الزراعي، قد جعل المعيشة الجماعية والملكية الجماعية للأرض هي القاعدة الأساسية في النظام البدائي.

ـ وفيما يتعلق بعلاقات التوزيع فان الرأي الراجح يذهب إلى أن الأقوى من الأفراد كان يحصل على ما يشبع حاجاته كاملة قبل غيره ممن أنتج الأموال المستخدمة في تحقيق هذا الإشباع.. ويتفق هذا الرأي مع طبيعة الإنسان البدائي التي سبق أن أشرنا إليها(١).

ثالثا : نهاية النظام البدائي:

ـ مع تطور القوى الإنتاجية في الرعي والزراعة شهدت نهاية النظام البدائي زيادة في إنتاجية العمل، وأصبح إنتاج الفرد يزيد عن القدر اللازم لحفظ حياته. ومع وجود هذا الفائض ظهرت الملكية الفردية للأموال. ومن أهم النتائج التي ترتبت على ذلك إمتناع الإنسان عن قتل ما يقع في يديه من أسرى الحرب الأعداء، وإستخدامهم في عملية الإنتاج للحصول على فائض إنتائجهم. وهكذا ظهر ما سمي "بالرِّق" لأول مرة.. ولم يكتف الأفراد الأقوياء باسترقاق أسرى الحرب من الجماعات المعادية، بل إنهم إسترقوا أيضا الضعفاء من جماعتهم والعاجزين عن سداد ديونهم منها.. وهكذا كان الإسترقاق بمختلف صوره إيذانا بإنتهاء النظام البدائي وبداية نظام جديد هو نظام الرِّق .

---

(١) يرى الماركسيون أن علاقات التوزيع في النظام البدائي كانت هي توزيع ناتج العمل الجماعي على جميع الأفراد بالتساوي.

راجع : د. أحمد جامع : «علم الاقتصاد»، مرجع سابق، ص ٦٦.

المبحث الثاني
نظام الــرِّق

أولاً : أسباب الرق ومجتمعاته:

١ ـ أسباب الرق :

أ ـ يرجع مفهوم الـرق L'esclavage إلى الفلاسفة اليونانيين: أفلاطـون وأرسطو.. حيث أنهم إعتبروا أن العمل اليدوي في مجال الإنتاج الزراعي والحرفي في مرتبة أدنى ولا يليق بالأحرار الذين يختصون بالفكر والفن والحرب والدفـاع عن المدينة(١).

ب ـ مـع ظهـور الـدولـة كتنظيم سيـاسي لتنظيم الفـائض الإقتصـادي وتوجيهه لصالح الجماعة(٢)، ظهرت أشكال للملكية الفردية لتشمل العقـارات خاصة الأرض. ولكن لما كانت قوى الإنتاج لا تزال محدودة، وهي تعتمد أساسا على القوى العضلية للإنسان، فقد إمتدت الملكية لتشمل الإنسان نفســه، وظهـر بالتالي "نظام الرق".

جـ ـ كان من الطبيعي أن يصاحب إزدياد الإنتاج وإنتشار المبادلة تنـوع في توزيع الثروة على الأفراد وأن تتراكم الأموال لدى بعض الأفراد، في حين يبقى

---

(١) برر «أرسطو» الرق وسوغه على أساس الاختلاف في المزايا التي تمنحها الطبيعة للأفراد. فمن الأمم من يتمتع أفرادها بمزايا تجعلهم صالحين ليكونوا أسيادا وحكاما (كاليونانيين مثلا)، وهناك أمم لا يصلح أفرادها الا للخضوع لغيرهم، وهؤلاء هم الرقيق، فكما يجب أن يخضع الجسد للعقل، في الفرد، كـذلك يجب أن يخضـع الـرقيق للسـادة، لاختـلاف المواهب التي منحتها الطبيعة لكل منهم.

(٢) راجع :

- C. BETTELHEIM; "Planification et croissance accelerée", Paris, 1964, p. 92.

الآخرون مجردين منها. وقد أعطى هذا الوضع للأغنياء فرصة لزيادة عدد الأرقاء الذين يعملون لديهم وذلك عن طريق اقراض الفقراء الأحرار بفوائد ربوية ثم تحويلهم إلى أرقاء لهم عندما يعجزون عن سداد ديونهم.

د ـ كانت الحروب والغزوات المتواصلة التي قامت بها كل من المدن اليونانية القديمة والإمبراطورية الرومانية وما ترتب عليها من أخذ جنود الأعداء المهزومين وكذلك عدد كبير من أهالي البلاد المهزومة كأسرى هو المصدر الأول للحصول على الأرقاء الذين قام على أكتافهم نظام الرق، بينما كان إسترقاق الأغنياء للمدنيين من عامة الشعب اليونانى والرومانى نفسه هو المصدر الثانى للحصول على هؤلاء الأرقاء(١). وفي هذا المجال نجد أن "أرسطو" قد ميز بين نوعين من الرق: الأول: هو الرق الطبيعي حيث يجب أن يخضع الرقيق للسادة لإختلاف المواهب التي منحتها الطبيعة لكل منهم، وذلك ـ في رأي أرسطو ـ لا يتجافى مع العدالة في شيء لأنه قائم على ما تقرره الطبيعة نفسها.. والنوع الثانى هو الرق غير الطبيعي، وهو ما يحدث عندما تنهزم أمة من الأمم التي خلقت لتسود في حرب من الحروب، ويسترق المنتصر أهلها. وهذا الرق غير طبيعي، لأنه لا يقوم على ما تقرره الطبيعة من إختلاف المواهب(٢).

٢ ـ مجتمعات الرق :

ـ وجد نظام الرق تطبيقه الكامل في مدن اليونان القديمة في القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد، كما طبق كاملا في الإمبراطورية الرومانية ما بين القرنين الثانى قبل الميلاد والثانى بعد الميلاد. ولا شك في وجود هذا النظام بعد إنتهاء النظام البدائي وقبل إكتمال سمات النظام الإقطاعي.

---

(١) راجع د. أحمد جامع، المرجع السابق ص ٦٨، ٦٩.

(٢) وهنا نلاحظ أن أرسطو قد أراد بهذا التفسير تحقيق غرضين في وقت واحد، خدم بهما الاقتصاد اليونانى واليونانيين. فالرق الطبيعي عادل ومقبول، وبذلك يمكن ضمان استمرار قيام الرقيق كما تقضي حاجات الاقتصاد اليونانى، أما استرقاق الأمم التي خلقت لتحكم ـ كاليونانيين ـ فهو غير طبيعي، وبذلك لا يقبل استمرار استرقاق اليونانيين اذا هزموا في احدى الحروب.

ـ ورغم الإتفاق على ذلك، إلا أن خلافا قد ثار فيما يتعلق بتطبيق هذا النظام في الحضارات الشرقية القديمة في مصر وبلاد ما بين النهرين (دجلة والفرات) والهند والصين.. ويرى الكثير من المؤرخين الإقتصاديين والإجتماعيين أن هذه الحضارات لم تعرف نظام الرق، حيث قام النشاط الإنتاجي فيها معتمدا على طبقة الأحرار من عامة الشعب. أما الماركسيون فيرون أن كافة الحضارات القديمة قد طبق فيها نظام الرق(١) وذلك وفقا لقاعدة تتابع النظم الإقتصادية والإجتماعية ذاتها على المجتمع الإنسانى.

ويرى فريق آخر من المؤرخين أن النظم الإقتصادية السابقة على النظام الإقطاعي قد تميزت بسيادة النشاط الزراعي ووجود نظام الرق، ومع ذلك فإنها قد إختلفت فيما بينها من ناحية مدى إنتشار نظام الرق. وبالنسبة للحضارات الشرقية القديمة، خاصة الحضارة الفرعونية وحضارة ما بين النهرين، فإن دور الرق فيها كان ثانويا ويتركز في الخدمات الشخصية دون الإنتاجية. أما الإنتاج الزراعي فكان يتولاه في الأصل طبقة الفلاحين الأحرار (قانونا) والخاضعين لسلطة الملك. أما بالنسبة للحضارات الغربية فقد كان الإنتاج فيها يعتمد على الرق، ولذا كان دوره في الحياة الإقتصادية كبير(٢) وفي أوروبا فإن نظام الرق قد إختفى مع وجود المسيحية التي أعلنت مبدأ المساواة بين جميع الأشخاص في المجتمع الإنسانى، وإستحالة أن يُعْطَى الإنسان حقا يبيح له أن يملك إنسانا آخر(٣).

---

(١) بدأ بعض الماركسيين حديثا في البحث عن مدى تطبيق نظم اقتصادية أخرى ـ غير الرق ـ في الحضارات الشرقية القديمة مثل نظام الانتاج الآسيوي.

(٢) راجع : د. السيد عبدالمولى ـ أصول الاقتصاد.. مرجع سابق، ص ١١٢.

(٣) راجع : - J. LAJUGIE; Les systémes.." op. cit., p. 13.

ثانياً : النظام الإقتصادي للرق ونهايته :

١ ـ القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج والتوزيع(١) :

ـ تطورت أدوات الإنتاج في ظل هذا النظام على نحو مكّن الإنسان من زراعة نباتات جديدة كالكروم والزيتون، ونمت قطعان الماشية مما أدى إلى إتساع نشاط الرعي.. كما عُرفت، كثير من الأعمال التي يمارسها أفراد متخصصون فيها (الحرفيون) كالغزل والنسيج وطرق المعادن وصناعة الزجاج والأوانى وغير ذلك.. وتم إنفصال النشاط الحرفي عن النشاط الزراعي.. ونمت المبادلات التجارية للسلع بنوعيها (المنتجات الزراعية والحرفية) وحل الإقتصاد التبادلي L'economic d'echangeمحل الإقتصاد الطبيعي الذي كانت كل جماعة فيه تنتج بنفسها كافة ما تحتاجه من منتجات على إختلاف أنواعها (L'economie fermée).

ـ وفيما يتعلق بعلاقات الإنتاج نجد إنقسام المجتمع إلى طبقتين متميزتين إلى أقصى حد: طبقة الأحرار الذين يتمتعون بكل الحقوق والحريات، وطبقة الأرقاء المحرومين من كل حق أو حرية، ورغم ذلك فهم القوى الإنتاجية البشرية الرئيسية للإنتاج في المجتمع. وفي طبقة الأحرار ذاتها يمكن التمييز بين فئتين:

السادة وهم كبار الملاك العقاريين، وهم في نفس الوقت كبار ملاك الرقيق **والعامة** وهم صغار المنتجين من مزارعين وحرفيين، وكانوا يستخدمون هم أيضا عددا محدودا من الرقيق.. ومع هاتين الفئتين يمكن أن تضاف فئة ثالثة تضم الأفراد العاطلين عن كل عمل حيث تتولى الدولة إعالتهم.

ـ وكانت الملكية الفردية لأموال الإنتاج وكذلك للأرقاء ـ باعتبارهم ضمن هذه الأدوات، هي الشكل السائد والرئيسي للملكية في ظل نظام الرق. ولم يكن الرقيق مملوكا فحسب بل ان نتاج عمله بكامله كان لسيده أو صاحبه.

---

(١) راجع في ذلك : د. أحمد جامع، علم الاقتصاد مرجع سابق، ص ٦٨ إلى ص ٧٢.

وأصبحت تجارة الرقيق لها أسواق مشهورة حيث كان الرقيق يجُلبَون إليها من كل مكان. وكانت هذه التجارة من أكثر أنواع النشاط الإقتصادي رواجاً وربحاً.

ـ وهكذا فإن علاقات التوزيع لم تكن في ظل هذا النظام عادلة إطلاقا.. فانتاج الرقيق بأكمله كان لصالح سيده ولا ينال الرقيق (العنصر الرئيسي للإنتاج)(١)، منه إلا ما يكفي بالكاد لسد حاجته الضرورية أو لإستمرار حياته.

٢ ـ نهاية النظام:

ـ أدت التناقصات التي نبعت من داخل نظام الرق إلى القضاء عليه.. وإيضاح ذلك فيما يلي:

أ ـ أدى نظام الإنتاج القائم على الرق إلى الإضرار بالأرقاء مع أنهم عماد الإنتاج في هذا النظام نفسه.. فقد أدت القسوة وسوء المعاملة التي كان يلقاها الأرقاء من سادتهم لدفعهم للعمل، إلى تناقص عدد الأرقاء وضعف قوتهم وهروبهم وقيامهم بثورات متعددة ضد الدولة الأرستقراطية الرومانية. وقد إتخذت هذه الثورات أحيانا شكل حروب حقيقية بين الأرقاء والجيش الروماني(٢).

ب ـ كانت القوة الحربية للإمبراطورية الرومانية تعتمد في الأساس على الأحرار من عامة الشعب. وكان هؤلاء فضلا عن كونهم يشكلون جنود الجيش، فإنهم كانوا يمثلون المصدر الرئيسي لتمويل الحروب من الضرائب التي

---

(١) في المدن اليونانية كان المئات من الرقيق يعملون معا في استخراج المعادن وفي الإنشاءات المعمارية وفي الورش الصناعية، وفي روما كان الآلاف من الرقيق يعملون في الضياع الزراعية الواسعة المملوكة للارستقراطية الرومانية.. وهكذا كان عمل الرقيق هو العماد الأساسي للعمل الاجتماعي في كل من المدن اليونانية والامبراطورية لعدة قرون قبل الميلاد وبعده.

(٢) ومن أشهر هذه الحروب تلك الحروب التي قادها المصارع الرقيق «سبارتكوس» واستمرت قائمة من عام ٧٣ إلى عام ٧١ قبل الميلاد حيث تمكنت جيوش روما من هزيمته وقتله.

يدفعونها ومع ذلك فقد تسببت منافسة عمل الرقيق ـ ذو الأجر الضئيل ـ للعمل الحر الذي يقوم به الأحرار من عامة الشعب إلى الإضرار بهؤلاء الأحرار من مزارعين وحرفيين مع أنهم عماد القوة الحربية والمالية التي تجلب الأرقاء اللازمين لإستمرار هذا النظام نفسه.. وترتب على هذا الضرر الذي وقع على عماد النظام إلى ضعفه، حيث توالت الهزائم بعد الإنتصارات. وقد ترتب على ذلك ظهور مشكلة اليد العاملة في روما بعد أن إنتهى ذلك النوع من الحروب الذي كان يعد مصدراً رئيسيا لجلب الأرقاء بلا حساب.

جـ ـ أدت الثورات الداخلية من ناحية وهجمات الفرس من الشرق والقبائل الجرمانية من الشمال من ناحية أخرى، إلى وضع حد للامبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي وسقوطها في عام ٤٧٦م.

المبحث الثالث

النظام الإقطاعي

أولاً : نشأته وخصائصه :

١ ـ نشأة النظام الإقطاعي(١) :

ـ قبل أن تنهار الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي، أدرك السادة مالكو الأراضي والأرقاء مدى تأثير الجوانب السلبية لعمل الرقيق في إنخفاض إنتاج أراضيهم، فبدأوا في إعتاق الأرقاء المملوكين لهم حيث لم يعد الإبقاء عليهم مجزيا كما قاموا بتجزئة أملاكهم الواسعة إلى قطع صغيرة وسلموها إلى هؤلاء الأرقاء السابقين وكذلك إلى عامة الشعب من المزارعين الأحرار وذلك في مقابل إرتباطهم بالأرض ومالكيها وتقرير حقوق متعددة للملاك في مواجهة هؤلاء الحائزين الجدد.. وأصبحت هذه الحقوق تنتقل بين الحائزين من جيل إلى آخر.. وهكذا نجح ملاك الأراضي في إيجاد مصلحة للعاملين لديهم (حائزي الأراضي) في زيادة الإنتاج.

ـ ومن ناحية أخرى، بعد أن إنهارت الإمبراطورية الرومانية، وبعد أن

---

(١) يراجع في النظام الاقطاعي: د. لبيب شقير: «تاريخ الفكر..»، مرجع سابق ص ٥٤ ومابعدها.

ـ د. أحمد جامع : «علم الاقتصاد» .. مرجع سابق، من ص ٧٣ إلى ص ٨٢.

ـ د. زكريا نصر: «النظام الاقتصادي» ـ القاهرة ١٩٥٥، ص ١٩ ـ ٣٠.

ـ د. رفعت المحجوب : «النظم الاقتصادية»، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٥٦، ص ٢٠.

ـ ج. و. كوبلاند: «الاقطاع والعصور الوسطى بغرب أوروبا». ترجمة : أ. محمد مصطفى زيادة، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٥٥.

- M. DOBB; "Studie in the development of capitalism", London, 1947.

- J. LAJUGIE; "Les systémes économiques" op. cit., p. 14 - 16.

سقطت روما في يد القبائل الجرمانية المنتصرة، حاولت هذه القبائل إقامة جهاز حكومي مركزي يسيطر على الإمبراطورية الجديدة، ولكنها عجزت عن ذلك. ولذلك عمد الامبراطور الجرماني إلى تنصيب قواده حكاما على أقاليم الإمبراطورية، ولكن هؤلاء الحكام أو الملوك راحوا يُقَوُّون مركزهم في مواجهة الامبراطورية من ناحية، ويؤسسون لأنفسهم سلطات مباشرة على الأقاليم التي يحكمونها من ناحية أخرى.

ـ وقد عمد هؤلاء الملوك إلى إقطاع مساحات واسعة من الأراضي إلى تابعيهم من الأمراء لمدى الحياة في أول الأمر، ثم وراثة بعد ذلك، وذلك في مقابل الولاء الشخصي وتقرير حقوق متنوعة ذات طبيعة مالية وحربية لمصلحة الملك في مواجهة الأمراء التابعين له. وقد أقطع هؤلاء الأمراء بدورهم مساحات من أراضيهم إلى أتباعهم من النبلاء في مقابل تقرير نفس الولاء والحقوق المشار إليها لمصلحة الأمير في مواجهة النبلاء التابعين له. إلا أن الملاك الجدد لم يحيلوا الفلاحين إلى أرقاء بالصورة التي كانت موجودة في ظل نظام الرق(١)، ولكنهم طبقوا نظاما آخر هو نظام "رقيق الأرض Serfdom" ويقوم هذا النظام على وجود علاقات متبادلة بين السيد المالك والفلاحين(٢). فالأرض من الناحية النظرية تابعة للامبراطور، ولكن ملكيتها الحقيقية للأسياد الاقطاعيين (وهم الحكام). وهكذا كان المالك أو الحاكم يعيش في إقطاعيته، ويخضع له عليها الجنود من ناحية، ورقيق الأرض (من الفلاحين) من ناحية أخرى. وقد كان هؤلاء الحكام يلجئون هم الآخرون إلى تنصيب بعض قوادهم حكاما على جزء من الإقطاعية، فيرتبطون نحو الحكام الكبار برباط تبعية كهذا الذي يربط هؤلاء

---

(١) حتى يتجنبوا هروب الأرقاء ويجعلون لهم مصلحة في زيادة الانتاج.

(٢) وهو ذات النظام أو نفس الأسلوب الذي اتبعه السادة كبار الملاك قرب نهاية الامبراطورية الرومانية، أي تحرير الأرقاء الذين يعملون في أراضيهم واعطاؤهم الحق في حيازة هذه الأراضي بعد تقسيمها إلى قطع صغيرة، وذلك في مقابل ربطهم بالأرض وبالسيد المالك بروابط عديدة والتزامات متنوعة.

بالامبراطور، وقد أصبح للمنتجين (رقيق الأرض) مصلحة ذاتية ومباشرة في الإنتاج تجعلهم يهتمون بزيادة كميته وتحسين نوعه. ولعل هذه المصلحة قد تمثلت في حيازتهم للأرض بعد تحريرهم، وزراعتهم لها بأنفسهم وبأدوات عمل مملوكة لهم، مع تقرير التزامات متعددة عليهم لمصلحة السيد المالك الذي تنازل لهم عن أرضه ليحوزونها.

ـ وقد طبع تعميم هذا النظام بخصائصه كل أوروبا طوال العصور الوسطى والتي إمتدت من القرن الخامس الميلادي إلى بداية النظام الرأسمالي في النصف الثانى من القرن الثامن عشر. وقد أطلق عليه "النظام الإقطاعي"(١). وقد شملت هذه الفترة الطويلة بداية النظام خلال القرون السادس والسابع والثامن، وسيطرة النظام، خلال القرون من التاسع وحتى الخامس عشر، ونهاية النظام مع التمهيد للنظام الرأسمالي خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر.. وقد وضحت بجلاء كافة خصائص النظام الإقطاعي خلال فترة سيطرته.

٢ ـ الخصائص الإقتصادية للنظام الإقطاعي:

أ ـ كان الإقتصاد الإقطاعي إقتصادا مغلقا حيث أن كل إقطاعية كانت وحدة إقتصادية مستقلة تقوم على الإكتفاء الذاتى، أي أنها كانت تنتج لإشباع

---

(١) طبق النظام الاقطاعي على نحو مشابه في أجزاء أخرى من العالم. وفي مصر مثلا، وفي خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي وجد ما سمى بنظام العزبة أو الاقطاعية أو الضيعة وهي قرية صغيرة يقيمها المالك على مسافة ما من القرية الأصلية. وجوهر النظام هو منح قطع من الأرض للفلاحين ليزرعوها بمحاصيل يقتاتون بها وبأعلاف لمواشيهم في مقابل بذل قوة عملهم في حقول القطن التي يحوزها المالك. وفي عام ١٨٨٨ كان أقل من ١٪ من الملاك يستولون على أكثر من ٤٠٪ من الأراضي في ضياع كبيرة، وفي المقابل كان أكثر من ٨٠٪ من الملاك لديهم فقط ٢٠٪ من الأراضي في حيازات صغيرة.

راجع في ذلك الدراسة القيمة للدكتور/ آلان ريتشاردز «التطور الزراعي في مصر» ١٨٠٠ ـ ١٩٨٠»، ترجمة الدكتور احمد سيف النصر، نشرت في كتاب الأهالي رقم ٣٤ ـ يوليو ١٩٩١ ـ القاهرة، ص ٥٥، ص ٦٣.

حاجة سكانها التي إنحصرت في الغالب في حاجاتهم إلى الغـذاء. ولم تكن هنـاك تجارة بين الاقطاعيات إلا في حدود ضئيلة جدا. وكانت بعض الإقطاعيات تعانى أحيانا أو بصفة شبه دائمة من المجـاعـات ونقص المـواد دون أن تستـورد مـا يلزمها من الإقطاعيات الأخرى.

وهكذا كان إقتصـاد كل إقطاعية "إقتصادا مغلقا" لا مبادلات بينـه وبين إقتصـاد الإقطاعيات الأخرى.

- وبعد أن إستولى العرب على المناطق التي كانت أوروبا تتجـر معهـا من قبل، عزف الأوروبيون عن التجارة مع الخارج، وهكذا تميـزت أوروبـا في عهـد الإقطاع بشبه "إستكفاء ذاتى" حاولت فيه أن تكفي نفسـها بنفسـها.

ب - ويرتبط بالسمة السـابقـة أن الإقتصـاد الاقطـاعي كـان يستهـدف أساسا إشباع الحاجات الضرورية للسكان دون أية غايـة أخـرى وعلى الأخص البحث عن الربح أيا كان شكله. وفي داخل الإقتصاد الإقطاعي كـانت المبـادلات عينية تتم باستبدال سلع بسلع أخرى دون حاجة كبيرة إلى النقود، فالنقـود لا تنتشر إلا بزيادة حجم المبادلات وإنتشار التجارة، وهو ما لم يكن مـوجـودا في النظام الإقطاعي(١).

ج - كانت الزراعة هي النشاط المهيمن في ظل هذا النظام.. ومن ثم فـانـه كان نظاما ذو إقتصاد لصيق بالأرض أو إقتصـاد زراعي. وكانت الإقطاعية تمثل الوحدة الرئيسية للنشاط الإقتصادي. وهي عبـارة عن مسـاحـة شـاسعـة من الأرض(٢) تخضع كلها لسلطة شخص واحـد (مـالك أو أمير أو نبيـل أو حتى

---

(١) فالفلاح ينتج ليأكل، وما ينتجه يذهب القدر الأكبر منه للسيد المـالك لـلأرض، وبعـد أن يستهلك الفلاح القدر الباقي، فان وُجِـد بعد ذلك فائض، فهو ضئيـل يستبـدلـه الفـلاح مباشرة بما يحتاج اليه من سلع وحـاصـلات أخـرى. ومن هنـا كـان استعمال النقـود محدودا.

(٢) تتراوح ما بين بضعة مئات وبضعة آلاف من الأفدنة.

مؤسسة كنسية)(١). وقد كان السيد الإقطاعي ـ أيا كانت صفته ـ يمثل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية معاً في الإقطاعية. وقد إنقسمت أراضي الإقطاعية إلى أقسام ثلاثة: ١ـ أراضي الحيازات، وهي قطع صغيرة عديدة من الأرض تنازل عنها السيد الإقطاعي لفئات متنوعة من الأشخاص منهم الأحرار والعتقاء. وكان هؤلاء ـ باعتبارهم رقيقا للأرض ـ يلتزمون بالعديد من الالتزامات في مواجهة السيد الإقطاعي، (تقديم جزء من المحصول، العمل دون أجر خلال أيام معينة في الأسبوع في الأرض المملوكة للسيد الإقطاعي والخاصة به(٢)، إنتقال ارث من لا وارث له منهم إلى السيد الإقطاعي، الالتزام بالحصول على إذن من السيد الإقطاعي، لزواج أحد أفراد الإقطاعية من إمرأة خارج الإقطاعية....الخ) ٢ـ الأرض الخاصة بالسيد الإقطاعي وكان يستغلها مباشرة لمصلحته الشخصية عن طريق إستئجار بعض العمال الأحرار وكذلك بواسطة العمال السخرة. وهذا القسم من أراضي الإقطاعية كان يوجد به عمال يقومون بمختلف المهن أو الحرف كالحدادة والطحين والخبز ـ إلا أنها كانت أنشطة ثانوية إذا ما قورنت بالنشاط الرئيسي وهو الزراعة ٣ـ الأراضي العامة، وهي مساحات كبيرة من الغابات والمراعي، كان يحق للجميع إستخدامها وفقا لشروط معينة. وكانت هذه الأراضي مملوكة للسيد الإقطاعي تطبيقا للمبدأ الذي ساد طوال العهد الإقطاعي والذي يقضي بأنه "لا أرض بدون سيد".

د ـ تميز النظام الإقطاعي للزراعة بمستوى منخفض جدا من الفن الإنتاجي وببساطة وصغر تكلفة أدوات الإنتاج المستخدمة، وأما عن تقسيم العمل فلم يكن موجودا في ظل هذا النظام الا في صورة بدائية(١).

---

(١) احتفظت الكنيسة الكاثوليكية بمركزها في النظام الاقطاعي وأصبحت جزءا منه له سلطات وقوى كبيرة، وارتبطت مصالحها بالنظام وقد دافعت عنه.

(٢) كانت أرض كل سيد تنقسم إلى قسمين يحتفظ بأحدهما لنفسه ويعمل به الفلاحون دون أجر، والآخر يوزعه على الفلاحين.. راجع : د. لبيب شقير المرجع السابق، ص ٥٥.

(٣) كانت الزراعة ـ في ظل هذا النظام ـ تتم باحدى طرق ثلاثة هي : نظام الحقل الواحد (حيث تزع جميع المحاصيل في حقل واحد عدة أعوام متتالية)، ونظام الحقلين (حيث تقسم الأرض إلى قسمين يزع أحدهما ويترك الأخر دون زراعة على أن يعكس الأمر في العام التالي)، وأخيرا نظام الحقول الثلاثة (حيث تقسم الأرض إلى ثلاثة أقسام يزرع اثنان منها كل عام على أن يترك الثالث دون زراعة ليسترد خصوبته). راجع تفصيلات ذلك في : د. علي لطفي : «التطور الاقتصادي»، مرجع سابق، ص ٧.

هـ ـ كان النشاط الصناعي في ظل العهد الإقطاعي نشاطا حرفيا يقوم على أساس إنتظام مجموعات الحرفيين في شكل طوائف.. فكانت كل حرفة تنتظم في طائفة خاصة بها حيث تختص كل طائفة بممارسة مهنة معينة كالحدادة والنجارة والاحذية والنسيج.. الخ. وقد تركز نشاط هذه الطوائف في المدن.. وفي داخل الطائفة كان الحرفيون يتمتعون باحتكار كامل لممارسة مهنتهم.

واكتسبت الطائفة حقوقا، فلم يكن يسمح لأحد أن يفتح "ورشة" إلا باذنها.. كما كانت الطائفة تفصل في المنازعات بين أعضائها. كما أن تنظيمات الطائفة كانت تهدف من ناحية إلى حماية مصلحة أعضائها من المنتجين، ومن ناحية أخرى إلى حماية مصلحة المستهليكن للسلع المنتجة وذلك بتحديد ثمن عادل للسلعة، ووضع مواصفات دقيقة لها يتعين مراعاتها عند إنتاجها.

ـ وكانت الحرفة تمارس بواسطة "المعلِّم" أو "الأسطى" يساعده عدد من الحرفيين أطلق عليهم "العريفين" وعدد آخر من الصبية تحت التمرين(١).

ـ وقد تميز الفن الإنتاجي في المشروع الحرفي بصغر نسبة رأس المال إلى العمل.. وكانت دورة الإنتاج بطيئة تبعا لذلك. أما أدوات الإنتاج والمواد الأولية ورأس المال فكانت مملوكة للأسطى أو المعلم. وكان الإنتاج لا يتم إلا إذا كان هناك طلب سابق عليه، فلا ينتج صاحب الحرفة لعملاء مجهولين له بل يُنتِج لمجموعة من المستهلكين والعملاء المحليين الثابتين والمعروفين له شخصيا.. وبذلك كانت المخاطر الإقتصادية محدودة.

---

(١) كان بامكان كل عريف أن يصبح معلما اذا ما توافرت شروط معينة كان أهمها : أن يقوم بصناعة سلعة متميزة في مجال حرفته، وأن يدفع رسوما معينة وأن يكون لديه قدر من الاموال يسمح له بشراء أدوات عمل وحيازة ورشة يباشر فيها حرفته.. راجع د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص ٧٩.

ثانياً : عناصر النظام الإقطاعي ونهايته :

١ ـ عناصر النظام (القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج والتوزيع) :

ـ فيما يتعلق بالقوى الإنتاجية، يمكن القول أنها بلغت في ظل هذا النظام مستوى أعلى منه في ظل نظام الرق. فرغم إستمرار القوى البشرية كأساس للقوى الإنتاجية والعمل في الريف والمدن، إلا أن أدوات الإنتاج في القطاعين قد تطورت، فقد أدخلت تحسينات عديدة على نظام الإنتاج الزراعي وعم إستخدام المحراث المعدنى وغيره من أدوات فلاحة الأرض المصنوعة من المعادن. كذلك نمت زراعة الكروم وما يتصل بها من صناعات بالإضافة إلى زراعة الخضروات والفاكهة. كما زاد الإهتمام بحرفة الرعي. وفي المدينة تحسنت أدوات عمل الحرفيين وطريقة معالجتهم للمادة الأولية وبدأت الحرف القديمة في الإنقسام إلى مجموعة من الحرف المنفصلة المتخصصة(١). كذلك أسهم إختراع البوصلة في تَقَدُّم الملاحة، كما ترتبت نتائج بالغة الأهمية على إختراع الطباعة وإنتشارها. وقد ظل النشاط التجاري محليا حتى بداية القرن الثاني عشر حيث بدأت تظهر الأسواق الكبيرة في المدن وأصبح يفد إليها تجار من الشرق ومن آسيا.

ـ وفيما يتعلق بعلاقات الإنتاج، فقد سبق أن أشرنا إلى أن نظام الإنتاج الذي كان سائدا في ظل نظام الرق والذي كان يقوم على أساس الإستغلال المطلق من قبل السيد صاحب الرقيق، قد تحول في ظل النظام الإقطاعي تحولا ملحوظا ليحقق لرقيق الأرض مصلحة في الإنتاج وزيادته وذلك من خلال تقرير مجموعة من الحقوق للسيد الإقطاعي في مواجهة الرقيق مقابل حيازة هؤلاء للأرض. وفي الإنتاج الحرفي حيث إنتظم الحرفيون في طوائف مستقلة كانت

---

(١) ففي باريس مثلا، ومنذ عام ١٣١٥، قُدِّر أن عدد الحرف قد بلغ على الأقل مائة وخمسين حرفة.. وقد انقسمت صناعة النسيج مثلا إلى عدد من الحرف المتخصصة... وكذلك صناعة الجلد والأخشاب والمعادن.

راجع : - J. LAJUGIE; op. cit., p. 18.

تهدف إلى تحقيق مصلحة المنتجين والمستهلكين من خلال قـواعـد معينـة. إلا أن الأمور قد تطورات إعتبارا من القرن الرابع عشر سواء في المجـال الـزراعي أو في مجال الإنتاج الحرفي، وقد تمثل هذا التطور في شكل علاقات إنتاج جديدة تـولي التجار الأغنياء في المدن أولى مراحل تطورها نحو نظام جديد.

٢ ـ إنهيار النظام الإقطاعي:

منذ القرن الخامس عشر بدأت عوامل متعددة تتضافر معا لتنهي علاقات الإنتاج التي سادت لأكثر من عشرة قرون طوال النظام الإقطاعي لتحـل محلهـا علاقت إنتاج جديدة في ظل نظام جديد هـو النظـام الـرأسمـالي(١). ولقد تطلب الأمر أكثر من قرنين من الزمان كي تنضج العوامل التي يرتكز عليها هذا النظام الجديد ويمكن إيضاح هذه العوامل بإيجاز فيما يلي:

أ ـ إنتشـار ظـاهـرة هـروب رقيق الأرض من الإقطـاعيـات نحـو المـدن التجارية. فلقد تسببت الإلتـزامـات الثقيلـة الملقـاة على عـاتق هؤلاء، والـروابط الشخصية التي كانت تربطهم بالسيد الإقطاعي، في عجزهم عن زيـادة الإنتـاج الزراعي بل وفي تناقص إنتاجية الأرض.. ومن ناحية أخرى، كان لازدياد حاجة السادة الإقطاعيين إلى المنتجات التي يحصلون عليها لمواجهة زيادة أعبائهم دافع إلى زيادة إستغلالهم لرقيق الأرض عن طـريق فـرض قـدر أكبر من المنتجـات يلتزمون بتوريدها، والقيـام بقـدر أكبر من أعمال السـخـرة. ولم يستطـع رقيق الأرض مواجهة ذلك، ففضل كثير منهم الهجرة وترك الاقطاعيات والإتجاه نحـو المدن التي نشأت بعد مرحلة معينة من تطور النظام الإقطاعي.. ولما كان النظام

---

(١) في مصر، ظلت سمات النظام الاقطاعي راسخة في المجتمـع المصري حتى نهـايـة النصف الأول من القرن الحالي عندما قامت الثورة باعادة توزيع الأراضي في ظل سياسة الاصلاح الزراعي.. كما أن النظام الاقطـاعي في مصر لم يتبـع بنظـام رأسمالي وانما طبق النظـام الاشتراكي اثر حركة التاميمات في أوائل الستينات ومنذ منتصف السبعينات كان الاتجاه نحو اقتصاد السوق الحر واضحاً.

الإقطاعي كله قائما على الإقتصاد الزراعي الذي يعتمد بصفة أساسية على رقيق الأرض، فقد أدى هروبهم إلى زعزعة هذا النظام وتدهوره(١).

ب ـ تسببت القيود الحرفية العديدة والتنظيمات الطائفية الدقيقة في وقف كل زيادة في إنتاجية العمل الصناعي. فقد إتجه أصحاب الحرف (المعلمون) ـ إعتبارا من القرن الرابع عشر ـ إلى جعل الطائفة نظاما مغلقا Systéme fermé. وذلك محافظة على مراكزهم الممتازة في داخلها. ولهذا لجأوا إلى زيادة الرسوم التي يتعين على (العريف) الذي يريد أن يصبح معلما أن يدفعها، كما قرروا شروطا أكثر صعوبة للإرتقاء إلى رتبة معلم. وهكذا إنفصلت مصلحة العريفين داخل الطائفة الواحدة عن مصلحة المعلمين(٢).

جـ ـ إستقلال المدن التجارية عن سلطة أمراء الإقطاع. ففي أوج سيطرة النظام الإقطاعي، كان سكان المدن الواقعة في نطاق الإقطاعيات يلتزمون في مواجهة السيد الإقطاعي ببعض الإلتزامات العينية والنقدية كما كانوا يخضعون لدائرة نفوذه الإدارية والقضائية. وقد تميزت المدن بازدهار النشاط الحرفي فيها من ناحية وبازدياد حركة التجارة والمبادلات فيما بينها من ناحية أخرى.. وكان التجار هم أغنى فئات سكان المدن.. وقد عملت هذه المدن ـ بقيادة التجار ـ على أخذ حريتها والإستقلال عن أمراء الإقطاع، نظراً لأن النظام الإقطاعي بقيوده الثقيلة لم يعد مناسبا لإنتشار التجارة وإتساع نطاق المبادلات(٣). وقد تمكنت المدن ـ بعد كفاح طويل ـ من تحقيق إستقلالها. وقد كان لهذا الإستقلال ونمو التجارة نموا مستمرا في المدن أثرا بالغا على الريف الإقطاعي، وعلى التعجيل بالقضاء على النظام الإقطاعي نفسه.

د ـ إتساع إقتصاد المبادلة.. بعد إكتشاف العالم الجديد وتدفق الذهب

---

(١) راجع : د. لبيب شقير، المرجع السابق، ص ٩٩.

(٢) راجع : د. أحمد جامع، المرجع السابق ص ٧٩ ـ ٨٠.

(٣) راجع : د. السيد عبدالمولي، المرجع السابق، ص ١١٧.

والفضة على المدن التجارية، قام التجار بإستخدام هـذه المعـادن في دفـع قيمـة معاملاتهم مع طبقـة الحـرفيين، وأدى ذلك إلى إستخـدام الصنـاع نظير أجـور نقدية. وأصبح السادة الإقطاعيون في حاجة إلى الأموال بشكل متزايـد لشراء مـا يلزمهم من السلع المصنوعة في المدينـة ومن المنتجـات التي يجلبهـا التجـار من بعيد. وللحصول على هذه الأموال، لجأ كثير من الإقطـاعيين إلى بيـع مـالهم من حقوق إقطاعية عينية على أتباعهم وعلى من تبقى من رقيق الأرض في الإقطاعية في نظير مبالغ نقدية، أو إلى إيجار أرضـهم إلى "الفـلاح الحـر" وهكـذا تحطمت رابطة التبعية وما تفرضه من إلتزامات عينية،وتحطم معهـا نظـام رقيق الأرض الذي كان عمادا للنظام الإقطاعي(١).

هـ ـ تعاون التجار مع الملوك للقضاء على السادة الإقطاعيين: وقـد كـان هذا التعاون وسيلة لتحقيق مصلحة كل من الطرفين. فمن ناحية، كانت مصلحة التجار تتمثل في تحقيق مزيد من إستقلال مدنهم، ومن نـاحيـة أخـرى، كـانت مصلحة الملوك تدعيم سلطاتهم المفقودة والتي إغتصبهـا منهم أمـراء الإقطـاع.. ونتيجة لهذا الإتفاق في المصالح، قام التجار بمد الملوك بـالمـال الـلازم لتقـويـة سلطتهم، وبالرجال الأكفاء لتصريف شئـون الإدارة المـركـزيـة، ولتـولي الإدارة المحلية بعد القضاء على أمراء الإقطاع.. ومما سـاعـد الملـوك على الـوصـول إلى غايتهم موت كثير من هؤلاء الأمراء في الحروب الصليبيـة، وفقـر أغلب البـاقين منهم بعد نمو المبادلات التجارية في المدن وزيادة ثراء التجار.

وبهذا يعود إلى المدن وإلى التجار الفضل الأول في وضـع نهـايـة للنظـام الإقطاعي، وإن كانت نهاية بطيئة وممتدة لعدة قرون.

ـ ومع نهاية هذا النظام، ظهرت الدولة بمعناها الحديث كجماعة تقوم على

---

(١) وبسبب استمرار هجر رقيق الأرض للعمل الزراعي لصالح الاقطاعيين، اضطر هؤلاء الى اعادة النظر في الالتزامات الكثيرة الملقاة على عاتق الرقيق وتخفيضها شيئا فشيئـاً؛ ممـا أسهم بدوره في تحررهم التدريجي من الروابط الاقطاعية المتعددة.

أساس قومي وتخضع لسلطة مـركـزيـة يـرأسـهـا حـاكم هـو الملك، وتشـعـر بمصـالحها مستقلة عن مصالح بقيـة الـدول الأخـرى(١). ولم يعد الإقتصـاد مغلقا بل أصبح إقتصـاداً تبادليـاً économie d'echange حيث أصبح الإنتـاج ليس لمواجهة حاجة عمـلاء محليين معـروفين شـخصيـاً للمنتـج، وإنما أضـحى إنتاجا لمواجهة عملاء غير معروفين سلفاً. لقد أصبحت ملاءمة الإنتاج لحاجـات هؤلاء العملاء خاضعة لميكانيزم إقتصـاد آخر هو إقتصـاد السـوق أو الإقتصـاد الرأسمالي.

---

(١) راجع : د. لبيب شقير ، المرجع السابق، ص ١٠٣.

الفصل الثاني

النظام الرأسمالي

- يعتبر النظام الرأسمالي للمجتمعات الغربية المعاصرة ثمرة تطور بدأ بطيئا في القرون السابقة على القرن الثامن عشر، ثم أصبح في شكله الأكثر إكتمالا في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين... ولقد كانت العوامل التي تضافرت معا لتقضي على النظام السابق (الإقطاعي) هي ذاتها التي ساهمت في تغيير الهيكل الإجتماعي القائم وإيجاد هيكل جديد في ظل نظام حديث هو النظام الرأسمالي.. وكما ذكرنا، أصبحت طبقة التجار هي الطبقة الموجهة للإقتصاد اثر الإكتشافات البحرية الكبيرة في القرن السادس عشر(١) فبعد إكتشاف العالم الجديد، كان التجار يجلبون منه المواد الأولية، ثم يصدرون إليه وإلى بقية أجزاء العالم سلعا مصنوعة، ومن هنا التجأ التجار إلى الصناعة لخدمة التجارة. وفي بادىء الأمر، وجدوا أن نظام الطوائف الذي كانت الصناعة خاضعة له يعوقهم عن مباشرة نشاطهم، فكانوا يجذبون الصناع بعيدا عن نطاق الإقليم الخاضع للتنظيم الطائفي، ويستبقون الصانع في منزله ويعطونه المواد الأولية وبعض الأدوات ليصنع لهم ما يطلبونه منه. ثم جمعوا بعد ذلك هؤلاء الصناع في مصانع يدوية يخضعون فيها لإشرافهم. وكانت هذه المصانع وما فيها من أدوات مملوكة للتجار، وبذلك ظهرت طبقة جديدة هي

(١) وكان أول هذه الاكتشافات هو طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند الذي اكتشفه البرتغاليون سنة ١٤٩٨ وكان لهذا الاكتشاف أهمية اقتصادية مرموقة اذ ربط بين دول أوروبا وبين الدول الشرقية المنتجة للسلع النادرة المطلوبة ربطا مباشرا.. راجع : جان بابي «القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالي» الترجمة العربية، ص ٥٢.

طبقة "العمال" التي تعيش على بيع مجهودها عن طريق عقود أو إتفاقات يعقدونها مع المنتجين (الرأسماليين).

وقد سميت رأسمالية هذه الفترة (منذ منتصف القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر) بالرأسمالية التجارية نظرا لتبعية الصناعة للتجارة كنشاط رئيسي(١).

ـ وبعد ذلك، وخلال الفترة منذ بداية منتصف القرن الثامن عشر حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وفي ظل تطور الوحدة الإنتاجية الرئيسية التي أصبحت المشروع الصناعي، إكتملت عناصر الرأسمالية الناشئة وهذه الأخيرة تحولت إلى رأسمالية توسعية خلال الفترة منذ أوائل الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى أوائل الثلاثينات من القرن العشرين. وأخيراً شهد العالم ما سمي بالرأسمالية المتطورة والتي بدأت منذ اوائل الثلاثينات من القرن الحالي ومازالت مستمرة حتى الوقت الحاضر(٢).

ـ والواقع أن هذا التحديد التاريخي لمراحل تطور النظام الرأسمالي، لا يعني أبدا وضع حدود فاصلة قاطعة بين كل مرحلة وأخرى، وانما القصد منه لا يعدو سوى توضيح أو بيان لمعالم الطريق الذي سلكه هذا النظام الديناميكي أو الحركي، دائم التطور. كما أن هذا التطور المتصل يختلف باختلاف الظروف الخاصة بكل بلد على حده، بل وفي داخل البلد الواحد باختلاف الظروف الخاصة بكل وجه من أوجه النشاط الإقتصادي على حدة أيضاً.. وعلى أية حال فقد بدأت عوامل هذا النظام تتكون وتتبلور منذ بداية القرن السادس عشر،

---

(١) راجع : د. لبيب شقير، المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٢) راجع : د. أحمد جامع : «الرأسمالية الناشئة»، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٦٨، ص ١٢ ومابعدها .

وإكتمل تكوين هذه العوامل وإتضحت أسس وملامح النظام في النصف الثـانى من القرن الثامن عشر.

- ولن ندرس هذه المراحل تفصيلا، وسنكتفي هنا بايضاح ما يأتى:

أولاً: مفهوم النظام الرأسمالي.

ثانياً: عوامل نشأة الرأسمالية.

ثالثاً: الأسس أو الخصائص الرئيسية للنظام الرأسمالي.

وسوف نخصص لكل من هذه الموضوعات مبحثاً مستقلاً فيما يلي:

المبحث الأول
في مفهوم النظام الرأسمالي

ـ ليس هناك إتفاق بين الإقتصاديين على وضع تعريف محدد وقاطع للنظام الرأسمالي. ويرجع ذلك إلى أن الرأسمالية كنظام سياسي وكنظرية إقتصادية قد تعرضت خلال تاريخها الطويل لمختلف المظاهر الإقتصادية والسياسية التي جعلت منها نظاماً دائب التغير وخاصة في القرنين التاسع عشر والعشرين. كما أن وضع تعريف علمي ثابت يتسم بالشمول والحياد والموضوعية يبدو أمراً صعبا ونحن بصدد ظاهرة إجتماعية وإقتصادية وسياسية دائمة التغير والتطور كالرأسمالية.. فالمجتمع الغربي الصناعي المتقدم وصل إلى مرحلة عالية من الفن الإنتاجي والتكنولوجي بعد أن مر بمراحل الثورة الصناعية بحكم تطوره التاريخي، ومن ثم فقد تأصلت فيه الرأسمالية وأثرت في إتجاهاته الإجتماعية والسياسية وقادته إلى إستعمار شعوب ومجتمعات أخرى، وقد اعتبر هذا الإستعمار كأعلا مراحل الرأسمالية، وهو في هذا يختلف عن مجتمع آخر لا يزال يتسم إقتصاده بالطابع الزراعي ولم يصل بعد إلى المراحل الأخيرة من الرأسمالية الصناعية الإستعمارية.

ـ وأمام هذه العصوبات إختلفت التعريفات المعطاة للرأسمالية كنظام إقتصادي وإجتماعي في نفس الوقت، فنجد بعضها كان موضوعيا، والبعض الآخر قد تأثر بالتفضيل الشخصي للكاتب، كما أن بعضها قد أخفى حكما قيميا فيما يتعلق بالنظام له أو عليه. وكذلك نجد بعضا من هذه التعريفات قد صدرت بناء على موقف قد إتخذ مسبقا. ونعرض فيما يلي أمثلة متعددة لهذه التعريفات:

١ ـ إستنادا إلى بعض خصائص النظام يذهب "موريس دوب" (١) إلى أن الرأسمالية هي نظام المشروع الفردي الخاص حيث تسود المنافسة الحرة

(١) - M. DOBB; "Studies in the development of capitalism" Routledge. P. 3.

بين الأفراد في سبيل كسب معاشهم. ووفقا لرأي "بيجو"(١) فان النظام الرأسمالي هو ذلك النظام الذي يستخدم الجزء الأكبر من موارده الإنتاجية في الصناعات الرأسمالية التي يمتلكها الأفراد العاديون.

٢ ـ وتأسيسا على علاقات الإنتاج والتوزيع السائدة ذهب "ك. ماركس" إلى أن الرأسمالية هي نظام تتملك فيه الأقلية أموال الإنتاج بمختلف أنواعها، بينما لا تتملك الأغلبية سوى قوة عملها، ويقوم أفراد الطبقة الأولى، أي الرأسماليون، بشراء قوة عمل أفراد الطبقة الثانية، أي البروليتاريا، نظير أجر معلوم كما تُشْتَري أي سلعة من السلع، ويستخدمونها في القيام بعملية الإنتاج حيث تعود أثمان السلع المنتجة بأكملها عليهم. وتضطر البروليتاريا إلى بيع قوة عملها للرأسمالية لأن هذه القوة هي مصدر رزقها الوحيد ولأنه طبقا لحالة القوى الإنتاجية في النظام الرأسمالي لا يمكن إستخدام قوة العمل دون أموال الإنتاج المختلفة التي يمتلكها الرأسماليون وحدهم. وهكذا يقوم النشاط الإنتاجي في النظام الرأسمالي على أكتاف طبقة البروليتاريا، لكن ليس بمقتضى وسائل قهر قانونية بل بمقتضى رابطة تعاقدية تتمثل في عقود العمل التي تعقدها مع أفراد طبقة الرأسماليين. وفي النظام الرأسمالي يكون طابع علاقات الإنتاج فرديا بينما يكون طابع القوى الإنتاجية جماعيا(٢).

---

(١) - A. BIGOU; "Socialism versus capitalism" p. 2.

أشار إلى هذين المرجعين : د. صلاح الدين نامق، المرجع السابق، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٢) راجع تفصيلات هذا التعريف في : د. أحمد جامع: المذاهب الاشتراكية، مع دراسة خاصة عن الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٠٧ ـ ٢٣٠.

ـ ويذهب كل من «سيدني» و«بياتريس»، وهما من الاشتراكيين الانجليز إلى أن الجزء الأعظم من العمال يكون محروما من ملكية أدوات الانتاج حيث يتحولون إلى مجرد أجراء يتوقف معاشهم وأمنهم وحريتهم الشخصية على ارادة عدد صغير نسبيا من الرأسماليين الذين يملكون هذه الأدوات ويقومون بتنظيم وادارة وسائل الانتاج وقوة العمل في الجماعة ـ راجع في ذلك: د. أحمد جامع.. الرأسمالية الناشئة.. مرجع سابق، ص ١٠.

ـ ويتشابه هذا المفهوم كثيراً مع ذلك الذي ذهب إليه "آلان كـوتـا" حيث يذهب إلى أن الرأسمالية هي في الـواقـع طـريقـة أو نمـوذج للتنظيم الإجتماعي تسمح بالملكية الخاصة (فردية كانت أو جماعيـة) لـوسـائل الإنتـاج. وينقسم الأفراد المكونين لهذا التنظيم في المجتمـع إلى مجمـوعتين متميـزتين: المجمـوعـة الأولى: وهم من يملكون وسائل الإنتاج (الرأسماليون) والقادرون على إختيار ما ينتجونه من خلال تأليفهم بين العمل والآلات لتحيق الأرباح. والمجموعة الثانيـة تتمثل في هؤلاء الذين يضطرون إلى بيع قوة عملهم بأجور لا يتحكمون غالبا في تحديدها. إنها إذن عدم العدالـة Inégalitéالتي تسود حركة النظام الـرأسمالي وتستقر في قلب تنظيمه الإجتماعي(١).

٣ ـ وعلى أساس غاية النظـام وقصـده، عـرف الإقتصـادي الإنجليـزي "هوبسون" الرأسمالية بأنها تنظيم الأعمال على نطاق واسع بواسطة صـاحب عمل، أو مجموعة من أصحاب الأعمال، يمتلك مقدارا من الثروة المتراكمة يسمح له بالحصول على المواد الأولية وإستئجار العمل وذلك بقصد إنتـاج مقـدار أكبر من الثروة وبالتـالي تحقيق الأربـاح(٢). إن الغـرض من النشـاط الإقتصـادي الرأسمالي ـ كما يقول "سومارت" ـ هو التملك، وعلى وجه أخص من التملك في شكل نقـدي. ذلك أن إتـاحـة الفـرصـة أمـام الفـرد العـادي أن يمتلك السلـع

---

(١) - A. COTTA; "Le capitalisme", coll. que sais - je?, P. U. F., Paris, 1979, P. 5-6.

(٢) وحتى يوجد النظام الرأسمالي بهذا المفهوم، ذهب «هوبسون» إلى ضرورة وجـود شروط خمسة هي: تحقيق انتاج للثروة وليس فقط انتاج للاستهـلاك، وجـود طبقـة عماليـة لا تستطيع كسب رزقها بصفة مستقلة، نمو الفن الصنـاعي لـلانتـاج بـاستخـدام الآلات والأدوات، وجود أسواق واسعة لاستيعاب المنتجـات من الصنـاعـة الـرأسماليـة، وأخيرا وجود الروح الرأسمالية، أو الـرغبـة والمقـدرة على استخـدام الثـروة المتراكمـة لتحقيق الأرباح، وذلك بواسطة تنظيم المشروع الصناعي.

راجع : - J.A. HOBSON; "The evplution of modern capitalism", London 1954, p. 1-2.

الإستهلاكية ورؤوس الأموال المادية والنقدية ثم زيادة مـا يمتلكـه مكـونـا مـا يسمى في العرف الإقتصادي برأس المال هو روح النظام الرأسمالي(١).

٤ ـ وإذا كانت التعريفات السابقة قد أسس بعضها على بعض خصائص النظام من ناحية، أو علاقات الإنتاج والتوزيع السائدة فيه من ناحية أخرى، أو على أساس الهدف النهائي للنظام أو غايته، فان تعريفا يُـبنى على مجموع هـذه الأسس معا مع إتسامه بالموضوعية والحياد التام مع التركيـز على الخصـائص الرئيسية للنظام بعد إكتماله في النصف الثانى من القرن الثامن عشر، يـدو لنـا أكثر قبولا ـ ولقد حاول بعض الإقتصـاديين المعـاصرين جمع هـذه السمات في تعريف مؤداه: أن الرأسماليـة هي تنظيم النشـاط الإقتصـادي في المجتمـع على أساس قيام فرد، هو الرأسمالي، أو مجموعة من الأفراد محتمعين، هي الشركات الرأسمالية بالتأليف بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكـة لهم والمـواد الأوليـة التي يشـترونها وقوة العمل المستأجرة في شكل مشروع، هو المشروع الصنـاعي، يستخدم الآلية كأساس للفن الإنتاجي، وذلك من أجل تحقيق مقدار متزايد دائما من الثروة يمكنهم من الحصول على أرباح يحتفظون بها لأنفسهم، ومن زيـادة تراكم رأس المال لديهم باستمـرار(٢). ويمتـاز هـذا التعـريف بـابـرازه لبعض الخصائص الرئيسية للنظام وهي: إعتبار الوحدة الإنتاجية الرئيسية متمثلـة في المشروع الصناعي، إعتماد هذا المشروع على فن إنتاجي متميز يتمثل في إستخدام الآلات في الإنتاج وليس الأدوات، التركيز على تحقيق مزيد من الأرباح باستمـرار كدافع أساسي لديناميكية النظـام، عنصر الإدارة والتـأليف بين عـوامـل الإنتـاج يتمثل في الرأسماليين أفرادا أو شركات.

ـ ويمكن أن يضاف إلى هذه الخصائص بعض آخر مثل: قيام النشاط في

---

(١) أشار إلى ذلك د. صلاح الدين نامق، المرجع السابق ص ٤٠.

(٢) انظر في هذا التعريف : د. أحمد جامع : «الرأسمالية الناشئة..»، مرجع سـابق، ص ١٢، ولنفس المؤلف في علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٨٣.

ظل إقتصاد للسوق يعتمد على تلاقى العرض والطلب بحرية(١)، أهمية المبادرات الفردية، المنافسة، أهمية الملكية الفردية والخاصة لوسائل الإنتاج والإستهلاك.. وسنتناول هذه الخصائص في المبحث الثالث من الفصل الحالي بعد إيضاح عوامل نشأة النظام الرأسمالي في المبحث التالي.

المبحث الثاني
عوامل نشأة الرأسمالية

- من المعلوم أن الكيفية التي يواجه بها الأفراد مشكلاتهم الإقتصادية والإجتماعية في وقت معين إنما تتوقف على عوامل متعددة تضافرت معا خلال فترة سابقة على وجود هذه المشكلات.. هذه العوامل التي تراكمت فيما مضى، بعضها ثقافي أو فكري (ذات طبيعة معنوية)، والبعض الآخر منها ذات طبيعة مادية أو إقتصادية ومن أهمها مقدار الثروات التي يملكها هؤلاء الأفراد، وبعبارة أخرى: القدر من الموارد المتاحة في الوقت الحاضر وما تراكم منها في وقت سابق.

- والنظام الإقتصادي باعتباره نموذج أو طريقة للتنظيم الإجتماعي Mode d'organisation sociale من ناحية، ونموذج أو طريقة للتنظيم الإقتصادي من ناحية أخرى، ليس سوى إنعكاس لعوامل وعناصر متعددة تفاعلت معا لتكون محصلتها في النهاية ذلك النظام الذي يكتسب حركته من عوامل نشأته.

---

(١) لمزيد من التأصيل والدراسة لهذه النقطة (اقتصاد السوق الحرة)، راجع مثلا : جورج، ن. هالم ٠ «النظم الاقتصادية - تحليل مقارن»، ترجمة أحمد رضوان مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٨١، ص ١٨ ومابعدها.

ولقد تكاتفت عوامل تاريخية متعددة مختلفة لكنها مترابطة إلى حد ما فيما بينها في تكوين النظام الرأسمالي ونشأته. هذه العوامل بعضها إقتصادي والبعض الآخر غير إقتصادي أو معنوي (فكري أو مذهبي). ولما كانت الرأسمالية هي نظام إقتصادي إجتماعي محدد فانه من الطبيعي أن تحتل العوامل الإقتصادية أهمية كبرى من بين عوامل تكوين النظام، إلا أن ذلك لا ينكر أهمية العوامل المعنوية (أي الإطار الفكري أو المذهبي) في إرساء الأسس الإقتصادية والإجتماعية للرأسمالية. ان الأفكار المتعلقة بالإقتصاد والتي تتخذ أحيانا شكل بحث يقوم به بعض المفكرين، أو عبارات عارضة يطلقها أديب ناثر أو شاعر خلال ما يقوله عن الحياة والناس، كانت في الأغلب الأعم، تكمن فيما يستقر في أذهان الناس من معتقدات وآراء، توجه سلوكهم، وتشكل الأنظمةالقانونية والسياسية والإجتماعية التي يطبقونها(١).

ـ ومن ناحية أخرى، فان عاملا تاريخيا هاما لا يمكن إغفاله ونحن بصدد الحديث عن نشأة الرأسمالية هذا العامل الهام هو المخترعات العلمية والفنية ولقد إشتركت هذه المخترعات مع تراكم رأس المال ليكون نتاجهما معا هو الثورة الصناعية ـ أصل النظام الرأسمالي ـ خلال القرن الثامن عشر(٢).

ـ ويمكن إذن رد نشأة الرأسمالية إلى عوامل ثلاثة: الأول منها ذو طابع معنوي (الإطار الفكري والمذهبي) والثانى، ذو طابع علمي وفني (المخترعات)، والثالث ذو طابع إقتصادي (تراكم رأس المال). ويمكن تناول هذه العوامل الثلاثة بشيء من التفصيل فيما يلي:

---

(١) فكل العادات والأنظمة القانونية انما تعكس بصورة ضمنية، وإلى حد ما، فكرة اقتصادية معينة. فاذا وجدنا في احدى الحضارات القديمة قانونا يحرم الربا، فان مثل هذا القانون انما يتخذ موقفا معينا من مشكلة مشروعية الفائدة، وهي مشكلة اقتصادية ـ راجع : د. لبيب شقير المرجع السابق، ص ٢٢.

(٢) راجع : - A. COTTA; 'le capitalisme", op. cit., p. 7.

أولاً: الإطار الفكري (المعنوي) للرأسمالية(١) :

١ ـ ساهمت عوامل ذات طبيعة ذهنية وأخلاقية ودينية في خلق ونشر عقلية جديدة تجاه الواقع والأحداث الإقتصادية، عقلية تختلف تمام الإختلاف عن تلك التي سادت في العصر الإقطاعي، ويمكن تسميتها بالعقلية الرأسمالية، وقد ترتب على حركة النهضة التي بدأت في إيطاليا ثم سادت أوروبا الغربية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر أنْ قَوى الشعور بالحرية الفردية وبمعنى الشخصية وإستغلال الطاقة البشرية مما كان له أثره في نشر روح الفردية والديناميكية، وهما من المميزات الأساسية للعقلية الرأسمالية. كذلك ساهمت حركة النهضة في جذب الإنتباه والفضول إلى الظواهر المادية والطبيعية والفنية. وعلى العكس من الأخلاق الإقطاعية التي كانت تتميز بالتقشف والسلبية وإخضاع أوجه النشاط المادية لقواعد أخلاقية ودينية صارمة وإختفاء الثروات، ووضع الفرد في تدرج طبقي جامد، فان المثل الأعلى في حركة النهضة قد تمثل في تحرير الفرد والدعوة إلى بذل أقصى طاقة ممكنة في أعمال التجارة والمال والنجاح فيها والبحث عن الثروة والرخاء المادي. وبالاختصار فقد تمثلت حركة النهضة في شكل حب عميق للحياة(٢). ولم يعد السعي وراء المكاسب عملا يجب تجنبه. بل ان بعض المفكرين الدينيين من أمثال كالفن Calvin (١٥٠٩ ـ ١٥٦٤) نادوا بأن النشاط الإقتصادي ليس ذميما في ذاته، ذلك أن تحقيق الأرباح والثروة دليل على رضا الرب عن المرء(٣).. وقد ساهمت أفكار "كالفن" وغيره من المفكرين الانجلوسكسون ـ في ذلك الوقت ـ في جعل الأعمال المربحة تأخذ مكانها في المجتمع بعد زمن طويل من الإحتجاب.

---

(١) لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة. راجع : د. أحمد جامع: «الرأسمالية الناشئة»، مرجع سابق ص ١٧ ـ ٢٢، ص ١١٧ ـ ١٢٩.

(٢) راجع : - J. MARCHAL; 'Cours d'économic politique", I, 1957.

(٣) وقد خصص الاستاذ R. H. TAWNEY دراسة العلاقة بين الدين ونشأة الرأسمالية في مؤلفه :

- "Religion and the rise of capitalism" 1947.

٢ ـ وقد ساهم اليهود كذلك في تكوين العقلية الرأسمالية. وفي كتابه الذي نشر عـام ١٩١١ عن "اليهود والحياة الإقتصـاديـة" أشـار "زومبـارت" إلى دورهم الريادي في نشأة الرأسمالية، وعزا إلى هجـراتهم في العصـور الـوسطى تنقل مراكز النشاط الإقتصادي في أوروبا في تلك العصور(١).

٣ ـ وفي النطاق السياسي، وكما ذكرنا، أخذت فكرة الدولة بمعناها الحديث في الظهور، وقد إقتضى ذلك القضاء على سيطرة أمراء الإقطاع من ناحية، والحد من سلطة الكنيسة من ناحية أخرى. وقد كان ميكافيلي Machiauelli(١٤٦٩ ـ ١٥٢٧) في كتابه (الأمير) هو الناطق بلسان العصر وإحتياجاته من هذه الناحية، فقرر أن السياسة يجب أن تنفصل من الأخلاق والدين، وأن الأحوال تحتـاج إلى أمير (ملك) قوي يحقق وحدة الدولة وقوتها وأن هذه الغايـة تبرر كـل وسيلـة يتخذها الأمير لتحقيقها(٢). ومع هذا التطـور الشـامـل كـان من الضروري أن يتطور الفكر الإقتصادي بدوره لتحقيق الملاءمة بين مصلحة الدولة الناشئة بما تحتاج اليه من قوة، ومصلحة الطبقة الجديدة وهي طبقة التجـار.. وقـد تـولت هذه المهمة مدارس فكرية إقتصادية كان أهمها مدرسة التجـاريين -Marcantil smوالتي إمتد فكرها منذ القرن الخامس عشر حتى القرن الثـامن عشر. وقـد نادى التجاريون بأن تتخذ الدولة من الوسائل ما يجعل ميزانها التجـاري مـع الخارج في مصلحتها، بأن تحقق فائضـا إيجابيـاً من الـذهب والفضـة كنتيجـة لمبادلتها التجاريـة مـع الخـارج. إن ذلك يحقق قـوة الـدولـة. فغـايـة النظـام الإقتصـادي هي تحقيق هذه القوة. وقد طبقت كل دولة هذا المبدأ العام بسياسة مختلفة عنها في الدول الأخرى(٣). وإلى جانب هذه السياسـات الوطنية المختلفة،

---

(١) والواقع أن «العهد القديم» بما يتضمنه من وعود بالسلطـة والثـروة والسيطـرة المـاديـة للشعب المختار انما يسبغ على الاقتصاد مفهوما ماديا ملموسا راجع : د. أحمد جـامـع، المرجع السابق، ص ٢٢.

(٢) - B. RUSSEL; "History of Western philosophy" 4th imp. London, 1954, p. 525 et s.

(٢) لمزيد من التفصيلات حول هذه النقطة ، راجع د. لبيب شقير، المرجع السـابق، ص ١١١ وما بعدها.

كانت الدول الكبرى كلها تطبق ما يعرف باسم "العهـد الإستعماري Pacte co-lonial". والفكرة الأساسية التي تصدر عنها قواعد هذا العهـد، أن المستعمـرات ليست سوى مناطق قد جُـعِلت لخدمة إقتصاديات الدول الإستعمارية وبالذات لتسهيل حصول هذه الأخيرة على ميزان تجاري إيجابي.

٤ ـ وخـلال الفترة (١٧٥٦ ـ ١٧٧٨)، صدرت عدة مؤلفات هامة لعـدد من المفـكرين إتـفقت أفـكارهم حتى في التـفاصيـل الصغيرة، وإنْ كـان لكـل منهم أسـلـوبـه الخـاص في عـرض آرائه.. وقـد أطلق على هؤلاء "مـدرسـة الطبيعيين Les physiocrates".

ـ وقد رأى مفكروا هذه المدرسة أن الظواهـر الإقتصـاديـة تخضـع، كما تخضع الظواهر الطبيعية والبيولوجية، لقوانين طبيعية لا دخـل لإرادة الإنســان في إيجادها. وأن إنطباق هذه القوانين وتنظيمها للحيـاة الإقتصـاديـة يقـوم على أساس مبدأين هامين هما: مبدأ المنفعة الشخصية، حيث تعتبر هـذه المنفعـة هي الحافز الذي يدفـع النـاس إلى النشـاط الإقتصـادي. ويتمثـل المبـدأ الثـانى في المنافسة، حيث يدخل كل فرد ـ وهـو بصـدد تحقيق منـافعـه الشخصيـة ـ في تنافس مع بقية الأفراد في المجتمع، فيحد ذلك من إنطلاق الفرد في تحقيق منافعه ـ وقد إعتبر الطبيعيون أن الزراعة وحدها هي النشاط الإقتصـادي الـذي يعتبر منتجا، وأن العمل الزراعي وحـده هـوالعمـل المنتـج، ولا يعني ذلك أن التجـارة والصناعة هي أنشطة ليست نافعة، انها في رأيهم نافعة ولكنها غير منتجة.

٥ ـ في أواخر القرن الثـامن عشر وأوائل القـرن التـاسـع عشر هيمن على الفكر الإقتصادي مذهب جديد في الإقتصاد ينادي بالحـريـة الإقتصـاديـة هـو المذهب الحر أو المذهب التقليدي كما سمي فيما بعد.. والواقع أن هـذا المبـدأ قـد نادى به الطبيعيون، ومؤداه أن يترك النشاط الإقتصادي حرا وأن تمتنع الدولة عن التدخل في الحياة الإقتصادية حتى لا تعرقـل عمـل القـوانين الطبيعيـة التي تحكم العلاقات الإقتصادية والتي تؤدي دورها بحريـة لتحقق أفضـل النتـائج.

وقد نادى أنصار هذا المذهب بتطبيق تلك الحرية الإقتصادية، في الداخل وفي العلاقات الإقتصادية مع الخارج(١).

ـ وإذا كانت نشأة هذا المذهب ترتبط في تاريخ الفكر الإقتصادي بالمفكر الشهير والإقتصادي الإسكتلندي المعروف "آدم سميث" (١٧٢٧ ـ ١٧٩٠) ومؤلفه الشهير في "ثروة الأمم عام ١٧٧٦"، إلا أن كُتَّاباً عديدون قد نادوا بهذا المذهب وأكدوا أهمية ذات الفكرة ـ فكرة الحرية.. ومن هؤلاء يمكن أن نذكر الفيلسوف البريطاني "هوبز" (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩) الذي كان أول من ساهم في إقامة النظرية الفردية بتأكيده على المصلحة الفردية باعتبارها الدافع الأساسي لأوجه نشاط الإنسان المختلفة(٢). ونجد أيضا ج. لوك (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤) الذي ركز على التحليل المستقل أو الذاتى للنطاق الإقتصادي. وقد إعتبر أن الملكية الفردية كحقيقة لا تنفصل عن الإنسان حيث أنها نتاج عمله.. وكذلك ساهم "ب. مانديفيل" (١٦٧٠ ـ ١٧٣٣) في نظرية التحررية الفردية، وأشار إلى العلاقة الهامة بين الدوافع الفردية والحقيقة الإجتماعية. ويعتبر "مونتسكيو" ١٦٨٩ ـ ١٧٥٥ ـ من أهم مؤسسي هذا التطور التحرري، وقد ميز بوضوح بين مصالح الأفراد من ناحية ومصالح الدول من ناحية أخرى.. وقد رأى أن الثروة يمكن أن تتحقق بوجود مؤسسات Institutionsأقل جمودا في دولة أقل ضغطا أو تحكما. وقد تأثرت فلسفة كل من "آدم سميث" و"دافيدهيوم" (١٧١١ ـ ١٧٧٦) بالمبادىء التي صاغها "ماندفيل" تأثرا كبيرا وتمثلت مساهمة "د. هيوم" في المجال الإقتصادي في تكوينه للنظرية الكمية للنقود (١٧٥٠) والتي إستلهمها "ريكاردو" في مقالاته عن التجارة الخارجية والنقود والفائدة عام

---

(١) وقد تم التعبير عن هذا المذهب بعبارة نالت شهرة واسعة فيما بعد هي laisser faire, laisser passer .. ويبدو أن قائل هذه العبارة هو V. de Gournay وهو اقتصادي فرنسي (١٧١٢ ـ ١٧٥٩) وكان موظفا كبيرا في الدولة الفرنسية.

(٢) راجع : د. أحمد جامع .. المرجع السابق، ص ١١٧ ومابعدها.

١٧٥٢. ومن ثم فان "هيوم" يعتبر أحد مؤسسي الفكر التقليدي ببحثه في معظم الموضوعات الإقتصادية التي طورها "آدم سميث" فيما بعد. ويمكن أن نشير أخيرا إلى "أوجست كانت" (١٧٢٤ ـ ١٨٠٠) الذي طور فكرة الوعي Con-science الفردي ورشادة المواطن Rationalité de Citoyen وقد رأى أن الفرد يقوم بعمل حساب Calcule وفقا لمصالحه الإقتصادية(١).

٦ ـ وخلال الفترة (١٧٧٦ ـ ١٨٤٨) وهي الفترة التي شهدت إنطلاق الثورة الصناعية في إنجلترا باكتمال المشروع الصناعي كوحدة رئيسية للإنتاج، من ناحية، وإكتمال الإطار الفكري للرأسمالية الناشئة (الحرية الإقتصادية) من ناحية أخرى، وإنطلاق حركة إقتصاد السوق من ناحية ثالثة، شهدت هذه الفترة رؤية متكاملة للفكر الإقتصادي التقليدي بالمعنى الضيق Sense strict (وذلك بدءا من مؤلف "آدم سميث" (ثروة الأمم ١٧٧٦) وإنتهاء بمؤلف (مبادىء الإقتصاد) لجون ستيوارت ميل ١٨٤٨).. هذه الرؤية يمكن إيجاز أسسها فيما يلي(٢):

أ ـ ان ثراء الأمم يتوقف على تراكم الرأسمال.

ب ـ ان هذا التراكم يعتمد على تقدير أهمية الإدخار من قبل الحائزين للأرباح.

جـ ـ ان هذا الإدخار سيتم إستثماره بطريقة تلقائية في القطاعات التي تتميز بتحقيق المعدلات المرتفعة للربح، ويؤدي ذلك إلى إستمرار عملية النمو Le processus de croissance.

---

(١) راجع : - "Histoire des pensées économicques - les fondateurs" - Ouveage collectif, coll. synthése, Sirey, Paris, 1988, p. 11 - 13.

(٢) راجع : - Suzanne de Brunhoff; in : Panorama des sciences humaines", Gaillimard, Paris, 1973.

ـ وفيما يتعلق بطريقة البحث للإقتصاديين التقليديين، فانها كانت طريقة نظرية وتعليمية حيث كانت الوقائع تخدم في إيضاح تحليلهم.. وإستثناء من ذلك فقد تميز تحليل "توماس مالتوس" (١٧٦٦ ـ ١٨٣٤)، باعتماده على الحقائق والمعطيات الإحصائية. ومازال الفكر التقليدي مجالا خصبا للفكر الإقتصادي المعاصر، وذلك من خلال كثير من المفاهيم، مثل: المنافسة، تقسيم العمل، قانون النفقات المقارنة... الخ.

٧ ـ عرفت الرأسمالية الصناعية منذ أخذت في النمو والإزدهار، أزمات متتالية، كان النشاط الإقتصادي يتحول خلالها من الزيادة والإرتفاع إلى الهبوط والركود وقد بدأت هذه الأزمات منذ بداية القرن التاسع عشر على اثر إنتهاء حروب نابليون(١). وقد إهتم الإقتصادي الإنجليزي المعروف، بل والأكثر شهرة "كينز" (١٨٨٣ ـ ١٩٤٦)، بدراسة هذه الأزمات التي شهدها النظام الرأسمالي وخصوصا تلك التي حدثت عام ١٩٢٩ حيث حدث كساد عام في كافة نواحي الحياة الإقتصادية وبطالة كثيفة للعمال.. وقد حاول "كينز" أمام هذه الأزمات وأمام ظواهر أخرى جديدة في النظام الرأسمالي (إحتكارات، نقابات، تقلبات مستمرة ودورية في الأسعار...... الخ)، حاول تطوير هذا النظام ولم يسع إلى هدمه.. وقد إعْتُبر "كينز" مفكرا إقتصاديا لرأسمالية من نوع جديد(٢).

---

(١) ففي كل من السنوات : ١٧١٠، ١٨١٤، ١٨٢٥، ١٨٣٦، ١٨٤٧، ١٨٥٧، ١٨٦٤، ١٨٧٣، ١٨٨٢، ١٨٩٠، ١٩٠٠، ١٩٠٧، ١٩١٣، ١٩٢٠، ١٩٢٩، حدثت ازمة في بلد أو أكثر من البلاد الرأسمالية النامية، وكانت لا تلبث أن تنتقل عدواها إلى البلاد الأخرى.. انظر في ذلك :

- AROANT (H.); "Les crises economiques" Flammarion, Paris, 1948, p. 35 et s.

ـ ولمزيد من التفصيل حول هذه الأزمات، راجع :

- M. FLAMANT, et J. SINGER KEREL; "Les crises économiques", P.U. F. Coll. que sais - je, Paris, 1987, 6e ed.

(٢) راجع : - Historie des pensées.. "op. cit. p. 316.

ـ وقد نشر "كينز" في عام ١٩٣٦ أهم مؤلفاته "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود". وقد أحدث هذا الكتاب منذ نشره مناقشات عنيفة بين الإقتصاديين، وأثر تأثيرا كبيراً على الفكر الإقتصادي اللاحق، وقد وصف هذا المؤلف بأنه يمثل "ثورة فكرية" هي الثورة الكينزية.. ولسنا هنا بصدد إيضاح تفصيلات هذا المؤلف الهام(١) وإنما سنكتفي بأهم ملامحه والتي كان لها أثر كبير في السياسات الإقتصادية للدول المطبقة للرأسمالية المعاصرة.

أ ـ وجه "كينز" إنتقادات شديدة للمذهب التقليدي فيما يتعلق برؤية هذا الأخير لنظرية التشغيل والتوازن الإقتصادي فطبقا لرؤية الفكر التقليدي الذي كان مسيطرا على الفكر والسياسة الإقتصادية(٢)، لم تكن فترات الركود وما يصاحبها من بطالة سوى فترات إختلال عابرة نشأت عن بعض العوامل المؤقتة التي لا تلبث أن تزول لو ترك الإقتصاد حرا دون تدخل من الحكومة او النقابات العمالية. وفي هذه الحالة إذا وجدت بطالة، فان اجور العمال تنخفض وسيدفع ذلك المنظمين الى تشغيل كل المتعطلين، ويظل الأجر ينخفض والإنتاج (أي العرض) يرتفع تلقائيا وكذلك الطلب الكلي على المنتجات حتى يتحقق التشغيل الشامل للعمال ويقضي على البطالة. وكذلك فانه في حالة حدوث كساد في فرع انتاجي معين لانخفاض معدل الربح فيه، فان عناصر الإنتاج تميل إلى ترك هذا الفرع الى غيره من الفروع الأخرى التي يرتفع فيها معدل الربح، ويترتب على هذا الإنتقال أن يقل عرض الفرع الذي إنتقلت عنه عوامل الإنتاج وسيؤدي ذلك الى إرتفاع قيمة منتجاته وإرتفاع معدل أرباحه. وبالنسبة لفروع الإنتاج الأخرى التي إنتقلت إليها عوامل الإنتاج، فان إنتاجها سيزيد (زيادة العرض)، وبالتالي تنخفض أثمان منتجاتها مما يؤدي إلى إنخفاض معدل

---

(١) لمزيد من الشرح والتفصيل للنظرية الكينزية، راجع : د. رفعت المحجوب «الطلب الفعلي» دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١ ـ الباب الثانى.

(٢) في تفصيل الشروط الرئيسية الحاكمةللاداء الاقتصادي في الفكر التقليدي، راجع : د. اسماعيل محمد هاشم «التحليل الاقتصادي الكلي»، الكتاب الثالث الاسكندرية، ١٩٨٢، ص ٢٠ ـ ٢٧.

أرباحها وباستمرار هذا الإنتقال لعوامل الإنتاج بين فروعه المختلفة يتحقق تعادل أو مساواة معدل الأرباح فيها جميعا، ومن ثم يتحقق التوازن الإقتصادي ويقضي على الكساد الجزئي الذي كانت تعرفه بعض الأنشطة الإقتصادية.

ـ وقد بين "كينز" في نظريته العامة عدم صحة التحليل السابق، ونقطة البداية عنده تمثلت في عدم صحة قانون الأسواق الذي إستند اليه الفكر التقليدي في تحليله، ومقتضى هذا القانون ان العرض يخلق الطلب المعادل له، وبالتالي فان المساواة بين العرض والطلب الكليين تتحق مما يؤدي إلى التشغيل الكامل للموارد وللعمالة وعلى ذلك فقد رأى "كينز" أن الطلب هو الذي يخلق العرض وأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم الإنتاج وحجم العمالة، أي مستوى التشغيل(١). ومن ثم فان مستوى التشغيل يتوقف على مستوى الطلب الفعلي على المنتجات فاذا حدث وكان الطلب الكلي أقل من كمية الإنتاج، فان معنى ذلك أن كميات من المنتجات ستبقى دون تصريف. فينقص المنتجون من إنتاجهم، وينقصون تشغيلهم للعمال إلى الحد الذي تصبح فيه كميات الإنتاج على قدر الطلب الكلي الفعلي.. ويترتب على ذلك أنه يمكن ان يتحقق التوازن عند مستوى أقل من مرحلة التشغيل الشامل حينما يكون الطلب الفعلي أقل من العرض الكلي، وهذه حالة الإقتصاديات الرأسمالية، مما يترتب عليه تعرض هذه البلاد لفترات من الكساد والبطالة(٢) وتأكيدا لوجهة نظر "كينز" فقد لوحظ منذ العقد الثالث من القرن الحالي، خاصة في إنجلترا وأمريكا، أن هنا كقدرا شبه دائم من البطالة، وأن العمال المتعطلين يرغبون في العمل بأجور منخفضة أيا كان مقدارها ولكنهم مع ذلك يبقون متعطلين بدون تشغيل(٣).

ب ـ وفيما يتعلق بدور الدولة، نجد الفكر التقليدي يرى ضرورة إقتصار

---

(١) فالطلب الفعلي هو الحصيلة، أو الايراد الذي يحقق أكبر ربح ممكن والذي يتوقع المنتجون الحصول عليه من بيع حجم معين من الانتاج، وهو الذي يعتبر المتغير المستقل أما حجم الانتاج وحجم الدخل فإنها متغيرات تابعة.

(٢) راجع : د. السيد عبدالمولى، المرجع السابق، ص ١٤١ وما بعدها.

(٣) راجع : د. لبيب شقير : «نظرية التشغيل والدورات» القاهرة، ١٩٥٤، ص ٢١.

هذا الـدور على الـوظـائف التقليـديـة (أمن ـ دفـاع ـ قضـاء) وتـرك النشـاط الإقتصادي للأفراد يمارسونه بحرية كاملة حتى يقـوم جهـاز الثمن بـوظيفتـه ويتحقق التوازن التلقائي. أما "كينز"(١) فقد رأى ضرورة تـدخـل الـدولـة في النشاط الإقتصادي من أجل تنشيط الطلب الفعلي حتى يتحقق التشغيل الشامل ويُـقضي على البطالة ويتحقق التوازن الإقتصادي الكلي (الرأسمالية المتدخلة) أو (رأسمالية الدولة).

ثانيا : الإختراعات العلمية والفنية :

١ ـ كان للإختراعات العلمية والفنية التي تم إنجازها طوال القرن الثـامن عشر أثرها الذي لا يمكن تجاهله في إحداث الثـورة الصنـاعيـة في دول أوروبـا الغربية والتي امتدت منها بعد ذلك لتنتشر في العالم كله. ولقد أصبـح من المتفق عليه ـ بطريقة صريحة أو ضمنية ـ ربط هذه الثورة الصناعية بالبدايات الكبرى والحقيقية للرأسمالية(٢). وغالبا ما يدور البحث في أصل الرأسمالية متمثـلا في الإختراعات الكبرى الفنية التي تمت خـلال ذلك القـرن. وعلى ذلك يـرى البعض ترتيب الاحداث على النحو التالي: إختراعات فنية وعلميـة، إنطـلاق للـرأسماليـة الصناعية، ثم تنمية للرأسمالية التجارية والتمويلية(٣). ويرى البعض الآخر أن تسلسل الأحداث كان على نحو مختلف حيث كانت الأنشطة التجارية والتمويلية للرأسمالية سابقة على أنشطتها الصناعية. وإذا كانت الإكتشافات أو المخترعات الميكانيكية الهامة قد تعددت وتنوعت في بريطانيا خلال القرن الثامن عشر، فان ذلك لم يكن مصادفة، ولكن لأن هذه الدول كانت تمثل في ذلك الـوقت مـركـزا

---

(١) - J. M. KEYNES; The general theory of employment, mony and interest", London, 1936.

(٢) راجع : - A. COTTA; le capitalisme.." op. cit., p.7.

ـ ينسب تعبير الثورة الصناعية بصفة عامة الى الكاتب الانجليزي «أرنولد توييني» الـذي صدر له كتاب مشهور عام ١٩٢٧ كان موضوعه (أبحاث في الثورة الصناعية في انجلترا خلال القرن الثامن عشر).

(٣) انظر في ذلك : - J. LAJUGIE, "Les systémes..." op. Cit., p. 29.

للتيارات التجارية الرئيسية في العالم. ومن هنا تكون التجارة هي التي مـارست تأثيرها على الصناعة من أجل زيادة الإنتاج. وقد أمكن لهذه الزيـادة أن تتحقق بواسطة التراكم الـلاحق لـرؤوس الأمـوال والـذي يعتبر في ذاتـه عنصرا هـامـا للانطلاق الاضافي(١).

وأيا كانت قيمة هذا الترتيب أو ذاك، فان العلاقات بين هـذه الاحـداث او تلك الانشطة هي علاقات وثيقة، دائمة ومتعددة، وفي كتابهما "الغرب وأسبـاب ثرائه.." يقـول المؤلفـان: "ن. روزنبرج"، "ل. بيردزل": "بعـد أن ادركنـا أن ازدهار التجارة ونمو المدن قد امتزجا واعتمد كل منهما على الآخر بدرجة أصبح من الصعب معها ان يكشف المرء عما كـان منهما السبب، وعما كـان النتيجـة، ليس من سبب يدعونا للدهشة في أن نجد تعايشاً مماثـلا في العـلاقـة بين نمـو التجارة والمدن، وتحسينات وسائل النقـل.... لقـد جـاء نمـو الأسـواق فيما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر تدريجيا ومطردا اكثر من ان يكون انقلابـا، وكان مصحوبا بتقدم في العلوم والتقنية وبخاصة خـلال القـرن السـابـع عشر وبعده، ويعتقد العديد من المؤرخين الإقتصاديين ان نمـو الأسـواق كـان سببـا للانجازات التكنولوجية الغربية المتزامنة معه. وطبقا لهذا الرأي، لم يكن التقـدم التكنولوجي قوة مستقلة في نمو بلاد الغـرب، ولكنـه سلسلـة من إستجـابـات لحاجات إقتصادية كلما تطورت، قام بها الحرفيون الذين انتزعـوا اختراعـاتهم بما لا يزيد في ابداعها عن المعرفة الحرفية ودرجات متفاوتـة من الصبر، وقـدر من التجربة والبراعة الشخصية"(٢).

٢ ـ يقصـد بـالإختراعـات الفنيـة والعلميـة كعـامـل من عـوامـل نشـأة الرأسمالية، تلك الإختراعات التي أدت إلى تغير جوهري في طرق الإنتاج المتبعـة،

---

(١) - Ibid, p. 29.

(٢) ن. رزنبرج، ل. و. بيردزل : «الغـرب وأسبـاب ثـرائه ـ التحـول الاقتصـادي في العـالم الصـناعي»، ترجـمة الدكـتور صـليب بطـرس، دار الفكـر العـربي، القـاهـرة الطبعـة الأصلية. (Basic Books, inc.) ـ (1986) ص ١١٠، ١١٨.

حيث تَـمثّـل هذا التغير في إحلال الآلات محل المجهود البشري والحيوانى خلال العملية الإنتاجية، مما أدى إلى تحـول جـذري في فنـون الإنتـاج(١). وإذا كان النصف الثاني من القرن الثامن عشر يوصف بعصر الآلات أو عصر الآلية، فان ذلك لا يعني أنه لم توجد إختراعات أو تقدم تقني بوجه عام قبل ذلك العهد(٢). فقد عرف إنتاج الحديد في العصور الوسطى في مقـاطعـات ستيريـا وكـارينثيـا وفرانكونيا، ودستفاليا، وسوابيا، والمجر والباسك وفي أجزاء كثيرة من فـرنســا، وفي غابة دين بانجلترا. كما إستخدم لأول مرة «كير» الحديد الذي يعمل بـالمـاء في أفران الصهر في القرن الرابع عشر.

وفي سنوات القرن الثامن الباكرة بدأت المســابك تصب أجـراس الكنيســة المصنوعة من البرونز، وقد إشتهرت كيمياء العصور الوسطى بتحويل المعـادن الخسيسة إلى ذهب، وأنتجت أنواع من الصابون والدهانات والورنيش والصبغات والكبريت والملح الصخري. وفي صنـاعـة السيراميك والـزجـاج تـوغلت الطـرق الرومانية إلى الأمام في القرون الوسطى وأدخلت عليها تحسينـات جـاءت معهـا تقنية صناعة الزجاج الملون في الكاتدرائيـات، وحققت صنـاعـة المنســوجـات ـ وبخاصة في إيطاليا، تقدما كبيرا على أساس من التراث الرومانى. وحتى في أيام الرومان، طور الأوروبيون الشماليون محراثا ثقيلا مزودا بســلاح من الحـديـد صالح لحرث تربة بلاد شمال أوروبا المعروفة بخصائصها الـذاتيـة، كما يعتبر إبتكار الساعة في أواخر القرن الثالث عشر، بأغلب المعايير، أعظم إنجـاز تقني في العصور الوسطى(٣). وفي نهـايـة القـرن الخـامس عشر، وجـد مشروع كبير للطباعة في مدينة "نورنبرج" يستخـدم ٢٤ آلة طباعة ومائة عامل، وقد شـهـد القرنان السادس عشر والســابـع عشر بعض الإكتشـافـات التي أرست الأسس

(١) راجع : د. أحمد جامع : الرأسمالية الناشئة، مرجع سابق، ص ٧٢ ومابعدها.

(٢) الاختراع الفني يقوم به غالبا الصناع المهـرة ذوو الخبرة، أمـا الاختراع العلمي يقـوم بـه غالبا العلماء المتخصصون.

(٣) راجع : «الغرب وأسباب ثرائه...» مرجع سابق، ص ٨٢ ومابعدها.

الفنية للتجارب الأولى لنظـام المصنـع، وذلك مثـل التحسينـات التي أدخلت على مضخة التفريغ والتي أدت إلى تسهيل العمل في المناجم على عمق بعيد بعد تفريغ الماء الموجـود في بـاطن الأرض.. وكـان أول الاختراعـات التي غيرت من وجـه صناعة النسيج والذي يعد أصل كل ما عداه من الإختراعـات، عبـارة عن مجرد تحسن بسيط في آلة النسيج القديمة، وهو إختراع المكـوك الطـائر "La navette volante" بواسطة "جون كـاي" J. Kay في عـام ١٧٣٣ الذي ادى إلى إتسـاع عرض المنسوجات التي يمكن الحصول عليها بإستعماله، وإلى الإسراع في عمليـة النسيج ذاتها.

ـ وعلى الـرغم من أهميـة هـذه الإختراعـات والتقـدم التقني الملحـوظ في عمليات الإنتاج بشكل تدريجي خلال العصور الـوسطى وحتى السنـوات الأولى من القرن الثـامن عشر فقـد ظلت السمات الأسـاسيـة متمثلـة في: الإستخـدام العرضي لبعض الآلات في الجهاز الإنتاجي من ناحية، إستمرار الطاقة المحـركـة للإنتاج متمثلة في القوى الطبيعية (قوى الإنســان والحيـوان والمـاء والهواء) من ناحية أخرى.. وعلى أية حال فقد كانت أدوات الإنتاج شيئا سلبيا في يد العامـل يحركه بما له من خبرة ومهارة وذكاء ويكيف به الإنتاج في أدق تفاصيله(١).

٣ ـ تميزت حركة الإختراعات العلمية والفنية التي أسرعت خطاها خـلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر بسمات أساسية نذكر منها(٢): إستعمال الآلة في أشكالها المختلفة في أوجه متعددة من النشاط الإنتـاجي وإحـلال قـوى ذات طبيعة ميكانيكية ـ كان مصدرها البخار أولا ثم الكهرباء ومصادر الطاقـة الأخرى بعد ذلك ـ محل القوى الطبيعية التي سبق أن أشرنا اليها. كما تميـزت هذه الفترة والتي إعتبرت فترة إنطلاق للرأسمالية الصناعيـة بتقـدم ملحـوظ في

---

(١) راجع : د. أحمد جامع ـ الرأسمالية... مرجع سابق، ص ٧٧.

(١) راجع : - J. LAJUGIE; "les systémes...", op. cit., p. 31.

- M. PIETSCH; "la révolution industrielle", Petite bibliothéques PAYOT, Paris, 1953. p. 22 et s.

تقسيم العمل حيث لم يعد ذلك متمثلا فقط في توزيع الإنتاج على مختلف الحرف أو المهن، ولكنه تعدى ذلك ليصبح توزيعا للعمل داخل كل مهنة على حده. وقد تميزت هذه الفترة أيضا بوجود إرتباط بين الثورة الصناعية كنتيجة للإختراعات العلمية والفنية بالمعنى الذي أشرنا إليه والثورة التحررية Révolution-liberté التي تمثلت في حرية المنافسة من ناحية، وحرية العمل من ناحية أخرى.

٤ ـ كانت إنجلترا هي الدولة الأولى التي شهدت قبل غيرها من الدول ـ إنطلاق الإنقلاب أو التحول الفني الكبير في مجال الصناعة (الثورة الصناعية).. ويرجع الفضل لهذا التحول الفني في تحقيق الإنطلاق الإقتصادي لبريطانيا.. ويمكن تفسير ذلك بعوامل متعددة: تجارتها البحرية الفعالة، مساحتها الأكبر وعدد سكانها الأكثر، مواردها الطبيعية الأوفر، أسواقها الأكثر إتساعا كنتيجة لعملياتها التجارية والبحرية، الإختراعات العلمية والفنية المتنوعة بها، رؤوس أموالها التي تراكمت واليد العاملة التي تزايدت، إتسام رجال أعمالها "بالعقلية الرأسمالية" في تنظيم وإدارة رأس المال والعمل وتنمية الأسواق(١).

٥ ـ ومن أهم المخترعات العلمية والفنية التي أنجزت خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر يمكن الاشارة إلى: آلة الغزل والتي عرفت باسم "مغزل جيني" ومخترعها هو "جيمس هارجريفس" عام ١٧٦٥، الاطار المائي، ومخترعها هو "ريتشارد اركريت" عام ١٧٦٧، المغزل المخلط والمخترع هو "صامويل كرومبتون" عام ١٧٧٩، النول الآلي، لادموند كارترايت عام ١٧٨٥، الآلة البخارية لجون وات في عام ١٧٦٩ ـ وعملت اول آلة بإستخدام الطاقة البخارية عام ١٧٨٥ وكانت آلة غزل القطن. والواقع أن إختراع هذه الآلة الأخيرة وإستخدامها في توليد الطاقة المحركة (لتحريك آلات أخرى) يمثل دخولا في

---

(١) راجع : - J. LAJUGIE, op. cit., p. 32.

- P. MANTOUX, "The industrial revolution in the eighteenth century,,", London, 1948, p. 93 - 94.

المرحلة الرئيسية للثورة الفنية، وهي المرحلة التي شهدت إقامة المشروع الصناعي كوحدة رئيسية للإنتاج في النظام الرأسمالي.

ثالثا: تراكم رأس المال : L'accumulation du capital

١ ـ لم يكن في الإمكان أن يظهر المشروع الصناعي وأن يصبح الوسيلة الأساسية للحصول على الدخل القومي في الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة قبل أن تظهر إلى الوجود الإختراعات الفنية والعلمية ـ التي تحدثنا عنها حالا ـ من ناحية، وقبل أن يحدث تراكم لرؤوس الأموال يكفي لاقامة المشروعات الصناعية من ناحية ثانية.. ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى أن إكتمال النظام الرأسمالي خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر قد إرتبط تماما بإكتمال المشروع الصناعي كوحدة إنتاجية(١) تستخدم الآلات كأساس للفن الإنتاجي بهدف تحقيق مزيد من الإنتاج والثروة وتراكم رأس المال من خلال ما يتحقق من أرباح.

ـ "ان التراكم لاعادة الإنتاج المتزايد، يمثل قانونا رئيسيا في داخل نموذج أو طريقة الإنتاج الرأسمالي"(٢). ومن الطبيعي أن يكون تراكم رأس المال عاملاً أساسيا في نشأة المشروع الصناعي ومن ثم في تكوين الرأسمالية. فتجميع رؤوس الأموال في يد عدد من الأفراد أو طبقة من الطبقات خلال فترة

---

(١) سبق اكتمال المشروع الصناعي مرحلة تمهيدية تمثلت في نظامي الصناعة المنزلية والمصانع اليدوية، وفي النظام الاول تولى التاجر مهمة تسويق المنتجات التي يتم تصنيعها بواسطة الحرفيين داخل منازلهم في الريف. وكان التاجر يشتري المواد الأولية بنفسه ولنفسه ويسلمها لهؤلاء الحرفيين لتصنيعها مقابل اجر معين يدفعه لهم التاجر.. ومنذ القرن السابع عشر، بدأ التجار اصحاب الأعمال في تجميع العمل في مكان واحد مملوك للتجار بما فيه من أدوات العمل، ليقوم العمال بمباشرة العمل في بعض الصناعات كالمنسوجات والنسيج والزجاج والورق، وذلك تحت اشراف التجار واداراتهم. وقد عرف هذا النظام «بالمصانع اليدوية»، وكان تمهيدا مباشرا للمشروع الصناعي.

(٢) - S. AMIN; "L'accumulation à l'échelle mondialé" Tome I, Union générale d" édetions, Paris, 1970, p. 13.

ما، يعد شرطا ضروريا قبل أن يكون هناك أي إنتاج على نطاق واســع وقبـل أن تبدأ الرأسمالية كنظام إنتاج في السيطرة على الإقتصاد العالمي(١).

٢ ـ ولكن ماذا يعني تراكم رأس المال هنا؟

ـ سبق أن رأينا ـ في الباب الأول من هذا المؤلف وعند الحديث عن عوامل الإنتاج ـ أن هناك مفاهيم ثلاثة لرأس المال: (الفني والمحاسبي، والقانونى). وفي النظرية الإقتصادية الحديثة، ينقسم رأس المال إلى قسمين كبيرين متميزين هما: رأس المال الثابت ورأس المال المتداول. ومن ناحية أخرى، نجد الفكر الإقتصادي يميز بين ما يسمى برأس المال الفني وتتمثل صورته في الآلات المستخدمة في الإنتاج، وهي الشكل الأكثر ظهورا ووضوحاً La plus tangible . لرأس المال المادي، والدخل Le revenuوقد ميز "أ. فيشر"(٢)، بين رأس المال الفني او المادي بهذا المعنى وبين الدخل على أساس الإختلاف الذي يوجد بينهما من ناحية الطبيعة ومن ناحية الوقت: فمن الناحية الأولى، تتمثل رؤوس الأموال في الأشياء المادية أو السلع (الأموال) الإقتصادية، التي يمكن تملكها. أما الدخل فانه يتمثل في الخدمات التي قد تكون في شكل طبيعي Service en nature (عندما يستخدم مالك المنزل شخصيا منزله في السكنى، أو يستخدم مالك الأدوات شخصيا أدواته)، أو تكون في شكل قيمي Service en valeur (عندما يقوم المالك ببيع هذه الأشياء أو بيع إستخدامها لشخص آخر مقابل مبلغ من النقود) وعلى أساس الوقت، يتمثل رأس المال فيما يملكه الفرد من أشياء متنوعة في لحظة معينة (في شكل طبيعي أو نقدي)، أما الدخل، فان حسابه لا يتم في لحظة معينة، ولكن خلال فترة معينة من الزمن (فمجموع ما حصل عليه مزارع طوال عام مضى من محاصيل مختلفة (الشكل العيني) أو قيمة هذه

---

(١) - M. DOBB; "Studies..." op. cit., p. 177.

ـ د. أحمد جامع: «الرأسمالية.. مرجع سابق، ص ٢٤ ومابعدها.

(٢) - Irving Fisher; "Capital et revenu" - Trdd. Franç. Chap. IV. p. 61; Cité par : H. GUITTON, "Economie politique" 14em ed. Dalloz, Paris, 1985, p. 217 et s.

المحاصيل (الشكل النقدي) إنما يمثل دخل هذه المزارع خلال هذه الفترة سـواء كان دخـلا عيـنيا أو نقديا). وفي عبارة موجزة فان رأس المال يعـتبر مخزونا أو رصـيداً Stockأما الدخـل فـانه يـعتبر تيارا من الخدمات أو تدفقا Flux،(١).

- وعلى ما تقدم، هل يفهم تـراكم رأس المـال على أنـه تجميـع لـوسـائل الإنتاج ذاتها بمد فترة من الزمن (رأس المال الفني أو المادي)؟، أو أنـه تجميـع لتيار من الخدمات (الدخول أو الثروات)؟، أو أنـه تجميـع لقيم وحقـوق لبعض الأفراد تسمح لهم بالحصول على دخول (رأس المال القانونى)؟.

- إن التاريخ لا يدلنا على رأسماليين لجأوا إلى تخزين آلات غزل أو نسـج مثلا (كرأس مال فني) أو مواد أولية (كرأس مال متـداول) في مخازن ضخمـة خلال عشرات من السنين حتى جاء الـزمن المحـدد الـذي إكتملت فيـه وسـائل الإنتاج المخزونة بما فيه الكفاية لبدء نظام الصناعة الآلية. وعلى ذلك، فإن رأس المال المتراكم في مرحلة سابقة على إزدهـار الإنتـاج الـرأسمالي، لم يكن رأسمالا ماديا أو فنيا، بل كان رأسمالا قيميا وحقوقا تجمعت في يد طبقة معينـة قـادرة على تحويلها إلى أدوات ووسائل إنتاج مادية بعد وجود هذه الوسائل الإنتاجيـة - كنتيجة للإختراعات العلميـة والفنيـة في فترة لاحقـة.. وبعبـارة أخـرى، فـان الحديث عن تراكم رأس المال باعتباره عاملا من عوامل نشأة الـرأسماليـة، إنما يعني تراكما للقيم المنقولة أو حقوق الثروة في فترة سـابقـة على إكتمال النظـام

---

(١) ويمكن تشبيـه ذلك اذا اعتبرنـا أن رأس المـال يتمثـل في بحيرة بهـا مخزون من الميـاه، والـدخـل يتمثـل في القـوى التي تسيـل هـذه المياه من البحيرة وتستخـدمهـا في ادارة التوربينات مثلا.

لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة، راجع : د. حازم الببـلاوي، المـرجـع السـابق، ص ٢١٧، د. عبدالله الصعيدي «محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي» - كليـة الحقـوق - جامعة عين شمس، ١٩٨٨، ص ٧٧ ومابعدها.

الرأسمالي وليس تراكما لوسائل الإنتاج المادية والملموسة من آلات وأدوات وغيرها(١).

ـ وقد بدأت فترة تراكم رأس المال بالمعنى السابق خلال القرن السادس عشر وإستمرت دون إنقطاع حتى إكتمال المشروع الصناعي في النصف الثانى من القرن الثامن عشر.. ولكن ماهي المصادر التي مكنت من تراكم رأس المال؟.

٣ ـ في ظل الإطار الفكري الذي تحدثنا عنه فيما سبق، حيث ساد مذهب التجاريين لوقت طويل(٢)، كانت السياسة التجارية بأشكالها المختلفة تمثل إطارا تنظيميا تم في ظله تراكم رأس المال. ومن ثم فان التجارة كانت المصدر الأول لهذا التراكم. ومع التجارة كانت العمليات المالية هي المصدر الثانى، وقد كونت الأراضي والعقارات المصدر الثالث لهذا التراكم:

أ ـ **التجارة:** رأينا كيف لعب التاجر دورا هاما في البدايات الأولى لنشأة النظام الرأسمالي.. ومن ثم، فان ميلاد الرأسمالية التجارية قد سبق ميلاد الرأسمالية الصناعية. وعندما يكون الحديث عن الرأسمالية في بداية سيطرتها التجارية، فان ذلك يعني أن النظام يكون تحت هيمنة البائعين والمشترين Marc-hands، وبالتعريف، فان ذلك يعني توافر المعرفة بالسوق الأكثر انفتاحا سواء بالنسبة للحرفيين أو بالنسبة للمنتجات الصناعية الجديدة(٣).

ـ ويتفق أغلبية المؤرخين المعاصرين على أن السبب الأولى في ثراء التجار وتراكم رأس المال التجاري إنما يكمن في اعادة العلاقات مع الشرق على أثر الحروب الصليبية واعادة فتح الأسواق الخارجية وإعادة ممارسة التجارة

---

(١) وفي هذا يختلف معنى رأس المال في المفهوم التاريخي عند بحث نشأة الرأسمالية عن معناه في المفهوم الاقتصادي العادي.. ويصبح المعني في المفهوم التاريخي مرادفا للثروة في مفهومها العام.. راجع : د. أحمد جامع... المرجع السابق ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٢) وفقا للتعريف التقليدي، يتمثل هذا المذهب في كونه «النظرية التي تحقق ثراء الأمم بواسطة تراكم المعادن النفيسة».

(٣) راجع : - H. GUITTON, D. VITRY; "Economie politique.." op. cit.m p. 19-22.

الدولية وبصفة خاصة التجارة البحرية في حوض البحر المتوسط مع سوريا وفلسطين وآسيا الصغرى. ومنذ القرن السادس عشر، بدأت الهجرة الأوروبية ـ عقب الرحلات الأوروبية الإستكشافية إلى ما وراء البحار، وخصوصا إلى أمريكا ـ وقد أدت هذه الهجرة إلى دول العالم الجديد إلى إتساع حجم التجارة الدولية، حيث قام المهاجرون بإستغلال المناطق التي هاجروا إليها مما أدى إلى زيادة إنتاجهم ومن ثم زيادة حجم المبادلات الدولية(١)، وقد كانت الأرباح الضخمة التي أمكن تحقيقها من التجارة مع المستعمرات في ذلك الوقت من أسباب توجيه رؤوس الأموال إلى ممارسة هذه التجارة باعتبارها أكثر أوجه النشاط الإقتصادي ربحا. وقد بلغت التجارة البرتغالية مع المستعمرات أوجها في منتصف القرن السادس عشر وذلك قبل أن تفقد إستقلالها وتضم إلى أسبانيا في عام ١٥٨٠. أما القرن السابع عشر فقد شهد إنتقال فوائد التجارة من العالم الجديد إلى دول أوروبية أخرى أكثر نشاطا من أسبانيا وهي هولندا وإنجلترا وفرنسا(٢).

ـ وقد شهد النصف الثاني من القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر إنشاء مؤسسات إقتصادية جديدة أهمها الشركات المساهمة، وكانت إنجلترا هي أول الدول التي نما فيها هذا النوع من الشركات. ومن أجل تمييز المشروع عن شخصية أصحابه، ومع الإستخدام المتزايد للإئتمان، والبحث عن وسيلة موضوعية وكمية لتقويم مركز المنشأة المالي، عرف مبدأ القيد المزدوج في المحاسبة(٣).

ـ ومن أهم الشركات التي أنشئت في ذلك العهد: شركة الهند الشرقية

---

(١) راجع : د. علي لطفي : «التطور الاقتصادي».. مرجع سابق ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٢) راجع : د. أحمد جامع.. المرجع السابق، ص ٣٢.

(٣) وفي هذا المجال يقول زومبارت «أن أحدا لا يمكن أن يتصور كيف يكون النظام الرأسمالي لو لم يوجد نظام القيد المزدوج. راجع: ن. روزينرج، ل. بيردزل، «العرب وأسباب ثرائه» مرجع سابق، ص ١٦٦.

(البريطانية) والشركة الأفريقية الملكية (بريطانية)، وشركة الهند الشرقية (هولندية). وقد إتبعت هذه الشركات بصفة عامة سياسة إستعمارية تتمثل في نهب البلاد الشرقية أكثر من الإتجار معها وذلك أمر معروف تاريخيا(١). وقد بلغ عدد الشركات المساهمة في كل من إنجلترا وإسكوتلاندا ١٤٠ شركة وصلت قيمة رؤوس أموالها إلى ٤٢٥٠٠٠٠ جنيه، وذلك في نهاية القرن السابع عشر(٢) وقد شهدت هذه الفترة أيضا ظاهرة إرتفاع في الأسعار، شهدتها أسبانيا أولاً ثم باقي دول أوروبا الغربية بعد ذلك. ففي إنجلترا مثلا كان إرتفاع الأسعار في نهاية القرن السادس عشر ٢٦٠٪، بالمقارنة بعام ١٥٠٠ ثم إستمر حتى بلغ ٣٥٠٪ خلال الفترة من عام ١٦٤٠ إلى عام ١٦٤٩.. ويرجع سبب هذه الظاهرة إلى تدفق المعادن الثمينة إلى هذه الدول كنتيجة لإستغلال المناجم الأوروبية في المستعمرات المتعددة... وقد ترتب على ذلك زيادة القوة الشرائية والطلب على السلع الإستهلاكية بنسبة أكبر من زيادة الإنتاج.. وأدى هذا التضخم إلى إثراء سكان المدن من البورجوازيين الأغنياء، ومن ثم فقد تراكمت لديهم الثروة ورأس المال الذي إشتروا به الأراضي الزراعية. ومع وجود رأس المال في أيدي سكان المدن الأغنياء، لم يبق لاكتمال النظام سوى إستثمار ذلك في المشروعات الصناعية بقصد تحقيق مزيد من الربح وإستمرار للتراكم.

- إن إتساع الأسواق من ناحية، وأهمية العلاقات التجارية من ناحية أخرى. كانا من الدوافع الهامة لنمو النشاط الصناعي ورفع معدل الإنتاج فيه... لقد كانت الفترة التي إنقضت بين منتصف القرن الخامس عشر وبين منتصف

(١) وقد بين «زومبارت» أمثلة لهذا النهب الاستعماري منها أن ٥٠٠٠ طن من الفلفل كانت تكلف الهولنديين نتيجة لاستغلالهم للهنود حوالي ٧٥٠٠ جنيه يبيعونها في أوروبا بحوالي مليونين ونصف من الجنيهات، ثم يحصلون بهذا المبلغ على بضائع من الدول الأوروبية الأخرى تضاف الى ثرواتهم بلا مقابل قريبا.

راجع : د. ثروت أنيس الأسيوطي: «الصراع الطبقي وقانون البحار» دار النهضة العربية، القاهرة، ص ١١٤.. مشار اليه عند : د. أحمد جامع، المرجع السابق ص ٣٥.

(٢) - R. BARRE, Economie politique, tome 1, P. U. F., Paris 1975, p. 84.

القرن الثامن عشر عصرا لنمو التجارة والإبتكار ونمو المؤسسات التي تناسب عَالَمًا يشتغل بالتجارة(١).

ب ـ العمليات المالية (تراكم رأس المال المالي) :

ـ إلى جانب رأس المال التجاري ـ كمصدر لتراكم رأس المال قبل حلول النصف الثانى من القرن الثامن عشر ـ وُجِدَ مصدر آخر هام تمثل في عمليات تشغيل النقود ذاتها للحصول مباشرة على ربح يساهم في مزيد من التراكم لرأس المال.. ولم تكن النقود إذن وسيلة للمبادلة فحسب ولكنها غدت أداة من أدوات التراكم والذي أطلق عليه تراكم رأس المال المالي.

ـ وقد إرتبط تراكم رأس المال المالي في بدايته بتراكم رأس المال التجاري، حيث كان أغلب الأشخاص الذين يمارسون تجارة النقود من التجار الذين يمارسون التجارة في السلع المختلفة. وقد أدت التجارة البحرية دورا هاما في هذا الصدد.. وخلال القرن السادس عشر حلت البورصات العالمية محل الأسواق التجارية في تجارة النقود. وأصبحت العمليات التجارية والمالية تمارس كل يوم في البورصات، كما أصبحت القيم المنقولة وخاصة سندات القروض العامة وأسهم الشركات المساهمة محلا للتعامل اليومي مما ساهم في زيادة حركة رؤوس الأموال مع زوال الطابع الشخصي للعلاقات الإقتصادية(٢).

ـ ومن أهم مصادر تكوين رأس المال، كان الاقراض بفائدة أو الربا وما إرتبط به من مضاربات سمحت لعائلات وأفراد ذوو شهرة في تاريخ أوروبا بتكوين ثروات ضخمة ساهمت أكبر مساهمة في تراكم رؤوس الأموال لديهم..

---

(١) راجع: «الغرب وأسباب ثرائه...» مرجع سابق ص ٩٩.

(٢) د. أحمد جامع المرجع السابق، ص ٤٦.

ـ من أجل تفصيل اكثر حول دور البورصات والأسواق المالية، راجع :

A. GARRIGOU, M. PENOUIL; "Histoire des faite éconopiques de l'époque Contemporaine", Dalloz, Paris, 1986, p. 403 et s.

وقد بدأ ذلك في إيطاليا في القرن الثالث عشر ثم إمتد بعد ذلك إلى ألمانيا في القرن الخامس عشر، وإلى إنجلترا في القرن السادس عشر. وكانت قروض الدولة، أو القروض العامة تمثل المصدر الأكبر لتراكم رأس المال المالي. ولقد لعب النظام المصرفي ـ وخاصة في إنجلترا ـ دوراً هاماً في تمويل المصانع الجديدة. ولقد كان الرأسماليون أصحاب النزعة إلى المبادأة في أوروبا والولايات المتحدة على حد سواء في الفترة الأولى والمتوسطة للثورة الصناعية، تجارا، ورجال مصارف ومخترعين يعملون من خلال شركات التضامن(١).

ـ كثر الإلتجاء إلى المضاربة في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، ليس من قبل الأفراد فحسب، وإنما أيضا بواسطة الشركات التي أنشئت خلال هذه الفترة. كما قامت البنوك بإستخدام الأموال التي تجمعت لديها في شكل ودائع بالمضاربات الواسعة في تحقيق أرباح كبرى دون القيام بمجهود يذكر. وخلال العصور الوسطى وبعدها، إشتغل رجال الدين أيضا بتجارة النقود، وأصبحت الأديرة مؤسسات إئتمانية حقيقية.

ـ وقد مكنت شركات المساهمة من تجميع رؤوس الأموال وساعدت على تركيز رأس المال التجاري أكثر من أي شكل من أشكال التجمعات التجارية(٢). ويرى بعض الكتاب أن أهم وسيلة للتحايل على الربا قد إتخذت صورة الشركة حيث تفلت هذه الصورة من قاعدة التحريم(٣) (بحجة أن القرض يتعرض

---

(١) راجع : ن. روزنبرج، ... مرجع سابق، ص ٢١٢ ـ ٢١٣.

(٢) وهكذا فان الأموال المستثمرة في هذه الشركات في انجلترا، قد بلغت حوالي عشرة آلاف جنيه في أواخر القرن السادس عشر، ثم ارتفعت إلى أربعة ملايين جنيه في عام ١٦٩٥، وإلى عشرين مليونا في عام ١٧١٧ ثم إلى خمسين مليونا في عام ١٧٢٠. وهكذا كانت الشركات المساهمة، ولا زالت الاداة الرئيسية لتعبئة رؤوس الأموال وتراكمها.

راجع : د. أحمد جامع ـ المرجع السابق، ص ٤٩.

(٣) لم ينظر الفلاسفة منذ زمن بعيد بعين الرضا إلى القرض بفائدة، كما حرم آباء الكنيسة ذلك تحريما تاما.. وفي الدين الإسلامي، حرم القرآن والسنة القرض بفائدة وجعله من أكبر الأعمال غير المشروعة التي يجب الابتعاد عنها في المجتمع الإسلامي.

ـ راجع د. لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، ص ٧٩ ومابعدها (مرجع سابق).

لخطر ضياع أمواله، ومن ثم فإن الربح الربوي إنما يقابل تحمل المقـرض لهذه المخاطر).. وقد تطورت هذه الشركة الربـويـة حتى أصبحت شركـة التـوصيـة الحالية.. وعلى أية حال فان ممارسة القرض بفائدة، كان أكثر العوامـل قـدمـا، وفي نفس الوقت أكثرها أهمية، في تراكم رأس المال المالي.. وتـأكيـداً لـذلك ذهب أحد الكتاب وهو (H. Sée)إلى القول بأن القرض بفائدة، وان لم يعتبر المصـدر الرئيسي، فانه على الأقل يعتبر المظهر الأساسي للرأسمالية(١).

جـ ـ تراكم رأس المال العقاري :

ـ يقصد هنا برأس المال العقاري كمصدر للتراكم وبـالتـالي كعـامـل من عوامل نشأة الرأسمالية، الفائض من إنتاج العمل الزراعي بعـد تـوفير مـا هـو ضروري لمعيشة العمال الزراعيين. ومـع إستمـرار تحقيق هـذا الفـائض (ريـع الأرض) وذهابه ـ تبعا للسيطرة السياسيـة أو الإقتصـاديـة إلى الملك أو السيـد الإقطـاعي أو مـالك الأرض، يحدث مـا يسمى بتراكم رأس المـال العقـاري. وبالإضافة إلى هذا الفائض من الإنتاج الزراعي، كان يوجد أيضا ريع المدن. وقد بدأ هذا الريع في الظهور مع نمو المدن الصغيرة التي مكنت صاحب الأرض التي تقوم عليها البيوت الصغيرة المملكة للصناع والحـرفيين وللتجـار من الحصـول على بعض المال كريع لهذه الأرض. وقد نما هذا الريع فيما بعد وأصبح مصدرا كبيرا لتراكم رأس المال العقاري.. ويلاحظ هنا أن الأداة الرئيسية لتكوين الثروة في الحالتين كانت هي ملكية الأرض..

ـ ولقد إحتلت أهمية الأرض كعنصر دائم للإنتاج مكانـا بـارزا في الفكـر الإقتصادي التقليدي وكانت الزراعة تشكل عالما قائما بذاته في الإنتاج(٢). وقـد رأينا كيف أن مدرسة الطبيعيين قد إعتبرت أن الزراعة هي النشاط الإقتصـادي الوحيد المنتج. وقد إستمد رائد هذه المـدرسـة "فـرانسـوا كينـاي" "١٦٩٤ ـ ١٧٧٤" هذا المبدأ من ملاحظتين أساسيتين هما:

---

(١) أشار إلى ذلك : د. أحمد جامع، المرجع السابق ص ٥٤.

(٢) - A. GARRIGU - LAGRANGE; "Production agricole et eeconomie rurale", 2e ed. 1950.

١ ـ أن الزراعة كانت تمثل خمسة أسداس الثروة القومية لفرنسا في منتصف القرن الثامن عشر.

٢ ـ أن الزراعة وحدها هي التي تحقق ناتجا صافيا لأنها تؤدي للحصول على كمية من الحاصلات أكبر بكثير من التكاليف التي بذلت لإنتاجها(١).

ـ وقد تمكن الملوك والأمراء وملاك الأراضي وكذلك الكنيسة في العصور الوسطى، من الإستيلاء على فائض ما كانت تنتجه الأراضي الأكثر خصوبة، وذلك بواسطة الضرائب والرسوم والاتاوات وحتى المساهمات الإختيارية.

ـ ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى ما سمي بحركة التسييج Enclo-sure mouvement في إنجلترا في القرنين السادس عشر والثامن عشر.. وقد تمثلت هذه الحركة في قيام كبار الملاك بوضع الأسيجة والأسوار حول الأراضي الزراعية التي كان يحوزها المزارعون، وذلك للإستيلاء عليها، وكذلك تجميع الملكيات الزراعية الصغيرة لصغار المزارعين وضمها إلى أراضي هؤلاء الملاك الكبار بعد طرد صغار المزارعين منها، وتحويلها إلى مراعي تنتج الصوف الذي أصبح أكثر أوجه إستغلال الأراضي ربحا.. وخلال الفترة من ١٧٥٠ إلى ١٨١٠، بلغت حركة التسييج أشدها بهدف تجميع الأجزاء الصغيرة المفتتة من الأرض في ملكيات كبيرة تكفل من ناحية إستخدام طرق الزراعة الأكثر تطورا، ولانتاج أكبر كمية ممكنة من المنتجات الزراعية التي زاد الطلب عليها نتيجة تركز العمال في المدن.. وهنا تبدو الصلة وثيقة بين التحول الذي طرأ على الزراعة في إنجلترا ـ خصوصاً في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وبين التطور الصناعي الذي حدث في الفترة نفسها: فقد ترتب على حركة التسييج الجديدة توفير عدد كبير من العمال الزراعيين الذين طردوا من أراضيهم للعمل في المصانع التي بدأت تنتشر في ذلك الوقت، وكذلك أمكن إستغلال الأراضي بشكل

---

(١) راجع: - H. GUITTON, D. VITRY; Economie politique. op. cit., p. 38 - 39.

أفضل ـ إقتصاديا ـ للوفاء بحاجة العمال الجدد في المدن من المواد الغذائية.. ومن النتائج الهامة أيضا، أن الملاك الزراعيون أصبحوا يعتبرون أراضيهم كرأس مال، ويعملون على إستغلالها على أفضل نحو ممكن لتحقيق مزيد من الأرباح ومن تراكم رأس المال العقاري(١).

وأخيراً، يمكن القول أن تراكم رأس المال بأشكاله الثلاثة السابقة، لم يكن هو التراكم الوحيد خلال فترة التمهيد للرأسمالية، فقد وجد معه تراكم في المعرفة العلمية للمجال الطبيعي Le milieu naturel والمعرفة التجريبية Expéri-mentale بتحول طريقة الإنتاج، وتراكم في الإختراعات العلمية والفنية. وقد نتج عن هذا التراكم بصوره المتنوعة تحسين في إنتاجية العمل وزيادة في الناتج القومي للدول الرأسمالية. ومع إستمرار التقدم الفني في وسائل الإنتاج طوال القرن التاسع عشر، وبعد إكتمال الرأسمالية، كانت زيادة الإنتاج الكلي ظاهرة ملحوظة في هذه الدول: ففي خلال الفترة من ١٨٧٠ إلى ١٩١٣، كانت هذه الزيادة بنسبة ١٠٠٪ في فرنسا، ١٥٦٪ في بريطانيا، ٢٣٠٪ في المانيا، ٤٣٠٪ في الولايات المتحدة الأمريكية(٢).

(١) راجع : د. أحمد جامع ـ الرأسمالية الناشئة.. مرجع سابق، ص ٥٥ ومابعدها.

(٢) راجع :

- A. GARRIGOU - LAGRANG, M. PENOUIL, "Historie des faites..", op. cit., p. 382.

- A. COTTA, "Le capitalisme", op. cit., p. 16 - 31.

المبحث الثالث

الأسس أو الخصائص الرئيسية للنظام الرأسمالي

ـ قبل أن نوضح بشيء من التفصيل هذه الأسس أو الخصائص، نرى من المناسب إبداء الملاحظتين الآتيتين:

الملاحظة الأولى : نقصد هنا بالأسس أو الخصائص الرئيسية مجموعة العناصر التي تشكل معا الإطار التنظيمي للنظام الرأسمالي بعد إكتماله في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ولقد تكون هذا الإطار نتيجة تفاعل عوامل متنوعة بعضها ديموجرافي إجتماعي (حيث أن الإستقراء التاريخي يشير إلى أن الفترات الكبرى للتطور الفني قد سبقتها تطورات عميقة في النمو السكاني)(١)، والبعض الآخر فني وثقافي Technique - Culturelوفي خلال مرحلة الثورة الصناعية، ومع إستخدام الطاقة المحركة الجديدة التي تمثلت في قوة البخار، كانت حركة النظام الرأسمالي لصالح الطبقة البورجوازية في مجتمع مادي تركز إعتقاده في التقدم والعلم(٢). وقد تبلور هذا الإطار في النهاية ليكون في جانبه الإقتصادي

---

(١) ففي مواجهة النمو السكاني، يكون على المجتمع أن يحدث تغييرات متناسبة : تغييرات في تنظيم وادارة الانتاج من خلال تنظيم اكثر دقة لتقسيم العمل من أجل زيادة فعالية الاقتصاد، ومن ثم تغييرات في العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع..

راجـــع :

- E. DURKHEIM; "De la division du travail social", P.U.F., Paris, 7ed, 1960. p. 244.

- M. PENOUIL, "Socio - économie du sousdéveloppement, Dalloz, Paris, 1979, p. 129 et S.

(٢) راجـــع :

- H. JANNE; "la technique et le systéme social", in Techniques, développement et technocratie, Univ. libre de Brouxelles, 1963.

متمثلا في إقتصاد السوق أو الإقتصاد الحر، وفي جانبه الفكري متمثلا في الحرية الإقتصادية.

- وقد إتسم هذا التنظيم بجانبيه بأسس رئيسية أو خصائص أساسية ميزت الرأسمالية الناشئة عن غيرها من النظم الإقتصادية، هذه الأسس هي: الملكية الفردية، حرية المشروع، نظام السوق والأثمان، نظام المنافسة، ودافع الربح، والواقع أن هذه الأسس الخمسة، ولو أن بعضا منها قد وجد في بعض النظم السابقة على الرأسمالية، إلا أن وجودها معا لم يتحقق في أي نظام إقتصادي سابق أو لاحق على النظام الرأسمالي.

- وتتميز هذه الأسس عن ما يسمى بالمبادىء الإقتصادية حيث تنقسم هذه الأخيرة إلى قسمين: أحدهما يتمثل في المبادىء العامة والصحيحة والتي تطبق في أي نظام إقتصادي (رأسمالي أو إشتراكي أو مختلط....) ومثالها: مبدأي الغلة المتناقصة والنفقات النسبية، وثانيهما: مبادىء صحيحة بشكل جزئي فقط حيث لا تنطبق إلا في ظل إقتصاد يقوم على تنظيمات معينة بذاتها، ومثالها: مبدأ تساوي الثمن مع النفقة المتوسطة للإنتاج في الزمن الطويل في ظل المنافسة الكاملة(١). أما الأسس الرئيسية فهي الخصائص أو التنظيمات التي لابد وأن توجد كلها معا، حتى يمكن تعريف النظام الإقتصادي التي تعبر عنه.

الملاحظة الثانية: ذكرنا فيما سبق أن الرأسمالية الناشئة التي إرتبط تكوينها باكتمال المشروع الصناعي - والذي كان بدوره نتيجة للتآليف بين تراكم رأس المال والإختراعات العلمية والفنية - كانت تمثل المرحلة الأولى من مراحل النظام الرأسمالي (١٧٥٠ - ١٨٨٠)، وقد تلت هذه المرحلة مرحلة أخرى للنظام الرأسمالي عُرِفَت بمرحلة الرأسمالية التوسعية (منذ نهاية المرحلة السابقة

---

(١) فهذا المبدأ لا ينطبق الا في ظل تنظيم اقتصادي معين يتسم بالمنافسة وحرية المبادرة الفردية (النظام الرأسمالي).. وإذا لم تتوافر هذه السمات، فان المبدأ لا ينطبق.

راجع : د. أحمد جامع الرأسمالية الناشئة.. مرجع سابق ص ١٣٠ ومابعدها.

وحتى أوائل الثلاثينات من القرن الحالي)، وأخيرا كانت مرحلة الرأسمالية المعاصرة أو المتطورة، والتي بدأت منذ نهاية المرحلة السابقة ومازالت مستمرة حتى وقتنا الحاضر.

وقد ترتب على هذا التطور إختلاف في الملامح والخصائص للنظام الرأسمالي السائد في كل مرحلة منها(١). ذلك أن هذا التطور قد أدخل بعض التعديلات أو القيود على الأسس الرئيسية الخمسة - والتي ميزت مرحلة الرأسمالية الناشئة. ومع ذلك، فان هذه التعديلات أو القيود لم تذهب إلى حد القضاء على هذه الأسس أو تعطل عملها كتنظيمات جوهرية. وهذا أمر بديهي لأنه لا يمكن القضاء تماما على هذه الأسس أو التنظيمات دون القضاء على النظام الرأسمالي نفسه.. وسوف نبدأ أولا: بدراسة أسس الرأسمالية الناشئة ثم نتناول بعد ذلك وفي لمحة موجزة، إيضاح أسس الرأسمالية المعاصرة.

أولاً: أسس الرأسمالية الناشئة :

١ - الملكية الفردية :

- إزدهرت الرأسمالية في وقت هيمن على الفكر الإقتصادي فيه مذهب جديد في الإقتصاد ينادي بالحرية الإقتصادية هو المذهب التقليدي أو المذهب الحر. وقد حبذ هذا المذهب الأخذ بالنظام الرأسمالي باعتباره ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الخاصة للأموال، وعلى حرية التعاقد والإنتاج والإستهلاك، وعلى قيام المنظمين بالإنتاج وخضوعهم في ذلك لدافع الربح النقدي. ويقوم تفضيل التقليديين لهذا النظام على أساس أنه يستجيب للخصائص الطبيعية الموجودة في النفس البشرية، من حب الإنسان للتملك وتفضيله للحرية وسعيه

---

(١) لا يرجع اختلاف خصائص الرأسمالية الى تطور مراحلها التاريخية فقط، وانما يرجع كذلك إلى اختلاف تطبيقها من بلد إلى آخر: فالرأسمالية في الدول اللاتينية تختلف عن الرأسمالية الفرنسية، وهذه الأخيرة تختلف عن رأسمالية انجلترا والمانيا وأمريكا.

راجع في ذلك : - A. COTTA, "le capitalisme, op. cit., p. 12, et s.

وراء مصلحته الشخصية، ومن ثم فهو نظام طبيعي لأنه يشبع في الإنسان هذه الرغبات الطبيعية(١).

- والملكية الفردية ليست تنظيما قانونيا فحسب وإنما تعتبر أيضا أهم وجوه علاقات الإنتاج في النظام الرأسمالي. وقد كان ومازال إرتباط تطور الملكية الخاصة بنمو المشروعات الخاصة إرتباطا وثيقا(٢).

- ولقد طغت فكرة التملك على التفكير الرأسمالي في نشأته وتطوره، وهي لاتزال إلى يومنا هذا تميز الرأسمالية عما عداها من النظم الإقتصادية المعاصرة - بل إن فكرة الملكية قد طبعت الرأسمالية بطابع فريد في نوعه يختلف عن الطابع الإشتراكي الذي ينقل حق الملكية إلى المجموع(٣). وقد إعترف المجتمع الرأسمالي في القرن التاسع عشر وبعد الثورة الصناعية بحق زيادة الملكية دون حدود، وذلك على أساس أن الملكية تمثل حقا من الحقوق الأساسية للفرد العادي يختلف عن مبدأ كسب العيش الذي سيطر على جميع النظم الإقتصادية خلال عهود الإقطاع في العصور الوسطى وقبل بداية الرأسمالية التجارية. فقد تركز النشاط الإقتصادي في تلك العصور في الكائن الإنساني نفسه.

- والملكية الفردية تعني تقرير وحماية مجموعة من الحقوق للفرد على الأموال التي يكتسبها. وتشمل هذه الحقوق بصفة خاصة إستعمال الفرد لهذه الأموال والتصرف فيها وحده دون شريك.. وقد تكون هذه الأموال مادية ملموسة كالأموال الإنتاجية والإستهلاكية، وقد تكون غير ملموسة وتتمثل في حقوق معنوية كالاسم التجاري وحق التأليف مثلاً..

---

(١) راجع : د. لبيب شقير، تاريخ الفكر...، مرجع سابق ص ١٧٦.

(٢) راجع : - T. SURANYT - UNCER : "Comparative economic systems", Me Graus-Hill Book Company, INC, 1952, p. 222.

(٣) وكما يقول «سومبارت» ان الغرض من النشاط الاقتصادي الرأسمالي هو التملك، وعلى وجه أخص: التملك في شكل نقدي.. راجع : د. صلاح الدين نامق، «النظم الاقتصادية..» مرجع سابق ص ٤٠ ومابعدها.

وتختلف الملكية الفردية عن الحيازة، فالأولى تتضمن الإعتراف بـالحقـوق المشار إليها وحمايتها بواسطة تنظيمات خاصة ينشئهـا المجتمـع، أمـا الثـانيـة (الحيازة)، فلا تعني سوى الوجود المادي لـلأمـوال في يـد الفـرد مـع مـا قـد يستتبعـه هـذا من إمكـانيـة إستعمالها، وحيث يختلف مـدى هـذا الحق في الإستعمال من حالة إلى أخرى... ومن أهم مصـادر الملكيـة الفـرديـة: العقـود، والعمل، والميراث والوصية..

- وفي العصر الحديث تبرر الملكيـة الفـرديـة(١)، على أسـاس دورهـا في تحقيق الرفاهية الإجتماعية. فالمجتمع يقرر للأفراد حق التملك ويحميه، لأن هذا التقرير وهذه الحماية سيجعل الأفراد يتمتعـون بحيـاة أفضـل إذا ضمنت لهم هذه الحقوق. وكذلك فـان الملكيـة الفـرديـة هي المصـدر البـاعث على النشـاط الإقتصادي وعلى تراكم الأموال الإنتاجية والمعمـرة، وأخيرا فـإن الآثـار المفيـدة للملكية الفردية ترجح بعض آثارها الضارة.

- وتقوم الملكية الفردية بأداء دور هام في تسيير النظـام الـرأسمالي: فعلى أساسها يتحدد المختص باتخاذ القرارات المتعلقة بالعمليـة الإنتـاجيـة (مـالكـو الأموال الإنتاجية). وتقدم الملكية الفردية الباعث الأساسي لزيـادة تـراكم الثـورة وزيادتها والمحافظة عليها وذلك من خلال الإدخار كنشـاط إقتصـادي يمارسـه الأفراد في ظل هذا النظام بحرية، والـذي يتحـول إلى إستثمار منتـج لمـزيـد من الأرباح.. وتساهم الملكية الفردية لأموال الإستهلاك في حث الأفـراد على الإدخـار الذي يعقبه إستثمار في عملية الإنتاج. وإذا كانت الملكيـة الفـرديـة هي المصـدر

---

(١) في تبرير الملكية الفردية، وجدت نظريات كثيرة بعضها قد اعتبر انها حق طبيعي للانسان لابد من وجوده. والبعض الآخر قد بررها على اسـاس انهـا نتيجـة منطقيـة لمـا أوجـده الانسان من عمله. وقد انتقدت النظرية الأولى على أساس أن الملكية الفردية لم توجـد في المراحل الأولى من حياة المجتمعات ومن ثمَّ فـانهـا بـالتـالي تعتبر من خلق الانسـان في المجتمع، وكذلك انتقدت النظرية الثانية على اساس أن الانسان لم يخلق كثيرا من المـوارد الطبيعية كالأرض، ومع ذلك فهو يتملكها، كما ان كثيرا من الناس يملكونِ نتيجـة عمـل غيرهم... راجع في ذلك : د. أحمد المرجع السابق، ص ٣٣٤.

الباعث على تراكم الثروة والمحافظة عليها، فان الميراث يعد مصدرا تكميليا قويا لنفس هذا الباعث. ومن ثم فان الميراث يعد تنظيما ملحقا بتنظيم الملكية الفردية.

ـ ومع كل ما تقدم، فان حرية التملك الفردية، لا تعني أن كل الأموال الموجودة في المجتمعات الرأسمالية هي أموال مملوكة ملكية خاصة. فقد تملكت الدولة جزءا من الثروة القومية المتمثلة في الأبنية الحكومية وأراضي الدولة، خاصة الغابات، لطبيعة إستغلالها الخاص والتي لا تناسب طبيعة النشاط الخاص، وقطاعات الخدمات الأساسية التي لا يقوى أو لا يرغب الأفراد في إقامتها.

٢ ـ حرية المشروع:

ـ تعتبر حرية المشروع ركنا جوهريا آخر من أركان الاطار التنظيمي للرأسمالية الناشئة. والواقع أن هذا الركن ليس سوى تعبير عن مبدأ الفردية والذي يعني أن للفرد حريته وكرامته ومجال نشاطه ومن هنا يتحدث الكتاب عن "حرية النشاط الفردي" كعنصر جوهري في الفلسفة الرأسمالية.. ومعنى هذا العنصر أن لكل فرد ـ في ظل القوانين القائمة ـ أن يمارس أي لون من ألوان النشاط الإقتصادي فيه نفعه وصالحه، لأنه يدرك في الوقت ذاته ـ ولو بغير شعور منه ـ أن عمله هذا إنما يؤدي في النهاية إلى خير المجموع. وترتبط هذهالحرية بالحقوق الطبيعية للفرد كحق الحياة، وحرية التعاقد والتملك والتمتع بثمار الجهد وحرية العمل من أجل تحقيق السعادة والرفاهية، وغير ذلك مما تلقاه مسطورا في وثيقة إعلان إستقلال الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وإعلان حقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية الوطنية في مستهل الثورة الفرنسية، وفي معظم الدساتير الحديثة(١).

وتعني هذه الحرية أيضا، فيما يتعلق بالعلاقة بين الفرد والدولية، حق

---

(١) انظر : د. راشد البراوي : «النظام الاشتراكي من الناحيتين النظرية والتطبيقية» مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥١، ص ٤٩ ـ ٥٠.

الفرد في التنقل بحرية إلى أي مكان يختاره داخل الدولة، وحقه في إختيار النشاط الذي يرضيه شخصيا، وفي تأسيس وتسيير وحدات إنتاجية في أي قطاع يختاره من قطاعات النشاط الإقتصادي(١).

ـ ولقد أشرنا فيما سبق إلى أن المشروع الرأسمالي L'entreprise capital-iste لم يظهر فجأة في نهاية القرن الثامن عشر. ان النشاط التجاري الدولي قد ساهم قبل ذلك في ظهور أشكال من الشركات التي جمعت رؤوس الأموال من القيام ببعض العمليات ذات المخاطر ولكنها كانت غالبا مربحة. وقد ساهم التطور التكنولوجي في إحداث تغييرات عميقة في حاجات القطاع الإنتاجي. وحتى نهاية القرن التاسع عشر ـ وهي الفترة الأولى للرأسمالية الناشئة ـ كان تمويل المشروعات يتم ـ وعلى نطاق واسع ـ إعتمادا على الثروة الشخصية للمنظم L'entrepreneur وإذا دعت الحاجة إلى الإئتمان، فان ذلك كان يتم بواسطة رهن العقارات، ومن ثم فانه كان مرتبطا بالثروة العقارية للمقترض. ومن ثم فلم تكن شركة رؤوس الأموال هي الشكل السائد. وقد بدأ تكوين الشركة غير المسماة منذ عام ١٨٦٧ ولم تظهر آثارها الفعالة إلا في أوائل القرن التاسع عشر. وفي خلال الفترة (١٨٤٠ ـ ١٨٧٩) كانت الشركات ذات الاسم الجماعي تمثل نحو ٨٠٪ من عدد الشركات، وفي نهاية هذه الفترة لم تمثل الشركات غير المسماة إلا نحو ٥٪ من مجموع كل الشركات.

ـ إن المظهر الهام الذي يمكن الاشارة إليه في هذا الصدد ـ وخلال المرحلة الأولى للرأسمالية، كان متمثلا في الإنفصال المتزايد بين وظيفة المنظم ووظيفة العامل الأجير Salarié ـ وفي ظل النظام الإنتاجي السابق، وعلى وجه الخصوص خلال العهد الحرفي L'artisanat كانت الوظيفتان متداخلتان. وفي ظل الوحدة الإنتاجية الآلية في بداية القرن التاسع عشر، كان الفصل بين الوظيفتين واضحاً: فمن ناحية، كانت وظيفة المنظم لا تقتصر فقط على جمع

---

(١) د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص ١٣٧.

رؤوس الأموال، ولكنها كانت تمتد أيضا إلى ممارسة الإختيار الإقتصادي (تحديد نوع وقيمة الآلات المستخدمة، تقدير أهمية السوق وحجم الإنتاج... الخ) ومن ناحية أخرى، كان العامل المأجور في خدمة الآلة، ومن ثم فان حدود مبادرته وإختياره كان معدوما تقريباً(١).

ـ كان المنظم إذن حرا في إكتشاف فائدة له في الحصول على عوامل الإنتاج وإستخدامها من أجل تحقيق النشاط الذي يختاره، وما لم تتم عملية الإنتاج بهذه الطريقة، فإنها لن تتم إطلاقا في ظل النظام الرأسمالي(٢).

ـ ان حرية المشروع، بما تتضمنه من حرية عوامل الإنتاج وحرية مالكيها وحرية المنظم، لعبت دورها الهام في تحقيق المجتمع الرأسمالي لغاياته:

أ ـ فمن خلالها يحاول المجتمع ضمان تشغيل كافة المصادر الإنتاجية المتاحة له.

ب ـ كما تُشجع هذه الحرية على الإختراع والتجديد كنتيجة مباشرة لحرية المنظمين في تجربة طرق الإنتاج الجديدة وإستعمالها كلما أرادوا ذلك.

جـ ـ أصبحت النظرية التي يُسْتندُ اليها عادة في تفسير وجود حرية المشروع وتبريرها هي ببساطة احدى نظريات الرفاهية الإجتماعية، وخلاصتها: أن الفرد وهو بصدد إختيار النشاط الإقتصادي الذي وجه إليه جهوده وأمواله مستهدفا بذلك تحقيق مصلحته الشخصية، سيختار أيضا النشاط الذي يعد أكثر فائدة من وجهة نظر المجتمع.

٣ ـ نظام السوق والأثمان:

ـ ينصرف معنى السوق عموما إلى المكان الذي تلتقي فيه قرارات البائعين والمشترين بشأن تبادل السلع والخدمات. وقد كان هذا التعريف يشير في الماضي

---

(١) راجع : - A.G. LAGANGE, M. PENOUIL; "Histoire.. cit., p. 95 - 96.

(٢) د. أحمد جامع، مرجع سابق ص ١٣٧.

إلى إنحصار السوق في مكان محدد. أما اليوم، وبعد أن أدى التقدم الكبير في وسائل المواصلات إلى إمكانية التعامل بين البائعين والمشترين دون ما حاجة إلى التقائهم في مكان واحد ـ فالتقاء هذه القرارات أصبح يتحقق رغم المسافات الطويلة التي تفصل بينها، بل ان العالم كله أصبح هو حدود السوق لبعض السلع كالقطن والقمح والسكر مثلا(١).

ـ ويعتبر نظام السوق والأثمان تعبيرا صادقا عن طبيعة الإقتصاد الرأسمالي كاقتصاد غير مركزي économie décentralisée حيث يتكون هذا السوق من مراكز إقتصادية متميزة ترتبط معا بشبكة من المبادلات: مراكز للإنتاج، لعرض عوامل الإنتاج، وللإستهلاك ـ وتتحدد هذه المراكز بواسطة تضامن وظيفي يرجع إلى ضرورة التكامل التنفيذي للنشاط الإقتصادي(٢).

ان لكل سلعة أو خدمة أو عامل من عوامل الإنتاج سوقا في النظام الرأسمالي يلتقي فيه العارضون (البائعون أو المنتجون) مع الطالبين (المشترين أو المستهلكين)، وينتج عن التلاقي تكوين ثمن محدد يعبر عن قيمة هذه السلعة أو الخدمة أو عامل الإنتاج في السوق.. وتؤدي الأثمان ـ والتي نتجت عن هذا التلاقي الحر ـ دورا هاما في إقتصاد السوق يتمثل من ناحية، في توجيه كافة القرارات الإقتصادية للمستهلكين والمنظمين وعوامل الإنتاج، حيث تتخذ قرارات الإستهلاك والإدخار والإستثمار إعتمادا على الأثمان السائدة في السوق والعلاقات المتبادلة بينها والتغيرات المنتظرة فيها.. ومن ناحية ثانية، تؤدي

---

(١) لمزيد من التفصيل حول هذا المعنى والعوامل المؤدية لتعدد نماذج السوق في الاقتصاد الرأسمالي راجع :

ـ د. عادل احمد حشيش : «أصول الاقتصاد السياسي» الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٤٣٩ ومابعدها.

ـ د. عبدالفتاح قنديل، د. سلوى سليمان «مقدمة في علم الاقتصاد»، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٠، ص ٣٤٨.

(٢) - R. BARRE; 'Economie politique", op. cit., p. 202.

الأثمان إلى تحقيق التوزيع الفعال للموارد المتاحة ولعوامل الإنتاج بين مختلف الفروع الإنتاجية والإستعمالات الممكنة، ومن ناحية ثالثة: تلعب الأثمان الدور الرئيسي في تحقيق التوازن بين العرض (الإنتاج) والطلب (الإستهلاك) في كل فرع من فروع الإنتاج(١).. ويؤدي نظام السوق والأثمان نفس هذه الوظيفة الأخيرة فيما يتعلق بعرض قوة العمل والطلب عليها، وذلك عن طريق التغير في مستويات الأجور، وهي ثمن قوة العمل. وكذلك فيما يتعلق بالواردات والصادرات وذلك عن طريق التغير في سعر الصرف، وهو ثمن العملات الأجنبية(٢).

ـ وتعتبر المنشأة أو المشروع ممثلة للوحدة الإقتصادية للإنتاج حيث تضمن الإرتباط الوثيق بين أسواق السلع والخدمات (الطلب الإستهلاكي النهائي) وأسواق عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل) ويقوم المنظم بعملية التأليف أو التركيب بين كميات هذه العوامل على أساس مقارنة بين الأثمان: أثمان أو تكاليف إستخدام هذه العوامل، وأثمان البيع أو الإيرادات المتوقعة..

٤ ـ المنافسة :

ـ المنافسة ـ كما تقول "سوزان لي"(٣)، هي كلمة محببة لدى علماء الإقتصاد ولها تعريف محدد للغاية. وعندما تستعمل هذه الكلمة وحدها فانها تشير إلى وضع نقي يسمى رسميا "منافسة تامة"، وتوجد هنا أربعة شروط لإيجاد هيكل لسوق تنافسية متقنة: الأول: سوق تتألف من مشترين وبائعين كثيرين يشتري كل منهم أو يبيع مجرد جزء صغير من نتاج معين. الثاني: نتاج

---

(١) ستعرض هذه الوظائف على نحو أكثر تفصيلا في الجزء الثاني من منهج الدراسة الحالي.

(٢) سيكون سعر الصرف وتوازنه أحد موضوعات مقرر الفرقة الثانية (العلاقات الاقتصادية الدولية).

(٣) سوزان لي : «أبجدية علم الاقتصاد»، مرجع سابق، ص ٣٨.

متجانس أي أن نتاجا تبيعه شركة ما لا يتميز عن منتجات تبيعها شركات اخرى. الثالث: وضع إقتصادي يسمح لمشترين محتملين بفتح حوانيت كما يسمح لبائعين محتملين باقفال حوانيت، بسهولة نسبية. الرابع: إتصالات ومعلومات جيدة يطلع معها معظم المشترين والبائعين على الأسعار ومصادر الإمداد" .

ـ والواقع أن المنافسة كتنظيم رئيسي من تنظيمات الرأسمالية، تعني أن يسير النشاط الإقتصادي في السوق بطريقة معينة هي التنافس بين مختلف الوحدات الإقتصادية: تنافس بين البائعين للسلع المتماثلة في إجتذاب المشترين، بين المشترين للحصول على السلع اللازمة لاشباع رغباتهم، بين الراغبين في العمل للحصول على عمل، بين اصحاب الاعمال المحتاجين الى عمل للحصول على عمال، بين المقترضين للحصول على رؤوس اموال، بين المدخرين للحصول على اوجه إستثمار مربح، بين مالكي مصادر الثروة الطبيعية للحصول على اوجه إستغلال لها، بين رجال الأعمال للحصول على مصادر الثورة الطبيعية اللازمة لمشروعاتهم(١) ويرتبط هذا المعني للمنافسة إرتباطا وثيقا بمبدأ الحرية الإقتصادية الذي يهيمن على إقتصاد السوق في النظام الرأسمالي(٢).

ـ وفيما يتعلق بشروط المنافسة الكملة التي ذكرناها حالا، فان الشرط الأول فيها يتحقق اذا كان أي من البائعين أو المشترين بمفرده عاجزا عن التأثير في أثمان السلع أو عوامل الإنتاج محل البحث. وفي هذه الحالة يكون خط الطلب الذي يواجه البائع افقيا دلالة على عدم تغير الثمن الذي يبيع به الوحدة مهما تغير حجم ما يبيعه منها. وكذلك يكون خط العرض الذي يواجه المشتري أفقيا دلالة على عدم تغير الثمن الذي يشتري به الوحدة مهما تغير حجم ما يشتريه منها.

---

(١) راجع : أحمد جامع : الراسمالية...، مرجع سابق، ص ١٤ ومابعدها.

(٢) راجع : - Josef THESING (Ed.); 'Economy and development system policy principles economic policey", V. Hase, Koehder verlag mainz, 1979, p. 30.

واضافة لما تقدم يشترط ان يكون البائعون والمشترون الفرديون مستقلين تماماً، مما يعني عدم وجود اتفاقات بينهم (بين المشترين او بين البائعين) فيما يتعلق بحجم الإنتاج أو الأثمان.. ويفترض أيضا أن تتمتع عوامل الإنتاج بالقدرة على التنقل فيما بين فروع الإنتاج والإستعمالات المختلفة وبين الاماكن.. واخيرا فانه يفترض ان تتحدد اثمان السلع وعوامل الانتاج نتيجة التقاء قوى العرض والطلب عليها في السوق وذلك دون تدخل من السلطات العامة.

ـ وتجد المنافسة ـ كتنظيم رأسمالي ـ تبريرها في نظرية الرفاهية الاجتماعية. فالنجاح والازدهار يتحقق للمشروعات المشتغلة بكفاءة، والاخفاق والتصفية للمشروعات التي تقل كفاءتها عن حد معين. ولهذا فان كل مشروع يحاول جهده أن يضمن البقاء في السوق، بأن يستخدم أفضل الآلات وأحدث فنون الإنتاج المتاحة وأن ينتج أفضل ما يمكن بأقل نفقة. وفي ذلك ضمان لتحقيق مصلحة الإقتصاد القومي ككل.. كما تؤدي المنافسة الى خلق التجديد والتقدم الفني والمحافظة عليهما باستمرار من أجل إنتاج سلعة جديدة أو تحسين الموجود منها رغبة في إشباع الحاجات الإنسانية بطريقة أفضل.

ـ وتلعب سيادة المستهلك دورها الهام في هذا الصدد باعتبارها من اهم سمات السوق الحرة(١).

ـ ومن المناسب أن نميز هنا بين سوق المنافسة التامة أو الكاملة بالمعنى السابق، وما يسميه بعض الإقتصاديين، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ـ بسوق المنافسة الحرة او المنافسة الخالصة.. والفرق ما بين هاتين السوقين هو في الدرجة فحسب، وليس في الطبيعة، أي في درجة كمال السوق أو إكتمالها. ففي المنافسة الكاملة يجب أن تتوافر الشروط السابقة كلها (ضآلة نصيب وأثر

(١) على أن هناك بعض الاعتراضات الواقعية (غير النظرية) على سيادة المستهلك. وأشد هذه الاعتراضات لعنة هو قدرة المنتجين على تنظيم انفسهم في احتكارات، وعلى فرض ارادتهم على المستهلكين.. راجع في ذلك : سوزان لي : أبجدية علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٤١ ـ ٤٢.

كل بائع وكل مشتري في السوق، تماثل وحدات السلعة، حرية الدخول في الصناعة والخروج منها، حرية تنقل عوامل الإنتاج، والمعرفة التامة لكافة البائعين والمشترين بكل الظروف والأوضاع السائدة، في سوق السلعة محل البحث). اما المنافسة الحرة، فهي أقل اكتمالا من المنافسة الكاملة حيث لا يشترط لتحققها سوى الشروط الثلاثة الأولى فقط دون شرطي حرية تنقل عوامل الإنتاج والمعرفة التامة. وفي الحقيقة، فان المنافسة الحرة انما تشير الى سوق حرة او خالصة من كل عنصر من عناصر الاحتكار فيما يتعلق بتحديد ثمن السلعة، اما سوق المنافسة الكاملة فانها تشير الى ما هو اكثر من ذلك طالما أن الشرطين الأخيرين يجب أن يتوافرا فيها(١).

٥ ـ دافع الربح :

ـ يعتبر السعي لتحقيق اكبر كسب ممكن من اكثر الخصائص الإقتصادية للرأسمالية حيوية وأهمية. وقد جعلت الحرية الإقتصادية والمنافسة والملكية الفردية هذا الكسب هو الهدف الأسمى، والدافع الأول على العمل والنشاط. فأصحاب رؤوس الأموال يقبلون على إنشاء المشروعات التي ينتظرون أن تحقق لهم أكبر الأرباح، كما تميل عناصر الإنتاج كالعمال مثلا إلى التوظف في المشروعات التي تحقق لهم أكبر كسب (أجر)، وكذلك يسعى المقترض أو المدخر للبحث عن أعلى معدل للفائدة.

ـ وإذا كانت بعض الأسس الأخرى كالملكية الفردية وغيرها يمكن أن توجد في نظم أخرى غير النظام الرأسمالي، فان دافع الربح لا يمكن أن يوجد إلا في إقتصاد رأسمالي.

ـ ومن الأهمية بمكان، أن نميز بين الدافع الإقتصادي ودافع الربح:

---

(١) راجع : د. أحمد جامع : «النظرية الاقتصادية ـ الجزء الأول : التحليل الاقتصادي الجزئي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤ ـ الطبعة الرابعة، ص ٥٧٨.

فالدافع الأول يعني أن السبب الأساسي لقيام الأفراد بنشاطهم الإقتصادي هو الرغبة في تحقيق مكاسب إقتصادية أو نقدية. أما دافع الربح فان تأثيره ينحصر في الأفراد الذين يمكنهم الحصول على أرباح كنوع متميز بين أنواع الدخول الأخرى (كالأجور مثلا)، ويتمثل هؤلاء الأفراد في المنظمين ورجال الأعمال الذين يتحملون المسئولية الأخيرة عن المشروعات التي يديرونها. فدافع الربح هو اذن حالة خاصة في نطاق أَعَمُّ هو الدافع الإقتصادي. ومن ناحية أخرى، فان الشخص الذي يوجد لديه دافع الربح، لابد وأن يجتمع لديه عنصران في وقت واحد: أحدهما هو الباعث على القيام بنشاط ما، وثانيهما هو الرغبة في تحقيق إيرادات من هذا النشاط تزيد عن النفقات التي بذلت فيه.. ووجود أحد هذين العنصرين دون الآخر يمكن أن يتحقق في ظل أي نظام غير رأسمالي، أما في ظل النظام الرأسمالي فلابد من وجود العنصرين معا وفي وقت واحد.. وقد أعطى بعض الإقتصاديين المعاصرين أهمية بالغة للقطاع الرأسمالي وما يحققه من أرباح كعامل حاسم للنمو في الدول المتقدمة والنامية(١).

ـ ويجد أساس دافع الربح تبريره في نظرية الرفاهية الإجتماعية. فالفرد وهو يسعى لتحقيق أكبر قدر من الربح، يحاول زيادة إنتاجه كما وتحسينه نوعا، وتكون النتيجة تمكن المجتمع ككل من الحصول على أكبر قدر من السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجاته.

ثانياً : خصائص الرأسمالية المعاصرة :

ـ ان التطور هو القانون الحاكم لمسيرةالنظم الإقتصادية. ولقد رأينا كيف أن القرون السادس عشر والسابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر قد شهدت إنهيارا لنظام إقتصادي ظل مسيطرا لعدة قرون سابقة هو النظام الإقطاعي. وكانت العوامل التي تضافرت معا للقضاء على هذا النظام هي ذات

---

(١) راجع مثلا : - A. LEWIS; "La théorie de la Croissance économique", Trad. Franç., Payot, Paris, 1971, p. 237 - 240.

العوامل التي ساهمت معا في ميلاد نظام جديد هو النظام الرأسمالي. وقد إتفق كافة الكتاب، أيا كان إتجاههم الفكري، على أن الرأسمالية الناشئة تعد خطوة كبرى إلى الأمام خطتها الإنسانية في طريقها الطويل، تحققت خلال فترة تطبيقها مظاهر إيجابية متعددة: فقد نمت القوى الإنتاجية كنتيجة لإستخدام الآلية في ظل المشروع الصناعي، وإزداد إنتاج السلع الإستهلاكية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كنتيجة لإزدياد الطلب مع الزيادة الكبيرة في السكان وإنتشار المراكز الصناعية في المدن. كما إزدادت المبادلات الإقتصادية الداخلية والخارجية كنتيجة لتقدم وسائل المواصلات. وكذلك شهدت هذه المرحلة زيادة في أهمية النشاط المالي والإئتمان، وكانت الشركات المساهمة هي الأداة الفعالة لتجميع رؤوس الأموال اللازمة لاقامة المشروعات الكبرى، ولم تعد علاقات الأعمال علاقات شخصية بين دائن ومدين، بل إندمجت في شبكة من العلاقات المجهولة يحتجب فيها الأشخاص وراء رؤوس الأموال. ولم تعد الثروة تتمثل أساسا في أموال ملموسة، كأرض أو مصنع، بل أصبحت تتمثل في جزء من الدخل القومي لا يمكن تحديد مقداره سلفا(١). وكذلك يعد إنتشار روح التجديد بواسطة المنظم الديناميكي من أبرز المظاهر الإيجابية التي صاحبت مرحلة الرأسمالية الناشئة. ولقد ساهمت الأفكار التحررية التي صاحبت هذه المرحلة في إلغاء التفرقة القانونية بين الأفراد والطبقات، وأصبحت التفرقة تقوم على أساس إقتصادي بحت هومجهود الفرد وعمله. وقد صاحبت هذه المرحلة أيضاً زيادة كبرى في عدد سكان إنجلترا وغيرها من الدول الغربية حيث ساهم ذلك في تقديم اليد العاملة التي إقتضاها التوسع الصناعي. لقد تحققت كل هذه المظاهر الإيجابية في ظل ثورة مزدوجة: الثورة الصناعية والثورة التحررية(٢).

---

(١) خلال القرن السابع عشر، رأي التجاريون في كمية المعادن الثمينة التي تحوزها الدولة مقياسا لقوتها وفي القرن العشرين أصبح مقياس النمو متمثلا في الناتج القومي الاجمالي الذي تعبر التغيرات الحادثة فيه عن مستوى معيشة السكان في الدولة.

(٢) راجع : - J. LAJUGIE; "Les systémes éco. op. cit. p. 32.

ـ ومع ذلك، فقد إقترنت هذه المظاهر الإيجابية بجوانب أخرى سلبية كان أهمها على الإطلاق متمثلا في سوء حالة الطبقة العاملة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر(١). ففي بداية فترة التراكم الرأسمالي، تراوحت فترة العمل بين عشر وأربع عشرة ساعة يوميا تبعا للموسم، وكان ذلك لمدة ست أيام على الأقل في الأسبوع. ولم يكن العمل أثناء الليل إستثناء، مثله في ذلك مثل العمل أيام الأحد.. وكانت ظروف العمل قاسية، حيث كانت ساعات عمل النساء، مساوية لساعات عمل الرجال. وكان الأطفال الذين يبلغ عمرهم ست سنوات يعملون نحو ١٦ ـ ١٨ ساعة يوميا. ولم تكن الأجور إلا كافية بالكاد لجعل العمال أحياء. أما أماكن سكن هؤلاء، فلم يكن وصف "منازل" ينطبق عليها أبداً، حيث تتكدس أسرة بأكملها مكونة من ثمانية أفراد في المتوسط في حجرة واحدة صغيرة ليس بها سرير واحد.." وهكذا، كان بديهيا ـ كما يقول أ. كوتا: "أن يتحقق النمو الرأسمالي على أساس إستغلال قوة الحياة للقسم الأكبر بواسطة القسم الأقل"(٢).. وعن طبيعة إقتصاد السوق التي سادت، يقول ج. هالم: "إن حرية الإختيار في الإستهلاك، أو المهنة، ليس لها أهمية للشخص الذي لا يملك إلا كمية محدودة جدا من النقود لينفقها على الإستهلاك والتعليم، وفضلا عن ذلك، فإن الإختيار محدود بعدد البدائل المعروضة على أساس ثمن السوق، وليس بما يريد الأشخاص الذين يعرضونها الحصول عليه.. وحتى في إقتصاد السوق الحرة المثالي، فان الدخل لا يتوزع بالتساوي. ولما كنا قد إستبعدنا الحكومة من الصورة تماما، لا يمكننا أن نقدمها الآن لتحقيق توزيع

---

(١) لمزيد من التفصيل حول الجوانب الايجابية والسلبية للرأسمالية الناشئة، راجع : د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص ١٤٦ ـ ١٨٢.

(٢) راجع : - A. COTTA; 'le capitalisme", op. cit., p 51.

ـ ويضيف هذا الكاتب انه منذ عام ١٨٠٠ بدأت حركة الاعتراضات على هذه الظروف القاسية التي يعيش فيها العمال.. وقد ترتب على هذه الاعتراضات أن انخفضت ساعات العمل تدريجيا: ففي فرنسا مثلا انخفضت ساعات العمل الأسبوعية من ٦٠ ساعة عام ١٨٥٠ إلى ٥٠ ساعة خلال الفترة من ١٩٠٠ ـ ١٩٢٠، ثم الى ٤٨ ساعة عام ١٩٣٠.

للدخل أكثر مساواة.. والحرية الفردية في هذا الإقتصاد لها مظاهرها السلبية، لأنه لا يوجد شخص مسئول عن رخاء جيرانه..."(١).

ـ ومع هذا التداخل بين الجوانب الإيجابية والسلبية للرأسمالية الناشئة، ومع إنتشار الأزمات الإقتصادية التي صاحبت نهاية هذه المرحلة(٢) ـ والتي ساعد على ظهورها تحرر كثير من المستعمرات ـ وعجز النشاط الخاص وسياسة الحرية الإقتصادية عن معالجة هذه الأزمات وعن ضمان عمل لكل راغب فيه، كان طبيعيا أن يحدث تطور إجتماعي وإقتصادي نحو نظام رأسمالي جديد.. وكان هذا التطور نتيجة لعوامل متعددة: فلقد تزايدت القوة السياسية للطبقة العاملة نتيجة لكبر عددها، ولقوة تكتلاتها مما أدى إلى عمق الصراع بينها وبين الطبقة الرأسمالية. كما كان لإنتشار الأفكار الإشتراكية ونظمها أثرها في تقديم حلول بديلة عن تلك التي يقدمها النظام الرأسمالي.. وكان لهذا وذاك أثره الهام في التأثير على سياسة الحرية الإقتصادية، وإلى إحلال الدولة المتدخلة محل الدولة الحارسة (التي ساد مفهومها في ظل الفكر التقليدي)، ثم الإتجاه إلى ما سمي "برأسمالية الدولة.."(٣) ومن ناحية أخرى، حدث تحول أو تعديل في بعض الأسس الهامة للرأسمالية الناشئة، فقد تحولت المنافسة الكاملة بطريقة تدريجية، إلى تنظيم آخر على النقيض منها، هو الإحتكار(٤).

ـ وقد إنعكس هذا التطور في سمات أو خصائص جديدة أصبحت تميز الرأسمالية المعاصرة (أو رأسمالية القرن العشرين)، وسنقتصر هنا على بيان موجز لأهم هذه الخصائص:

---

(١) جورج. ن. هالم : «النظم الاقتصادية..» مرجع سابق ص ٢٦.

(٢) لمزيد من التفصيل حول الأزمات التي سادت هذه الفترة (١٨١٥ ـ ١٩٠٠) ، راجع :
- M. FLAMANT; J. S-KEREL; "Les crises économiques..", op. cit., p. 9-41.

(٣) راجع في هذا التطور: د. السيد عبدالمولى «أصول الاقتصاد»، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٤) راجع : د. راشد البراوي «النظام الاشتراكي» مرجع سابق سابق، ص ٥٣.

١ ـ التحول من رأسمالية المنافسة إلى رأسمالية الإحتكار :

ـ عند بداية الرأسمالية الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر وحتى أواخر القرن التاسع عشر، كانت الغالبية العظمى من المشروعات ذات حجم صغير، بحيث يمكن القول بأن نظام الحرية الإقتصادية، وما يستتبعه من نظام المنافسة الكاملة، وقيام جهاز السوق بترشيد القرارات الإقتصادية، كان من الأمور المألوفة. لكن هذا الوضع قد تغير منذ بداية القرن العشرين، وعلى نحو أكثر إتساعا منذ منتصف هذا القرن، فقد إتجهت وحدات الإنتاج الصغيرة إلى المشاركة والإندماج لتصبح وحدات إنتاج كبيرة. وقد ظهر نتيجة لذلك ما سمي بتمركز المشروعات La concentration des intreprises حيث تقوم مجموعة المشروعات المشتركة ذات المصالح المتفقة، بتفنيذ العمليات الإنتاجية المترابطة أو المتكاملة، بعد أن كان يقوم بكل منها مشروع مستقل.. وقد إتجه هذا التركز إلى إتخاذ طابع إحتكاري في القطاعات الإقتصادية الهامة، خاصة القطاعات الصناعية والخدمات الأساسية التي تمثل القوة الدافعة للإقتصاد.. (والإقتصاد الأمريكي مثال واضح لذلك).

ـ وقد إزداد هذا الإتجاه بتدخل الدولة، خاصة في الدول الأوروبية وبعد الحرب العالمية الثانية، بالقيام بإنشاء المشروعات العامة، والتي تنتج نسبة تتراوح بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من الناتج القومي في هذه البلدان(١).

ـ ومن أهم أسباب هذا التحول حدوث أزمات قوية ومتتابعة منذ عام ١٨٢٥. وقد صوحبت هذه الأزمات بانهيار متزايد للمشروعات الفردية الصغيرة، ولم يستطع البقاء إلا المشروعات الكبرى منها.. وأصبحت المنافسة تمثل صراعا قويا. وإتجهت المشروعات الصغيرة للإشتراك معا من أجل البقاء، كما إتجهت المشروعات الأقوى إلى إبتلاع المشروعات الأكثر ضعفا.

---

(١) راجع : - H. CLAUDE; "Capitalisme monopoliste d'Etat et...", op. Cit.

ـ وقـد إتخذ هـذا التركـز صـورتين إحـداهما تمثلت في التركـز الـرأسي والأخـرى تمثلت في التركـز الأفقي. وفي الصـورة الأولى كـان التركـز من أجـل التكامل intégration حيث تقوم المنشأة المشتركة بالإنتاج على أساس مراحل تصاعدية معقدة تبدأ من الحصول على المواد الخام إلى تحويلهـا لسلـع كـاملـة الصنع. وفي الصورة الثانية تقوم المنشأة بتـوفير المنتجـات المتنـوعـة الـلازمـة لإشباع الحاجات المختلفة. وتقدم المحلات الكبرى، والتي تقوم بتـوفير المنتجـات المتنوعة للمشترين في وقت واحد، مثالا واضحا للتركز الأفقي(١). وتشير بعض الدراسـات إلى أن المشروعـات الكبرى والتي تستخـدم أكثـر من ٥٠٠ عامل في الدول الصناعية في عام ١٩٠٦، كانت نسبة العمالة بها تمثل ٢٩٪ من مجموع القوى العاملة(٢). وفي عـام ١٨٨٢ كانت المؤسسات الألمانيـة التي يعمـل بهـا خمسون عاملاً فأكثـر تستخـدم ٢٢٪ فقط من مجمـوع القـوى العـاملـة، ثم أصبحت هـذه النسبـة ٨٧٪ عـام ١٩٥٥. وفي هذا دليل واضـح نحـو تـركيـز المشروعات الإنتاجية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، كـانت المشروعـات الكبرى تنتج ما قيمته مليون دولار فأكثـر ـ عـام ١٩٠٤ ـ تمثل ٠,٩٪ فقط من عدد المشروعات الإنتاجية الأمريكية. ثم بدأت ظـاهـرة التركيـز، وبـالتـالي الإحتكـار الرأسمالي ـ تبدو أكثر وضوحا مع الزمن حيث أشارت الإحصـاءات الـرسميـة الأمريكيـة إلى أن ٥٠٠ مؤسسة صناعية قـد أنتجت عـام ١٩٥٥ ما يقـرب من نصف الإنتاج الصناعي الأمريكي وحصلت على ٦٨٪ من مجموع الأرباح. ومن هذه المؤسسـات هنـاك ٥٠ مؤسسـة فقط تمثـل ٠,٠٥٪ من مجمـوع عـدد المؤسسات الإنتاجية القائمة قد تركز بها ربع الإنتاج الكلي الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية(٣). وقد إتخذت هذه المشروعات الصيغة الإحتكاريـة أو شبـه الإحتكارية.

---

(١) لمزيد من التفصيل حول ظاهرة تركز المشروعات، راجع :

- H. GUITTON, D. VITRY; "Economie politique" op. cit., p. 67, 275 et s.

(٢) راجع : - Histoire des faites économiques", op. cit., p. 385.

(٣) راجع : د. صلاح الدين نامق، «النظم الاقتصادية المعاصرة»، مرجع سابق، ص ٧٠.

ـ وقد ترتب على حدوث هذا التطور عدم سيادة نظام المنافسة الحرة، وإنهيار هذا السوق، وأصبحت المنافسة الإحتكارية هي النظام السائد في عالم اليوم، فالمشروعات الإحتكارية تتميز بقدرتها على التأثير بفعلها المنفرد في الأثمان، ومن ثم في سلوك الوحدات الأخرى.. ومع بداية الخمسينات من هذا القرن كان التركز أيضا في مجال التوزيع بقصد تصريف المنتجات الكبيرة. وقد إستتبع ذلك حدوث نوع من رد فعل في جانب القوة العاملة؛ فالعمال أضحوا يتجمعون في نقابات عمال قوية تدافع عن مصالحهم، وأصبح الإضراب أمرا عادياً لتحقيق هذه المصالح.. وتحت هذا الضغط كان إصدار التشريعات العمالية التي تنظم علاقات العمل(١).

٢ ـ تحول الرأسمالية الخاصة إلى رأسمالية عامة :

ـ لقد كان للدولة دور رئيسي في التكوين الرأسمالي خلال عهد التجاريين. ولكن .هذا الدور قد تضاءل في ظل المذهب الحر، حيث ساد ما سمي بمبدأ الدولة الحارسة والذي بعدت الدولة على أساسه عن عملية التكوين أو التراكم الرأسمالي. ولكن تنمية الوحدات الإنتاجية الكبرى (تركز المشروعات)، أعاد للدولة دورها من جديد في هذا التراكم، حيث إرتبط هذا التحول بوجود وحدات إنتاجية جديدة ذات سمة عامة وأحيانا ذات سلطة. وقد قامت الدولة بالاشراف على هذه الوحدات وإدارتها، ومن هنا نشأ ما سمي برأسمالية الدولة.. وقد تزايد تدخل الدولة أكثر فأكثر، وخصوصا مع حدوث الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) ومع وجود الأزمات طويلة المدى وذات الآثار الخطيرة مثل تلك التي حدثت في عام (١٩٢٩): ففي خلال الفترة (١٩٢٩ ـ ١٩٣٢) إنخفض الإنتاج الصناعي للدول الرأسمالية بنحو الثلث، وإنخفضت التجارة الدولية بنسبة

---

(١) راجع : د. السيد عبدالمولي، أصول الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٥١ ومابعدها.

٢٥٪ في الحجم و٦٠٪ في القيمة بسبب الإنخفاض في الأسعار(١). وفي الولايات المتحدة الأمريكية إرتفع حجم البطالة خلال هذه الفترة من ٤٣٠٠٠٠ إلى ٧ مليون فرد(٢). وقد هبط معدل النمو السنوي المتوسط من ٤٪ خلال الفترة (١٩٢٠ ـ ١٩٢٩) إلى ٠,٦٪ فقط بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٧. وفي فرنسا، بلغت نسبة الزيادة في الإنتاج الإجمالي (من حيث الحجم) نحو ٥٥٪ بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٩، وخلال الفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٨ إنخفض هذا الإنتاج بنسبة ٧٪(٣).

ـ وأمام هذه الأزمة من ناحية، وضعف جهاز السوق من ناحية أخرى، إضطرت حكومات الدول الرأسمالية إلى التدخل بهدف إحداث نوع من الإقتصاد المنظم منعا لإنهيار النظام الرأسمالي ومحافظة على إستقرار الإقتصاد القومي.

٣ ـ إزدياد التدخل الحكومي:

ـ وفي سبيل تحقيق هذا الإستقرار، كان التدخل الحكومي أمراً لازماً، من خلال ما يأتي(٤):

أ ـ التدخل عن طريق القيام بالإنتاج مباشرة، خاصة في مجال الخدمات الرئيسية (النقل، الطاقة، الري والصرف، التعليم، الصحة، وفي مجال الصناعات الحديثة التي تستلزم حجما كبيرا من رأس المال (الصناعات النووية والألكترونية.. الخ). وقد بدأت هذه المشروعات على أساس التأميم التي شهدته معظم الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، أو عن طريق الإستثمارات

---

(١) راجع : - G. QUADEN, "le néo capitalisme; une économie politique du capitalisme contemporain", Ed. Jean-Pierre Delarge, Paris, 1967, p. 18.

(٢) - M. FLAMANT, J. S. - KEREL; "Crises de rechesses économiques", Paris, 1974.

(٣) - G. QUADEN; le néo capitalisme.." op. cit. p. 27.

(٤) راجع : د. السيد عبدالمولى... المرجع السابق ص ١٥٤.

العامة. وقد قامت المشروعات العامة المكونة للقطاع العام ـ في كثير من الدول الأوروبية ـ بانتاج ما يقرب من ٢٥ إلى ٣٠٪ من الناتج القومي.

ب ـ التدخل عن طريق السياسة المالية والنقدية. وقد أصبحت مالية الدولة تستوعب في كثير من الدول الرأسمالية ما يزيد عن ٣٠ أو ٣٥٪ من الدخل القومي. وكذلك التدخل عن طريق النفقات العامة والإيرادات العامة وذلك لتحقيق أغراض كثيرة مثل: تنشيط الطلب الفعلي في أوقات الكساد حتى يتم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي. وفي أوقات الرخاء، بالعمل على ضمان الإستقرار الإقتصادي من خلال منع الضغوط التضخمية. وقد دعا "كينز" إلى هذه السياسة وطبقتها كل الدول الرأسمالية. وكذلك إعادة توزيع الدخل القومي في صالح الطبقات محدودة الدخل عن طريق التوسع في الاعانات الإجتماعية والخدمات المجانية. وأخيراً، التأثير على قرارات النشاط الخاص بطريقة تكفل تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المرسومة.

٤ ـ الأخذ بنظام الخطة الإقتصادية :

ـ وقد لجأت كثير من الدول الرأسمالية إلى ذلك تأكيدا لتدخل الدولة في الأجلين الطويل والقصير معا(١).

٥ ـ إنفصال الملكية عن الإدارة :

ـ أدى تركز الإنتاج في وحدات كبيرة، وإعتمادها على أساليب فنية معقدة،

---

(١) تختلف الخطة التي تتبعها الدول الرأسمالية عن نظام التخطيط المركزي الذي تتبعه الدول الاشتراكية في أمور متعددة: فالخطة في الدول الرأسمالية ليست ملزمة سوى للمشروعات العامة، فالخطة في هذه الدول ليست سوى مجموعة من المؤشرات الاسترشادية للقطاعات الواردة بها، كما انها وسيلة للتنسيق بين كافة أدوات السياسة الاقتصادية من مالية ونقدية وائتمانية واستثمارية بغرض تحقيق بعض الأهداف.

ـ في خصائص الخطط الموجهة الفرنسية، مثلاً : راجع :

- G. CAIRE, "La Planification" Paris, 1972, p. 111 - 123.

وإحتياجها إلى وسائل إدارية خاصة، إلى إنفصال الإدارة عن الملكية. وقد عهد بالإدارة إلى طبقة من الفنيين الذين تلقوا تدريبا خاصا على فنون الإدارة.

٦ ـ ظهور الشركات متعددة الجنسية Les multinationales

ـ أدى التطور الصناعي في النصف الأول من القرن العشرين، إلى إحداث نمو ملحوظ في دور وقوة الوحدات أو الشركات الإنتاجية الكبرى والتي بدأت في الظهور خلال العقود الأخيرة من القرن الحالي.. ولم يقتصر نشاط هذه الشركات الكبرى على البلد الأصلي، ولكنها إمتدت لتمارس نشاطها في دول متعددة في وقت واحد. ومن أمثلة هذه الشركات الكبرى (الشركات الأمريكية البترولية (I.TT; Kenecott, Royal Dutch - Shell, Unilever, British Petroleum, Montecatini - Edison, Philips Siemens...)

وقد بلغ دخل مجموعة هذه الشركات نحو ٦ مليار دولار خلال الخمسينات من القرن الحالي.. ولم يقتصر دور هذه الشركات على المساهمة في حجم الإنتاج العالمي، ولكنها تعتبر قوة تمويلية هائلة حيث يمكنها أن تلعب دورا هاما في التوزيع العالمي لرؤوس الأموال، كما أنها تعتبر قوة سياسية، فهي تمارس تأثيرها كعنصر ضغط سواء في مواجهة دولة الأصل، أو في مواجهة الدول التي تمارس فيها نشاطها. كما أنها قوة مستقلة، حيث يمكنها أن تخرج عن إطار السياسة المطبقة في الدولة التي تكونت فيها. وقد لوحظ أن الجنسية الأصلية لهذه الشركات تتضاءل ليحل محلها تعدد في جنسيتها مع تعدد فريق المديرين لها.

وفي مجال التقدم التكنولوجي، أصبح في إمكان هذه الشركات إدخال الطرق الجديدة والأكثر علمية والأكثر فاعلية في الدول النامية التي تؤسس فيها فروعا لها... وقد أصبحت في رأي بعض الإقتصاديين تمثل إستعمارا جديدا لهذه الدول(١).

---

(١) راجع :

- P. VELLAS; "Les entreprises multinationales et les organisations non gouvernementales..", Toulouse, M. Paul couzinet, 1975.

- إن هذه اللمحة الموجزة عن الخصائص المميـزة للـرأسماليـة المعـاصرة، تشير إلى تطور في أسس الرأسمالية الناشئة وليس إلى هدم لها.. ورغم النجـاح التي حققته الرأسمالية المعاصرة، فان الهوة تزداد بين طبقة الرأسماليين والقوى الإجتماعية المنتجة.. وإذا كانت القوانين التي صـدرت والتنظيمات التي تقـررت، وتدخل الدولة الذي حدث خلال القرن الحالي قد إستطاع إلى حد كبير أن يحافظ على مستوى مرتفع للمعيشة للمجتمع الرأسمالي بصفـة عـامـة، فـان ظـروف الإنتاج السيئة التي سادت في ظل الرأسمالية الناشئة والتي زادت بؤس الطبقـة العاملة، كانت الأساس الذي إعتمد عليه الكتاب الإشتراكيين في دعوتهم إلى نظام إقتصادي جديد هو النظام الإشتراكي(١).

(١) راجع : د. أحمد جامع : الرأسمالية الناشئة، مرجع سابق، ص ١٧٥.

الفصل الثالث

النظام الإشتراكي

ـ وجد النظام الإشتراكي تطبيقه العملي في روسيا السوفيتية بعد نجاح الثورة البلشفية في أكتوبر عام ١٩١٧ وامتد تطبيقه إلى الديمقراطيات الشعبية منذ اواخر الحرب العالمية الثانية، وإلى الصين منذ عام ١٩٥٣.. ومما لا شك فيه أن كارل ماركس (١٨١٨ ـ ١٨٨٣) هو المؤسس الفعلي للمذهب الإشتراكي العلمي الذي يعتبر أساس الفلسفة الإجتماعية والإقتصادية التي بني عليهما هذا النظام. ولقد إكتسب المذهب الماركسي بعد ذلك تأييدا أدبيا ومعنويا من جانب بعض الشعوب في آسيا وأمريكا اللاتينية التي إستقلت سياسيا بعد الحرب العالمية الثانية وعرفت أن طريقها إلى الإستقلال وتدعيمه هو في إتباعها للنظم التي تعادي الإستعمار وتقف أمامه وجها لوجه.. ولقد وجدت في المذهب الماركسي خير معين في هذا السبيل فأقبلت عليه.. وإكتسبت آراء ماركس ونظرياته العلمية منهجا فكريا وأسلوبا للعمل السياسي والإقتصادي آمن به وطبقه ـ بشكل أو بآخر ـ ما يقرب من نصف سكان هذا الكوكب(١).

ـ وإذا كان الفضل يرجع إلى ماركس في جعل الإشتراكية منهجا علميا، وذلك عن طريق نظرياته في التطور التاريخي وفي القيمة وفائض القيمة، فان معنى الإشتراكية نفسه قديم، فعلى مر العصور وجدت أفكار ترجع المساوىء المتفشية في المجتمع إلى سوء توزيع الثروة وما يترتب عليه من نتائج سلبية

---

(١) راجع : د. صلاح الدين نامق، المرجع السابق، ص ١٤١ وما بعدها.

تؤثر في سعادة المجتمع. وقد بدت هذه النتائج واضحة بعد نشأة النظام الرأسمالي حيث وجد التناقض بين الطابع الجماعي للإنتاج والطابع الفردي للتملك(١).

- إن الإشتراكية كفكرة تختلف عنها كنظام، فالأولى لا تعدو مجرد تصور دار بخلد مجموعة من المفكرين، أما الثانية فهي مجموعة إجراءات في الواقع. وكفكرة فان غاية الإشتراكية تتمثل في عدالة التوزيع، وكنظام يطبق، فان وسائل معينة لابد أن تستخدم لتحقيق هذه الغاية(٢). هذه الوسائل لابد وأن تُختار إعتمادا على أسس معينة للنظام.. وهكذا يبدو الإرتباط وثيقاً بين الأفكار ووسائل التطبيق.. وسنحاول في الفصل الحالي أن نوضح بشيء من التفصيل هذه النقاط الثلاثة التي أشرنا إليها في هذه المقدمة وهي: مفهوم الإشتراكية، الإطار الفكري للإشتراكية، وأخيرا الأسس الرئيسية للنظام الإشتراكي.. وسنخصص لدراسة كل منها مبحثا مستقلا فيما يلي:

---

(١) راجع : د. أحمد جامع : «المذاهب الاشتراكية..»، مرجع سابق، ص ٩.

(٢) راجع في تفصيلات هذه النقطة : د. راشد البراوي : «النظام الاشتراكي..»، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٣) راجع : د. عادل احمد حشيش: «أصول الاقتصاد السياسي مرجع سابق، ص ٥٦٢ ومابعدها.

المبحث الأول

مفهوم الإشتراكية

ـ أعطى النظام الرأسمالي الفرصة الموضوعية لظهور أقوى وأهم المذاهب الإشتراكية وهي الماركسية والتي كشفت عن العوامل التي ستقضي على هذا النظام من خلال التناقض الأساسي بين جماعية الإنتاج وفردية الملكية.. وقد تعرض نظام الإقتصاد الحر للهجوم المباشر، وأخذ البعض يشكك في مقدرته الدائمة على تحقيق الخير العام للجميع، ويرى أن هذا الهدف الإنساني العظيم لا يمكن بلوغه إلا في ظل نظام اجتماعي جديد يقوم على أساس التعاون والعدالة والانسجام، بحيث يشترك الجميع في العمليات الإنتاجية المختلفة ويتم القضاء على مظاهر الحرمان التي تصيب طوائف وجماعات العمال بالرغم مما تبذل من مجهود. هذا النظام الجديد هو الذي اصطلح على تسميته بالإشتراكية.

١ ـ والإشتراكية لفظ عام لا يتفق من يستخدمونه دائما على المقصود به، وهي كفكرة، تختلف الآراء على محتواها وبرنامجها ووسائل اخراجها إلى حيز الواقع العملي.. ويرجع هذا الخلاف إلى الزاوية التي ينظر منها الكاتب، وإلى الوسط الإقتصادي والإجتماعي الذي تنبعث منه فلسفته. كما يرجع الإختلاف أيضا إلى تنوع العناصر الذي يريد كل كاتب أن يركز على أي منها باعتباره العنصر الأكثر أهمية أو العنصر الجوهري في رأيه.. وهكذا فان الإشتراكية تعني للأفراد المختلفين أشياء مختلفة أيضا.

ـ ورغم ذلك فان الاجماع منعقد على كونها تمثل تنظيما جديدا لا تكون القوة المحركة فيه عوامل المنافسة أو الإحتكار أو المصالح الذاتية وحدها، ولا يكون جوهره التعارض والتنافر بين طوائف الجماعة، وإنما يكون أساسه التآخي والتعاون وتكافؤ الفرص وتحقيق العدالة في أداء العمليات الإنتاجية والإنتفاع بثمراتها وبما يؤدي إليه تقدم العلم وجهود الأفراد والجماعات من

خبرات مادية ومعنوية، ولا يترك فيه الإنتاج تحت رحمة الأهواء أو الغايات الذاتية، وإنما يكون خاضعا للتوجيه والتنظيم اللذين يستهدفان صالح الجماعة ككل، وأن يتخذ من السلطة الجماعية وسيلة لتحقيق ذلك بدلا من الحرية الفردية.

ـ وعلى ضوء هذه الفكرة العامة، نعرض بعض تعريفات الإشتراكية(١) وفقا لرؤية بعض كتاب القرن العشرين.

* عرف الكاتب الإشتراكي الإنجليزي المشهور "كول" الإشتراكية بأنها تعني أربعة أشياء مرتبطة ببعضها إرتباطا وثيقا: إخاء إنساني تنعدم فيه التفرقة بين الطبقات، ونظام إجتماعي لا يكون فيه احد اغنى او افقر بكثير من الآخرين، والملكية أو الإستعمال الجماعي لكافة وسائل الإنتاج الحيوية وأخيرا: التزام كل مواطن بأن يخدم الآخرين بقدر ما في طاقته من قدرة على تحقيق الرفاهية العامة(٢).

* وفي دراسته حول "إقتصاديات الإشتراكية" ذهب "ديكنسون" إلى أن الإشتراكية هي تنظيم إقتصادي للمجتمع تكون وسائل الإنتاج المادية فيه مملوكة للجماعة كلها، وتدار بواسطة منظمات ممثلة للجماعة ومسئولة امامها وذلك طبقا لخطة إقتصادية عامة. ويكون لكافة أفراد الجماعة الحق في الحصول على نتائج هذا الإنتاج الجماعي المخطط على أساس من المساواة في الحقوق(٣).

* أما الزعيم العمالي البريطاني المعروف "هربرت موريسون" فقد رأى أن جوهر الإشتراكية يتمثل في أن تكون كافة الصناعات الكبيرة والأراضي

---

(١) أشار الى هذه التعريفات د. أحمد جامع : «المذاهب الاشتراكية..» مرجع سابق، ص ١٢.

(٢) ويلاحظ على هذا التعريف غلبة العاطفة واغفال ذكر الوسائل اللازمة لتحقيق ما ورد به من أهداف مثالية (كالاخاء والمساواة والرفاهية للجميع..).

(٣) وفي هذا التعريف يلاحظ تركيز الكاتب على الخطة كوسيلة لتحقيق الأهداف في المجتمع الاشتراكي.

مملوكة ملكية عامة أو جماعية تدار طبقا لخطة إقتصادية قومية تستهدف تحقيق الصالح العام لا الربح الفردي(١).

* ونحو مفهوم اكثر شمولا للإشتراكية كنظام إقتصادي وإجتماعي يمكن القول أن الإشتراكية ـ إنما تعني بصفة عامة ـ أنها نظام تمتلك فيه الجماعة كلها، وتمثلها الدولة، لا الأفراد، الجزء الأكبر والأهم من مصادر الثروة الطبيعية ووسائل الإنتاج المادية. وتتولى الدولة نيابة عن الجماعة إدارة الإقتصاد القومي وفقا لخطة شاملة من أجل تحقيق ناتج قومي متزايد يتم توزيعه على أساس مقدار مساهمة كل فرد في الإنتاج. وبهذا يختفي إستغلال الإنسان للإنسان، وذلك كله دون المساس بحرية الفرد في إختيار مهنته أو في إختيار السلع والخدمات الإستهلاكية التي يريدها(٢).

ـ "وهكذا ـ وكما يقول المؤلفون لكتاب الإقتصاد السياسي للإشتراكية ـ فان أول فرق بين الدور الإقتصادي للدولة الإشتراكية، والدور الاقتصادي للدولة الرأسمالية هو أن الدولة الإشتراكية تقوم بدور أداة لإنشاء علاقات الإنتاج الإشتراكية والشيوعية، في حين أن الدولة الرأسمالية ليست أداة لانشاء علاقات الإنتاج الرأسمالية، بل هي أداة للدفاع عنها وتقويتها. ثم أن الخاصية الجذرية لدور الدولة الإشتراكية الإقتصادي هي أنها أداة لادارة الإقتصاد الوطني. وبنتيجة التعميم الإشتراكي لوسائل الإنتاج الأساسية وتركز الأغلبية الساحقة منها في يد الدولة، تصبح هذه الأخيرة منظما وقائدا مباشرا للإقتصاد الوطني. وتكون الملكية الإشتراكية الجماعية لوسائل الإنتاج هي القاعدة

---

(١) ويلاحظ هنا أن الكاتب قد ركز على هدف الاشتراكية متمثلا في الغاء الربح الفردي كدافع للنشاط الاقتصادي واحلال المصلحة العامة محله.

(٢) د. أحمد جامع.. «المذاهب الاشتراكية، مرجع سابق ص ١٣.

ـ ويلاحظ على هذا التعريف اظهاره لعنصرين هامين من عناصر النظام الاقتصادي وهما: علاقات الانتاج (الملكية الجماعية لوسائل الانتاج)، وعلاقات التوزيع (لكل فرد بحسب مساهمته في الانتاج).

الإقتصادية للوظيفة التنظيمية الإقتصادية التي تقوم بها الدولة الإشتراكية "(١).

٢ ـ التمييز بين الإشتراكية والشيوعية والفردية :

ـ من الناحية النظرية، في ظل الإشتراكية يسود مبدأ من كل بحسب رغبته في الحصول على مقابل، ولكل بحسب إنتاجه. أما في ظل الشيوعية، فإن المبدأ السائد هو: من كل بحسب طاقته ولكل بحسب حاجاته.. ويترتب على هذا التمييز أن الدافع للعمل في الإشتراكية يكون دافعا إقتصاديا (العمل بمقابل مادي) أما في الشيوعية، فان الدافع يكون غير إقتصادي (العمل بدون مقابل مادي بعد إشباع حاجات الفرد).

ـ ومن حيث إستعمال اللفظين يلاحظ أن كلمة الشيوعية قد إستخدمت منذ زمن بعيد، أي قبل أن تعرف الإشتراكية (شيوعية ملكية الأرض في النظام البدائي مثلا).

ـ وفيما يتعلق بالاشتراكية الحديثة والفردية، فانهما يلتقيان في إعتبار الفرد هو الغاية النهائية للنشاط الإقتصادي، حيث تسعى الإشتراكية إلى تحقيق كفاية حاجات الفرد المادية وضمان رفاهيته وسعادته باعتبار أن الفرد هو الكائن الواقعي الوحيد وأن الجماعة ان هي إلا تصور بحت يراد تشبيهه بهذا الكائن الحقيقي. إلا أن الخلاف في معنى اللفظين يرجع إلى أن الإشتراكية تعطي الجماعة دورا هاما كوسيلة لتحقيق هذه الغاية، في حين أن الفردية تنظر إلى الفرد باعتباره الغاية والوسيلة معا.

---

(١) راجع : افسينيف، أندريس دياتشينكو ـ وآخرون «الاقتصاد السياسي للاشتراكية»، ترجمة : خيري الضامن، دار التقدم، موسكو، بدون تاريخ، ص ٩٢.

المبحث الثاني

الإطار الفكري والمذهبي للإشتراكية

ـ وفقا للتطور التاريخي، يمكن تقسيم الأفكار الإشتراكية بصفة عامة ـ كأفكار داعية إلى تغيير نظام المجتمع القائم بمساوئه إلى مجتمع أفضل ـ إلى ثلاثة أنواع: الأول منها ظهر في العصور القديمة قبل الميلاد، وقد أطلق على هذا النوع من الأفكار "الأفكار الإشتراكية المثالية Le socialisme idéaliste والنوع الثاني ظهر في العصور الوسطى وخاصة في القرنين السادس عشر والسابع عشر وقد تأسست هذه الأفكار على إستلهام الوحي من إعتبارات أخلاقية لأحكام الخير والشر أي مجرد تصور لأفضل النظم الكفيلة بالقضاء على مساوىء المجتمع القائم، وقد سميت هذه الأفكار بالإشتراكية الإصلاحية أو الإشتراكية الخيالية كما أسماها ماركس. وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ظهر على التوالي تياران فكريان: أحدهما كان تمهيدا للإشتراكية الحديثة، إلا أنه لم يخرج عن كونه تصورا فكريا لمجتمع أفضل من المجتمع الرأسمالي بما شهده من ظروف سيئة للعمال وللأزمات الدورية التي تعرضت لها الإقتصاديات القومية في أوروبا.. ولم يلجأ هذا التيار الفكري إلى تحليل التطور التاريخي والإقتصادي، ولم يكشف عن القوانين التي تحكم التحول الإشتراكي، ولم يحدد القوى الإجتماعية اللازمة للقضاء على الرأسمالية لاحلال الإشتراكية محلها. أما التيار الثاني، والذي يمثل الإشتراكية العملية الحديثة بكل ما تعنيه من إبراز التناقضات الاجتماعية للنظام الرأسمالي وتحديد أسس الإصلاح إعتمادا على تحليل للتطور الإقتصادي والتاريخي، فقد تولاه بصفة أساسية ماركس وصديقه إنجلز خلال القرن التاسع عشر. وقد توصل ماركس إلى الحتمية التاريخية عن طريق دراسة التاريخ والبحث عن القوانين التي تحكم تطوره، ومن هنا تسمى الماركسية أو المذهب الماركسي "بالاشتراكية العلمية".

ـ ولن يتسع المجال هنا لعرض تفصيلي لكل هذه التيارات الفكرية التي كونت في مجموعها الاطار الفكري أو المذهبي للإشتراكية، ولكننا سنكتفي فقط بذكر أمثلة لها مع الإيضاح بشيء من التفصيل للمذهب الماركسي، باعتباره أقوى وأهم المذاهب الإشتراكية وأكثرها تأثيرا في الحياة العملية.

١ ـ الفكر القديم : أفلاطون (٤٢٩ ـ ٣٤٧ ق.م) :

ـ في كتابه "الجمهورية" تطلع الفيلسوف الإغريقي أفلاطون إلى دولة مثالية تكون مؤسسة على شيوعية الأموال والنساء بين الطبقات العليا في المجتمع.. وقد رأى تقسيم المجتمع إلى أربع طبقات (الحكام والحكماء، الحراس، المنتجون من صنع وتجار وزراع، وأخيرا: الأرقاء)، حيث يتساوى الرجال مع النساء ويكون الأطفال على الشيوع بين كل المواطنين في كافة الطبقات وتتولى الدولة تربيتهم ورعايتهم. وتكون النساء على الشيوع بالنسبة لطبقتي الحكام والحراس وبالنسبة لباقي الطبقات يكون إختيارهن بالقرعة. كما أن الملكية لن تكون إلا بالنسبة لطبقة المنتجين، وتلغى بالنسبة لبقية الطبقات. وهكذا تصبح الملكية إمتيازا للطبقة الدنيا وتقتصر الشيوعية على الطبقة الأرستقراطية وحدها.

ـ وقد رأى أفلاطون أن في أبعاد الطبقات العليا عن كل تعلق بالأموال وبالأشخاص، وتكريس حياتهم للقيام بوظائفهم في خدمة الدولة فحسب، تحقيق لدولة تسود فيها العدالة والسلامة.

ـ وفي أواخر حياته، قدم أفلاطون كتابه "القوانين" تخلى فيه عن فكرة الشيوعية في الأموال والنساء والأطفال ما دام المواطنون لم يبلغوا بعد الدرجة التي يجعلهم يقبلونها. كما عدل عن فكرة الغاء الملكية الفردية وحل محلها فكرة تقسيم الأرض إلى قطع متساوية يمتلك كل مواطن قطعة واحدة منها، وهكذا تظل المساواة باقية باستمرار(١).

---

(١) وبالنسبة للأموال المنقولة من أدوات العمل وأشياء الاستعمال الخاص، فانه لا يسمح للمواطنين بامتلاكها الا من أجل الدولة التي ستتولى ايضا توزيع المنتجات فيما بينهم... راجع :

- H. DENIS; "Histoire de la pensée économique", P.U.F., Paris, 1966, p. 17 - 35.

ـ ويلاحظ أن أفلاطون لم يقصد بنظامه تحقيق زيادة في الإنتاج ولا توزيع عادل للناتج بين المواطنين، كما أنه بتنظيمه للملكية الفردية، في كتاب القوانين، قد جعلها مظهرا أكثر منها حقيقة وواقعا(١).

٢ ـ الإشتراكية الخيالية : (توماس مور ـ ويوتوبيا ١٥١٦)(٢) :

ـ في عام ١٥١٦ نشر الكاتب الإنجليزي توماس مور كتابا عنوانه يوتوبيا Utapiaوهو إسم يصف جزيرة خيالية "لا وجود لها في أي مكان"، الأموال فيها مملوكة ملكية شائعة ويحصل الناس بذلك على قدر من السعادة لم يكونوا يحصلون عليه في إنجلترا وقت أن نشر هذا الكتاب(٣). وقد هاجم "مور" الملكية الفردية، وكذلك قياس كل شيء بمقياس النقود، كما إنتقد بصفة خاصة مظاهر الثراء الفاحش والفقر المدقع وسوء إستغلال الأغنياء لثرواتهم وأوقات فراغهم. ووجه نقداً عنيفاً لحركة التسييج التي تمت في إنجلترا بين عامي ١٤٨٧ و١٥٥٠(٤). ووصف النظام السياسي لهذه الجزيرة، فهي جمهورية يرأسها بالانتخاب لمدى الحياة رئيس ومعه حكام منتخبون لفترة محدودة. ومن الناحية الإقتصادية، تكون الصناعة مهنة سكان المدن، والزراعة مهنة سكان الريف. وحدد ساعات العمل بست ساعات يوميا.. ومن الناحية الإجتماعية، لا تلغى العائلة، بل يجب إحترامها، مع تقرير الزواج بواحدة فقط. ومن الناحية الدينية، يتمتع مواطنو يوتوبيا بالحرية الكاملة في العبادة.

---

(١) لمزيد من التفصيل، راجع : د. أحمد جامع، المذاهب الاشتراكية، المرجع السابق، ص ٢٠ ـ ٢٣.

(٢) ومن كتاب الفكر الاشتراكي الخيالي، يمكن ايضا أن نشير إلى الكاتب الايطالي «كامبانيلا»، الذي ألف رواية «مدينة الشمس» عام ١٦٠٢. وهي مزيج من فكر أفلاطون وتوماس مور وكاثوليكية العهد الاقطاعي.. راجع : د. زكريا نصر «النظام الاقتصادي، مرجع سابق، ص ١٩٢ ومابعدها.

(٣) راجع : د. لبيب شقير، المرجع السابق، ص ١٩٧.

(٤) وقد أشرنا إلى هذه الحركة فيما سبق.

ـ ويلاحظ أن "مور" قد إستطاع أن يتصور جماعية الإنتاج(١)، كما نجح في تصوير مجتمع يسعى فيه الجميع إلى تحقيق المصلحة العامة ضمانا لتحقيق المصلحة الفردية لكل مواطن، إلا أنه لم يتعرض للوسائل الكفيلة بتحقيق هذا المجتمع السعيد فعلا في العالم الواقعي... بل ولم يفصح حتى عن رغبته في تحقيقه.

٣ ـ تمهيد للاشتراكية الحديثة: سيسموندي (١٧٧٣ ـ ١٨٤٢) وسان سيمون (١٧٦٠ ـ ١٨٢٥) :

ـ عاصر هذان الكاتبان الفرنسيان الظروف السيئة المعروفة التي سادت في المصانع ـ في بداية القرن التاسع عشر وبعد تثبيت النظام الرأسمالي لاقدامه ـ واخصها إنخفاض الأجور وطول ساعات العمل وسوء الظروف الصحية في المصانع وتشغيل النساء والأطفال. وكذلك الأزمات الإقتصادية التي تعرضت لها أوروبا بصفة دورية.. وقد حاول كل منهما بأفكاره البحث عن تفسير لهذه الاوضاع من ناحية، واقامة نظام علمي يشتمل على أخلاق وضعية قادرة على أن تحل محل المعتقدات الدينية الجامدة مع عرض ملامح مجتمع جديد تتحقق فيه عدالة للتوزيع من ناحية أخرى.

أ ـ آراء سيسموندي S. de Sismondi (١) :

يعتبر هذا الإقتصادي أول من حاول تفسير فقر العمال والأزمات الإقتصادية الدورية، كما رسم أسس السياسة الإجتماعية والإقتصادية الكفيلة بعلاج مساوىء النظام الرأسمالي في كتابه "الأسس الجديدة للإقتصاد السياسي ـ عام ١٨١٩ ".

---

(١) في حين أن كل من سبقوه لم يتصوروا سوى جماعية الاستهلاك فقط بعد أن يكون كل فرد قد قام بانتاج ما يستطيع مستقلا عن غيره «فردية الانتاج».

(٢) ومن أهم مؤلفاته: "Nouveaux principes d'économie politique" وقد أعيد طبعه في باريس عام ١٩٧١.

ـ وفي تفسيره لفقر العمال ذهب إلى إعتبار المنافسة الحرة التي تميز النظام الرأسمالي من أهم العوامل التي ساهمت بتعميق الفجوة بين طبقة الرأسماليين (الملاك) وطبقة الفقراء (العمال أو البروليتاريا)، حيث أدى ذلك إلى إختفاء الطبقات المتوسطة من مزارعين وحرفيين وتجار صغار وتحويلهم إلى طبقة العمال الأجراء.. وقد أدى هذا الإتساع في هذه الطبقة الأخيرة إلى إجبارها على قبول أي أجر يعرضه الرأسمالي مهما كان منخفضا.. ويؤدي إنخفاض أجر العمال إلى التحكم في عددهم.

ـ وفي تفسيره للأزمات رأى سيسموندي انها ترجع إلى صعوبة توقع الطلب المستقبل على المنتجات بعد إتساع السوق، فالمنتجون يقررون حجم إنتاجهم على أساس ما يملكونه من رؤوس الأموال وليس على أساس حجم الطلب الفعلي الذي تقدمه السوق لمنتجاتهم.. ولما كان دخل الطبقة العاملة ضئيلاً، وحجم دخل الرأسماليين كبيرا ومتزايدا، فان ذلك يؤدي إلى خلق طلب غير متوازن على المنتجات بمختلف أنواعها.. وفي هذه الحالة لا تجد الصناعات الوطنية المنتجة لسلع عامة وأساسية طلبا كافيا على منتجاتها، فلا تجد امامها سوى اغلاق ابوابها وتسريح عمالها.. ويترتب على ذلك إنخفاض في مقدار الاستهلاك من هذه السلع وإستمرار الأزمات(١).

ـ ورغم هذه الأفكار الأصيلة التي ساهم بها سيسموندي في الفكر الإشتراكي، إلا أنه لم يكن إشتراكيا بالمعنى العلمي للكلمة، اذ أنه إعتبر الملكية الفردية مشروعة وضرورية.. ومع ذلك فان أفكاره قد ظهرت فيما بعد في كتابات إشتراكيين من مختلف المذاهب الإشتراكية.. وقد إعتبره بعض الإقتصاديين المعاصرين إشتراكيا، ولكنها إشتراكية على إستحياء de la timidité فقد أراد أن يغير العالم بأفكاره الإجتماعية، ولكنه لم يسع إلى إنقلابه(٢).

---

(١) وبذلك يكون سيسموندي قد ساهم بفكرتين أصيلتين في الفكر الإشتراكي: الأولى: هي الفصل التام بين الرأسماليين والعمال، والثانية: هي إعتبار قصور الإستهلاك كسبب للأزمات الرأسمالية: راجع: د. أحمد جامع: المذاهب...... المرجع السابق، ص٥٢.

(٢) راجع: - H. GUITTON, D. VITRY; "Eco. politique op. cit., p. 59 - 60.

ب ـ آراء سان سيمون Saint - Simon(١) :

ـ معارضة الزهدية المسيحية وتأسيس الأخلاق الوضعية الجديدة على أساس مراعاة الحاجات المادية للجسد، وشرعية البحث عن السعادة الدنيوية، وتمجيد الثروة والرفاهية الإنسانية.

ـ الدعوة إلى إقامة تنظيم جديد للمجتمع على أساس وحيد هو العلم الوضعي الذي كان الأصل البعيد للثورة الصناعية الحديثة.

ـ تمجيد الصناعة وإعتبارها أساس التقدم، وإعتبار أن العلماء والصناع والتجار والزراع وأصحاب المهن الأخرى هم القيمة الحقيقية للمجتمع.

ـ ضرورة وجود سلطة عامة في المجتمع تدير عملية الإنتاج من الناحية الفنية وتتولى توزيع الناتج على كل من ساهموا في تحقيقه (حكومة أعمال وليست حكومة أشخاص).

ـ أقر الملكية الفردية ولم يدع إلى إلغائها (ومن هنا فان البعض لا يعتبره إشتراكيا، باعتبار أن جوهر الإشتراكية هو إلغاء الملكية الفردية).

.. والواقع ان آراء السان سيمونيين (أتباع سان سيمون) هي التي تعتبر المظهر الأول للإشتراكية الحديثة في القرن التاسع عشر، فقد هاجموا الملكية الفردية باعتبارها أساس لإستغلال الإنسان للإنسان، ونادوا بالغاء الميراث لأنه يؤدي إلى إنتقال الثروة إلى الأفراد بصرف النظر عن الكفاءة. وإقترحوا إنتقال الثروات إلى الدولة وليس العائلات، على أساس أن الدولة تمثل المجموع وعليها أن تتولى توجيه الإنتاج والتوزيع. كما نادوا بأن يؤسس نظام الإنتاج والتوزيع على قاعدة مؤداها أن يعهد بكل شخص بالعمل الذي يتناسب مع كفاءته وأن يكون لكل شخص جزء من الناتج القومي حسب عمله وكفاءته..

---

(١) ومن أهم مؤلفاته : "L'industrie - 1817-1818"

"le systéme industriel 1821", le catéchisme des industries - 1828".

ـ إن هـذه الأسس الجـديـدة التي نـــادى بهـــا هؤلاء تجعلهم بحق أول الإشـتراكيين الحديثين، فقد بنوها على أساس علمي بعيـدا عن الفكـر الشيـوعي القديم والأفكار الخيالية لمن سبقوهم. كما أن هجوم السان سيمونيين على دخل الملكية باعتبارها دخل دون عمل وإستغلال من الإنسان للإنســان، قـد أصبـح حجة عامة لكافة المذاهب الإشتراكية الحديثة في القرن التاسع عشر.

جـ ـ الإشتراكية التشاركية : le socialisme associationniste

ـ جدير بالذكـر أن نشير إلى هـذا التيـار الفكـري الجـديـد الـذي وجـد مؤسسوه في النصف الأول من القرن التاسع عشر في فرنسا وإنجلترا.. ونقطـة البداية في فكر هؤلاء تتمثل في عدم رضـائهم عن النظـام الـرأسمالي الـذي ثبت أركانه في ذلك الوقت في كل من هذين البلدين، والذي تميز بالمنافســة الطـاحنـة وما تؤدي إليه من سيطرة الرأسماليين الكبـار على بـاقي المنتجين، والصراع بين أصحاب الأعمال من أجل زيادة أرباحهم، والصراع بين العمال لزيـادة أجـورهم وما يترتب على كل هذا من عداء وبغضاء يعيش فيهما المجتمع.

ـ وقد إستهدف هؤلاء المفكرون، وهم كثيرون، نذكر منهم: شارك فورييه الفرنسي، وروبرت أوين الإنجليزي ووليام تومسون الإيرلندي، إستهدفوا إقامة نظام جديد في المجتمع يقوم على أساس الإشتراك، أو التشارك، الحر الإرادي بين الأفراد(١) في شكل جمعيات أو تشاركيات Associations تكون كفيلة بالقضاء على نظام المنافسة بكل ما يحمله من مســاوىء. وسـوف نقتصر هنـا فقط على إيضـاح دور المفكر الإنجليـزي روبـرت أوين (١٧٧١ ـ ١٨٨٥)، والذي حاول فعلا نقل أفكاره إلى الواقع العملي:

---

(١) والخلاف الجوهري بين هؤلاء المفكرين وبين السان سيمونيين يتمثـل في كـون الأخيرين يرون أن حل مشكلات المجتمـع يكمن في نظـام اجتماعي يفـرض على المجتمـع من أعلى (الدولة)، بينما التشاركيون يرون حماية الفرد أولا من خلال انضمامه إلى التشاركيات.

راجع تفصيل ذلك عند : د. أحمد جامـع «المـذاهب الاشتراكيـة مـرجـع سـابق ص ٦١ ومابعدها.

ـ كان روبرت أوين من رجال الصناعة، فقد كان يملك مصنعا للنسيج يعمل فيه ٥٠٠ عامل في الوقت الذي تقدمت فيه الرأسمالية الصناعية، ومن ثم فقد أتيح له أن يشهد التناقض بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال، وهو ما دفعه إلى نقد النظام الرأسمالي وما يترتب عليه من مساوىء، وإلى المطالبة بتغييره تغييرا عميقا.

ـ وكانت الفكرة الأساسية عند "أوين" والتي آمن بها وناضل من أجلها طوال حياته هي أن المحيط الإجتماعي الذي يعيش فيه الفرد هو الذي يحكم أعماله ويحدد أفكاره، ويكيف سلوكه. وعلى ذلك فان هذا المحيط الإجتماعي يجب أن يتغير أولاً(١).. وقد بدأ "أوين" تطبيق أفكاره في مصنعه الذي كان يملكه في "نيولانارك". حيث أنشأ مساكن للعمال تحيط بها الحدائق ووفر لهم السلع الإستهلاكية والخدمات الصحية... وخفض ساعات العمل من ١٧ ساعة إلى عشر ساعات فقط في اليوم الواحد.. ودعا أصحاب الأعمال ليحذوا حذوه، لكن دعوته لم تلق إستجابة منهم.. ثم هاجر إلى أمريكا وحاول إنشاء مزرعة جماعية لكنها أيضا لم تنجح. وعاد إلى إنجلترا عام ١٨٢٩، وقد هداه تفكيره إلى أن أس البلاء في المجتمع هو الربح. فنادى بالغائه لأنه يمثل ظلما للمشتري وخطرا لما يسببه من أزمات إقتصادية. فالعمال يعجزون عن إستهلاك كافة ما أنتجوه، لأنهم لا يحصلون على قيمة ما أنتجوه كأجر، بل أقل منها، ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج عن الإستهلاك وبالتالي حدوث الأزمات الإقتصادية.

ومن هنا إتجه إلى الغاء الربح من خلال ما يسمى ببونات العمل والتي

---

(١) ويلاحظ أن هذه الفكرة ليست بالجديدة، فقد نادى بها كتاب فرنسيون عديدون ثم صاغها جان جاك روسو في شكلها النهائي في كتابه الذي نشره عام ١٧٥٥ بعنوان «مقال في أصل وأسس انعدام المساواة». ولكن البعض قد اعترض على هذه الفكرة لما تمثله من مصادرة على المطلوب. فلو كان الانسان هو حقا نتاج محيطه الاجتماعي فانه لا يمكن تصور أنه يستطيع تغيير هذا المحيط نفسه ـ كما أن نفس المحيط الاجتماعي في انجلترا وفي عصر أوين (المحب للخير) هو الذي أنتج معه الجشعين والمستغلين من أصحاب الأعمال.

تحل محل النقود (أداة الربح). ويتم تبادل المنتجات على أساس مقدار ما بذل فيها من عمل (يُقَدَّر في بونات العمل).. وقام فعلا بنقل هذه الفكرة إلى التطبيق، فأنشأ "جمعية المبادلة العادلة للعمل National equitable labour exchange حيث يقوم العضو بتوريد ما ينتجه من سلع إليها، في مقابل بونات العمل التي تحدد ساعات العمل التي بذلت في الإنتاج، ثم تعرض المنتجات في متجر الجمعية لكل من يريد شراءها من الأعضاء بدفع بونات العمل التي يحملها. وبهذا يتم الغاء الربح، ويقضي على الوسيط بين البائع والمشتري.

ـ لكن هذه التجربة لم تنجح أيضا لأسباب كثيرة منها:

١ ـ مبالغة العمال في عدد ساعات العمل التي بذلوها في إنتاج السلع التي يقدمونها، وذلك رغبة في أخذ أكبر عدد من بونات العمل ٢ ـ إنضمام أفراد إلى الجمعية غير مؤمنين تماما بأهدافها مع تقديمهم فقط السلع التي يعجزون عن بيعها في السوق ٣ ـ عمد التُجَّار إلى محاربة جمعية أوين لما رأوا فيها من خطر على رقم مبيعاتهم وإنهيار معاملاتهم مع المستهلكين، كما قامت بعض المتاجر بقبول أذونات العمل للشراء منها، وإستعملت هذه البونات في تجريد الجمعية مما لديها من سلع، ثم رفضت بعد ذلك قبول الاذونات ٤ ـ كان نشاط جمعية أوين ضيقا، وكان عدد السلع قليلا وينقصها التنوع..

ـ ورغم فشل أوين في تحقيق ما كان يصبو إليه، إلا أن جهوده لم تضع هباء، فقد أُنشئت بعد ذلك محلات تعاونية في لندن عرفت باسم Union Shops، وتحققت فيها بصفة جزئية فكرة الغاء الربح، وحققت نجاحا نسبيا وأخذت تتطور حتى أخذت شكلها النهائي على يد رواد روتشديل في سنة ١٨٤٤، حيث قامت جمعيات لا تهدف أساسا إلى الربح، ولكن الربح الذي يتحقق يرد إلى المستهلك في صورة عائد بنسبة مشترياته من الجمعية. وعلى ذلك تحققت الفكرة التعاونية أو التشاركية، التي نادى بها أوين. والتي تمثلت في إلغاء الوسيط

والربح دون ما حاجة إلى إلغاء النقود، ووُجدت الصلة المباشرة بين المنتج والمستهلك(١).

ـ والواقع أن هذه الفكرة الرئيسية لدى "روبرت أوين" قد كونت الفكرة الأساسية في الجمعيات التعاونية الإستهلاكية؛ ولذا يعتبر أوين بأنه "أب" للتعاون.. وقد لعبت أفكاره دورا هاما في تنوير الطبقة العاملة في إنجلترا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وفي قيام الحركة التعاونية. ولكن يلاحظ أنه لم يطالب بنزع الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج القائمة، وإنما طالب فقط بتكوين رؤوس اموال جديدة تُستغَل بطريقة تعاونية، وذلك ما يبرر وصف إشتراكيته "بالإشتراكية التشاركية أو التعاونية"(٢).

٤ ـ الإشتراكية الحديثة (المذهب الماركسي) :

ـ رأينا أن الأفكار الإشتراكية السابقة على "كارل ماركس" (١٨١٨ ـ ١٨٨٣) قد غلب عليها الطابع الاصلاحي، وكانت تنفيسا عن الضيق بالواقع، وبما يحتويه من آلام وقسوة وحرمان، وهي أمور لم تخل منها الحياة يوما من الأيام، والملاحظة العامة على كافة هذه الأفكار والمقترحات هي، اما أنها لم تطبق تطبيقا عمليا، وإما أنها قد أصيبت بالاخفاق حين وضعت موضع التنفيذ(٣). وهذه الأفكار لم تذهب إلى حد إعتبار الإشتراكية كمرحلة حتمية من مراحل التاريخ. ويرجع الفضل لكتابات كارل ماركس وصديقه إنجلز إلى إعتبار الإشتراكية كمرحلة حتمية من مراحل تطور التاريخ. فالظروف الحقيقية الناشئة عن التطور التاريخي سوف تفرض المرحلة الإشتراكية باعتبارها مرحلة تالية على الرأسمالية، وهي مرحلة لا يمكن تفاديها.

---

(١) راجع : د. أحمد جامع، د. زين العابدين ناصر: «أصول الاقتصاد والتعاون» كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس ٩٠/١٩٩١، ص ٦٧.

(٢) راجع : د. السيد عبدالمولى، المرجع السابق، ص ١٦٠.

(٣) راجع : د. لبيب شقير، المرجع السابق، ص ١٩٨.

وقد توصل ماركس إلى الحتمية التاريخية عن طريق دراسة التاريخ والبحث عن القوانين التي تحكم تطوره، ومن هنا تسمى الماركسية "بالإشتراكية العلمية" (١).. ويقصد هنا بالإشتراكية العلمية: الإشتراكية التي تنصرف إلى كشف القوانين التي تحكم التحول الإشتراكي، وبذا تتميز عن "الإشتراكيات الاصلاحية أو الاشتراكيات الخيالية" والتي حاولت إقتراح حلول لمشكلات المجتمع الرأسمالي، والتي تؤمن بعدالة الإشتراكية لا بحتميتها(٢).

ـ والواقع أن الفلسفة الماركسية تحتل مكان الصدارة من المذهب الماركسي، فالماركسية تعتبر في المقام الأول مذهبا فلسفيا يقوم على الجدلية أو الدياليتيكية(٣) في بحثها وتعقلها لظواهر الطبيعة، وعلى التفسير المادي لهذه الظواهر، كما أنها مادية تاريخية بتطبيقها مبادىء الفلسفة الجدلية المادية على الحياة الإجتماعية بمختلف مظاهرها وعلى دراسة المجتمعات وتاريخها.. أما الإقتصاد الماركسي ـ وهو نقد للنظام الرأسمالي ـ فهو محاولة لدعم النظريات والآراء الفلسفية للمذهب.

أ ـ الأسس الفلسفية للمذهب الماركسي :

ـ فيما يتعلق بالفلسفة الجدلية، نجد أن ماركس قد تأثر بآراء الفيلسوف الألماني هيجل Hegel (١٧٧٠ ـ ١٨٣١) وعلى وجه الخصوص بنظريته في التطور الديالتيكي التي فسر بها تطور الفكر الإنساني، وتقوم هذه النظرية على

---

(١) ويذهب الماركسيون إلى حد القول بأن الماركسية هي التعبير العلمي الوحيد عن الاشتراكية كلها، وأن كافة ماعداها من المذاهب أما خيالي واما منحرف عن الاشتراكية الحقيقية التي تتمثل فقط في الماركسية ـ لدراسة الماركسية على نحو اكثر دقة وتفصيلا، راجع : د. أحمد جامع، المذاهب الاشتراكية، ص ١٤٤ ومابعدها.

(٢) راجع : د. السيد عبدالمولى، المرجع السابق، ص ١٦١ ومابعدها.

(٣) وكلمة ديالتيكية Dialectique هي مصطلح مشتق من الكلمة اليونانية dialegesthai وتعني الحوار والمناقشة.

أساسين هما: ثلاثية مراحل التطور من ميلاد ونمو وفناء من ناحية، وصعود الإنسانية الدائم من المراحل الدنيا الى المراحل العليا بحيث يكون موت نظام، أو فكرة ما، ايذانا بمولد نظام جديد أرقى وأعلى من النظام القديم من ناحية أخرى. وعلى هذين الأساسين تقوم حركة الجدل عند «هيجل»، وهي تقضي بأن كل وجود، وكل نظام وكل فكرة، إنما يسير وفقا لمراحل ثلاث هي: الفكرة أو الدعوى thése والنقيض لها antithése، ونقيض النقيض أو نفي النفي، وهو تركيب Synthése من الفكرة ونقيضها.. فكل وجود أو نظام أو فكرة، إنما يبدأ بتأكيد نفسه، لكنه عندما ينمو ويبدأ في فرض نفسه فانه يتسبب في وجود قوى تناقضية تقف ضده، ومن خلال هذا الصراع يبرز وجود جديد أكثر علوا وسموا وكما لا، تتركب وتتصالح فيه القوى المعارضة وهذا التركيب الجديد يعتبر فكرة جديدة (كالأولى تماما) من حيث ما يحدثه من تطور، فينشأ في مواجهته نقيض يصطدم به، ومن هذا التصادم ينشأ تركيب جديد. وهكذا يكون الفكر الإنساني دائما في تطور.

- وهكذا يتمثل منطق هذه الفلسفة في تمجيد الصراع أو الكفاح باعتباره العامل الأساسي في التطور والإرتقاء.. وقد تأثر "ماركس" و"انجلز" بهذه الفلسفة وإستخدماها سلاحا فعالا في الهجوم على النظام الرأسمالي وبيان حتمية زواله. إلا أن "ماركس" قد إختلف عن "هيجل" من ناحيتين: الأولى: أن "ماركس" لم يسلم بأن الفكر (أو الوعي) هوالذي يحرك التطور الإنساني أو تطور التاريخ البشري، ان القوى المادية هي التي صنعت ومازالت تصنع التاريخ.. وتتمثل هذه القوى المادية - في رأيه - في ظروف الإنتاج وعلاقات التبادل الكائنة في المجتمع. وهكذا كان "هيجل" مثاليا أما "ماركس" فكان، على العكس من ذلك تماما، ماديا.. وقد إنتهى "ماركس" من ذلك إلى ما أسماه "بالتفسير المادي للتاريخ". وفي هذا المجال يقول: "إن العلاقات الإجتماعية مرتبطة إرتباطا وثيقا بالقوى الإنتاجية، وعندما يكتسب الناس قوى إنتاجية جديدة، فإنهم يغيرون من أسلوبهم في الإنتاج، وبتغييرهم لأسلوب الإنتاج ولطريقة كسب معاشهم، فإنهم يغيرون من كافة علاقاتهم الإجتماعية. إن

الطاحونة اليدوية تعطيك مجتمع السيد الإقطاعي، والطاحونة البخارية تعطيك مجتمع السيد الرأسمالي الصناعي. ان نفس الأفراد الذين يقيمون علاقاتهم الإجتماعية بما يتفق مع إنتاجهم المادي، ينشئون أيضا المبادىء والأفكار والمعتقدات بما يتفق مع علاقاتهم الإجتماعية. وهكذا تكون هذه المبادىء والأفكار وقتية وليست أزلية، تماما كالعلاقات الإجتماعية التي تعبر هذه المبادىء والأفكار عنها، إنها إنشاءات تاريخية وإنتقالية" (١).

ـ وعلى ذلك يكون العامل الإقتصادي ـ في رأي "ماركس" ـ هو العامل الرئيسي الذي يشكل كافة العوامل الأخرى، بما فيها الفكر.. وهو يقصد بالطبع بالعامل الإقتصادي أو المادي: طرق الإنتاج وما تؤدي إليه من روابط تبادلية إقتصادية.

أما الناحية الثانية: فإنها تتمثل في أن "ماركس" طبق فكرة التطور الديالكتيكي على النظم الإجتماعية، فكل نظام إجتماعي يحمل في ثناياه وطياته عوامل فنائة وزواله. ففي كل نظام تتولد قوى تعمل حتى تقضي عليه في النهاية، ويأتي محله نظام جديد. وعندما يأتي النظام الجديد، تتولد في داخله، بدوره، القوى التي تعمل حتى تقضي عليه. وهكذا.. ويبين "ماركس" أن تاريخ أي مجتمع لم يكن إلا تاريخ "الصراع بين الطبقات" (٢)، فصراع الطبقات lutte de classes هو القوة التي تعمل وتنقل التاريخ من نظام إجتماعي إلى آخر، ففي القديم قام النزاع بين الأرقاء والسادة، ثم إنتقل التاريخ إلى الإقطاع وحل محله النظام الرأسمالي. ثم يقرر "ماركس" أن النظام الرأسمالي نفسه خاضع لنفس القانون، إذ تتولد بداخله القوى التي تؤدي إلى فنائه وزواله عن طريق صراع الطبقات فيه(٣). إن التطور الهائل في القوى الإنتاجية للمجتمع قد أدى إلى

(١) - K. MARX; "Poverty of philosophy (1847), F.L.P.H., Moscow. p. 122.

ـ مشار اليه في «المذاهب الاشتراكية» مرجع سابق، ص ١٧٨.

(٢) من افتتاحية مؤلفه : "Communist Manifesto

(٣) راجع : د. لبيب شقير، المرجع السابق، ص ٢٠٣.

إسباغ الطابع الجماعي على عملية الإنتاج حيث أصبح عشرات الآلاف من العمال يعملون مشتركين في مكان واحد في مصانع هائلة وعلى آلات ضخمة معقدة، مما أدى إلى وجود تناقض تام بين هذا الطابع الجماعي أو الإجتماعي للقوى الإنتاجية وبين الطابع الفردي لعلاقات الإنتاج والذي يتمثل في الملكية الرأسمالية أو الفردية، لوسائل الإنتاج. ويشكل هذا التناقض عائقا لتطور هذه القوى، ومن ثم، لابد من إحلال علاقات جديدة ولن يتم هذا الإحلال إلا بثورة إجتماعية تقوم بها الطبقات العمالية المُسْتَغَلَّة(١).

ب ـ التحليل الإقتصادي في المذهب الماركسي :

ـ رأينا حالا كيف إنتهت الفلسفة المادية التاريخية "لماركس" إلى ضرورة قيام ثورة إجتماعية من جانب الطبقة المُسْتَغَلَّة المقهورة والتي تتمثل في العمال الإجراء أو طبقة البروليتاريا، وذلك من أجل إزالة التناقض القائم في ظل النظام الرأسمالي بين هذه القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج الظالمة لها.. لكن دور الثورة الإجتماعية لا يقتصر على الهدم فحسب، بل يتعداه إلى إقامة علاقات إنتاج جديدة محل العلاقات القديمة، وبناء نظام إجتماعي متقدم محل النظام المنهار.. وهذه الثورة الإجتماعية لن تطيح بكل منجزات النظام القديم، ولكنها ستهدم فقط علاقات الإنتاج السائدة لتحل محلها علاقات أخرى تتوافق وتتناسب مع ما بلغته القوى الإنتاجية من تطور.

ـ وإضافة لذلك، أراد "ماركس" الفيلسوف أن يبرهن إقتصاديا على حتمية إنهيار الرأسمالية وذلك بكشف التناقضات التي يحتويها هذا النظام. وبعبارة أخرى، فإن الجانب الإقتصادي في تحليل "ماركس" ينصب كله على بيان كيف تؤدي القوى الإقتصادية الكامنة في النظام الرأسمالي إلى القضاء عليه. ولذلك فان أبحاث "ماركس" تعتبر دراسة لسير التطور في الرأسمالية.

ـ والواقع أن التحليل الإقتصادي الملركسي يحتوي على نظريات متعددة:

---

(١) راجع : د. أحمد جامع، المذاهب الاشتراكية، مرجع سابق، ص ١٩٥.

نظرية العمل في القيمة، نظرية فائض القيمة، ميل معدل الربح إلى التناقص، تراكم رأس المال المتزايد ومركزيته المتزايدة، قانون الفقر العام، والأزمات الدورية.. والحقيقة التي أراد "ماركس" إبرازها من تفاعل هذه النظريات إنما تتمثل في أن محصلة سير النظام الرأسمالي هي في النهاية تعميق للصراع بين طبقة الرأسماليين والعمال..

ـ ولن يسمح المجال هنا بعرض تفصيلي لهذه النظريات المكوِّنة للتحليل الإقتصادي في المذهب الماركسي(١)، وإنما سنكتفي فقط بأن نشير ـ وفي إيجاز ـ لنظرية فائض القيمة باعتبارها حجر الأساس في كل الإقتصاد الماركسي.

ـ وقد مهد ماركس لهذه النظرية بتمييزه للمبادلة في ظل النظم السابقة على النظام الرأسمالي عن تلك التي تتم في ظل هذا النظام.. ففي النظم السابقة كانت عملية المقايضة هي صورة التبادل (سلعة ----->سلعة) حيث تتساوى هاتين السلعتين في القيمة، أما في ظل النظام الرأسمالي فان التبادل يبدأ بالنقود وينتهي بها (نقود ----->سلعة ----->نقود).. ولن يكون لهذا التبادل من فائدة إلا إذا تمكن الشخص من الحصول على مبلغ من النقود أكبر من ذلك الذي أنفقه أولا. وتلك هي الحال تماما في النظام الرأسمالي حيث ينفق الرأسمالي مبلغا من النقود بتحويله إلى سلع معينة (عن طريق التأليف بين المواد الأولية ووسائل الإنتاج) وهذه السلع المنتجة والتي ستختلف طبعا عن تلك التي إستخدمت في عملية الإنتاج،سيقوم الرأسمالي بتحويلها إلى نقود مرة أخرى عندما يبيعها للراغبين في شرائها، وستكون النقود في هذه الحالة أكبر من قيمة النقود التي سبق إنفاقها(٢) وتتجدد هذه العملية باستمرار، وتصبح النقود في هذه الحالة عبارة عن رأس مال.

---

(١) للاطلاع على الشرح التفصيلي لهذه النظريات جميعا، راجع : د. أحمد جامع : «المذاهب الاشتراكية» ـ المرجع السابق، من ص ٢٠٢ إلى ص ٢٥٨.

(٢) ويلاحظ «ماركس» أن التبادل (نقود ← سلعة ← نقود) قد يختصر إلى (نقود ← نقود أكبر) فقط، وذلك عند تحويل النقود إلى نقود أكثر دون القيام بعملية انتاج، وهذه هي حالة اقراض رأس المال في مقابل الحصول على فائدة.

ـ وبعد ذلك يتساءل "ماركس": من أين يأتي هذا الفرق بين المبلغ المنفق أولا والمبلغ النهائي الذي يحصل عليه الرأسمالي؟

ويُجيب "ماركس" قائلا: إن هذا الفرق، أو الربح، أو فائض القيمة، يتحقق من سبيل وحيد هو أن الرأسمالي يتمكن من شراء سلعة ما تتميز بكون قيمة إستعمالها مصدرا للقيمة، أي سلعة يحقق استعمالها نفسه قيمة مبادلة. وهذه السلعة التي يجدها الرأسمالي في السوق هي القدرة على العمل أو قوة العمل.. ولما كان "ماركس" يرى أن قيمة أية سلعة إنما تتحدد بعدد ساعات العمل التي بذلت في صنعها(١) فانه يقرر، أن العمل في النظام الرأسمالي يعتبر سلعة كبقية السلع. وعلى ذلك فإن قيمة هذه السلعة تتحدد طبقا للنظرية العامة في تحديد القيمة. فماذا يبيع العامل؟ يبيع "قوته العاملة" التي تقوم على ما لديه من عضلات وأعصاب وحيوية جسمية، ويشتريها منه الرأسمالي طبقا لهذه النظرية.. ولكن ما هي ساعات العمل اللازمة لانتاج قوة العمل هذه؟ ـ يجيب "ماركس"، انها تتحدد بالساعات اللازمة لانتاج ما يلزم العامل من ضروريات للحياة وبالقدر الضروري فقط، فمثلا إذا كانت هذه الضروريات اللازمة للعامل تساوي ما قيمته ٦ ساعات عمل، فان الرأسمالي يعطي للعامل القيمة النقدية لهذه الساعات. ولكن أين يوجد الإستغلال هنا ما دام أن الأول يشتري من الثانى "سلعة هي قوة عمله" بما تتكلفه هذه السلعة من ساعات عمل لازمة لإنتاجها طبقا لنظرية القيمة؟؟

ـ يوضح ماركس الاجابة عن هذا التساؤل بقوله: "إن قيمة قوة العمل ليوم أو لأسبوع، هي شيء مختلف تماما عن قدرة هذه القوة على العمل ليوم أو لأسبوع، تماما كما أن الغذاء الذي يحتاجه الحصان والوقت الذي يستطيع فيه

---

(١) وذلك يمثل نظرية قيمة العمل التي أخذها «ماركس» من المدرسة الكلاسيكية الانجليزية، بالذات من ريكاردو».

حمل صاحبه هما شيئان مختلفان تمام الإختلاف "(١). وهكذا فان الرأسمالي بشرائه قوة العمل ليوم واحد أو لأسبوع واحد ودفعه ثمن هذه السلعة في صورة أجر؛ يحصل على الحق في إستخدام هذه القوة طوال اليوم أو طوال الأسبوع. وإذا كانت قيمة قوة العمل إنما تتحدد بكمية العمل اللازمة لانتاجها وإستمرارها، فان إستعمال هذه القوة إنما يتحدد فقط بطاقة العامل وقوته الجسدية، أي بحسب ساعات العمل التي يستطيع أن يشتغلها في اليوم أو الأسبوع "فالعمل ـ كما يقول ماركس ـ ليس مصدرا للقيمة فحسب بل هو مصدر لقيمة أكبر من تلك التي يحتوي عليها هو نفسه".

ـ وعلى ذلك، فمادام الرأسمالي يستحوذ على قوة العامل، فإنه يستخدم هذه القوة عددا من الساعات أكبر من ذلك العدد الذي دفع قيمته للعامل بشرائه هذه القوة(٢). ففي المثال السابق تُشترى قوة العمل بما قيمته ٦ ساعات عمل، إلا أن مدة العمل عشر ساعات ينتج العامل خلالها مقدارا من السلع، تتحدد قيمتها في السوق على قدر ما أنفق فيها من ساعات العمل (طبقا لنظرية القيمة)، فان كانت هذه القيمة التي ينتجها العامل تعادل ما قيمته ١٠ ساعات من العمل، فان الفرق هنا بين ما يعطيه الرأسمالي للعامل كأجر (ما قيمته ٦ ساعات) وما يحصل عليه الرأسمالي من بيع السلع التي ينتجها هذا العامل (وقيمتها ١٠ ساعات) هو فائض القيمة، ويحصل عليه الرأسمالي، ويكون ربحا له.

---

(١) - K. MARX; "Wages, price and profit; in Marx-Engels, Selected Works, Vol - 1.
ـ مشار اليه في المذاهب الاشتراكية، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

(٢) ويلاحظ هنا أن «ماركس» يقرر أن الذي يباع هو «القوة العاملة» للعمال وليس ساعات العمل التي يقدمها هؤلاء.. وذلك حتى يتوصل إلى فكرة استغلال الرأسماليين للطبقة العاملة عن طريق القول بأن الرأسماليين بعد أن يشتروا هذه القوة من العمال، يشغلونهم ما يشاؤون من ساعات بالعمل، ويحصلون على الفرق بين ما دفعوه كأجور وقيمة السلع التي تنتج من هذه الساعات، راجع د. لبيب شقير، م. س. ص ٢٠٦.

وَيُسمِّي "ماركس" هذا الفرق (بالعمل غير المدفوع)، فالرأسمالي لا يدفع للعامل مقابلا لكمية العمل التي أداها لحسابه بأكملها، بل يدفع له فقط مقابلا لكمية العمل الضرورية لإنتاج ما يكفل حفظ حياته وإستمرارها.. ولما كانت كميةالعمل الأولى (أي قيمة السلعة)، أكبر من كمية العمل الثانية (أي قيمة العمل الضروري والمدفوع، فان الفرق بين القيمتين (أي قيمة العمل الزائد أو الفائض وغير المدفوع) إنما يذهب إلى الرأسمالي مكونا فائض القيمة أو الربح(١)، وهذا هو معنى إستغلال الطبقة العاملة exploitationفي نظرية "ماركس".

●●●

- وفي ختام هذه اللمحة الموجزة عن الإطار الفكري والمذهبي للإشتراكية، والتي أكدنا فيها على أن الإشتراكية العلمية الحديثة ترجع أساسا إلى المذهب الماركسي، نود أن نشير إلى أن الماركسية قد تعرضت لإنتقادات عديدة سواء فيما يتعلق بأسسها العامة الفكرية، أو فيما يتعلق برؤيتها المستقبلية لمصير النظام الرأسمالي. كما أنها - من ناحية أخرى - قد قوبلت بترحيب من جانب الرأي العام المثقف، فقد إعتبرها البعض كأعظم الآثار الفكرية التي خلفها القرن التاسع عشر، ومن ثم، فقد وضعوها في أعلى منزله. فهي - في رأيهم - تهدف إلى إقامة مجتمع لا طبقي بتأييدها للملكية الجماعية والعمل الخلاق وتوزيع الثروة على أساس مبدأ «من كل بحسب قدرته إلى كل بحسب عمله». كذلك فهي تمتاز - كفلسفة - بحيويتها الفائقة وعنايتها بالتغير الإقتصادي وتطور المجتمع. ومع

---

(١) يلاحظ ما يأتي .

- فائض القيمة = المبلغ الذي يحصل عليه الرأسمالي لنفسه باستخدامه العمال.

- معدل فائض القيمة = النسبة بين فائض القيمة وبين رأس المال المتغير (الأجور).

- معدل الربح = النسبة بين فائض القيمة وبين رأس المال الكلي (الثابت + المتغير).

- رأس المال الثابت = وسائل الانتاج من آلات ومعدات وتظل قيمته ثابتة خلال عملية الانتاج ووتنتقل كما هي ودون تغيير الى السلعة المُنتجة... راجع : د. أحمد جامع «المذاهب...»، مرجع سابق، ص ٢١٠.

ذلك، فقد رأى جانب من المفكرين الرأسماليين، بأن الماركسية هي ضرب من الفلسفة الفكرية الضارة غير الواعية صدرت عن شخص ملىء بالعقد النفسية وطغت عليه قوى مدمرة هادمة(١).

ـ والمجال هنا لا يتسع لعرض تقدير كامل للنظرية الماركسية(٢)، ونكتفي هنا بالقول أن هذه النظرية يرجع إليها الفضل في تسجيلها لبعض الحقائق الإقتصادية الهامة، قامت بتحليلها تحليلا علميا (إستغلال العمال، الأزمات الإقتصادية، الصراع الطبقي....)، وأخيرا، فإنها قد مهدت تمهيدا جديا لقيام نظم إشتراكية معاصرة في كثير من البلاد، فأحدثت بذلك ثورة إشتراكية في القرن العشرين.

---

(١) هذا الرأي الأخير للعالم الأمريكي المعاصر Loucks أورده، في كتابه .

- Comparative economic systems..

وأشار إلى ذلك . د. صلاح الدين نامق، المرجع السابق، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٢) في هذا المجال، راجع : د. لبيب شقير، ص ٢١١ ومابعدها، د. أحمد جامع، المذاهب.. ص ٢٣٤ ومابعدها.

المبحث الثالث
الأسس الرئيسية للإقتصاد الإشتراكي

ـ ان الحديث عن الأسس الرئيسية للنظام الإشتراكي يفترض تبلور وإجتماع هذا الأسس بقيام النظام بالفعل، ويحدث ذلك نتيجة مرور دول النظام بفترة إنتقالية، يمكن لها فيها أن تنهي الأوضاع السابقة على التحول وأن تخلق الأساس المادي والفني والثقافي اللازم لاعادة تنظيم قطاعات الإقتصاد القومي على أساس إشتراكي (١).

ـ وإذا كانت ثورة أكتوبر ١٩١٧ هي نقطة التحول الكبرى في روسيا السوفيتية من الناحية السياسية والإجتماعية والإقتصادية، فقد أعقبتها قوانين دستورية تؤكد وتدعم وجودها. إلا أن جماهير الشعب السوفيتي كلها لم تكن لتتفق مع أهداف تلك الثورة. فكان من المحتم أن تنشأ ثورات مضادة أو حروب أهلية طاحنة كانت يمكن أن تعصف بالوجود الثوري لولا حكمة "لينين" وغيره من الزعماء السوفيت ومرونة سياستهم عند التطبيق، فتم بنجاح تحول البلاد تدريجيا وفي بطء ملموس مداه أكثر من عشر سنوات ـ من الرأسمالية إلى الإشتراكية(٢).. إن نجاح الثورة الإشتراكية لا يعني أكثر من وضع السلطة في يد القوى الثورية الإشتراكية في المجتمع ـ لكنه يتعين بعد هذا أن تُسْتَخدم هذه السلطة في كل مجال لإقامة أسس الإقتصاد الإشتراكي الجديد على أنقاض الإقتصاد الإقطاعي الرأسمالي القديم، وبالتالي خلق الأسس المادية والظروف الموضوعية الملائمة لبناء المجتمع الإشتراكي بأكمله بخصائصه المميزة. وتمتد الفترة الإنتقالية بالقدر اللازم لإتمام هذه المهمة بنجاح(٣).

---

(١) راجع : د. عادل حشيش ـ «أصول الاقتصاد..» مرجع سابق، ص ٥٥٧.

(٢) راجع : د. صلاح الذين نامق، «النظم الاقتصادية المعاصرة..»، مرجع سابق، ص ١٩٨.

(٣) إذا كان من المحتم أن تمر كافة المجتمعات التي تبني الاشتراكية بهذه الفترة أو هذه المرحلة الانتقالية، فانه من غير المحتم أن تتشابه خصائص هذه المرحلة وما تقتضيه من اجراءات في هذه المجتمعات، فالأمر مرده في النهاية الى المرحلة التاريخية التي عبر بها =

أولا: الخصائص الإقتصادية للفترة الإنتقالية :

- يتسم إقتصاد مرحلة الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية بوجود نماذج إقتصادية وإجتماعية متعددة، كما توجد به خصائص معينة تميزه عن المرحلة التالية.

١ - وفيما يتعلق بالنماذج الإقتصادية والإجتماعية، يوجد النموذج الإشتراكي: وتمثله كافة المؤسسات الصناعية والزراعية والبنوك والتجارة المؤممة، وكذلك المؤسسات التعاونية، ويقوم هذا النموذج على ملكية الدولة والملكية التعاونية (الملكية الإجتماعية)، والتي تُكوِّن القطاع الإشتراكي في الإقتصاد الوطني. ويوجد كذلك النموذج السلعي الصغير، وتمثله، غالبا، إستثمارات الفلاحين والحرفيين وغيرهم من منتجي السلع الصغار الذين لا يستخدمون العمل المأجور، كما يوجد، نموذج للرأسمالية الخاصة ويشتمل على مؤسسات أصحاب العمل الرأسماليين في الصناعة والتجارة والإستثمارات الكبرى (الكولاكية)(١) في الإنتاج الزراعي. ومع كل هذه النماذج، توجد أيضا رأسمالية الدولة، ولها أشكال متنوعة، وتمثلها المؤسسات التي يديرها الأجانب الرأسماليين على أساس إتفاقات مع الدولة. ولا تشكل رأسمالية الدولة في ظروف دكتاتورية البروليتاريا خطرا على الطبقة العاملة، وذلك لأن الدولة الإشتراكية تراقب تطور هذه الرأسمالية بصرامة، وأخيرا يوجد ما يسمى بالنموذج البطريركي (الأبوي)، وتمثله الإستثمارات الفردية الصغيرة التي ليست لها صلات دائمة بالسوق، وذلك لأنها تستهلك بنفسها كل ما تنتجه..

- وهذا التركيب الإقتصادي ذات النماذج العديدة يطابقه تركيب طبقي مناسب في المجتمع: فالطبقة العاملة تمثل النموذج الإشتراكي، والفلاحون

= كل مجتمع وأوضاعه المادية وظروفه الاجتماعية السائدة فيه. ويلاحظ أن بعض الدول التي قامت فيها الثورة الاشتراكية، مثل منغوليا، لم تكن قد عرفت الرأسمالية على الاطلاق..

(١) «الكولاك» هم الفلاحون الأغنياء الذين كانوا يستغلون عمل الغير في استثماراتهم..

يمثلون النموذج البضاعي الصغير، والبرجوازية تمثل النموذج الرأسمالي الخاص (وبعض أشكال رأسمالية الدولة)(١).

٢ ـ وفيما يتعلق بالخصائص الإقتصادية نجدها تتمثل في:

(أ) التأميم الإشتراكي: ويقصد به التحول الثوري لملكية وسائل الإنتاج الأساسية (الصناعة الثقيلة، والبنوك، والمشروعات الصناعية الكبيرة والمتوسطة، وشركات التأمين والسكك الحديدية والملاحة، وشركات التجارة الداخلية والخارجية) من يد الطبقة الرأسمالية إلى يد الدولة الإشتراكية ممثلة للشعب العامل.. ويؤدي التأميم إلى إزالة التناقض الذي كان موجوداً من قبل بين الطابع الجماعي للإنتاج والطابع الفردي للملكية.. ويمثل التأميم إذن إحدى الخصائص العامة التي لا غنى عنها في الفترة الإنتقالية، مهما كانت درجة تقدم البلد الذي يمر بهذه الفترة.. ومع ذلك فان طرق التأميم الإشتراكي قد تختلف من بلد إلى آخر (المصادرة، التأميم مع دفع تعويضات، نزع الملكية للأرض وتوزيعها على الفلاحين المعدمين... الخ).

(ب) كما تتميز الفترة الإنتقالية **بتعدد أنواع قطاعات الإقتصاد القومي** (القطاع الإشتراكي الحاكم والموجِّه، قطاع الإستغلالات الصغيرة القائمةعلى الملكية الفردية والعمل الشخصي، القطاع الرأسمالي الذي يقوم على الملكية والعمل الأجير، والذي لم يتم تأميمه بعد)..

(جـ) ومن خصائص الفترة الإنتقالية: **تعدد طبقات المجتمع** حيث تتوافق كل طبقة مع القطاع الإقتصادي الممثل لها، وقد أشرنا إلى ذلك حالا..

(د) التصنيع الإشتراكي : وقد أوضح "لينين" أن الصناعة الآلية ذات

(١) ويلاحظ أن التناقض الأساسي في المرحلة الانتقالية هو التناقض التناحري بين الاشتراكية الوليدة وبين الرأسمالية المهزومة ولكن غير المحطمة نهائيا.. وينشأ بينهما الصراع الذي تعتمد حدته على المقاومة التي تبديها البرجوازية ضد البناء الاشتراكي... راجع : افسينيف وآخرون: «الاقتصاد السياسي للاشتراكية» مرجع سابق ص ١٧ ـ ٢٣.

النطاق الكبير والقادرة على اعادة تنظيم الزراعة هي الأساس المادي للإشتراكية.. وتمثل الصناعة الثقيلة وصناعة وسائل الإنتاج المقام الأول في التصنيع الإشتراكي، لأنها هي وحدها التي تستطيع مد كافة قطاعات الإقتصاد القومي الأخرى بالطاقة المحركة والآلات والتجهيزات الفنية الحديثة وهي وحدها التي تستطيع تحويل الزراعة إلى الإشتراكية على أساس إستخدام آلات ميكانيكية متقدمة من جرارات ومحاريث وغيرها. ويتيح التأميم تمويلا للتصنيع الإشتراكي من خلال تحويل الجزء من الدخل القومي الذي كانت تنفقه الطبقة البرجوازية وكبار الملاك على الإستثمارات الصناعية.

هـ ـ بدء ظهور الأسس الرئيسية للإقتصاد الإشتراكي :

ـ يترتب على إستمرار نمو القطاع الإشتراكي بما يحمله من خصائص، ومن خلال التجارب التي مرت بها الدول الإشتراكية، وخصوصا تجربة الإتحاد السوفييتي أن تبدأ الملامح الرئيسية للإقتصاد الإشتراكي في الظهور، تلك الأسس التي تميزه تماما عن تلك التي تميز الإقتصاد الرأسمالي من حيث علاقات الإنتاج والتوزيع والميكانيزم التي تدار على أساسه الحياة الإقتصادية في المجتمع.

ثانيا: العناصر الأساسية (أو الأسس الرئيسية) للإقتصاد الإشتراكي :

ـ يمكن إشتقاق هذه العناصر من التعريف العام للإشتراكية، والذي سبق أن أشرنا إليه عند بداية الحديث عن النظام الإشتراكي.. وتتمثل هذه العناصر، أو الملامح الرئيسية في أربعة هي: الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، الإنتاج والتوزيع وفقا لبرامج مرسومة وقرارات من السلطة العامة، التخطيط، إشباع الحاجات المادية والمعنوية كهدف للنظام.. ونتناول هذه العناصر بشيء من التفصيل فيما يلي:

١ ـ الملكية العامة (أو الإجتماعية) لوسائل الإنتاج :

ـ إن سيطرة الملكية الإشتراكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج بلا منازع هي

الخاصة الأساسية والسمة الرئيسية المميزة للإشتراكية. فالملكية الإجتماعية هي الأساس الإقتصادي للإشتراكية وهي تحدد طابع ومضمون النظام الإشتراكي للإقتصاد الوطني، كما تحدد طابع مجمل منظومة علاقات الإنتاج الإشتراكية، إن هذه الملكية تشترط في ظل الإشتراكية وجود شكل جديد ومبدئي لارتباط المنتجين المباشرين بوسائل الإنتاج، بينما في ظل الرأسمالية نجد المنتجين المباشرين معزولين عن وسائل الإنتاج لأن ملكيتها محتكرة من قبل طبقة الرأسماليين. وفي ظروف سيطرة الملكية الإجتماعية لا يمكن أن تستخدم وسائل الإنتاج لصالح الأقلية ذات الإمتيازات، كما هو الحال في ظل الرأسمالية، إنها تستخدم لصالح الشّغيلة والمجتمع تعبيرا عن العلاقات المتساوية لكافة أفراد المجتمع الإشتراكي بوسائل الإنتاج(١).

ـ وقد بدأ تطبيق الملكية الإشتراكية في روسيا على مراحل بعد ثورة ١٩١٧: ففي هذا العام نفسه أُلغيت ملكية الأراضي لكبار الملاك العقاريين، وأصبحت هذه الأراضي تحت إشراف إشتراكيات أو تعاونيات من الفلاحين وفقا لقانون إشتراكية الأراضي الصادر في يناير ١٩١٨. وفي ديسمبر عام ١٩١٧ تم تأميم البنوك الخاصة. أما التجارة الخارجية فقد تم تأميمها في ابريل ١٩١٨. وبدءا من يونيو ١٩١٨ أصبحت القطاعات الصناعية الرئيسية مؤممة. وفي عام ١٩٢١، تم تقرير سياسة إقتصادية جديدة بواسطة المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي. وكانت آثار هذه السياسة أكثر وضوحا وتأثيرا في قطاع الزراعة،

---

(١) وقد حاول الاقتصاديون البراجوازيون انكار ذلك. فهم يعرفون مفهوم الملكية بنوع من علاقة الناس بالأشياء. فالملكية في رأيهم هي عبارة عن ظاهرة سيكولوجية وفكرة مجردة خالدة، قاصدين بذلك تخليد الملكية الخاصة باعتبارها الوحيدة التي تناسب طبيعة الانسان كما يزعمون. أما الماركسية فتعتبر الملكية العنصر الحاسم في علاقات الانتاج. فالملكية تجسد علاقة الناس ببعضهم البعض فيما يتعلق بالأشياء وليس علاقة الناس بالأشياء.. راجع تفصيلات ذلك في «الاقتصاد السياسي للاشتراكية»، مرجع سابق ص ٥٨ ومابعدها.

حيث وجدت ثلاث صور للملكية: ملكية الدولة، والملكية التعاونية والملكية الخاصة(١). وهذه الأخيرة لم تكن ممنوعة بطريقة مطلقة في كل الحالات.

ـ وقد أسفر التطور في هذا المجال عن وجود شكلين رئيسيين للملكية: الأول هو ملكية الدولة ممثلة للمجتمع بأكمله.. وهنا تكون الدولة مالكة لوسائل الإنتاج ومُستغِلةً لها في نفس الوقت، وقد تمثل ذلك وعلى وجه الخصوص في قطاعي الصناعة والخدمات الأساسية.. والشكل الثانى هو الملكية الجماعية لمجموعات معينة من أفراد المجتمع أو الملكية التعاونية.. وفي عام ١٩٥٠، سيطرت الملكية الإجتماعية أو الإشتراكية بقسميها على كافة وسائل الإنتاج الموجودة في الإقتصاد القومي، حيث بلغت نسبتها ٩٩,٤٪ من هذه الوسائل.. والنسبة الضئيلة الباقية كانت تمثل الملكية الخاصة للأفراد، بشرط عدم إستخدام أي عمل أجير في إستغلالها. فالملكية الشخصية في ظل الإشتراكية هي ملكية أبناء المجتمع الإشتراكي، كل على حدة، لمنتجات العمل المخصصة للإستهلاك الشخصي بصورة رئيسية. وأن موضوع هذه الملكية هو الإيرادات والإدخارات الناجمة عن العمل، والمسكن واللوازم المنزلية والحاجيات المعيشية لأفراد المجتمع(٢).

ـ والواقع ان ملكية الدولة في الإتحاد السوفيتي هي الشكل المسيطر بلا جدال، اذ أنها تشتمل على ٩١٪ من كافة الأصول الإنتاجية للإقتصاد القومي أي: (الأرض والثروات الطبيعية في باطنها والمياه والغابات والمصانع والورش والمناجم وخطوط النقل الحديدية والمائية والجوية والبنوك والتلغراف والبريد والتليفون والمزارع الحكومية (سوفخوز) والمنشآت التجارية والثقافية والمجموعات الرئيسية للمنازل السكنية في المدن والتجمعات الصناعية).

---

(١) راجع : - H. CHAMPRE; le marxisme en Union sovietique, idéeologie institutions, seuil Paris, 1955, p. 147.

(٢) راجع : الاقتصاد السياسي للاشتراكية، مرجع سابق، ص ٧٧.

أما الملكية الجماعية والتعاونية فتوجد، أولاً، في المزارع الجماعية (كولخوز)، وثانياً، في التعاونيات الإنتاجية والتي تمثل الإنتاج التعاونى الصناعي، وثالثاً، في التعاونيات الإستهلاكية التي تجمع على الأخص سكان الريف. وقد بلغ عدد التعاونيات الإنتاجية في عام ١٩٥٤ أكثر من ١٤ الف تعاونية، اما عدد التعاونيات الإستهلاكية فقد بلغ حوالي ٢٣ الف تعاونية تمتلك شبكة هامة من المتاجر والمخازن والمستودعات. وفيما يتعلق بالمزارع الجماعية، والتي تدخل اراضيها في ملكية الدولة مع تقرير حق الإنتفاع المؤبد عليها لهذه المزارع، فقد قدرت مساحتها بحوالي ٨٥٪ من جملة المساحة المزروعة، في حين قدرت مساحة الأرض المستغلة في صور مزارع حكومية بحوالي ١٠٪(١).

٢ ـ الطابع الإشتراكي في الإنتاج والتوزيع :

ـ من الطبيعي أن يكون القسم الأكبر من الإنتاج متحققا عن نشاط المشروعات العامة، مادامت الدولة تمتلك وسائل الإنتاج الأساسية.. ويتم الإنتاج في هذه الحالة وفقا لبرامج مرسومة من الهيئات المركزية في الدولة (وهو نظام التخطيط الذي سنتناوله بعد قليل).. وتهدف هذه البرامج الى الملاءمة بين الإنتاج كما ونوعا وبين حاجات الأفراد من ناحية، كما تهدف إلى توزيع عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال توزيعا يتفق وحاجيات الإنتاج، من ناحية ثانية.. ويلاحظ أن الدول الإشتراكية درجت في خططها الإقتصادية على إعطاء أولوية للصناعة، وإلى صناعة وسائل الإنتاج (الصناعات الثقيلة) بصفة خاصة، وذلك رغبة منها في تحقيق معدل مرتفع للنمو في الناتج القومي عن طريق التراكم

---

(١) راجع : د. أحمد جامع، د. زين العابدين ناصر «أصول الاقتصاد والتعاون»، مرجع سابق ص ٢١٤.

ـ ويلاحظ ان الملكية التعاونية تتميز عموما بان حق التملك وحق الاستغلال يكون لجماعة معينة فقط، هم أعضاء الجماعة التعاونية من صغار المنتجين يضمون مواردهم وجهودهم للقيام باستغلال مشترك يقتسمون العائد منه على أساس المبادىء التعاونية.

الرأسمالي الذي تسمح الصناعات الثقيلة بحدوثه بمعدل أسرع من الصناعات الخفيفة(١).

ـ وقد إرتبطت الملكية الإشتراكية بنوعيها (ملكية الدولة والملكية التعاونية) بوجود نوعين من المؤسسات الإشتراكية: النوع الأول هو مؤسسات الدولة وتقوم على ملكية الدولة، أي ملكية الشعب بأسره لوسائل الإنتاج، أما النوع الثانى من المؤسسات فهو المؤسسات التعاونية (الكولخوزات) القائمة على الملكية الجماعية أي التعاونية الكولخوزية لوسائل الإنتاج.. وهذان النوعان من المؤسسات متماثلان من حيث طبيعتهما الإجتماعية والإقتصادية، لأن كليهما مؤسسات إشتراكية.. ويتجلى هذا التماثل(٢) في: علاقات التعاون بين القوى العاملة، يجري الإنتاج فيهما بطريقة برنامجية من أجل بناء الإشتراكية ولغرض تلبية حاجات الشعب المادية والروحية المتزايدة تلبية كاملة يتم توزيع الناتج فيهما وفقا للمبدأ الإشتراكي (أي بحسب كمية ونوع العمل المبذول)(٣).. وبالنسبة للأفراد غير القادرين على العمل، تمنحهم الدولة المعاشات طبقا لنظام التأمينات الإجتماعية.

ـ ويتفق هذا المبدأ المتعلق بالتوزيع مع الشكل المسيطر للملكية في المجتمع الإشتراكي وهو الملكية الإجتماعية أو الإشتراكية. وهكذا فإن من يعمل أكثر وأحسن ينال جزءا أكبر من ناتج العمل الإجتماعي.. ويؤدي ذلك المبدأ إلى دفع العامل نحو تحسين مستواه الفني وزيادة مهارته، وبالتالي زيادة إنتاجه مما

---

(١) راجع : د. السيد عبدالمولي .. مرجع سابق، ص ١٧٢.

(٢) راجع : الاقتصاد السياسي للاشتراكية، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٣) وإذا كان هذا المبدأ يسود في ظل مرحلة الاشتراكية، فان المرحلة التالية وهي الشيوعية ـ كما ذهب الى ذلك ماركس ـ سيكون التوزيع فيها وفقا لمبدأ آخر هو: «لكل بحسب حاجته».

يحقق له كسبا أكبر ويحقق للمجتمع ككل زيادة متواصلة في كمية الإنتاج وتحسينا مستمرا في نوعه(١).

- ومع وجود التشابه فيما هو جذري ورئيسي لنوعي المؤسسات الإشتراكية (مؤسسات الدولة والمؤسسات التعاونية)، فان إختلافا يوجد بينهما، يتمثل في: ١ - نتاج مؤسسات الدولة هو ملك للدولة، أي ملك للشعب بأسره، أما نتاج الكولخوزات (التعاونيات) فهو ملك لجماعة معينة يتصرف فيها أعضاؤها بأنفسهم ٢ - يدير مؤسسات الدولة مفوضوها، أي المديرين الذين تنصبهم وتقيلهم هيئات الدولة المعينة. أما المؤسسات التعاونية فتديرها هيئة إدارة التعاونية وعلى رأسها الرئيس، ويجري إنتخاب هيئة الادارة والرئيس في الاجتماع العام لأعضاء التعاونية ٣ - يجري التوزيع حسب العمل في مؤسسات الدولة بشكل الأجرة المدفوعة نقدا والتي تضمنها الدولة وتخصصها من أرصدتها. أما الكولخوزات (التعاونيات) فيمكن أن يجري التوزيع حسب العمل نقدا وعينا على حد سواء وتخصص هذه المدفوعات في كلتا الحالتين من أرصدة "التعاونية". وكذلك فان مقدار الأتعاب في التعاونيات لا تضمنه الدولة ولا يمكن أن يضمنه غير الجماعات المعنية بالذات.

- ورغم هذا الإختلاف في طابع الإدارة وطبيعة الأجر المدفوع، فان القطاعين قطاع الدولة، والقطاع التعاونى، مترابطان فيما بينهما ترابطا وثيقا ويشكلان معا الإقتصاد الوطني الإشتراكي الموحد(٢).

---

(١) وهكذا لا يعرف المجتمع الاشتراكي على الاطلاق أية مساواة في الأجور المدفوعة وبغض النظر عن كمية العمل المبذول ونوعه والقيمة المهنية للعامل وانتاجية العمل. ان المساواة التي يعرفها هذا المجتمع ليست مساواة في القدرات الجسمية والذهنية للافراد، وانما هي مساواة اجتماعية واقتصادية تتمثل في الغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج بالنسبة إلى الجميع وفتح المجال أمام الجميع للعمل مُستخدمين وسائل الانتاج المملوكة ملكية إجتماعية. والمبدأ المطبق على الجميع هو توزيع الناتج بحسب العمل كما وكيفا.

راجع : د. أحمد جامع، د. زين العادين، المرجع السابق، ص ٢١٧.

(٢) راجع : «الاقتصاد السياسي للاشتراكية»، مرجع سابق، ص ٧٦.

٣ ـ الأخذ بنظام التخطيط الإقتصادي الشامل بديلا عن نظام السوق:

ـ إذا كان التنسيق بين وحدات الإنتاج في الإقتصاد الرأسمالي يتحقق من خلال السوق، حيث يحدث التلاقي والتعادل لقرارات المراكز المستقلة المتعلقة بالانتاج والإستهلاك، فإن ميكانيزم التنسيق، في الإقتصاد المخطط، يتحقق من خلال خطة الدولة. وتصبح هذه الخطة هي البديل للسوق، حيث تحدد العلاقات بين الإنتاج والإستهلاك، وتوضح الوظائف التي يتعين على مختلف الوحدات الإنتاجية أن تؤديها، وكذلك الشروط الفنية للإنتاج(١).

ـ والتخطيط الإقتصادي يعني عملية إعداد وتطبيق لخطة إقتصادية. ويمكن أن يقوم بإعداد هذه الخطة مختلف الأطراف في النشاط الإقتصادي (المستهلكون، المشروعات الإنتاجية، المؤسسات التمويلية والإدارة العامة.. الخ)، وذلك من خلال تحقيق الملاءمة بين اهدافهم الذين يبغون تحقيقها، من ناحية، ومواردهم المتاحة من ناحية اخرى.. وعلى ذلك، فان الخطة الإقتصادية تبدو كتنسيق سابق exante أو محتمل للقرارات الإقتصادية ـ المتعلقة ـ بالتراكم وبالإستهلاك ـ التي تتخذها وتضعها موضع التطبيق الحكومة والأطراف الأخرى للنشاط الإقتصادي، وفقا للأهداف الإقتصادية والإجتماعية المراد تنفيذها(٢).

ـ ويتميز التخطيط في البلاد الإشتراكية بأنه تخطيط شامل وآمر planification-imperatif يشمل كافة النواحي الإقتصادية والإجتماعية. أما في البلاد الرأسمالية التي تأخذ بنظام الخطة فهو فقط توجيهي أو تأشيري planification-indicatif ويعتمد في تنفيذه على نظام السوق(٣).

---

(١) راجع : R. BARRE; "Economie politique", op. cit., p. 473.

(٢) راجع : R. LAFFONT; "La planification économique", éd. Grommont S.A. Lausanne, 1975, p. 44 - 46.

(٣) في التخطيط الآمر تتولى أجهزة التخطيط التابعة للحكومة اعداد الخطة ومراجعتها، وتشرف الأجهزة السياسية على تنفيذها بعد الموافقة عليها، ويؤدي تنفيذ الخطة الى تنظيم عملية الانتاج وتوزيع الدخول. وفي التخطيط التاشيري، لا تكون الخطة ملزمة الا للقطاع العام. وبالنسبة للقطاع الخاص فانها لا تعدو اقتراحات غير ملزمة يمكن تنفيذها في نظام السوق.

ويمكن تعريف التخطيط الإشتراكي بأنه نشاط يستهدف تسيير الإقتصاد القومي وتنميته، وذلك عن طريق تحديد مجموعة متناسقة من الأهداف ومن الأولويات المتعلقة بالنمو الإقتصادي والإجتماعي، وكذلك تعيين الأساليب والوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، وأخيرا وضع هذه الوسائل والأساليب موضع التنفيذ الفعلي من أجل تحقيق الأهداف المحددة.

وعلى ذلك، فان وظائف التخطيط الإشتراكي تتمثل في:

١ ـ تسيير الإقتصاد القومي وتنظيم حركته على أساس خطة قومية تتولى توزيع إعتمادات الإستثمارات والأموال الإنتاجية واليد العاملة وغيرها من الموارد بين مختلف الفروع الإنتاجية، وكذلك تحديد أنواع السلع المنتجة ومستويات إنتاجها.

٢ ـ تنمية الإقتصاد القومي بواسطة إنتاج مقادير كافية لإشباع الحاجات المتزايدة لأفراد المجتمع من السلع والخدمات(١).

ـ وحتى يتحقق التخطيط الإشتراكي، لابد من توافر شروط خاصة(٢) هي: ١ ـ ضرورة تحقيق الملكية الإجتماعية أو الجماعية(٣) لوسائل الإنتاج الأساسية. ٢ ـ ضرورة وجود جهاز متخصص قادر على الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالطاقة الإنتاجية المتاحة لمختلف فروع الإقتصاد القومي وبعلاقاتها المتبادلة فيما بينها. ٣ ـ ضرورة وجود جهاز متخصص في تحضير الخطط الإقتصادية ومراقبة تنفيذها.

---

(١) وحتى يمكن تحقيق ذلك يتعين على الخطة أن تقسم الدخل القومي ما بين التراكم، أو الاستثمار، والاستهلاك. وبهذا يتحدد معدل النمو الاقتصادي. وكذلك يجب ان تتضمن الخطة توزيع الاستثمارات ما بين مختلف فروع الاقتصاد القومي. وبهذا يتحدد اتجاه النمو الاقتصادي.

(٢) راجع : د. أحمد جامع، د. زين العابدين ناصر، المرجع السابق، ص ٢٢٩ ومابعدها.

(٣) ويطلق تعبير «الجماعية» على جميع البرامج والمؤسسات والمعايير، التي تنظم وتدير أو تخطط الاقتصاد بأسلوب واع، بحيث يتسنى تحقيق النتائج المحددة مقدما.
لمزيد من التفصيل.. راجع : جورج. ن. هالم «النظم الاقتصادية..، مرجع سابق، ص ٩٨.

- وإذا كان الأمر أو الإلزام يعتبر الوسيلة الأساسية المتبعة في تحقيق أهداف التخطيط الإشتراكي - مع إكمال هذه الوسيلة بعدد من الحوافز المادية، كزيادة الأجور، تقديم خدمات أو منح أوسمة.. الخ - فان التخطيط يقوم في بعض الأمور على طابع توجيهي ليس ملزما(١). ويتمثل ذلك في تخطيط الإستهلاك للأفراد، وتخطيط العمل، وتخطيط القطاعات التعاونية والخاصة. وفي هذه المجالات تنتهج الدول الإشتراكية سياسة توجيهية تتمثل في: التأثير على مستويات الأسعار والدخول الموزعة، فرض الضرائب، التمييز بين مستويات الأجور.. الخ.

- وتبعا لطول المدة التي توضع من أجلها الخطة الإقتصادية القومية يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية من الخطط الإشتراكية:

(١) **الخطط طويلة الأجل** : وتتراوح فترتها الزمنية بين خمسة عشر وعشرين عاما.. وتهتم هذه الخطط بمشكلة الاتجاهات البعيدة لنمو الإقتصاد القومي (تنفيذ المشروعات الإستثمارية الضخمة، إدخال فروع جديدة في الجهاز الإنتاجي، إجراء تجديدات جوهرية في الفروع الإنتاجية الموجودة، خلق مناطق ومراكز صناعية جديدة، المتغيرات التي يمكن أن تطرأ على أهداف الأجيال القادمة من العمال وعلى العلاقات الخارجية للدولة.. الخ) ويظهر الطابع الالزامي للخطة طويلة الأجل فقط في مواجهة الأجهزة المركزية للحكومة التي يتعين عليها أن تضع الخطط الخمسية لتنمية الإقتصاد القومي وأن توجهها في ضوء الأهداف التي ترسمها الخطط طويلة الأجل.

(٢) **الخطط متوسطة الأجل** : وغالبا ما تكون مدتها خمس سنوات أو سبع سنوات في بعض الأحيان.. وهذا النوع من الخطط هو الأكثر أهمية في تنمية الإقتصاد القومي الإشتراكي، حيث يتحدد فيه مقدار نمو الإقتصاد القومي وإتجاهه في السنوات المقبلة.. ورغم ذلك، فان الخطط المتوسطة يمكن أن يحدث

---

(١) راجع : د. السيد عبدالمولى، المرجع السابق، ص ١٧٤.

تغيير أو تعديل فيها ـ خلال فترة سريانها ـ بواسطة الخطط السنوية. ومن أهم المجالات التي يحدث التعديل في خططها: الزراعة، التجارة الخارجية، قرارات الإنتاج التي تتأثر بنمو وتغيير الفنون الإنتاجية، وإستهلاك الأفراد من بعض المنتجات الذي يخضع لتقلبات الأذواق وغير ذلك.. وينصرف الطابع الالزامي للخطط الخمسية الى الاجهزة المركزية في الدولة وليس إلى المشروعات الفردية إلا إذا حددت مهام معينة فيها لبعض هذه المشروعات بصفة مباشرة.

(٣) الخطط قصيرة الأجل : وهي الخطط السنوية أو الجارية والمهمة الأساسية لهذه الخطط تتمثل في تحقيق الأهداف التي تتضمنها الخطط متوسطة الأجل في شكل خطوط عريضة لنمو الإقتصاد القومي، وذلك أخذا في الإعتبار التطورات الفعلية والأوضاع المادية التي يشهدها المجتمع ومعه الإقتصاد القومي خلال فترة الخطة الخمسية.. ويتحقق ذلك بتجنيد كافة الموارد والإمكانيات المتاحة في الإقتصاد القومي ـ خلال عام الخطة ـ وإستخدامها أفضل إستخدام ممكن.

وفي هذا النوع من الخطط، يبدو الطابع الإلزامي للتخطيط الإشتراكي في أقصى صوره، حيث تلتزم المشروعات الفردية بتنفيذ ما تحدده لها الخطة السنوية من مهام تفصيلية وخصوصا الإنتاج المطلوب منها كما ونوعا وخلال مدة محددة(١).

٤ ـ ضمان الإشباع للحاجات المادية والمعنوية المتزايدة :

ـ ويتحقق هذا الأساس في الإقتصاد الإشتراكي عن طريق تنمية مقدار الإنتاج وتحسين نوعه باستمرار على أساس إستخدام أكثر فنون الإنتاج تقدما

---

(١) ويقوم التخطيط الاشتراكي على عدد من المبادىء المستقرة هي : الطابع العلمي للخطة، المركزية الديمقراطية، الطابع الالزامي للخطة، تناسق الخطة، مرونة الخطة، واتصال التخطيط.. لمزيد من التفصيل حول هذه المبادىء، راجع : د. أحمد جامع، زين العابدين ناصر، المرجع السابق، ص ٢٣٩ ومابعدها.

وتطورا. وكنتيجة للملكية الإجتماعية أو الإشتراكية لوسائل الإنتاج في المجتمع، فان هذه الوسائل ستوجه نحو هدف محدد هو تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات المتزايدة على إختلاف أنواعها لكافة أفراد المجتمع.

ويرتبط هذا الهدف إرتباطا وثيقا بتنمية الإقتصاد القومي عن طريق أولوية إنتاج وسائل الإنتاج. ومن ثم تكون الصناعة الثقيلة بمختلف فروعها هي الشرط الأساسي لتنمية القوى الإنتاجية وزيادة الإنتاج الإشتراكي في مجموعه من خلال زيادة إنتاجية العمل. إن ذلك كله يعني إعطاء الأولوية لبناء قاعدة الإنتاج للإقتصاد القومي من هياكل إقتصادية أساسية وصناعة ثقيلة بكافة فروعها(١).

- إن مضمون القانون الإقتصادي الأساسي للإشتراكية يتمثل - كما كشف عن ذلك ماركس وإنجلز - في كون غرض الإنتاج الإشتراكي هو تلبية حاجات الشعب المادية والثقافية المتنامية تلبية أكمل فأكمل(٢). ولا يعني تطبيق هذا القانون وجود تناقض تناحري بين الإنتاج والإستهلاك، إن الإنتاج في ظل الإشتراكية يرمي إلى تلبية حاجات الشعب. إلا أن هذه الحاجات بحد ذاتها ليست ثابتة وجامدة، بل هي تتغير وتتطور. فالحاجات هي نتاج التطور التاريخي، كما أنها تسبق الإنتاج، وهنا يبدأ تأثير الإستهلاك على الإنتاج، حيث يصبح السعي وراء تلبية أكمل فأكمل للحاجات المتزايدة على الدوام قوة محركة جبارة لتطوير الإنتاج الذي يتسع لفرض تلبية الحاجات المتزايدة. إلا أن الإنتاج الذي إزداد يولد حاجات جديدة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تطوير الإنتاج من جديد. وهكذا يكون سياق حل هذا التناقض بين مستوى الإنتاج الذي تم

---

(١) ويرجع ذلك إلى ظروف التخلف الاقتصادي التي صادفت التحول الاشتراكي في الدول الاشتراكية، الأمر الذي اقتضى جهدا خاصا في دفع حركة التصنيع بها (بالمقارنة مع الرأسماليات المتقدمة).

(٢) لمزيد من التفصيل حول هذا القانون ومتطلباته، راجع : «الاقتصاد السياسي للاشتراكية...» مرجع سابق، ص ١٠٠ ومابعدها.

التوصل إليه والحاجات المتزايدة أبدا، مجالا لسريان مفعول القانون الإقتصادي الأساسي للإشتراكية. إن على الدولة الإشتراكية إذن أن تحافظ دائما على أفضل تناسب بين القسم الذي يخصص من الدخل القومي للتراكم وبين القسم الذي يخصص للإستهلاك، وذلك حفاظا على المجرى الطبيعي لتطور الإنتاج ومعه متطلبات القانون الإقتصادي للإشتراكية(١).

ـ وفي مجال الإنتاج الإشتراكي، يثور سؤال مؤداه: هل يختلف مفهوم الربح في المشروع الإشتراكي عنه في المشروع الرأسمالي؟

ان الربح في المشروع الرأسمالي يعتبر هدفا رئيسيا للمنظمين ورجال الأعمال الذين يتحملون المسئولية الأخيرة عن المشروعات التي يقومون بها. والربح هنا يتحقق كنتيجة لعمل المنظم الرأسمالي الذي يستأجر جهد الغير (أو يشتري ما لديه من عوامل الإنتاج) بقصد تحقيق فائض يتمثل في الفرق بين الإيراد والنفقة. وبهذا المعنى فان الربح ليس ثمنا لعنصر من عناصر الإنتاج بل هو فائض، كما أنه يمثل جزءا من الدافع الإقتصادي (وليس مساويا له) حيث أن هذا الأخير أعم وأشمل، ولا يقتصر وجوده على نظام دون آخر. أما الربح في المشروع الإشتراكي فإنه لا يكون للعاملين فيه بل يكون للمجتمع (بتخصيص ذلك الفائض او الربح للإستخدامات التي تحقق الهدف الإجتماعي للجماعة). وبعبارة اخرى، فإن الربح او تحقيقه يعني قبل كل شيء إشتراك الدولة ممثلة المجتمع في القيمة التي ينتجها المشروع، أي أن المشروع لا يستقل بالتصرف في الأرباح التي يحققها نتيجة لنشاطه الإقتصادي بالنظر إلى أن ذلك يعتبر شأنا

---

(١) في الاتحاد السوفيتي مثلا تجاوز الناتج الاجتماعي الاجمالي في عام ١٩٦٨ مستوى عام ١٩١٣ بـ ٣٦ ضعفا، وخلال فترة الخطة الخمسية الثامنة (١٩٦٦ ـ ١٩٧٠) بلغت نسبة الزيادة ١٤٢٪ ـ وخلال الفترة من ١٩١٣ الى ١٩٧٠ زاد الناتج الزراعي اكثر من ثلاثة أضعاف، وازداد حجم الانتاج الصناعي في البلدان الاشتراكية الأعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠ بـ ٦,٨ أضعاف، بينما ازداد حجم الانتاج الصناعي في البلدان الرأسمالية المتقدمة بـ ٢,٨ أضعاف.

راجع : «الاقتصاد السياسي للاشتراكية..» مرجع سابق، ص ١١٩ ـ ١٢١.

من شئون الدولة الإشتراكية ذاتها. إن مبدأ الربح في نطاق التخطيط الكلي والجزئي على مستوى خطة المشروع، لا يعني إلا سعي المشروع الإشتراكي إلى زيادة الإنتاجية؛ سواء عن طريق خفض النفقات أو عن طريق تحسين الإنتاج. ولهذا فان المقياس الأول للحكم على أداء المشروعات في النظام الإشتراكي ليس هو الربح في حد ذاته، بل الربح كمؤشر لنجاح المشروع في تنفيذ الخطة الإنتاجية وإجتهاده في زيادة إنتاجية نشاطه وسعيه إلى تحسين كم وكيف منتجاته، وبذلك يكون الربح عاملا منشطا في تحقيق الأعمال التي ترد في الخطة القومية، من ناحية، ومعيارا لكفاءة الوحدة الإنتاجية من ناحية اخرى(١).

* وأخيرا، وبعد إستعراض هذه الأسس الرئيسية للإقتصاد الإشتراكي، يمكن إبداء الملاحظات الآتية:

أ ـ لا يعتمد النظام الإقتصادي الإشتراكي في حل المشكلة الإقتصادية على القوى المرسلة (مثل قوى السوق الرأسمالي)، بل يغلب إرادة التقييد والتدخل عن طريق الأخذ بالملكية العامة أو الإجتماعية لأموال الإنتاج الأساسية، وإشراف الدولة على عمليتي الإنتاج والتوزيع بهدف رفع درجة الرفاهية الإقتصادية لأفراد المجتمع إلى حدها الأقصى... كما أن التخطيط الإقتصادي يمثل الإطار الذي تجري في نطاقه عملية حل المشكلات المتعلقة بالإنتاج والتوزيع، وصولا إلى ذلك الهدف.

ب ـ إن حجم ومستوى النشاط الإقتصادي في النظام الإشتراكي يحدده في الأصل مدى توافر إمكانيات الإنتاج (أي العرض وليس الطلب)، وهو الأمر الذي يعني ـ بصورة أو بأخرى ـ الحد من إطلاق مبدأ سيادة المستهلك. ولكن الحد من سيادة المستهلك بالمفهوم الرأسمالي في الإقتصاد الإشتراكي، ليس معناه القضاء على حرية المستهلك في الإختيار والمفاضلة بين السلع المعروضة عليه في

---

(١) راجع : د. عادل حشيش، المرجع السابق، ص ٦٠٧، ومابعدها.

هذا الإقتصاد. ومن ثم فإن الإقتصاد الإشتراكي يعتبر إقتصادًا للعرض أكثر من كونه إقتصادا للطلب(١).

جـ ـ قامت غالبية النظم الإشتراكية المعاصرة في فترة تميزت بعدم الإستقرار، نظرا للحروب (الحرب الأهلية في الإتحاد السوفييتي، حرب التحرير في الصين الشعبية، والدمار الذي لحق بدول أوروبا الشرقية على أثر إحتلال الجيوش النازية لها). وقد فرضت هذه الأوضاع إتباع المركزية في التخطيط وفي إعطاء الأولوية للصناعات الرأسمالية (صناعات الإنتاج الثقيل) وذلك على حساب الصناعات الإستهلاكية، مما أدى إلى تضحيات جسيمة تحملها الأفراد في هذه الدول. وفي بداية الستينات، وبعد أن إستقرت النظم السياسية في هذه الدول، وقطعت شوطا بعيدا في التصنيع، زادت الرغبة في إعطاء المزيد من الإهتمام للسلع الإستهلاكية، وكثرت الشكوى من تعاظم البيروقراطية، ولذا عمدت هذه الدول إلى إدخال تعديلات تهدف إلى معالجة سوء المركزية في الإدارة والتخطيط، وذلك عن طريق الأخذ ببعض الإجراءات الهادفة الى تحقيق قدر أكبر من اللامركزية والتوسع في نظام الحوافز المادية(٢).

د ـ في وقتنا الحاضر، لم تعد الفواصل قاطعة بين النظامين الرأسمالي والإشتراكي(٣)، وعلى الرغم من التحمس لأيهما هنا أو هناك، فإننا نرى على صعيد الواقع، نظما إقتصادية، وإن كانت رأسمالية في خطوطها العامة او العريضة، إلا أنها ـ وهي بصدد علاج مساوىء الحرية الفردية المطلقة في مجالات التملك وممارسة الإنتاج والإستهلاك ـ تضطر الى الأخذ ببعض مظاهر

---

(١) ولهذا يقال ان الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد طلب، اذ على أساس هيكل الطلب الذي يواجه المنتجين يتوقف نوع ومستوى الانتاج في المجتمع الرأسمالي.

راجع : د. علي حشيش، المرجع السابق، ص ٥٧٠.

(٢) انظر : د. حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص ٣١٠ ـ ٣١١، وكذلك د. السيد عبدالمولى، المرجع السابق، ص ١٧٥.

(٣) ولكن ذلك لا يغير في نظرنا من جوهر الأسس التي يقوم عليها كل منهما.

الإشتراكية من خلال زيادة تدخل الدولة في المشروعات العامة، وإجراء القيود على حرية الأفراد المطلقة في هذه المجالات وتأميم بعض الصناعات أو تحويلها إلى دائرة الملكية العامة حين تتعرض مصالح المجتمع لمخاطر إطلاق النزعات الفردية القائمة "المصلحة الشخصية البحتة"(١). ومن جهة أخرى نرى بعض النظم الإشتراكية تتيح مجالا للأخذ ببعض مظاهر الرأسمالية كالسماح بحدود معينة بالملكية الفردية والأخذ أحيانا بحق المستهلك في إختيار أنواع من السلع عن طريق التعامل في السوق، وإدخال نظام الحوافز في المشروعات الإقتصادية(٢).

هـ ـ تأكيدا للحقيقة التي سبق أن أشرنا إليها فيما يتعلق بقابلية النظم الإقتصادية للتغير، إتجهت بعض الدول الرأسمالية إلى الأخذ بالنظام الإشتراكي (فرنسا منذ أوائل الثمانينات من القرن الحالي)، كما إتجهت دول إشتراكية أخرى إلى تأكيد الحرية الفردية والإنفتاح الخارجي وتأييد القطاع الخاص (روسيا منذ عام ١٩٨٨ وفي ظل ما سمي بسياسة البروستريكا).. وفي مصر ـ كدولة نامية ـ وبعد تطبيق النظام الإشتراكي منذ أوائل الستينات، كان الإتجاه منذ منتصف السبعينات نحو مزيد من تشجيع الحرية الفردية والقطاع الخاص والإنفتاح الإقتصادي.. وقد وصل الأمر ـ في هذه الدول ـ حاليا إلى بيع جزء من القطاع العام!!

---

(١) ومن ذلك أيضا ما نجده من خلال فرض الضرائب التصاعدية، وتدخل الدولة لاعادة توزيع الدخل بين المواطنين وتقديم خدمات أكبر ودعم السلع وبرامج التامين الاجتماعي.

(٢) راجع : د. أحمد جامع، د. زين العابدين ناصر، المرجع السابق، ص ٢٩.

البـــاب الثـــالث

فـــي التنمية الإقتصادية

Le développement economiques

تقـــــديم:

١ ـ في لغتنا العربية نلاحظ إختلاف كلمة "التنمية" عن كلمة "النمـو"، والواقع أن هذا التمييز بين الكلمتين كتابة ونطقا يعني كذلك إختلافهما من حيث المعنى(١). وليـس هذا التـمييز مُـقتصـراً على لغتنا العربية فحسب، بل نجـده في اللغات الأخرى: ففي اللغة الفـرنسيـة مثـلا نجـد Développement وتعني تنمية، ونجد Croissanceوتعني نمو، وفي الإنجليزية كـذلك نجـد الكلمتين على التوالي: Deveolpment وGrowth.

وإذا كان العامة من الناس يخلطون بين الكلمتين ويستخدمون إحـداهما أو الأخرى أو هما معا تعبيرا عن معانى الإزدهار والتقـدم.... الـخ، فـان بعض الاقتصاديين يميزون بينهما على أسس قد تختلف بين البعض منهم والآخـرين، إلا أن غالبيتهم يتفقون على إتساع مضمون التنمية عنه بالنسبة للنمو.. فها هو "فرانسـوا بيرو" F. PERRAUX يذهب في تـعـريف التـنميـة إلى القـول بـأنها تعـني ـ من ناحية ـ مجموعة التغيرات في الهياكل الفكـريـة Les structures mentales والعادات الإجتماعية للسكان بما يجعلهم في حالة تسمـح لهم أن يزيدو بطريقة دائمة الناتج القـومي الإجمالي...، ومن نـاحيـة أخـرى، فـإن التنميـة يمكن أن تعني مجمـوعـة التغيرات التي يمكن مـلاحظتهـا في النظـام

(١) كلتا الكلمتين مصدر مشتق من فعل مختلف في الكلمة الأولى عن الثانية، فهو «نمَّـى» على وزن «فعَّـل» وهو فعل رباعي بـالنسبـة للكلمـة الأولى (التنميـة)، وهـو «نما» على وزن «فعل» وهو فعل ثلاثي مجرد، بالنسبة للكلمة الثانية.. ويقال مثلا: نمى الانسان الـزرع بأن رواه بالماء ورعاه فنما. وهنا فان نمو الزرع كان أمرا لاحقا على رعاية الانســان لـه بالري والمتابعة... الخ وهذا ما يشكل التنمية...

الإقتصادي وفي نوع ونمط التنظيم الذي يحكم النمو وزيادة الناتج الحقيقي الكلي، وإذن فان التنمية هي إحداث التغييرات في المؤسسات(١).

٢ ـ وفيما يتعلق بقضية التخلف والتنمية في الوقت الراهن، فإننا نجد أن كثيرا من الموازين قد تغيرت خلال هذه المرحلة، فانقلبت دول غنية ذات حضارات تاريخية قديمة كمصر وبابل وآشور إلى دول فقيرة، وأثرت دول أخرى ـ عاشت حتى أواخر القرون الوسطى في فقر وبدائية وتأخر ـ كدول الغرب الأوروبية منذ نهضتها الصناعية على أثر الثورة الصناعية(٢).

وهكذا كان في إختلاف الظروف الإقتصادية والسياسية والتكوين الإجتماعي سببا أو مبررا لسبق بعض الدول في مضمار التقدم الإقتصادي وإرتفاع المستوى المعيشي، وتأخر البعض الآخر وقبوعه في مستويات متدنية من الفقر وبدائية أساليب الإنتاج ووهن وإختلال الأبنية الإنتاجية.

ـ وإذا كانت قضية التنمية أو التخلف، أو بعبارة أخرى، قضية الغنى والفقر، هي قضية قديمة قدم نشأة البشرية ومعرفتها سبل إشباع الحاجات، فإن بروز الفوارق في درجات الفقر والغنى وفي مستويات المعيشة بين الدول والجماعات بل بين فئات وشرائح المجتمع الواحد، لم يظهر بالصورة التي تعكس الفجوات الواسعة بين مستويات المعيشة للدول المختلفة، والفروق الصارخة في الرفاهية الإقتصادية ودرجة إشباع الحاجات سواء بين الدول أو بين المناطق وبين طبقات المجتمع، هذه الفروق لم تظهر إلا في وقت حديث، ساعد فيه تقدم

---

(١) أنظر مؤلفه :

- "L'Économie du XXe siécle". P.U.F., 1961. p. 155".

(٢) انظر : د. وجدي محمود حسين: «مدخل لدراسة التخلف والانماء الاقتصادي»، المنصورة، ١٩٩٠، ص ٤٠.

الوعي الإنساني وتقدم سبل الإتصال والمعرفة الإحصائية والتكنولوجية(١). فبعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من آثار وما تبعها من تكوين أحلاف ومنظمات تدعو إلى مبدأ التضامن من أجل رفع مستويات المعيشة ومكافحة الفقر والجهل والمرض في مختلف أجزاء العالم، ومع حصول كثير من الدول على إستقلالها السياسي منذ أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من القرن الحالي، وإنضمامها إلى المنظمات الدولية، ووضع المسئوليات الإقتصادية أمام القادة الوطنيين، أصبحت الدعوى لتحقيق التنمية الإقتصادية أهم أهداف الحكومات. وبدأ الفكر التنموي ينتشر في وجدان شعوب هذه الدول وبين مفكريها. وإتضح تماما إنقسام العالم إلى شمال غني وجنوب فقير(٢). وتعددت المؤتمرات للمطالبة بحقوق الشعوب الفقيرة، وأصبحت قضية تنمية الفقراء من مشاكل العالم، ولم يكن غريبا أن تقرر الأمم المتحدة إعتبار الستينات عقدا للتنمية. وفي عام ١٩٦٤، أنشئت منظمة التجارة والتنمية. ولم تلبث الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية أن أدت إلى مزيد من التنافس بينهما على كسب دول العالم الفقير، وقد ساعد هذا التنافس على إبراز مشاكل الفقراء، وإنتشار مزيد من الوعي بالفجوة التي تفصل بين العالمين المتقدم والمتخلف(٣).

- إن الدول الفقيرة والتي تضم نحو ثلثي سكان العالم يقل نصيبها عن سبع الدخل العالمي، بينما تستأثر البلاد الغنية بنحو ثلثي الدخل العالمي، رغم أنها تضم أقل من خمس السكان. وتتوسط هاتين المجموعتين من الدول طائفة

---

(١) - R. GENDARME; "La pauvreté des nations", 2eme édition, Cujas, Paris, 1973, p. 10.

(٢) حيث تقع معظم البلاد المتخلفة في قارات آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية (أي في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية، على حين تقع معظم الدول المتقدمة في قارتي أوروبا وأمريكا الشمالية (أي في الجزء الشمالي من الكرة الأرضية).

(٣) انظر : د. حازم الببلاوي، «نظرات في الواقع الاقتصادي المعاصر»، كتاب العربي، رقم ١١ - ١٥/ ٤/١٩٨٦، ص ٨٨ ومابعدها.

من البلاد المتوسطة الدخل تضم أقل من سبع سكان العـالم وتختص بما يقـل عن خمس الدخل العالمي(١).

وإذا كانت قضية التخلف Sous - développement لها آثارها السيئة على شعوب الدول الفقيرة، وهذا أمر لا جدال فيه، فإنه على الصعيد الـدولي، تـزايـد الإقتناع بأنه لا سبيل إلى سلام دائم أو تقدم إقتصادي للعالم الذي نعيش فيـه ما لم تتوافر للبلاد الفقيرة أسبـاب النماء. وكما يقـول "جيرنييـه"، إن مشكلـة العالم الثالث le tiers monde هي ـ بـدون شك ـ المشكلـة المهيمنـة على كـل المشاكل التي ستواجهها البشرية خلال السنوات المقبلة، إن كل المشاكل الأخـرى هي في الواقع محكومة بقضية أو مشـاكـل العـالم الثـالث: التضـخم السكـانى، الجوع، النمو الإقتصادي، الطاقـة، البطـالـة، الحـاجـة إلى الإستثمارات، وأخيرا مشكلة السلام العالمي التي تمثل فيها دول العالم الثالث السبب والحجة وأيضا حقل الصراع بين القوى الكبرى(٢). ويضيف هذا الكاتب قائلا: .. كيف يمكن أن نتصور أن يعيش في سلام ـ في عام ٢٠٠٠ ـ عالم به ٦ مليارات من البشر، قلة منهم يبلغ دخلها من ٨٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠ دولار، وكثرة من الفقراء يتراوح دخلها بين ٢٠٠ و٨٠٠ دولار؟ كيف يمكن السماح بأن كل ثمانية من عشرة من البشر لا يساهمون في التقدم المادي والإجتماعي والإنسانى؟(٣).

ـ إن إتسـاع الفجوة ـ والذي يزداد يوما بعد يوم ـ في مستويـات المعيشـة بين الدول المتخلفة (أو دول العالم الثالث أو الدول النامية..) والـدول المتقـدمـة (أو الصناعية أو الغنية..) يثير تساؤلات عديدة لن يتسع المجـال هنـا لمحـاولـة الإجابة عنها كلها: فماذا تعني التنمية الإقتصادية، وهل تختلف في معنـاهـا عن

---

(١) راجع : د. محمد زكي شافعي، «التنمية الاقتصادية»، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٣.

(٢) - M. GUERNIER; "Tiers-Monde : trois quarts du monde", Dunod, Paris, 1980, p. 3.

(٣) - Ibid, p. 6.

النمو الإقتصادي؟ ـ ما هي سمات التخلف وكيف يمكن تفسيره، وما هي عوامله؟ ـ وهل إستطاعت الدول النامية أو بعضها أن يخرج من نطاق الفقر إلى طريق التقدم؟ ما هي النظريات المختلفة للتنمية، وما هي الإستراتيجيات والسياسات التي يمكن الأخذ بها ـ أو تطبيقها ـ وصولا إلى معدلات أفضل للنمو، وإلى مستويات أكثر أرتفاعاً للمعيشة؟ وما هي العقبات التي تعرقل طريق التنمية في الدول النامية؟ هل إستطاعت المساعدات والقروض الخارجية أن تحقق آثارا إيجابية للإقتصاد القومي في هذه الدول؟ ـ كيف يمكن للنظام الدولي الجديد أن يساهم في حل مشكلة التخلف؟

ـ وسنكتفي في الباب الحالي بمحاولة الاجابة عن بعض هذه التساؤلات في فصلين، ثم نتبعهما بفصل ثالث ندرس فيه، وبإيجاز، بعض نظريات التنمية الإقتصادية.

الفصل الأول: في مفهوم التنمية وسمات التخلف.

الفصل الثاني: في تفسير التخلف الإقتصادي وبعض عقبات التنمية.

الفصل الثالث: في بعض نظريات التنمية الإقتصادية.

الفصل الأول

في

مفهوم التنمية وسمات التخلف(*)

- على الرغم من ظهور تعبير "التخلف" وإنتشار إستخدامه منذ نحو نصف قرن(١)، وتناوله بالدراسة والتحليل بواسطة الإقتصاديين والجغرافيين والإجتماعيين والسياسيين، فان هؤلاء لم يتفقوا على مفهوم أو تعريف حاسم لهذا الإصطلاح، في جانبه الإقتصدي. وكذلك، مازال البحث عن مفهوم أو حد لتعبير "الدول النامية أو المتخلفة، أمرا تكتنفه الصعوبة. ولعل تأكيد ذلك يتضح في المسميات المختلفة التي أعطيت لهذه الدول التي تتسم بصفة عامة بإنخفاض مستويات المعيشة بها إذا ما قورنت بمثيلتها في الدول المتقدمة أو الصناعية. فعلى الرغم من الإتفاق على الموقع الجغرافي للدول النامية (في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية)، إلا أن تعدد المسميات التي أطلقت عليها (دول في طريق النمو، دول ساعية للتقدم، دول فقيرة، دول العالم الثالث، دول متخلفة.. الخ) يكشف عن غموض مفهوم التخلف، من ناحية، كما يؤكد صعوبة الإتفاق على مسمى أو حد لها من ناحية أخرى. ومع ذلك، فربما كان التعريف الشائع هو

(*) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، راجع مؤلفنا: "محاضرات في التنمية الإقتصادية"، كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس، ١٩٩١، ص٩ وما بعدها.

(١) يرى بعض الكتاب ان هذا الاصطلاح قد انتشر ـ وعلى نطاق واسع ـ بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال وسائل الاعلام المختلفة، وذلك قبل أن يتم تحليله علميا بواسطة المتخصصين والإقتصاديين. راجع مثلا:

E. LACOSTE; "Géographie du sous - développement", P.U.F., Paris, 1981,p. 21 et s.

أفضل التعاريف، ويتمثل ـ كما ذهبت إلى ذلك الأمم المتحدة، في أن البلاد المتخلفة هي تلك التي ينخفض مستوى المعيشة فيها انخفاضا كبيرا بالقياس إلى البلاد المتقدمة(١).

"ومن المؤكد أن أي محاولة لصياغة مفهوم نظري موحد في هذا الصدد هي محاولة يمكن أن ترمي على الفور بالتبسيط المخل. فاذا كان صحيحا أن كل بلد من بلاد التخلف يمثل وحده تشكيلة واسعة من التكوينات الإقتصادية والإجتماعية، فكيف يكون الحال بالنسبة لهذه البلاد مجتمعة؟ إن أي بلد متخلف لا يماثل على الإطلاق أي بلد متخلف آخر. تلك حقيقة نبدأ منها. فلكل بلد متخلف خصوصيته المحددة. غير أنه فيما وراء هذا التنوع المفرط، تجمع بين البلدان المتخلفة سمات عامة تسمح باستخلاص العمليات الموضوعية الجوهرية التي تشكل في النهاية الإتجاه العام لحركتها التاريخية"(١).

ـ وإذا كان مفهوم "التخلف" يناقض مفهوم "النمو أو التقدم أو التنمية في مفهومها العام والأكثر شمولا، فان البحث عن معنى محدد أو مفهوم معين لهذه الإصطلاحات، مازال يثير الجدل حتى الآن.

وسنحاول في المبحثين الآتيين إيضاح مفهوم التنمية من ناحية، وسمات التخلف من ناحية أخرى.

---

(١) - U.N. "Measures for the economic development..", New-York, 1951, p.3.

(٢) راجع: د. فؤاد مرسي "التخلف والتنمية، دراسة في التطور الإقتصادي"، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٢، ص٧ ـ ٨.

المبحث الأول

مفهوم التنمية والنمو الإقتصادي

قد يُنظر إلى هذين الإصطلاحين على أنهما عمليات أو تغييرات في الهياكل والأنشطة الإقتصادية والإجتماعية تؤدي في النهاية إلى تحقيق تغييرات في مستوى المعيشة الذي كان سائدا.. وقد ينظر اليهما معا كنتيجة نهائية أو هدف وغاية تسعى السياسات المطبقة في الإقتصاد القومي إلى تحقيقها..

ـ وعلى الرغم من هذه الصعوبة، فان الفهم العام لكلمتي "التنمية والنمو" ينصرف إلى معنى التغيير المرتبط بالتحسن(١) ويعني ذلك أنهما تتضمنان عمليات تحسين حالة الإقتصاد القومي بنقله من وضعه المرضي ذو التخلف القروني إلى وضع صحي يكون فيه قادرا على الحركة الذاتية وإشباع الحاجات الإجتماعية الأساسية. وفي ذلك يجري الإستخدام الشائع لهما دون تمييز بينهما، حيث أن عددا من الإقتصاديين يعتمد على مؤشر واحد مثل متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي للدلالة على أي منهما(٢). إلا أن طبيعة البحث العلمي في الإقتصاد، من ناحية، والفهم الصحيح للمعنى اللغوي للكلمتين من ناحية أخرى، يقتضي إعادة صياغة مفهوم الكلمات بما يتفق مع معانيها المحددة وبما يخدم البحث الإقتصادي العلمي:

١ ـ والواقع أن وجود الإصطلاحين في مختلف اللغات يثير التساؤل عن

---

(١) فالنمو يعني في اللغة العربية زيادة الشيء وكثرته مع احتفاظه بخواصه الأصلية دون تغيير.. راجع: "المنجد في اللغة والإعلام"، دار الشروق ـ بيروت، نشر المكتبة الشرقية، ١٩٨٦، ص٨٤٠.

(٢) راجع: د. محمد رضا العدل "مؤشرات النمو والتنمية ـ دراسة تنموية لهيكل الإقتصاد المصري: ١٩٥٢ ـ ١٩٧٥" ضمن بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للإقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٦.

مدى إختلاف كل منهما عن الآخر: في اللغة العربية، نلاحظ أن كلمة "تنمية" هي مصدر مشتق من الفعل "نمَّى" (بتشديد الميم المفتوحة) وهو فعل يستلزم أن يُتبع بمفعول به؛ أما كلمة «نمو» فهي مصدر مشتق من الفعل «نما» وهو فعل مجرد ثلاثي (تفتح فيه الميم دون تشديدها)، كما أن هذا الفعل يتبع بفاعل ولا يستلزم أن يتبع بمفعول به. وعلى ذلك فإن القاموس العربي يقيم بعض التفرقة أو التمييز بين مدلول الكلمتين، فنمو الشيء يعني زيادته أو تغيره إلى حال أكبر أو أحسن. أما تنمية الشيء ففي معناها فعل واحداث النمو. وهذه التفرقة تجعل الكلمات العربية أكثر إقترابا من المفاهيم المرادة للنمو والتنمية في الإقتصاد(١). وفي اللغة الفرنسية نجد الإختلاف واضحا في التعبير اللفظي عن الكلمتين، فكلمة "نمو" تكتب Croissance أما كلمة "تنمية" فتكتب Développement وكذلك في اللغة الانجليزية حيث تكتب الأولى Growth والثانية Developmentكما ينصرف النمو في علم الإقتصاد إلى الزيادة في القدرات الإنتاجية للمجتمع والتي تنعكس في زيادة الدخل القومي، وهذه الزيادة تتم بطريقة عشوائية وعفوية وليس بتدبير إرادة فاعلة واعية تدفع بالمتغيرات الإقتصادية نحو مسارات معينة لتؤدي إلى نتائج غير محددة منها النمو الإقتصادي.. ولذلك فإن النمو قد يحدث في ظل نفس النمط التكنولوجي السائد للفنون الإنتاجية المستخدمة، وفي ظل نفس المكونات الفكرية والقيم والمبادىء الأيديولوجية الحاكمة لعملية الإنتاج الاجتماعي، ومع سيادة نفس أسلوب التوزيع للناتج القومي والثروة القومية(٢).

٢ ـ وإنطلاقا من هذا التمييز بين الكلمتين، نجد بعض الإقتصاديين يميز بين مفهوميهما على نحو أكثر موضوعية ومن هؤلاء مثلا نجد "كندلبرجر" يقول "ان النمو يعني إنتاجا أكثر بينما التنمية الإقتصادية تتضمن كلا من

(١) راجع: د. عبدالرحمن يسري أحمد، "التنمية الإقتصادية" دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، بدون تاريخ ص٤٤ وما بعدها.

(٢) راجع: د. سعيد الخضري، "الفكر الإقتصادي الغربي في النمو ـ نظرة إنتقادية من العالم الإسلامي"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص٤ وما بعدها.

الإنتاج الأكثر والتغييرات في الترتيبات الفنية والمؤسسية التي يتم بها الإنتاج. فالنمو قد يتضمن ليس فقط إنتاجا أكبر بل أيضا مدخلات أكثر وأعظم كفاءة، أي زيادة في إنتاجية الوحدة من المدخلات، أما التنمية، فتمضي إلى أبعد من ذلك لتتضمن تغييرات في هيكل المنتجات وتخصيص المستلزمات حسب القطاعات. وبالقياس على الإنسان، فان التأكيد على النمو يعني التركيز على الطول أو الوزن، بينما النظر إلى التنمية يجذب الإهتمام إلى التغير في الطاقة الوظيفية، في التناسق الفزيائي مثلا أو في طاقة التعلم" (١). ونجد أيضا "لويس" يعرف النمو الإقتصادي بأنه يتمثل ـ وبصفة رئيسية في نمو الإنتاج بالنسبة للفرد (أي نمو نصيب الفرد من الإنتاج الكلي)(٢). أما "لاكوست" فيقول: "إن إتساع معنى التنمية جعله يتضمن التقدم الكمي والكيفي للأنشطة الإقتصادية الزراعية والصناعية التي تنتج للسوق الداخلي، بينما يقتصر معنى إصطلاح "النمو" على التطور الكمي للأنشطة التي تنتج من أجل التصدير" (٣).

وفي ذات الإتجاه، وتأكيدا للمعنى الأكثر شمولا لمفهوم التنمية، ذهب "شومبيتر" إلى أن التنمية تنصرف إلى الإخلال المستمر بحالات التوازن والثبات الموجودة لكي ينتقل الإقتصاد إلى توازن جديد يختلف عن التوازن السابق، بينما ينصرف النمو إلى التغير البطيء على المدى الطويل والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الإدخار. ويذهب الإقتصادي المعروف "ميردال" إلى أن الناتج القومي الإجمالي يمكن أن يقيس النمو، بينما تقدم التنمية مفهوما أوسع من ذلك. إن التنمية هي حركة نحو تطور النظام الإجتماعي ككل، وبعبارة أخرى، أنها لا تؤدي فقط إلى تطور الإنتاج، وتوزيع الناتج وطرق الإنتاج، ولكنها تؤدي إلى تطور مستوى المعيشة

(١) - C. KINDLEVERGER; "Economic development", 2ed. New-York, 1958, p.3.

(٢) - A. LEWIS; "La théorie de la croissance économique", Payot, Paris, 1971, p.13.

(٣) - Y. LACOSTE; "Géographie...", op. cit. p.255.

والأجهزة والسلوكيات والسياسات(١). وفي كتابه "إقتصاد القرن العشرين" يقول "بيرو": إن التنمية هي التنسيق بين المتغيرات الفكرية والإجتماعية للسكان لتجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة.. وأيا كان النظام الإقتصادي المطبق ـ إقتصاد السوق أو التخطيط أو خليط منهما ـ فان النمو المتصل والدائم للناتج الحقيقي في هذه الإقتصاديات تعوقه عديد من السمات الفكرية والإجتماعية للسكان.. وإذن يوجد إقتصاد للتنمية يختلف عن إقتصاد النمو، فالناتج الكلي كمقدار مطلق أو كنصيب للفرد منه، كان ينمو في الماضي ويمكن أيضا أن ينمو الآن، ولكن ذلك قد لا يكون مصحوبا بكون السكان أو الإقتصاد قد حقق شروط التنمية(٢). ويضيف "فريدمان" أن النمو إنما يعني توسع الجهاز الإنتاجي في إتجاه أو أكثر بدون أي تغييرات في الهيكل الإقتصادي، أما التنمية فانها عبارة عن تغييرات مرحلية تقود إلى تغييرات وتحولات في النظام الإقتصادي والإجتماعي(٣).

٣ ـ وقد حاول بعض الإقتصاديين إجراء التمييز بين الكلمتين إستنادا إلى معيار الطابع العام لإدارة الإقتصاد القومي، حيث يعني النمو حركة النظام الإقتصادي الذي يسير وفقا لآليات السوق العفوية، بينما ينصرف مفهوم التنمية إلى حركة النظام الإقتصادي الذي يسير وفقا لخطط متعددة من جانب الدولة. وإستنادا إلى هذا المعيار تتحدد إقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة بإعتبارها موضوعا للنمو، بينما تتحدد إقتصاديات البلدان النامية باعتبارها محلا للتنمية.

ومن السهل توجيه الإنتقاد إلى هذا المعيار، حيث أنه لا يوجد نظام

---

(١) - G. MYRDAL; "Procés de la croissance", P.U.F, Paris, 1978, p.194.

(٢) - F. PERROUX; "L'Economie du xx eme siécle", P.U.F., Paris, 1961, p.155 - 156.

(٣) أشار إلى ذلك د. سعيد الخضري، المرجع السابق، ص٩.

إقتصادي في عالمنا المعاصر يسيره السوق عفويا وبطرقة مطلقة. فالنظم الإقتصادية المختلفة - وبغض النظر عن النظم الإجتماعية والسياسية التي تحتويها أو درجة تقدمها - تخضع لخطط واعية محددة من جانب الدولة، رغم الإختلاف بينها في الأهداف والوسائل والأسس الرئيسية وكفاءة التنفيذ.

- إن هدف التنمية ليس فرض شكل خاص للتنظيم على مجموعة من البشر، كما أنه ليس فرض هيكل رأسمالي أو إشتراكي(١)، وليس أيضا - وبدون شك - إستيراد بعض الفنون الإنتاجية. إن هدف التنمية مزدوج: فأولا: هو توفير الوسائل اللازمة لتحسين ظروف المعيشة، وبصفة خاصة لامكان التأثير على تلك المشاكل التي يعانى منها الجانب الأكبر من البشر في العالم (الجوع، سوء التغذية، الأمراض... الخ)، وثانياً: تحقيق الإجراءات التي تهدف إلى تحسين الظروف الإنسانية، أو جعل الإنسان أكثر إنسانية، وهذا يعني إعطاءه الوسائل لتنمية شخصيته، وذلك بمعرفة جيدة، وحرية حقيقية، وإيجاد تنظيم أكثر عدالة للعلاقات الإجتماعية(٢).

٤ - إن الفهم الحقيقي والصحيح لمعنى "التنمية" يقتضي أن توزع ثمار النمو الإقتصادي على نحو أكثر عدالة في المجتمع.. إنه يستلزم أيضا أن تكون التنمية عملية يستطيع المجتمع كله من خلالها أن يحقق أولا إشباعا لحاجاته الضرورية. إن أهمية التوزيع العادل للناتج، من ناحية، والحفاظ على مستوى معيشي يحفظ للإنسان آدميته من ناحية أخرى، دفع بعض الإقتصاديين إلى القول بأن النمو يمكن أن يتحقق دون تنمية ذات مفهوم أوسع وأشمل، وذلك عندما يستمر التزايد في معدل النمو السنوي مع وجود تدهور في مستوى

---

(١) وقد رأينا في الباب السابق من هذه الدراسة، أن هذه الهياكل أو النظم الإقتصادية، إنما هي نتاج لتفاعل عناصر وقوى وعلاقات متعددة تهدف في النهاية إلى حل المشكلة الإقتصادية وتحقيق التنمية.. فالتنمية هي هدف النظم وليس العكس..

(٢) راجع: M. PENOULL; "Socio - économie du sous - développement", op. cit. p.31.

معيشة كثير من طبقات المجتمع. وكـذلك فـان التنميـة يمكن أن تتحقق دون أن يتحقق نمو، وذلك عندما لا يتزايد معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن مزيدا من العدالـة الإجتماعيـة وإنخفـاضـا ملمـوسـا في الإسراف لصـالـح إشبـاع الحـاجـات الضروريـة للسكـان يمكن أن يتحققـا في المجتمع(١). إن تحقيق التنمية المثلى يقتضي إذن ان يعاد توزيع الدخـل القـومي بحيث لا تتركز الزيادة في هذا الدخل في يـد فئـة من المـواطنين دون غيرهم، إن الفوائد التي سوف تعود على المجتمع من جراء عملية النمو، يجب ان يستفيد بها أكبر عدد من المواطنين، بل يجب أن يستفيد بها الشعب بأسره(٢).

٥ ـ إن التنمية الإقتصادية والإجتماعية يجب أن تضع في الإعتبار قضيـة التوازن البيئي(٣). فاذا إقتصرت خطط التنمية على تحقيق الأهداف الإقتصادية، فان ذلك يكون على حساب البيئة وإحتمالات تـدهـورهـا، ومن ثم فـلابـد من وجود تكامل بين سياسات التنمية الإقتصادية والإجتماعيـة، من نـاحيـة، وبين الأهداف البيئيـة من نـاحيـة أخـرى. إن ذلك يقتضي وضـع مؤشرات جـديـدة لأساليب تقييم المشروعات تؤخذ فيها النواحي البيئية في الإعتبـار، كما يستلـزم تغيير النظرة القديمة التي كانت تتجه إلى معادلـة ووزن خطط التنميـة بـالنمـو الإقتصادي بقياسه عن طريق مجرد التغير في إجمالي الناتج القومي، دون نظـر إلى ما يصحب تنفيذ هـذه الخطط من مشكـلات إنسـانيـة وإجتماعيـة وبيئيـة وتكلفة هذه المشكلات. إن التنمية تهدف في النهاية إلى تحقيق رفاهيـة الإنسـان وإشباع حاجاته، فالإنسان هو الذي يحقق التنمية ومن أجلـه تكـون ثمارهـا.. فكيف تكون التنمية مقبولة إذا أدت أنشطتها المتنـوعـة إلى الإخـلال بـالتـوازن

---

(١) - G. GRELLET; "Structures et stratégies du développement économiques", P.U.F., Paris, p.308

(٢) راجع: د. صلاح الدين نامق، "نظرية التنمية الإقتصادية"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩، ص١٢.

(٣) راجع: د. ابراهيم حلمي عبدالرحمن، "إقتصاديات البيئة والتنمية ـ بعض القضايا المثارة بشأنها في مصر، معهد التخطيط القومي، اللقاهرة، ١٩٨٢، ص٢٤.

البيئي! وما هي الفائدة من تحقيق إرتفاع معدلات نمو الناتج، إذا كان ذلك مصحوبا بتلويث الماء والهواء (عنصري الحياة الرئيسيين) وتخريب خصوبة الأرض الزراعية (المصدر الرئيسي للغذاء)!!. إن المتخصصين في دراسات البيئة، وقد هالتهم الظواهر السلبية للتنمية بالنسبة للبيئة، ذهب بعضهم إلى حد المطالبة بايقاف التقدم الإقتصادي من أجل حماية البيئة. ومادامت البيئة تعني مجموع ما يحيط بالإنسان من ظروف طبيعية وإجتماعية، في داخلها وبها يمكن تحقيق إشباع حاجاته، وكانت التنمية تتضمن كل الأنشطة التي يستطيع الأفراد من خلالها تحقيق هذا الإشباع وتحسين نوعيته، فإن الإعتبارات البيئية لا يمكن تجاهلها أو فصلها عن أية إستراتيجية للتنمية(١).

ان التلوث البيئي ـ بأنواعه المتعددة ـ والتصحر بما يعينه من تدهور خصوبة الأرض الزراعية وتحويلها إلى صحراء بفعل الأنشطة الإقتصادية غير الرشيدة(٢)، يمثلان الآن العاملين الرئيسيين لتدهور الموارد الرئيسية للحياة والإخلال بالتوازن البيئي. إن آثارهما لا تتوقف على الحاضر، وإنما تمتد هذه الآثار السلبية لتهدد حياة الأجيال المقبلة.. وعلى ذلك فان التنمية الحقيقية والتي يمكن الدفاع عنها وتأييدها Le développement soutenable هي التنمية التي تحقق إشباع الحاجات في الحاضر دون التضحية بقدرة الموارد المتاحة في البيئة على إشباع حاجات الأجيال المقبلة(٣).

٦ ـ إن الإعتماد على الذات كإستراتيجية إنمائية لدول العالم الثالث، يجب أن تُعطي أهمية خاصة إذا ما أرادت هذه الدول أن تحقق تنمية حرة تؤكد بها إستقلالها السياسي.. لقد أصبح فك الإرتباط بجميع الصلات الدولية التي

---

(١) M.K. TOLBA; "Développer sans détruire, - pour un environnement Vécu". Ed. Française, 1984, p.16 - 66.

(٢) راجع دراستنا: Essai sur les facteurs de la désertification en Egypte", Univ. de Paris XIII, juin 1991. p. 126.

(٣) راجع: La Commission Mondiale sur L'invironnement et le développement; "Notre avenir à tous"; Ed. du Fleuve, Canada, 1988, P.51 et S.

شكلت الأداة لصور التبادل غير المتكافئة والتي كانت مسئولة عن الإستخلاص المستمر لفائض القيمة الذي ولد تقسيما دوليا للعمل شكلته هياكل إقتصادية، يمتلك الأجانب عناصرها الأكثر إنتاجية ويسيطرون عليها مركزيا، أصبح هذا الإنفصال عنصرا هاما في هذا النهج الإنمائي(١).

وقد ترتب على ضعف معدلات الإدخار والإستثمار المنتج في الجانب الأكبر من الدول النامية، من ناحية، ونظرا للدور الهام الذي يلعبه تراكم رأس المال الإنتاجي في عملية التنمية من ناحية أخرى، ان معظم نظريات التنمية في الفكر الغربي ـ خلال فترة الخمسينات والستينات ـ روجت لفكرة أساسية مؤداها أن التنمية الإقتصادية في هذه الدول لا يمكن أن تتحقق ما لم تستعن هذه البلاد برأس المال الأجنبي(٢). وعلى الرغم من تزايد إعتماد هذه الدول على رأس المال الأجنبي في صوره المختلفة (منح، قروض، مساعدات، إستثمار مباشر...) منذ الستينات من القرن الحالي وحتى الآن، نجدها مازالت تجثو بمشاكلها وهمومها المختلفة بثقل شديد على أرضية التخلف الإقتصادي والإجتماعي، بل إن الحديث اليوم أصبح عما يسمى بظاهرة نمو التخلف. وها هو البنك الدولي ـ وهو من أهم المنظمات الدولية في تقديم المساعدات والقروض للدول النامية ـ في تقريره عن التنمية في العالم لسنة ١٩٩٠، يصف عقد الثمانينات (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠) بأنه يعتبر عقدا مفقودا بالنسبة للدول النامية حيث إتسعت خلاله الفجوة التي تفصل هذه الدول عن غيرها من الدول المتقدمة.

ـ وفي مجال تطبيق إستراتيجية الإعتماد على الذات، يمكن للدول النامية

---

(١) راجع: "إنريك أوتيزا" وآخرين، "الإعتماد الجماعي على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية"، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٨.

(٢) انظر مثلا: - B. HIGGINS' "Economic development", principles problems and policies", London, 1959, P.765.

أن تقوم بإتخاذ الخطوات الآتية والتي تشكل العناصر الأساسية لهذه الإستراتيجية(١):

أ ـ قطع الصلات القائمة على التبعية التي تمارسها البلدان السائدة من خلال النظام العالمي، والذي تحقق نموها عن طريق السيطرة الشاملة على إستغلال الموارد الخاصة للبلد المتخلف من خلال الآليات النقدية والمالية والتجارة الخارجية ونقل التكنولوجيا وتحويلات رأس المال، وإحتكار المعلومات.. الخ.

ب ـ التعبئة الكاملة للقدرات والموارد المحلية، وإعادة توجيه الجهود الإنمائية نحو تلبية الإحتياجات الأساسية لمجموع السكان في الدول المتخلفة، مع تفادي إحداث خلل وتوترات بين إحتيجات السكان والطاقات الإنتاجية.

جـ ـ التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي.

د ـ تعبئة الشعب ومشاركته في عملية التنمية على جميع المستويات.

هـ ـ تعزيز التعاون مع البلدان المتخلفة الأخرى التي تتبع إستراتيجيات إنمائية مماثلة.

يمكن مما تقدم أن نخلص إلى ما يأتي:

أ ـ أن مفهوم التنمية أكثر إتساعا وشمولا من مفهوم النمو الإقتصادي. فالتنمية ينصرف مفهومها إلى تغييرات كمية ونوعية وكيفية، أما النمو فهو تغير كمي بالزيادة في المتغيرات الإقتصادية وخصوصا في الناتج القومي ونصيب الفرد منه.

ب ـ يقتضي المفهوم الحقيقي للتنمية أن تكون سياستها هادفة إلى:

---

(١) انظر: "الإعتماد الجماعي على الذات.."، مرجع سابق، ص١٩ ـ ٢٠.

- الإرتفاع المستمر بمستوى المعيشة.

- التوزيع العادل لثمار النمو بين أفراد المجتمع.

* الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة محليا مع مراعاة ضرورة وحتمية الحفاظ على التوازن البيئي.

* تبني إستراتيجية الإعتماد على الذات في مجال التنمية (أي أن يكون دور المساعدات والقروض الخارجية دورا ثانويا أو حديا)(١).

---

(١) - S.S. MEHTA; "La croissance à partir de l'interieur pour les pays du Tier-smonde", in: Développement et progrés socio - économique, No. 4, 1978, p.20-23.

المبحث الثاني

سمات التخلف في الدول النامية

- إن البحث عن تعريف علمي لظاهرة التخلف في الدول النامية هو أمر تكتنفه الصعوبة. فالتخلف ظاهرة إقتصادية وإجتماعية وسياسية، ومع إختلاف هذه الجوانب من دولة إلى أخرى، بل ومن وقت إلى آخر، فان محاولة إيجاد تعريف ثابت، أو معايير محددة للتخلف والتنمية، تصبح أمرا صعبا. وفي هذا المجال أشار أحد الكتاب إلى أن هناك من التعريفات للتنمية الإقتصادية والبلاد المتخلفة إقتصاديا بقدر ما هناك من المؤلفين الذين يعالجون هذه الموضوعات(١).

- ان صعوبة تحديد مفهوم أوحد للتخلف، أو وضع قائمة ثابتة لمعاييره وسماته، هذه الصعوبة نلاحظها من التسميات المتعددة التي أطلقت على مجموعة الدول التي تعانى من ظاهرة التخلف، خلال الأربعين عاما الماضية. فقد سُمِّيت دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية عقب الحرب العالمية الثانية بالدول المتأخرة. وهو نعت يستهدف إبراز أبعاد الفقر والبؤس والشقاء الذي يغلف حياة الناس فيها، ويعكس العلاقات الإقتصادية التقليدية القائمة في مجتمعاتها. ولكنه تعبير لا يبين حقيقة أبعاد قضية هذه الدول، كما أنه ثقيل على أسماع شعوبها في عالم يحكمه النفاق السياسي. لذلك تخلت المحافل الدولية عن إستخدامه لأنه يعني أن شعوب تلك الدول أقل شأنا وأدنى مستوى من غيرها(٢). فاذا تأملنا في التسميات الاكثر شيوعا الآن: (دول العالم الثالث) أو

- A. PAPELASIS; "Economic development, analysis and case studies", 1961, p.3. (١)

(٢) راجع: د. عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد "إستراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم"، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٦.

(الدول النامية أو في طريق النمو)، وجدنا أن الإنتقاد يمكن أن يوجه إليها: فالمسمى الأول، والذي ظهر منذ منتصف الخمسينات من القرن الحالي، وأصبح يستخدم على نطاق واسع وخاصة في الأوساط الدولية، قصد به تمييز دول العالم الأول (دول السوق الصناعية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ودول الباسفيك). ودول العالم الثانى (الإتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية ـ الإشتراكية) عما عداها من الدول.. باستثناء اليابان.. والتي تمثل دول العالم الثالث. هذا التعريف يمكن أن ينتقد(١) على أساس أن مجموعة هذه الدول الأخيرة تتبع أيديولوجية للتنمية تختلف أساليبها وتتنوع من بلد إلى آخر، فبعضها يتبع الأسلوب الرأسمالي والآخر يطبق الأسلوب الإشتراكي. كما أن البعض الآخر يجمع بين الأسلوبين. ومن ناحية أخرى، فإن مجموعة هذه الدول ـ باستثناء عدد ضئيل منها ـ تعتبر تابعة للنظام الرأسمالي (التي تطبقه ما يسمى بدول المركز)، وهي بذلك تكون ما يسمى بدول الأطراف La périphe-rie وفيما يتعلق بتعبير "الدول النامية أو الدول في طريق النمو" وحتى الدول الساعية إلى التقدم، فان هذا التعبير يعطي الإنطباع أو الإعتقاد بأن هذه الدول قد بدأت إتباع الطريق الذي سيقودها إلى تحقيق مستوى للتنمية والنمو والتقدم، كمثيله في الدول المتقدمة الصناعية. ولكن جانبا من الإقتصاديين لا يقبل على وجه الإطلاق هذا التعبير، مستندين في ذلك إلى الواقع الإقتصادي والإجتماعي لهذه الدول خلال الربع قرن الأخير، حيث يلاحظ بوضوح زيادة مستوى الفقر والإختلال بين الهياكل القطاعية المؤثرة في التنمية. كما أن تعبير الدول النامية، ليس سوى إصطلاح يهدف إلى مراعاة مشاعر هذه الدول التي تبذل جهودا للنمو، حتى لا تصاب بالإحباط وتستسلم لما هو قائم(٢). ومن ثم فهو تعبير إنسانى أو أخلاقي أكثر من كونه مسمًى إقتصادياً يعبر عن الحقيقة.

---

(١) راجع: - R. H. STRAHM; "Pourquoi sont-ils si pauvres? Ed. de la Baconniere, Suisse, 1981, p.6.

(٢) وربما يسمح هذا التعبير بالتفرقة بين المجتمعات التي تبذل جهودا من أجل التقدم، وتلك التي لا تفعل شيئا وتستسلم للركود الإقتصادي حيث يكون معدل نموها صفرا.

راجع: - P.T. BAUER; "Economic analysis in Under-developped Countries", 1957, p.49.

ـ ولقد إتبع البنك الدولي منهجاً آخر للتمييز بين الـدول الغنيـة والفقيرة، حيث أسس هذا التمييز على التغاير بين المستويات المتوسطة للدخول(١). ووفقا لهذا المنهج كـان تقسيم دول العـالم إلى خمســة أقســام: ١ ـ دول ذات دخـل منخفض، ٢ ـ دول ذات دخـل متـوسط، ٣ ـ دول مصدرة للنفط وذات وفـرة مالية، ٤ ـ دول السوق الصناعية (الـرأسماليـة)، ٥ ـ دول التخطيط المركـزي (الإشـتراكية). إلا أن هذا التقسيم أيضا لم يوضح الفاصـل بين الغنى والتقـدم، فليست كل الدول الغنية دولا متقدمة، ومن ثم تظل مشكلـة البحث عن تعـريف محدد للدول (المتخلفة) قائمـة.. وقـد دفـع ذلك البعض إلى القـول: "من أجـل وصف أو بيان خصـائص إقتصـاد الـدول الفقيرة، فـاننـا سنستخـدم التعبير التقليدي "الدول المتخلفة"، وبالتأكيد، فنحن نعلم أن هذا التعبير سيسمح بـأن يضم ـ في نفس هذه المجموعة من البلاد ـ دولا ذات مستويات معيشة مختلفـة جدا. ورغم ذلك فان ما يميز هذا التعبير، أنـه يـوضـح الخصـــائص المشتركـة بينهـا فيما يتعلق بالهياكل، بالسلوكيات، وبالوسط مقـارنـا بمثيلـه في الـدول الصناعية. إن إستحداث أي تعبير لا يمكن أن يضيف شيئـا، بـل أنـه سيـزيـد الغموض"(٢).

ـ إن صعوبـة وضـــع مسمى ثـابت ودائم لهذه الـدول محل البحث(٣)، يرجع في نظرنا إلى أن هذه التسمية ترد على أمور نسبية (الفقر، الغنى، التقـدم، التخلف، الضعف، القوة....الخ). وكذلك يرجع إلى إختـلاف الهدف من التعـريف

(١) في تقريره عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠، اعتبر البنك الـدولي أن الـدول ذات الـدخـل المنخفض تتمثل في تلك التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي عن ٥٤٥ دولار (١٩٨٨)، والدول متوسطة الدخل هي تلك التي يقل فيها هذا النصيب عن ٦٠٠٠ دولار، والدول مرتفعة الدخل هي تلك التي يزيد فيها هـذا النصيب عن ٦٠٠٠ دولار أو يساويه.

(٢) راجع: - R. GENDARME, "La pauvreté des nations", op. cit. p.10.

(٣) وكذلك صعوبة الاتفاق على خصائص معينة لها.

وأيضا إلى الايديولوجية التي يستند لها القائل بـه(١).. كما أن سمات التخلف، كثيرا ما ينظر إليها في ذاتها على أنها عوامل أو عقبات للتنميـة(٢) وهـذا الخلط يؤدي في كثير من الأحيان إلى صعوبة تحديد دقيق لهذه السمات وتلك العوامل.

ـ وعلى أية حال، فان إستخدام إصطلاح الدول المتخلفة " يبـدو منـاسبـا عند عقد مقارنة بين المستويات الحضارية لهذه الدول وتلك القـائمـة في الـدول المتقدمة، كما أن إصطلاح " الدول النامية " يكون مـلائما عنـد وصف وتحليـل مجريات الحياة في هذه الدول. وعلى ذلك فاننا سنستخدم هـذين الإصطـلاحين لوصف نفس المجموعة من الدول.

وإذا كان الإقتصاديون قد إختلفوا في وضـع تعريف شامل ودقيق لمفهـوم التخلف الإقتصادي والـدول التي يسـود فيهـا، فـانهم متفقـون على أن هنـاك خصـائص أو سمات أو مؤشرات تتميز بها هذه الدول بصفة عامة (ولكن ذلك لا يعني ضرورة توافر كل هذه السمات في دولة حتى يقال عنها أنها دولة نـاميـة، وإنما يكتفى بتوافر بعضها في دولة والبعض الآخر في دولة أخرى وهكذا).

ـ وعند بحث سمات التخلف في الدول الناميـة، نجـد البعض يـركـز على المؤشرات الرئيسيـة حيث يجري التمييـز في داخلهـا بين المؤشرات ذات الطبيعـة الديموجرافيـة، والمؤشرات المتعلقـة بـالإستهـلاك، ومؤشرات الإنتـاج، ومؤشرات إجتماعية، وأخرى ذات طبيعة سياسية ومكانية وتكنولوجية(٣). ونجد البعض الآخر يعرض للسمات التي تميز الدول المتخلفة في قائمة طويلة تحتوي على عدد كبير منها، دون تمييز بينها على أساس طبيعتها (عدم كفـايـة غـذائيـة، معـدل

---

(١) حول دراسة مستفيضة لمفهوم العالم الثالث، راجع مثلا:

- E. JOUVE; "Le Tiers Monde", P.U.F., coll. que sous - je?, 1988, P.126.

(٢) فانخفاض الدخل سمة من سمات التخلف ولكنه عامل أو عقبة من عقبات التنمية وكذلك إرتفاع معدلات الزيادة في السكان.

(٣) راجع في هذه التقسيمات مثلا: - G. CAZES, J.DOMINGO "Les Critéres du sous - développement", Bréal, 1975, P.18-20.

مرتفع للأمية ووفيات الأطفال، سوء إستغلال للموارد المتاحة، معدل مرتفع للعمالة في القطاع الزراعي، تصنيع ضيق وغير مكتمل، إنتشار البطالة السافرة والمقنعة، إنعدام العدالة في توزيع الدخل القومي.. الخ)(١). كما يتجه فريق ثالث إلى التمييز في هذه السمات بين الخصائص العامة والسمات الهامة للنظم الإقتصادية في الدول النامية. وتتمثل الخصائص العامة في (سيادة الإنتاج الزراعي وتخلف الإنتاج الصناعي، إرتفاع أهمية التجارة الدولية كنتيجة للتخصص في إنتاج المواد الأولية للتصدير، وجود موارد معطلة، إنخفاض كل من الدخل القومي والفردي، تخلف النظم الإجتماعية والسياسية، إنخفاض المستوى العلمي والفن الإنتاجي)، أما السمات الهامة لنظم هذه الدول فتشمل (إزدياد تدخل الدولة، نشأة قطاع عام قوي، الأخذ بنظام الخطة القومية في التنمية)(٢).

ولما كانت عملية التنمية في مفهومها الشامل تتمثل في تغييرات إقتصادية وإجتماعية، فان فريقا من الإقتصاديين يذهب إلى تقسيم سمات التخلف إلى قسمين، أحدهما يشمل السمات أو الخصائص الإقتصادية، ويضم الثانى السمات ذات الطبيعة الإجتماعية (أو غير الإقتصادية بصفة عامة)(٣).

والواقع أن هذا التقسيم الأخير يتفق مع المفهوم الأكثر شمولا للتنمية والتخلف من ناحية، كما أنه يساعد في فهم التخلف بطريقة علمية من ناحية أخرى، ويمكن أن نعرض لهذه السمات، وفقا لذلك التقسيم فيما يلي:

أولاً: الخصائص الإقتصادية للتخلف في الدول النامية :

١ ـ نقض رؤوس الأموال ـ ٢ ـ إنخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى

---

(١) راجع: - Y. LACOSTE, "Les pays sous-développés" P.U.F. coll. que sais-Je?, Paris, 1979, P.12.

(٢) راجع تفصيلات هذا التقسيم عند د. السيد عبدالمولي، المرجع السابق، ص ١٨٠ ـ ١٨٧.

(٣) في هذا التقسيم للسمات، راجع د. علي لطفي، "التنمية الإقتصادية ـ دراسة تحليلية"، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٨٢، ص١٢ ـ ٨٩.

المعيشة ـ ٣ ـ سوء التغذية ـ ٤ ـ إنتشار البطالة المقنعة ـ ٥ ـ سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الحكومي ـ ٦ ـ ضعف التصنيع ـ ٧ ـ ضعف البنيان الزراعي ـ ٨ ـ قصور أو سوء إستغلال الموارد الطبيعية ـ ٩ ـ التبعية الإقتصادية للخارج ـ ١٠ ـ التخصص في إنتاج واحد ـ ١١ ـ التبعية النقدية والمصرفية. ويمكن تناول بعض هذه الخصائص بشيء من التفصيل فيما يلي:

١ ـ نقص رؤوس الأموال:

ـ ويجمع كل الإقتصاديين والمتخصصين في قضايا التنمية على أن مشكلة تكوين رأس المال من أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه الدول النامية. وتؤدي هذه المشكلة إلى صعوبة الإرتفاع بالطاقة الإنتاجية إلى المستوى الممكن بلوغه.

والواقع أن نقص رؤوس الأموال يتخذ مظاهر متعددة تختلف من دولة لأخرى من هذه الدول، كما تختلف من قطاع إلى آخر في نفس الدولة، وفي بعض الأحيان تختلف بين أسلوب وآخر داخل نفس القطاع. ولكن على الرغم من ذلك فان الظاهرة الغالبة هي ندرة المصادر الرأسمالية بأنواعها المختلفة كالمبانى الصناعية الحديثة والآلات والعدد والأجهزة ذات المستويات الإنتاجية العالية والطرق المعبدة والأنفاق والكباري والسكك الحديدية، ووسائل النقل البري والبحري والجوي والمدارس والمستشفيات والوسائل والمعدات الحديثة في الزراعة...الخ.

ـ ولمشكلة تكوين رأس المال وجهان: الأول هو جانب العرض، والثانى هو جانب الطلب، حيث يتوقف الجانب الأول على الرغبة في الإدخار مع المقدرة عليه، ويتوقف الجانب الثانى على الحافز على الإستثمار وتحقيقه.. وعلى ذلك فإن إصطلاح "تكوين رأس المال" إنما يعني مقدار الإدخار المتراكم وإستخدامه كما يعني حجم الإستثمارات المتحققة والتي يتم تمويلها بالإدخار المتاح.. والإدخار إذن هو أساس التكوين الرأسمالي. فكلما زاد حجم الإدخار كلما أمكن رفع معدل التكوين الرأسمالي والعكس صحيح. ولذلك فإن نسبة الإدخار إلى الدخل

أو الناتج القومي توضح لنا مدى نقص رؤوس الأموال في الدول النامية، وقد أكدت الدراسات النظرية والتطبيقية التناسب الطردي بين كل من معدلات الإدخار والإستثمار، من ناحية، والنمو الإقتصادي من ناحية أخرى(١). وتشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أنه خلال الفترتين (١٩٦٠ ـ ١٩٦٢) و(١٩٧٣ ـ ١٩٧٥) إرتفع معدل التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت/ الناتج المحلي الاجمالي من ١٣,٢٪ إلى ١٤,٤٪ في الدول النامية منخفضة الدخل.. وقد إرتبط هذا المعدل المنخفض بضعف مساهمة الإدخار القومي فيه، حيث بلغت نسبة هذه المساهمة ٤١,٨٪ بينما بلغت نسبة مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية ٥٨,٢٪(٢).

ـ كما تشير إحصائيات البنك الدولي إلى أنه خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨ إرتفع معدل الإدخار المحلي الإجمالي/الناتج المحلي الإجمالي من ٣٠٪ إلى ٣١٪ في سويسرا، ومن ٢٨٪ إلى ٣٣٪ في اليابان، ومن ١٨٪ إلى ٢٦٪ في المانيا الإتحادية. إلا أن هذا الإرتفاع في معدلات الإدخار في الدول المتقدمة قد قابله إنخفاض في معدلات الإدخار ـ في كثير من الدول النامية والتي تقل معدلات إدخارها بصفة عامة عن تلك التي تسود في الدول المتقدمة. ففي خلال نفس هذه الفترة، إنخفض هذا المعدل من ١٧٪ إلى ٦٪ في بوليفيا، ومن ٢١٪ إلى ١٨٪ في الفلبين، ومن ١٤٪ إلى ٨٪ في مصر، ومن ١٢٪ إلى ٦٪ في جمهورية الكونجو الشعبية، ومن ٢٨٪ إلى ١٩٪ في تونس(٣).

ـ وقد حاول بعض الإقتصاديين تفسير مشكلة تكوين رأس المال في الدول النامية ألى أساس ما يسمى بدائرة أو حلقة الفقر المفرغة Cercle vicieux

(١) راجع في تفصيلات هذه النقطة مؤلفنا "الادخار والنمو الإقتصادي، دراسة لمكونات ومحددات الإدخار المحلي وعلاقته بالنمو الإقتصادي في مصر"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩، من ص٨٩ إلى ص١٦٦.

(٢) راجع: - Nations Unies; "L'industrie dands le monde depuis 1960: Progrés et perspective", New-York, 1979, P.319 - 321.

(٣) - Banque Mondiale; "Rapport sur le développement dans le monde - 1991 -", Washington D.C., 1990, P.216.

de la pauvreté فمن ناحية العرض (أي عرض رأس المال)، تتميز هذه الدول بضعف القدرة على الإدخار، وهذا الضعف هو نتيجة لإنخفاض الدخل الحقيقي، وهذا الإنخفاض هو نفسه إنعكاس للضعف في الإنتاجية والذي يتولد غالبا عن نقص رأس المال.. وهذا النقص هو النتيجة الطبيعية لضعف القدرة على الإدخار، وهكذا يتلاقى طرفا الدائرة في جانب العرض. وفي جانب الطلب (أي الطلب على رأس المال)، تتميز هذه الدول بضعف الحافز على الإستثمار، وهذا يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال، وبالتالي ضعف القدرة الإنتاجية، ومن ثم هبوط مستوى الدخل وضعف القوة الشرائية لدى الأفراد، وذلك ما يؤدي إلى ضعف الحافز على الإستثمار وهكذا تغلق الدائرة(١).

ولكن التسليم بهذا التحليل على إطلاقه - رغم ما يسوده من منطق ظاهري - يلقي بظلال كثيفة من التشاؤم واليأس على مستقبل الدول النامية. ولقد إستطاعت بعض هذه الدول أن تكسر هذه الحلقة المفرغة للفقر فعلا وتنطلق في طريق التنمية(٢).

- ويمكن إرجاع نقص رؤوس الأموال في الدول النامية إلى عوامل كثيرة،

---

(١) راجع: - R. NURKSE; "Les problemes de la formation du capital dans les pays sous-développés"; Trad. Franç. éd. cugus, Paris 1968.

(٢) خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٨، إرتفعت نسبة الموارد المخصصة لتكوين رأس المال من ١٧٪ إلى ٢٤٪ في الهند ومن ٢٠٪ إلى ٢٥٪ في المكسيك، ومن ٢٠٪ إلى ٢٦٪ في تيوان، ومن ١٩٪ إلى ٢٧٪ في اليونان، ومن ١١٪ إلى ٣٢٪ في كوريا الجنوبية. وكان الإعتماد في هذه الزيادة على الإدخار المحلي خصوصا في كوريا الجنوبية التي إنخفضت مساهمة الموارد الأجنبية في الإستثمار فيها من ٨٪ في عام ١٩٦٠ إلى ٤٪ عام ١٩٧٨.. وقد أصبحت هذه الدول من الدول شبه الصناعية أو الدول الصناعية الجديدة، كما أصبحت بعضها "كتيوان" مصدرة لرأس المال...

لمزيد من التفصيلات، راجع:

- P. JUDET; "Les nouveaux pays industruels, Paris, 1981, P.16 et s.

بعضها يؤثر في تكوين المدخرات والبعض الآخر يؤثر في إستثمارها.. أما العوامل التي تؤثر في تكوين الإدخار فهي: الاكتناز، الإدخار السلبي، توجيه الإستثمار إلى عمليات غير منتجة (كالمضاربة والمبانى وتخزين السلع)، هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، زيادة الميول المتوسطة والحدِّية للإستهلاك، الميل إلى التقليد والمحاكاة، تضخم النفقات الإدارية والعسكرية، إنخفاض الدخل الحقيقي للأفراد. وتتمثل العوامل المؤثرة في الإستثمار في: إنخفاض حجم المدخرات المتاحة، ضعف القدرة على إستيعاب الوسائل التمويلية، سوء توزيع الموارد المتاحة، إنخفاض كفاءة عنصر العمل وكذلك بنوك الإستثمار والتنمية، نقص فعالية القوانين المنظمة للإستثمار المحلي والأجنبي، زيادة النفقات العسكرية بنسبة أكبر من زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي (مثلا في خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٤، وعلى أساس الأسعار الثابتة لعام ١٩٧٣، إرتفع حجم الإنفاق العسكري بـ ٢,٦ مرة بينما إزداد متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بـ ١,٥ مرة، وذلك في جملة الدول النامية)(١).

٢ ـ إنخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة :

ـ يعتبر متوسط دخل الفرد أو نصيب الفرد من الناتج القومي من أكثر المعايير شيوعا في مجال قياس الفجوة التي تفصل بين الدول النامية من ناحية، والدول المتقدمة من ناحية أخرى.. كما أنه أقل المؤشرات قصورا سواء عند مقارنة المستويات الإقتصادية الدولية أو عند قياس معدل النمو الإقتصادي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة.

ومما يعزز درجة الإعتماد على الدخل الفردي الحقيقي كمؤشر للمستوى الإقتصادي أنه متغير يمكن حسابه، وتحليل تغيراته في مختلف القطاعات. كما

(١) وكانت هذه الزيادة في الإنفاق العسكري ترجع في الجزء الأكبر منها إلى مجموعة دول الشرق الأوسط. راجع:

- J. ROBINSON; "Développement et sous - developpement", Trad. Franc., Economica, Paris, 1980, P. 125.

أنه عامل أساسي لبناء النماذج الإقتصادية. ومع ذلك فانه لابد من الإستناد ـ في نفس الوقت ـ إلى مؤشرات أخرى إجتماعية وثقافية لتعزيز دلالته في قياس أكثر شمولا لمستوى المعيشة.

ـ وتشير الإحصائيات المتاحة إلى أنه خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٠، أرتفع نصيب الفرد (في المتوسط) من الناتج القومي الإجمالي، في الدول النامية ذات الدخل المنخفض من ١٧٠ إلى ٢٥٠ دولار (بمعدل متوسط للنمو السنوي من ٣،١٪ إلى ٣،٣٪)(١).. وخلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٩ بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية ٣٪ بينما تراوح هذا المعدل بين ١٪ و١،٦٪ في دول صحراء أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي(٢).

ـ وقد أشارت دراسات أخرى، اهتمت بتطور معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل. إلى حدوث إرتفاع ضئيل في هذا المعدل لا يتناسب مع ما طرأ من زيادة في معدل النمو السكانى في بعض الدول النامية؛ كما أشارت إلى إنخفاض هذا المعدل للناتج المحلي للفرد في دول أخرى منها: (ففيما بين الفترتين (١٩١٣ ـ ١٩٥٠) و(١٩٥٠ ـ ١٩٨٤)، تطور هذا المعدل في **دول أمريكا اللاتينية** على النحو التالي(٣).

من ٠،٦٪ إلى ٠،٩٪ في الأرجنتين، ومن ١،٦٪ إلى ١،٨٪ في البرازيل، ومن ٠،٦٪ إلى ٠،٤٪ في شيلي، ومن ١،٣٪ إلى ١،٢٪ في كولومبيا، ومن ١،٧٪ إلى ١،٣٪ في المكسيك، ومن ٢،٢٪ إلى ٠،٣٪ في بيرو.

وفي دول إفريقيا: من ٠،٢٪ إلى ١،٣٪ في مصر، وخلال الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٨٤ لم يزد هذا المعدل في المتوسط عن ١،٣٪ في كينيا وتنزانيا.

---

(١) - World Band; "World Development Report, 1981

(٢) - Banque Mondiale, Rapport sur...", op. cit. P.8.

(٣) راجع:

- K. GRIFFIN; "Stratégies de développement" Ed. Economica, Paris, 1989, P.17.

وفي دول آسيا: من ٠,٤٪ إلى ٢,٢٪ في الصين، ومن ٠,١٪ إلى ٠,٦٪ في الهند، ومن ٠,١٪ إلى ١,٤٪ في الباكستان، ومن ٠,٣٪ إلى ١,٣٪ في الفلبين).

ـ ويوضح الجدول الآتى معدلات النمو السنوي المتوسط لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٨٨) وكذلك مقدار هذا النصيب بالدولارات عام ١٩٨٨، وذلك في مجموعات الدول المختلفة التي صنفها البنك الدولي طبقا لتغير مستوى الدخول في كل منها(١):

مجموعات الدول	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (دولارات) في ١٩٨٨	معدل النمو السنوي في المتوسط لهذا النصيب (٪) (٦٥ ـ ١٩٨٨)
١ ـ بعض الدول ذات الدخل المنخفض:		
ـ موزمبيق	١٠٠	غ ـ م (*)
ـ اثيوبيا	١٢٠	ـ ٠,١ ٪
ـ تشاد	١٦٠	ـ ٠,٢ ٪
ـ مدغشقر	١٩٠	ـ ١,٨ ٪
ـ أوغندا	٢٨٠	ـ ٣,١ ٪
ـ الصين	٣٣٠	٥,٤ ٪
ـ الهند	٣٤٠	١,٨ ٪
ـ السودان	٤٨٠	٠,٠ ٪
٢ ـ بعض الدول ذات الدخل المتوسط (المنخفض):		
ـ بوليفيا	٥٧٠	ـ ٠,٦ ٪

(١) من تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠ ـ النسخة الفرنسية، ص٢٠٠ ـ ٢٠١.

(*) غ ـ م = غير متاح.

ـ الفيليبين	٦٣٠	١,٦ ٪
ـ مصر	٦٦٠	٣,٦ ٪
٣ ـ بعض الدول ذات الدخل المتوسط (المرتفع):		
ـ افريقيا الجنوبية	٢٢٩٠	٠,٨ ٪
ـ الجزائر	٢٣٦٠	٢,٧ ٪
ـ الأرجنتين	٢٥٢٠	٠,٠ ٪
٤ ـ بعض الدول ذات الدخل المرتفع:		
ـ السعودية	٦٢٠٠	٣,٨ ٪
ـ الكويت	١٣٤٠٠	ـ ٤,٣ ٪
ـ بلجيكا	١٤٤٩٠	٢,٥ ٪
ـ فرنسا	١٦٠٩٠	٢,٥ ٪
ـ سويسرا	٢٧٥٠٠	١,٥ ٪
ـ السويد	١٩٣٠٠	١,٨٪
ـ الولايات المتحدة الامريكية	١٩٨٤٠	١,٦ ٪

ـ وتشير هذه الأرقام إلى مقدار الفجوة الإقتصادية المتسعة باستمرار بين الدول المتقدمة والدول النامية أو المتخلفة.. فالدخل الفردي في سويسرا مثلا يعادل ٢٢٩ مثلا للدخل الفردي في أثيوبيا ونحو ٤٢ مثلا للدخل الفردي في مصر!! وفي عام ١٩٨٣ (أي قبل خمس سنوات فقط من هذه المقارنة) كانت هاتان الفجوتان أقل بكثير حيث كان الدخل الفردي في سويسرا يساوي ١٣٦ مثلا للدخل الفردي في أثيوبيا و٢٣ مثلا للدخل الفردي في مصر(١).. ان ذلك يعكس ضعف الأمل في حدوث تحسن سريع في الدخول الفردية في الدول الأشد

---

(١) راجع: د. عبدالفتاح عبدالرحمن، المرجع السابق، ص٣٦.

فقرا بسبب ضعف معدلات نموها وإرتفاع معدلات النمو السكاني بها والتي تتراوح في معظمها بين ٢,٥٪ و٣٪ سنويا بينما تقل هذه المعدلات في معظم الدول المتقدمة حاليا عن ٠,٦٪(١).

ـ تقدير قيمة "متوسط الدخل الفردي" كمؤشر للتخلف الإقتصادي :

ـ رغم الاهمية التي لا تنكر لهذا المؤشر(٢) كمقياس هام مرتبط بالمحاسبة القومية من ناحية، وكمعيار لقياس التخلف الإقتصادي من ناحية أخرى، إلا انه لا يصح إعتباره المعيار الاساسي أو الرئيسي أو الأوحد في ذلك المجال، وذلك لما يحيط باستخدامه من صعوبات تؤدي الى ضعف دلالته عن المستوى الحقيقي للتقدم أو التخلف بمفهوميهما الأكثر شمولا، ويتضح ذلك فيما يلي

(أ) صحيح أن هذا المؤشر قد إعتبر كدليل على مستوى المعيشة وللقدرة على الإنتاج، وكذلك كمعيار لامكانية التنمية على أساس أن مستوى الدخل مع إرتباطه بالناتج القومي الإجمالي يمارس تأثيره على إمكانية تكوين راس المال، وكذلك فان قيمة الإنتاج لا تتوقف فقط على المقدرة في تحقيقه ولكنها تعتمد أيضا على الإنتاجية، ومن هنا فان التطور في الناتج القومي الإجمالي يعكس مدى الفعالية L'efficacité للإقتصاد القومي. ومع ذلك، فان فكرة "الانتاج" هي فكرة غامضة(٣) يصعب قياسها: ففي الإقتصاد المتخلف نجد جزءا كبيرا من الانتاج (لبعض المنتجات) ليس محلا للتبادل التجاري، ولكنه يستهلك ذاتيا auto - consommée وغالبا ما تثور صعوبة تحديد حجم هذا الإستهلاك الذاتي

(١) وقد ذهبت بعض الدراسات انه على أساس إفتراض ثبات معدلي نمو الدخل الفردي في مصر وسويسرا في السنوات القادمة، فان الفجوة بينهما سوف تستمر في الإتساع نحو ٧٥ سنة ثم تتضاءل حتى يتساوى نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الدولتين بعد ١١٦ سنة.. راجع: د. عبدالفتاح عبدالرحمن.. المرجع السابق، ص٣٩.

(٢) نقصد متوسط الدخل الفردي أو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

(٣) راجع: - G. GRELLET; "Structures et stratégies...", op. cit., P.34.

من المنتجات والخدمات.. كما يصعب أيضا تقييمه بأسعار معينة.. وفي حالة إستبعاد الناتج أو الدخل المتولد في قطاع الإكتفاء الذاتى (مثلما يحدث في الريف من إستهلاك الفلاح لشطر من ثمرات إنتاجه الزراعي) فان حساب الدخل أو الناتج القومي سيكون متحيزا لصالح الدولة المتقدمة(١).

(ب) ان هذا المعيار لا يأخذ في الإعتبار التباين في مستويات الأسعار بين مختلف الدول. فتكاليف المعيشة في الدول النامية هي ـ بصفة عامة ـ أقل منها في الدول المتقدمة فمثلا إذا كان متوسط دخل الفرد في مصر ٦٠٠ دولار بينما يبلغ في الولايات المتحدة ١٢٠٠٠ دولار، فلا يمكن القول أن الولايات المتحدة متقدمة إقتصاديا عشرين مرة أكثر من مصر، كما لا يصح القول بأن مستوى المعيشة في الولايات المتحدة مرتفع عشرين مرة عن مثيله في مصر(٢).. ويمثل التفاوت في الأسعار النسبية للسلع والخدمات عائقا حقيقيا أمام المقارنات الدولية السليمة. وذلك أنه لا يمكن مثلا إستخدام أسعار الفراء (في دولة ذات مناخ شديد البرودة، حيث تشتد الحاجة اليه) في تقدير الدخل القومي، في دولة افريقية ذات مناخ حار تنعدم فيه الحاجة إلى هذه السلعة.

(جـ) إن الربط الشائع بين مستوى الدخل (أو الناتج) ومستوى الرفاهية العام او الفردي، لا يعبر تعبيرا حقيقيا عن هذه العلاقة المركبة والتي يصعب إثباتها: فمن ناحية، وعلى مستوى التحليل الحدي الذي يعطي أهمية لحقائق على مستوى الأفراد، تتناقص المنفعة الحدية للدخل عندما يرتفع. وتكون الفروق بين الأسعار ـ من أجل الحصول على نوعية مرتفعة من السلع

---

(١) ويتصل بهذه النقطة ايضا صعوبة التمييز بدقة فيما يتعلق بانقسام الأنشطة الإقتصادية بين العائلات من ناحية والأنشطة الإنتاجية من ناحية أخرى.

(٢) وحتى في حالة التركيز على "متوسط دخل الفرد الحقيقي" وليس النقدي، فان نقص الاحصاءات لدى كثير من الدول النامية يجعل تنفيذ هذه الفكرة أمرا مستحيلا. هذا بالإضافة الى صعوبة التحويل من عملة كل دولة إلى عملة دولية تتم على أساسها المقارنة.. راجع د. علي لطفي، المرجع السابق، ص٧.

أو الخدمات ـ أكثر أهمية من الفروق للمنفعة المتحققة (ان رابطة عنق تحمل ماركة "كريستيان ديور" لها قيمة إجتماعية أكبر من أي رابطة عنق أخرى صنعت من القطن. حيث أن الأولى تتمثل منفعتها الأكثر إرتفاعا في تعبيرها عن المستوى الإجتماعي الأعلى لمن يستخدمها، ولكن منفعتها الفردية والإجتماعية تصبح منعدمة بالنسبة لفلاح في نيجيريا). ومن ناحية أخرى، فإن الزيادة المتحققة في الناتج القومي الإجمالي ليست بالضرورة دليلاً صادقا على رفاهية المجتمع. إن هذه الزيادة يمكن فقط أن تقابل بعض الآثار السلبية للنمو الإقتصادي.. ففي حالة الأنشطة الإقتصادية الإنتاجية التي تسبب التلوث البيئي، يكون لهذا الأخير تكلفته الإجتماعية التي يمكن أن تنعدم معها المزايا الخارجية في صورة الرفاهية المنتظرة للمجتمع من هذه الأنشطة. وكذلك لا يمكن تجاهل أن جزءا من الناتج القومي يوجه إلى أنشطة ومجالات متعددة لا يكون تأثيرها الإيجابي على الرفاهية الإجتماعية إلا محدودا (الاإنفاق العسكري، الإنفاق ذو التأثير السياسي... الخ).

(د) إن إرتفاع متوسط دخل الفرد أو نصيب الفرد من الناتج القومي لا يعبر عن حدوث تحسين في مستوى المعيشة أو الرفاهية عندما لا يتحقق توزيع عادل للزيادة في الدخل أو الناتج القومي أو عندما تحصل قلة من الأفراد على الجزء الأكبر من هذا الدخل أو الناتج.. وفي الدول النامية نجد إنعدام التوزيع العادل واضحا(١)، ومن ثم يصبح معنى تحقيق زيادة أو نمو في الناتج معنى غامضا: فاذا كانت هذه الزيادة تتحقق في الجزء الأكبر منها من منشأة أجنبية تقوم بتصدير إنتاجها وأرباحها، وإذا كان توزيع الدخول يستفيد به قلة من الأفراد، فإن النمو في الإنتاج هنا لن يكون له ذات المعنى الذي يتحقق عندما توزع الثمار على العدد الأكبر من المنتجين.

(هـ) إن الحكم على الدول بالتخلف أو التقدم. إستنادا إلى معيار متوسط دخل الفرد يؤدي إلى الخلط بين الدول النامية الغنية وبين الدول المتقدمة

---

(١) في عام ١٩٧٢، وفي البرازيل مثلا حصل ١٠٪ من السكان على ٥٠٪ من الدخل القومي، بينما حصل ٢٠٪ من السكان الأكثر فقرا على ٢٪ فقط من هذا الدخل. راجع في ذلك

- G GRELLET; "Structures et stratégies " op cit. P 37

إقتصاديا. فهناك من الدول التي يصل فيها متوسط دخل الفرد إلى مستوى أعلى من مستواه في الدول المتقدمة، ومع ذلك فإن هذه الدول لا يمكن أن تدخل في عداد الدول المتقدمة.

فدخل الفرد في ليبيا أو السعودية قد يفوق مثيله في الإتحاد السوفيتي أو اليابان، إلا أن ذلك لا يعني أن هذه الدول ذات المستوى المرتفع للدخل تعتبر دولا متقدمة، بل إنها لا تعد سوى دول ساعية للتقدم في النواحي الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والتعليمية أو الصحية، أو مستوى التقدم التكنولوجي ومستوى كفاءة العمل. أما الدول الأخرى (الصناعية) فهي متقدمة بكامل معاني لكلمة التقدم الإقتصادي رغم إنخفاض متوسط دخل الفرد فيها قياسا ببعض الدول البترولية(١).

(و) إن حسابات الدخل القومي لا توضح نوعية الإنتاج، فالملاحظ أن مستوى السلع المنتجة يتحسن - أو مفروض أنه يتحسن - سواء بالنسبة للسلع الإنتاجية أو السلع الإستهلاكية كلما سارت الدولة في طريق التنمية. ولكن حسابات الدخل القومي لا توضح التحسن الذي يطرأ على نوعية السلع المنتجة لأن الأسعار لا تسجل جميع التغيرات في النوع.

(ن) ومن ناحية أخرى، وعلى مستوى المقارنات الدولية، نجد عاملا هاما يؤثر في صحة ودقة نتيجة هذه المقارنات، يتمثل في عدم ملاءمة أسعار الصرف كوسيلة لعقد هذه المقارنات. فهذه الأسعار تتأثر أساسا في الإقتصاد الحديث بالجزء من الإنتاج الذي يرتبط بالعلاقات الدولية، ومن ثم فإنها لن تعبر بصدق عن معدل القوة الشرائية فيما بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، وذلك نظرا للإنخفاض الشديد في تنوع الإستهلاك في الدول المتخلفة وجمود الهياكل الإستهلاكية في هذه الدول إذا ما قورنت بمثيلتها في الدول المتقدمة.

وإذا فرضنا نظريا، سيادة حرية التجارة الدولية، ومن ثم حرية حركة

---

(١) راجع د. سعيد الخضري "إقتصاديات التخلف والتطوير"، بورسعيد، ١٩٥، ص١٨.

أسعار الصرف وفقا لنتيجة التفاعل بين قوى السوق، فسوف نجد أن أسعار الصرف لا تعكس سوى القوة الشرائية لعملات الدول التي تدفع بمنتجاتها إلى السوق الدولية.. ولما كانت الدول النامية تصدر غالبا موادا أولية وتستورد سلعا صناعية، وأن أسعار المواد الأولية تميل ـ بشكل عام ـ إلى الإنخفاض قياسا بأسعار السلع الصناعية، فان ذلك يعني إنخفاض القوة الشرائية لصادرات هذه الدول. ومن هنا نجد أن الفرق بين ما تدفعه هذه الدول لكل وحدة واردات، وما تحصل عليه من كل وحدة صادرات يؤدي إلى خفض القيمة الدولية لعملاتها(١).

ـ وأخيرا، إذا ما أضيف لتلك التحفظات ـ على معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي ـ ما يواجه مهمة جمع البيانات الإحصائية عن ذلك بالدول النامية من وجود فجوات واسعة تحول دون الإستخدام الدقيق له كمؤشر لقياس درجة النمو أو التخلف الإقتصادي، لتبين لنا إلى أي مدى يعتبر هذا المعيار رمزيا له صفة تقريبية(٢).

ـ وأمام هذه التحفظات التي يثيرها هذا المعيار كمؤشر للتخلف أو التقدم، يركز بعض الإقتصاديين على مستوى الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية ومستوى القدرة الإنتاجية كمعيارين حاسمين لدرجات التقدم والتخلف التي تسود في إقتصاد ما(٣). ويتمثل مستوى الرفاهية العامة في الرفاهية المادية

(١) راجع تفصيلات أكثر في هذه النقطة عند: د. عبدالفتاح عبدالرحمن، مرجع سابق، ص٢٩ ـ ٣٠.

(٢) كما تبدو صعوبة تقديرات كل من الناتج المحلي والناتج القومي الإجماليين في تحويل تلك التقديرات من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة، يضاف إلى ذلك ما تعانيه الدول النامية من عدم وجود مصادر إعلامية منظمة للأثمان وخصوصا لتقدير الناتج المتولد عن القطاع غير النقدي..

راجع : - A. MAIZELS; "Export, and economic growth of developing countries 1968, P. 38-40.

(١) راجع في ذلك: د. وجدي حسين، "مدخل لدراسة التخلف والإنماء الإقتصادي.." مرجع سابق، ص٢٦ وما بعدها.

(الثورة المالية والعقارية) والرفاهية المعنوية (إحساس الفرد بحريته السياسية والعقائدية والفكرية) ومدى إشباع الحاجات الأساسية (من غذاء وماء نقي وصرف صحي وتعليم وأمن وعدالة... الخ) أما مستوى القدرة الإنتاجية فيعبر عنها بمؤشرات كثيرة منها:.نسبة الإنتاج الصناعي في إطار التركيب النسبي للقطاعات المولدة للدخل القومي، نسبة العاملين في قطاع الصناعة، حجم رأس المال المتاح للإستثمار، سواء في شكل رأس مال نقدي للتمويل أو رأس مال عيني للإنتاج أو رأس المال الإجتماعي (موانى، مطارات، مدارس، محطات قوى.... الخ).

ـ وإذا كان التخلف الإقتصادي غالبا ما يرتبط بالفقر La pauvreté فماذا يعني هذا الإصطلاح الأخير؟

الواقع أن مفهوم الفقر يعتبر مفهوما مركبا يصعب التعرف عليه من خلال مؤشر واحد كمتوسط الدخل(١). ذلك أن التحسن في مستوى الحياة معبرا عنه بهذا المؤشر قد يخفى بين جنباته تدهورا مطلقا أو نسبيا في ظروف المعيشة لدى بعض الناس. ومن ثم فان الفقر، وإن كان يرتبط بمستوى الدخل الفردي، فانه يرتبط أيضا بنمط توزيع الثروة ورأس المال وبكثير من المؤشرات الإجتماعية الأخرى... ومع تزايد الاهتمام بمشكلة الفقر على المستوى العالمي وخصوصا خلال السبعينات من القرن الحالي، أنتج الفكر الإقتصادي التنموي إصطلاحين جديدين هما : الفقر المطلق La pauvreté - absolue والفقر النسبي La pauvreté relative حيث يعني الأول منهما وجود حد أدنى للدخل يكفي لإشباع الحاجات الأساسية ليواصل الإنسان رحلة الحياة (الخط العام للفقر)(٢). وتقدر درجة الفقر المطلق في دولة ما بنسبة من يحصلون على دخول حقيقية تقل عن هذا الخط العام للفقر الدولي. أما

---

(١) راجع : J. LOUP: "Le Tiers-Monde peut-il survivre?", Economica, P. 132 Paris, 1981.

(٢) وقد قدر البنك الدولي أن ٨٠٪ من حالات الفقر المطلق تعيش في الدول الأكثر تخلفا في أفريقيا السوداء وآسيا الجنوبية، وذلك على أساس أن خط الفقر العام يتحدد عند مستوى للدخل من ٥٠ إلى ٧٥ دولار (بالقيمة الأسمية لدولار عام ١٩٧٠).

الإصطلاح الثاني فيتمثل في "الفقر النسبي" والذي ينتج عن تفاوت توزيع الدخل القومي بين السكان داخل الدولة..

ثانيا: السمات غير الإقتصادية للتخلف في الدول النامية :

ـ والواقع أن السمات غير الإقتصادية (أي الإجتماعية والثقافية والسياسية...)(١) لا تقل أهمية في إيضاح معالم التخلف عن تلك السمات الإقتصادية والمرتبطة بالدخل والناتج ورأس المال... الخ. وتنبع هذه الحقيقة من ذلك المفهوم الشامل للتنمية والذي سبق أن أشرنا إليه.. فالإقتصاد التقليدي، وان كان يهتم بالتخصيص الأمثل للموارد وتنميتها، والإقتصاد السياسي، وإن كان يهتم إلى جانب ذلك بالعلاقة بين السياسة والإقتصاد مع التأكيد على دور القوة في صنع القرار الإقتصادي، فان التنمية أوسع من ذلك نطاقا: فهي إلى جانب إهتمامها بالتخصيص الكفء للموارد المتاحة وبنموها المستمر عبر الزمن، إلا أنها بالإضافة إلى ذلك تهتم بحركة العوامل الإقتصادية والإجتماعية والتنظيمية على المستويين العام والخاص؛ تلك الحركة اللازمة لاحداث تطوير وتحسين واسع النطاق في مستويات المعيشة لسكان الدول النامية.. إن ذلك يعني أن التنمية ذات أبعاد أوسع من تلك التي يمثلها الإقتصاد التقليدي والإقتصاد السياسي.. وهذا الإتساع في مفهوم التنمية، يوازيه تماما إتساع في مفهوم التخلف بسماته الإقتصادية من جانب، وغير الإقتصادية من جانب آخر.

ـ ومن السمات غير الإقتصادية للتخلف (والتي تعد في نفس الوقت كأسباب ونتائج للتخلف) يمكن أن نذكر: السمات الخاصة بالمؤشرات

---

(١) لقد دفعت أهمية الظواهر الإجتماعية والسياسية في الدول النامية بعض الكتاب إلى جعلهم يخصصون مؤلفات كاملة تحمل هذا العنوان.. إنظر مثلا:

- Jean-Yves CALVEZ; "Aspects politiques et sociqux des pays en voie de dévoloppment", Dalloz, Paris, 1971, 298, p.

الديموجرافية (السكانية)، ضعف الهيكل الإداري، إنعدام الإستقرار السياسي، التفكك الإجتماعي، التبعية الثقافية، السمات الخاصة بالتعليم والصحة والقيم الإجتماعية السائدة، ظواهر الثنائية والإنفصال في المجتمعات المتخلفة، ضعف أو عدم وجود الطبقة المتوسطة، إشتغال الأطفال، سوء إستغلال أوقات الفراغ، عدم توافر القيم المعنوية(١).

وسنكتفي بإيضاح بعض من هذه السمات فيما يلي:

١ ـ السمات الخاصة بالمؤشرات الديموجرافية (السكانية) :

ـ لقد أصبح إرتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية حقيقة تؤكدها كل الإحصائيات المتاحة.. ففي خلال الأربعين عاما الماضية، شهدت الدول النامية ما سمي "بالإنفجار السكاني"، حيث قفز عدد سكانها من ١٦٠٦ مليون نسمة عام ١٩٥٠ إلى ٢٧٣٢ مليون نسمة عام ١٩٧٥. وخلال هذا الفترة بينما إرتفع معدل النمو السكاني السنوي ليصل إلى ٢,٤٪ في هذه الدول إذا به ينخفض إلى ٠,٨٪ في الدول المتقدمة(٢). وتشير الإحصائيات الحديثة إلى إستمرار إنخفاض هذا المعدل في الدول المتقدمة، وعلى العكس، إلى إستمرار إرتفاعه في الدول النامية.. ففيما بين الفترتين (١٩٦٥ ـ ١٩٨٠) و(١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، إنخفض هذا المعدل مثلا في فرنسا من ٠,٧٪ إلى ٠,٤٪، وفي كندا من ١,٣٪ إلى ٠,٩٪، وفي الدانمارك من ٠,٥٪ إلى صفر٪، وفي ألمانيا من ٠,٣٪ إلى ٠,١٪، وفي اليابان من ١,٢٪ إلى ٠,٦٪ أما في الدول النامية كمصر مثلا فقد إرتفع هذا المعدل من ٢,١٪ إلى ٢,٦٪، وفي الجزائر إرتفع إلى ٣,١٪،

---

(١) راجع: د. علي لطفي "التنمية الإقتصادية.."، مرجع سابق، من ص٥٦ إلى ص٨٧.

(٢) يتعلق هذين المعدلين الأخيرين بالفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٧٥) راجع

- D. MORAWETS, "Vinty cinq années de deevelopppment économique 1950 - 1975, Economisa Paris, 1979.

وفي المغرب من ٢،٥٪ إلى ٢،٧ . وفي أوغندا من ٢،٩ إلى ٣،٢٪، وفي نيجيريا من ٢،٥٪ إلى ٣،٣٪(١).

ـ ويرتبط المعدل المرتفع للنمو السكاني بالإرتفاع الواضح في معدلات المواليد في الدول النامية. ويتضح من الإحصاءات التي تنشرها الامم المتحدة أن معدلات المواليد في هذه الدول تتراوح بين ٣٠. و٥٠٪ سنويا. أما في الدول المتقدمة فهي تتراوح فقط بين ١٠. و٢٠. سنويا(٢).. ومع التقدم الطبي الذي شهده العالم كله، إنخفض معدل الوفيات الإجمالي في الدول النامية، إلا أن معدلي وفيات الأطفال والمواليد مازالا مرتفعين بها إذا ما قورنا بمثيلهما في الدول المتقدمة.. والجدول الآتى يوضح تطور هذه المعدلات بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٨ في بعض الدول النامية والمتقدمة(٣).

الدولة	معدل المواليد في كل ١٠٠٠ نسمة		معدل الوفيات الإجمالي في كل ١٠٠٠ نسمة		معدل وفيات الأطفال عند الميلاد في كل ١٠٠٠ نسمة	
	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٨٨
دول متقدمة						
فرنسا	١٨	١٤	١١	٩	٢٢	٨
بريطانيا	١٨	١٤	١٢	١١	٢٠	٩
هولندا	٢٠	١٣	٨	٨	١٤	٨
دول نامية						
مصر	٤٣	٣٤	١٩	٩	١٧٢	٨٣
المغرب	٤٩	٣٥	١٨	٩	١٤٥	٧١
المكسيك	٤٥	٢٨	١١	٦	٨٢	٤٦
البرازيل	٣٩	٢٨	١١	٨	١٠٤	٦١

(١) راجع : - Banque Mondiale, "Rapport sur..", op. cit.. p. 250 - 251.

(٢) - U. N. Statustucal Yearbook, New-York, 1975

(٣) - Banque Mondiale, op. cit., p. 253.

وترجع الزيادة السكانية في الدول النامية إلى أسباب كثيرة بعضها ذو طبيعة إقتصادية مثل: إنخفاض تكاليف تربية الأطفال وخصوصا في المناطق الريفية، غلبة الإقتصاد الزراعي وحاجته إلى مزيد من العمل اليدوي، إرتفاع نسبة الفقراء حيث تشير الدراسات إلى إرتباط الزيادة السكانية بإنخفاض مستوى المعيشة، التخلف الشديد في المناطق الريفية.

وهناك أسباب ذات طبيعة إجتماعية تتمثل في إرتفاع نسبة الأميين في الدول النامية، إنتشار فكرة العائلة الكبيرة في المناطق الريفية، الرغبة في إنجاب أطفال ذكور، تعدد الزوجات وإنتشار الطلاق، التفسير الخاطىء للتعاليم الدينية..

كما أن هناك عوامل ذات طبيعة ديموجرافية منها. إرتفاع نسبة صغار السن بين السكان، إرتفاع معدلات الخصوبة والإنجاب(١)، إرتفاع معدل وفيات الأطفال عند الميلاد مما يدفع الآباء إلى إنجاب عدد أكبر منهم.

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن نشير إلى سمة ديموجرافية هامة تتميز بها الدول النامية. وتتمثل هذه السمة في إنخفاض متوسط العمر المرتقب للحياة إذا ماقورن بمثيله في الدول المتقدمة. ففي الدول النامية تراوح هذا المتوسط بين ٥١ و٦٦ سنة بينما بلغ في الدول المتقدمة ٧٦ سنة، وفي بعض منها كاليابان وصل هذا المتوسط في عام ١٩٨٨ إلى ٧٨ سنة(٢).

---

(١) في مصر، وكنتيجة لإرتفاع معدلات الخصوبة والإنجاب، بلغ عدد الأولاد الذين تلدهم المرأة في سن الإنجاب خمسة أولاد في المتوسط، بينما بلغ هذا العدد ١,٤ في المانيا الفيدرالية، ١,٥ في سويسرا، ١,٩ في فرنسا، ١,٨ في الولايات المتحدة، ١,٧ في النمسا.. راجع

- A. SAUVY; "La Population", P.U.F., Paris, Coll. que sais - je? 1979, p. 64.

(٢) - Banque Mondiale; "Rapport sur..", op. cit., p. 200.

ـ وإذا كـان الجميـع متفقين على أن الإرتفـاع في معـدل النمـو السكـانى أضحى سمة إجتماعية في الدول النامية، إلا أن خلافا قد ثـار بين الإقتصـاديين حول العلاقات المتبادلة بين هذه الزيادة السكانية من ناحية وعملية التنميـة من ناحية أخرى(١).. فالبعض يرى أن هذه الزيـادة هي المشكلـة الكبرى والعقبـة الكئود في طريق التنمية، بينما ذهب آخرون إلى إعتبار هذه الزيادة نعمة لا نقمة، فـان كـان السكـان مستهلكين فهم أيضـا منتجين. ورأى فـريق ثـالث ضرورة التعايش مع الزيادة السكانية حيث أنها أضحت أمرا واقعـا ولا مفـر من تقبلـه. بينما ذهب فريق رابـع، وبحق إلى أن الـزيـادة السكـانيـة هي نتيجـة للتخلف وليست سببا له(٢).

٢ ـ السمات الإجتماعية المتعلقة بمستوى المعيشة :

ـ وهـذه السمات تـوجـد في مجالات كثيرة: التعليم والتـدريب، الـوعي والثقافة، الغذاء، الصحة، الإسكان.

والواقع أن التطور في هذه المجالات، وإن كـان يعبر بصـدق عن مستـوى المعيشة لأفراد مجتمع ما، فانه يعكس المدى والأهميـة التي يتطـور بهـا "رأس المال البشري" في هذا المجتمع.. ولقد أكدت الدراسات النظرية والواقـع المطبق أن "رأس المـال البشري" Le capital humain لا تقل أهميته وضرورة تكـوينـه ـ كعامل من عوامل النميـة عن أهميـة تكـوين رأس المـال المـادي ـ ففي العمليـة الإنتاجية يتكامل نوعا رأس المال (المادي والبشري): ان تحقيق الجزء الأكبر من الإستثمارات يستلزم عمل المهندس ذو الخبرة، كما أن تنفيـذ هـذه الإستثمارات

---

(١) راجع في هذه النقطة: د. إبراهيم العيسوي "إنفجار سكانى أم أزمة تنمية"، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٥.

(٢) راجع في ذلك دراستنا: "زيادة السكان: عقبة أم دافع للتنميـة"، دار النهضـة العـربيـة، القاهرة، ١٩٨٨.

يتطلب الأيدي العاملة ذات المهارة العالية، كما أن زيادة معدل الإستثمارات يقتضي إرتفاعا بدرجة المهارة الفنية(١).

- ويقصد "برأس المال البشري أو الإنسانى" مجموع المهارات والخبرة لليد العاملة اللازمة لإستغلال رأس المال المادي، وكذلك المستوى الصحي الذي يسمح بالمحافظة على مقدرة القوة العاملة(٢).. ولما كان الانسان هو محور النشاط الإقتصادي، إشباعا لحاجاته وتحقيقا لذاته، وزيادة لطاقته، وثراء لأمته، فقد خلص كثير من الإقتصاديين إلى أن البشر هم ثروة المجتمع، وذهب البعض منهم مثل الأستاذ "شولتز" (الحاصل على جائزة نوبل في الإقتصاد) إلى تأليف كتاب جعل عنوانه "لا ثروة سوى البشر"(٣)، أشار فيه إلى أن الإستثمارات في الإنسان وفي المعرفة تعتبر من أهم العوامل الحاسمة في ضمان مستوى مرتفع للمعيشة. كما رفض هذا الكاتب الرأي الشائع والخاطىء الذي يرى في محدودية الموارد في المكان والطاقة والأراضي الزراعية وبعض الموارد الأخرى المادية، عقبة يصعب مواجهتها من أجل تحسين حياة البشر؛ كما أكد على أن الإتجاهات والقدرات المكتسبة للأفراد من خلال: التعليم، الخبرة، والمثابرة والصحة، هي محددات النمو الإقتصادي، وأشار كذلك إلى أن الجزء الأكبر من الدخل القومي - في وقتنا الحاضر - (والذي يقدر بأربعة أخماس في الولايات المتحدة الأمريكية) يتحقق من الأجور والعوائد الأخرى للعمل، بينما يتحقق الجزء الأقل من هذا الدخل، من عوائد التملك. إن ذلك يدل على الزيادة في قيمة الوقت للعمل البشري.

- وتأكيدا على أن الإستثمار في الإنسان ليكتسب علما أوسع وأعمق،

---

(١) -P. GUILLAUMONT; L'obsorption du capital" ed.Dujus. paris.1964. p.176et s.

(٢) - M. RIBOUD; "Accumulation du capital humain". Economica. Paris. 1978. p. 1 - 14.

(٣) - T. W. SCHUITZ; "Il n'est de richesse que. d'hommes : investissemnt humain et qualité de la population". Trad. Franç. Bonnel. Paris. 1983. 187. p.

وتدريبا أكثر، وفكرا خلاقا مبدعا، وتغذية أفضل، وصحة أوفر، هو إستثمار منتج وإيجابي، أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في كوريا إلى أن إنتاجية الإستثمار في مجال الصحة مرتفعة جدا، حيث كان العائد من كل دولار تم إستثماره في هذا المجال مقداره مائة وخمسين دولارا(١).. كما أشارت دراسة أخرى للبنك الدولي، إلى أنه خلال الفترة (١٩٦٣ ـ ١٩٧٣)، وجد أن الإنتاج السنوي للفلاح الذي قضى أربع سنوات فقط في التعليم الأساسي، أعلى في المتوسط بنسبة ١٣,٢٪ من الإنتاج السنوي لفلاح آخر لم يذهب مطلقا إلى المدرسة(٢).. وفي مجال مواجهة مشكلة التزايد السكانى من خلال برامج تنظيم الأسرة، أشارت دراسات كثيرة إلى حقيقة إنخفاض الإنجاب مع إرتفاع المستوى التعليمي للمرأة(٣).

ـ وبعد هذه اللمحة الموجزة عن أهمية تطوير المجالات التي تساهم في تكوين رأس المال البشري ومن ثم تعتبر عاملا حاسما في تحقيق التنمية، يمكن الإنتقال ـ ومن خلال بعض الإحصائيات المتاحة ـ إلى إيضاح مدى التطور الذي تحقق في هذه المجالات في الدول النامية:

أ ـ في مجال الغذاء، وهو المجال الرئيسي الأول الذي يتحقق من خلاله إشباع أولى الحاجات الضرورية للحياة، ورغم غياب الإتفاق على مفهوم عالمي محدد للحد الأدنى من الغذاء اللازم للحياة، قدرت الأمم المتحدة أن عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على الغذاء الكافي (Les sous - alimentées) قد إرتفع إلى ٤١٥ مليون شخص في العالم في منتصف السبعينات من القرن الحالي.

---

(١) راجع : - M. PENOUIL; "Socio - économie...", op. cit., p. 209.

(٢) - Banque Mondiale; "Rapport sur le développment dans le monde, 1980, p. 60-61

(٣) وقد أشار بحث حديث أجري في مصر عن صحة الأم والطفل (١٩٩١)، إلى أن المراة الأمية تنجب في المتوسط ٤,٧٤ طفل، في حين يبلغ هذا المتوسط بالنسبة للمراة الجامعية ٢,١٨ طفل فقط.. راجع: جريدة الأهرام في ١٩٩١/٩/٧ ـ ص١.

أما البنك الدولي، وبعد أن أخذ في الإعتبار آثار توزيع الدخول، قدر أن عدد هؤلاء الأشخاص أكثر من مليار شخص. إلا أن بعض الكتاب قد إرتفع بهذا العدد إلى مليارين من الأشخاص يعانون من عدم كفاية الغذاء في العالم(١).

ـ وفي دول العالم الثالث قدرت نسبة السكان الذين يعانون من عدم كفاية الغذاء ما بين ٢٠٪ و٥٠٪ من جملة سكان هذه الدول(٢). وفي أفريقيا، بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من "إنعدام الأمن الغذائي"(٣) أكثر من مائة مليون شخص في عام ١٩٨٨ (ثلث سكان اثيوبيا، ونحو ١٤ مليون في نيجيريا، وعلى الأقل ٤٠٪ من سكان كل من تشاد، موزمبيق، الصومال، أوغندا، زائير، زامبيا).. وقد إنتهى البنك الدولي من دراسته التي أشارت إلى هذه الأرقام، إلى نتيجة مؤداها: "إن الحالة الغذائية في أفريقيا ليست في خطر فحسب، ولكنها مستمرة في التدهور" ففي بعض الدول كجمهورية مالاجاس ـ والذي يبلغ عدد سكانها ١١ مليون نسمة ومعدل نموهم السنوي يبلغ ٣٪، إرتفاع معدل وفيات الأطفال ـ وهو المؤشر الأكثر حساسية للأزمات الغذائية ـ من ٧٥ في كل ألف عام ١٩٧٥ إلى ١٣٣ في كل ألف عام ١٩٨٥. وفي تقريره لعام ١٩٨٨، أشار المجلس العالمي للغذاء في الأمم المتحدة، إلى أن نسبة الأطفال ـ في عمر ما قبل المدرسة ـ والذين يعانون من سوء التغذية في "بيرو" قد إرتفع من ٤٢٪ عام ١٩٨٠ إلى ٦٨٪ عام ١٩٨٣.

ـ وفي دراسته ـ التي أشرنا إليها حالا ـ أوضح البنك الدولي إلى أن نسبة السكان الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي L'inséccurité amimentaire في

---

(١) راجع مثلا - J. KLATZMANN; "Nourir dix milliards d'hommes", P.U.F., Paris, 1975.

(٢) راجع - J. LOUP; "Le Tiers-monde...", op. cot., p. 38

(٣) وهي حالة عرفها البنك الدولي بأنها تكون للأشخاص الذين لا يتوافر لهم الغذاء الكافي لجعلهم في صحة تمكنهم من أداء النشاط العادي.

أفريقيا عام ١٩٨٦ كانت ٣٤٪ في أثيوبيا، ٣٨٪ في زائير، ١٨٪ في الجزائر، ٣١٪ في غانا، ١١٪ في المغرب(١).

ومما يزيد من خطورة مشكلة الغذاء في دول العالم الثالث، وخصوصا في تلك المنخفضة الدخل منها، ذلك التطور السريع في أسعار المواد الغذائية في السنوات الأخيرة.. ففي خلال الفترة من يوليو ١٩٨٧ إلى يوليو ١٩٨٨، إرتفعت الأسعار العالمية للحبوب الغذائية إرتفاعاً كبيراً.. فقد إرتفع سعر القمح (مقوما بالدولار بالأسعار الجارية) بنسبة ٤٣٪، وسعر طن الأرز بنسبة ٤٤٪، وسعر الذرة بنسبة ٦٦٪(٢).

ب ـ وفي مجال التعليم:

ـ يعتبر التعليم من العوامل الرئيسية في التأثير على البنيان الفكري والمقدرة الإنتاجية في المجتمع. إن غياب المناخ الإجتماعي الملائم للتنمية يشكل عاملا هاما من عوامل التخلف.. ويقصد بهذا المناخ ذلك المزيج من القيم الإجتماعية السائدة والهيكل الطبقي لشرائح المجتمع والدوافع النفسية والإجتماعية المحيطة بالسلوك الإقتصادي للأفراد فضلا عن نظام التعليم القائم وما يلحق به من نظم للتدريب والتأهيل(٣).

ـ وإذا كان معدل الأمية في مجتمع ما يمكن أن يكشف عن مستوى التنمية فيه، فان هناك مؤشرات أخرى للتعليم تساهم في تحقيق ذات الهدف. ومن أهم هذه المؤشرات نوعية التعليم ومدى التفاعل بين مشكلات المجتمع وقدرة المؤسسات التعليمية ودور البحث العلمي على مواجهتها.

---

(١) - Banque Mondiale; "Report of the task force on food security in Africa", Washigton. D.C. 1988.

(٢) وذلك وفقا لاحصائيات صندوق النقد الدولي والتي أشير إليها في:

- L.R. BROWN, "L'état de la planéte", Economica, Paris, 1989, P.25.

(٣) راجع في ذلك: د. عبدالرحمن يسري، د. عبدالعزيز عجمية: "التنمية الإقتصادية"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص١٣١ ـ ١٣٦.

ـ وإذا كانت الدول النامية قد حققت تقدما لا ينكر في مجال التعليم خلال الربع قرن الأخير، إلا أن الفجوة مازالت متسعة بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة.. ففي خلال الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٧٥، إرتفع عدد التلاميذ في الدول النامية (في المدارس الأولية) ليصل في آخر هذه الفترة إلى ثلاثة أمثاله في أولها(١). ورغم هذه الزيادة الكمية المطلقة في عدد تلاميذ هذه المرحلة من التعليم فانها لم تسفر إلا عن نسبة ضئيلة من المتعلمين في العدد الكلي للبالغين، وذلك إذا ما قورنت بمثيلتها في الدول المتقدمة. ففي بداية السبعينات كانت هذه النسبة في تشاد ٧٪ وفي اثيوبيا ٧٪، وفي ساحل العاج ٩٪، وفي موريتانيا ١٠٪، وفي اليمن ١٠٪، وفي السنغال ١٠٪ وفي الصومال ٥٪، بينما بلغت هذه النسبة ٩٩٪ في النمسا ٩٨٪ في كندا، ٩٩٪ في كل من ألمانيا الغربية واليابان وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والسويد والولايات المتحدة(٢). وفي عام ١٩٨٥ بلغت نسبة الأمية في البالغين أكثر من ٥٠٪ في قسم كبير من الدول النامية، بينما كانت هذه النسبة صفراً٪ في كل الدول المتقدمة(٣).

ـ ومع إرتفاع نسبة الأمية في الدول النامية يتميز التعليم في هذه الدول بخصائص أخرى منها:

* إرتفاع معدل عدد التلاميذ لكل مدرس في المدارس الأولية: في عام ١٩٨٧ مثلا بلغ هذا المعدل ٦٣ في جمهورية وسط أفريقيا، ٤٥ في جمهورية الكونجو، ٤٨ في بنجلاديش، ٥٤ في السنغال.. بينما بلغ هذا المعدل ١٠ في بلجيكا، ١١ في النمسا(٤).

---

(١) راجع. J. LOUP; "Le Tiers-Mond..", op. cit., P.39.

(٢) راجع د. علي لطفي ـ مرجع سابق، ص ٧٦.

(٣) راجع تقرير التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي ١٩٩٠، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١، جدول رقم (١).

(٤) نفس المرجع السابق مباشرة، ص٢٥٦ ـ ٢٥٧.

* ضعف فاعلية النفقات التعليمية بسبب إرتفاع نسبة من ينسحبون دون الحصول على منهج دراسي متكامل. وبسبب إنخفاض مستويات الدخول الفردية والإحساس بثقل عبء نفقات التعليم وحاجة الاسرة إلى تشغيل ابنائها، فان أعدادا كبيرة من الطلاب يواجهون الفشل في المرحلة الاولى للتعليم.

* عدم الإهتمام بنوعية المعرفة أو مستوى المهارة، حيث أصبح الحصول على الشهادة الجامعية في حد ذاته تحقيقا للمكانة الإجتماعية الافضل، يمثل هدفا أساسيا بصرف النظر عن حاجة المجتمع إليها.

* التناقض الواضح بين زيادة أعداد الخريجين في كل مراحل التعليم من ناحية، ووجود فرص عمل مناسبة من ناحية أخرى.

* إعتبار الإنفاق في مجال التعليم كنوع من النفقات العامة لتحقيق الخدمات الإستهلاكية.. والواقع أن هذا النوع من الإنفاق يمثل إستثمارا لا يقل عائده عن الإنفاق في تكوين راس المال المادي(١).

جـ - وفي مجال الصحة :

- إن الإرتباط وثيق بين الصحة والتنمية.. وإذا كانت سنوات الحياة المتوقعة تعتبر مؤشرا للحالة الصحية في مجتمع ما، فإن إرتفاع عدد هذه السنوات في الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع، وإنخفاض هذا العدد في الدول المتخلفة ذات الدخل المنخفض، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، يعتبر تأكيدا لهذا الإرتباط الوثيق.

---

(١) في إقتصاد متقدم، كالإقتصاد الامريكي، وخلال الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٥٧، اشارت بعض الدراسات إلى إنخفاض مساهمة الموارد الطبيعية في تكوين الدخل القومي (محسوبا على أساس تكاليف عوامل الإنتاج) من ٩٪ إلى ٥٪، ومساهمة رأس المال المادي من ٢٢٪ إلى ٢٠٪، أما مساهمة العمل فقد إرتفعت من ٦٩٪ إلى ٧٥٪. وقد ارجعت هذه الدراسة ثلث معدل الزيادة في الدخل القومي إلى التعليم.

راجع في ذلك

- R. GENDARME; "La pauvreté...", op. cit., P.760.

- وفي الدول الفقيرة، تؤدي الأمراض المعدية والطفيلية والنفسية التي تصيب الأطفال عادة - مثل الإسهال والملاريا والسل والدفتريا... الخ - إلى نحو ٥٠٪ من حالات الموت(١). كما أن هذه الدول - وكما سبق أن أشرنا - تواجه مشكلة سوء التغذية. وتعتبر هذه المشكلة سببا مباشرا للمرض من خلال أضعاف قدرة الجسم على المقاومة. كما يؤدي المرض إلى سوء التغذية بسبب إضعاف قدرة الجسم على إمتصاص الغذاء. وفي نفس الوقت يعبر الفقر عن نفسه في صورة تخلف ونقص منشآت البنية الأساسية في مجال المياه النقية والصرف الصحي والإسكان والتعليم. ويشكل نقص مصادر المياه النقية وغياب الصرف الصحي سببين مباشرين للمرض مثل التيفود والكوليرا، كما أن سوء حالة المساكن و إزدحامها يؤدي إلى إنتشار أمراض الجهاز التنفسي ومنها السل.

- ويمكن للمؤشرات الآتية ان تعبر عن الحالة الصحية في الدول النامية:

* نحو ٢٥٪ من الأطفال في هذه الدول يعانون من سوء التغذية بشكل يؤدي إلى ضعف البنية الجسدية. ويعتبر سوء التغذية سببا أساسيا في نحو ٥٠٪ من وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات في الدول ذات الدخل المنخفض(٢).

* تؤدي الأمراض المختلفة إلى وفاة ١٠ مليون من البالغين (الشباب) في كل سنة. وفي بعض الدول مثل غينيا بيساو، وسيراليون، ليس للأطفال (في عمر ١٥ سنة) سوى أقل من ٥٠٪ من الفرص للحياة حتى سن الستين. وفي القسم الأكبر من الدول النامية تتراوح هذه النسبة بين ٥٠٪ و٧٥٪ (وذلك في مقابل ٨٥٪ في الدول المتقدمة)(٣).

---

(١) راجع د. عبدالفتاح عبدالرحمن، "إستراتيجية التنمية.." مرجع سابق، ص٢١٣.

(٢) - S. WORTMAN and R.W. CUMMINGS: "To feed this world. The challenge and the strategy". London, 1978, P. 23.

- Banque Mondiale: "Health, sector policy paper. mars. 1975. وكذلك

(٣) - Banque Mondiale: Rapport sur...". op. cit. P.91

* في الدول النامية تمثل الأمراض المعدية سببا رئيسيا في وفاة نحو ٤٤٪ من العدد الكلي للوفيات، بينما في الدول المتقدمة تنخفض هذه النسبة إلى نحو ١١٪ فقط(١).

* في بعض المناطق في أفريقيا، يعانى عدد كبير من السكان من مرض الملاريا، حيث تتراوح نسبتهم ما بين ٩٠٪، ٩٥٪(٢).

* في كثير من الدول النامية، نجد أن إستخدام المياه النقية مازال مقصورا على نسبة محدودة من السكان، ففي نهاية السبعينات من القرن الحالي، بلغت هذه النسبة في أثيوبيا وأفغانستان ٦٪، وفي أندونيسيا كانت النسبة ١٢٪، وفي فولتا العليا ١٠٪، وفي بنجلاديش ٥٠٪، وفي النيجر ٢٧٪، وفي أوغندا ٣٦٪، وفي ساحل العاج ١٦٪، وفي الهند وباكستان ٣٠٪، بينما بلغت هذه النسبة في الدول المتقدمة ١٠٠٪(٣).

* على الرغم من مجهودات ملحوظة بذلتها الدول النامية خلال السنوات الثلاثين الماضية في المجال الطبي، فان الفروق مازالت كبيرة بين مؤشرات هذا المجال في هذه الدول، من ناحية، والدول المتقدمة من ناحية أخرى: فعدد الأطباء لكل مائة ألف من السكان يتراوح بين ٢ و٢٥ طبيب في كثير من الدول النامية، بينما يبلغ هذا العدد في الدول المتقدمة أكثر من ١٧٠ طبيبا. وفي بنجلاديش مثلا يوجد طبيب لكل أربعين ألفا من السكان في مقابل طبيب لكل ٥٠٠ أو ٦٠٠ من السكان في الدول المتقدمة(٤).

* وإذا كان الحد الأدنى من السعرات الحرارية اليومية للفرد هو ٢٤٠٠،

---

(١) - Banque Mondiale. Health.."; op. cit. P.10.

(٢) وحيث يوجد أكثر من ٢٧٠ مليون شخص من هؤلاء السكان في المناطق الجنوبية الصحراوية من أفريقيا.. راجع في ذلك - M. PENOUIL: "SOCIO- économic..."; op. cit. P.204.

(٣) و (٤) - P. GEORGE: "Géographie des inégalites" P.U.F. Coll. que-sais-je?. 1981. P.65-66.

فان كثيرا من الدول النامية لم تصل إلى تحقيق هـذا الحـد: في عـام ١٩٨٦ بلغ متوسط هذه السعرات اليومية للفرد في الدول النامية منخفضة الدخـل ٢٣٨٤، بينما وصل هذا المتوسط إلى ٣٣٩٠ في الدول الصناعية المتقدمة(١).

٣ ـ ضعف الهيـكـل الإداري وإنعـدام الإستقـرار السيـاسي والتفكك الإجتماعي :

أ ـ فيما يتعلق بالهيكل الإداري التنظيمي، تعتبر قلة وسوء تنظيم الجهاز الإداري بالدول النامية من مظاهر التخلف السائدة فيها، وهـو مـا يشيـع معـه تشتت المسئولية وعدم المبالاة في العمل وإستغلال النفوذ، بالإضافة إلى العجـز عن وضـع السياسات الإقتصادية نتيجة إنعـدام الكـوادر القـادرة على تـوجيـه وتنظيم المجتمع إقتصاديا وإجتماعيا.... الـخ(٢). يضـاف إلى ذلك تـخلف النظم الضريبية وإعتمادها أساسا على الضرائب غير المباشرة مع إغفال قياس الطـاقـة الضريبية الكامنة في الدخول الكبيرة وخاصة من الأراضي الـزراعيـة، فضـلا عن ضعف كفاءة الأجهزة الضريبية مما يؤدي إلى ضآلة الحصيلـة وكثـرة التهـرب الضريبي(٣).

ـ ورغم أن إصطلاح "إدارة التنمية".. والذي يقصد بـه متطلبـات تنفيـذ السيـاسـات والمشروعـات والبرامـج الخـاصـة بتحسين الأحـوال الإقتصـاديـة والإجتماعية من جوانب الإدارة العامة وما يدخـل عليهـا من تغييرات ـ قـد بـدأ إستخدامه منذ منتصف الخمسينات من القـرن الحـالي(٤)، فمازالت التنظيمات

(١) - Banque Mondiale: Rapport sur...", op. cit., P.254.

(٢) راجع د. وجدي حسين "مدخل لدراسة التخلف"، مرجع سابق، ص٥٠.

(٣) في مصر، وخلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٨، بلغت نسبة المتقدمين بالاقرارات الضريبية للضريبة على الأرباح التجارية، والضريبة على أرباح المهن غير التجارية، والضريبة العامـة على الدخل ٣٢,٦٪، ٣٩,٧٪، ٧٣٪ على التوالي، وقد إنخفضت هذه المعدلات إلى ٣١,٧٪، ٢٩,٤٪، ٣٥,٢٪ خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦.. راجع مؤلفنا "الضرائب والتنمية"، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٠، ص٢٥٨.

(٤) راجع جورج ف. جانت، "إدارة التنمية، مفهومها، أهدافهـا، وسـائلهـا"، تـرجمة. منير مرسي، دار المعارف ـ القاهرة ١٩٨٦، ٤٧٧ صفحة.

القانونية والإدارية المرتبطة بالنشاط الإقتصادي ـ كحماية الملكية والإلتزامات التعاقدية وسير المرافق العامة... الخ ـ يشوبها القصور والتعقيد اللذان يعرقلان النمو والتقدم.

ب ـ وفي المجال السياسي، يلاحظ ما تتسم به الدول النامية بالإضطرابات والإنقلابات لنظم الحكم، وهو ما يؤدي إلى إنعدام الإستقرار اللازم لتشجيع الإستثمار، وإلى هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج؛ فضلاً عن إحجام رأس المال الأجنبي المحتمل وفوده للإستثمار في هذه الدول.

كما تشيع في تلك الدول ظاهرة الثنائية السياسية التي ولَّدها وجود الإستعمار طويلا. فقد إنقسم المجتمع من حيث الإحساس الوطني والحرص على التنمية والتحرر الإقتصادي إلى قطاعين متميزين من حيث الإتجاهات السياسية، أحدهما قطاع ذو وعي وفكر إمبريالي يدين بالإنتماء للقوى الأجنبية ذات المصالح الإستعمارية، وثانيهما قطاع وطني غيور على مصلحة الإقتصاد الوطني، يضيق بالتخلف ويحرص على التنمية والتحرر الإقتصادي، وفي ظروف عدم الإستقرار السياسي وما تتعرض له الدول النامية من تهديدات خارجية لحدودها، فإنها تضطر إلى المغالاة في الإنفاق العسكري على التسليح والعتاد الحربي، مما يضعف من قدرتها على مواجهة التخلف الإقتصادي والإجتماعي الذي تعيشه.

ـ وتتسم الدول النامية بفساد البيئة السياسية بكل ما تشمله من أمور تتعلق بنظام الحكم، وشكل الطبقة الحاكمة والأوضاع الحزبية أو الطبقية، ودرجة الوعي والنضوج السياسي، وكل ما يتصل بهذه الأمور من مشاكل إقتصادية وإجتماعية(١).

---

(١) من أهم مظاهر فساد البيئة السياسية. الانقلابات العسكرية، وجود حكومة إستغلالية قوامها حزب وحيد يمثل مصالح الطبقات المالكة أو الثرية، تصارع الأحزاب السياسية المتضاربة المصالح، تخلف درجة الوعي السياسي لدى أفراد الشعب.

ـ إن التنمية الإقتصادية والإجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل حكومة ديموقراطية، جريئة في ضربها لعوامل الفساد والسيطرة الداخلية، مؤمنة بالأسلوب العلمي، واعية لضرورة تحقيق أهداف الرفاهية، لا تمثل مصلحة الفئة الحاكمة، ولا تعتمد على تأييد فريق المنافقين الذين يستفيدون من وجود مثل هذه البيئة السياسية(١).

جـ ـ وفي المجال الإجتماعي، فان النظم الإجتماعية السائدة في الدول النامية تبدو كأحد العوامل المساهمة في ظاهرة التخلف الاقتصادي، فالعادات والتقاليد الموروثة من النظم القبلية وعدم التوازن بين الطبقات الإجتماعية (حيث يعانى القطاع الريفي من مستوى معيشي منخفض إذا ما قورن بمثيله في المدينة) لها تأثيرها السلبي على مستوى النموالإقتصادي.. كما ينتج هذا التأثير عن القيم والأعراف السائدة (قيمة العمل اليدوي، النظرة القدرية للتطور... الخ). كما تؤدي بعض هذه القيم إلى التمسك بالقديم من أساليب الإنتاج البدائية المتوارثة، وإستغلال النفوذ والمحسوبية والرشوة.. وكل ذلك يؤدي إلى إشاعة الإحباط لدى الأفراد المنتجين والعاملين(٢).

---

(١) د. علي لطفي: "التنمية الإقتصادية.." مرجع سابق، ص٨٣.

(٢) ومن القيم السلبية في الدول النامية نذكر: نسبة النجاح أو التوفيق في الأعمال إلى عوامل الحظ والصدفة أو الخروج على قوانين الكفاءة.. ان ذلك يؤدي بالناجحين ـ مع الوقت ـ إلى الانزواء والاختفاء ليحل محلهم الفاشلون أعداء النجاح. راجع: د. علي لطفي ـ المرجع السابق، ص٨٦ ـ ٨٧.

الفصل الثاني

في

تفسير التخلف وعقبات التنمية

ـ أشرنا فيما سبق إلى عدم وجود إتفاق بين الإقتصاديين على مفهوم ثابت للتخلف أو النمو، ورأينا أن البعض يجعل النمو مرادفا للتنمية.. وقد إستتبع ذلك عدم وجود إتفاق حول تفسير التخلف الإقتصادي في الدول النامية. فبعض الإقتصاديين المتخصصين في دراسات إقتصاديات هذه الدول يرى أن التخلف الإقتصادي يمثل مجرد مرحلة من مراحل التطور التي يمر بهاالمجتمع وهو في طريقه نحو التقدم. ويرى البعض الآخر أن التخلف الإقتصادي يرجع إلى ظروف طبيعية وعوامل جغرافية يصعب تغييرها. ويذهب فريق ثالث إلى أن التخلف الإقتصادي يرجع أساسا إلى السياسة الإستعمارية التي إتبعتها الدول المتقدمة تجاه الدول النامية، بينما يرى فريق رابع أن التخلف يرجع إلى أسباب إجتماعية(١).

ـ ومن ناحية أخرى، وفي مقام الحديث عن عقبات التنمية في الدول النامية، نجد الكثير من الإقتصاديين يتناولون هذه العقبات وهم يتحدثون عن السمات المميزة لهذه الدول ـ والتي سبق أن أشرنا إليها ـ، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الدائرية للعلاقات التي تشتجر بين الخصائص الأساسية للبلاد المتخلفة، حيث تشكل الخصيصة في نفس الوقت سببا ونتيجة لغيرها من

---

(١) راجع: د. علي لطفي "التنمية الإقتصادية.." مرجع سابق، ص٨٨ وما بعدها.

الخصائص. واذ تنفرد البلاد المتخلفة دون البلاد المتقدمة بتلك الخصائص التي تشكل في الوقت نفسه سببا ونتيجة لبعضها البعض، يكون منطقياً القول بأن لهذه الخصائص دخلا في إستيلاء التخلف عن تلك البلدان، أو بعبارة أخرى، في عرقلة سبيل هذه البلاد إلى النمو الإقتصادي المطرد(١).

- ولن يتسع المقام هنا لدراسة كافة الآراء المفسرة للتخلف الإقتصادي، وكذلك لدراسة كل عقبات التنمية الإقتصادية، وسنكتفي بايضاح بعض منها في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: في بعض تفسيرات التخلف الإقتصادي.

المبحث الثاني: في بعض عقبات التنمية الإقتصادية.

---

(١) راجع: د. محمد زكي شافعي "التنمية الإقتصادية.."، الكتاب الأول، مرجع سابق ص٤٧ وما بعدها.

المبحث الأول

في بعض تفسيرات التخلف الإقتصادي

- رغم تعدد أسباب التخلف في الدول النامية، وإختلاف هذه الأسباب من دولة إلى أخرى، إلا أنه يمكن إرجاع هذه الأسباب بصفة عامة إلى قسمين أحدهما يتعلق بالأسباب الداخلية، وثانيهما يتعلق بالاسباب الخارجية.. وسنحاول في المبحث الحالي أن نشير بإيجاز إلى بعض هذه الأسباب.

أولا: الأسباب الداخلية للتخلف :

- وهذه الأسباب بدورها قد ترتبط بالوسط الطبيعي milieu naturel من ناحية، وبالوسط البشري أو الإنساني milieu humainمن ناحية أخرى.

١ - فيما يتعلق **بالأسباب المرتبطة بالوسط الطبيعي**، يشير الإقتصاديون عادة إلى أثر العوامل الجغرافية أو المناخ الخاص بالدول النامية من ناحية، وإلى نقص الموارد الطبيعية أو سوء إستغلال المتاح منها من ناحية أخرى:

أ - المناخ :

من المعروف أن عددا كبيرا من الدول النامية يقع في المناطق المدارية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بينما تقع معظم الدول المتقدمة في المناطق المعتدلة.. وقد لاحظ كثير من الإقتصاديين أن كل البلاد ذات الدخل المرتفع تقع في المناطق المعتدلة، بينما تقع الغالبية العظمى من البلاد ذات الدخول المنخفضة في المناطق الحارة(١).. وقد ذهب بعض الإقتصاديين إلى تفسير ذلك بالإشارة إلى

---

(١) راجع:

- B. HIGGINS; "Economic development",

- M. M. KAMARCK; "Les tropiques et le developpement économique", Paris, 1979.

تأثير المناخ على نشاط وقدرات البشر بل وعلى مستوى التحضر، كما ذهب البعض الآخر إلى أن الحرارة المرتفعة والجفاف يؤديان إلى تدهور التربة الزراعية من ناحية، وإلى إنتشار الأمراض الطفيلية من ناحية أخرى (١). ولا يقتصر الأمر في هذه المناطق على ضعف الإنتاج المحصولي، وإنما يشمل أيضا ضعف الإنتاج الحيوانى(٢).

ب ـ نقص الموارد الطبيعية التي تملكها الدول النامية إذا ما قورنت بمثيلتها في الدول المتقدمة. وتشمل هذه الموارد: الأرض الزراعية، وما في باطن الأرض من معادن، والغابات، والبحار، والأنهار، ومساقط المياه... الخ. ولا شك أن توافر هذه الموارد يمثل شرطا هاما من شروط نمو الصناعة بصفة خاصة والتنمية بصفة عامة..

ـ وفي كثير من الدول النامية، فإن الموارد الطبيعية ليست متوافرة فحسب، ولكنها أيضا غير متكاملة: ان عدم كفاية الموارد الطبيعية يشكل عقبة في طريق التنمية الصناعية. وكذلك فان طول المسافات، أو بعد مناطق التصنيع عن مراكز الموارد الطبيعية يؤدي إلى زيادة نفقات الإستغلال.

ـ وعلى الرغم من أهمية العوامل الجغرافية والموارد الطبيعية في عملية التنمية الإقتصادية، فان إعتبارها أسبابا رئيسية للتخلف يعتبر أمرا منتقدا وتفسيرا غير صحيح، وذلك لأسباب كثيرة منها:

* ان بعض الشعوب التي عاشت في المناطق المدارية بنفس ظروفهاالطبيعية وعواملها الجغرافية قد وصلت في الماضي إلى درجة مرتفعة من المدنية كقدماء المصريين والفرس والعرب والهند والصين.

* ان الدول المتقدمة حاليا تقدم مثالا لدول لا يملك كثير منها إلا موارد

---

(١) راجع - M. PENOUIL: "Socio-économie...", op. cit. P.61.

(٢) راجع د. علي لطفي التنمية الإقتصادية، مرجع سابق، ص١٠٥.

طبيعية محدودة ومتواضعة، ومع ذلك فقد حققت مستوى عاليا من التقدم والتنمية و إرتفاعا مستمرا في نصيب الفرد من الدخل القومي.

* توجد الموارد الطبيعية بوفرة في كثير من الدول النامية إلا أن إستخدامها سيء. إن تنظيمها الإقتصادي من ناحية، وتبعية هذه الدول للعالم الخارجي، تقودها إلى تصدير هذه الموارد ـ كمواد خام ـ بدلا من تحويلها و إستخدامها في التصنيع.

* ان معظم المشاكل الزراعية الناتجة عن الظروف الطبيعية والعوامل الجغرافية، يمكن التغلب عليها بالأساليب التكنولوجية الحديثة، وكذلك فان الأوبئة والأمراض المستوطنة يمكن القضاء عليها بالوسائل الصحية الحديثة دون تحمل تكاليف باهظة.

* تقع بعض البلاد النامية في المناطق المعتدلة، ومن ثم فهي لا تعانى من الظروف الطبيعية والعوامل الجغرافية ـ التي سبق أن أشرنا إليها ـ كما هو الحال مثلا في دول حوض البحر الأبيض المتوسط وبعض دول أمريكا الجنوبية، فكيف يمكن إذن تفسير التخلف الإقتصادي في هذه الدول؟

* إن بعض المناطق التي تعانى من العوامل المناخية والظروف الجوية غير الملائمة قد إستطاعت على الرغم من ذلك أن تقضي على التخلف وتقطع شوطا كبيرا في طريق التنمية: ومثال ذلك منطقة سيبيريا في الإتحاد السوفيتي(١) ـ والتي تتميز بمناخ شديد البرودة ـ ولكنها إستطاعت بفضل التقدم الفني التكنولوجي أن تصبح مأهولة بالسكان وذات إنتاجية مرتفعة(٢).

ـ ولقد أصبح من المسلم به في الوقت الحالي أن الموارد الطبيعية ليس لها سوى دور ثانوي في التنمية الإقتصادية. وفي هذا المجال يقول الإقتصادي الهندي "كوريهارا": "ان إقتصادا قوميا يتمتع بوفرة الموارد الطبيعية، ولكن

(١) الذي كان، حيث أنه قد تفكك وتحول إلى جمهوريات مستقلة في أواخر الثمانينات من القرن الحالي.

(٢) راجع: د. علي لطفي، المرجع السابق، ص١٠٧.

تنقصه التكنولوجيا أو رؤوس الأموال اللازمة لتنمية هذه الموارد، يكاد يكون في نفس الفقر الذي يعانيه إقتصاد قومي لا تتوافر له هذه الموارد" (١).

٢ ـ وفيما يتعلق **بالأسباب المرتبطة بالوسط البشري** أو الإنسانى، فان هذه الأسباب قد سبق أن أشرنا إليها عند الحديث عن السمات الإجتماعية للتخلف الإقتصادي.. وهي اما أسباب ديموجرافية (سكانية) أو إجتماعية.

أ ـ فلقد أصبح التخلف الإقتصادي ـ في رأي بعض الإقتصاديين ـ مرتبطا بالزيادة السكانية المستمرة في الدول النامية ـ ورغم غموض إصطلاح الفائض السكانى sur population فقد حاول "لويس" أن يميز بين أربعة أنواع لهذا الفائض(٢):

الأول: يتحقق عندما يكون إستهلاك البلد للموارد غير المتجددة يتم بمعدل مفرط. والثانى: يتمثل في زيادة سكانية مرتفعة ومستمرة تؤدي إلى تدهور المدخرات المحلية وإضعاف القدرة على الإستثمار. والصورة الثالثة للفائض السكانى تتمثل في تلك الحالة التي لا يستطيع فيها بلد ما أن يوفر الغذاء لسكانه. أما الشكل الرابع فيتمثل في بلد تؤدي الزيادة السكانية فيه إلى إضعاف القدرة على زيادة الإنتاج.

ب ـ وفيما يتعلق بالأسباب الإجتماعية للتخلف الإقتصادي، فان فريقا من الإقتصاديين يرون أن النشاط الإقتصادي في المجتمع ما هو إلا نتيجة لتفاعل عدد من العوامل مثل عناصر الإنتاج والقدرات البشرية، والمستوى التكنولوجي... الخ. هذا النشاط الإقتصادي يعكس مجموعة من القيم المعنوية والعادات السلوكية والمثل والتقاليد والمعتقدات والإتجاهات والحوافز والإطار

---

(١) - K. KURIHARA' "The Keynesian theory of economic development". 1959. P.22.

(٢) - W. A. LEWIS; "la théorie...", op. cit.. P.331.

الثقافي للمجتمع ومجموعة أخرى من العوامل التي تمثل فيما بينها الإطار الحضري للمجتمع. وعلى هذا الأساس، يرى هؤلاء الإقتصاديين أنه يجب ألا يُنظر إلى النمو الإقتصادي على أنه مجرد تحقيق زيادة في حجم الناتج القومي، بل انه كذلك تغيير شامل في البنية الإجتماعية والعوامل الإنسانية التي يدور النشاط الإقتصادي في إطارها. وفي مؤلفه عن "الهياكل الإجتماعية والنمو الإقتصادي"، يذهب "هاجن" إلى أن المجتمع الذي تسود فيه سلطة الحاكم ويخضع فيه الأفراد لأوامره دون مناقشة، لن تتحقق فيه للأفراد إلا فرص محدودة للإبتكار والإبداع. ولن يكون أمام الأفراد في هذه الحالة إلا عادة التقليد والمحاكاة.. ويعتقد هذا الكاتب أن السمة السلطوية للمجتمع التقليدي وإنغلاق الأنشطة، والعلاقات العائلية السائدة، ونظام تكوين وتعليم الأطفال، كل ذلك يخلق سلوكيات غير مشجعة على الإبتكار. وعلى ذلك، فإن المجتمع المتخلف سيتجه الى التقليد ولكن هذا التقليد أيضا ـ عندما يتحقق ـ فلن يكون إلا جزئيا وغير فعال(١).

ـ إن السلوك الإستهلاكي الذي إعتاد عليه أفراد المجتمع يؤثر تأثيرا هاما في عملية التنمية الإقتصادية. فالإستهلاك بدافع حب التفاخر والتظاهر في الطقوس التقليدية وفي كثير من المناسبات الاجتماعية يمثل إنفاقا لا تقابله منافع حقيقية.

ـ إن توجيه المدخرات المتاحة إلى إستثمارات غير منتجة مثل المضاربة التجارية وشراء العقارات وإكتناز الذهب والحلي وتشييد المساكن الفاخرة وإقتناء السيارات باهظة الثمن... الخ، كل ذلك يوضح مدى تأثير العوامل الثقافية على تكوين رأس المال المنتج اللازم للتنمية(٢).

---

(١) - E. E. HAGEN; "Structures sociales et croissance économique"; coll Tendances, Actuelles, Paris, 1970. (Trad. Franç).

(٢) راجع: د. علي لطفي، المرجع السابق، ص١٢٢.

ـ إن قضاء وقت الفراغ فيما لا يفيد، بل غالبا فيما يضر، سمــة لكثير من الأفراد في الدول النامية، كما أن كثيراً من أفراد هذه الدول يفكرون بأسلوب غير علمي، بعيد عن المنطق والواقع، وذلك عندما يواجهـون مشكـلات تقتضي حلـولا علميـة منطقيـة.. كما أن معظم هؤلاء الأفـراد يقنعـون بـالحيـاة المـألـوفــة، ويستسلمون لأمرهم ولا يحاولون تحسين مراكزهم أو رفع مستوى معيشتهم.. وفي هذا الصدد يقول الإقتصادي الهولندي "ج. بوك" : "إن تصرفات الوطنيين في جزر الهند الشرقية (في عهد الإستعمار) فيما يتعلق بالنـاحيـة الإقتصـاديـة، تثير دهشة الزائر الأجنبي، فعندما يرتفع ثمن جوز الهند يقلل الأفراد عـادة من الكمية التي يعرضونها للبيع. وعندما ترتفــع الأجـور، يقـل إقبـال الأفـراد على العمل. وإذا كانت ثلاثة أفدنة تكفي أسرة المـزارع بـاحتيـاجـاتها من المنتجـات الزراعية فانه لا يقدم على زراعة ستة أفدنة.. ولا يوجد في المجتمع أي أثر لحافز الربح " (١).

ـ إن حب الماضي والتمسك به والتباهي بأمجاده وعدم الرغبة الحقيقية في التغيير باتباع أسلوب حضاري جديد يؤسس على العلم والتكنولوجيا الحديثـة، كل ذلك يمثل أمورا نفسية تعرقل التنمية في الدول النامية..

ـ إن الدور الهام الذي تلعبه مكونات البيئة الإجتماعيـة في تخلف الـدول النامية، يلقي بأعباء ثقيلة على عاتق المخططين للتنمية في هذه الدول. إن تغيير ما إستقرت عليه النفوس، وما سارت عليه أنماط الحيـاة الإجتماعيـة، أمـر بـالـغ الصعوبة، ولكنه ضروري وحتمي في عملية التنمية الإقتصادية.. ومع ذلك، فان مكونات البيئة الإجتماعية في الدول النامية لا تمثل السبب الوحيـد لتخلف هــذه الدول.

ثانيا: الأسباب الخارجية :

ـ وتتمثل هذه الأسباب ـ في رأي جانب من الإقتصـاديين ـ في الإستعمار

---

(١) راجع: - R. H. HIGGINS; "Economic development Yale University press, New-York, 1959, P.245.

السياسي الذي خضعت له الدول النامية خلال فترة الإحتلال، وفي التبعية الإقتصادية التي أصبحت هذه الدول تعانى منها بعد إستقلالها السياسي.. وهكذا يتمثل في التوسع الإستعماري بصورتيه التفسير الجوهري للحيلولة دون هذه الدول واللحاق بركب التقدم الإقتصادي(١).

- وقد إتجهت السياسات التجارية الإستعمارية، يسير في ركابها الإستثمار الأجنبي إلى تسخير المستعمرات لتلبية إحتياجات الدولة المستعمرة بالأغذية والمواد الأولية(٢) وما كان من الصناعات الحرفية بالمستعمرات أو أشباه المستعمرات فما لبث أن تقوض تدريجيا تحت ضغط منافسة الإنتاج الكبير للصناعات الآلية للدولة المستعمرة. والتاريخ الإقتصادي يزخر بأمثلة للعديد من الإجراءات التي إتخذت من جانب الدول الإستعمارية بقصد تقويض الصناعات الحرفية بالمستعمرات، أو للحيلولة دون إنشاء الصناعات الآلية الحديثة بها. وهكذا يشير أحد الكتاب بمناسبة الحديث عن السياسة الإستعمارية البريطانية إلى أنه على حين وجد أصحاب الحرف في إنجلترا مصانع يلتحقون بها عندما قضت الثورة الصناعية على الصناعة الحرفية بها، لم يجد أصحاب الحرف بالهند مصانع يعملون بها عندما قضت المنافسة من جانب المنتجات الرخيصة لصناعة النسيج الآلية الإنجليزية على الصناعات اليدوية بالهند، بحيث لم يكن هناك مفر من أن يعودوا للأرض كمستأجرين أو كعمال زراعيين(٣). كما يوضح كاتب آخر أن المنشأ التاريخي للتخلف الإقتصادي بالبلاد الناميةيرجع لمركز المرحلة التاريخية التي إمتدت فيها سيطرة النظام الرأسمالي والامبريالية على تلك البلاد، حيث إتخذت حركة رأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة في ظاهرها شكل السعي نحو اغتنام الأرباح، في حين

---

(١) راجع: د. محمد زكي شافعي: التنمية الإقتصادية، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص٥٨.

(٢) ويطلق على هذا النمط من انسياب رؤوس الأموال الأجنبية "النمط الإستعماري للإستثمار الأجنبي"، راجع: د. محمد زكي شافعي، المرجع السابق، ص٥٩.

(٣) - J. OSER; "Must men starve?, The multhusian controversy", 1956, P.191.

كان باطنها صراعا دائبا من أجل الأسواق ومجالات الإستثمار ومصادر المواد الأولية، وفي حين تستر ذلك التسلل الغربي إلى البلاد المستَعْمَرة في رداء نشر الحضارة والمدنية في تلك البلاد، كان في حقيقته قهرا وقائيا وإستغلالا بشعا للمناطق المذكورة(١).

ـ وفي مؤلفة "الامبريالية: مرحلة عليا للرأسمالية" حدد "لينين" خمس سمات للإمبريالية هي: تركيز الإنتاج وتراكم رأس المال من خلال الإحتكارات، التركيز البنكي أو المصرفي لضمان سيطرة الرأسمالية، تصدير رؤوس الأموال الفائضة الى الدول النامية، لا من أجل رفع مستوى معيشتها، وإنما بهدف تحقيق مزيد من الأرباح، تقسيم العالم بواسطة الإحتكارات الدولية التي تمارس ضغوطها على كل الدول وكل المشروعات، تقسيم العالم بين القوى الكبرى الرأسمالية(٢).

ـ وقد تطور أسلوب الإقتصاد الرأسمالي في السيطرة على المصالح الإقتصادية للدول المتخلفة عن طريق النهب المباشر التي بدأتها الدول الإستعمارية باستنزاف ثروات مستعمراتها إلى ممارسة التجارة الإحتكارية معها. وفي مرحلة لاحقة، إعتمدت عملية التراكم الرأسمالي بالدول الرأسمالية على الإستثمارات الخارجية لرؤوس الأموال في الدول المتخلفة. وليس يغيب عن البال أن رؤوس الأموال الأجنبية قد لعبت ـ ومازالت تلعب ـ دورا كبيرا في إستمرار ظاهرة التخلف. وقد إتجه الجزء الأكبر من الإستثمارات الأجنبية إلى الصناعات الإستخراجية، والإنتاج الأولي بهدف التصدير إلى الخارج. وعلى سبيل المثال، تركز الإستثمار الأجنبي في إنتاج الذهب في جنوب أفريقيا، والنحاس في شيلي وروديسيا الشمالية والكونغو البلجيكي، والقصدير في بوليفيا، والمطاط في الملايو وأندونيسيا، والشاي في سريلانكا. كما عمدت الدول المسيطرة إلى توجيه الإنتاج

---

(١) بول باران: "الإقتصاد السياسي والتنمية"، ١٩٦٢، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، ١٩٦٧، ص٦٤.

(٢) راجع: - B. J. COHEN; "The question of imperialism", Macmillan, 1973.

الزراعي في الدول الخاضعة للسيطرة إلى إنتاج محاصيل بعينها تحددها حاجتها وسياستها، مثلما حدث في مصر والمستعمرات الأفريقية.

- وقد أدى تركز الإستثمارات الأجنبية التي إنسابت إلى الدول المتخلفة في قطاعات التصدير إلى نمو تلك القطاعات دون القطاعات الإقتصادية الأخرى. ولم ينتشر النمو من قطاع التصدير إلى القطاعات الأخرى، لأن الأرباح المتولدة من قطاع التصدير إنساب الجزء الأكبر منها إلى الخارج لتساهم في تنميةإقتصاد الدولة الأم التي تدفقت منها هذه الإستثمارات. وهكذا يصح القول أن قطاعات التصدير في الدول المتخلفة كانت تعمل بمثابة مراكز أمامية للدول المتقدمة(١) وفي هذا الصدد يقول "نيركس": "إن رأس المال الأجنبي، بدلا من أن ينمي الإقتصاد المحلي للدول ذات الدخل المنخفض، فقد ساهم في تدعيم وتقوية النظام الذي تخصصت فيه هذه الدول وهو إنتاج المواد الأولية والغذائية من أجل التصدير"(٢).

- ان التبادل التجاري الدولي غير المتكافىء بين الدول المتقدمة والدول النامية يعتبر عقبة تعرقل سبيل التنمية في هذه الدول الأخيرة: ففي خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٦٠) بلغ معدل النمو السنوي لصادرات الدول المتقدمة ذات إقتصاد السوق ٧,١٪ ، بينما كان هذا المعدل في مجموعة الدول النامية ٣,١٪ وفي عام ١٩٨٧ بلغ هذان المعدلان على التوالي ١٥,٧٪، ١٠,١٪. وخلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٨٧) بينما إنخفض نصيب الدول النامية في التجارة الدولية من ٢٧,٥٪ إلى ٢٠٪، إذا بهذا النصيب للدول المتقدمة ذات إقتصاد السوق يرتفع من ٦٣,٥٪ إلى ٧٠٪. وفيما بين هذه الدول المتقدمة يتم تبادل (صادرات وواردات) أكثر من ثلاثة أرباع حجم تجارتها الخارجية، وفيما بين الدول النامية لا يمثل حجم التبادل التجاري سوى أقل من ٣٠٪ من جملة تجارتها

(١) د. عبدالفتاح عبدالرحمن، "استراتيجية التنمية.."، مرجع سابق، ص١١٢.

(٢) - R. NURKSE, "Proplems of capital formation in Underdeveloped countries", P.84.

الخارجية(١). ان حرية التجارة التي تنادي بها الدول الصناعية المتقدمة والتي قد تُفرَض على الدول المتخلفة، تؤدي إلى إضعاف الصناعات الناشئة بهذه الدول الأخيرة بسبب رفع الحماية عنها، ومن ثم يعطل جانب هام من موارد المجتمع، إذ أن الموارد التي كان يمكن توجيهها إلى التنمية الصناعية، أو لتمويل الإستثمار في مجالات أخرى، تظل عاطلة. كما تؤدي حرية التجارة إلى إستنزاف جزء من الدخل في الدول المتخلفة بسبب إرتفاع الأسعار لوارداتها من السلع الصناعية - وخاصة في ظل سياسات الشركات متعددة الجنسية - وإنخفاض أسعار صادرات هذه الدول من المواد الأولية(٢).

- ورغم مرور عشرات السنين على حصول الدول النامية على إستقلالها السياسي بعد كفاح طويل، إلا أن مظاهر كثيرة لتبعية هذه الدول للعالم الخارجي، أو لسيطرة هذا العالم على تلك الدول، يمكن ملاحظتها بوضوح في الوقت الحالي.. ومن هذه المظاهر(٣):

أ - تطور السيطرة التجارية: حيث تتحكم الدول المسيطرة في أهم ما تصدره أو ما تستورده - إلى ومن - الدول المسيطر عليها. ولم تعد هذه السيطرة تمارس فقط على المستوى الثنائي، ولكنها أصبحت تمارس بطريقة أكثر عمومية من خلال أسواق المواد الخام الرئيسية. هذه السيطرة التجارية تستند في ممارستها على عناصر متعددة: وجود منشآت للدولة المسيطرة أو فروع لهذه المنشآت تعمل على توجيه المشتريات نحو هذه الدولة، الإستثمارات العامة أو الخاصة والتي تؤدي إلى إستخدام أنواع من التكنولوجيا والأجهزة التي تخلق إعتمادا لاحقا على مشتريات من الدولة المسيطرة، وذلك لمواجهة التوسع أو الحصول على قطع الغيار اللازمة.

---

(١) راجع:

- R. SANDRETTO; "le commerce internationale, Armand Colin, Paris, 1989, P.11.

(٢) د. عبدالفتاح عبدالرحمن، المرجع السابق، ص١١.

(٣) راجع: - M. PENOULL; Socio-économie...", op. cit., P.85 et S.

ـ كما تظهر السيطرة التجارية في التأثر البالغ لنظام الأسعار في داخل الدول النامية بالتغيرات الحادثة في السوق العالمية. ويتضح ذلك ـ وعلى وجه الخصوص ـ في حالة معظم المنتجات الزراعية والمعدنية المصدرة، وكذلك في حالة المنتجات التموينية التي يعتمد إشباع الطلب المحلي فيها ـ جزئيا أو كليا ـ على الإستيراد الخارجي.

ب ـ السيطرة المالية La domination financiére

ـ وتتحقق هذه السيطرة بطرق متعددة: فهي تتحقق أولا كنتيجة للتبعية المالية للدول النامية في مواجهة مصادر التمويل الخارجي، وذلك من أجل تكوين البنية الأساسية infrastructuresلهذه الدول، أو حتى من أجل تحقيق التوازن في الميزانية. وخلال القرن التاسع عشر، كان لهذه السيطرة المالية أهمية متزايدة، وعلى نحو خاص، بسبب الحاجة إلى تمويل بناء السكك الحديدية (في روسيا وتركيا وأمريكا اللاتينية)، وقد أدت صعوبة رد المساعدات المالية ـ في ذلك الوقت ـ إلى مزيد من فرض السيطرة على بعض الدول.

ـ وفي الوقت الحاضر، أصبحت المعونات الخارجية، بأشكالها المختلفة، تشكل ضغوطا سياسية وإقتصادية على الدول المتلقية لها.

ـ وكذلك، يمكن القول أن التمويل من خلال الإستثمارات الخاصة، وخصوصا إذا ما تحققت بواسطة الوحدات الدولية الكبرى ـ التي تفوق في قوة تفاوضها وقوة وسائلها المالية ـ تلك القوة التي تتوافر للدولة محل الإستثمار، هذاالتمويل يؤدي إلى صعوبة وعدم دقة توقعات المخططين للإنتاج في الدول التي تنفذ فيها هذه الإستثمارات.

ـ ان الاستعمار الجديد يعتمد على رؤوس الأموال والقروض والمعونات المالية والفنية والهبات في ربط إقتصاد الدول حديثة الإستقلال بإقتصاد الدول الغربية الصناعية، بحيث يظل الإقتصاد الأول تابعا، والإقتصاد الثانى مسيطرا.. وخلال العشرين عاما الماضية أدى التطور الإنفجاري للديون الخارجية للدول

النامية(١) (من ٦٣,٥ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٢٢٩ مليار دولار عام ١٩٨٨)(٢) إلى أن أصبح يمثل ـ كما وصفه البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٨ ـ سيفا مسلطا يعرقل النمو في البلدان المَدينة، كما يهدد الإقتصاد العالمي؛ حيث يتضح من النظرة إلى الوراء، أن القرارات الخاصة بالإقراض والإقتراض كثيرا ما إفتقرت إلى الحذر والروية، وأدت إلى الإفراط في الإستدانة في عدد من البلدان، وفي أكثر الأحيان، كانت الأموال الجديدة توجه إلى إستثمارات منخفضة العائد.. وفي عدد من البلدان أدى الإقتراض إلى الهاب حركة هروب رؤوس الأموال وإستنزاف مجمع الموارد المخصصة للإستثمار حتى مع إزدياد عبء الديون الخارجية. وتتضح خطورة هذا العبء إذا ما علمنا أن نسبة إجمالي الديون في جملة الصادرات للدول المدينة النامية، قد إرتفعت من ٨٢٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٤٨٪ عام ١٩٨٨(٣). وقد ترتب على ذلك أن إنخفضت واردات الدول المثقلة بالديون (١٧ دولة)(٤) ـ خلال هذه الفترة ـ بمعدل سنوي متوسط ٦,٣٪، وإنخفض الإستثمار بنسبة ٥,٣٪، وإستهلاك الفرد بنسبة ١,٦٪(٥).

جـ ـ السيطرة التكنولوجية La domination technologique

وترجع هذه السيطرة تاريخيا إلى السبق التكنولوجي الذي حققته الدول المتقدمة. وقد سمح هذا التقدم التكنولوجي لهذه الدول بتراكم وسائل المعرفة

---

(١) راجع: مثلا: د. رمزي زكي "أزمة القروض الدولية.. الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية"، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٧، ص٣١ وما بعدها.

(٢) راجع: - J. BRASSEUL; "Introduction à l'économic du développement", Paris, 1989, P.63.

(٣) - F.M.I.; "World Economic outlook, 1988.

(٤) ومن أهمها: البرازيل، المكسيك، العراق، الأرجنتين، كوريا الجنوبية، أندونيسيا، الهند، فنزويلا، مصر، شيلي.

(٥) من تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٨ النسخة العربية، ص٤٦.

التي جعلت من هذا التقدم أمرا مستمرا. وقد أدت هذه الصفة التراكمية للتقدم إلى إتساع الفجوة بين الوسائل الفنية المستخدمة في الإنتاج في الدول المتقدمة والدول النامية.. وإضافة إلى ذلك، فإن الأخذ بالتقدم الفني وإختيار التكنولوجيا الحديثة مازال مرتبطا بقرارات تصدر عن المراكز الأجنبية التي تنفذ الإستثمارات وتقوم بتمويلها.. إن التبعية التكنولوجية يمكن أن تظهر على مستويين: فمن ناحية، يؤدي العجز في التجهيزات الفنية وضعف التصنيع في الدول النامية، إلى ضرورة التجاء هذه الدول إلى إستخدام وسائل التكنولوجيا الأجنبية. ومن ناحية أخرى، بعد إختيار هذه الوسائل، تظهر التبعية مرة أخرى في صورة إضطرار هذه الدول إلى الإستعانة بالخارج من أجل صيانتها وتجديدها وتوسيع القاعدة الموجودة منها.

د ـ السيطرة الثقافية La domination culturelle

ـ وتتمثل في فرض القوى المسيطرة لنظم تعليمها الخاصة بها على الدول التابعة. ومن الملاحظ في أفريقيا المستقلة منذ عام ١٩٦٠ أن الإنجليزية والفرنسية مازالت تمثل اللغات الرسمية في العديد من دولها. إن ذلك يعني ان النظام الإداري والمعارف المنقولة عن النظام التعليمي ليست سوى نقل أو تحويل للنموذج المسيطر.. وقد إرتبطت السيطرة الثقافية بتكوين المجتمع المستعمر، ومن ثم كان تأثيرها على سلوكياته المعاصرة ملحوظا(١).

ـ إن سلوك المستعمر ينبع من إحساسه أو إعتقاده بعلو شأنه وإرتفاع مكانته Sa supériorité ومن ثم ضرورة إصدار الأوامر وفرض الحلول التي يراها، كما ينبع هذا السلوك من غياب الثقة تجاه الأفراد الخاضعين لسلطانه. وبالنسبة لهؤلاء الأفراد، فلن يكون سلوكهم إلا ترجمة للإعتراف بعلو شأن

---

(١) راجع:

- ROCHER; "Introduction à la sociologie générale, t. II, ch. 5. coll. Points, Ed. H.M.H., Paris, 1968, P.219 et S.

المستعمر.. وسيؤدي ذلك إلى محاولة تقليد نموذج حياته ومعيشته.. والواقع أن هذا التقليد يكون شكلياً أكثر منه حقيقيا أو موضوعيا، حيث يتمثل في تغييرات للمظاهر الخارجية (السكن، الملبس... الخ) أكثر منها تغييرات في الهياكل والأفكار.. ونتيجة لذلك، فان النموذج المقلد سيكون غير مفهوم من قبل الأشخاص الخاضعين أو المقلدين وسيتولد لديهم إحساس باستحالة اللحاق بمستوى المستعمرين، ومن هنا تتولد لدى هؤلاء الأفراد السلبية واللامبالاة. إن النتيجة المنطقية لكل ذلك تتمثل في فقد الشخصية وضياع السمات الأصيلة لهؤلاء الأفراد، أو على الأقل محاولتهم إخفائها(١).

هـ ـ السيطرة من خلال ميكانيزم التنمية :

حيث يلاحظ أن سياسات التنمية في الدول النامية غالبا ما تكون متأثرة بالنماذج والضغوط الخارجية: فالتخصص في الأنشطة الإقتصادية، وإختيار الأنشطة الدافعة لغيرها في الإقتصاد القومي، تشكل أمثلة لأنشطةغالبا ما تكون متأثرة بطبيعة العلاقات الإقتصادية مع الخارج.. وكثيرا ما يكون إختيار نموذج خارجي للتنمية غير متفق مع الظروف الطبيعية، والإجتماعية والإقتصادية السائدة في الدول النامية..

ـ وخلاصة القول: أن الدول الغربية الإستعمارية، والتي ظلت عشرات بل ومئات السنين تنهب موارد وثروات البلاد النامية في ظل سيطرتها السياسية عليها، قد لجأت اليوم، بعد أن حصلت هذه الدول على إستقلالها السياسي، إلى أسلوب جديد، هو أسلوب السيطرة الإقتصادية.. لذلك فلابد للدول النامية أن تتنبه إلى هذا الخطر الجديد، وأن تعمل جاهدة على تحقيق إستقلالها الإقتصادي كما عملت من قبل على تحقيق إستقلالها السياسي.

ـ ورغم أهمية التفسيرات التي سبق الإشارة إليها فيما يتعلق بالتخلف في

---

(١) راجع:

- M. PENOULL; "Socio-économie...", op. cit., P.90.

الدول النامية، فإن تفسيرا واحدا منها لا يكفي، ولن يكون منطقيا إذا أخذ به وحده في هذا المجال. ان الأخذ بكل التفسيرات معا وفي وقت واحد يمكن أن يكون حلا لصعوبة الإعتماد على تفسير واحد، فليس هناك تفسير واحد ينطبق على كل الدول النامية أو المتخلفة. ومع تباين مستويات التطور الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والفكري، ورغم إشتراك هذه الدول في خصائص عامة ـ سبق ان أشرنا إليها ـ فان البحث عن أسباب تخلفها يجب أن يدور حول العوامل الداخلية وكذلك حول العوامل الخارجية... ان هذا البحث يكتسب أهميته من خلال تشخيصه لأسباب الداء قبل وصف الدواء.

المبحث الثاني
في بعض عقبات التنمية في الدول النامية

- ان التعرف على عقبات التنمية (بمفهومها الشامل) والذي سبق أن أشرنا إليه، يعتبر أمرا حتميا حتى يمكن للمجتمع المتخلف عن ركب التقدم أن يضع يده على بيت الداء ويشخص مظاهر التخلف وعوامله الرئيسية لديه، ومن ثم يستطيع مواجهة هذه العقبات للتغلب عليها من خلال تغييرات شاملة في البنيان الإقتصادي وفي التكوين والسلوك الإجتماعي، وتعبئة الإمكانيات والطاقات الممكنة لدفع الإقتصاد نحو التقدم القائم على زيادة القدرة الإنتاجية لتحسين أحوال المعيشة لسكانه.

- والواقع أن تعدد سمات التخلف من ناحية، وتنوع تفسيرات التخلف من ناحية أخرى، يؤدي منطقيا إلى تعدد عقبات التنمية في الدول النامية.. وكثيرا ما يحدث التداخل بين سمات التخلف وعقبات التنمية.. فانخفاض متوسط دخل الفرد مثلا، أو إرتفاع معدل نمو السكان، يمكن دراستهما كسمات للتخلف أو كنتائج له، كما يمكن إعتبارهما من عوامله أو دراستهما كعقبات في طريق التنمية.

وفي دراسة عقبات التنمية، يمكن تقسيم هذه العقبات إلى عقبات داخلية وأخرى خارجية(١) كما يمكن تقسيمها إلى عقبات إقتصادية وأخرى إجتماعية(٢).. ولما كانت عوامل التخلف أو أسبابه تُمثِّل في نفس الوقت

---

(١) ومثال العقبات الداخلية (ضغوط الكثافة السكانية، معنويات السلوك الإقتصادي، قصور التكوين الرأسمالي، عدم كفاية الهياكل الأساسية وضيق السوق)، ومثال العقبات الخارجية (أوضاع العلاقات الإقتصادية الدولية، دور الإستثمار الأجنبي..). راجع في ذلك: د. وجدي حسين: "مدخل لدراسة التخلف..." مرجع سابق ص٩٦.

(٢) ومثال العقبات الإقتصادية: مشكلة تكوين رأس المال، ومثال العقبات الإجتماعية: أنماط السلوك الإجتماعي، فساد البيئة السياسية.

مشكلات أو عقبات للتنمية، فاننا في المبحث الحالي سنحاول تناول خمس مشكلات فقط للتنمية في الدول النامية بصفة عامة وفي الإقتصاد المصري بصفة خاصة هي مشكلة التضخم، ومشكلة الديون الخارجية، ومشكلة تكوين رأس المال، ومشكلة التجارة الخارجية، والمشكلة السكانية.

أولا: مشكلة التضخم(١)

ويمكن تناول هذه المشكلة من خلال: تعريف التضخم، أسبابه، وآثاره على التنمية.

١ ـ مفهوم التضخم:

ـ إن مصدر كلمة تضخم هو ضخم، أي كبر أو زاد. وترتبط فكرة التضخم منذ البداية بمعنى غير حميد أو غير مستحب، فالشيء المتضخم هو شيء غير مناسب وغير مرغوب فيه. وكما يوجد التضخم في مجال الإقتصاد، فانه يوجد في مجالات أخرى كالطب مثلا.. وفي الإستخدام العادي للكلمة في مجال الإقتصاد يتمثل التضخم في حالة الإرتفاع المتواصل، وربما المتزايد، في مستوى الأسعار بصفة عامة سواء كان ذلك صراحة أم لم يكن كذلك بسبب تدخل السلطات العامة بمختلف الوسائل لمنع حركة إرتفاع الأسعار والتي كانت ستحدث لولا هذا التدخل، والتي ستحدث حتما حالما يكف عن الوجود(٢).

ـ ومن أجل التوصل إلى مفهوم علمي أكثر دقة للتضخم، يمكن القول أن التضخم ليس متغيرا إقتصاديا يمكن التعرف عليه في ذاته كبقية المتغيرات الإقتصادية الأخرى (الناتج القومي أو المحلي، الإستثمار، الإدخار،

---

(١) راجع مثلا: د. رمزي زكي: "مشكلة التضخم في مصر"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠.

(٢) راجع: د. أحمد جامع: "النظرية الإقتصادية ـ الجزء الثاني: التحليل الإقتصادي الكلي"، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٨٧، ص٤٢٠.

الإستهلاك...... الخ)، ولكنه يتمثل في ظاهرة مركبة (إقتصادية وإجتماعية) تعكس عدم التوازن بين الإنتاج والإستهلاك بين الإدخار والإستثمار كما أنه يعتبر نتيجة لضعف الطاقات الإنتاجية في الإقتصاد الوطني(١). ومن ثم يمكن تعريف التضخم بأنه "حالة من الإرتفاع المتواصل، وربما المتزايد في المستوى العام للأسعار، حيث يصبح تيار النقود أو الطلب على السلع والخدمات أكبر بشكل متواصل، وربما متزايد، من قيمة الحجم المتاح ـ على أساس الأسعار الجارية ـ لهذه السلع والخدمات(٢).

ـ وعلى ذلك، فان كل تضخم هو إرتفاع في الأسعار، ولكن كل إرتفاع للأسعار ليس تضخما، فيجب أن يتمثل التضخم في الإرتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار. وإذا كانت كل أسعار السلع لن ترتفع، فبعضها يمكن أن يظل ثابتا أو حتى ينخفض، وبالنسبة لتلك التي ترتفع فليس شرطا أن يحدث الإرتفاع في ذات الوقت أو أن يحدث ذلك بنفس النسبة، ان ما يشترط هو إنتشار موجة الإرتفاع في الأسعار. وتنعكس هذه الموجة العامة للإرتفاع في الأسعار في إنخفاض القوة الشرائية للنقود من ناحية، ونقص تفضيل السيولة لدى الأفراد من ناحية أخرى. ان ذلك يعني أن يحل التفضيل للقيم غير النقدية (مختلف الأصول المادية، والأشياء الحقيقية من أرض ومباني وسلع معمرة.. الخ) محل الإحتفاظ بالنقود ـ أو تفضيل السيولة ـ ويعتبر ذلك من أهم الظواهر المؤكدة لحدوث التضخم(٣).

ـ ويقاس التضخم عادة باستخدام أداة فنية تسمى بالرقم القياسي للأسعار. ويعبر هذا الرقم عن التغير الذي طرأ في المتوسط على مجموعة كبيرة من أسعار السلع المتجانسة، ما بين فترة معينة تتخذ أساسا، وفترة أخرى يراد

---

(١) راجع: د. رمزي زكي: "علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي في البلاد الآخذة في النمو"، مذكرة خارجية رقم ٦٩١، معهد التخطيط القومي، القاهرة، أغسطس ١٩٦٦، ص٢٠٦.

(٢) د. أحمد جامع: المرجع السابق، ص٤٢٠.

(٣) راجع: - M. FLAMANT; "L'Inflation", P.U.F., 1977, P.8.

مقارنتها بفترة الأساس هذه، وذلك في شكل نسبة مئوية.. فاذا كان الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الريف المصري عام ١٩٧٨ مثلا = ٢٣٨، وفي عام ١٩٧٠ = ١٠٠ (سنة الأساس)، فان ذلك يعني أن أسعار هذه السلع في عام المقارنة (١٩٧٨) قد إرتفعت في المتوسط بمقدار ٢٨٪ عما كانت عليه في عام ١٩٧٠.

والأرقام القياسية للأسعار تعكس ما يحدث من تغير في القوة الشرائية للنقود.. ولحساب القوة الشرائية للنقود في سنة ما، يقسم الرقم ١٠٠ (وهو يمثل الرقم القياسي للأسعار في عام الأساس) على الرقم القياسي للأسعار للعام المراد حساب التغير في القوة الشرائية خلاله، ثم نضرب في ١٠٠(١).

- وقد شهدت السنوات الماضية إرتفاعا في المستويات العامة للأسعار في كل الدول - النامية والمتقدمة - إلا أن هذا الإرتفاع كانت معدلاته أكبر وأسرع في الدول النامية منها في الدول المتقدمة - وتشير بعض الإحصائيات إلى أنه خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٦٠) تراوحت معدلات الإرتفاع في الأسعار في كثير من الدول النامية بين ٢٨٪ و٦١٪، بينما في دول أوروبا العربية لم تصل هذه المعدلات إلا نادرا إلى نحو ١٠٪(٢).

وخلال الفترتين (١٩٧٦ - ١٩٨٠) و١٩٨٢، إرتفعت المعدلات السنوية للتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الدول النامية من ٢٣,٥٪ إلى ٤٥,٨٪.. وفي الدول المتقدمة، إنخفضت معدلات التضخم خلال الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٦) من ٣,٩٪ الى ٢,٩٪ في أمريكا، ومن ٢,١٪ إلى ١,٨٪ في اليابان، ومن

---

(١) فمثلا لو كان الرقم القياسي للأسعار في عام ١٩٨٦ = ١٥٠، فان ذلك يعني أن القوة الشرائية للنقود خلاله = ١٠٠/١٥٠ × ١٠٠ = ٦٦,٦٦٪ من قيمتها في عام ١٩٨١ اذا اعتبرناه سنة الأساس.

(٢) راجع: - M. PENOUIL; "Socio - économie,...", op. cit., P.595.

٣,٣٪ إلى ١,١٪ في ألمانيا الغربية، ومن ٦,٧٪ إلى ٤,١٪ في فرنسا، ومن ٩,٦٪ إلى ٨,٦٪ في إيطاليا، ومن ٣,٤٪ إلى ٢,٢٪ في سويسرا(١).

وفي مصر(٢): تشير كل الدلائل على أن معدل التضخم قد إرتفع إرتفاعا كبيرا خلال العشر سنوات الأخيرة، فقد إرتفع هذا المعدل من ٤٪ خلال الفترة ٧٠/١٩٧١ ـ ١٩٧٣ إلى نحو ١٤٪ خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩، وإلى حوالي ٢٥٪ خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣، وإلى حوالي ٣٠٪ عام ١٩٨٨(٣). وقد أشارت بعض الدراسات إلى إرتفاع المعدل السنوي المتوسط للتضخم في مصر من ١٣,٢٪ خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٣) إلى ٥٨٪ خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٣)(٤).. وخلال الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٨)، إرتفعت الأرقام القياسية لأسعار السلع الإستهلاكية بمتوسط سنوي قدره ١٩٪، وقد ترتب على ذلك أن إنخفضت القوة الشرائية للجنيه المصري بنحو ٧٥٪، أي أن قيمته عام ١٩٨٨ أصبحت لا تمثل سوى ٢٥٪ من قيمة عام ١٩٨٢(٥). ويمكن إرجاع إرتفاع معدلات التضخم في مصر إلى عوامل متعددة من أهمها: التناقض بين الزيادة

---

(١) راجع: "التقرير السنوي لعام ١٩٨٧/٨٦ والصادر عن البنك المركزي المصري، ص١١٣ ـ ١١٤.

(٢) خلال فترة الثمانينات من القرن الحالي عانت مصر من مجموعة من المشكلات أو الاختلالات الإقتصادية والإجتماعية المترابطة والمتداخلة، ومن أهم هذه المشكلات: ضيق المساحة الزراعية، إنخفاض معدلات نمو القطاعات الإنتاجية، إرتفاع معدلات البطالة المقنعة في الحكومة والقطاع العام، الإعتماد الكبير على الخارج في الغذاء، عجز كبير في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، إزدياد المديونية في مواجهة العالم الخارجي، تدهور قيمة العملة الوطنية باستمرار، إرتفاع معدلات التضخم، الزيادة السريعة في السكان.. راجع تفصيلات هذه المشكلات في: د. محمد محروس اسماعيل: "المشكلة الإقتصادية المصرية" دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ١٩٨٨.

(٣) راجع: د. محمد محروس اسماعيل، المرجع السابق مباشرة ص٤٣.

(٤) راجع: - CEDEJ, No. 23, 1988, P.244.

(٥) انظر في ذلك: مجلة الأهرام الإقتصادي، العدد ١٠٣٠، بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٨، ص٣٠ ـ ٤٤.

المستمرة في الطلب الإستهلاكي وإنخفاض معدلات الإنتاج، إرتفاع قيمة الواردات وضعف قيمة الصادرات، زيادة معدلات الإنفاق الإستثماري عن معدلات الإدخار المحلي، زيادة الدخول النقدية دون مقابلتها بزيادة في الإنتاج الحقيقي، الإقتراض الداخلي والخارجي والإصدار النقدي.

٢ ـ أنواع التضخم :

ـ يميز الفكر الإقتصادي بين أشكال متنوعة للتضخم: فوفقا للدرجة التي ترتفع بها الأسعار، يمكن التمييز بين ما يسمى بالتضخم الزاحف، والتضخم الراكض، والتضخم الجامح. ويكون التضخم زاحفا إذا كان هناك ميل لإرتفاع الأسعار عند معدل بطيء (مثلا ١٪ أو ٢٪ سنويا). وعند نقطة ما، يصبح التضخم راكضا حيث ترتفع الأسعار بنسب أعلى بكثير (ربما ٧٪ أو ٨٪ سنويا). ويكون التضخم جامحا حيث يصبح الإرتفاع في الأسعار سريعا جدا على نحو يحدث الإهتزاز في الثقة بالعملة الوطنية(١) وهذا الشكل الأخير يصور أبلغ تصوير الحلقة المفرغة أو الجهنمية في إرتفاع الأسعار الذي يعقبه إرتفاع في الأجور والنفقات ثم يتبعه إرتفاع آخر في الأسعار، وهكذا.. وهنا تركض الأسعار وراء نفقات الإنتاج، وتركض هذه النفقات وراء الأسعار، وترتفع الأسعار شهرا بعد شهر، ثم أسبوعا بعد أسبوع، ثم يومابعد يوم، وفي نهاية الأمر، فان الأسعار قد تتزايد ساعة بعد ساعة. ويهرع الأفراد إلى إنفاق النقود حالما تقع في أيديهم.. وسيلجأ المنتجون إلى حجز كل ما يمكنهم حجزه من سلعهم وينتجون من إجل التخزين أكثر مما ينتجون من أجل التصريف الجاري، وهكذا تتسع الفجوة بين حجم الطلب على المنتجات وحجم المعروض منها للبيع(٢).

---

(١) راجع: د. محمد رضا العدل: "الإقتصاد الكلي: النظرية، النماذج، السياسات"، القاهرة، بدون تاريخ، ص٢٧٦.

(٢) والمثال الواضح الذي يعطى للتضخم الراكض هو حالة المانيا في عام ١٩٢٣، وحالة المجر في عام ١٩٤٦، راجع تفصيلات ذلك عند: دكتور/ أحمد جامع، «النظرية الاقتصادية» ـ التحليل الكلي.. مرجع سابق، ص٤٢٩ وما بعدها.

ـ وتبعا لمدى إمكانية السلطات النقدية في السيطرة على الإرتفاع في الأسعار، يمكن التمييز بين التضخم الصريح والتضخم المكبوت، حيث يتحقق الشكل الأول إذا لم تتدخل السلطات العامة ـ أو الدولة ـ في مجرى حالة التضخم التي يعيشها الإقتصاد القومي وتركته وشأنه ينمو حرا طليقا، فاذا ما حدث هذا التدخل (باجراءات قانونية لمنع إرتفاع الأسعار، أو بأساليب الرقابة الحكومية المباشرة كالتسعير أو نظام البطاقات) فاننا نكون ما يسمى بالتضخم المكبوت، والواقع أن كبت التضخم ليس من شأنه الغاؤه تماما أو إختفاؤه، بل من شأنه فقط تأجيل المشكلة وليس حلها..

ـ وعلى أساس طبيعة العلاقات الإقتصادية الدولية، يمكن التمييز بين التضخم الناتج عن عوامل داخلية (أو محلية)، والتضخم الناتج عن اتصال الإقتصاد الوطني بالإقتصاديات الأجنبية، وهذا ما يطلق عليه: التضخم المستورد(١). وأيا ما كان شكل التضخم أو نوعه، فإنه يتمثل في الإرتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار.

٣ ـ أسباب التضخم :

ـ يميز الفكر الإقتصادي عادة بين تيارين: تيار نقدي montarist وتيار هيكلي structurist ويرى أنصار التيار الفكري الأول أن التضخم يرجع في نموه وتولده بشكل رئيسي إلى عوامل نقدية، فهو يرجع إلى الإفراط في إصدار النقود بوجه خاص، وسوء تنظيم النظام النقدي المالي بوجه عام.. ومن ثم، فان علاج التضخم في هذه الحالة يتمثل في ضرورة تقييد الإئتمان المصرفي بالنسبة لرجال الأعمال من جهة، وفي تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب من جهة أخرى، وبوجه خاص يتعين على البنوك المركزية أن تجعل من العسير على مشروعات الأعمال أو الحكومة تمويل النفقات إعتمادا على التوسع الإئتمانى أو النقدي كبديل للمدخرات الحقيقية..

---

(١) راجع: د. رمزي زكي: "التخضم المستورد ـ دراسة في آثار الضخم بالبلاد الرأسمالية لعى البلاد العربية" دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦..

أما أنصار التيار الثانى (الهيكليون)، فانهم يرون في الإختلال البنياني أو الهيكلي للإقتصاد القومي سببا رئيسيا للتضخم.. ويقررون أنه توجد إمكانية لحدوث التضخم حتى ولو لم يكن هناك زيادة في الإنفاق الكلي، وذلك بسبب عدم مرونة قطاعات عديدة من الإقتصاد القومي، وعدم التناسب بين العرض والطلب الكلي وخصائص العملية الإستثمارية وتشغيل الأرصدة الإنتاجية وغير ذلك من العوامل الهيكلية..

ـ ويعتقد النقديون أن التضخم بالبلاد المتخلفة والذي ينتج أساسا عن عدم إختيار الأدوات الملائمة لتحقيق الإستقرار النقدي الملائم للتنمية، يؤدي إلى التأثير السلبي على المتغيرات الإقتصادية الهامة مثل الإدخار والإستثمار وميزان المدفوعات وتخصيص الموارد. ولن يتم القضاء على التضخم بهذه البلاد إلا إذا رسمت السلطات المسئولة سياسة نقدية ومالية حكيمة وغير تضخمية تهدف إلى تحقيق التوازن بين كمية النقود وحجم الناتج من خلال تغيير الإئتمان المصرفي وإمتصاص فائض الطلب. أما الهيكليون فيرون أن العوامل الهيكلية (الإقتصادية والإجتماعية والسياسية) في الدول المتخلفة هي التي تربض وراء زيادة كمية النقود.. كما يرون أن القوى التضخمية في هذه الدول ترجع إلى إختلالات عديدة مثل: الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج المواد الأولية، جمود الجهاز المالي للحكومة، ضآلة مرونة عرض المنتجات الغذائية، طبيعة عملية التنمية وما تولده من إختلالات في مراحلها الأولى(١).

ـ ولما كانت ظاهرة التضخم هي ـ في التحليل الأخير ـ إنعكاساً للظروف الإقتصادية والإجتماعية التي تنبت على أرضيتها وتنمو كنتيجة للإختلالات الناجمة فيما بينها، فان هذه الظاهرة في البلاد المتخلفة، لن تكون إلا تعبيرا عن خصائصها وسماتها، والتي تميزها عن البلاد المتقدمة ـ إشتراكية كانت أو

---

(١) راجع في تفصيلات هذه العوامل في: د. رمزي زكي: "علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي في البلاد الآخذة بالنمو...."، مرجع سابق ص ٦٣ ـ ٧٦ ولنفس المؤلف: "مشكلة التضخم"، مرجع سابق ص٨٤ وما بعدها.

رأسمالية ـ ومن أهم هذه السمات مجموعة الإختلالات الهيكلية التي أشرنا إليها حالا، وعلى ذلك، فان نظرية الهيكليين في تفسير التضخم. يمكن أن تكون أكثر قبولا عنها من وجهة نظر النقديين. إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية وخطورة الجانب النقدي للظاهرة التضخمية.

ـ وعى أية حال، فان الإجماع ينعقد على أن التضخم قد يرجع إلى جذب الطلب للإسعار La traction des prix par les demande أو إلى دفع التكاليف للأسعار Le poussée des pris par les couts أو إلى تحول بنيان الطلب، أو إلى هذه العوامل كلها مجتمعة وفي نفس الوقت:

أ ـ وفيما يتعلق بجذب الطلب للأسعار ـ أو التضخم بسبب الطلب ـ فانه يتمثل في كون "كمية كبيرة من النقود تطارد كمية صغيرة من السلع"، وذلك يعني زيادة الطلب الكلي بنسبة أكبر من العرض الحقيقي للسلع والخدمات عند مستوى الأسعار السائد.وقد ترجع هذه الزيادة في الطلب لإرتفاع مفاجىء في الميل للإستهلاك، أو لزيادة الإستثمار عن الدخل أو لزيادة الإنفاق العام عن الإيرادات العامة.. وتنشأ الفجوة التضخمية هنا عن الفرق بين حجم الطلب الكلي كماتحدده أسعار السوق وحجم الناتج القومي مقدرا بنفس الأسعار(١) ويلاحظ أن الزيادة في كمية النقود وحدها، أو الزيادة في تيار الإنفاق النقدي في ذاتها لا تؤدي أي منهما بالضرورة إلى إحداث التضخم: فقد يعوض إنخفاض سرعة تداول النقود عن الزيادة في كمية النقود بحيث يبقى الحجم الكلي لتيار الإنفاق النقدي على حالة. وبعبارة أخرى، قد تأتى الزيادة في كمية النقود مصحوبة بعزوف الأفراد والمشروعات عن الإنفاق(٢).

---

(١) راجع: د. رفعت المحجوب: "الطلب الفعلي ـ مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠، ص٢٣٩ وما بعدها..

(٢) ومن ناحية أخرى، قد تصاحب الزيادة في الانفاق النقدي زيادة متناسبة في عرض السلع والخدمات بحيث لا تؤدي هذه الزيادة إلى التضخم. وهكذا لا تؤدي الزيادة في الإنفاق إلى إرتفاع يعتد به في الأسعار، حيث تتوافر موارد إنتاجية غير مستغلة أو طاقة إنتاجية معطلة بالإقتصاد القومي.. راجع في ذلك: د. محمد زكي شافعي: "مقدمة في النقود والبنوك دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٣٥.

ب ـ أما التضخم الناشىء عن دفع التكاليف، فانه ينشأ عن إرتفاع مستقل في جانب نفقات الإنتاج وليس إلى إطراد الزيادة في الإنفاق (الطلب) بنسبةأكبر من الزيادة في العرض الكلي الحقيقي للسلع والخدمات.

وإذا كان من الممكن الإشارة إلى الإرتفاع في مستوى الأسعار الذي ينتج عن الزيادة في الطلب على أنه تضخم مُوَلَّد، فانه يمكن الإشارة إلى الإرتفاع في هذا المستوى كنتيجة لزيادة النفقات على أنه تضخم تلقائي أو مستقل(١). وبعبارةأخرى، فان إرتفاع الأسعار في هذه الحالة الأخيرة، إنما يرجع إلى تأثير البائعين وليس المشترين(٢).

ويمكن إرجاع التضخم الناشىء عن دفع التكاليف للأسعار إلى أسباب كثيرة منها: إرتفاع أسعار المواد الأولية والوسيطة أو المواد الغذائية المستوردة بشكل كبير، وخاصة في الدول التي تعتمد إعتمادا كبيرا على إستيراد هذه المواد.. وكذلك ما تسعى إليه المشروعات الإحتكارية وتلك العاملة في أسواق إحتكار القلة من زيادة أرباحها عن طريق زيادة أو إضافة نسبة مئوية (كربح) إلى نفقة الإنتاج، كما أن إرتفاع حجم العمالة وما يصاحبه من ضغط النقابات العمالية لرفع مستويات الأجور، يؤدي ذلك إلى إرتفاع هذه المستويات بنسبة أكبر من الزيادة المتوسطة في الإنتاجية، وبالتالي ترتفع نفقات الإنتاج في المشروعات، وينعكس ذلك في شكل إرتفاع في الأسعار. وقد يؤدي طروء عجز عام في إنتاج المحاصيل الزراعية مثلا إلى إرتفاع أسعارها والتأثير بالتالي على إنتاج السلع التي تدخل المنتجات الزراعية في صنعها.

جـ ـ وأخيرا قد يتسم الجهاز الإنتاجي بضآلة المرونة (كما هو الحال بالبلاد المتخلفة إقتصاديا)، وهنا يأتى التغيير في بنيان الطلب الكلي الذي يلابس

---

(١) د. أحمد جامع: التحليل الكلي.. مرجع سابق، ص٤٥٠.

(٢) ولقد وُجِدت نظرية التضخم الناتج عن التكاليف في منتصف الخمسينات من القرن الحالي، حيث تمثلت صورته الأكثر شيوعا في بيان مدى التأثير الضار للإرتفاع في الأجور. أما النوع الأول من التضخم، والناتج عن جذب الطلب فهو الأقدم أو التقليدي.

زيادة الإنفاق على التنمية الإقتصادية مصحوبا بضغط شديد على الأسعار، ولو لم يعتمد على مصادر تضخمية في تمويل التنمية، ويطلق على هذا النوع من التضخم إصطلاح التضخم الناشيء عن تحول الطلب(١). ويتحقق ذلك عندما يرتفع الطلب على منتجات بعض القطاعات الرئيسية ـ مع إنخفاضه على منتجات البعض الآخر. ولما كانت الأسعار والنفقات تتميز في الوقت الحاضر بالمرونة إلى أعلى، وليس إلى أسفل، فلن يكون متوقعا أن يعوض إنخفاض الأسعار والنفقات في القطاعات التي إنخفض فيها الطلب على منتجاتها عن إرتفاع النفقات والأسعار في القطاعات التي تزايد فيها الطلب على منتجاتها، ومن هنا تتجه مستويات الأسعار والنفقات إلى الإرتفاع. وفي الدول النامية، فان التضخم البنيانى ليس في جوهره إلا صورة من صور التضخم الناشيء عن تحول الطلب(٢).

٤ ـ الآثار السلبية للتضخم :

ـ إذا جاز للإقتصاديين أن يختصموا حول خطورة التضخم الزاحف(٣)، فان نتائج التضخم الجامح هي من الخطورة بمكان.. وهذا التضخم يمثل ظاهرة تصاحب الحروب عادة، وكذلك تصاحب الفترات التي تليها عندما تجرى محاولات تمويل الإنفاق العام عن طريق الإصدار النقدي (أي الإعتماد على عجز الموازنة العامة)، وعندما يبدأ المستوى العام للأسعار في الإرتفاع، تجد الحكومة نفسها مضطرة إلى أن تنفق أكثر فأكثر، وتزيد من القيم النقدية لنفقاتها بهدف الحصول على نفس القدر من الموارد الحقيقية، وفي نفس الوقت يصبح

(١) د. محمد زكي شافعي.. مقدمة في النقود، مرجع سابق ص١٣٧.

(٢) راجع: د. محمد زكي شافعي: "التنمية الإقتصادية" ـ الكتاب الثانى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١، ص٩٤.

(٣) حيث أن البعض يعتقد أن زيادة طفيفة في الأسعار قد تحفز الطلب الإستهلاكي والطلب الإستثماري مما يؤدي إلى زيادة في الدخل الكلي الحقيقي..

المستهلكون والمستثمرون متوقعين مزيدا من الإرتفاع في الأسعار، ويكثفون ضغطهم على السلع والخدمات.

- إن التضخم - كما يقول "ميلتون فريدمان" - كالمخدر الذي يسري رويدا رويدا. فهو يبدأ بمعدل ٢٪ ليرتفع إلى ٤٪ ثم إلى ٦٪، وقد يصل إلى ١٠٪ أو أكثر. ولكن السير في ركابه - بدلا من محاربته - هو تأجيل لليوم العصيب، ولكن على حساب جعل الشفاء الأخير منه أكثر إيلاماً".

ويمكن الإشارة إلى بعض الآثار السلبية للتضخم فيما يلي:

أ - تدهور العدالة في توزيع الدخل القومي: حيث تؤكد كل تجارب التضخم التي حدثت في العالم بصفة عامة، وفي الدول النامية، ومنها مصر، بصفة خاصة، حتمية الضرر الذي يصيب ذوي الدخول المحدودة أو الثابتة. حيث تتدهور القوة الشرائية لدخولهم النقدية، ومن ثم يقل نصيبهم من الدخل القومي الحقيقي وعلى العكس، تتجه دخول طائفة أخرى (التجار وأصحاب عوائد التملك، مكتسبي الأرباح..) إلى الإرتفاع.. وفي مصر، وكنتيجة لإرتفاع معدلات التضخم في الثمانينات، إنخفض نصيب الأجور - كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٤٩,٢٪ خلال النصف الثاني من الستينات إلى ٣٧,٨٪ في عام ١٩٨٢/٨١، وإلى ٣٧,٦٪ في عام ١٩٨٧/٨٦ بينما إرتفع نصيب عوائد التملك من ٥٠,٨٪ إلى ٦٢,١٪ وإلى ٦٣,٤٪ خلال نفس هذه الفترات(١).

ب - تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية: وبالتالي إنخفاض القمية الحقيقية للمدخرات المحلية.. ونظرا لأن معظم أشكال المدخرات النقدية والمالية تقوم بها الطبقة الوسطى في الدول النامية، فان هذه الطبقة تتعرض لتدهور شديد في وضعها الإقتصادي والإجتماعي خلال موجات التضخم.

---

(١) راجع دراستنا: الادخار والنمو الإقتصادي..، مرجع سابق، ص١٨٨ وما بعدها.

- ويلاحظ أن الدخول الثابتة تتمثل في: الأجور والمرتبات، فواتير السندات وودائع التوفير وشهادات الإستثمار والديون العقارية، الدخول الدائمة، المعاشات والاعانات الاجتماعية....الخ.

ـ وفي النظم الإقتصادية المختلطة والتي تتألف إقتصادياتها القـوميـة من قطاع خاص يضم المشروعات المملوكة للأفراد، وقطاع عام يتألف من المشروعات المملوكة للدولة والهيئات والمؤسسات العامة، وحيث لا ترتبط مشروعات القطاع العام بأهداف إنتاجية محددة، وتتخذ من مستوى ما تحققه من أربـاح معيـارا أسـاسيـا للحكم على كفـاءتها، فـان الإستثمار في القطـاع الخـاص سيتجـه إلى المضاربة وإكتناز الذهب والعملة الأجنبية، ويبتعد عن المجالات الإنتاجية ـ التي لم تحظ باهتمام القطاع العام أيضا ـ وتكـون نتيجـة ذلك إستمـرار في إرتفـاع معدلات التضخم وتدهورا في القوة الشرائية للعملة المحلية.

جـ ـ إنخفاض معدلات الإدخار المحلي: وذلك لنقص تفضيل السيولة وتحويل النقود إلى أي شيء ذو قيمة أكثر ثباتا منها. وفي مصر، إنخفض معدل الادخار في عام ١٩٨٧/٨٦ إلى أقل من ٨٪(١) بعد ان كان نحو ١٤٪ خلال الستينات(٢).

د ـ زيادة العجز في ميزان المدفوعـات: فحينما ترتفع الأسعار في الـداخـل في غمار التضخم، تكتسب المنتجات الأجنبية ميزة سعرية، لأنها ستصبـح أرخص نسبيا من السعر السائد للمنتجات المحلية، وهذا يؤدي إلى زيـادة الطلب عليهـا، ومن ثَـمَّ زيـادة الـواردات منهـا.. ويـزداد هـذا الأثـر كلما إرتفعت المـرونـة السعريةللطلب على الواردات، وكلما غابت رقابة الـدولـة عن الإستيراد، وكـذلك كلما كان سعر الصرف قد تم تحديده بشكل مغـالى فيـه.. وفي مصر، إنخفضت نسبةتغطية حصيلة الصادرات للمـدفـوعـات عن الـواردات من ٥٢،٢٪ في عـام ١٩٧٤ إلى ٣٦،٧٪ عام ١٩٨٦/٨٥(٣).

---

(١) راجع: التقرير السنوي للبنك المركزي المصري لعام ١٩٨٧/٨٦، ص٩.

(٢) راجع: د. رمزي زكي "مشكلة الإدخار، مع دراسة خاصة عن البـلاد النـاميـة"، الـدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص٢٨٤، وما بعدها.

(٣) راجع: البنك الأهلي المصري، النشرة الإقتصادية، العدد الثالث، ١٩٨٦، ص٢٧٠ ـ وكذلك: التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ١٩٨٧/٨٦، ص٧١.

هـ ـ إضعاف الحافز على الإنتاج وتعميق ظاهرة الإقتصاد السري:

فمع إستمرار إرتفاع المستوى العام للأسعار، وتآكل القيمة الحقيقية للدخول المحدودة ـ وأصحابها يشكلون النسبةالكبرى من السكان في الدول النامية ـ يتجه هؤلاء إلى البحث عن مصادر أخرى ـ مشروعة وغير مشروعة ـ لزيادة دخولهم. وهم بذلك يهملون عملهم الأصلي أو الرسمي، وينخرطون في أعمال أخرى يضمها الإقتصاد الخفي ـ أو الإقتصاد البعيد عن رقابة الدولة. إن ذلك يؤثر في الإنتاج من ناحية، ويضيع على الدولة موارد ضريبية من ناحية أخرى. وفي مصر، قدر أن حجم الدخل المتولد عن ظاهرة الإقتصاد السري (بما يتضمنه من أنشطة مختلفة ومتنوعة) يمثل ١٦٪ من الدخل القومي، و٢٦٪ من إجمالي الإستهلاك العائلي. كما قدر أن حجم الأنشطة المتمثلة في تجارة المخدرات والعملة والتهرب الضريبي يبلغ نحو ٢٥٪ من الدخل القومي(١).

ثانيا: مشكلة الديون الخارجية

ـ لقد أدى تطور حجم المديونية الخارجية للدول النامية خلال العشر سنوات الأخيرة ـ مع تزايد ثقل أعبائها ـ إلى تعدد الأوصاف التي تعكس خطورتها. فقد وصفت بأنها أضحت تشكل ظاهرة خطيرة، وأزمة حادة، وقيد ثقيل على حركة هذه الدول في علاقاتها الإقتصادية الدولية وسياستها الخارجية، كما وصفت بأنها تعد من أخطر القضايا التي تواجهها مجموعة هذه الدول في علاقاتها الإقتصادية الدولية وسياستها الخارجية، كما وصفت بأنها تعد من أخطر القضايا التي تواجهها مجموعة هذه الدول في نضالها الراهن ضد التخلف والتبعية وفي سعيها نحو تحقيق التنمية الإقتصادية ورفع مستوى معيشة شعوبها. وأصبحت أزمة الديون الخارجية من أهم القضايا التهابا

---

(١) راجع: ـ د. محمود عبدالفضيل، جيهان دياب: "أبعاد ومكونات الإقتصاد الخفي، وحركة الأموال السوداء في الإقتصاد المصري (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤)"، في مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٠٠، ابريل ١٩٨٥، ص١٣٣ وما بعدها.

وتعقيدا في علاقاتها الخارجية كما أضحت تشكل خطرا حقيقيا على جهود التنمية الإقتصادية وآفاقها في المستقبل القريب بالنسبة لعدد كبير من مجموعة هذه الدول(١).

ـ ولن نستطيع أن نقدم دراسة تفصيلية لهذه القضية الهامة، ان ذلك يستغرق وقتا اطول مما هو متاح في مجال هذا المؤلف، كما أن دراسة أكثر تفصيلا لها قد تخرجنا من مجال دراسة في مبادىء الإقتصاد إلى مجال دراسة العلاقات الإقتصادية الدولية.. وسنكتفي هنا بلمحة عن تطور حجم المديونية الخارجية للدول النامية (أو المتخلفة)، أسباب هذه المديونية، ونتائجها أو آثارها.

١ ـ تطور المديونية الخارجية وأعبائها :

ـ وفقا لاحصائيات منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية L'OCDE إرتفع حجم المديونية الخارجية لمجموعة الدول النامية من ٧٢,٢ إلى ٢٤٤ مليار دولار فيما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٧، أي بمعدل نمو سنوي تراوح بين ١٢٪ عام ١٩٧٢ و٢٥٪ عام ١٩٧٥.. وقد تطورت نسبة الديون غير الرسمية في إجمالي هذه الديون من ٢٨,١٪ في عام ١٩٦٩ إلى ٤١,١٪ عام ١٩٧٦.. وفي نهاية عام ١٩٧٦، بلغت نسبة الديون الخارجية (العامة والخاصة) التي حصلت عليها احدى عشرة دولة نامية فقط ٦٠٪ من إجمالي هذه الديون.. وكانت هذه الدول هي: البرازيل، المكسيك، الهند، الأرجنتين، أندونيسيا، الجزائر، كوريا، يوغسلافيا، باكستان، مصر وإيران(٢).

وفي عام ١٩٧٩ قفز حجم الدين الخارجي لهذه الدول إلى ٥٣٣,٤ مليار

---

(١) راجع: د. رمزي زكي. "ازمة الديون الخارجية ـ رؤية من العالم الثالث"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٧.

(١) - J. C. SANCHEZ ARNAU; "Dette et développement" Ed. Publisud, Paris, 1982, P.15-16.

دولار، وإلى ٦٣٦ مليار دولار في عام ١٩٨٠، وأخيراً بلغ هذا الحجم ١٢٢٩,٩ مليار دولار في عام ١٩٨٨(١).

ـ وتظهر خطورة هذا التطور في الأعباء التي يمثلها، وتشير مؤشرات هذه الأعباء إلى إرتفاع نسبةالديون في إجمالي صادرات الدول النامية المدينة من ٨٢٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٤٨٪ عام ١٩٨٨، كما إرتفع معدل خدمة الديون (الأقساط واجبة الدفع والفوائد كنسبة من قيمة صادرات السلع والخدمات) من ١٣٪ إلى ١٩٪، وكذلك إرتفع معدل المديونية الخارجية (جملة الديون كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي) من ٢٤٪ إلى ٣٦٪ خلال نفس الفترة.

ـ ويبدو الأمر أكثر خطورة اذا ما تأملنا في عبء المديونية الخارجية للدول النامية وفقا لاحصائيات الأمم المتحدة : ففي خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٧)، ارتفعت نسبة اجمالي هذه الديون في الناتج الاجمالي لـ ١٠٦ دولة (من هذه الدول المستوردة لرأس المال) من ٢٨,٣٪ إلى ٤٩,٥٪ ـ وبالنسبة لـ ١١٢ دولة منها، ارتفعت نسبة الديون في اجمالي صادراتها من السلع والخدمات من ١٢٧,١٪ إلى ٢١٤,٥٪(٢).

٢ ـ أسباب تفاقم مشكلة الديون الخارجية :

ـ يرى البعض أن تطور حجم المديونية الخارجية للدول النامية يرجع إلى العجز في موازين مدفوعاتها الخارجية، وعلى وجه الخصوص العجز في ميزان المدفوعات الجارية (حيث تصبح قيمة المشتريات من الخارج من سلع وخدمات أكثر ارتفاعا من قيمة المبيعات منها).. وتؤدي ضآلة الاحتياطي التي تملكه هذه الدول من النقدللازم لتمويل هذا العجز، من ناحية ، وسرعة نفاذ هذا الاحتياطي من ناحية أخرى، إلى التجاء هذه الدول الى الإقتراض الخارجي. ولما كان القسم

---

(١) - IMF, "World Economic Outlook", 1987, P.181-184.

(٢) - Nations Unies; "Etude sur l'économic mondiale 1989, Tendances et politiques économiques actuelles dans le mond", New-York, 1989; P.122.

الاكبر من دول العالم الثالث يعانى من هذا العجز ـ ومنذ وقت طويل ـ فان الديون الخارجية تتراكم(١).

ـ ومع الأهمية التي يمثلها هذا السبب، فان عوامل تفاقم وتراكم أزمة الديون الخارجية، يمكن ارجاعها إلى نوعين من العوامل: الأول منها عوامل داخلية، والثانى : عوامل خارجية(٢).

ومن أهم العوامل الداخلية :

* **الحد من القدرة على الإستيراد:** حيث تتوقف هذه القدرة في معظم الدول النامية على حصيلة صادراتها المنظورة وغير المنظورة.. ولما كانت أعباء خدمة الدين الخارجي تلتهم نسبة متزايدة من هذه الحصيلة، فان ذلك يعني إضعاف مستمر في قدرة هذه الدول على إستيراد حاجتها من المعدات الإنتاجية، والسلع الرأسمالية اللازمة لسير عملية التنمية الإقتصادية بها.. وفي مصر مثلا، إرتفعت نسبة خدمة الدين الخارجي في جملة الصادرات من ٢٨,٧٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤٧,٦٪ عام ١٩٨٤(٣).

* **تعميق التبعية الإقتصادية للخارج:**

ـ إن قضية التحرر من الديون الخارجية قد أصبحت هي البديل المعاصر لقضية الجلاء(٤).. إن مظاهر التبعية الإقتصادية والتي تعمقها الديون الخارجية متعددة ومتنوعة.. ويمكن القول ببساطة: ان التبعية تعني إرغام التابع على تنفيذ ما يراه المتبوع محققا لمصالحة (مصالح المتبوع)، ومن ثم، فان

---

(١) - J. BRASSEUL' op. cit. P.64.

(٢) راجع في ذلك: د. محمد محروس اسماعيل: "المشكلة الإقتصادية..."، مرجع سابق، ص٢٣٠ وما بعدها.

(٣) راجع:

- M. BEAUD; "L'Economie mondiale dans les années 80", la Decouverte, Paris, 1989, P.257.

(٤) د. جلال أمين: "قصة ديون مصر الخارجية منذ عصر محمد علي إلى اليوم"، ١٩٨٧، ص٨.

إرتفاع نسبة الديون الخارجية في الناتج المحلي وفي صادرات الدول المدينـة، إنما يعني أن هذه الدول ـ وكنتيجـة لـزيـادة إعتمادهـا على التمـويـل الخـارجي ـ أصبحت مجبرة على تحويل نسبـة كبيرة من ثمار نمـوهـا الـداخلي وتجـارتها الخارجية لصالح الدول الدائنة..

ـ ومن أهم العوامل الداخلية، يمكن الإشارة إلى: إنخفاض معـدل الإدخـار (فقد إنخفض هذا المعـدل في أكبر ١٥ دولة مدينـة من ٢٣,٥٪ كمتوسط خلال الفترة (من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٧) إلى ١٦,٤٪ خلال الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٦).

ـ كما يعتبر سـوء إستخـدام القـروض الخـارجيـة وسـوء الإدارة الإقتصادية(١) وسوء إدارة الدين الخارجي(٢) من العوامـل الـداخليـة الهامـة المساهمة في تفاقم هذه الأزمة.

ـ ومن أهم العوامل الخارجية:

* الركود الإقتصادي في الدول الصناعية: فقد أدى إنتشار الكساد الـذي حدث في بداية الثمانينات ـ من القرن الحالي ـ إلى إنخفاض طلب هذه الدول على صادرات الدول الناميـة من المنتجـات الأوليـة، كما تـأثـرت الـدول البترولـيـة بانخفاض أسعار صادراتها، كما تأثرت الدول الأفـريقيـة المصـدرة للمنتجـات الأولية بإنخفاض أسعار هذه المنتجات.

* الإرتفاع الكبير في سعر الدولار الأمريكي وما صـاحبـه من إرتفـاع في سعر الفائدة الحقيقي على الديون الخارجية (٨٠٪ من القروض الخاصة بالدول النامية المستوردة لرأس المال تم التعاقد عليها بالـدولار الأمـريكي خـلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٤).

---

(١) ومن مظاهر ذلك: التوسع الكبير في الإنفاق العام والخاص، تطبيق سياسات خـاطئـة في مجال الأسعار وأسعار الفائدة والصرف وفرض قيود شديد على التجارة الخارجية.

(٢) ومظاهر ذلك التوسع الكبير في الإقتراض الذي قد يفوق الحاجات الفعلية، عدم الرقـابـة على القروض المتعاقد عليها، تعدد الأجهزة التي تقوم بالإقتراض.

* إنخفاض معونات الدول الصناعية(١) في صورة قروض ميسرة. فبعد أن كانت نسبة هذه المعونات في جملة الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول تمثل ٠,٥١٪ عام ١٩٦٠، إذا بها تنخفض إلى ٠,٣٧٪ عام ١٩٨٠، وإلى ٠,٣٦٪ عام ١٩٨٦. ونتج عن ذلك التجاء الدول النامية إلى عقد القروض مع المصادر الخاصة والبنوك التجارية الخارجية.

* إرتفاع نسبة الديّون ذات الفوائد المتغيرة.. وقد وصل معدل هذه الفوائد إلى نحو ٢٠٪ عام ١٩٨١.. كما إزداد نصيب الديون قصيرة الأجل.

٣ ـ الآثار السلبية للديون الخارجية :

* **تدهور فعالية نقل الموارد الأجنبية للدول النامية:** مع إزدياد عبء المديونية، فقد أدى إرتفاع معدلات خدمة الدين إلى إنعكاس في إتجاه تحويلات الموارد الصافية إلى البلدان النامية (ففي خلال الفترة: ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧) تحولت القيمة الإجمالية الإيجابية لجملة التحويلات الصافية للموارد التمويلية للدول النامية المستوردة لرأس المال (٩٨ دولة) في صورة إستثمارات مباشرة وتدفقات الإئتمان الخاص والتمويل العام من ٤١,٧ مليار دولار إلى قيمة إجمالية سلبية بلغت ٢٥,٦ مليار دولار(٢).

* **إضعاف إمكانية تعبئة الإدخار المحلي:** ففي القسم الأكبر من الدول النامية، تتسم القدرة المحلية على تكوين رأس المال بعدم تعبئتها على الوجه الأمثل de façon optimale وما دامت المديونية الخارجية ممكنة، وما دام رأس المال يمكن إستيراده ـ وبالجملة ـ ودون صعوبات كبيرة، فان الحافز على تشجيع وتعبئة المدخرات المحلية يكون ضعيفا.

---

(١) وتشمل ١٧ دولة صناعية متقدمة.

(٢) راجع: - Nations Unies; "Etude sur..", op. cit. P.121.

ـ وقد أشار البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠ إلى أن ٨٪ فقط من المعونات الأمريكية قد إعتبرت فعلا كمعونة من أجل التنمية لصالح الدول منخفضة الدخل.

ثالثاً : المشكلة السكانية والتنمية

ـ نبدأ أولاً بعرض معطيات المشكلة، ثم نناقش بعد ذلك تأثير النمو السريع لمعدلات الزيادة السكانية على عملية التنمية.

١ ـ معطيات المشكلة السكانية في الدول النامية:

ـ تتمثل مشكلة تزايد السكان في الدول النامية في أن نمو السكان بمعدلات سريعة متزايدة يلغي اثر الزيادة في الإنتاج والدخل. فلا يجني هؤلاء السكان ثمار الجهود المبذولة في مجال النمو الإقتصادي. ولا يمكن التغلب على المشكلة السكانية إلا بتحقيق زيادة في الإنتاج والدخول بمعدلات تفوق بكثير معدل الزيادة في السكان. ومع ذلك فإن مشكلة الضغط السكانى قد لا تواجه جميع البلدان المتخلفة كما يشاهد في بعض البلدان خفيفة السكان، إلا أنها تأخذ طابعا عنيفا في معظم هذه الدول.

ـ ولقد أصبحت الزيادة السكانية المستمرة في دول العالم الثالث تمثل سمة رئيسية من سمات هذه الدول خلال الخمسين عاما الأخيرة من القرن الحالي، وعلى وجه الخصوص منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن اكتشاف التخلف قد عاصر الزيادة المذهلة للسكان في العالم منذ بداية القرن العشرين، فقد ظل المعدل المتوسط للنمو السكانى العالمي ثابتا تقريبا خلال قرون طويلة حيث لم يزد عن ٠,٣٪ وارتفع إلى ٠,٥٪ في نهاية القرن التاسع عشر وفي عام ١٩٤٠ وصل هذا المعدل إلى ١٪ وإلى أكثر من ٢٪ في الوقت الحالي. ان تعبير الانفجار السكانى L'explosion Demographique يبدو معناه واضحاً إذا ما علمنا أنه كان يلزم مُضِيُّ أكثر من ٣٠٠٠٠٠ سنة ليضاف إلى سكان العالم في القرون الماضية ثلاثة مليارات من البشر، وفي القرن الحالي فانه يكفي فقط ثلاثين عاماً ليضاف هذا العدد إلى سكان العالم... لقد كان سكان

العالم يبلغون نحو ٥٠٠ مليون نسمة عام ١٦٥٠، وبعد قرنين وصل هذا العدد إلى نحو مليار نسمة وتضاعف هذا العدد في عـام ١٩٣٠، ولكنه وصل إلى أكثر من ثلاثة مليارات عام ١٩٦٠ وإلى أكثر من أربع مليارات عام ١٩٧٥، وفي بداية عـام (١٩٩٠) تـعدى هـذا العدد الخمسة مليـارات من البشر. وفي الستينـات من القرن الحالي قدرت الزيادة السنوية في سكان العالم نحو ٦٠ مليون نسمة، وفي الوقت الحالي تقدر هذه الـزيـادة السنـويـة في المتـوسط بنحـو ٨٠ مليون نسمة(١).

ـ هذه الزيادة السنوية في سكان العالم يساهم في القدر الأكبر منها سكان دول العالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأمريكا الـلاتينيـة حيث يبلـغ سكـان هـذه الدول نحو ٧٥٪ من سكان العالم.. ويوضح الجدول الآتى تطـور السكـان في العالم خلال الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩٧٨:

تطـــور سكان العالم (مليون نسمة)

ســـنة	١٩٠٠	١٩٥٠	١٩٧٨
سكان العالم	١٦٥٠	٢٤٨٦	٤١٤٥
أوروبا	٢٩٦	٣٩٢	٥٥٠
روسيا	١٣٤	١٨٠	٢٦١
أمريكا الشمالية	٨٢	١٦٦	٢٤١
اليابان	٤٤	٨٣	١١٤
آسيا	٨٨١	١٢٧٢	٢٢٠٠
افريقيا	١٣٣	٢١٧	٤٣٧
أمريكا اللاتينية	٦٣	١٣٥	٤٤٢

(١) راجـع في ذلك : - Y. Lacoste; "Géographie du sous - développement", P.U.F., Paris, 1981, p. 83.

- ويتضح من الاحصاءات التي تنشرها الأمم المتحدة أن معدلات المواليد في المناطق النامية تتراوح بين ٣٠٪ و٥٠٪ سنويا، أما في المناطق المتقدمة فهي تتراوح بين ١٠٪ و٢٠٪ سنويا. وفي خلال الفترة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٧٧ بلغ المعدل السنوي المتوسط للنمو السكاني ٠,٧٪ في أوروبا، وفي آسيا، فإن هذا المعدل قد بلغ ١,٤٪.. كما تشير احصاءات البنك الدولي إلى إنخفاض هذه المعدلات في الدول المتقدمة وإلى إرتفاعها في الدول النامية.

ويشير الجدول الآتى إلى تطور هذه المعدلات خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨(١).

تطور معدلات النمو السكاني سنوياً (وفي المتوسط) ٪

(في الدول المتقدمة)			(في الدول النامية)		
الدولة	٦٥ـ٨٠	٨٠ـ٨٨	الدولة	٦٥ـ٨٠	٨٠ـ٨٨
فرنسا	٠,٧	٠,٤	مصر	٢,١	٢,٦
كندا	١,٣	٠,٩	أثيوبيا	٢,٧	٢,٩
الدانماريك	٠,٥	٠,٠	بنجلاديش	٢,٧	٢,٨
المانيا الفيدرالية	٠,٣	٠,١	أوغندا	٢,٩	٣,٢
السويد	٠,٥	٠,٢	نيجيريا	٢,٥	٣,٣
أمريكا	١,٠	١,٠	الهند	٢,٣	٢,٢
النرويج	٠,٦	٠,٣	غانا	٢,٢	٢,٤
اليابان	١,٢	٠,٦	المغرب	٢,٥	٢,٧
سويسرا	٠,٥	٠,٣	الجزائر	٣,١	٢,١

(١) المصدر : - Banque Mondiale; "Rapport sur le développement dans le Monde Washington, Juine, 1990, p. 250 - 251.

ـ وإذا كـان إرتفـاع معـدلات المـواليـد في الـدول النـاميـة هــو السبب الديموجرافي المباشر للتزايد المستمر في معدلات النمـو السكـانى، فـإن التسـاؤل يثور حول أسباب هذا الإرتفاع في تلك الدول؟

الواقع أن هذه الأسباب يمكن تقسيمها إلى عوامل إقتصاديـة وإجتماعيـة وديموجرافية (متعلقة بالتغير السكانى في ذاته):

وتتمثل **الأسباب الإقتصادية** فيما يلي:

أ ـ إنخفاض تكاليف تربية الأطفال: حيث تتميز الدول النامية ـ بعكس الدول المتقدمة ـ بإنخفاض مستوى وتكاليف المعيشـة. ومـا ينفق من ميـزانيـة الأسرة على تربية وتعليم الأطفال لا يمثل سوى جزء بسيط خصوصا في المناطق الريفية، ومن ثم لا يخشى الوالدان إنجاب عدد كبير من الأولاد.

ب ـ غلبة الإقتصاد الزراعي: حيث مازالت دول نامية عديدة تستخـدم العمل اليدوي في القطاع الزراعي، على خلاف الحال في الدول المتقدمة التي تعتمد على الآلات الحديثة في الزراعة. ومن هنا فان إنجاب الأطفال في المناطق الـريفيـة في الدول النامية يعتبر موردا إقتصاديا ومصدر رزق للمزارعين.

جـ ـ التفاوت الواضح في توزيع الدخل: حيث تتميز دول العالم الثالث بحصول قلة من الأغنياء على القدر الأكبر من الدخل وحصول الكثرة من الفقراء على القدر الأقل منه وتشير الإحصاءات إلى أن متوسط عدد أفراد الأسرة في طبقة الفقراء يكون عادة أكبر بكثير مما هو عليه في طبقـة الأغنيـاء. ويـرجـع ذلك إلى رغبة الأغنيـاء في تقسيم الثـروة على عـدد محدود من الأبنـاء حتى لا ينخفض مستوى معيشتهم.. ومن ثم، فإن توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع على نحو أكثر عدالة قد يسـاهم في خفض معدل المواليد.

د ـ التخلف الشديـد في المنـاطق الـريفيـة: حيث تكون هـذه المنـاطق

محرومة من وسائل الترفيه والثقافة ونشر الوعي كالأندية والملاعب والمسارح ودور السينما والكهرباء، ومن ثم يكون شغل أوقات الفراغ في «صناعة الأولاد» بعد الإنتهاء من زراعة الحقول.

أما **الأسباب الإجتماعية** فيمكن إرجاعها إجمالا إلى ما يأتي:

أ ـ إرتفاع نسبة الأميين في الدول النامية حيث تصل هذه النسبة أحيانا إلى ٩٠٪ من مجموع السكان.. وهو ما يفقد الأفراد القدرة على التفكير في «التخطيط العائلي» وإدراك أهمية إرتباط التنمية بتنظيم الأسرة.(١).

ب ـ إنتشار فكرة العائلة الكبيرة في المناطق الريفية بالدول النامية نظرا للإعتقاد بأن قوة العائلة ترتكز على عدد أفرادها..

جـ ـ الرغبة في إنجاب طفل ذكر: حيث يؤدي نظام الوراثة طبقا لتعاليم الدين الإسلامي ـ في بعض دول العالم الثالث الإسلامية ـ إلى إستحقاق جميع أفراد العائلة ـ في حالة وفاة الأب ـ لنصيب في التركة ان لم يكن للمتوفي إبن ذكر، فإن وجد فلن يستحق في التركة إلا زوجة المتوفي وأبنائه ووالديه.

د ـ تعدد الزوجات وإنتشار الطلاق: ولعل ذلك يمثل سببا في إرتفاع معدل المواليد في الدول الإسلامية بصفة خاصة.

هـ ـ التفسير الخاطىء للتعاليم الدينية: حيث يعتقد الكثيرون من سكان الدول الإسلامية بصفة خاصة أن الشريعة الإسلامية تحرم تنظيم النسل. والواقع أن مثل هذا التفسير ليس سوى إنعكاس للتقاليد والعادات

---

(١) وقد أجريت أبحاث فى جمهورية مصر العربية لمعرفة مدى تأثير مستوى التعليم للزوجة على حجم الأسرة اتضح منها أن المائه زوجة فى مستوى التعليم الجامعى قد انجبن ٣٩٤ طفلاً، بينما انجبت المائة زوجة الأميات ٧٠٨ طفلاً. راجع : د. على لطفى «التنمية الاقتصادية»، مرجع سابق، ص٦١.

السائدة في تلك الدول. ومن المتفق عليه بين أئمة الإسلام أن منع تكوين الجنين ليس محرما، وإنما يحرم قتل الجنين بعد تكوينه (الإجهاض).

- ومن **العوامل الديموجرافية** يمكن أن نشير إلى:

أ - إرتفاع نسبة صغار السن بين السكان حيث تصل نسبة من تقل أعمارهم عن ١٨ سنة أكثر من ٥٠٪ في معظم الدول النامية، مع إنتشار الزواج بين ذوي الأعمار الصغيرة نسبيا وعلى وجه الخصوص في المناطق الريفية.

ب - إرتفاع معدلات الخصوبة والإنجاب في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة. ويعني معدل الخصوبة بصفة عامة مجموع الأطفال الذين يولدون أحياء للنساء القابلات للإنجاب واللاتى تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ سنة، ويكون تسجيلهن خلال سنة بالنسبة لكل ١٠٠٠ امرأة من نفس المجموعة من السن وبقسمة ذلك على ٢,٠٥، يمكن الحصول على معدل الإنجاب(١).

وفي البلاد التي لا تطبق تحديد النسل، فان المعدل الإجمالي للإنجاب يتراوح بين ٣، - ٣,٥، وهذا يعني أن متوسط عدد الأطفال للسيدة الواحدة يتروح بين ٥ و٧ أطفال(٢). وفي مصر فان هذا المعدل قدر سنة ١٩٤٧ بـ ٢,٧٥ وإرتفع إلى ٢,٩٩ سنة ١٩٦٦، وفي عام ١٩٧٢ وصل إلى ٢,٤، ويعد هذا المعدل مرتفعا جداً إذا ما قارناه بمثيله في دول أوربا الغربية حيث بلغ متوسطه في القرن التاسع عشر بـ ٢,٥ ثم إنخفض إلى ١ خلال القرن العشرين. وفي بعض هذه الدول إنخفض هذا المعدل إلى ٠,٨ وقد إنعكس هذا المعدل المرتفع للإنجاب

(١) راجع: - A Sauvy; "La Population", Collque Sais-Je? P.U.F., Paris, 1979, p. 64- 69.

(٢) - A.M. Dourlien - Rollier; "le Planning familial dans le monde", Paris, 1969, P. 264.

في مصر في عدد الأفراد التي تلدهم المرأة في سن الإنجاب(١)، حيث بلغ هذا العدد في المتوسط خمسة أفراد، بينما لم يبلغ سوى ١,٤ في المانيا الفيدرالية، و١,٥ في سويسرا، ١,٩ في فرنسا، ١,٨ في الولايات المتحدة، و١,٧ في النمسا(٢).

جـ - إرتفاع معدل وفيات الأطفال: ويعني ذلك وفاة نسبة كبيرة من الأطفال قبل وصولهم إلى سن الرشد. ورغم ما صاحب التقدم الطبي والخدمات الصحية من إنخفاض في هذه المعدلات في كل من الدول المتقدمة والنامية خلال السنوات الأخيرة، فمازال معدل وفيات الأطفال أكثر إرتفاعا في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة: ففي خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨، وكما ورد في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم (١٩٩٠)، إنخفض هذا المعدل (كنسبة في كل ألف من الأطفال المولودين أحياء) من ٢٤ إلى ٩ بلجيكا، ومن ٢٢ إلى ٨ في فرنسا، ومن ٢٤ إلى ٧ في كندا، ومن ٢٠ إلى ٩ في إنجلترا ومن ١٣ إلى ٦ في السويد، ومن ٢٥ إلى ١٠ في امريكا، ومن ١٨ إلى ٥ في اليابان، أما في الدول النامية، فقد إنخفض هذا المعدل - وخلال نفس الفترة - من ١٧٢ إلى ٨٣ في مصر(٣)، ومن ١٤٥ إلى ٧١ في المغرب، ومن ١١٢ إلى ٥٧ في جواتيمالا، ومن ١٦٥ إلى ٧٥ في تركيا، ومن ١٥٤ إلى ٧٢ في الجزائر. ويرجع إرتفاع معدل وفيات الأطفال في الدول النامية إلى أسباب كثيرة من أهمها: نقص وسوء

---

(١) راجع : وداد سليمان، «العوامل المؤثرة فى خصوبة المرأة العاملة»، رسالة ماجستير فى الاجتماع، جامعة القاهرة، نشرت فى مجلة دراسات سكانية، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، العدد ٨، مايو سنة ١٩٧٤.

(٢) انظر : - A. Sauvy; "la population...", op. Cit., p. 46.

(٣) بلغ متوسط معدل وفيات الأطفال فى مصر ١٢٧,٧ فى الألف خلال الفترة (١٩١٧ - ١٩٧٨)، راجع دراستنا : «زيادة السكان : عقبة أم دافع للتنمية ؟ دراسة للمشكلة فى مصر»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨، ص١٦ وما بعدها.

التغذية، إنتشار الأمراض ونقص مستوى الخدمة الصحية، عدم إنتشار الوعي الصحي...إلخ.

ويدفع هذا الإرتفاع (في معدل وفيات الأطفال) الآباء إلى إنجاب عدد كبير من الأطفال أملاً في أن يبقى بعضهم على قيد الحياة. وبالإضافة إلى ذلك فإن متوسط إرتفاع العمر في هذه الدول منخفض، ومن ثم يتولد لدى سكانها شعور بأنه يجب أن تكون لديهم ذرية ليسعدون بها في أيام شبابهم قبل أن يموتوا.

٢ ـ أثر الزيادة السكانية على التنمية:

حظى هذا الموضوع باهتمام بالغ من جانب المهتمين بقضايا التنمية سواء في الدوائر العلمية أو في المناقشات العامة وأصبح تطور النمو السكانى في كل الدول بصفة عامة، وفي الدول النامية بصفة خاصة يمثل مؤشرا هاما لتوجيه خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ولعل الأهمية الكبرى للدراسات السكانية في العالم تظهر جليا عندما يطرح التساؤل: هل يمكن لموارد الثروة في العالم أن تكفي لمواجهة طلبات الزيادة المطردة في عدد السكان؟ وهل تعتبر هذه الزيادة عقبة في طريقة التنمية أم أنها تعد دافعا أو عاملا مساعدا من عوامل النمو؟

والواقع أن هذا التساؤل على جانب عظيم من الأهمية، إذ أن الإجابة عليه تمثل ضوءا ينير الطريق الذي يمكن أن تسلكه عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ولقد إختلفت الآراء بشأن تأثير التزايد السكانى على موارد الثروة ومعدلات التنمية، وذهب فريق من الاقتصاديين إلى أن هذا التزايد السكانى لن يتناسب مع زيادة موارد العيش؛ بمعنى أن نصيب الفرد من هذه الموارد سيقل باستمرار طالما إستمر عدد السكان في التزايد. ويعد «مالتس» أول أنصار هذا

الرأي وأول من نادى به منذ ما يقرب من مائتي عام، حيث إفترض أن الإتجاه في الزيادة السكانية العالمية هو بنسبة متوالية هندسية، بينما تتجه موارد العيش إلى أن تزداد بنسبة متوالية عددية، ومعنى ذلك أنه كلما تضاعف وتكاثر عدد السكان فان وسائل الحياة لن تكن كافية إلى الحد الذي تصبح معه الحياة مستحيلة إلا إذا إتخذت إجراءات للاقلال من معدلات المواليد. ووفقا لهذه النظرية: إذا كنا بصدد السنوات: صفر، ٢٥، ٥٠، ٧٥، ١٠٠، وكان تزايد السكان: ١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢، فان وسائل العيش ستكون بالتوالي العددي: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦... ولقد أيد هذه النظرية التشاؤمية جانب كبير من الإقتصاديين المعاصرين، وخصوصا فيما يتعلق بالوضع في الدو النامية، أو دول العالم الثالث والتي أصبحت تتميز بارتفاع معدل زيادة سكانها خلال النصف قرن الأخير كما سبق أن أشرنا.

أما الفريق الآخر من الإقتصاديين، فانهم يرفضون هذه الفكرة التشاؤمية، وذهب بعضهم إلى حد القول أنه «لا يجب أبدا أن نخاف من كثرة السكان وذلك لأنه لا ثروة ولا قوة إلا بالبشر»(١). كما أن الزيادة السكانية في رأي بعض منهم لها آثار إيجابية على التنمية الإقتصادية.

وبين هاتين الوجهتين من النظر، يأتى رأي فريق آخر مؤكدا أن الزيادة السكانية في الدول النامية هي أمر واقع ويستلزم ذلك التعايش معها أيا كانت آثارها سلبية أو إيجابية على النمو الإقتصادي، وفي النهاية نرى آخرين يذهبون إلى إعتبار التزايد السكانى في الدول النامية نتيجة للتخلف وليس سببا له.

ونستعرض هنا بايجاز هذه الآراء المختلفة للقضية:

---

(١) راجع الاشارة إلى ذلك في : - Ch. Amborsi, M. Baleste, et M. Tacli "les grandes Puissances du Monde Contemporain", Paris, 1975, Vol. I, p. 73.

(أ) الزيادة السكانية هي المشكلة الكبرى للتنمية:

بعد الحرب العالمية الثانية، إتخذ الفكر الإقتصادي الغربي وكثير من الإقتصاديين في الدول النامية ظاهرة إرتفاع معدل النمو السكاني سبباً أساسيا لتفسير الفقر والتخلف في هذه الدول بدلا من النظر إلى هذا الوضع كنتيجة للعملية التاريخية للتخلف والتي لعب الإستعمار الدور الأساسي فيها، ومن غير بحث الأسباب التاريخية والإجتماعية والسياسية المسئولة عن هذه الظاهرة.. ويكاد يجمع القائلون بهذا التفسير السطحي على أن النمو السريع للسكان في الدول النامية يؤثر تأثيرا سلبيا على الإنتاج وذلك من خلال ازدياد معدلات الإستهلاك وبالتالي خفض معدلات الإدخار والإستثمار وتكوين رأس المال المنتج. كما أن إنخفاض الإنتاج سيؤدي إلى عجز موازين المدفوعات في هذه الدول وقصور مواردها من النقد الأجنبي عن الوفاء بمطالب الإستيراد، حيث تؤدي سرعة النمو السكاني إلى ضياع جزء كبير من الموارد المتاحة من النقد الأجنبي اما بسبب زيادة الإستهلاك المحلي للمنتجات الوطنية على حساب التصدير، أو زيادة إستيراد السلع الغذائية والإستهلاكية لسد حاجة الزيادة في السكان أو كلاهما معا رغم حاجة التنمية إلى تحقيق أقصى زيادة في موارد النقد الأجنبي ووضعها في خدمة الإنتاج(١). وفي هذا الجال يقول: «أ. لويس»:

«ان تعبير فائض السكان Surpeuplement يشير إلى أربعة من المعاني المختلفة، فهو يعني أولا أن البلد ذات «الفائض السكاني» يمكن فيها لنصيب الفرد من الإنتاج أن يكون أكثر إرتفاعاً لو كان سكانها أقل عددا، وثانيا فإن هذا الاصطلاح يعني أن الدولة ذات العدد الكبير من السكان لا يمكن أن توفر الغذاء لهم دون إستيراد للمواد الغذائية من الخارج، وثالثا فإن المعنى الأكثر تطرفا قد يتمثل في عدم التوازن في السكان والموارد للدرجة التي يصبح أي تغير ديموجرافي فيها غير منتج لأي أثر على الإنتاج الكلي، وأخيرا فإن المعنى الأكثر

---

(١) راجع دكتور/ عبدالرحمن زكى ابراهيم «قضايا التخلف والتنمية» دار الجامعات العربية، الاسكندرية، بدون تاريخ، ص٤٣ وما بعدها.

عمـومية لهذا «التعبير» قـد يتمثـل في أن البلـد تستهلك المـوارد غير المتجـددة بمعدلات عالية جدا»(١).

ـ وفي كتابه "إقتصاديات السكان في ظـل التضخم السكـانى" يقـول د. صلاح الدين نامق "ان الحقيقة الضخمة التي تفرض وجـودهـا في هـذا العصر هي أن المشكلة السكانية ظاهرة إقتصـاديـة على جـانب كبير من الأهميـة تخيم بثقلها وغيومها على الغالبية الساحقة من الدول الناميـة والمتخلفـة التي تشكـل فيما بينها ما يقرب من ثلثي سكان هذا الكوكب، فتخضعها لمشيئتهـا، وتتحكم في مقدراتها، ومن هنا فإذا لم تبذل الجهـود نحـو التخلص من جميـع آثـارهـا المخربة فستتسع الهوة التي تفصـل بين الـدول الغنيـة والفقيرة على إتسـاعهـا الحالي" (٢).. ويؤكد نفس الكاتب قائلاً: ان مشكلة مصر الإقتصاديـة هي قبـل أي شيء آخر مشكلة زيادة سكانية تلتهم ثمرات التنمية الإقتصـاديـة وتجعلهـا تصب في وعاء بغير قاع... ان مشكلة الزيادة السكانية في مصر هي المشكلـة الأم التي يتفرع عنها الكثير من مشاكلنا الإقتصادية الملحة" (٣).

ـ "وعلى سبيل المثال، لو اخذنا فرنسـا ـ كبلـد متقـدم ـ وإفترضنـا أن "معدل النمو السكانى فيها قد إرتفع فجأة إلى ٣,٥٪ كما هو الحال في الجزائر، فإنها ـ أي فرنسا ـ بكل ما لديهـا من تجهيـزات وتقـدم تكنـولـوجي حـديث، ستصبح بلدا متخلفاً، لماذا؟

يجيب على ذلك "موريس جارنييه" قائلا "لأنه في بلد ذو معدل مـرتفـع جدا للنمو السكانى، يمكن لنسبة صغار السن فيه (أي غير المنتجين) أن تتعدى

---

(١) - W. A. Lewis, "la theorie de la Croissance économique", Paris 1971, p. 332.

(٢) دكتور/ صلاح الـدين نـامق، «إقتصـاديـات السكـان فى ظـل التضخم السكـانى»، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص٣٠.

(٣) أنظر مقاله المنشور فى جريدة الأخبار، القاهرة، بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٨.

٥٠٪ من مجموع السكان (في الجـزائر ٥٤٪ من السكان تقـل أعمارهم عن ١٨ سنة).

فإذا أضفنا المرضى والمعوقين (في الهند مثلا يوجد ١٠ مليون من فاقدي البصر) وكذلك كبار السن، فان ٦٠٪ من السكان يمكن إعتبـارهم غير منتجين. وعلى ذلك فإن نسبة الـ ٤٠٪ (القائمين بالأنشطة الإنتاجية). ستصبح مسئولة ليس فقط عن الإنتاج لاشباع حاجتهم، ولكن أيضا من أجل مواجهة حاجات الـ ٦٠٪ من السكان غير المنتجين (١).

ـ وفي نفس هذا الإتجاه، يذهب الإقتصادي المعروف «بول بـايـروش» إلى إعتبار التضخم السكانى (كظاهرة جـديـدة إنتشرت في دول العـالم الثـالث)من العقبات العظمى في طريق الإنطلاق الإقتصادي لهذه الدول.. إنه لمجرد الحفـاظ على مستوى المعيشة (المنخفض جدا في هذه الدول) فان معدل تكوين رأس المال الإجمالي السنوي يجب ألا يقل عن ١١٪ من الناتج القومي. وحتى يمكن تحقيق معدل للنمو في مستوى معيشة الفـرد بمقـدار ١٪ (وهو معدل متواضع جـدا) فان معدل تكوين رأس المال يجب أن يصل ـ نظريا ـ إلى ما يقرب من ١٦٪ من الناتج القومي(٢).

ـ وفي سطور قليلة يحاول البعض عرض الآثار السلبية للزيادة السكانية على التنمية على النحو التالي: " التضخم السكانى.. يولد من الظروف مـا يعـوق قدرة المجتمع على تنمية قدراتـه الإنتـاجيـة: فمن نـاحيـة تـزداد مـع التضخم السكانى الإحتياجات التمويلية لتوفير الحـد الأدنى مـع الخـدمـات الضروريـة

---

(١) راجع : د/ محمد على الليثى، «التنمية الاقتصادية»، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٩، ص٤٨.

(٢) انظـر فى ذلك : - Nations Unies; "l'industrie dans le Monde depuis 1960", New York, 1979, p. 333.

للعنصر البشري، بالإضافة إلى ضمان حد معيشي أدنى لقطاع كبير للعنصر البشري، بالإضافة إلى ضمان حد معيشي أدنى لقطاع كبير من المواطنين (الدعم مثلا). والمعنى الواضح لتزايد الأعباء الأساسية هو الإنتقاص المطرد في قدرة المجتمع على إحتجاز جزء من موارده لاغراض التراكم الرأسمالي، وهو ما يتمثل فيما رأيناه من تناقض في قدرة المجتمع المصري على الإدخار وفيما نلاحظه من إتساع متزايد في الفجوة بين هذه المقدرة وبين حجم الإستثمار اللازم... ومن ناحية أخرى يخلق التضخم السكانى أنسب الظروف لإستشراء بيئة التخلف بكل أبعادها، وفي مقدمتها الميل إلى إستمرار التزايد البشري السريع... (مما يترتب عليه) ضعف في إنتاجية الفرد، وسهولة الإنسياق مع الميول الإستهلاكية "الإستعراضية"... ومن ثم تأصل عوامل التضاؤل في الميل إلى ـ والقدرة على ـ الإدخار»(١). وقد ورد في أحد التقارير الخاصة بآثار السكان على التنمية أن مصر تتميز "بمستويات مرتفعة للخصوبة والنمو السكانى ونسبة الاعالة، وهذه العوامل تعوق بشدة تقدم مصر الإقتصادي والإجتماعي، وتجعل من المستحيل بلوغ أغلب أهدافها الطويلة المدى. ان خفضا كبيرا في متوسط عدد الأطفال لكل أسرة يمكن أن يؤدي إلى تحسن ملموس في إمكانات التنمية ويزيد من قدرة مصر على تحقيق أو الإقتراب من تحقيق أهدافها التنموية»(٢).

(ب) الزيادة السكانية نعمة لا نقمة:

ـ والقائلون بهذا الرأي هم القلة، وهم يؤسسون وجهة نظرهم هذه على أن: وجهة النظر التشاؤمية فيما يتعلق بآثار الزيادة السكانية لم تمعن النظر في

---

(١) راجع : مجموعة أبحاث المؤتمر العلمى الثانى للإقتصاديين المصريين»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص٤٤٨.

(٢) أنظر : دكتور/ ابراهيم العيسوى، «إنفجار سكانى أم أزمة تنمية ؟»، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٥، ص٨٤.

فلسفة التاريخ وطبيعة تطور الكشوف العلمية وقدرة العقل البشري على الإبتكار - إن كل طفل يولد ليس فقط فما يأكل ولكنه أيضا يد تعمل وعقل يفكر ويبدع، انه ليس فقط عبئا إضافيا على الإستهلاك ولكنه إضافة متزايدة للإنتاج (ان أي مولود إضافي يوضع في جانب المستهلكين ١٥ سنة وفي جانب المنتجين أكثر من ضعف هذه السنوات - ان للنمو السكانى مزايا عديدة عديدة أهمها تحفيز الهمم لتغيير طرق وأساليب الإنتاج، والإقتصاد في إستخدام الأرض وبدء التصنيع وتوفير حجم كبير للسوق بما يستتبعه من تقسيم أفضل للعمل ووفورات الإنتاج الكبير، فضلا عن أن وجود نسبة عالية من الشباب يمثل عنصرا ايجابيا من حيث أنهم أكثر تقبلا للتغيير وأكثر حماسا للبحث عنه وتحقيقه. ان الحجم الأكبر من السكان مع وجود نسبة مرتفعة من الشباب يؤدي إلى شعور عظيم بالسخط تجاه الأنظمة القائمة التي عجزت عن علاج التخلف ويولد ضغوطا قوية لتغيير هذه الأنظمة ومن ثم يصبح "الإنفجار السكانى" عاملاً إيجابياً "حيث أنه سيدمر الفقر وسوء توزيع الدخل والتخلف بوجه عام" (١).

- ومن ناحية أخرى، فان الدول المتقدمة في الوقت الحاضر قد شهدت هي الأخرى خلال الثورة الصناعية معدلات مرتفعة للزيادة السكانية، وفي إنجلترا مثلا - وخلال القرن التاسع عشر - تراوح معدل النمو في الزيادة الطبيعية للسكان ما بين ١,١٪ و١,٤٪، بينما كان معدل النمو الإقتصادي خلال الثورة الصناعية بطيئا ولم يتعد في المتوسط ٢٪ سنويا. ان الزيادة السكانية في كثير من الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر كانت في حدود مثيلتها في دول العالم الثالث منذ بضع عشرات من السنين. وفي دول أوروبا الغربية، لم تكن الزيادة السكانية أبدا عائقا للإنطلاق الإقتصادي(٢).

---

(١) انظر فى هذا الرأى مثلاً : - K.H. KHALIL; "The impact of development on population growth", in l'Egypte Contemparaine, n. 370, Oct., 1979, p. 39 - 66.

(٢) - Y. Lactoste, "Géographie..", op. cit., p. 97.

جـ) وجوب التعايش مع الزيادة السكانية:

وتتلخص وجهة النظر هذه في ان الزيـادة السكـانيـة في الـدول النـاميـة سحى أمرا واقعا، وأيا كانت آثارها السلبية على النمو الإقتصادي، فإنها ستظل ئمة لفترة طويلة، ومن ثم ينبغي البحث عن الكيفية التي يمكن بها أن نتعايش نها. ويؤكد ذلك بعض الإقتصاديين في قولهم "ان تسارع النمو السكانى منـذ خمسينات قد أدى إلى هيكل سكـانى شـاب جـدا، وهـو مـا سـوف يؤدي إلى حتفاظ بمعدل مرتفـع للمـواليـد لبعض الـوقت، حتى إذا إتجهت الخصـوبـة نخفاض".

وهذا يعني "أن المشكلات المرتبطـة بـالنمـو السكـانى السريـع لن يمكن نبها بسياسات خفض الخصوبة. فبرغم أن هـذه السيـاسـات قـد تؤدي إلى تلاف الصورة كثيراً في المدى الطويـل، إلا أن معظم الـدول المتخلفـة سيتعين يها أن تعيش في ظل معدلات مرتفعة للنمو السكانى لعدة عقود قـادمـة. كما ين عليها أن تتوقع أن يتضاعف عدد سكانها تقريبا خلال جيل أو ما يقـرب ، ذلك (١).. ويقول د. إبراهيم العيسوي "... ولذلك فالأقرب إلى اليقين هو أن ثر الصافي للنمو السكانى على التنمية الإقتصادية سلبي في الأجل القصير، أما ثر الطويل الأجل فلا يمكن تقرير شيء بشأنه بدرجة معقولة من الثقـة، ومن حتمل أنه أثر سلبي، ما لم تكن هناك جهود نشطة لزيادة التكوين الـرأسمالي طوير التكنولوجيا الملائمة وإعادة هيكلة الإقتصاد" (٢).

) الزيادة السكانية هي نتيجة للتخلف وليست سببا له:

- ويرى المؤيدون لهذه الوجهة من النظر أن الزيادة السكانيـة هي المتغير

(- R. Cassen and M. Wolfson & eds. "Planning For growing population", O.E.C.D. Paris. 1978, p. 11-12.

) راجع : دكتور/ إبراهيم العيسوى، «انفجار سكانى...» مرجع سابق، ص٨٦.

التـابـع في دالـة التنميـة والسكـان، أمـا المتغير المستقـل والمؤثـر فهـو التقـدم الإقتصادي... وها هـو الإقتصـادي الفـرنسي Y. LACOSTE يقـول: "... ان التباطؤ في الإندفاع الـديمـوجـرافي، في الأقطـار المتقـدمـة، هـو نتيجـة للتطـور الإقتصادي والإجتماعي أكثر بكثير مما هو سبب له. وفي بلدان العالم الثـالث لا يمكن إعتبار تزايد السكان كسبب أول للتخلف. فالنماء الديموجرافي لم يتسـارع فيها الا بعد إنتشار الإقتصاد الحديث عبر العالم بزمن طويـل. وإذا كـان هـذا الإنتشار قد أدى في أقطار مـا وراء البحـار لتطـور إقتصـادي وإجتماعي (كما كانت الحالة في أوروبا وفي أمريكا الشمالية بتأثير بريطانى) فـان من الصـواب القول بـأن التخلف لم يظهـر بعـدئذ مبـاشرة. فـاذا كـان التحسن في مستـوى المعيشة قد انتج إنخفاضا في نسبة الولادات، فان الفائض الطبيعي سيكون أقـل بكثير عندما تنقص الثورة الطبية من شدة نسبة الوفيات. ومن الصحيح القـول بأن النماء الديموجرافي قد أصبح اليوم عظيما وهذا يؤلف صعوبة كبرى.

ولكن هنا أيضا تكون الظاهرة الديموجرافية نتيجة للوضـع الإقتصـادي والإجتماعي أكثر منها سببا له(١).

ومن جهة أخرى يقول "لاكوست" ان انكماش نسبة التوالد بشكل كثيف يؤدي ـ على المدى الطويل ـ إلى مصاعب جديدة: فهو يقـود الى الشيخـوخـة في السكان بشكل سريع، الأمر الذي قـد تكـون نتـائجـه خطيرة جـداً، هـذا إذا لم تتحقق مسبقا نجاحات إقتصادية عظيمة. ففي اليابان سيقفز عـدد الأشخـاص الذين تتجـاوز أعمارهم ٦٠ سنـة من ٨٪ إلى ٢٥٪ في عـام ٢٠١٥ (في حين ستهبط نسبة صغار السن من ٣٣ إلى ١٦٪) بينما في فرنسا التي تعتبر نسبة الشيخوخة فيها أعلى من مثيلاتها بالعالم، لا يؤلف المتقدمون في السن أكثر من ١٧٪. فعلى الرغم من ديناميكيـة الإقتصـاد في بلـد متقـدم مـا، أصبحت هـذه الشيخوخة العالية مصدر متاعب. ترى هل بمقـدور الإقتصـاد الهزيـل في بلـد

---

(١) راجع مؤلفه بعنوان «العالم الثالث أو جغرافية التخلف»، ترجمة : د/ عبدالرحمن حميدة، دار الحقيقة للنشر والطباعة، بيروت (عن الطبقة الفرنسية)١٩٦٩ ص٢٥٧ ومابعدها.

متخلف أن يتحمل عبئا ثقيلا كالذي سيمثله هؤلاء الكهول العديدون؟ أن التنمية الإقتصادية المباشرة منذ الآن هي التي تستطيع وحدها أن تسمح بتحمل هذا العبء القادم..

"ولهذا لا يكون التزايد الديموجرافي السبب الأول للتخلف، فتزايد السكان لا يكون مفرطا إلا بالنسبة لنمو إقتصادي محدود، وما كان للإندفاع الديموجرافي أن يتوصل إلى مثل هذه السرعة وأن يخلق مثل هذه المتاعب، لو أمكن تخفيض نسبة الولادات تدريجيا بتأثيرات التنمية الإقتصادية والإجتماعية. "فالحل" الديموجرافي الصرف، والقائم على تحديد النسل ـ دون غيره ـ هو حل مصيره الفشل. فمفعوله الآن يبدو زهيدا ويستدعي تزايد السكان... ان سياسة تحديد النسل ضرورية لتخفيف حدة الإندفاع الديموجرافي على المدى الطويل، ولكن لا يمكن تطبيقها بشكل ناجح دون تحقيق نجاحات إقتصادية وإجتماعية عظيمة.. وهكذا يظهر أن تأخر وضعف التقدم الإقتصادي وكأنها السبب الأكبر للتخلف. ويكمن حل مصاعب العالم الثالث واعادة التوازن بين نمو السكان ونمو الموارد في جهد التنمية الإقتصادية وحده"(١).

(هـ) النظرة الموضوعية للقضية:

ـ إن إستعراض وجهات النظر السابقة حول قضية العلاقة بين السكان والتنمية يمكن أن يقودنا إلى إبداء الملاحظات الآتية:

أ ـ ان العلاقة بين النمو السكانى والتطور الإقتصادي هي علاقة حتمية، فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر في نفس الوقت، ومع ذلك فإن البعض يلقي تبعة التخلف كاملة على مجرد النمو السكانى، بينما يسلم البعض الآخر بالدور الأولي والرئيسي للتطور الإقتصادي والإجتماعي في خفض معدلات النمو السكانى... وأيا كانت صحة هذا الرأي أو ذاك، فان الأمر يجب ألا يكون بهذا التعميم والإطلاق. ان التأثير المتبادل بين السكان والتنمية يتباين باختلاف الظروف

(١) نفس المرجعين السابقين مباشرة، ص٢٥٨، ص١٠٣، على التوالى.

الخاصة بكل دولة وباختلاف المدى الزمني (آثار قصيرة الأجل وآثار طويلة الأجل).. كما أن نتائج بعض الدراسات التطبيقية تؤخذ في أحوال كثيرة وكأنها حقائق لا يتطرق إليها الشك، مع أن تمحيص هذه النتائج والوقوف على المنهج المتبع في إشتقاقها قد يؤدي بالباحث المحايد إلى الشك فيها بل وإلى إنكارها التام في بعض الحالات(١).

ب ـ ان القاء التبعة كلها على النمو السكانى (كسبب رئيسي وجوهري للتخلف) لا يتفق مع النظرة الموضوعية لأية معادلة أصابها إختلال أو إنعدام للتوازن.. ذلك لأن هذا الإختلال قد يرجع إلى أي من طرفي المعادلة أو للطرفين معا.

فالقول بأن سبب أزمة الغذاء أو المواصلات أو الاسكان وغير ذلك هو عدم توازن إنتاج هذه القطاعات مع الزيادة في السكان بمعنى أن الزيادة السكانية هي السبب، هو قول يسهل الرد عليه بأن الإحتمال الآخر قائم وهو: قصور نمو إنتاج هذه القطاعات وعجزه عن ملاحقة نمو السكان لخلل ما في هذه القطاعات أو في أسلوب التنمية بصفة عامة.

جـ ـ ان القول بأن التزايد السكانى هو المسئول عن التخلف لا يكون منطقيا أو صحيحا إلا في تلك الحالة التي يتحقق فيها الإستغلال الممكن لكل الموارد المتاحة في المجتمع وصولا إلى أقصى حد مستطاع لمعدلات نمو الإنتاج، وأن كل شيء قد تم فعله لتنمية الموارد المالية اللازمة لمواجهة الإنفاق العام على الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الإجتماعية.

د ـ إذا كانت بعض الدراسات قد أظهرت التأثير السلبي لمعدلات النمو المرتفعة للسكان على التنمية، فان البعض الآخر منها قد أوضح أن حجم هذا الأثر السلبي كان ضئيلا للغاية. ففي مصر مثلا، إتضح أن إنخفاض معدل نمو السكان من ٢,٣٪ في سنة ١٩٧٦ إلى ١,٤١٪ في سنة ١٩٨٥ (وذلك لم يتحقق

(١) - R. Gendarme; "La pauvreté des Nations", Ed. Cujus, Paris, 1973, p. 350.

بالطبع) يؤدي إلى إرتفاع معدل نمو الإنتاج بنحو ٠,١ أو ٠,٢٪ حسب إستراتيجية التنمية المتبعة(١). وقد أشارت بعض الدراسات كذلك إلى ضعف الإرتباط الإحصائي، سلبيا كان أو إيجابياً، أو إنعدامه كلية بين نمو السكان والدخل، سواء بالنسبة للدخل الكلي أو لمتوسط دخل الفرد في الدول النامية(٢).

وبصرف النظر عن دلائل هذه الدراسات، فان الواقع المشاهد خلال السنوات الماضية، يؤكد لنا حقيقة هامة وهي أن إرتفاع مستويات المعيشة ـ كنتيجة للتقدم الإقتصادي والإجتاعي في الدول المتقدمة قد أدى تلقائيا إلى إنخفاض معدلات النمو السكانى بها. كما أن إنخفاض هذه المستويات (مستويات المعيشة) ـ كنتيجة للتخلف الإقتصادي والإجتماعي في الدول النامية، قد صوحب بإرتفاع مستمر في معدلات النمو السكانى بها.. لقد أضحى التزايد السكانى ـ وهو ما تخشى الدول النامية منه وتعتبره العقبة الكبرى في طريق تنميتها، هو الأمر المرغوب في معظم الدول المتقدمة، تسعى إلى تحقيقه بكل الوسائل الممكنة.. ففي فرنسا مثلا أصبحت حملات الدعاية الواسعة لزيادة المواليد تجرى خوفا من إصابتها بالشيخوخة(٣).. وها هو الرئيس الفرنسي السابق "جيسكار ديستان" يقول في كتابه "الديمقراطية الفرنسية"(٤) إن المشكلة الثالثة الشاغلة التي تمس عمق حياة المجتمع الفرنسي هي تلك التي تخص التطور السكانى، فبعد أن كانت فرنسا أكثر دول أوربا تأهلا بالسكان، عرفت فترة طويلة من الركود السكاني عبر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وكانت وحيدة بين دول كان سكانها يتزايدون بسرعة، ثم عرفت

---

(١) راجع : دكتور/ إبراهيم العيسوى، مرجع سابق، ص٩٢ وما بعدها.

(٢) من هذه الدراسات مثلاً : - S. Kuznets;"Population, Capital, and Growth, selected Essays, London, 1974.

(٣) راجع جريدة الأهرام، القاهرة، بتاريخ ١٩٨٥/٩/٧.

(٤) - V. Giscard D'Estaing; "La Démocracie Française", Ed. Fayard, Paris, 1976.

تجديدا رائعا لنمو سكانها عقب الحرب حفز إزدهارها القومي، فلم يشد نمو إقتصادها فحسب بل أعاد لفرنسا حيويتها وقدرتها على التغيير وكذا نشاط الدولة الفتية. وفجأة تحطم منحنى المواليد إعتبارا من ١٩٦٥ في جميع الدول الصناعية في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية والإتحاد السوفيتي، وكانت فرنسا آخرها تأثراً بهذا الإتجاه وبقدر أقل حتى الآن، إلا أنها لن تفلت منه، فمعدل المواليد الآن لم يعد كافيا للإبقاء على مستوى السكان الحاليين... ان المصلحة الجماعية لهذا البلد، وكذا المصلحة الفردية لكل فرنسي، تفرضان أن نستمر في النمو السكانى، إذا أردنا أن نتابع التقدم ونحسن من تكاتف الأجيال المقبلة".

- وخلال النصف الثانى من السبعينات، بلغت نسبة كبار السن ١٣٪ (لمن هم أكثر من ٦٥ سنة)، أكثر من ٢٠٪ (لمن هم أكثر من ٦٠ سنة) وذلك في كل الدول المتقدمة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية(١). وفي فرنسا تشير التوقعات إلى أنه في سنة ٢٠٢٠ ستشكل نسبة المسنين الفرنسيين (أكثر من ٦٠ سنة) ما يتراوح بين ٢٣ و٢٨٪ من مجموع السكان.. وحاليا يمسك المسنون الفرنسيون بـ ٦٠٪ من مجموع الإدخار الوطني(٢).

- وفي **مصر**، كانت السياسة السكانية والتي طبقت منذ منتصف الستينات وحتى الوقت الحاضر، تهدف إلى تخفيض معدل المواليد بما يحقق التوازن بين النمو السكانى وأهداف خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدولة.. ورغم مضي نحو ربع قرن منذ تطبيق هذه السياسة والتي إرتكزت أساسا على برامج تنظيم الأسرة والحث - بالإقناع - على إعتناق جمهور المتزوجين لمفهوم الأسرة الصغيرة، نجد أن معدل النمو السكانى قد بلغ وفقا للإحصاءات الرسمية ٢,٨٠٪ عام ١٩٨٦ بينما كان ٢,٥٠٪ عام ١٩٦٦!!.

---

(١) - A. Sauvy; "La Population..", op. cit., p. 59.

(٢) راجع : مجلة «الصديق» الصادرة عن : دار الصديق للدراسات الاستراتيجية والانتاج الاعلامى، باريس، العدد (٣)، يونيو ١٩٩٠، ص١٨.

ـ إن المشكلة السكانية ـ كما يقول وبحق ـ د. عـزيـز البنـداري "ليست مشكلة تزايد السكان فحسب ولكنها ذات ثلاثة أبعاد: بعد يخص نمو السكـان، وآخر يخص توزيعهم، والثـالث يتعلق بخصـائصهم.. وتتجلى المشكلـة في هـذه الأبعار الثلاثة لأي مشاهد دون الحاجة إلى التعمق فيها. فمصر تشكو من تزايد سكانى سيؤدي إلى تضاعف سكانها خلال الثلاثين عاما القـادمـة، ومن سـوء توزيعهم حيث يتركز سكانها على أقـل من ٤٪ من أراضيها، فتبلغ كثـافتهم في بعض المناطق نحو ١٠٠٠٠ نسمة/كم٢ وهي بذلك من أعلى النسب التي يعرفها العالم الآن، وسوف تتضاعف خلال العشرين عاماً القادمة إذا ما بقينا على نفس المساحة المأهولة، أما خصائصهم فهي منخفضة للغاية، وعلى سبيل المثال فـان ٧٠٪ من أبنائها أميـون، وأقـل من ٨٪ من نسائها يشاركن في قواها العـاملـة، وأساليبها الزراعية بدائية، والتكنولوجيا متأخرة... الخ مما يقع تحت المضمـون الذي يميز الإنسان ويقسم سكان العالم إلى ثلث متقدم وثلين متخلفين" (١).

ـ رغم ذلك كان إهتمامنا بجانب واحد من المشكلة هو جـانب التـزايـد أو النمو السكانى في حد ذاته، وأرجعنا كل همومنا إلى هـذا البعـد بمفـرده، وكـأن خفض هذا النمو هو المخرج الوحيد لكل مشكلاتنا.: إن هذه النظـرة الضيقـة لا تراعى العلاقات التبادلية التي توجـد بين شطـري معـادلـة النمـو الإقتصـادي والنمو السكاني، كما أنهـا تغفـل الجـانبين الآخـرين (التـوزيـع والخصـائص) للمشكلة السكانية. ان المغالاة في الآثار السلبية للزيادة السكـانيـة على التنميـة، تعني محاولة لاخفاء قصور أسلوب التنمية، وربما كان أيضا مسايرة لصيحـة الدول المتقدمة التي لعبت الدور الرائد في إهتمام الدول النامية بهذا الجانب دون سواه.

---

(١) دكتور/ عزيـز البنـدارى «السكـان والتنميـة»، دراسـة منشـورة ضمن أبحـاث المؤتمر السنوى الثـانى لـلاقتصـادين المصريين، عن الجمعيـة المصريـة لـلاقتصـاد السيـاسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٧٨، ص٤٤٨.

رابعاً : مشكلة تكوين رأس المال في الدول النامية

- يتفق جميع المهتمين بدراسة قضايا التنمية في الدول النامية على أن لمشكلة تكوين رأس المال في هذه الدول وجهان: الأول هو جانب العرض والثانى هو جانب الطلب حيث يتوقف الجانب الأول أي عرض رؤوس الأموال على الرغبة في الإدخار مع المقدرة عليه، كما يتوقف الجانب الثاني أي طلب رؤوس الأموال على الحافز على الإستثمار.

وعلى ذلك فإن إصطلاح "تكوين رأس المال" إنما يعني مقدار الإدخار المتراكم وإستخدامه، كما يعني حجم الإستثمارات المتحققة والتي يتم تمويلها بالإدخار المحلي أو الأجنبي.

- وإذا كانت الدراسات النظرية والتطبيقية قد أكدت التناسب الطردي بين معدلات الاستثمار والنمو الإقتصادي، كما سبق أن ذكرنا، فإن هذه الدراسات، قد أكدت أيضا وجود ذات العلاقة بين معدلات الإدخاد والنمو الإقتصادي. ففي الدول المتخلفة يتراوح معدل الإدخار العام (الحكومي) بين ١٪، ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي، بينما يتراوح هذا المعدل بين ٥٪، ٧٪ في الدول المتقدمة(١)، ومن ثم فان المشكلة الكبرى تتمثل ـ كما يقول "لويس" في فهم الكيفية التي يمكن بها لمجتع لا يدخر سوى ٥٪ من دخله القومي أن يصبح مدخرا لـ ١٢٪ من هذا الدخل، وذلك مع كل التغييرات التي يمكن إحداثها في القدرات والمؤسسات والفنون التي تصاحب هذا التحول(٢).. ويؤكد الإقتصادي "كوزنيتس" على أنه "كلما كان الإدخار قويا كلما كانت نسبة رأس المال إلى الناتج القومي مرتفعة(٣). وفي دراسة له حول علاقة معدل النمو الإقتصادي للدخل في فرنسا بمعدل الإدخار المحلي الصافي، خلال الفترة من ١٨٥٣ إلى

---

(١) - E. Gannagé; "Financement du développement", P.U.F., Paris, 1969, p. 21.

(٢) - W.A. Lewis; "La théoris de la croissance..." op Cit., p. 24.

(٣) - S. Kuznets; "Population, Capital, and Growth", London, 1974, p. 193.

١٩١١، وجد أن التناسب طردي بين هذين المعدلين كما يـوضـح ذلك الجـدول الآتى(٤).

الــفترة الزمنـيـة	الادخار المحلي الصافي/ الدخل القومي ٪	معدل النمو في الدخل القومي ٪
١٨٧٨ ـ ١٩٥٣	٪ ٨,٥	٪ ٢,١٠
١٨٧٨ ـ ١٩٠٣	٪ ٤,٦	٪ ١,١٥
١٩٠٣ ـ ١٩١١	٪ ٥,٦	٪ ١,٤٠

ـ وفي اليابان، وخلال الستينات من القرن الحـالي، بلغت نسبـة الإدخـار الإجمالي ٤٠٪ من الناتج القومي الإجمالي وذلك مقـابـل حـوالي ٢٠٪ في الدول المتقدمة الأخرى.. وخـلال الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٦، إرتفعت نسبة إدخـار الأفراد والعـائلات من ٦,٢٪ إلى ١٨,٤٪ من دخلهم المتاح، وقـد صـاحب ذلك إرتفاع نصيب الفرد من الدخـل القـومي من ١٨٣ دولار إلى ٦٩٤ دولار، كما إرتفع المعدل السنوي لنمو الناتج القومي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) من ٧,٢٪ إلى ١٣,٨٪ خلال نفس الفترة(١).

وفي مصر، بلغ معدل النمو السنوي المتوسط (على أساس تكلفـة عـوامـل الإنتاج وبأسعار ١٩٦٥/٦٤) ٦,١٪ خلال النصف الأول من الستينـات، وقـد إرتبط ذلك بتحقيق معدل مرتفع نسبيا للإدخـار بلـغ نحـو ١٤٪ من النـاتـج المحلي الإجمالي، وخلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ إنخفض معدل الإدخار المحلي ليصل إلى ٧,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهـايتهـا، وقـد إرتبط ذلك

(١) راجع : - S. Okita; "La Croissance rapide du Japan d'aprés - guerre", in : Analyse et Prévision, Tome : V, No. 1, Janv. 1968, p. 1-28.

بإنخفاض في معـدلات النمـو للنـاتـج المحلي الإجمالي لتصـل إلى ٤,٢٪ في عـام ١٩٨٧/٨٦(١).

- إن هذه اللمحة الموجزة عن إرتبـاط معـدلات الإدخـار بمعـدلات النمـو الإقتصادي تشير إلى أن مشكلة عرض رؤوس الأموال في الدول النامية تـرجـع أساسا إلى إنخفاض معـدلات الإدخـار المحلي بهـا... وكـذلك فـان مشكلـة طلب رؤوس الأموال (أي الإستثمار) ترجع إلى أسباب كثيرة من أهمها ضعف الحافز على الإستثمار وهو ما يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال الإنتـاجيـة وبـالتـالي إلى إنخفاض معدلات النمـو... إن البحث عن أسبـاب إنخفـاض معـدلات التكـوين الرأسمالي في الدول النامية لابد وأن يدور اذن حول هذين الجانبين معا (ضعف معدلات الإدخار ومعدلات الإستثمار المنتج). وسنحـاول فيما يلي إيضـاح هـذه الأسباب إجمالا وبشيء من التفصيل:

١ - العوامل المؤثرة في حجم المدخرات المحلية:

أ - الحلقة المفرغة للفقر: Le Cercle Vicieux De La Pauvreté

ويقصد بها أن الظروف التي تسود البلاد المتخلفة هي من السـوء بحيث لا تسمح بقيام تنمية إقتصادية فالفقر لا يلد إلا فقراً. وتفترض هذه الـدائرة أن الناس في الدول المتخلفة ليست لديهم القدرة على الإدخار بسبب فقرهم الشديد، وحيث لا يدخرون فلن يتمكنوا من القيام بعملية تنمية بسبب إنعدام الإستثمار، وبدون هذا الأخير ستظل الإنتاجية ضعيفة ويظل الناس فقراء.

ولقد حاول Nurkseتحليل هذه الـدائرة من زاويتي عـرض وطلب رأس

(١) راجع دراستنا : «الإدخار والنمو الاقتصادى - دراسة لمكونات ومحدودات الادخار المحلى وعلاقته بالنمو الاقتصادى فى مصر»، دار النهضة العربيـة، القـاهـرة، ١٩٨٩، ص١٤١ وما بعدها.

المال(١). فمن زاوية العرض، تتميز الدول النامية بضعف المقدرة على الإدخار، وهذا الضعف هو نتيجة لإنخفاض الدخل الحقيقي، وهذا الإنخفاض هو نفسه إنعكاس للضعف في الإنتاجية والذي يتولد في الغالب الأعم من الحالات من نقص رأس المال.. وهذا النقص هو النتيجة الطبيعية لضعف القدرة على الإدخار، وهكذا يتلاقى طرفا الدائرة في جانب العرض.

ومن زاوية الطلب نجد أن ضعف الحافز على الإستثمار يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال وبالتالي ضعف القدرة الإنتاجية ومن ثم هبوط مستوى الدخل وضعف القوة الشرائية لدى الأفراد، وذلك ما يؤدي إلى ضعف الحافز على الإستثمار، وهكذا تغلق الدائرة بتلاقي طرفيها.

ـ ورغم ما يسود هذا التحليل من منطق ظاهري يقنع باطراد بقاء البلاد المتخلفة في قبضة التخلف، فإنه لا يوفر بذاته دليلاً صالحاً للعمل. ذلك أن القول بوجود علاقات دائرية بين مجموعة من العوامل، لا يعفى من ضرورة تحليل هذه العوامل(٢)، الواحد منها بعد الآخر، ودراسة مختلف العلاقات التي تتجاوب فيما بينها بما يتأتى معه توفير أساس صالح لرسم السياسية الإنمائية.

وكذلك فإن هذا التحليل لم يوضح فكرة العلاقة بين الإدخار والدخل، ولم يتطرق إلى العوامل المؤثرة في رغبة الأفراد في الإدخار. وقد إفتراض هذا التحليل أن سلوك جميع الأفراد متطابق، وهذا أمر غير حقيقي.. كما أنه لم يتطرق إلى الأسباب التاريخية للتخلف ولم يكشف عن أسباب بقائه حتى الآن.. وإذا كان

---

(١) - R. Nurkse; "les Problémes de la Formation : du capital dans les pays sous-développés", Trad. Françaisc, Ed. Cyjus, Paris, 1968.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه العوامل، راجع مثلاً.

د. رمزى زكى، مشككة الادخار، مع دراسة خاصة عن البلاد النامية،، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦.

هذا التحليل قد إعتبر أن مستوى الدخل هو الحاكم الوحيد لحجم المدخرات، فإن ذلك يناقض فكرة أن الإدخار هو في النهاية محصلة لتفاعل مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية (الإجتماعية والإقتصادية) منها مثلا مستوى الوعي بأهمية الإدخار، نمط توزيع الدخل القومي وكفاءة أجهزة الإدخار.. الخ. ومن جهة أخرى، فانه حتى لو كان صحيحا ـ وفقا لهذا التحليل ـ إن ضيق السوق يرتبط بضعف القوة الشرائية، فإن معدلا مرتفعا للربح يمكن أن يعوض حجم النشاط المنخفض (والواقع يشير إلى أن تكوين عقلية القائمين بالمشروعات يتأثر غالبا بطريقة المضاربة La Spéculation) وكذلك فان ضيق السوق والمرتبط بضعف القوة الشرائية، ليس دائما هو العقبة التي تواجه الإستثمارات، ان أخطاء إدارة هذه الإستثمارات يمكن أن تكون هي الأكثر تأثيرا في هذا المجال).

كما أن التسليم بهذا التحليل يلقي بظلال كثيفة من التشاؤم واليأس على مستقبل التنمية في الدول النامية، ولقد إستطاعت بعض هذه الدول أن تكسر هذه الحلقة المفرغة للفقير فعلا وتنطلق في طريق التنمية(١).

ب ـ هروب رؤوس الأموال إلى الخارج :

La Fuite Des Capitaux à L'étranger :

ـ ويعتبر ذلك من أهم أسباب ضعف معدل التكوين الرأسمالي في الدول النامية. فمن المعروف أن عددا من الأثرياء جدا في هذه الدول يفضل إيداع أمواله في البنوك الأجنبية ولا سيما في البنوك السويسرية عن إستثمارها في الداخل.

---

(١) ففى خلال الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٧٨)، ارتفعت نسبة الموارد المخصصة لتكوين رأس المال من ١٧ إلى ٢٤٪ فى الهند، ومن ٢٠ إلى ٢٥٪ فى المكسيك، ومن ٢٠ إلى ٢٦٪ فى تيوان، ومن ١٩ إلى ٢٧٪ فى اليونان، ومن ١١ إلى ٣٢٪ فى كوريا الجنوبية. وقد أصبحت هذه الدول من الدول شبه الصناعية، أو الدول الصناعية الجديدة. لمزيد من التفاصيل حول نمو هذه الدول، راجع مثلاً :

- P. Judet; "Les nouveaux pays, industruels", Paris, 1981, p. 16 et su.

ومن أهم الدوافع لهذا التصرف عدم الإستقرار السياسي في الدول النامية، والخوف من التأميم أو المصادرة، والبحث عن معدلات فائدة أكثر إرتفاعاً.

جـ - إرتفاع الميل للإستهلاك:

- الإنفاق الإستهلاكي هو الإستعمال الثاني لذلك الجزء من الدخل (أو الناتج) الذي لم يدخر.. ويتمثل الإستهلاك في ذلك النشاط الذي يشبع الأفراد به ومن خلاله حاجاتهم المتعددة.. ومعنى ذلك أن كل قرار يتخذه الأفراد فيما يتعلق بالإستهلاك، إنما هو في الوقت ذاته قرار يؤثر في الإدخار والعكس صحيح.. وإذا كان بعض أفراد المجتمع هم المنتجون، فإن كل أفراد المجتمع بلا إستثناء - مستهلكون(١).

- وقد إهتمت النظرية الإقتصادية بتحليل العلاقة بين حجم الإستهلاك وحجم الدخل الذي يتسبب فيه.. وفي هذا المجال يمكن التمييز بين ما يسمى بالميل المتوسط للإستهلاك والميل الحدي للإستهلاك.. ويقصد بالأول العلاقة الموجودة في لحظة معينة بين مبلغ الإنفاق الإستهلاكي (ك) ومبلغ الدخل المتاح للأفراد (ل) أي $\frac{ك}{ل}$. أما الميل الحدي للإستهلاك فيقصد به العلاقة بين مقدار التغير في مبلغ الإنفاق الإستهلاكي (Δ ك) والتغير في مبلغ الدخل الذي يتسبب فيه (Δ ل) أي $\frac{\Delta ك}{\Delta ل}$ .. وهنا فان الأهمية المتعلقة بالميل الحدي للإستهلاك أكبر بكثير من تلك المتعلقة بالميل المتوسط للإستهلاك لأن الميل الأول هو الذي يمكن من معرفة الكيفية أو النسبة التي توزع بها الزيادة الإحتمالية في دخول الأفراد بين الإدخار والإستهلاك.

- ولما كانت الدول المتخلفة تتميز بإنخفاض مستوى الدخل، فإن الإنفاق الإستهلاكي على ضروريات الحياة يستأثر بالشطر الأعظم من هذا الدخل ولا يتبقى إلا أقل القليل للإدخار. فبالنسبة إلى ذوي الدخول المحدودة (وهم

---

(١) - W. C. Bagly, R. M. Merdew; "Understanding Economics", The Macmilan Com. 1951, p. 73.

يكونون القسم الأكبر من السكان في هذه الدول) غالبا ما يستغرق الإنفاق الإستهلاكي كل الدخل ولا يدخر منه شيء ومن ثم فإن $\frac{\text{ك}}{\text{ل}}$ = ٠١ وكذلك فإن $\frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ل}}$ يرتفع مع زيادة الدخل حتى يبلغ أيضا الواحد الصحيح مع كل زيادة تحدث في دخل هؤلاء. ولما كان مجموع $\frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ل}}$ + $\frac{\Delta \text{د}}{\Delta \text{ل}}$ (الميل الحدي للإدخار) =٠١، فان وصول الميل الأول إلى واحد صحيح يعني أن الميل الثانى = صفرا أي أن الإدخار يصبح منعدما.

وقد أشارت احدى الدراسات إلى أن متوسط الميل الحدي لإدخار القطاع العائلي في مصر خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦ لم يبلغ سوى ٠,٠٧، كما أن متوسط معدل الإدخار المتوسط لهذا القطاع (المدخــــرات) لم يكن سوى ٢,٥٪ خلال نفس الفترة(١)... إن ذلك يعني أن كل الزيادة التي طرأت على الدخل المتاح لهذا القطاع كانت توجه بكاملها تقريبا نحو الإنفاق الإستهلاكي..

ـ ولا شك أن عامل "التقليد أو المحاكاة" L'effet de Démonstration له أثره الهام في زيادة الميل للإستهلاك وبالتالي خفض الميل المتوسط والحدي للإدخار.. فالجزء الأكبر من الزيادة في الدخول يوجه إلى إستهلاك السلع المستوردة، وخصوصاً السلع الترفيهية Biens de Luxe ولا يتوقف أثر هذا العامل عند هذا الحد فقط، ولكنه يؤدي أيضا إلى زيادة الميل للإستيراد.

د ـ الإكتناز La Thésaurisation

ـ وهو صورة عقيمة من صور الإدخار ويتمثل في تحويل رأس المال النقدي إلى ذهب أو أشياء نفيسة أو الإحتفاظ به بعيدا عن أي شكل من أشكال الإستثمار المنتج.. والواقع أن الإكتناز بهذا المعنى وليد لبعض السمات غير الحميدة في الإنسان كالبخل والخوف. ولا تبرره أية إتجاهات إيجابية فهو لا يتم بالنظر إلى المستقبل ولكن إستجابة لدواعي الحاضر وما تكنه النفس لحب المال

---

(١) راجع : د. رمزى زكى، «مشكلة التضخم فى مصر..» الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠، ص٥٤٥.

في ذاته.. وإذا كان الإكتناز يوجد دائما في الدول النامية (لدى طبقة الأغنياء فيها). فانه يمكن أن يوجد أيضا في الدول المتقدمة ولكن في ظروف معينة كعدم توافر الثقة في البورصة أو البنوك، خصوصا في أوقات الحروب أو الأزمات السياسية.. وقد قدر خبراء الأمم المتحدة في إحدى دراساتهم عن التخلف الإقتصادي(١) أن الإكتناز يمثل حوالي ١٠٪ من الدخل القومي في بعض الدول النامية وبصفة خاصة دول جنوب شرق آسيا ودول الشرق الأوسط حيث تنتشر هذه الظاهرة على نطاق كبير(٢).

- ولا شك أن للاكتناز آثاره الإقتصادية السلبية والتي لا تتمثل فقط في خفض معدلات الإدخار المنتج، ولكن زيادته النسبية تؤدي أيضاً إلى إبطاء في سرعة الدورة النقدية، الأمر الذي يؤدي إلى الإنكماش الإقتصادي، كما أن نقصا في قيمته النسبية (بالنسبة للمجموع الكلي لوسائل الدفع) يؤدي إلى إتساع الضغوط التضخمية.

هـ - نقص كفاءة منشآت الإدخار وتضخم النفقات الإدارية للدولة:

ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن بعض الدول النامية تخصص ما يتراوح بين ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من مجموع إيرادات الميزانية العامة للدولة للنفقات الإدارية (سيارات أمريكية لكبار المسئولين، مرتبات ضخمة جداً لا تتناسب مع أعباء الوظيفة، أجهزة تكييف الهواء، السفر للخارج عدة مرات خلال العام، نفقات الإحتفالات في المناسبات العامة....الخ)(٣).

---

(١) - United Nations, Publications; "Measures for economic development if Under-dereloped Countries", N. York, 1951.

(٢) فبينما بلغت قيمة الذهب الذى استوردته دول الشرق الأوسط والأدنى (بغرض الاكتناز) ١٩٠ مليون دولار فى عام ١٩٥١، فإن قيمة العجز فى الميزان التجارى لهذه الدول فى مواجهة أمريكا (الولايات المتحدة) وكندا فقط قد بلغت ٢٠٩ مليون دولار : راجع :

- R. Gendarme, op. cit., p. 229.

(٣) راجع : دكتور/ على لطفى «التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية»، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٨.

ـ وفي معظم الدول النامية هناك نقص في عـدد منشـآت الإدخـار (بنـوك وصناديق الإدخار، بنوك الإستثمار، صناديق التـوفير... الـخ) بـالإضـافـة إلى نقص كفاءة الموجود منها لأداء رسالتها على الوجه الأكمـل.. والـواقـع أن هـذه المنشآت ليست فقط أوعية لتجميع المدخرات المحليـة، وإنما تـوجهها كـذلك إلى الإستثمارات الملائمة لحاجات التنمية في المجتمع.

و ـ ضعف مساهمة الإدخار الحكومي (الإدخار العام):

بجانب إدخـار القطـاع العـائلي، وإدخـار قطـاع الأعمال الخـاص، يعتبر الإدخار العام، أحد المكونات الأساسية للإدخار المحلي.. ويتمثل الإدخار العام أو الحكومي في فائض الإيرادات الجارية عن النفقات الجارية للمشروعات المملوكـة للدولة (القطاع العام) وتتوقف أربـاح هـذا القطـاع على الأثمان التي تبـاغ بهـا منتجاته وما يتحمله من تكاليف لأزمة لإنتاج هذه المنتجات ومدى تطور الكفاءة الإنتاجية في جملة المشروعات التي يتكون منها.. وكذلك فإن الإدخار العام يتمثل في الإيرادات السيادية التي تحصل عليها الحكومـة نتيجـة للضرائب والـرســوم بمختلف أنواعها، وهنا قان صافي هذه الإيـرادات يتكـون من الفـرق بين إجمالي المتحصل منها وما أنفق في سبيـل تحصيلهـا.. ويطلق البعض على القـدر الـذي تساهم به الضرائب في تمويل الإستثمار العـام إصطـلاح "الإدخـار الجماعي"، حيث يشترك في تحقيقه جمهور المولين من أفـراد المجتمـع، وكـذلك إصطـلاح الإدخار الإجباري نظرا لما تمثلـه الضريبـة من إقتطـاع أو نـزع للمال جبرا عن صاحبه(١).

ـ وفي الدول النـاميـة، تشير الإحصـائيـات إلى إختـلاف مـدى مسـاهمة

---

(١) وقد أشار «نيركس» الى الدور الهام الذى لعبته الضرائب فى تحقيق النمو الاقتصـادى فى اليابان خلال المرحلة الأولى لانطلاقها (١٨٧٠ ـ ١٨٨٠) حيث فـرضت الـدولـة ضرائب قاسية على القطاع الزراعى من أجل تمويل الاستثمار وتكوين رأس المال فى قطاع الأعمال والقطاع الصناعى. راجع مؤلفه :

- Les Problémes .....", op. Cit., p. 146.

الإدخار العام في الإدخار المحلي الإجمالي من دولة إلى أخرى، وذلك وفقا لتنوع النظم الإقتصادية المطبقة من ناحية ووفقا لمرحلة النماء الإقتصادي التي حققها الإقتصاد القومي فيها من ناحية أخرى. ورغم ذلك، فانه يلاحظ ضآلة نصيب الإدخار الحكومي في ناتجها القومي، وكذلك ضعف هذا النصيب في إجمالي إدخارها المحلي بصفة عامة(١) (في الهند مثلا كانت نسبة الإدخار العام في مجمل الإدخار المحلي الصافي ١٩,٥٪ خلال الفترة ١٩٥١/٥٠ ـ ١٩٦٣/٦٢، بينما كانت هذه النسبة حوالي ٢٠٪ عام ١٩٦٢ في الفلبين)(٢).

ـ وفي مصر، يلاحظ أن عدم التناسب بين الإنفاق العام والموارد العامة للدولة يمثل إختلالا أساسيا في التوازن الإقتصادي العام، ففي خلال الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٨، إرتفعت نسبة العجز في الإيرادات العامة الجارية من ١١,٦٪ إلى ٢١,٦٪، وخلال الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ نجد أن عجز الإيرادات العامة عن مواجهة الإنفاق العام قد تزايد إلى أكثر من ثلاث مرات، وبلغت نسبة هذا العجز في المتوسط حوالي ٢٠٪ من الناتج القومي. وفي منتصف الثمانينات وصلت نسبة هذا العجز في الإيرادات العامة إلى نحو ٤٢٪، وفي الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٢٪(٣).

ـ وإذا ما تأملنا تطور مساهمة الإدخار العام ـ في مصر ـ في إجمالي المدخرات المحلية، خلال فترة الستينات والسبعينات لوجدنا أن نسبة الإدخار العام (صافي إيرادات قطاع الأعمال العام + الإيرادات السيادية + التأمينات

---

(١) - El - Sayed ABDEL MAWLA; "Sources de financement des investissements", Cairo, Bookshop, le Caire, 1973, p. 34.

(٢) - E. Ganngé, "Financement..", op. cit., p. 17.

(٣) راجع دراستنا : «الادخار والنمو الاقتصادى...» مرجع سابق، ص٤٦. وكذلك دراستنا : «الضرائب والتنمية، دراسة لدور الضرائب على الدخل فى تمويل الانفاق العام بمصر»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠، ص٢٢٦.

والمعاشات) كانت تمثل ٧٥,٠٪ في عام ٥٩/ ١٩٦٠، إلا أنها هبطت إلى ١٧٪ عام ١٩٧٥(١)، وفي عام ١٩٧٩، أصبح الإدخار العام غير قادر إلا على تغطية ١٨٪ فقط ن مجموع الإنفاق الإستثماري العام في الإقتصاد القـومي و٢٤٪ فقط من إجمالي الإنفاق الإستثماري للقطاع العام(٢).

ـ وإذا كانت الضرائب تمثل مصدرا رئيسيـا من مصـادر الإدخـار المحلي (كادخار اجباري) كما سبق أن ذكرنـا، فـان حصيلتهـا تتسم بـالإنخفـاض في الدول النامية بصفة عامة إذا ما قورنت بمثيلتها في الدول المتقدمة. ففي خـلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣ نجد أن نسبة الحصيلة الضريبية في إجمالي الناتج المحلي قد إرتفعت من ٤١ إلى ٤٥٪ في بلجيكا، ومن ٤١ إلى ٤٦٪ في الدانمارك، ومن ٣٧ إلى ٤٤٪ في فرنسـا، ومن ٣٦ إلى ٣٧٪ في المانيـا، ومن ٢١ إلى ٢٧٪ في اليابان، ومن ٤٣ إلى ٥٠٪ في السويد. وفي مصر نجد أن هذه النسبة قد إرتفعت من ٢٠ إلى ٢٠,٢٪(٣) وفي عـام ١٩٨٨ مثلا، وكما تشير إحصـائيـات البنك الدولي، بلغت نسبة الضرائب على الدخل والأرباح والقيمـة المضـافـة ١٤,٩٪ من إجمالي الإيرادات الجـاريـة في مصر، بينما بلغت هـذه النسبـة ٥١,٨٪ في كندا، ٣٨,٦٪ في الدانمارك، ٦١,٦٪ في إستراليا، ٣٧,١٪ في إيطاليا، ٥١,٥٪ في الولايات المتحدة الأمريكية، ٣٦,٨٪ في بلجيكا، ٢٦,٥٪ في هولندا(٤).

ـ ولسنا هنا في مجال إيضاح أسباب إنخفاض معدل الحصيلة الضريبيـة في الدول النامية، ويكفي أن نشير إلى أحد أهم هـذه الأسبـاب ويتمثـل في عـدم نجـاح النظـام الضريبي المطبق في تعبئـة كـل الإمكـانيـات الضريبيـة المتـاحـة.

---

(١) راجع : د. رمزى زكى، «مشكلة التضخم فى مصر...» مرجع سابق، ص٥٣٩.

(٢) راجع : - World Bank, "R. A. of Egypt; Domestic Resource mobilization and Growth Prospect, for the 1980's", Rap no 3123, Dec. 1980, p. 28.

(٣) راجع دراستنا : «الضرائب والتنمية...» مرجع سابق، ص١٣٣ ـ ١١٥.

(٤) راجع : - Banque Mondiale; "Rapport sur le dévelopment dans le monde, 1990, p. 222 - 223 Tab 12.

فالاقتطاع الضريبي الفعلي مازال أقل بكثير من الإقتطاع الضريبي الممكن أو من الطاقة الضريبية التي يسمح بها مستوى التنمية الإقتصادية المحقق(١).

ن ـ سوء توزيع الدخل القومي:

ـ وهذه السمة أكثر وضوحا في الدول النامية منها في الدول المتقدمة.. ويقدر أنه في المتوسط ـ وبصفة عامة ـ يحصل ٥٪ من مجموع السكان في الدول النامية على ثلث الدخل القومي.. وإذا كانت وجهة النظر في التوزيع الوظائفي La Répartition Fonctionnele تتمثل في دراسة الأنصبة التي تحصل عليها عوامل الإنتاج المختلفة على أساس دور كل منها في النشاط الإقتصادي (الأجور للعمل، الفوائد لرأس المال، الريع للأراضي، الأرباح للمنظمين)، فإن الحديث عن التوزيع الشخصي La Repartition Personnelle يعني دراسة الأنصبة التي يحصل عليها كل فرد على حده من حيث عناصرها وأحجامها النسبية.. والواقع أن هذين النوعين من التوزيع، وإن كانا غير متشابهين، إلا أنهما متصلان(٢).. وتأتى أهمية دراستهما معا ليس فحسب لأن تطورهما يعتبر مؤشرا هاما لبيان مدى العدالة في التوزيع؛ ولكن أيضاً لأن هذا التطور يعكس درجة التقدم أو التخلف التي حققها المجتمع خلال فترة ما.. وكما يقول (أ. جاناجي)(٣) "لا تتحقق المساواة في الدخول مع ضعف التنمية الإقتصادية،

---

(١) فى مصر مثلاً، أشارت دراسة هامة فى هذا المجال إلى أنه خلال الفترة من (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠)، إلى (١٩٧١ ـ ١٩٧٧)، بينما بلغت نسبة الزيارة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ٦٩,٩٪، كانت نسبة الزيادة فى متوسط العبء الضريبى فقط ٢٠,٣٪.
راجع فى ذلك : د. محمد الرزاز، «رؤية لمستقبل دور الضرائب فى تمويل الانفاق العام فى البلاد الآخذة فى النمو»، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة، عدد خاص بمناسبة العيد المئوى للكلية، ١٩٨٣، ص٩٢٢.

(٢) راجع : د. عبدالمنعم البيه، «الدخل والتوزيع»، الطبعة الثالثة، الاسكندرية، ١٩٥٥، ص٤١ وما بعدها.

(٣) - E. Gannagé; "Economic du développement", P.U.F., Paria, 1962, p.1872- 189.

كما لا تتحقق التنمية الإقتصادية مع التوزيع غير العادل للدخول.. هذه هي الحلقة المفرغة للتوزيع في الدول النامية".

ولسنا هنا بصدد دراسة كاملة عن هذا الموضوع، ولكننا سنكتفي بذكر بعض الأمثلة تشير إلى سوء توزيع الدخل في الدول النامية مع إيضاح أثر ذلك على الإدخار المحلي:

- في **الهند** قدر أن النفقات الشهرية للفرد في القرى تعادل ثلثي هذه النفقات في المدن.. وفي المدن الكبرى، فان هذه النفقات تعادل ضعفي مثيلتها في المناطق الريفية.. وفي الدول النامية في جنوب آسيا، نجد أن النسبة بين دخول المهن الحرة ودخول العمال الصناعيين هي ١٥ أو ١:٢٠, بينما نجد هذه النسبة في دول غرب أوروبا المتقدمة ٣ أو ١:٤(١).

- في **البرازيل** وبعد ست سنوات من تطبيق سياسة إقتصادية جديدة تعتمد على رفع معدلات الإدخار والإستثمار من خلال تخفيض أجور العمال ودعوة رأس المال الأجنبي، تشير الإحصائيات أنه وفي عام ١٩٧٠، بلغ نصيب القلة الحاكمة والطبقة البرجوازية الغنية (٥٪ من السكان): ٣٦,٣٪ من الدخل القومي، بينما بلغ نصيب الغالبية العظمى من السكان (٨٠٪ منهم) : ٢٧٪ فقط(٢).

- في **المكسيك**، وخلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠ إرتفعت نسبة ما تحصل عليه القلة الأكثر ثراء (٥٪ من السكان) من ٢٩٪ إلى ٣٦٪ من الدخل

---

(١) - G. Myrdal; "Enquete sur La Pauvreté des Nations", Trad. Française, Ed. du seuil, Paris, 1976, p. 102.

(٢) - A. Abel-Malek et autres, "Clés Pour Une stratégie nouvelle du développment", les éd. ouvriéres, paris, 1984, p. 35.

القومي، بينما إرتفعت هذه النسبة في البرازيل من ٢٣٪ إلى ٢٧٪ وذلك يعني إستفادة القلة من السكان بالقدر الأكبر من ثمار التنمية(١).

ـ وتشير دراسة لمكتب العمل الدولي .B.I.T إلى إرتفاع نسبة السكان الريفيين الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر من ٧٢٪ إلى ٧٤٪ في باكستان خلال الفترة (١٩٦٣ ـ ١٩٧٢)، ومن ٤٠,٢٪ إلى ٦١,٨٪ في بانجلاديش (١٩٦٣ ـ ١٩٧٥)، ومن ٣٠٪ إلى ٣٦,٥٪ في ماليزيا (١٩٥٧ ـ ١٩٧٠)، ومن ١٠,٤٪ إلى ١٢,٧٪ في الفيليبين (١٩٥٦ ـ ١٩٧١)(٢).

ـ وفيما يتعلق **بمصر**، فإن محاولة الوصول إلى شكل محدد لتوزيع الدخل بين الفئات الإجتماعية تصطدم دائما بحقيقة الإفتقار الشديد إلى البيانات اللازمة والخاصة بذلك، ومع ذلك فإن الدراسات المتناثرة ـ في هذا المجال ـ تؤكد في مجموعها إنخفاض مستوى العدالة في التوزيع بنوعيه (الوظائفي والشخصي) في مصر عنه في الدول المتقدمة: ففي دراسة عن "تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء في مصر"(٣) تبيَّن أن نسبة الأسر الريفية التي تعيش تحت خط الفقر (أي التي تحصل على مستوى من الدخل أقل من الحد الأدنى للمعيشة) قد إرتفعت من ٣٧٪ عام ١٩٥٩/٥٨ إلى ٤٥٪ عام ١٩٧٤، وفيما يتعلق بالتوزيع الشخصي للدخل، أشارت هذه الدراسة إلى أن أفقر ٦٠٪ من السكان كانت تحصل على ٣٣,٧٪ من الدخل القومي (١٩٧٦) بينما حصلت أغنى ١٠٪ من السكان في نفس العام على ٣٤,٦٪.

---

(١) - J. Loup; "le Tiérs - Monde.. Peut-it survivre?, Economica, paris, 1984, p. 35.

(٢) أشار إلى هذه الدراسة :

- J. Loup; "Le Tiérs - Monde....", op. Cit., p. 45.

(٣) راجع هذه الدراسة للدكتور/ إبراهيم العيسوى، فى مجلة : مصر المعاصرة، الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، العدد ٣٨٠، أبريل ١٩٨٠، ص١١١ ـ ١٣٤.

وفي دراسة أخرى إعتمدت على بيانات بحث ميزانية الأسرة في مصر (١٩٧٥/٧٤) تبين أنه بينما يحصل ٨٪ من ذوي الدخول العليا على نحو ٣٠٪ من الدخل القومي، فان ٥٢٪ من ذوي الدخول الدنيا لا يحصلون إلا على حوالي ٢٠٪ من الدخل القومي(١).

- وإذا ما نظرنا إلى توزيع الدخل القومي بين الأجور من ناحية وعوائد حقوق التملك من ناحية أخرى، لوجدنا أنه خلال الفترة (٥٩/ ١٩٦٠ - ١٩٨٣/٨٢) بينما إنخفضت الأهمية النسبية للأجور من ٤٢,٨٪ إلى ٣٦,٢٪، إذا بالأهمية النسبية لعوائد حقوق التملك ترتفع في الدخل القومي من ٥٧,٢٪ إلى ٦٣,٨٪.

وليس الأمر هو سوء لتوزيع الدخل في مصر فقط، ولكن الأسوأ هو إنخفاض الدخول الحقيقية للشطر الأعظم من السكان كنتيجة لإنخفاض القوة الشرائية بتأثير التضخم الجامح الذي شهده الإقتصاد خلال السنوات الأخيرة (خلال السنوات الثلاث الأخيرة ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، إرتفع الأجر النقدي بنسبة ٥٠٪ أي بمعدل سنوي متوسط قدره ١٦,٥٪ ومع ذلك فإن معدل التضخم السنوي كان يعادل ضعف هذه النسبة).

- وفيما يتعلق بتأثير سوء توزيع الدخل القومي على معدلات الإدخار في الدول النامية، نجد أن هذا الموضوع قد أثار جدلا في الفكر الإقتصادي حيث يذهب بعض الإقتصاديين إلى وجود التعارض بين الإصلاح الهادف إلى تحقيق العدالة من ناحية، وبين النمو الإقتصادي من ناحية أخرى، بمعنى أن تحقيق هذا الإصلاح يقتضي دفع ثمن يتمثل في إنخفاض معدلات النمو.. وقد إعتبر الفكر التقليدي أن النمو متمثلا في الزيادة الدائمة للناتج يمكن تحقيقه بالإستخدام الكمي لعنصري العمل ورأس المال، دون الإهتمام بالهيكل الكيفي أو

---

(١) راجع : - M. R. El. Edel; "Impact of taxation on Income distribution : An explanatory attempt to estimate tax incidence in Egypt", The politiceal Economy of Income Distribution in Egypt - Inc. New - York - London, 1982, p. 136 - 165.

النوعي Structure Qualitativeلهما. وقد رأى أنصار النظرية الليبرالية La thése libéraleأن عدم العدالة في توزيع الدخل يرفع من مستوى الإدخار والإستثمار.. وكذلك فإن التحليل النظري لدالة الإنفاق الإستهلاكي في خلال فترة ما يوضح أن هذه الدالة إنما توضع أخذا في الإعتبار الكيفية التي وزع بها الدخل القومي في المجتمع خلال هذه الفترة. ولو أن التوزيع كان يتميز بعدالة واضحة من شأنها حصول الطبقات محدودة الدخل على الجزء الأكبر من الدخل القومي، فانه يترتب على ذلك أن تكون أحجام الإنفاق الإستهلاكي عند مستويات الدخول المختلفة أكبر منها فيما لو كان هناك قدر أقل من عدالة التوزيع، ويؤدي ذلك إلى زيادة حجم الإستهلاك ونقص حجم الإدخار الإختياري للأفراد.. وفي نظريته عن النمو الإقتصادي، يخلص (أ. لويس) إلى أن معدل الإدخار بالنسبة للدخل القومي ليس بالتحديد دالة لعدم العدالة في توزيع هذا الدخل، ولكنه على الأرجح دالة لمقدار الأرباح في هذا الدخل القومي.. إن ضعف الإدخار في الدول الفقيرة، لا يرجع - في راية - إلى كونها فقيرة، وإنما يرجع في المقام الأول إلى النمو البطيء للقطاع الرأسمالي بها.. إن الطبقة الرأسمالية هي الأكثر قدرة على الإدخار والإستثمار ورفع معدلات النمو" (١).

- والواقع أن التأمل في هذه الرؤية يؤكد أن أصحابها قد أعطوا الأهمية الكبرى للنمو الإقتصادي على حساب التوازن الإجتماعي، ومن ناحية أخرى، نجدهم يخلطون - وبطريقة غير منطقية - بين الميل للإدخار والميل للإستثمار:

(١) "ان أقل معيار يمكن به الحكم على أسلوب للتنمية هو المدى الذي يمكن للأسلوب المتبع أن يذهب إليه في تحقيق الرفاهية لكل أفراد المجتمع لأجل طويل" (٢) وتأكيدا لذلك، فان التجربة العملية وكذا الدراسات الاحصائية

---

(١) - W. A. Lewis; "La theeorie...", op. Cit., p. 237 - 240.

(٢) راجع : - A. Abdel - Malck; " Clés... op. Cit., p. 21 - 96.

في كل من الدول المتقدمة والنامية تثبت أهمية الإصلاح الهادف للعدالة Les réformes égalitaires في تحقيق النمو والتنمية، وهذه بعض أمثلة:

- في **السويد**، مثلا، ومنذ الثلاثينات من القرن الحالي طُبِّقت سياسة الإصلاح الإجتماعي لتشمل نواحي متعددة: إعادة توزيع الدخول على نحو أكثر عدالة بهدف حماية المستوى المعيشي للأسر، وعلى وجه الخصوص تلك التي تتميز بالدخل المحدود، تحسين مستوى المعاشات، مساعدة كبار السن، إصلاح القطاعات الإجتماعية كالإسكان والتعليم والصحة والغذاء..... الخ. وقد ترتب على هذه الاصلاحات، أن حققت السويد على المستوى الإقتصادي، معدلا للنمو أعلى من مثيله في الدول المتقدمة الأخرى كأمريكا(١).

- في أوائل الثمانينات من القرن الحالي، قدر البنك الدولي أن عدد الأفراد الذين يعيشون في حالة من الفقر المطلق في دول العالم الثالث يبلغ ٨٠٠ مليون، وعلى إفتراض أن حالة توزيع الدخل في هذه الدول ستتطور وفقا لقانون "كوزنييتس" (٢)، فإن عدد هؤلاء الفقراء سيبلغ ٦٠٠ مليون عام ٢٠٠٠، ولكن في الحالة التي يتم فيها تنفيذ نمط النمو وتوزيع ثماره على نحو أكثر عدالة، فإن عدد الفقراء يمكن أن ينخفض إلى ٢٦٠ مليون في نهاية القرن الحالي(٣).

(٢) على خلاف الفكرة السائدة بين بعض الإقتصاديين والتي تتمثل في وجود تعارض بين النمو الإقتصادي وتحقيق العدالة في الدول النامية، يقدم

---

(١) G. Myrdal; "Procés de la Croissance", Trad. Française, P.U.F., Paris, 1978, p. 51 - 52.

(٢) يتمثل هذا القانون (نظرياً أكثر منه تطبيقياً) فى أنه خلال عملية التنمية أو النمو، يتطور توزيع الدخول على نحو غير عادل فى البداية، ثم يصبح أكثر عدالة بعد ذلك.. أى أن المنحنى المعبر عن تطور هذا التوزيع سيكون على شكل حرف (u).. راجع :

- S. Kuznets; "Quantitative aspect, of economic growth of nations", in : Eco. dev. and Cultural Change", Jan", 1963,

(٣) راجع : - J. Loup.; le Tiérs - Monde.." op. Cit., p. 146.

الإقتصادي المعروف "ج. ميردال" أسبابا متعددة تؤكد أهمية العدالة كشرط ضروري للنمو السريع والمستمر، ومن أهمها(١):

- إذا كانت الحجة المعتادة تتمثل في أن عدم العدالة الإقتصادية يؤدي إلى زيادة ثراء الطبقة الغنية وبالتالي زيادة القدر المدخر من دخولها، فإن هذه الحجة ليست ملائمة في معظم الدول النامية، حيث يقوم ملاك العقارات وغيرهم من الأثرياء بتوجيه الزيادة في دخولهم عادة إلى الإستهلاك الترفي، أو إلى الإستثمارات غير المنتجة، أو إلى إيداعها في الخارج، أو إستخدامها في المضاربات أو شراء الأراضي... الخ. وكذلك فإن إنخفاض فاعلية تحديد وعاء الضرائب وجبايتها مع إرتباطه بعدم العدالة في توزيع الدخول والثروات في هذه الدول، لن يؤدي أيضا إلى المساهمة في زيادة الإدخار العام.

- توجد علاقة تبادلية Relation reciproque بين عدم العدالة الإجتماعية وعدم العدالة الإقتصادية، فكل منهما يعتبر سببا ونتيجة للآخر. ذلك لأن عدم العدالة الإجتماعية بما يؤدي إليه من إضعاف الحركة La mobilité وإنخفاض في المنافسة الحرة بمعناها الأكثر إتساعا، يعتبر عائقا للتنمية. ومن الواضح أيضا أن علاقة السببية هذه يترتب عليها أن الإرتفاع بمستوى العدالة الإقتصادية يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

ومنذ الحرب العالمية الأولى، وفي الدول المتقدمة ازدادت وعلى نطاق واسع، الجهود المبذولة لتحقيق العدالة الإجتماعية، وقد صاحبَ ذلك زيادة في الإنتاجية وإرتفاع في مستوى المعيشة.. ومن الأولى أن تبذل هذه الجهود في الدول النامية الأكثر فقرا..

- في كل الدول النامية، يجب أن توجه الجهود نحو تدعيم الوحدة الوطنية Consolidation nationale وعلى ذلك، فإن عدم العدالة، وخصوصا عندما يتزايد، يشكل عقبة خطيرة في طريق هذه الجهود.

---

(١) -G. Myrdal; "Procés...", op. Cit., p. 111.

ـ وأخيرا، يمكن القول أنه إذا كان "ماركس" قد أكد أن إستمرار إتجاه توزيع الدخل في صالح أصحاب الأعمال وفي غير صالح العمال يؤدي في النهاية إلى أزمة النظام الرأسمالي ونهايته(١)، فإن دراسة للإقتصادي المعروف "ر. بريبيش" قد وضحت أن إنقاص نسبة إستهلاك الأثرياء إلى إستهلاك الفقراء من (١:١٥) إلى (١:١٠)، وتوجيه الفائض الناتج من ذلك نحو الإستثمارات المنتجة (في أمريكا اللاتينية) ستؤدي إلى زيادة في معدل النمو للدخل القومي من ١٪ إلى ٣٪ سنويا، وإذا أمكن أن تنخفض نسبة الإستهلاك بين الطبقتين لتصبح ١:٦، فإن معدل الزيادة في الدخل سيصبح ٤٪ سنويا(٢).

٢ ـ مشكلة الإستثمار:

ـ إذا كان الإدخار شرطا جوهريا لابد من توافره من أجل تكوين رأس المال الإنتاجي، فان هذا التكوين يقتضي تحويل هذا الإدخار إلى أموال إنتاجية أو تجهيزات فنية بواسطتها يمكن الحصول على مزيد من الإشباع في المستقبل أو زيادة الدخل في فترة لاحقه.

إن إتخاذ القرار بالقيام بالإستثمار (من قبل الأفراد أو المشروعات أو الدولة) يعني أن يؤخذ عنصرين في الإعتبار: الأول هو التكاليف الحالية لعوامل الإنتاج بصفة عامة، والثانى هو العائد الذي يمكن تحقيقه بعد فترة من الزمن من خلال رأس المال محل الإستثمار.. وهنا فإن الإستثمار يعد

(١) وذلك لأن الاستهلاك الكلى باعتباره دالة للأجور، يعنى أن إستمرار نمو الانتاج من السلع الاستهلاكية لا يتفق مع استمرار تناقص النصيب النسبى للعمال فى الدخل القومى، فيتراكم المخزون السلعى، وينتهى النظام الاقتصادى إلى أزمة تطيح به.. راجع ذلك عند :

.د. عبدالرحمن يسري أحمد، «التنمية الاقتصادية»، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص ٥٩

(٢) راجع : - R. Prebish; "Towards a dynamic development policy for Latin - America, O.N.U., New - York 1963.

منتجا Productif إذا كانت قيمة العائد - خلال هذه الفترة - أكبر من التكاليف الحالية.. وفي الحالة العكسية فان الإستثمار لا يعد منتجا.. وسنحاول فيما يلي إيضاح العوامل المحددة للإستثمار، والإستثمار وعلاقته بالإدخار.

أ - العوامل المؤثرة فى الأستثمار :

- سبق أن ذكرنا أن للأستثمار أنواعا متعددة، وكما تتعدد هذه الأنواع، فأن العوامل المؤثرة فى حجمه تتنوع وتختلف وفقا لطبيعة الأستثمار وشخص القائم به ودوافعه والأستراتيجية الحاكمة لتنمية المجتمع، وكذلك مرحلة النمو التى حققها الأقتصاد القومى..

- وليس هناك بين الأقتصاديين من يعتقد بوجود عامل واحد محدد للأنفاق الأستثمارى، ومع ذلك، فأنهم يختلفون فيما بينهم على الأهمية النسبية لهذا العامل أو ذاك من العوامل المحددة للأستثمار.. ويتفق الجميع على أن المتغيرات فى الطلب النهائى على السلع والخدمات هى العامل الرئيسى المسئول عن تلك التغيرات التى تحدث فى الانفاق الاستثماري طالما أن هذا الأخير يعنى طلبا على معدات ووسائل الأنتاج، ومن ثم فأنه يكون طلبا مشتقا، شأنه فى ذلك شأن الطلب على عوامل الأنتاج الأخرى..

- ويرجع الفضل إلى الأقتصادى الفرنسى (أ. افتاليون) فى تقديم هذه العلاقة بين الأستثمار المشتق كنتيجة للطلب النهائى وذلك فيما يسمى بمبدأ المعجل le principe dàccélération حيث تؤدى الزيادة فى هذا الطلب بنسبة معينة الى زيادة الأنفاق الأستثمارى بنسبة تبلغ عدة أضعاف نسبة الزيادة فى الطلب.(١)

مثال : (نفترض أن الطلب الأستهلاكى قد استقر على سلعة معينة، وأن

---

(١) - A. Aftalion; "La réalité des sur Productions générales", in: Revue d'Economic politique, paris, 1909.

الصناعة المنتجة لهذه السلعة تستخدم آلات عددها ١٠٠٠آلة، العمر الأفتراضى لكل منها ١٠سنوات، وأن ما يتم استبداله سنويا من هذه الآلات نسبته ١٠٪. أي أنه يلزم ١٠٠ آلة للاحلال سنويا ـ وهو ما ينتجه القطاع الانتاجي لهذه الآلات في السنة ـ فإذا ما زاد الطلب على السلعة الاستهلاكية بمقدار ١٠٪ من حجمه الأصلى. فانه يلزم شراء ١٠٠ آلة جديدة لمقابلة هذا الطلب الأضافى. وعلى ذلك فان مجموع ما تحتاجه هذه الصناعة من القطاع المنتج للآلات = ٢٠٠ آلة ـ نصفها للاحلال، والنصف الآخر لمواجهة الزيادة فى الطاقة الانتاجية اللازمة لمواجهة الزيادة في الطلب على السلعة).. ومن ثم فان زيادة فى الطلب الاستهلاكى بمقدار ١٠٪ يكون قد أدى الى زيادة فى الطلب على الآلات (والانفاق الاستثمارى بنسبة ١٠٠٪).. ولكن هذه الزيادة فى الاستثمار المشتق تتوقف على عوامل كثيرة منها : حجم الطاقة الانتاجية، طول عمر الآلات، وجود مخزون من السلع الاستهلاكية أو الطاقة الانتاجية المعطلة.

ـ ومع التغيرات فى حجم الطلب الاستهلاكى، توجد عوامل أخرى كثيرة تؤثر فى حجم الاستثمار منها : مستوى التقدم الفنى، نفقات الاستبدال، الكفاية الحدية لرأس المال، الفائدة(١) مدى توافر مناخ استثمارى ملائم من حيث اتساع السوق، الضرائب، المنافسة... الخ.

ـ فعندما توجد بدائل فنية متعددة يمكن أن تتم العملية الانتاجية على أساس أي منها، فان الفنون الانتاجية سوف تختلف حسب ما اذا كانت تميل إلى استخدام مدخلات أكثر من عنصر العمل مع تخفيض حجم المدخلات من عنصر رأس المال أو العكس(٢). ومن ناحية أخرى، فان التجديدات الفنية

---

(١) لمزيد من التفصيل حول تأثير هذه العوامل على حجم الاستثمار، راجع مثلاً : أ.د./ أحمد جامع، «التحليل الاقتصادى الكلى...»، مرجع سابق، ص٢١٠، وما بعدها.

(٢) راجع فى هذه النقطة مثلاً، د. سعيد الخضرى، «الفن الانتاجي وأثره على كفاءة الاستمرار فى الدول النامية»، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ج ـ عين شمس، ١٩٨٠، ص٦ وما بعدها.

المستمرة تؤدى إلى زيادة فى الانفاق الاستثماري، فهى تستلزم أدوات انتاج جديدة ومتطورة، كما تتطلب الحصول على مواد خام جديدة والبحث عن أسواق لعرض المنتجات (محل التجديد التطوير). وكذلك فأنه من خلال المخترعات الحديثة يسعى المستثمرون الى أشباع الطلب الأضافي الذى ينتج عنها (فى الولايات المتحدة الأمريكية، قدر أنه في خلال الفترة (١٩٥٣ ـ ١٩٥٧) مثلا ، أدى التقدم الفنى الآلى إلى انفاق أستثمارى زادت قيمته عن حجم الأنتاج الذى ترتب عليه. وفي عام ١٩٥٦، ١٩٥٧ طُلِبَ من المنشآت الألمانية تحديد العقبات المعرقلة للاستثمارات، فأجاب ٥٤٪ منها بأن العقبة الأساسية تمثلت في عدم كفاية الطلب كنتيجة لبعض التناقضات الاجمالية في الدخل، وبالنسبة لـ١٧٪ من هذه المنشآت مثلت مشلكة التمويل العقبة الرئيسية)(١).

ـ وفيما يتعلق بالدول النامية، يلاحظ أن حجم الاستثمارات المنتجة تتأثر بعوامل كثيرة منها : تدهور معدلات التبادل التجارى وخصوصا فيما يتعلق بالمنتجات الأولية، التناقض بين العرض والطلب للسلع الانتاجية والاستهلاكية، عدم العدالة في توزيع الدخول، سوء توزيع الموارد المتاحة، انخفاض كفاءة عنصر العمل وكذلك بنوك الاستثمار والتنمية، وزيادة النفقات العسكرية (مثلا خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٤، وعلى أساس الأسعار الثابتة لعام ١٩٧٣، أرتفع حجم الانفاق العسكرى فى جملة هذه الدول من ١٥ الى ٣٩ مليار دولار، بينما ازداد متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الأجمالى من ٢٠٧ الى ٣١٥ دولار أن ذلك يعنى أن هذا المتوسط قد تضاعف ١,٥ مرة، بينما تضاعف الانفاق العسكرى بـ٢,٦ مرة.. وكانت هذه الزيادة في الانفاق العسكرى ترجع فى الجزء الأكبر منها إلى مجموعة دول الشرق الأوسط)(٢).... الخ.

---

(١) - A. Daufin - Meunier; "le jeu de l'épargne et de l'investissement à l'âge industriel, Paris, 1969, p. 75.

(٢) - J. Robinson; "Développment et sous - développment", Paris, 1980, p. 125.

- وتقرر بعض الاحصائيات الحديثة أن معدل نمو الناتج الحقيقى فى مجموعة الدول النامية قد انخفض من ٥,٥٪ خلال السبعينات الى نحو ٣٪ خلال الثمانينات. وقد ارتبط ذلك بتناقص معدل الاستثمار المحلى فيها من ٢٧,٥٪ من دخلها القومي خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨١) إلى ٢٣,٥٪ خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٧) ولم يكن السبب فى هذا التناقص الواضح في معدل الاستثمار راجعا فحسب الى انخفاض التمويل عن طريق مساهمة رأس المال الأجنبى، ولكنه راجع - على نحو أكثر أهمية - الى انخفاض معدلات الأدخار القومى والتى هبطت من ٢٧٪ الى ٢٢,٥٪ من الدخل القومى خلال نفس الفترة(١).

- وفى الدول النامية، ليس الأمر قاصرا على انخفاض معدلات الاستثمار أو تكوين رأس المال فحسب، وانما يضاف الى ذلك ضعف القدرة على استيعاب الوسائل التمويلية المتاحة من ناحية، وإلى توجيه الاستثمارات الى مجالات لا تسهم فى الانتاج بطريقة مباشرة، من ناحية أخرى..

وتتأثر القدرة على الاستيعاب La capacité d'absorption بمدى وفرة عوامل الانتاج المتكاملة أو التى يحل بعضها محل البعض الآخر، وكذلك بالمحيط البشرى أو الانسانى الذى تنفذ فيه ومن خلاله الاستثمارات، وتتأثر هذه القدرة أيضا بحجم الاختلالات التى تحدثها الاستثمارات : فالعوامل المتكاملة للانتاج كالموارد الطبيعية (المناخ، طبيعة الأراضى، ندرة الأرض المتاحة، ندرة المياه، وندرة الموارد التعدينية...)، وكذلك ضعف الهيكل الاقتصادي والاجتماعي In-frastructure éco - sociale وغياب القطاع القادر على تقديم السلع الاستثمارية، واختيار الفن الانتاجى الذى يوازن تكامل عنصر العمل وعنصر رأس المال، كل هذه العوامل لها تأثيرها فى حجم الاستثمارات المنفذة.

---

(١) - S. El - Naggar; "Investment policies in the Arab Countries", I.M.F., U. S. A., 1990, P. 19 - 21.

وفيما يتعلق بمشكلة الاحـلال Ie probleme de substitution فانها تتمثل في أن الاستثمار الجديد يمكن ـ وعلى نحو جزئى ـ أن يحل محل عوامـل اخرى سبق استخدامها.. وهنا فان الصعوبة الرئيسية تتمثل في عنصر العمـل.. وفي هذا المجال يقرر التحليل النظـرى أن N=I/u حيث (N) تمثل الحاجة الى اليد الـعاملة والنـاتجة عن الاسـتـثمار الجـديـد (I) والتى تتـوقف على درجـة الميكنـة (M) وعلى ذلك فـان الاحـلال سيتـوقف بـدرجـة كبيرة على طبيعـة الاستثمار المحقق من ناحية، وعلى الانتاج المرغوب من ناحية أخرى(١).

ـ وفيما يتعلق بتأثير المحيط البشرى على حجم الاستثمار، فـانـه ـ وعلى الرغم من تعقيد هذه العلاقة ـ يمكن القول أن زيادة السكان يمكن أن تؤدى الى استخدام متزايد لرؤس الأموال الجديـدة كنتيجـة لضغط الطلب النهـائى. وعلى ذلك فان الزيادة السكاية يمكن أن تساهم في الاستخدام الكامل لوسائل الانتاج العاطلة(٢) ومن ناحية أخرى، فان القدرة على استيعـاب رأس المـال ستتـوقف على هيكل العمر للسكـان والـذى يؤثـر فى حجم الاستثمارات. وفى هـذا المجـال أيضا، يمكن القول أن هناك تـأثيرا متبـادلا بين مـدى العـدالـة الاجتماعيـة أو الاقليمية وطبيعة الاستثمارات المحققـة : فـاذا حلت الاستثمارات المحققـة محل العمل (استثمار مكثف لرأس المال) فان خطر ذلك يتمثل في خفض حجم العمالة وبالتالى خفض الحكم الكلى للأجور، وهو ما يؤثر سلبيا على حجم الطلب الكلى. وفى الحالة التى تؤدى فيها الاستثمارات الى زيادة حجم العمالة (استثمار مكثف للعمل)، فان آثارا عكسيـة يمكن أن تتحقق. وكـذلك فـان تـركيـز الاستثمارات الجديدة فى قطاع معين أو اقليم بذاته على حساب القطاعات أو الأقاليم الأخـرى،

---

(١) راجع : - M. Penouil; "Socio - Economic du sous développment", Paris, 1979, p. 428.

(٢) راجع تفصيلات هذه النقطة عند :

- P.M. Pradel; "l'Épargne et l'investissement", coll. que sais - je? paris, 1976, p. 42 - 43.

سيؤدى الى انقاص القدرة على تصريف منتجات هذه الاستثمارات وبالتالى الى خفض القدرة على مواصلة الاستثمار.

- ويلاحظ أن تركيز الاستثمارات الجديدة في القطاعات ذات الانتاجية غير المباشرة أو ذات العائد غير المباشر (استثمارات الهياكل الاقتصادية - الاجتماعية) كالطرق والكبارى والمطارات والجسور والسدود... الخ ستؤدى الى توزيع دخول جديدة للعاملين على تنفيذها، وبالتالى يرتفع حجم الطلب النهائى والذي يواجهه - فى الدول النامية غالبا - ضعف في مرونة العرض، وتكون المحصلة ارتفاعا في الأسعار وحدوث موجات تضخمية وهو ما يؤثر على نحو سلبى فى القدرة الاستيعابية لتمويل الاستثمار فيما بعد.

وينطبق ذلك أيضا على الاستثمارات فى المجالات العقارية (بناء المساكن أو شراء الأراضى).. حيث يؤدى توجيه الادخار نحو هذه المجالات (أي زيادة الطلب عليها) الى الارتفاع المتواصل في أسعارها وبالتالي تغذية الموجات التضخمية.

(في مصر - وفي قطاع الزراعة والري - انخفضت نسبة الاستثمارات الثابتة للقطاع العام في جملة الاستثمارات الثابتة لهذا القطاع من ٨٪ (١٩٧٧ - ١٩٨٢/٨١) الى ٣٪ (١٩٨٣/٨٢ - ٨٦ : ١٩٨٧) بينما بلغت هذه النسبة ٢٩٪، ٢٧٪ في قطاع النقل والمواصلات خلال نفس الفترتين. وفي اجمالى الاستثمارات الثابتة للقطاع الخاص، انخفضت النسبة من ١٤٪ الى ١٣٪ في قطاع الزراعة والري، بينما ارتفعت من ٤٠٪ الى ٥٧٪ في قطاع الاسكان)(١)

ب - العلاقة بين الاستثمار والادخار :

يتمثل مظهر التكامل بين الاستثمار والادخار في أن الثانى يمول تكوين الأول. ورغم ذلك فان استقلال كل منهما عن الآخر يبدو متمثلا في :

---

(١) راجع : - H. Handoussa; 'Egypt investment strategy, Policies and performance since the Infitah", in " S. El-Naggar (Ed.) op. cit., p. 156.

ـ قد يختلف القائم بالادخار عن القائم بالاستثمار، كما قد تختلف أهداف كل منهما. فالمدخر يسعى لزيادة ذمته المالية ويتوقف حجم مدخراته على التغيرات في دخله.

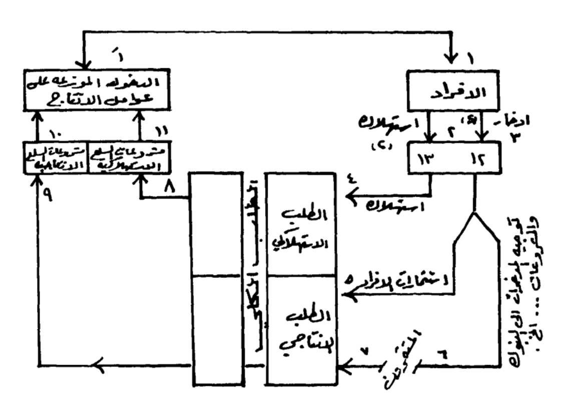
ـ أما المستثمر (صاحب الأعمال أو الرأسمالى) فهدفه تكوين رأس المال أو انتاج السلع المعمرة الاستهلاكية أو الانتاجية، ويتوقف حجم استثماره على عوامل وظروف متعددة، كما أن هذا الحجم يعتبر نتيجة لحساب اقتصادي غير مؤكد النتائج.

ـ بصفة عامة فان الادخار في ذاته لا يعتبر مغامرة أو مجازفة، ومن ثم فهو ظاهرة عالمية، أما الاستثمار فانه يتم على أساس توقع لتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

ـ في الاقتصاد النقدى المعاصر، يمكن القول أن كلا من الادخار والاستثمار يعتبر من التدفقات des flux فالادخار هو الفرق بين تياران من التدفقات : الدخل ـ الاستهلاك، والاستثمار هو تحويل للادخار الى رأس المال ومن ثم فهو يتحول من القوى المنتجة لقطاعات السلع الجارية الى قطاعات تصنيع السلع الرأسمالية. والشكل الآتى يوضح دائرة التدفقات النقدية للادخار والاستثمار(١).

---

(١) راجع : - P.M. Pradel; "l'Épargne...." op, Cit., p. 16.



- وفي هذا الشكل، توزع الدخول على الأفراد من الجهاز الانتاجى. ويقوم هؤلاء باستهلاك جزء مها في طلبهم على السلع والخدمات الاستهلاكية، وما تبقى يتمثل في الادخار الذى يمكن للأفراد أن يستثمروه مباشرة أو يقوم الأفراد باكتنازه كله أو جزء منه(١٢) أو يوجهونه فى شكل ودائع فى البنوك حيث يتحقق الائتمان(١٣). والواقع أن هذين العاملين(١٣،١٢) يمكنهما العمل على زيادة سرعة التدفقات أو خفضها. أما الطلب الكلى فانه يتكون من الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية(٤) وكذلك الطلب على السلع والخدمات الانتاجية(٧،٥)، وكنتيجة لهذا الطلب الكلى تتحقق ايرادات للمشروعات المنتجة لنوعى السلع والخدامت(٩،٨)، حيث توزع هذه الايرادات على عوامل الانتاج (١١،١٠). وفى النهاية، فإن هذه الايرادات تكون دخول هذه العوامل أي دخول الأفراد(١).

- واذا اعتبرنا أن الوحدة الزمنية تتمثل في الفترة التى تفصل بين توزيعين للدخل، فاننا نلاحظ أن الوحدات النقدية التى كانت فى أول الفترة ممثلة فى (١)

أصبحت في آخر الفترة ممثلة في (١)َ. والواقع أن هذه الوحدات النقدية تعتبر وحدات عاملة أونشطة actives أما الوحدات النقدية الأخرى والمتمثلة في الادخار المكتنز أو غير المستثمر(١٢)، فإن سرعة دورانها تعتبر منعدمة لأنها وحدات عاطلة Oisives، بعكس الوحدات النشطة والتى تتعادل سرعة دورانها مع الوحدة الزمنية.

ان هذا العرض يقدم تبسيطا للعلاقة بين الادخار والاستثمار من خلال الدورة النقدية.. ذلك أن جدلا واسع النطاق قد أثير في الفكر الاقتصادي حول هذه العلاقة(١).

خامساً : مشكلة التجارة الخارجية في الدول النامية

- في تفسيره للتخلف الاقتصادي، يذهب جانب كبير من الفكر الاقتصادي المعاصر إلى التركيز على الدور الهام الذي يلعبه التبادل التجارى غير المتكافىء بين الدول النامية والدول المتقدمة في تعميق الفجوة التي تفصل بين هاتين المجموعتين من الدول : فمع انتهاء القرن التاسع كانت البلاد المتخلفة عموما - باستثناء اليابان - قد وقعت في قبضة التبعية الاقتصادية والسياسية للبلاد الرأسمالية الغربية. وهكذا يتمثل في التوسع الاستعمارى بصورتيه التفسير الجوهرى للحيلولة دون البلاد المتخلفة واللحاق بركب التقدم الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر(٢)

وعندما قامت الثورة الصناعية في بريطانيا في أوائل النصف الثانى من القرن الثامن عشر ثم في عدد كبير من دول أوروبا، كانت هذه الدول في حاجة الى كميات كبيرة من المواد الأولية. ومع تقدم الصناعة وزيادة حجم الانتاج عن

---

(١) لمزيد من التفصيل حول رؤية الفكر الإقتصادى لهذه العلاقه، راجع دراستنا : «الادخار والنمو الاقتصادى..» مرجع سابق ، ص١٥٣ وما بعدها.

(١) انظر فى ذلك : د. محمد زكى شافعى، «العلاقات الاقتصادية الدولية للبلاد المتخلفة إقتصادياً». فى مجلة مصر المعاصرة، عدد أبريل سنة ١٩٦٢، ص٢٥، ٢٦.

حاجات الاستهلاك في هذه الدول، كان بحثها عن أسواق خارجية لتصريف الفائض من الانتاج الصناعي، وكانت هذه الأسواق متمثلة في دول افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والتى كانت حتى ذلك الوقت دولا زراعية تتعطش أسواقها الى المنتجات الصناعية. وهكذا اقترن الاستعمار أولا بالرأسمالية الصناعية التى نهبت ثروات هذه الدول، ثم اقترن بعد ذلك بالرأسمالية الاحتكارية التى احتكرت أسواق هذه الدول، واستغلت أسواقها في تصريف الفائض من انتاج أوروبا الصناعى(١) وقد اتجهت السياسات التجارية الاستعمارية، يسير في ركابها الاستثمار الأجنبى، الى تسخير المستعمرات لتلبية احتياجات الدولة المستعمرة بالأغذية والمواد الأولية.. وما كان قائما من الصناعات الحرفية بالمستعمرات أو أشباه المستعمرات فانه تقوض تدريجيا تحت ضغط منافسة منتجات الانتاج الكبير للصناعات الآلية للدولة المستعمرة(٢). وفى هذا المجال يقول الاقتصادى المعروف «ج.ميردال» : «ان التأثير الأساسى الذى مارسته التجارة الدولية على البلاد المتخلفة انما يتمثل في الواقع في تشجيع انتاج المنتجات الأولية، بحيث أصبح هذا النوع من الانتاج (والذى يعتمد بصفة أساسية على العمال غير الماهرين) يشكل الشطر الأكبر من صادراتها»(٣) ويرى «ميردال» أن النمط الحالى للانتاج فى البلدان المتخلفة يعكس صورة الآثار المعاكسة للتجارة الدولية أكثر مما يعكس المزايا التنافسية الحقيقية لهذه البلدان. وفى اعتقاده أن المزايا الحقيقية للبلدان المتخلفة قد تكمن في تحسين انتاجية القطاع الأولى وفى تطوير الصناعات التحويلية بها بدلا من مجرد الاستمرار في التخصصات التقليدية..

وفى ضوء عدم امتداد الآثار التوسعية للنمو في قطاع التصدير الى بقية قطاعات الاقتصاد في البلد المتخلف، ذهب «مينت» الى أن التجارة الخارجية للبلدان المتخلفة قد ارتبطت بانتاج السلع الأولية، وأن هذا النشاط الانتاجى كان

---

(١) راجع : د. على لطفى، «التنمية الاقتصادية...» مرجع سابق، ص١٠٩ وما بعدها.

(٢) راجع د. محمد زكى شافعى، «التنمية الاقتصادية»، الكتاب الأول، ص٥٨ وما بعدها.

(٣) راجع : - G. Myrdal; "Ecxonomic cheory and urderdevelopped regions", 1963, p. 52.

له آثار تعليمية ضئيلة little eductive effects أى أن آثـاره ـ فيما يتعلق بتطوير أو تنمية طرق الانتاج ورفـع كفـاءة العـاملين كـانت ضئيلـة. ولهذا لم تساهم التجارة الخارجيـة في الانتـاج الأولى بشكـل ايجابى فى احـداث تغييرات جوهرية في وسائل الانتاج، أو فى كفاءة الأفراد داخل البلدان المتخلفـة، سـواء في القطاع الزراعى أو فى غيره. وعلى ذلك فان المكاسب التى تحققت للبلدان المتقدمة من تخصصها فى الصناعة على مدى الزمن قد فاقت بكثير تلك المكاسب الناجمة عن التخصص فى الزراعة بالنسبة للبلدان المتخلفة(١)

ـ واذا كان بعض مفكرى الغرب يزعمـون أن الاستعمار كـان لـه فضـل دعم النمو فى الدول المتخلفة على أساس ما أقامه المستعمرون من منشآت البنية الأساسية مثل شبكات النقل والموانى والمنشآت المالية، ويشيرون في هـذا المجـال الى أن الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلنـده ـ وهى دول غنيـة فى عـالم اليوم ـ كانت مستعمرات، فان دعائم هذه الدعوى يمكن تقويضهـا على أسـاس أن اهتمام المستعمرين قد تركز فى قطاع واحد هو قطاع التصديـر، وأن استثمار رؤوس الأموال الأجنبية قد تركز فى انتاج المواد الأولية والأغذية. وقـد أدى ذلك الى اصابة اقتصاديات الدول المتخلفة بثنائيات اقتصادية واجتماعية وسيـاسيـة جعلت نموها مشوها(٢). ويقول الاقتصـادى البريطـانى «مـوريس دوب» : ان السياسة الاستعمارية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر لم تختلف، من حيث الجشع القاسى للاستغـلال، الا قليـلا عن الأسـاليب التى اتبعهـا الصليبيـون والتجار المسلحون فى المدن الايطالية فى قـرون مبكـرة، فى نهب أقـاليم بيـزنطـة والشرق الأدنى(٣).

---

(١) - H. Myint; "The gains from international trade and the backward Countries", in : Review of Eco. Studies, Vol. XXII, No. 2, 1954-1955. Reprinted in : "Economic of trade and development, J. Thoberge (ed.) London, 1968.

(٢) راجع : د. عبدالفتاح عبدالمجيد، «استراتيجية التنمية..» مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٣) - M. Dobb; "Studies in the development of Capitalisme", London, 1954, p. 311.

وتشير احدى الدراسات ـ فى هذا المجال ـ الى أن هولندا قد حصلت من استغلالها الاستعمارى لأندونيسيا على دخول تساوى على الأقل ١٦٪ من الدخل القومى لهولندا.. ان ذلك يمثل فَقْداً لنسبة ٢٥٪ من الدخل القومى لأندونيسيا وهو ما ساهم في اعاقة تطورها(١).

ـ واذا كان ما تقدم يمثل لمحة تاريخية توضح أثر الاستعمار والسياسة التجارية الاستعمارية فى عرقلة نمو الدول المتخلفة، فما هى المشكلات التى تعرقل نمو التبادل التجارى لهذه الدول فى الوقت الحاضر، وبعد حصول كل هذه الدول تقريبا على استقلالها السياسى ؟

ـ فى الاجابة عن هذا التساؤل، يمكن اجمال هذه المشاكل فى طائفتين أساسيتين : مشاكل تتعلق بالمدى القصير وتتمثل في التقلبات الواسعة التى تعانيها هذه الدول فى حصيلتها من الصادرات، ومشاكل تتعلق بالمدى الطويل وتتمثل فى تراخى الزيادة فى الطلب على منتجات هذه البلاد من المنتجات الأولية، وانفاض نصيبها من الصادرات العالمية، وضيق نطاق الأسواق المتاحة لصادراتها المصنوعة. ان المحصلة النهائية لهذه المشكلات هى تدهور فى معدل التبادل التجارى الدولى فى غير صالح الدول النامية وزيارة العجز فى موازين مدفوعاتها :

١ ـ الانخفاض المستمر فى نصيب الدول النامية من الصادرات العالمية :

ـ خلال الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٢، ووفقا لاحصاءات الأمم المتحدة، انخفض النصيب النسبى لصادرات مجموعة الدول النامية فى اجمالى الصادرات العالمية من ٣١,٢٪ الى ١٧,٣٪. ومع هذا الانخفاض الواضح، يلاحظ أن القسم الأكبر من صادرات هذه الدول كان متمثلا فى المواد الأولية (فى عام ١٩٧٢ قُدِّر أنَّ ثلاثة أرباع قيمة الصادرات كانت لمواد أولية وأقل من الربع كان لسلع أو

(١) راجع : د. علي لطفي، «التنمية الاقتصادية...»، مرجع سابق، ص ١١٣.

منتجات مصنوعة)(١). وفي نهاية السبعينات كان نصيب الصادرات الصناعية للدول النامية لا يمثل سوى ٢٠٪ من اجمالى صادراتها، ورغم ضآلة هذا النصيب، فانه كان يرجع الى مساهمة عدد محدود من الدول النامية وهى : كوريا الجنوبية، تيوان، هونج كونج، سنجابور، البرازيل، المكسيك، الهند، الصين. هذه الدول الثمانية بلغت نسبة مساهمتها أكثر من ٨٠٪ من اجمالى الصادرات الصناعية لدول العالم الثالث(٢).

- وخلال السبعينات حققت صادرات الدول النامية نموا ملحوظا حيث بلغ معدل نموها السنوى أكثر من٧٪ مقابل ٥٪ خلال الستينات، وقد صاحب ذلك زيادة القوة الشرائية لصادرات الدول النامية ذات الدخل المتوسط بنحو الثلثين عما كانت عليه خلال الستينات(٣).. وقد ترتب على ذلك أن ارتفع نصيب الدول النامية فى اجمالى الصادرات العالمية من ١٨٪ عام ١٩٧٠ الى ٢٨,٢٪ عام ١٩٨٠. الا أن هذه النسبة قد اخفضت بوضوح خلال الثمانينات لتبلغ فقط ١٩,٨٪ عام ١٩٨٧ وفق تقديرات صندوق النقد الدولى، و٢٢٪ وفق احصائيات الأمم المتحدة..

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن هيكل صادرات الدول النامية - وعلى الرغم من الارتفاع الملحوظ فى نصيب المنتجات الصناعية فيه خلال السنوات العشر الأخيرة - ظل فى جانبه الأكبر متمثلا في المواد الخام الأولية (الزراعية، المنجمية، الوقود).. وفى عام ١٩٨٥ كانت نسبة صادرات الدول النامية من المنتجات الصناعية ١٣٪ فقط فى جملة الصادرات العالمية من هذه المنتجات..

---

(١) - G. Gazes, J. Domingo; "le' Critéres du sous - développment, Paris, 1975, p. 251 - 252.

(٢) - G. Grellet; "Structures et stratégies...", op. cit., p. 375.

(٣) - Banque Mondiale; "Rapport sur le développment dans le Monde : 1981, p. 24.

والجدول الآتى يوضح تطور هيكل صادرات الدول النامية خلال الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٨٦ فى شكل نسبة مئوية(١) :

الصادرات من / السنة	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٦
المنتجات الزراعية	٥٧	٥١,٩	٣٦,٥	١٥	١٧
المنتجات المنجمية	٩,٩	١٠,٦	١٣,٦	٥,١	٨
الوقود	٢٣,٢	٢٧,٩	٣٣,٤	٦٢,٥	٣٤
الصناعية	٩,٩	٩,٦	١٦,٥	١٧,٤	٤١
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٢ ـ التقلبات المستمرة فى أسعار وحصيلة الصادرات :

ـ وتعتبر هذه المشكلة من أسبق المشاكل تاريخيا بالاهتمام فى مجال التجارة الخارجية.. ولاشك فيما تثيره من الاهتمام العاجل نظرا لما تحيقه بالبلاد النامية من آثار حالة فادحة، وان اتفق الرأى على مشاكل المدى الطويل تتفوق فى الأهمية بالنسبة لمستقبل التنمية الاقتصادية فى هذه البلاد.

وتتضح خطورة المشكلة التى تجابهها هذه الدول في المدى القصير من البيانات التى أسفرت عنها دراسات الأمم المتحدة : ففى خلال الفترة ١٩٠١ ـ ١٩٥٠ حدثت تقلبات واسعة من عام الى عام (وبصفة خاصة خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية) فى أسعار صادرات الدول النامية من المنتجات

(١) المصدر : - CNUCED & GATT, Cité., par J. Brassuul; "Introduction à l'économie du développment", op. Cit., p. 60.

الأوليـة (١٤٪) وفى حجم الصـادرات (١٨٪ ـ ١٩٪)، وفى حصيلـة الصـادرات (٢٣٪)(١).

ـ وفى دراسة أخرى عن الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩٧٥، حيث كـانت العينـة محل الدراسة ممثلة لخمسين من أهم المنتجات الأوليـة التى تصـدرهـا الـدول النامية، كانت التقلبات من عـام الى آخـر فى متـوسط الأسعـار السنـويـة لهذه المنتجـات ١٤٪، وفى متـوسط حجم الصـادرات ١٩٪ وفى المتـوسط حصيلتهـا ٢٢,٨٪(٢)

ـ وخلال السبعينيات تميزت أسعار الصادرات للمواد الأولية (بـاستثنـاء مواد الوقود) بعدم الاستقرار الشديد، وبصفة عامة، بـالانخفـاض الـواضـح ـ وبالنسبة لثلاثة وثـلاثين منتـج منهـا، بلغت نسبـة التقلبـات فى المتـوسط وفى أسعارها السنوية ١٢٪ خلال هـذه الفترة .. وكـان الضرر الـواقـع على الـدول المستوردة للبترول (ذات الدخل الضعيف) أكثـر شـدة، فعلى الـرغم من زيـادة حجم صادراتها بنفس سرعة زيـادة مبيعـات الـدول المستـوردة للبترول (ذات الدخل المتوسط) وبنفس هذه السرعة بالنسبة للدول الصناعية، الا أن الأسعـار النسبية لصادراتها قد انخفضت بمعدلات أكبر وأسرع.. وقد تـرتب على ذلك أن القوة الشرائية لصادراتها قد انخفضت بمعـدلات أكبر وأسرع.. وقـد تـرتب على ذلك أن القوة الشرائية لصادرات هذه الدول (ذات الدخل الضعيف) من المنتجات الأولية باستثناء الوقود قد زادت فقط بنسبـة ١٨٪، بينما كـانت هـذه النسبـة ٣٢٪ بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط) أما بالنسبة للدول الصنـاعيـة، فـإن النسبة قد بلغت ٥٥٪ (٣) ويرجع ضعف أسعار صادرات الدول ذات الـدخـل الضعيف (من المنتجات الأولية) الى أن هذه الدول تصدر بصفـة رئيسيـة هـذه

---

(١) - U. N.; "World Economic Survey", 1958, p. 39.

(٢) - R. Sandretto; "le Commerce international" Armand Colin, Paris, 1989, p. 133.

(٣) - Banque Mondiale; "Rapport sur.. 1981, p. 26.

المنتجات التى لا يزيد الطلب عليها الا ببطء. كما أن بعض من هذه الدول والتى تعتمد فى تصديرها على منتج أو اثنين، لا تستطيع أن تغير مكونات انتاجها وفقا للتغيرات فى الأسعار النسبية.

ـ وعموما، فان التقلبات الواسعة التى تعانيها التجارة فى المنتجات الأولية، يمكن ارجاعها الى أسباب تتعلق بكل من جانب الطلب على هذه المنتجات وجانب العرض من ناحية، والى أسباب تتعلق بديناميكية الاحتكارات لأسواق هذه المنتجات من ناحية أخرى : أما عن جانب الطلب فقد تمثل ـ ومازال يتمثل في التقلبات الدورية التى تطرأ على الدخل والانتاج فى الدول الصناعية، حيث تشكل أسواق هذه الدول أهم الأسواق المتاحة للمنتجات الأولية في التجارة الخارجية. ويتوقف طلب هذه الدول على صادرات الدول النامية على عوامل كثيرة من أهمها : مستوى وتوزيع الدخل ونمط تفضيلات المستهلكين، تحول البنيان الصناعى والتغيرات التكنولوجية التى تتمخض ليس فقط عن أساليب صناعية جديدة؛ ولكن أيضا عن توفير خامات جديدة، وكذلك على السياسات المتعلقة بالانتاج والتجارة والتى تطبقها حكومات الدول الصناعية حيث أن انتهاج سياسة لدعم الأسعار في الداخل يقتضى أن تتخذ فى الوقت نفسه سياسات تجارية ملائمة يكون من شأنها الحد من الاستيراد بما يتسنى معه أن يستقر السوق الداخلى فى حالة من التوازن عند سعر ملائم أو عند السعر الذى تقرر مسبقا.

وفيما يتعلق بجانب العرض فان التقلبات التى تطرأ على الانتاج الزراعى تمثل أهم الأسباب التى يتولد عنها عدم استقرار أسواق المنتجات الأولية. وقد ترجع هذه التقلبات الى عوامل طبيعية كالطقس والفيضانات والجفاف والآفات... الخ وكذلك ترجع الى استرشاد المنتجين الزراعيين بالأسعار الماضية، وليس بالأسعار المتوقعة فى تحديد كمية الانتاج.. وهكذا يمكن لارتفاع الأسعار فى فترة سابقة أن يؤدى الى الافراط فى الانتاج فى الفترة الحالية وهو ما يؤدى الى هبوط فى الأسعار يدفع المنتجين الى خفض الانتاج عن المستوى العادى فى الفترة التى تعقبها.

ويرتبط هذان الجانبان (الطلب والعرض) بسبب رئيسى يتمثل فى ضعف مرونة الطلب الدخلية élasticité-demande revenu على المواد الأولية الزراعية. وهذا يعنى أن الزيادة النسبية في الكمية المطلوبة تكون أقل منها في الدخل. على أن هذه المرونة ترتفع نسبيا بالنسبة لمواد الوقود والسلع الصناعية.. ونتيجة لذلك فانه عندما ترتفع الدخول فى الدول المتقدمة يرتفع الطلب ببطء على السلع الغذائية والمواد الأولية المصدرة من الدول النامية. أما الطب العالمى على السلع الصناعية التى تسيطر الدول المتقدمة على انتاجها فيرتفع بسرعة بسبب ارتفاع مرونة الطلب عليها. وعلى سبيل المثال : قدرت المرونة الدخلية للطلب على السكر والكاكاو والشاى والبن والموز بأقل من الوحدة، وكان أغلبها فى حدود ٠,٣ - ٠,٥ وهذا يعنى ضرورة تحقيق معدل مرتفع لنمو الدخل الفردى فى الدول المتقدمة حتى تتحقق معدلات نمو متواضعة فى صادرات هذه المواد من الدول النامية(١).

- ومن العوامل المؤثرة فى تقلبات الأسعار النسبية لصادرات الدول النامية(٢) وبالتالى فى حصيلة هذه الصادرات من المواد الأولية، يمكن الاشارة الى الدور الذى تلعبه ديناميكية الاحتكارات التجارية، وعلى وجه التحديد ذلك الدور الذى يلعبه منطق المنافسة بين مختلف الأطراف (الدول المنتجة، المستهلكين، المشروعات.... الخ) وكذلك هياكل الأسواق وتطورها - فعلى أساس

---

(١) راجع : د. عبدالفتاح عبد المجيد، «استراتيجية التنمية...» مرجع سابق، ص٣٨٥ - ٣٩١.

(٢) يشير تقرير التنمية فى العالم والصادر على البنك الدولى لعام ١٩٨١ إلى أن حجم الصادرات الصناعية للدول النامية المستوردة للبترول (ذات الدخل الضعيف) قد زاد بنسبة ٩٠٪ خلال السبعينات، إلا أن القوة الشرائية الناتجة عن إيرادات هذه الصادرات قد تدهور أكثر من ثلثيها كنتيجة للانخفاض فى الأسعار النسبية لهذه الصادرات....

وبالنسبة للدول النامية (ذات الدخل المتوسط) فقد زاد حجم صادراتها من السلع الصناعية - خلال نفس الفترة بنسبة ٣٠٠٪، إلا أن نحو ثلث هذه الزيادة قد فُقد كنتيجة لانخفاض الأسعار النسبية لهذه الصادرات.. راجع هذا التقرير، والذى سبقت الاشارة إليه (النسخة الفرنسية) ص٢٦ وما بعدها.

درجات مختلفة ووفقا لنماذج متنوعة، يعتبر الجانب الأكبر من أسواق المواد الأولية في قبضة الاحتكارات التجارية. وهذا يعنى خضوع هذه الأسواق لتأثير الشركات القوية وذات الاستراتيجيات المتداخلة.. وعلى سبيل المثال، فان شركة "Gill & Duffus" تتحكم في أكثر من نصف التجارة العالمية للكاكاو ـ وكذلك ثلاث شركات "Nestlé, Jacobs, Volkart" تتحكم في خمس التجارة الدولية للبن. كما أن ٨٠٪ من السوق العالمى لتجارة الحبوب الغذائية يخضع لخمس شركات Cargill, Continental, Louis-Dreyfus, André,Bunge.

ان ذلك يعنى أن القرارات المتعلقة بالأسعار وتموين الأسواق ستكون لصالح هذه الشركات المحتكرة.. وفى بعض الأحيان، تستخدم هذه الشركات الأسعار كسلاح ليس لكسب الأسواق فقط وانما أيضا لابعاد كل المنافسين(١).

٣ ـ تدهور معدل التبادل الدولى :

سبق أن أشرنا الى أهمية تطور معدلات التبادل الدولى فى اظهار الفوائد التى تعود على أطراف التبادل كنتيجة للتجارة الخارجية خلال فترة زمنية معينة.

ـ والواقع أن تطور معدلات التبادل الدولى فى غير صالح الدول النامية يعتبر أهم مشكلات التجارة الخارجية لهذه الدول على المدى الطويل..

ـ ويحدث التدهور فى معدل التبادل لدولة ما (م أ) عندما تتطور أسعار وارداتها(س و) على نحو غير مناسب أو مفيد مقارنة بأسعار صادراتها (س ص) ـ ومثال ذلك اذا ارتفعت أسعار الواردات بمعدلات أكبر وأسرع من أسعار الصادرات (حالة الدول المستهلكة للمنتجات البترولية خلال السبعينيات).

---

(١) لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة، راجع :

- R. Sandretto; "Le Commerce...", op. Cit., p. 135.

وكذلك ـ وعلى نحو مماثل ـ اذا انخفضت أسعار الصادرات مع ارتفاع اسعار الواردات (حالة الدول المنتجة للمواد الأولية خلال الثمانينات) أو اذا كان انخفاض أسعار الصادرات بمعدلات أكبر وأسرع من أسعار الواردات.. وفى الحالات العكسية يتحقق التحسن فى معدل التبادل (مثلا اذا ارتفعت أسعار الصادرات بمعدلات أسرع من أسعار الواردات : حالة الدول المصدرة للبترول خلال السبعينيات).

ـ واذا كان معدل التبادل (م أ) يعبر عن العلاقة بين

س ص / س و	(الرقم القياس لأسعار الصادرات) / الرقم القياسي لأسعار الواردات)

فى شكل نسبة مئوية، وذلك خلال فترة معينة تعتبر بدايتها (فترة الأساس) ونهايتها هى (فترة المقارنة)، فانه بذلك لا يعكس سوى العلاقة بين الأسعار، ومن ثم فانه يمكن لدولة تعانى من تدهور معدل تبادلها أن تعوض ذلك بزيادة فى حجم صادراتها على نحو يمكن على أساسه أن تزيد معه القوة الشرائية لهذه الصادرات (ومثال ذلك حالة دولة ساحل العاج خلال الستينيات) ووفقا لذلك، فانه يمكن أحيانا استخدام تطور الرقم القياسى للقوة الشرائية للصادرات للتعبير عن تطور معدل التبادل وذلك بقسمة : س ص (١) × ك ص (١) ÷ س ص (٢) × ك ص (٢)/ على س و (١) ÷ س و(٢) حيث تمثل : س ص (١)، س ص (٢) الرقم القياسى لأسعار الصادرات خلال فترتى الأساس والمقارنة على التوالى، س و(١)، س و(٢) الرقم القياسى لأسعار الواردات خلال فترتى الأساس والمقارنة على التوالى.. أما ك ص (١)، ك ص (٢) فتمثلان على التوالى الرقم القياسى لكمية الصادرات فى فترتى الأساس والمقارنة.

ـ وكما سبق أن ذكرنا فان معدل التبادل الصافى يعبر عنه بالعلاقة س ص / س و × ١٠٠٠ وحتى يمكن ايضاح تطور هذا المعدل، سنفترض ـ على نحو بسيط ـ أن دولة تصدر وتستورد منتجا واحدا وأن

أسـعار تصـدير واسـتيراد هذا المنـتج ستتغـير على النحـو التـالى خـلال فترتين:

سعر التصدير للمنتـج (أ) خـلال الفترة الأولى (الأسـاس) = ٨٠ دولار، سعر الاستيراد للمنتج (ب) خلال فترة الأساس = ٩٠٠ دولار، سعر التصديـر للمنتج (أ) خلال فترة المقارنة = ١٣٠ دولار، سعر الاستيراد للمنتج (ب) خلال فترة المقارنة = ١١٠ دولار. الرقم القياسى لسعرى التصدير والاستيراد خـلال فترة الأساس = ١٠٠ ـ الرقم القياسى لسعر تصدير المنتج (أ) فى فترة المقارنة = ١٦٢,٥ = ($\frac{١٣٠}{٨٠}$ × ١٠٠).

ـ الرقم القياسى لسعر استيراد المنتج (ب) فى فترة المقارنة = ١٣٧,٥ =

$\frac{١١٠}{٨٠}$ × ١٠٠

وفى هذه الحالة فان م أ = ١١٨ = ($\frac{١٦٢,٥}{١٣٧,٥}$ × ١٠٠).

أى أن تحسينا قد طرأ على معدل التبادل نسبته ١٨ ٪ ويرجع ذلك الى أن نسبة الزيادة فى سعر التصدير كانت أكبر من نسبة الزيادة فى سعـر الاستيراد (٦٢,٥٪ مقابل ٣٧,٥٪)..

ـ وفى حالةما اذا ارتفع سعر التصدير خـلال الفترتين من ٧٠٠ مثـلا الى ١١٠٠ بينما ارتفـع سعـر الاستيراد من ٨٠ الى ١٤٠، فـان ذلك سيسفـر عن تدهور معدل التبادل بنسبة ١٨ ٪ تقريبا بسبب ارتفاع نسبة الزيادة فى أسعار الاستيراد عن تلك التى حدثت فى أسعار التصدير (٧٥٪ مقابل ٥٧٪).

ـ والآن ماذا عن تطور معدلات التبادل فى الدول النامية ؟

لقد أثارت الاجابة عن هـذا التسـاؤل نقـاشـا واسعـا بـدأه الاقتصـادى الأرجنتينى R.Prebisch فى عام ١٩٥٠، عندما تنـاول تطـور هـذه المعـدلات خلال الفترة من ١٨٧٦ الى ١٩٣٨.. وقد انتهى «بربيش» من مقـارنتـه لتبـادل السلع الصناعية المصدرة من الدول الصناعية الى الدول النامية فى مقابـل المـواد

الأولية التى صدرتها الثانية الى الأولى، الى أن معدل التبادل كان فى غير صالح الدول النامية حيث انخفضت قيمته من ١٠٠ فى فترة الأساس (١٨٧٦ ـ ١٨٨٠) الى ٨٥,٨ خلال الفترة (١٩٠٦ ـ ١٩١٠) والى ٦٤,١ خلال الفترة (١٩٣٦ ـ ١٩٣٨)(١). وقد أيد هذا التطور بعض الاقتصاديين الآخرين مثل «سنجر» و«ميردال» كما أيدته أيضا دراسة مشهورة للأمم المتحدة كشفت عن اطراد تدهور معدل التبادل الدولى فى غير صالح البلاد المتخلفة منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية، بحيث لم يعد لقدر من المنتجات الأولية أن يشترى من المنتجات المصنوعة فى آخر الفترة أكثر من ٦٠٪ مما كان فى مقدوره أن يشتريه فى أولها(٢) وأشارت دراسة أخرى الى أن القوة الشرائية للمنتجات الأولية بالنسبة للمنتجات المصنوعة كانت تقل فى عام ١٩٦٠ بنحو الربع، وذلك بالقياس الى عام ١٩٥٠(٣).

وتشير الاحصاءات الحديثة الى استمرار تدهور معدل التبادل التجارى للدول النامية، وعلى وجه الخصوص تلك الدول غير المصدرة للبترول... والجدول الآتى يوضح تطور الأرقام القياسية لمعدلات التبادل الصافية لمجموعات مختلفة من الدول خلال الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٨٧) أخذا فى الاعتبار أن فترة الأساس هى عام ١٩٨٠ = ١٠٠.

---

(١) راجع فى ذلك : - R. Gendarme; "La pauveté....", op. Cit., p. 298.

(٢) أنظر فى ذلك : - G. Myrdal; "International Economy", 1956, P. 230.

(٣) - S. Deil; "Trade Blocs and Common markets", 1963, p. 142.

وقد أشار إلى هذه الدراسة وكذلك الدراسة السابقة لـ G. Myrdal (الموجودة في الهامش السابق) د. محمد زكي شافعي، «التنمية الاقتصادية، الكتاب الثانى، ص ١٢٢.

مجموعات الدول / السنوات	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٨٢	١٩٨٧
الدول المتقدمة					
ذات اقتصديات السوق :	١١٧	١٢٢	١٠٩	١٠٠	١١٤
الدول النامية :	٥١	٤٢	٧٩	١٠٤	٧٧
الدول النامية المصدرة للبترول	٢٢	١٩	٦٣	١١٦	٦٣
الدول النامية غير المصدرة للبترول	١٢٠	١٢٥	١١٧	٩٠	٩٢
الدول النامية المصدرة للسلع الصناعية	١٢٧	١٥٨	١٣٤	٩٤	١٠٠
الدول النامية الأقل تقدما :	١١٥	١١٩	١١٥	٩١	٨٥

Source : CNUCED;Handbook of international Trade & Development Statistics", 1988, cité par : J. BRASSEUL; " Introduction a l'économie du développement", Paris, 1989, p. 75.

ـ ويلاحظ من بيانات هذا الجدول أن تحسنا قد طرأ على معدلات التبادل بالنسبة للدول النامية المصدرة للبترول وقد استمر هذا التحسن حتى عام ١٩٨٢، الا أن هذه المعدلات قد تدهورت بعد ذلك. وفيما يتعلق بالدول النامية فى مجموعها فان التدهور فى معدلات تبادلها كان هو السمة الواضحة طوال هذه الفترة باستثناء عام ١٩٨٢..

ـ ومن النتائج السلبية لتدهور معدلات التبادل يمكن أن نشير الى :

(أ) أضعاف القدرة على الاستيراد : وهذه القدرة = $\frac{\text{س ص}}{\text{س و}} \times$ ك ص

فمثلا اذا انخفض س ص لدولة ما بنسبة ٥٪ عن سنة الأساس = ١٠٠ بينما ارتفع س و بنسة ١٠٪فان معدل تبادلها يصبح مساويا لـ٨٦,٣٦٪ = ($\frac{٩٥}{١١٠}$ × ١٠٠). ان ذلك يعنى تدهور معدل التبادل لهذه الدولة بنسبة ١٣,٦٤٪. وحتى يمكن زيادة القدرة على الاستيراد، فان هذه الدولة يجب أن تزيد كمية صادراتها حتى يرتفع الرقم القياسى لكمية الصادرات (ك ص).. فاذا استطاعت أن تزيد هذا الرقم بنسبة ٢٠٪ مثلا، فان قدرتها على الاستيراد يمكن أن تزيد بنسبة ٣,٦٣٪ على الرغم من انخفاض معدل تبادلها الدولى ($\frac{٩٥ \times ١٢٠}{١١٠}$ = ١٠٣,٦٣)(١).

(ب) زيادة المديونية الخارجية للدول النامية ذات معدلات التبادل المتدهورة لتعويض الفقد الناتج عن هذا التدهور.

(جـ) زيادة العجز فى ميزان المدفوعات واستمرار تبعية الاقتصاديات النامية للدول المتقدمة.

---

(١) راجع د. عبدالفتاح عبد المجيد، «استراتيجية التنمية...» مرجع سابق، ص٣٨٦ وما بعدها.

المبحث الثالث
أهمية تكوين رأس المال البشري
في الوطن العربي

تقديـــــم :

– في كتابه الكريم يقـول الحـق تبـارك وتعـالى : " ولقـد كرمنـا بـني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضّلنـاهم علـى كثـير ممـن خلقنـا تفضيلاً " (١) . ولا شك أن هذا التكريم والتفضيل للإنسان " خليفـة الله في الأرض " يؤكد دوره – أي دور الإنسان – في عمارة الكـون والارتقـاء بمسـتوى المعيشـة ، مستخدماً في ذلك ما وهبه الله من رجاحة عقل وما أوتي من علم ومعرفة .

– هذا الاعمار للكون والارتقاء بمستوى معيشة البشر ، أضحـى مرادفـاً – في الفكر الاقتصادي المعاصر – لمـا يسـمى بعمليـة التنميـة Development ، كمـا أضحى القاسم المشترك بين الحضارات يتمثل في العودة والاحتكـام إلى العقـل (٢) ويتجلى الجانب العقلي في حضـارة العصر الحـالي في المسـتوى العلمـي والتعليمـي الذي تبلغه المجتمعات ، وكذلك في التطبيقات التي نتجت عنه في مجال التصنيع بمختلف جوانبه (٣)

---

(١) سورة الإسراء ، الآية رقم (٧٠) .

(٢) زكي نجيب محمود ، " الحضارة وقضية التقدم والتخلف " ، ١٩٧٥

(٣) معين زيادة ، " معالم على طريق تحديث الفكر العربـي " ، سلسلـة عـالم المعرفـة . العـدد رقـم ١١٥ ، الكويت .

– ومنذ حصول معظم بلدان العالم الثالث – بصفة عامة – وأقطار الوطن العربي – بصفة خاصة – على استقلالها السياسي خلال النصف الثاني من القرن الحالي ، إنتشرت في ساحة الفكر الاقتصادي نظريات متعددة للتنمية والنمو الاقتصادي [(١)] ، كما تعددت – ومنذ الستينات – المفاهيم التي أعطيت للتنمية : (التنمية الحقيقية ، التنمية الشاملة ، التنمية الاقتصادية والإجتماعية ، التنمية الحضارية ، التنمية المتكاملة ، التنمية المتوطنة endogenous ... الخ . ورغم هذا التعدد في نظريات التنمية ومفاهيمها ، فقد أصبح واضحاً ، وكما أثبتته الوقائع وتجارب التنمية ، وأكدته الدراسات النظرية والتطبيقية ، أن تنمية الطاقات البشرية هي عماد أي مشروع للتنمية في أي مجتمع ، ولكنها تكتسب أهمية خاصة في الوطن العربي ، إذ على خلاف الأفكار الشائعة عن ثراء الوطن العربي ، ليست المنطقة العربية غنية – في الأجل الطويل – إلا بالبشر ، وفقط إذا تمت تنمية طاقات العرب بما يمكنهم من المشاركة الفاعلة في مشروع للتنمية [(٢)] " .

---

(١) يمكن التمييز بين حالة النمو الاقتصادي من ناحية وحالة انطلاق عملية التنمية وتأصيلها من ناحية أخرى : فالأولى يمكن أن تكون وليدة مصادفة أو ظرف عابر ، يسمح بتبدُّل إيجابي في حجم الناتج القومي أو الصادرات ... ، أما حالة التنمية الحقيقية والتي هي وليدة لتبدلات عميقة وواسعة ، فإنها لا تتأثر بمصادفات عابرة ، ولا يمكن أن تتم إلا عبر أجيال من العمل الهادف الدؤوب . " راجع في ذلك " د. يوسف الصايغ ، " التنمية العربية والمثلث الحرج " ، في " التنمية العربية – الواقع الراهن والمستقبل " ، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٢ .

(٢) د . نادر فرجاني ، " عن غياب التنمية في الوطن العربي " ، دراسة منشورة في : التنمية العربية – الواقع والمستقبل ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

- إن التحديات الكثيرة التي أضحى الوطن العربي يواجهها ، في ظل التغيرات الكبرى التي يشهدها العالم الآن ، أصبحت تحتم على أقطاره مجتمعة الإهتمام بتنمية الطاقات الانتاجية للبشر فيه ، " إن معدات العالم المتقدم لايمكن أن تحقق لنا تقدماً إذا لم يكن الإنسان مبدعاً لذلك .. ولنتعرف جميعاً بأن إنساننا العربي مازال في أحسن أحواله .. مستخدماً أو مستهلكاً أو منبهراً بهذا التقدم "[(١)] . وإذا كان تكوين رأس المال البشري في الوطن العربي يكتسب الآن أهمية بالغة ، فماذا يقصد بتكوين رأس المال البشري ؟ وكيف يتكون ؟ وما هي مؤشرات تكوينه في الوطن العربي ؟

نحاول في هذه الدراسة الموجزة الإجابة عن هذه التساؤلات كما يلي :

أولاً : مفهوم رأس المال البشري وأهميته :

١- تعددت التعريفات التي أعطيت لرأس المال البشري Human Capital ، ومع ذلك ، فإن تأمل هذه التعريفات يؤدي إلى الاقتناع بأنها تدور حول محور رئيسي يتمثل في الاستثمار في الإنسان ومن أجله ليكتسب علماً أوسع ، وفكراً أعمق ، وتدريباً وإبداعاً أكثر ، وتغذية أفضل ، وصحة وقدرة على الانتاج أكبر[(٢)] .

---

(١) د . سعيد عبد الله حارب ، " التحديات ومستقبل التربية في العالم العربي " . مقال منشور في صحيفة البيان ، بتاريخ ١٩٩٦/١/١٧ ، ص ٢٥ .

(٢) د . عبد الله الصعيدي ، " رأس المال البشري وعلاقته برأس المال المادي " ، دراسة منشورة في مجلة : الأمن والقانون ، الصادرة عن كلية شرطة دبي ، السنة الأولى - العدد ٢ . يوليو ١٩٩٣ ، ص ٢٦٤ وما بعدها

- ومن هذه التعريفات : رأس المال البشري يعـني الانفاق على الإنسان لزيادة دخله في المستقبل [(١)] " ، كما أنه يعني مجموعة الصفات النوعية للعمل ؛ أي أنـه رأس المال المندمج في الإنسان [(٢)] " ، أو يقصد به " مجموع المهارات والخبرة لليد العاملة اللازمة لاستغلال رأس المال المادي ، وكذلك المستوى الصحي الذي يسمح بالمحافظة على مقدرة القوى العاملة " [(٣)] . إن رأس المال البشري مثله في ذلك مثل رأس المال المادي ينتج عن الأنشطة الإنسانية السابقة : فنوعية العمل المنتج (أو الخصائص الانتاجية للعمل) تعتبر نتيجة تحققت بواسطة الاستثمار في الإنسان ، ومن أشكال هذا الاستثمار : التعليم العام والفني كمصدر لزيادة كفاءة رأس المال اليدوي manuel والثقافي Intellectuel ، والرعاية الصحية والطبية كمصدر لزيادة القدرة الانتاجية للعمل البشري . وبهذا المعنى فإن رأس المال البشري يكون ضرورياً لاستيعاب رأس المال المادي ، وضروريا كذلك لتكوين رأس المال المادي واستخدمه وتطويره [(٤)] .

وفي مؤلفه القيِّم " لا ثروة سوى البشر " والذي حصل به " شولتز Schultz " على جائزة نوبل ، عَرَّف هذا الكاتب رأس المال البشري (الاستثمار في البشر) بأنه يتمثل في الارتفاع بالصفات النوعية للسكان وتقدم المعرفة . ويرى أن الأنشطة

---

(١) M BLAUG : " The Empirical Status of Human Capital Theory .. , The Journal of Eco . Literature , n 3 , 1967 , p . 827 .

(٢) T W . SCHULTZ : " Investment in Human Capital " , A . E . r , Mars , 1963 , P 1 - 17

(٣) M . RIBOUD : " Accumutation du Capital humain " , Paris , 1968 , P . 3 .

(٤) P GUILLAMONT " L'Absorption du Capital " , Paris , 1971 , P . 175 et su .

الرئيسية التي تساهم في تكوين رأس المال البشري هي : التعليم والصحة ، الرعاية الصحية للأطفال ، الخبرات العائلية المكتسبة ، والتكوين أو التدريب المهني[١] .

وإذا كان رأس المال البشري يتكون نتيجة الاستثمار في المجالات المشار إليها (التعليم ، الصحة ، التدريب) ، فإن هناك بعض الخصائص التي تميزه عن رأس المال المادي (الأجهزة ، الآلات والمعدات ـ المنشآت ... الخ) . ومن هذه الخصائص المميزة نشير إلى ما يأتي[٢]:

أ – إن رأس المال البشري لايمكن فصله عن مالكه لأنه يندمج فيه . بينما يوجد هذا الفصل بالنسبة لرأس المال المادي .

ب – إن رأس المال البشري ليس منتجاً فقط للسلع والخدمات بل يستهلكها أيضا .

جـ – إن لرأس المال البشري بعض الأفضليات والحاجات التي يتطلب إشباعها ، وهذا مالا نجده في رأس المال المادي .

د – إن إنتاجية رأس المال البشري لا تتوقف فقط على النواحي التقنية البحتة ، بل هناك البواعث والدوافع الذاتية والخارجية معاً .

هـ – لا يمكن التخلي عن رأس المال البشري لمجرد أنه أصبح قديما من الناحية الانتاجية كما هو الأمر بالنسبة لرأس المال المادي .

و – لا يمكن بيع أو إعادة بيع رأس المال البشري كما هو الحال في رأس

---

(١) T W SCHULTZ . IL de richesse , que d 'hommes : " , Paris , 1983 , p . 41 .

(٢) L. THUROW . " Dangerous Currents " , Random House , N y 1983 .

المال المادي [1] . ويتلاشى رأس المال البشري بوفاة الإنسان ، بينما يتحول رأس المال المادي إلى مواد أولية من جديد بعد بيعه كنفاية أو خردة .

ز – ولعل الفارق الأساسي بين رأس المال المادي ورأس المال البشري يتمثل في أن الأخير لا يخضع لعملية الاهتلاك (الاندثار) التي يخضع لها الأول ، بل على العكس تماماً فكلما زاد استخدامه زادت قيمته الاجتماعية نتيجة تراكم الخبرة والمعرفة وإزدياد القدرة الانتاجية والمهارة الخاصة إذا ما اقترن ذلك ببرامج مستمرة للتدريب داخل العمل أو خارجه [2] .

٢- وفيم يتعلق بأهمية تكوين رأس المال البشري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، نجد أن الاعتراف بهذه الأهمية لا يرجع فقط إلى الدراسات النظرية والتجارب التنموية المعاصرة ، وإنما يرجع إلى العهود القديمة . ففي عام ٤٧٩ قبل الميلاد نجد أحد الحكماء الصينيين يقول : " إذا كنت تخطط لسنة فاغرس بذرة ، وإذا كنت تخطط لعشر سنوات فازرع شجرة . وإذا كنت تخطط لمائة عام فعلِّم الناس ، فعندما تزرع بذرة مرة واحدة فإنك تحصد محصولا واحداً ، وعندما تعلم الناس تحصد مائة محصول " . وكذلك أشار رواد الفكر الاقتصادي التقليدي (آدم سميث ١٧٧٦م ، د . ريكاردو ، الفريد مارشال

---

(١) حيث أن الشراء والبيع يكون لخدمة العامل أو المهندس أو الطبيب أو المحامي أو المدرس .. الخ وليس لأشخاص هؤلاء .

(٢) د أحمد منير نجار . " الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للانفاق التعليمي " . دراسة منشورة في مجلة آفاق إقتصادية . الصادرة عن إتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة . رقم ٢٦٣ المجلد ١٧ . ١٩٩٥ . ص ٧٧

١٨٩٠م ، إلى وجود علاقة إيجابية بين التعليم والمعرفة والخبرة من ناحية ، وبين الانتاجية من ناحية أخرى [(١)] .

ومن المفكرين العرب نجد إبن خلدون مثلاً يربط في مقدمته بين التعليم والتنمية ، وكذلك نجد محمد عبده يقول في جريدة " الوقائع المصرية – مارس ١٨٨١م " ، " .... وماذا تصنع الوسائل المهنية إذا لم نجد من يستعملها فيما هي وسيلة له ، وأي شيء تفيد الفرص إذا لم تصادف من ينتهزها ، وهل يقطع السيف الصقيل بلا بطل ؟ كلا ، فما فقر البلاد إلا قلة الراشدين فيها ، وما غناها الحقيقي إلا كثرة المهتدين " . وفي مجلة الأستاذ – الجزء الثاني – في أغسطس عام ١٨٩٢ ، يقول عبدالله النديم : " إن وفرة العدد والتجمع لا يعني شيئاً عن الفراغ من العلوم والصنائع الموصلين إلى توسيع دائرة العمران وحفظ الوطن من العاديات ... " [(٢)] .

أ – إن الصحوة الاقتصادية السريعة لألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية بيّنت بجلاء أن الجزء الأكبر من رأس المال في هذيه البلدين لايكمن في أدوات الانتاج المادية والتي كانت قد تحطمت ، ولكنه يكمن في منشآتها العلمية والأيدي العاملة الخبيرة والمدربة . وهنا – كما يقول الاقتصادي الفرنسي أ . سوفي " A . Sauvt " :

---

(١) أشار إلى ذلك تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٩١ ، ص ٧٢

(٢) أشار إلى ذلك د . سعيد إسماعيل علي ، وذلك في تقديمه لكتاب عن " العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم العالي " للدكتور اسماعيل دياب ، من سلسلة قضايا تربوية رقم (٤) . القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٨ – ٩ .

" عندما يفقد الرجال مهارتهم وخبراتهم فإن أقوى وأكثر دولارات العالم لايمكنهـا أن تخلق الثروة " [1] .

– لقد قطعت اليابان شوطاً كبيراً في مضمـار التقـدم في كافـة المجـالات . وتحولت من دولة زراعية في منتصف الخمسينات من القرن الماضي إلى واحـدة مـن أكـبر الـدول الصناعيـة في العـالم ، وثـاني أكـبر إقتصـاد في العـالم بعـد الولايـات المتحـدة الأمريكية ؛ وبينما كان الناتج القومي الإجمالي الياباني يمثـل ٢,٣٪ فقـط من إجمالي الناتج العالمي في عام ١٩٥٥ ، إزدادت تلك النسبة لتصل ١٦٪ في بداية التسعينات . واليابان بلد فقير في ثرواته وموارده الطبيعيـة . ولكنـه غـني بثروتـه البشرية ، تلك الثروة ، كانت ومازالت تكوّن الأصـول والاسـتثمارات الحقيقيـة في التنمية الاقتصادية فـــي اليابان [2] .

ب – وفي بداية الستينات من القرن الحالي أشارت دراســة إلى أن العوامـل التقليدية للإنتاج ومن أهمها رأس المال المادي والموارد الطبيعية في الولايات المتحدة الامريكية قد ساهمت فقط بنسبة تتراوح بين ٣٠ ، ٦٠٪ مـن النمـو الاقتصـادي . بينما ساهمت العوامل الأخرى وهـي ارتفـاع مسـتوى خـبرة اليـد العاملـة والتقـدم التكنولوجي في النسبة الأخرى المتبقية من النمو الاقتصادي في أمريكا ، وكان ذلـك راجعاً إلى ارتفاع مستوى التعليم والتدريب [3] .

---

(١) A SAUVY . " La Belgique et la Holande ou le lievre et La tortue " , Direction . Juin , 1961 , P 569

(٢) د . جمال الدين الخازندار ، " اليابان : المعجـزة الاقتصاديـة والعبقريـة الإداريـة " ، القـاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٨ – ٩

(٣) M DEDEAUVAIS ; La nation de capital humain , Revue Inter . des Se . Sociales . n 4 . 1962 . p 711 - 720

وفي بداية الثمانينات من القرن الحالي ، أشارت دراسة أخرى إلى أن أربعة أخماس الدخل القومي الأمريكي تأتي من الأجور والعوائد الأخرى للعمل . بينما يأتي الجزء المتبقي والأقل من دخول الملكية ، ويدل ذلك على ارتفاع قيمة الوقت للعمل البشري (١) .

جـ - ومما يؤكد أهمية رأس المال البشري تشابهه في كثير من الصفات مع رأس المال المادي من ناحية وتكامله معه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى :

فمن حيث التشابه نجد كليهما يعمل بآلية الامتناع عن الاستهلاك الجاري لإدخار الموارد اللازمة لتكوينهما ، كما أن كلاهما يحتاج إلى (فترة تفريخ) قد تطول أو تقصر ، وهي بلا شك أكثر طولاً في رأس المال البشري ، وكما يقول A . Savury " فإنه من أجل إنتاج أداة من الأدوات ، فإنه يكفي ساعتين أو ثلاث ساعات ، أو شهرين أو ثلاثة من أجل إنتاج آلة ، وسنتين أو ثلاث من أجل إقامة مصنع ، ولكن من أجل بناء إنسان فإنه يجب التضحية بكثير جدا من الوقت والتكاليف ، وهذه الأخيرة هي التي نسميها الاستثمارات في رأس المال البشري (٢) . كما يتشابه النوعان في أنه يمكن للنقص المحلي فيهما أن يُواجه عن طريق الاستيراد (استيراد استثماري في حالة التكوين لرأس المال المادي .

---

(١) T W SCHULTZ , " IL n'est de richesse que d'hommes , op . cit , p . 7 - 8 .

(٢) A SAUVY . " Malthus et les deux Marx . , Paris , 1963 , p . 277 .

واستيراد الخبرة والمهارة في حالة رأس المال البشري [1]

ومن حيث التكامل نجد أن من أهم مظاهره : ضرورة رأس المال البشري لتكوين رأس المال المادي ، حيث أن تحقيق الاستثمارات يتطلب توافر مهارات عامة مثل عقلية رجال الأعمال ، وكذلك توافر القدرة على التجديد والابتكار . ومن ثم فإن زيادة معدل هذه الاستثمارات يستلزم تنمية هذه القدرة . ومن مظاهر التكامل أيضا نجد أن وجود رأس المال البشري أمر حتمي لاستعمال رأس المال المادي ، وفي هذا المجال نلاحظ أن القول بأن بعض المعطيات النفسية والإجتماعية يعتبر ضرورياً من أجل استيعاب رأس المال المادي ، لايعني ذلك بأن الوسط البشري le milieu humain يجب أن يتلاءم مع أي رأس مال مادي . وإنما الأمر الأكثر قبولاً هو وجوب أن يكون رأس المال المادي ملائماً للظروف النفسية والإجتماعية للوسط البشري الذي يستقبله [2] .

- إن تكوين رأس المال البشري هو عملية نمو الرصيد الإنساني في شكل مهارات ومعارف ومن ثم إرتفاع في مقدرته الانتاجية . وعلى ذلك ، فقد حظي التعليم بالأهمية الكبرى في التحليل الاقتصادي باعتباره من أهم مكونات رأس المال

---

(١) مع اختلاف الحال في النوعين أختلافا جوهريا ، وذلك أن استيراد رأس المال المادي قد يضاف إلى الرصيد القومي ليصبح جزءا منه ، أما استيراد الخبرة والمهارة البشرية ، فإنها إذا لم تؤدي إلى تكوين وزيادة المهارات المحلية ، فإنها لا تضيف أي شيء . ومتى عادت إلى موطنها الأصلي أدت إلى نقص ونتائج سلبية . راجع في ذلك .

د . أحمد منير نجار ، " الجدوى الاقتصادية .... " ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

(٢) R BARRE ; " Economic Politique " , T . 1 , Paris , 1975 , p . 399 .

البشري . وفي هذا المجال أشارت دراسات متعددة إلى وجود علاقة طردية بين مستوى التعليم من ناحية ومستوى الانتاجية والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى : ففي خلال الفترة (١٩٣٠ – ١٩٦٠) توصلت إحدى الدراسات إلى أن تطور التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية قد ساهم بنسبة ٢٣٪ من معدل الزيادة في دخلها القومي (١) . كما أشارت دراسة أخرى قام بها Psacharopoulos ونشرت في عام ١٩٨٤ إلى أن نسبة مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي قد بلغت ٢٥٪ في كندا ، ١٥٪ في الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٤٪ في بلجيكا ، ١٢٪ في بريطانيا ، ١٦,٥٪ في الارجنتين ، ١٥,٩٪ في جمهورية كوريا . ٢٣,٢٪ في غانا ، ١٦٪ في نيجيريا (٢) . وفي تقريره عن التنمية في العالم لعام ١٩٩١ . أشار البنك الدولي إلى أن سنة إضافية من التعليم قد أدت إلى زيادة الانتاج الزراعي بنسبة ٢٪ في جمهورية كوريا ، وبنسبة ٥٪ في ماليزيا . وفي المشروعات المملوكة للأسرة في المناطق الحضرية في بيرو ، أتضح أن للتعليم تأثيراً حاسماً على الدخل أكثر من تأثير رأس المال المادي ، ومن ثم فإن إتاحة سنة إضافية من التعليم للمزارعين يمكن أن تؤدي إلى زيادة أخذهم بأشكال التكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة بنسبة ٤٥٪ ، وفي تايلاند ، وُجد أن إحتمال استخدام المزارعين (الذين حصلوا على أربع سنوات فقط من التعليم) للمدخلات الكيمائية الجديدة . يزيد ثلاث مرات عنه بالنسبة للمزارعين الذين حصلوا على تعليم يتراوح بين سنة

(١) G psacharopoulos . M . Woodhall . L'Education Pour le developpement - une Analyse des choix d investissement , Economica , Paris . 1988 , p . 16

(٢) G Pascharopoulos . The Contribution of Education to Econmic Growth : International Comparison " . Cambridge . Mass . · Ballinger , 1984 , P . 337

واحدة وثلاث سنوات [1] .

د - ونظراً للأهمية الخاصة للبحث العلمي في مجال التنمية باعتباره مكملا ضرورياً للتعليم كأحد المكونات الهامة لرأس المال البشري ، نجد أن الدول المتقدمة توليه قدراً عظيماً من الاهتمام لما له من أثر حيوي وإيجابي على معدلات النمو الاقتصادي منها . وفي هذا المجال نشير إلى فرنسا كمثال لإحدى الدول المتقدمة ، فقد إرتفعت النفقات الاستثمارية في مجال أبحاث التنمية Recherche - Developpement بأقسامها الثلاث (الأبحاث التطبيقية ، الأبحاث النظرية المتعمقة ، أبحاث تنمية المنتجات الجديدة وتطويرها) خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٥) من ٨٣٢٢ مليون فرنك إلى ٦٢٢٠٠ مليون فرنك ، وكان معدل زيادة هذه النفقات في عام ١٩٨٥ مساوياً ل ٦,٨٪ بالنسبة لما أنفق في عام ١٩٨٤ .وهذا يعني أن هذا المعدل للزيادة أكبر بنحو سبعة أضعاف من معدل الزيادة في الناتج المحلي الفرنسي والذي بلغ فقط ١,١٪ [2] . وقد تبين من دراسة أجريت في هذا المجال أن فعالية هذه النفقات الاستثمارية كانت أكبر من تلك التي أنفقت في تكوين الاستثمارات المادية [3] .

هـ - وإذا كان ما تقدم يمثل لمحة عن أهمية تكوين رأس المال البشري من خلال التعليم والبحث العلمي ، فإن الاستثمار في المكونات الأخرى لرأس المال

---

(١) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم " ، ١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص ٧٧

(٢) P CASPAR . C . AFRIAT ; " L 'investissement intellectuel " , Economica , Paris . 1988 . p . 34 .

(٣) Philippe , Cuneo ; " Impact de la recherche - developpement sur la productivite industrielle " : Economie et statistiques , n° . 164 , mars . 1984 .

البشري (مثل الصحة ، والغـذاء ، والتدريـب) لا يقـل أهميـة عـن الاسـتثمار في مجال التعليم والبحث العلمي .

إن الاستثمارات في مجال الصحة والغذاء تـؤدي إلى تحسـين المقـدرة علـى العمل ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الانتاجية ، ومن ثم تحسين مستوى المعيشة . وقد قُدِّر أن الأيام التي يتغيـب فيهـا العـامل عـن عملـه بسـبب المـرض في الـدول النامية أكثر منها في الدول المتقدمة ، وكذلك قُدِّر أن الدخل المحتمل فقده نتيجـة للمرض في ثمانية من البلدان النامية يتراوح مابين ٢,١٪ و ٦,٥٪ من جملة الكسب السنوي في المتوسط . كما أن زيادة الانفاق الصحي بنسـبة ١٠٪ تـؤدي إلى إنقـاص وفيات الأطفال بنسبة ٠,٨٪ ، وكذلك فـإن زيـادة الدخـل بنسـبة ١٠٪ تـؤدي إلى انقاص وفيات الأطفال بنسبة ١,١٪ ، وفي الحالة التي تسـتخدم فيهـا المصروفـات الحكومية في المجال الصحي بكفـاءة مضاعفة ، فإن زيـادة في نصيـب الفـرد مـن الانفاق على الصحة (في البلدان التي ترتفع فيها وفيات الأطفال الرضـع) بمقـدار دولا واحد تؤدي إلى انقاص معدل وفيات الأطفال بنسبة ١٦ في الألف [١] .

– وفيم يتعلق بالغذاء ، أشارت دراسـة لمنظمـة الصحـة العامليـة (١٩٧٣) شملت أكثر من ١٥ منطقة في أمريكا اللاتينية . إلى أن نقص التغذية للأطفال غـير مكتملي النمو أو الوزن عند الولادة يصاحب ٥٧٪ من كل وفيات الأطفال ، وبذلـك يؤدي سوء التغذية إلى وفاة أكثر من نصف المواليد [٢] . إن ذلك يعني قضاءً كاملاً

---

(١) راجع أمثلة أخرى لدور الرعاية الصحية كاحد مكونات رأس المال البشري في دراستنا " راس المال البشري وعلاقته برأس المال المادي " ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤

(٢) إيكهولم (إريك) . " الصحـة للجميـع " . ترجمـة د محمـد عبـد اللطيـف ابراهيـم .

على إمكانية تكوين رأس المال البشري في المستقبل .

-٠-٠-٠-٠-٠-٠-٠-٠-

ثانياً : بعض مؤشرات تكوين رأس المال البشري في الوطن العربي :

- لاشك أن كل مظاهر التقدم الحضاري المعاصر والذي يشهدها العالم كله إنما هي نتاج للعلم والفكر وإبداع العقل البشري ، ومع ذلك فلا يمكن أن يتكافأ المنتجون لأدوات هذا التقدم مع المستهلكين لها . وفي إطار ثورة المعلومات والتقدم التكنولوجي ، تشير الاتجاهات العالمية إلىتكريس التقسيم الدولي للعمل بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث (ومن بينها بالطبع الدول العربية) على أساس من التفوق في العلم والتكنولوجيا ، وبخاصة في إنتاج المعلومات وانتقالها واحتكارها . باعتبارها الأداة الهامة في إتخاذ القرار وتسيير أمور الاقتصاد والسياسة والتقدم بصورة عامة .

- والوطن العربي الذي يبلغ عدد سكانه أكثر من ٢٢٥ مليونا (في عام ١٩٩٠) ويشتمل على ٢١ قطراً ، رغم موارده الطبيعية المتنوعة ؛ وموقعه المتاز على خريطة العالم ، ومساحته الشاسعة (١٤ مليون كيلو متر مربع) ؛ مازالت تفصل بينه وبين الدول الصناعية فجوة واسعة فيما يتعلق بمؤشرات تكوين رأس المال البشري . " ولعل قضية التخلف الاقتصادي في الوطن العربي قضية ترتبط

== القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٣٤ .

وبشكل مباشر بالنظام التعليمي السائد التي غلبت عليه استراتيجيات الكم بدلاً من استراتيجيات النوع [1] "

ويتحدث العربي عن موارده وإمكاناته ، وبخاصة عن نفطه وغـازه . كما يتحدث أحياناً عن ضخامة حجـم سـكانه ، ولعـل بعـض المؤشـرات الـتي سـوف نوردها فيما يلي ، تدعونا إلى قدر من التـأمل والمراجعـة لمسـيرتنا الراهنـة أمـلاً في احداث ثورة قومية حضارية في مُقبل الأيام :

١ - في مجال التعليم والبحث العلمي :

- أ - لايمكن إنكار الجهود التي بذلت في مختلف أقطـار الوطـن العربـي من أجل محو الأمية ، وذلك منذ حصول هـذه الأقطـار علـى اسـتقلالها السياسـي خلال النصف الثاني من القرن الحالي . وتشـير الاحصائيـات المتاحـة إلى أن عـدد التلاميذ الملتحقين المستوى الأول (الإبتدائي) في الوطن العربي قد ارتفع من ١٢,٦ مليون في سنة ١٩٧٠ إلى ٣٠,٢ مليـون في سـنة ١٩٩٠ ، وقـد زاد معـدل الالتحـاق بهذا المستوى التعليمي من ٦٥٪ إلى ٩١٪ خلال هذه الفترة . ورغم ذلك فقـد إزداد العدد المطلـق للأميـين والأميـات - خـلال ذات الفـترة - مـن ٤٩ مليونـاً إلى ٦٤ مليونا ، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى حوالي ٤٠ ميلونـاً عـام ٢٠٠٠ . ورغـم حدوث تطور إيجابي في إنخفاض نسبة الأمية لدى الكبار ، فإن هذه النسبة ماتزال أكثر من ٥١٪ في عام ١٩٩٠ [2] . وتشكل الاناث النسبة الكبرى في حجم الأميـة

---

(١) عـادل فهمـي بـدر ، " التنميـة العربيـة بـين النظريـة والواقـع " ، دار الجامعـات المصريـة . الاسكندرية ، ١٩٩٠ ، ص ٢٠٠

(٢) د . حامد عمار ، " التنمية البشرية في الوطن العربي " ، القاهرة . ١٩٩٢ . ص ١٤٦

في الوطن العربي إذ ارتفع عددهن من ٢٩ مليونا في عام ١٩٧٥ إلى ٤٣,٢ مليونـا في عام ١٩٩٥ ، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٤٤ مليون في عام ٢٠٠٠ [١] .

وتجدر الاشـارة هنـا إلى نسـبة الأميـة بـين الكبـار ثـد تلاشـت أو كـادت تتلاشى في معظم الأقطار المتقدمة (الدول الصناعية) .

– ب – وفيم يتعلق بالتعليم العالي ، يلاحظ أن عدد الطلاب الملتحقين به بالوطن العربي قد تضاعف تقريباً خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٥ . كما ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي من ٤٪ إلى ٩,٨٪ . وخلال هذه الفـترة ارتفـع عـدد الطلاب في هذا المستوى التعليمي من ٣٦ طالباً لكل ١٠,٠٠٠ من السكان إلى حـوالي ٩٥ طالباً ، ومع ذلك نجد أن هذا المعدل في الدول الصناعية قـد بلـغ حـوالي ٢٠٠ طـالب في عـام ١٩٨٥ [٢] . وتشـير بعـض الاحصائيـات إلى أن نسـبة المقيديـن في التعليم العالي في بعض الدول العربية تقل عشرات المرات عن هذه النسـبة في بعـض الدول المتقدمة ، ففي السودان مثلاً ، وخلال الفـترة (١٩٦٥ – ١٩٨٧) ارتفعـت هذه النسبة مـن ١٪ إلى ٢٪ ، بينما ارتفعـت في الولايـات المتحـدة الإمريكيـة مـن ٤٠٪ إلى ٦٠٪ خـلال ذات الفترة [٣] .

– جـ – ورغم أهمية الانفاق على التعليم كاستثمار انتاجي في رأس المـال

---

(١) د . سعيد عبد الله حارب ، " التحديات ... ومستقبل التربية في العالم العربي " ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

(٢) راجع : مجلة " التربية الجديدة " ، العددان : ٤١ ، ٤٢ ، عام ١٩٨٧ ، ص ١٢٧ .

(٣) د . فليح حسن خلف ، " إقتصاديات الوطن العربي " ، الجامعة المفتوحة ، القاهرة ، ١٩٩٤ ص ٤٣

البشري – كما سبق أن أشرنا – إلا أن المقارنة في هذا المجال بين الدول النامية (بصفة عامة) والدول العربية (بصفة خاصة) وبين الدول المتقدمة ، توضح لنا فجوة ماتزال متسعة بين نصيب الفرد من هذا الانفاق في هذه المجموعات الثلاث من الدول : فطبقا لاحصائيات اليونسكو ، وخلال الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٦) . زاد نصيب الفرد من نفقات التعليم في الدول النامية من ١٤ إلى ٢٧ دولارا . وفي الدول العربية من ٦٢ إلى ١٤١ دولاراً ، بينما كان هذا في الدول الصناعية قد ارتفع من ٢٧٠ إلى ٥٩٥ دولاراً [١] .

– وفي منطقة الخليج العربي ، ورغم ارتفاع القدرات المالية في منتصف السبعينات كنتيجة لزيادة أسعار البترول ، فإن نسبة ما وجه من انفاق على التعليم كان ضئيلاً [٢] ، وطبقاً لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم (١٩٩٠) ، كانت نسبة الإنفاق العسكري في الوطن العربي تعادل ١٧٧٪ من جملة ما أنفق في مجالي الصحة والتعليم معا وذلك في عام ١٩٨٦ . وقد أشار هذا التقرير أيضا إلى أن نسبة الانفاق العسكري إلى الناتج القومي الاجمالي في الوطن العربي قد ارتفعت من ٥,٤٪ عام ١٩٦٠ إلى ١٢٪ عام ١٩٨٦ [٣] .

(١) UNESCO , " Statistical Yearbook , 1988 , Table 2 . 12 .

(٢) وفي هذا المجال تشير بعض التقديرات إلى أنه خلال الفترة (١٩٧٧ – ١٩٧٩) بلغت نسبة هذا الانفاق ١,٩٠٪ من إجمالي الناتج القومي في دولة الإمارات ، ٤,٣٪ من إجمالي الناتج القومي في البحرين ، ٤,٢٪ من إجمالي الدخل القومي في قطر ، ٢,٧٪ من إجمالي الدخل القومي في الكويت راجع في ذلك : د. شبل بدران ، " سياسة التعليم في الوطن العربي " ، دارى المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٣ ، ص ٩٥ .

(٣) أشار إلى ذلك د . حامد عمار ، " التنمية البشرية ... " ، مرجع سابق ، ص ١٦٧

- د - وفيم يتعلق بالبحث العلمي والذي يعتبر أساساً للتقدم العلمـي مـن ناحية ، والمحرك الرئيسي للتقدم والرقي من ناحية أخـرى ؛ نجـد أن المؤشـرات المتعلقة به في الوطن العربي تعكس الفجوة الكبـيرة بينهـا وبـين تلـك المؤشـرات في الدول الصناعية المتقدمة : فعلى الرغم من وجود نحو ٨٥ جامعة في الوطن العربـي - يتوقع أن يزيد عدد خريجيها مع نهاية عام ٢٠٠٠ على ١٢ مليون خريـج - ، فإن مراكز الأبحاث العلمية المتخصصة التابعة لهذه الجامعات لاتزيد نسـبتها عـن ١٢٪ من إجمالي هـذه المراكـز (٣٧٥ مركـزاً بحثيا متخصصـاً) ؛ كمـا أن نسـبة العاملين بالبحث العلمي في الوطن العربي لاتزيد عن ٢,٧ لكل عشـرة آلاف عـامل من اليد العاملة العربية ، وهذه تعتبر نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بمثيلتها في الدول المتقدمـة ، فهـي ٦٦ في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ، ٥٨ في اليابـان ، ٣٦ في بريطانيا . أما عن نسبة الانفاق على البحث العملي - في عام ١٩٩٢ - فيكفـي أن نشير إلى أنها في ألمانيـا ٢,٨٨٪ مـن ناتجهـا القومـي ، وفي اليابـان ٢.٨٠٪ . وفي سويسرا ٢,٨٦٪ ؛ وفي هولندا ٢,١٧٪ . وفي الوطن العربي فإن أفضل التقديرات لمـا ينفق على البحوث العلمية وتطويرها لاتزيد نسبته عن ١ : ١٢ مما أنفقتـه أمريكـا فقط في هذا الميدان خلال الستينات، من القرن الحالي [١] .

- وتجدر الاشارة هنا إلى أن هجـرة العلمـاء والباحثين العـرب إلى الخـارج

---

(١) في عام ١٩٩٢ بلغ إجمالي ما أنفقته كافة البلاد العربيـة علـى البحـوث العلميـة نحـو ٢٠٠ مليـون دولار (أي خُمس مليار دولا) ، بينما وصل هذا الانفاق في هولندا إلى خمسة مليـارات وأربعمائـة وخمسون مليون دولار. وفي أمريكا إلى مائة وثلاثة مليارات ومائة وثمانية وعشرين مليونا وثمانمائة الف دولار في نفس العام ، راجع في ذلك د . سعيد عبد الله حارب ، مرجع سابق . ص ٢٥

تمثل إقتطاعاً من القوى العاملة في الوطن العربي واستنزافاً للطاقات البشرية القادرة على الاسهام في التقدم والتنمية ، كما أنها – وبالحساب الاقتصادي للتكلفة والعائد – تعتبر خسارة لبلد المهاجر وكسبا للبلد المضيف . وعلى الرغم من ضآلة الاحصاءات الدقيقة ، إلا أن هناك تقديرات تشير إلى أنه لايقل عن (٥٠٠٠) عربي يهاجرون سنوياً من أصحاب الكفاءات العلمية المختلفة [١] .

– ومن المفارقات المؤلمة أن ضعف وتدهور الانتاج العلمي والبحثي في الوطن العربي يقابله بالمقارنة تفوق الانتاج العلمي والبحثي الذي حققه العلماء والباحثون العرب المهاجرون في الخارج (رغم إختلاف نسبة من في الداخل إلى من في الخارج لصالح الشريحة الأولى) ، ففي عام ١٩٧٧ مثلاً بلغ عدد البحوث التي أجريت في الوطن العربي ٤٧٠ بحثا في العلوم الهندسية والتقنية مقابل ٥٧٦ بحثا في الغرب قام بها الباحثون العرب المهاجرون ، وفي مجال الطبيعة والرياضيات كان العدد الأول ٢٢٦ بينما بلغ العدد الثاني ٨٠٩ . وفي مجال الطبيعة وعلوم الحياة وصل العدد الأول إلى ٨٦٦ بينما بلغ العدد الثاني ١٦٣٣ [٢] . وتتصدر الولايات المتحدة الامريكية قائمة البلدان الغربية المستنزفة للكفاءات العربية ذات التخصصات

(١) وتشير بعض التقديرات إلى أنه في عام ١٩٨٣ مثلا بلغ عدد المهاجرين العرب – إلى دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية – من المشتغلين بالعلوم الطبيعية ٧٥٠٠ . ومن المهندسين ١٧٠٠٠ . ومن الأطباء ٢٤٠٠٠ . راجع في ذلك : عادل فهمي بدر . " التنمية العربية بين النظرية والتطبيق .. " . مرجع سابق ، ص ٢١٣

(٢) جلال عبد الله معوض ، " هجرة الكفاءات العربية إلى البلدان الغربية " . مجلة شئون عربية جامعة الدول العربية . القاهرة ، العدد ٧٤ ، ١٩٩٣ ، ص ١١٥ وما بعدها

العلمية الدقيقة . ففي خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٦) مثلا ، هاجر إلى هذه الدولة ٢٣,٩٥٠ ألفا من الاخصائيين والفنيين والمهندسين وعلماء الطبيعة والأطباء . وبالطبع فإن ذلك يعد استنزافا لرأس المال البشري العربي الذي تدفعه إلى الهجرة عوامل متعددة في الداخل تتمثل في رداءة أوضاع : المحيط السياسي ، ومحيط العمل ، والتقدم في المهنة ، وأنظمة التعليم العالي ، والسياسات التقنية . أما عوامل الجذب فهي عكس رداءة هذه الأوضاع في البلدان المضيفة ، وتصبح الصورة أكثر قتامة وأقل مدعاة للتفاؤل إذا أضفنا لذلك ضعف الانفاق الحكومي العربي على البحث والتطور العلمي ؛ إذ بالاضافة إلى ما سبق أن أشرنا إليه منذ قليل . يصل متوسط نصيب الفرد سنوياً من هذا الانفاق إلى ١١١ دولاراً في البلدان المتقدمة ، بينما لا يزيد عن دولارين كمتوسط للفرد سنويا في الوطن العربي [١] .

٢- في مجال الغذاء :

أ - إن الحاجة إلى الغذاء واشباعها لاتقل أهمية عن الحاجة إلى التعليم والبحث العلمي في تحقيق القدرة على العمل والانتاج . " إن تاريخ الإنسانية . هو إلى حد كبير ، تاريخ البحث عن الغذاء ... ولن تستطيع الفلسفات والأديان تجاهل أقدم عدو للبشرية : الجوع ، فالجميع يلحون على تغذية النفس في سبيل البقاء أحياء . وليس هناك من شيء ، حتى المستوى الاجتماعي والثقافي . وحتى

(١) د . زكي حنوش ، " البعد العملي والإجتماعي لنقل وتوطين التكنولوجيا في المجتمع العربي " . مجلة آفاق إقتصادية ، العدد ٦٤ - المجلد ١٦ ، ١٩٩٥ ، ص ٦٤

الديموجرافي ؛ إلا وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمستوى الغذائي " [1] " إن المأساة تنعكس كتآكل للثروة البشرية بما يعني تدهور الكائنات البشرية بسبب الجوع وسوء التغذية ، وتآكل الثروة البشرية ليس تعبيراً إنسانياً ... إنه حقيقة علمية أكدتها الأبحاث [2] .

– ولما كان تعبير " الأمن الغذائي " يعني مدى الاطمئنان إلى قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية لسكانه حاضراً ومستقبلا ، فإن نظرتنا إلى الوطن العربي كوحدة ، تؤكد لنا حدوث تدهور واضح في أمنه الغذائي والذي يعتبر جزءاً رئيسياً من أمنه القومي . وفي هذا المجال تشير الاحصائيات إلى أن الوطن العربي خلال الفترة (١٩٧٧ – ١٩٧٩) كانت نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي فيه ٥٧٪ ، ثم انخفضت هذه النسبة مؤخراً لتصل إلى ٥٠٪ . ففي حالة القمح انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من ٤٦٪ عام ١٩٧٨ إلى ٣٧٪ عام ١٩٨٥ وفي حالة الأرز انخفضت النسبة من ٧٠٪ إلى ٥٧٪ ، وفي حالة الشعير من ٨٣٪ إلى ٣٥٪ ، والذرة الصفراء من ٦٨٪ إلى ٤٩٪ ، وفي المحاصيل الزيتية من ٦٠٪ إلى ٣٩٪ ، والمحاصيل السكرية من ٤١٪ إلى ٣٩٪ ، وفي البقول من ٩٨٪ إلى ٧٨٪ خلال الفترة نفسها [3] . وتؤكد دراسة ميدانية نشرت مؤخراً أن من مجموع كل

---

(١) ميشال سيباد ، هنري غونال . " الجوع " ، ترجمة : بهيج شعبان . دار منشورات عويدات بيروت – باريس ، ١٩٨٢ ، ص ٨٩ – ٩٥ .

(٢) فيليب عطيه ، " أمراض الفقر : المشكلات الصحية في العالم الثالث " . عالم المعرفة . كتاب رقم ١٦١ ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص ٤٥ ومابعدها

(٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٦ (تونس – الجامعة ، ١٩٨٧) ص ٣٨ – ٣٩

ما دخل سوق التجارة العالمية من سلع غذائية ، استورد العالم العربي منها ٢٠٪ للقمح . ١٢٪ للحبوب ، ١٦٪ للماشية الحية ، ٧٨٪ للضأن والماعز . ٦٪ للحوم الحمراء ، ٢٦٪ للحوم الدواجن ، ٢٦٪ للبيض ، وإذا بقي الوضع على ماهو عليه فإن قيمة استيراد العالم العربي للمواد الغذائية من الخارج عام ٢٠٠٠ ستتراوح بين ٧٠ مليار دولار في حدها الأدنى ، ومائة مليار دولار في حدها الأقصى [(١)] .

ومما يؤكد صحة هذه التوقعات أن دراسة حديثة قد أشارت إلى أن الأقطار العربية قد استوردت منتجات غذائية تقدر بحوالي ٣٦ مليار دولار في عام ١٩٨٧ وهو مايعادل تقريباً ٦٥٪ من قيمة الصادرات النفطية العربية [(٢)] . وفي مصر مثلاً انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من ٧٢٪ في عام ١٩٦١/٦٠ إلى ٢٤٪ عام ١٩٨٧/٨٦ [(٣)] ، كما أن نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات قد بلغت ٣٠,٠٢٪ في عام ١٩٨٦ [(٤)] .

– ب – وكنتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني في معظم الاقطار العربية ، يرتفع الطلب على الغذاء بمعدلات أكبر من معدلات الانتاج الغذائي . وبالطبع فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانفاق نسبة كبيرة من

(١) " المواجهة العربية لتحديات الأمن الغذائي " : مقال منشور في مجلة التجارة ، العدد ٩ (السنة ٢٤) ، سبتمبر ١٩٩٥ ، ص ٧ (تصدر هذه المجلة عن غرفة تجارة وصناعة الشارقة) .

(٢) أشار إلى ذلك د . رمزي زكي ، " " الاقتصاد العربي تحت الحصار " . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ٣٠ .

(٣) د . محمد عبد الغني سعودي ، د . وسيم عبد الحميد . " السكان والغذاء في مصر " . كتاب الأهرام الاقتصادي رقم (٧٩) ، سبتمبر ، ١٩٩٤ ، القاهرة ، ص ٤٤

(٤) د . رمزي زكي ، " الاقتصاد العربي تحت الحصار .. " ، مرجع سابق . ص ١٦٤

الدخل العائلي على الغذاء تصل إلى النصف في المناطق الريفية وإلى الثلث في المناطق الحضرية . ويترتب على ذلك زيادة الانفاق الاستهلاكي وإنخفاض الادخار والاستثمار الانتاجي . وتشير بيانات منظمة العمل الدولية (١٩٨٦) إلى أن الأرقام القياسية للأسعار بالنسبة للمواد الغذائية قد ارتفعت خلال الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٣) – مع افتراض أن الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس ١٩٧٠ = ١٠٠ – من ١٤١ إلى ٢٩٠ في الجزائر ، ومن ٢٠٥ إلى ١٠٧٦ في السودان ، ومن ١٨٦ إلى ٤٣٩ في سوريا ، ومن ١٥٢ إلى ٣٨٨ في مصر ، ومن ١٠٨ إلى ٢٢٩ في المغرب [1] .

– جـ – ورغم التحسن النسبي الذي طرأ على مستوى التغذية في معظم الأقطار العربية خلال الربع قرن الأخير (١٩٧٠ – ١٩٩٥) ، إلا أن مشكلات نقص التغذية وسوئها تبرز بدرجة واضحة بين الأطفال وبخاصة في مراحل الطفولة المبكرة ، ويظهر ذلك جلياً في الأقطار العربية التي تقل فيها نسبة استهلاك السعرات الحرارية في المتوسط عن ١٠٠٪ من الحاجات اليومية (السودان وجيبوتي وموريتانيا واليمن والصومال) . وتقدر حالات الهزال لدى الأطفال حديثي الولادة (ممن يولدون أقل من ٢٥٠٠ جراما) بحوالي ٨٪ من مجموع الولادات في الفترة من ١٩٨٢ – ١٩٨٦ ، ويرجع ذلك في معظم الأحوال إلى نقص التغذية أو سوئها لدى المرأة الحامل . وتتراوح نسبة الأطفال المصابين بسوء التغذية من (سنة إلى أقل من ست سنوات) ما بين ١٤٪ في الكويت إلى ٦٩٪ في

(١) ILO . Bulletin of Labour Statistics , Isue 1986 , 2 , Table 9 A .

اليمن الشمالي ، إلى ٤٥٪ في تونس ، و ٣٤٪ في كل من المغرب ومصر ، وذلك عن الفترة (١٩٨٠ – ١٩٨٧) [(١)] .

د – يعتبر انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في الوطن العربي من أسباب ضعف الانتاج الزراعي فيه ، وبالتالي زيادة الاعتماد على الاستيراد من الخارج وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء . وخلال العقدين الماضيين لم تشهد المساحة الحقلية أو المحصولية في الوطن العربي زيادة ملحوظة . وتشير البيانات المتاحة إلى أن متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية قد ارتفع ارتفاعاً ضئيلاً (من ٠,٣٨ من الهكتار في عام ١٩٧٥ إلى ٠,٤٧ من الهكتار في عام ١٩٨٥) [(٢)] . وفي مصر مثلاً إنخفض نصيب الفرد من المساحة الحقلية (المزروعة) من أكثر من نصف فدان إلى ٠,١٢ من الفدان ، ومن المساحة المحصولية إنخفض من ٠,٧٠ إلى ٠,٢٢ من الفدان ، وذلك خلال الفترة (١٨٩٧ – ١٩٨٦) [(٣)] .

إن ذلك يحتم على الدول العربية مزيداً من الاستثمار في القطاع الزراعي من أجل التنمية الأفقية (زيادة المساحات الزراعية) والرأسية (زيادة انتاجية المساحات المتاحة حاليا) . وهنا يأتي دور البحث العلمي في تحقيق هذه

---

(١) د . حامد عمار ، " التنمية البشرية في الوطن العربي " ، مرجع سابق ، ص ١٢١

(٢) محسوبة من كتاب الأحصاء التحليلي ، العدد الثاني ١٩٨٥ ، جداول من (١ – ٣) والصادر عن المنظمة العربية للزراعة ، ومشار إليه عند د . حامد عمار ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

(٣) د . محمد عبد الغني سعودي ، د . وسيم عبد الحميد ، " السكان والغذاء في مصر " ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

التنمية ، ومما يؤكد هذا الدور المثال الواقعي الذي عرضه شولتز Schultz عن التنمية الزراعية في أمريكا ، إذ أشار إلى أن المساحة التي زرعت بالذرة في عام ١٩٧٩ كانت أقل بـ ١٣,٢ مليون هكتار عن تلك التي زرعت بذات المحصول في عام ١٩٣٢ ، ورغم ذلك ، وبفضل البحث العلمي واستخدام الأسمدة والتحسين المستمر في درجة خصوبة التربة ، أمكن زيادة الانتاج من هذا المحصول في عام ١٩٧٩ ليصبح ثلاثة أمثال الانتاج منه في عام ١٩٣٢ [١] .

٣- في مجال الصحة :

أخذت منظمة الصحة العالمية بالمفهوم الشامل للصحة باعتبارها حالة من السلامة الجسمية والعقلية والإجتماعية ، وليس مجرد حالة خلو من المرض . والواقع أن الأخذ بهذا المفهوم إنما يعني أن الحالة الصحية للأفراد في المجتمع هي في نهاية التحليل محصلة أو دالة Fonction - بالمفهوم الرياضي - لجملة من المتغيرات الاقتصادية والإجتماعية والبيئية . وعلى ذلك فإن الحالة الصحية والحالة الغذائية توأمان لاغنى لأحدهما عن الآخر ، ويعتبر حق الإنسان في الصحة أحد حقوق الإنسان من الناحية القانونية ، كما أن تأكيد هذا الحق يمثل تأكيداً له كحاجة إنسانية من الناحية الإجتماعية وكعنصر لازم للتنمية من الناحية الاقتصادية ، وكهدف ووسيلة في ذات الوقت من ناحية التنمية البشرية . " إن إنخفاض القدرة على العمل بسبب المرض ينعكس في صورة أيام مفقودة من العمل ،

(١) T W SCHULTZ ; " IL N'est de Richesse que d ' hommes " , op . cit , p . 21 - 22

وذلك يعني خفضاً في الانتاج القومي " [1]

وتشير الاحصائيات المتاحة إلى بعض مؤشرات الحالة الصحية في الوطن العربي كما يلي [2] :-

أ – رغم التقدم الملحوظ في مجال الرعاية الصحية في كافة أقطار الوطن العربي بصفة عامة، والذي أدى إلى إنخفاض معدل الوفيات من الأطفال الرضع لكل ألف منهم من ١٣٥ في سنة ١٩٧٠ إلى ٨٨ في سنة ١٩٩٠ ؛ فإن هذا المعدل مازال مرتفعاً إذا ما قورن بمثيله في الدول الصناعية والذي إنخفض في عام ١٩٩٠ ليصل إلى ١٥ فقط [3] .

ب – في عام ١٩٩٠ ، بلغ معدل وفيات الأطفال (الأقل من خمس سنوات) في الوطن العربي ١١٣ في الألف ، بينما إنخفض هذا المعدل في الدول الصناعية ليصل إلى ١٨ فقط ، وفي ذات العام ، قدر أن معدل وفيات الأمهات الحوامل في الوطن العربي ٢٧٠ لكل مائة ألف ، بينما بلغ هذا المعدل ٢٤ في الدول الصناعية .

---

(١) L . ROCHE et autres ; " L ' Economie de la sante " , coll que sais - je . p . U . F . Paris . 1986 . p . 12 .

(٢) أخذت هذه الاحصائيات من :

– التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ (الجداول ٢٤/١ ، ٦/١ ، ٧) .

– برنامج الأمم المتحدة الإغاثي ، " تقرير عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ، جدول ٢٣

– تقرير البنك الدولي عن التنمية في العامل لعام ١٩٩١ ، ص ٧٣ .

(٣) ومع ذلك فقد تفاوت هذا المعدل بين الأقطار العربية في عام ١٩٩٠ . إذ بلغ ١٩ في الألف في الكويت ، ٢٣ في الألف في البحرين ، ٢٥ في الألف في الإمارات العربية المتحدة . بينما بلغ ١٣٢ ١٢٦ في كل من الصومال وموريتانيا على التوالي .

وإذا كان متوسط العمر المتوقع للحياة عند الولادة يعتبر مؤشراً رئيسياً من مؤشرات الحالة الصحية ، فإننا نجد أن هذا المتوسط قد بلغ ٥٩ في الوطن العربي ، بينما وصل إلى ٧٤ سنة في الدول الصناعية .

جـ – خلال الفترة (١٩٧٠ – ١٩٨٧) ، ارتفعت نسبة السكان الذي توافرت لهم المياه الصالحة للشرب في الوطن العربي من ٥٩٪ إلى ٦٩٪ ، بينما بلغت هذه النسبة ١٠٠٪ في عام ١٩٨٧ في الدول الصناعية .

وإذا كان الصرف الصحي (التخلص من الفضلات الآدمية بطريقة صحية وسليمة) يعتبر أحد المقومات الهامة في البنية الأساسية الصحية بما يؤدي إليه من الحيلولة دون إنتشار الأمراض إلى حد كبير ، فإننا نجد أن نسبة التغطية لنظام الصرف الصحي في الوطن العربي قد بلغت نحو ٧٨٪ في المدن ، إلا أنها لم تتجاوز ٢٢٪ بالنسبة للمناطق الريفية وذلك خلال الفترة (٨٥ – ١٩٨٧) . ومع ذلك نجد تفاوتاً واضحاً بين الأقطار العربية في هذا المجال ، إذ بلغت نسبة التغطية في الحضر حوالي ١٠٠٪ (عام ١٩٨٧) في كل الدول العربية المصدرة للنفط ، بينما بلغت هذه النسبة ٩٢٪ ، ٨٤٪ ، ٨٠٪ في كل من الأردن والبحرين والجزائر على التوالي ، أما في موريتانيا فقد بلغت هذه النسبة ٤٪ فقط . ولم تتجاوز ٥٠٪ في معظم الأقطار العربية الأخرى [١] .

د – بالنسبة لمدى توافر الموارد البشرية في القطاع الصحي ، نجد أن عدد السكان لكل طبيب في الوطن العربي قد إنخفض من ١٤٤٠٠ في عام ١٩٦٥ إلى

---

(١) د . حامد عمار . " التنمية البشرية في الوطن العربي " . مرجع سابق . ص ١٣٣

٤١٠٠ في عام ١٩٨٥ ثم إلى ٣٥٠٠ في عام ١٩٩٠ ؛ بينما بلغ هذا العدد في الدول الصناعية ٤٦٠ في عام ١٩٨٧ . وكذلك نجد أن عدد السكان لكل ممرض أو ممرضة في الوطن العربي قد إنخفض من ٤١٠٠ في عام ١٩٦٥ إلى ٦٧٥ في عام ١٩٨٥ بينما بلغ هذا العدد ١٤٥ في الدول الصناعية في عام ١٩٨٧ . وفي هذا المجال تشير الاحصائيات الحديثة إلى أنه في عام ١٩٩٣ بلغ عدد السكان لكل طبيب ١٤٣٠ في مصر ، ٧٧٠ في الأردن ؛ ١٥٤٠ في تونس ؛ ٧١٠ في المملكة العربية السعودية . ١١٠٠ في الإمارات العربية المتحدة ، بينما بلغ هذا العدد في بعض الدول المتقدمة كالنمسا ٢٣٠ ، وفي دول أوروبا وآسيا الوسطى ٦٣٠ [(١)] .

هـ – فيم يتعلق بالإنفاق على الخدمات الصحية نجد أن نسبة هذا الانفاق إلى إجمالي الانفاق الحكومي العام في الوطن العربي قد إنخفضت نسبياً من ٥٪ في عام ١٩٧٢ إلى ٤ر٧٪ في عام ١٩٨٨ ، بينما بلغت هذه النسبة في الدول الصناعية في العام الأخير ١٢٪ . ورغم أن نسبة هذه النفقات في الوطن العربي قد ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي من ١٪ إلى ١,٧٪ خلال نفس الفترة ، إلا أنها قد بلغت ٤,٧٪ في الدول الصناعية (في عام ١٩٨٨) ، وذلك يعني أن الدول الصناعية تخصص للخدمات الصحية من الناتج القومي الإجمالي نحو ثلاثة أضعاف ما يخصصه الوطن العربي لها . وتشير بعض الاحصائيات الحديثة إلى أنه وفي عام ١٩٩٣ ، بلغت النسبة المئوية لانفاق الحكومة المركزية على الخدمات الصحية ٢,١٪ من إجمالي الإنفاق العام في مصر . ٤.١٪ في

(١) تقرير البنك الدولي عن التنمية في العامل ١٩٩٥ . ص ٢٦٦ . جدول ٢٧

جمهورية اليمن ، ٦,٣٪ في الأردن ، ٦,٦٪ في تونس ، ٧,٤٪ في الإمارات العربية المتحدة ، بينما كانت هذه النسبة أكثر ارتفاعاً في الدول المتقدمة الصناعية ، حيث بلغت في ذات العام ١٣,٧٪ في هولندا ، ١٦,١٪ في فرنسا . ١٣,٤٪ في النمسا . ١٦,٨٪ في ألمانيا ، ١٧,١٪ في الولايات المتحدة الأمريكية [(١)] .

و – تؤكد مختلف الدراسات المتعلقة بالتنمية البشرية على وجود علاقة إيجابية بين الحالة الصحية من ناحية ، وارتفاع المستوى التعليمي من ناحية أخرى . وتشير إحدى هذه الدراسات والتي أعدها المجلس القومي للسكان بالقاهرة إلى وجود علاقة عكسية بين المستوى التعليمي للأمهات من ناحية ومعدلات وفيات الأطفال من ناحية أخرى . وطبقاً لهذه الدراسة والتي غطت الفترة (١٩٧٨ – ١٩٨٨) ، بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع (الأقل من سنة) . (ومن سنة إلى أقل من خمس سنوات ، (ومن صفر إلى خمس سنوات) : ١١٢.٩ في الألف ، ٥٤,٣ في الألف ، ١٦١,١ في الألف على التوالي للأمهات الأميات . بينما إنخفضت هذه المعدلات على التوالي إلى : ٣٩,٠ في الألف ، ١٠.٢ في الألف ، ٤٨,٤ في الألف للأمهات ذات المستوى التعليمي من الحاصلات على الثانوية العامة والتعليم العالي [(٢)] .

إن ذلك يؤكد أن تكوين رأس المال البشري لابد وأن يتحقق بالاستثمار في جميع مجالات تكوينه معاً ودون فصل مجال عن الآخر .

---

(١) تقرير البنك الدولي عن التنمية في العامل ١٩٩٥ ؛ ص ٢٣٢ ، ص ٢٣٣ . جدول رقم (١٠)

(٢) وأشار إلى ذلك : د حامد عمار ، المرجع السابق ، ص ١٣٩ – ١٤٠

ثالثاً: خلاصة وخاتمة : ضرورة الاهتمام بتحسين مؤشرات تكوين رأس المال البشري في الوطن العربي :

– إتضح لنا من هذه الدراسة الموجزة أن رأس المال البشري لايقل دوره في تحقيق التنمية بمفهومها الشامل عن رأس المال المادي ؛ ومع ذلك فإن المؤشرات التي عرضناها فيما يتعلق بأهم مجالات تكوين رأس المال البشري (التعليم ، البحث العلمي ، الصحة ، الغذاء) ، هذه المؤشرات في الوطن العربي تعكس حقيقة مؤداها أن هذا الوطن مازال يفتقد عنصر التنمية البشرية . وكما يقول د . عتيق جكه مدير مركز العاملين بجامعة الإمارات العربية " لاتزال الرؤية في كثير من بلدان العالم العربي ضبابية وغير واضحة المعالم في مدى أهمية العنصر البشري في عالم أصبح يعج بكثير من المتغيرات السريعة وتشتد فيه المنافسة ... إن العالم العربي لايزال يركز على التنمية الاسمنتية ، والتي يقصد بها الاهتمام بتشييد المباني ... ، في حين أن العنصر البشري أو التنمية البشرية هي التي يفتقدها الوطن العربي ... " إن التنمية البشرية تمثل نبض القلب بالنسبة لأية دولة من دول العالم " (١) . ويؤكد ذلك الدكتور حامد عمار بقوله " التنمية البشرية باختصار هي عملية تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته .... إن المطلوب في جميع الحالات هو العمل على تنمية طاقات – كل إنسان – إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه . إن تنمية طاقات الإنسان – كل الإنسان – إنما تحوي إمكاناته الجسمية

---

(١) راجع في ذلك في مجلة : " الإمارات اليوم " الصادرة في دبي عن مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر ، العدد ١٠٣ (١/٢٧ – ١٩٩٦/٢/٣) ، ص ٦٢ – ٦٣

والعقلية والوجدانية والسلوكية والروحية ، وذلك عن طريق الوفاء بحاجاته الإنسانية للنمو والتفتح ، واكتساب القدرة على المشاركة الفاعلة في صياغة الحياة ، هذا هو محور التنمية البشرية في هذا النطاق الفسيح من الوفاء بمتطلبات إقتران الحقوق بالواجبات في بناء الإنسان العربي ، وفي توفير مقومات الفعل والانفعال الايجابي في مسيرة المجتمع وحركته حاضراً ومستقبلاً " [١] .

– إن حتمية الاهتمام بتكوين رأس المال البشري في الوطن العربي تنبع الآن – ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين – من إعتبارات كثيرة من أهمها :

١– في ظل إقبال العالم كله على تحرير التجارة الدولية في إطار ما يعرف باتفاقية الجات والتي تحولت منذ بداية عام ١٩٩٥ إلى منظمة التجارة الدولية . وما سيترتب على ذلك من حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال . ومن ثم زيادة حدة المنافسة ، فإن الغلبة والاستفادة القصوى لن تكون إلا من نصيب الابداع والابتكار وتحسين المنتجات كما ونوعاً ، وهنا يبرز دور الإنسان العربي لمواجهة هذا التحدي .

٢– إن اتجاه الدول العربية إلى إعادة صياغة وحدتها الاقتصادية بالاتجاه نحو التكتل الاقتصادي " كخيار وحيد للتعامل مع الأوضاع الجديدة في ظل إتفاقية الجات " [٢] ، يستلزم تنمية طاقات الإنسان العربي في كل الأقطار

(١) د . حامد عمار ، المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(٢) ويحظى هذا الاتجاه بتأييد عدد كبير من الخبراء الاقتصاديين في العالم العربي ، راجع في ذلك إبراهيم نوار ، " اتفاقية الجات والاقتصادات العربية " ، كراسات استراتيجية . رقم ٢٢ . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة . ١٩٩٤ ، ص ٢٧

العربية بما يحقق الاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلـد عربـي في تجارتـه البينية مع غيره من البلاد العربية ومع غيره من دول العالم الخارجي [(١)]

٣- إن الاهتمام بتكوين رأس المال البشري في الوطن العربي يعتبر في رأينـا من أهم عناصر تدعيم إنتماء أبناء هذا الوطن لوطنهم ، ولا شـك في أن تدعيـم هـذا الانتماء سيؤدي إلى الحد من هجرة العقول العربية إلى الخارج . وكذلـك إلى الحـد من هجرة رؤوس الأموال العربية إلى الخارج وتفضيل استثمارها في الداخل .

٤- في ظل التقدم العلمي المُذهـل الـذي يشـهده العـالم الآن . لايمكـن أن يظل الملايين في الوطن العربي يعانون من الأميّة ، كما لا يمكن للإنسان العربي أن يظل مستهلكا لما تنتجه عقول الآخرين له [(٢)] .

---

(١) إن وجود الأيدي العاملة المدرّبة في الدول الأعضاء يعتبر من الشروط الرئيسية والمقومـات الضروريـة للتكامل الاقتصادي ، راجـع في ذلـك : د . كـامل بكـري ، " التكـامل الاقتصـادي " . المكتـب العربي الحديث للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٨٤ ، ص ٢٩ وما بعدها .

(٢) إذا كانت زيادة الانتاج في الوطن العربي كما وتحسينه نوعا تسـتلزم الاهتمـام بـالبحث العلمـي بصفـة عامة ، والاهتمام به في الجامعات العربية بصفة خاصـة ، فـإن ذلـك يقتضـي بـذل مزيـد مـن الجهـد للتغلب على المشكلات العديدة التي يعاني منها واقع البحث العلمي في الجامعات العربيـة ومـن أهـم هذه المشكلات .

١- ضعف المكتبات ومصادر المعرفة والبحث العلمي والمرافق والتسهيلات اللازمة . وفي معظم الأحيـان تفتقد مكتبات الجامعات العربية لأهم الدوريات والمجلات المتخصصـــة التي يكون الباحث في أمس الحاجة إليها للبقاء على الاتصال بآخر التطورات العاملية في مجال تخصصه .

٢- ثقل العبء التدريسي والمشكلات البيروقراطية تتسبب في خفض الوقت الكافي للبحث العملي

٣- انعدام السياسة البحثية داخـل الجامعـة ، ذلـك أن الجامعـة العربيـة يتمثـل همهـا الرئيسـي في الاستجابة للأعداد المتزايدة للطلاب وما يستلزمه ذلك مـن الـتركيز علـى عمليـة التدريـس دون عمليـة الباحث في أمس الحاجة إليها للبقاء على الاتصال بآخر التطورات العاملية في مجال تخصصه . ==

٥- الإسلام . ديننا وعقيدتنا في الوطن العربي . كرّم الإنسان . ومن ثم . فإن الاهتمام بتكوين رأس المال البشري ، هو إهتمام بتكريم الإنسان وتطبيق لشريعتنا السامية " الشريعة الإسلامية "

== ٢- ثقل العبء التدريسي والمشكلات البيروقراطية تتسبب في خفض الوقت الكافي للبحث العملي

٣- انعدام السياسة البحثية داخل الجامعة ، ذلك أن الجامعة العربية يتمثل همها الرئيسي في الاستجابة للأعداد المتزايدة للطلاب وما يستلزمه ذلك من التركيز على عملية التدريس دون عملية البحث العلمي

٤- انعدام مراكز ومكاتب الأبحاث داخل الأقسام والكليات في معظم الجامعات العربية

٥- عدم وجود سياسة محكمة للتنسيق بين الجامعة والمجتمع بمختلف موسساته ومكوناته . وخاصة القطاع الخاص فيما يخص تمويل البحوث العلمية وإشراك الجامعة في دراسة مشكلات المجتمع في مختلف الميادين .

٦- تبعية الجامعة لأنظمة وأساليب مستوردة فيما يتعلق بالبرامج والمحتوى والطرق .

٧- عدم مواكبة الجامعة العربية للتطورات التي تحدث على المستوى العالمي . ووجود التناقض المستمر بين زيادة أعداد الطلاب من ناحية وثبات ، بل وتناقص المرافق والتجهيزات والميزانية والتمويل

٨- ضعف ميزانيات البحث العلمي ، وضرورة المرور بإجراءات بيروقراطية عقيمة للحصول عليها

٩- تركز هدف الأبحاث حول الترقية ، ونادرا ما نجد هذا الهدف متمثلا في زيادة المعرفة العلمية خدمة للمجتمع وتفاعلا مع مشكلاته واستجابة لحاجاته .

١٠- غياب الاطار الإداري والتنظيمي والتشريعي للبحث العلمي في الجامعات العربية . وذلك يؤدي إلى تهميش البحث العلمي وتجريده من قيمته الحقيقية .

١١- ضعف ثقافة البحث العلمي في معظم المجتمعات العربية خصوصا فيما يتعلق بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ، حيث أن تجاوب المجتمع مع الباحث تُكسب هذه الأخر نوعا من النفور . فمعظم المؤسسات الخاصة أو الحكومية تنظر للبحث العملي وما يتطلبه من حصول الباحث على معلومات أو بيانات معينة على أنه تجسس أو استقصاء قد يؤدي إلى مشاكل يحسن تجنبها .

١٢ - ضعف حرية الفكر والابداع وتوجيه البحوث لاتجاهات معينة لخدمة الخطاب السياسي للسلطة

راجع في ذلك · د . محمد قيراط : " أزمة الباحث العلمي في الوطن العربي " . في صحيفة البيان . العدد رقم ٦٤٠٧ بتاريخ ١٩٩٨/١/٢م ، ص ١٠

الفصل الثالث

فى

بعض نظريات التنمية

تقـــديم :

ـ بعد أن عرضنا فى الفصل الأول من هذه المحـاضرات لمحـة عن مفهـوم التنمية وسمات التخلف، وفى الفصل الثانى بعضا من مشكلات التنميـة، يكـون منطقيا فى الفصل الحالى أن نوضح موقف الفكر الاقتصادى أو رؤيتـه للكيفيـة التى يمكن بها أن تتحقق التنمية. وفي هذا المجـال يمكن التمييـز تـاريخيـا بين النظريات القديمة للتنمية والتى أسسها التجاريون (منذ نهاية العصور الوسطى ـ أى حوالى سنة ١٥٠٠م وحتى نهاية القرن السابق عشر)، وتلاها الفيزيوقراط (والذين ظهرت مدرستهم الفكرية فى منتصف القـرن السـابـع عشر)، وتـلاهـا الفيزيوقراط (والذين ظهرت مدرستهم الفكرية في منتصف القرن الثـامن عشر) واذا كان التجاريون قد ركزو على أهمية التجارة الخارجية كعنصر رئيسى لقوة الدولة وثروتها، فان الفيزيوقراط قـد انصب اهتمامهم على الأرض أو الـزراعـة كأهم العناصر أو الأنشطة الحاكمة للتنمية. وكانت هذه النظريات القديمة تمهيدا لـلأفكـار الكـلاسكيـة التى ظهـرت بعـد ذلك على مسرح الأحـداث والتطـورات الاقتصادية الدولية. ويرجع تأسيس هذه الأفكـار الى كثير من الكتـاب كــ آدم سميث وريكاردو وجون استيورات ميل فى انجلترا منذ أواخر القرن الثامن عشر وفى الواقع فان هذه المدرسة الكلاسيكيـة لم تقـدم الا مسـاعـدة طفيفـة نحـو معالجة مشكلة التخلف، حيث أن تحليلات مفكريها ومنـاهجهم كـانت منصبـة أساسا على مشكلات اقتصـاد صناعى ناجح أو متقدم نسبيا. وكان شاغلهم ـ فى

المقام الأول هو قضية «النمو» وفقا لهيكل انتاجى قائم. ومن ثم، كان اهتمامهم مركزا على جانب الطلب الفعال الكلى، وعوامل تغييره، دون الاهتمام، بالقدر نفسه، باقتصاديات العرض ورغم ذلك، فقد أبرز هؤلاء الاقتصاديون كثيرا من المتغيرات الهامة المتحكمة فى عملية التنمية (حيث أبرز مالتس» و«ريكاردو» مثلا أهمية محدودية الموارد الطبيعية وأثر النمو السكانى على مسار التنمية، وأبرز «سميث» الدور الهام لتقسيم العمل، وكان تركيز «ماركس» على استغلال الطبقة العاملة لصالح الطبقة الرأسمالية من خلال ما أسماه بفائض القيمة).

وبعد ذلك نجد الفكر الكلاسيكى الجديد متمثلا فى «كارل منجر»، ادجورث، مارشال، فالراس، باريتو، ارفنج فنشر» وقد عاش هؤلاء جميعا في الفترة ما بين ١٨٧٠ و١٩٢٠.. واذا كان علم الاقتصاد قد شهد ـ على يد هؤلاء المفكرين ـ أفكارا جديدة فى المنفعة الحدية والقيمة والتوازن الحركى وغير ذلك من الأفكار الاقتصادية، الا أنها تدخل فى صميم الاطار الرأسمالى ولا تحيد عنه. ويمكن اعتبار الاقتصادى «جوزيف شومبيتر ١٨٨٣ ـ ١٩٧٠» من أبرز اقتصادى القرن العشرين؛ وذلك رغم تأثره بالأفكار الكلاسكية الجديدة «رأسمالية النزعة» ومن أهم ما ينسب اليه الأهمية البالغة التى أعطاها «للمنظم» كعمود فقرى فى عملية التنمية الاقتصادية.

ـ وخلال هذه الفترة أيضا نجد الفكر الكينزى قد احدث ثورة فى الاقتصاديات الكلية، حيث أكد الدرو الأساسى الذى يمكن أن تلعبه السياسات المالية بصفة عامة، والتدخل الايجابى للدولة فى النشاط الاقتصادى من أجل ترشيد الأداء ودفع عجلة التنمية بصفة خاصة.. وبعد «كينز» أكدت تحليلات كل من «هارود» و«دومار» على أهمية رأس المال فى تحقيق النمو الاقتصادى. أما «هانسن»، فقد ذهب الى التحذير من خطورة الضغوط التضخمية والركود طويل الأجل خلال عملية التنمية..

ـ ويلاحظ أن السمة الغالبة على كل الرؤى أو الأفكار المنبثقة عن المدارس

السابقة كانت تأسيس التحليل لمشكلات النمو الاقتصادى فى اطار للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة..

أما تحليل هذه المشكلات المتعلقة بالتنمية فى دول العالم الثالث (مشكلات التخلف) فقد ظهر فى وقت حديث نسبيا يمكن أرجاعه الى بداية الخمسينات من القرن الحالى.. وبدأ عدد كبير ممن أطلق عليهم : الاقتصاديون الانمائيون "Development Economists" فى تركيز اهتمامهم على ضرورة احداث تغييرات هيكلية فى النشاط الاقتصادى للدول المتخلفة بما يتفق مع مشكلاتها التى تختلف فى طبيعتها عن تلك التى سادت فى اقتصاديات الدول المتقدمة عند بدايات انطلاقها فى طريق التقدم الاقتصادى. ومن هؤلاء نذكر (نيركس، لويس، ميردال، هيرشمان، روزنشتاين ـ رودان، روستو، بيرو، شولتز.. وغيرهم).. وقد قدم هؤلاء نظريات متنوعة فى التنمية الاقتصادية..

ـ وسوف نقتصر فى الفصل الحالى على بيان بعض هذه النظريات فى التنمية : نظرية مراحل النمو الاقتصادى، ونظرية التنمية مع وجود كميات غير محدودة من العمل، وسندرسهما فى المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : نظرية مراحل النمو الاقتصادى "W. Rostow"

المبحث الثانى : فى نظرية التنمية مع وجود كميات غير محدودة من العمل "A. Lewis."

المبحث الأول

نظرية مراحل النمو الاقتصادى(*)

ـ اكتسبت هذه النظرية شهرة عالمية واسعة بعد أن ظهرت عام ١٩٥٦ لمؤلفها W.W. ROSTOW وقد ترجمت الى ست عشرة لغة أجنبية ومن ثم فقد انتشرت انتشارا كبيرا(١).

ويؤكد «روستو» في نظريته بأن التنمية الاقتصادية التى تهدف اليها الدول النامية التى حققت استقلالها السياسى بعد الحرب العالمية الثانية مسألة ممكنة طالما أن هذه الدول قد وعت تماماً الأسباب التى تنقلها من مرحلة تقدمية إلى أخرى، متخطية فى ذلك المصاعب والمشاق التى تعترضها، وقامت بتطوير إقتصادها القومى بما تتطلبه كل مرحلة.. كما يرى أن الانتقال من التخلف إلى التنمية إنما يتم فى مراحل لابد أن تسلكها الدول جميعاً. ويؤكد أن الدول المتقدمة الآن قد مرت بمرحلة الانطلاق ثم بمرحلة النمو الذاتي، وأنه على الدول المتخلفة أن تحقق شروطاً معينة لكى تتمكن من الانطلاق وتحقيق النمو الذاتى بدورها.

أولا : عرض النظرية :

ـ وتتمثل رؤية «روستو» فى أن المجتمع يمر فى تطوره بخمس مراحل متتابعة هى : مرحلة المجتمع التقليدي Société traditionnell ثم مرحلة التأهب للانطلاق les Conditions préalable du démarage، ثم مرحلة الانطلاق le démarage تليها مرحلة الاتجاه نحو النضج La marche Vers

---

* (١) - W. W. Rostow, "les étapes de la croissance économiques", Trad. Française, Ed. du Seuil, Paris, 1963.

وأخيراً مرحلة الاستهلاك الكبير L' ére de la Consommation ، La maturité de masse.

ـ **وفى المرحلة الأولى** : يتسم المجتمع بإطار محدود من الانتاج، نظراً لمحدودية إمكانيات الفنون الانتاجية العصرية، ويتميز المجتمع فى هذه المرحلة بوجود حد أعلى لمستوى الانتاج المتوسط للفرد بسبب عدم تطبيق الأساليب العلمية بشكل منتظم. ولن تكون التغيرات السكانية وكذلك مستوى المعيشة ـ فى هذه المرحلة ـ وفقا للتغيرات فى انتاج المحاصيل فقط، ولكنها ستكون راجعة أيضاً إلى الحروب المستمرة أو إلى انتشار الأمراض.

ـ وفى هذه المرحلة أيضاً ـ كما يذهب إلى ذلك «روسو»، يضطر المجتمع إلى تخصيص نسبة مرتفعة من موارده المتاحة للزراعة بسبب صعوبة زيادة الانتاجية الزراعية.. وتلعب العصبيات الاجتماعية (العائلية والقبلية) دورا أساسيا كما يشهد المجتمع التقليدى صراعا مستمرا بين ملاك الأراضى سعيا الى السلطة، وتسوده قيم جامدة تؤدى الى اقرار التفرقة بين السيد والمسود ومن ثم فانه يتميز بضعف مرونة الحركة رأسيا.

ـ **وفى المرحلة الثانية** : وهى تلك التى تتضافر فيها العوامل المؤدية الى الانطلاق، وتصبح فيها المجتمعات فى طريق التحول من المرحلة التقليدية الى مرحلة أخرى تستخدم فيها ثمار العلم الحديث، ويمكن خلالها التغلب على انخفاض الدخول والاستفادة من الزيادة المستمرة فى الانتاج.

وفي نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر بدأت العوامل المهيئة للانطلاق فى أوروبا الغربية، حيث كانت بداية إستخدام العلم الحديث لأداء وظائف جديدة فى انتاجية القطاعين الزراعى والصناعى، ومن دول أوروبا الغربية، كانت انجلترا أول دولة تتضافر فيها عوامل الانطلاق : الموقع الجغرافى، والموارد الطبيعية، الاستقرار النسبى فى الشئون السياسية والاجتماعية. وليس معنى ذلك أن الظروف المهيئة للانطلاق ينبغى أن تتضافر كنتيجة لعوامل

داخلية ـ كما كان الحال فى انجلترا فى ذلك الوقت ـ وانما قد تـأتى من عـوامـل خارجية، عندما يحدث تدخل منظم واقتباس علمى خـارجى من جـانب دول أو مجتمعات أكثر تقدما.

وفى هذه المرحلة، فان التقدم الاقتصادى ليس ممكنا فحسب، ولكنه يعتبر شرطا ضروريا لتحقيق أهداف أخرى مهمة كالكرامة الوطنيـة، وتـوفير الأربـاح الخاصـة، والمنفعة العامة، وتحقيق ظروف حياة أفضل للأجيال القادمة.

ويؤدى التعليم فى هذه المـرحلـة الى ايجاد فئـة من المنظمين يعملـون على تعبئة المدخرات وتحمل المخاطر من أجل تحقيق الأرباح وتحـديث الـدولـة. كما تظهر البنوك والمؤسسات المالية لتعبئة رأس المال، ويتزايد الاستثمار وخاصة فى قطاع النقل والمواصلات والمواد الأوليـة التى يمكن أن تحقق منفعـة اقتصـاديـة لدول أخرى. كما أن التجارة الداخلية والخارجية سيتسع مجالها، وتظهـر هنـا وهناك مشروعات للصناعة التحويلية تستخدم أساليب الانتاج الحديثة.

ومع ذلك، فان كل هذه الأنشطة ستنمو بمعدلات بطيئـة مـادام المجتمـع الجديد ـ ما قبل الانطلاق ـ يتسم بوجود قيم قديمة وبنيان اقتصـادى يتـأثـر بقوة بالعامل السياسى. ومع ذلك فان القوى الـوطنيـة الـداخليـة سيكـون لها الغلبة فى نهاية الأمر حيث تظهر هذه القـوى جـارفـة قـويـة محطمـة لأغـلال الاستعمار الذى كبل مجتمعات التقاليد القديمة بقيـود سيـاسيـة واقتصـاديـة منعتها من الانطلاق.

ـ **وفى المرحلة الثالثة (الانطلاق)** : يتمكن المجتمع من ازالة كل العقبات التى تعرقل نمـوه المنتظم، ويصبـح النمـو هـو الـوظيفـة الطبيعيـة والعـاديـة للاقتصاد. وفى بريطانيا وبعض الدول الأخرى كـأمـريكـا وكنـدا، كـان السبب المباشر للانطلاق متمثلا بصفة رئيسية فى التقدم التكنولوجى. وبصفـة عـامـة فان الاقتصاد لا ينطلق الا بعد تكوين رأس المال الاجتماعى وكذل بعـد ادخـال التقدم الفنى فى الصناعة والزراعة.

وخلال هذه المرحلة، فان المعدلات الحقيقية للاستثمار والادخار يمكن أن ترتفع من ٥٪ الى ١٠٪ من الدخل القومى. وفى خلال الفترة السابقة على الانطلاق بلغ معدل الاستثمار أكثر من ٥٪ فى بعض الدول مثل كندا قبل عام ١٨٩٠ والأرجنتين قبل عام ١٩١٤.

وفى مرحلة الانطلاق تنمو الصناعات الجديدة بمعدلات سريعة، ومن الأرباح المتحققة يمكن اعادة الاستثمار فى صناعات أخرى، وسيؤدى ذلك الى زيادة الطلب على اليد العاملة وتشجيع نمو الخدمات المتصلة بهم والسلع التى يستهلكونها، وسيؤدى ذلك بدوره الى المزيد من التوسع فى المدن والمشروعات الصناعية الحديثة التى تتركز فى المدن. وسيكون من نتائج ذلك زيادة متصلة فى دخل المنظمين وأصحاب رؤوس الأموال الذين يضعون أموالهم تحت تصرف المشتغلين بأوجه النشاط الصناعى الحديث. وعندئذ يستغل الاقتصاد القومى موارد الانتاج الطبيعية أفضل استغلال.

ويحدد «روستو» مرحلة الانطلاق فى بعض الدول التى مرت بها فعلا على النحو التالى وعلى وجه التقريب : الاقتصاد البريطانى (خلال السنوات العشرين الأخيرة من القرن الثامن عشر)، الاقتصاد الفرنسى والأمريكى (خلال الفترة من ١٨٣٠ الى ١٨٦٠)، الاقتصاد الألمانى (خلال الربع الثالث من القرن التاسع عشر)، الاقتصاد اليابانى (خلال الخمس وعشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر)، الاقتصاد الروسى والكندى (خلال الفترة من ١٨٩٠ الى ١٩١٤). وبالنسبة للهند والصين، فان هذه الفترة تبدأ منذ عام ١٩٥٠ ولكن على أساس أساليب مختلفة تماما عن تلك التى طبقت فى الدول الأخرى السابقة(١).

---

(١) راجع : دكتور/ صالح الدين نامق : «نظرية التنمية الاقتصادية»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩، ص٢٠٦ وما بعدها.

- **وفى المرحلة الرابعة** والتى أسماها «روستو» بالنضج، يستمر النمو المطرد بعد مرحلة الانطلاق عندما يتجه الاقتصاد القومى الى نشر التكنولوجيا الحديثة فى كل القطاعات. وتزيد معدلات الاستثمار بانتظام لتصل الى ما بين ١٠٪ و٢٠٪ من الدخل القومى بحيث يؤدى هذا الاستثمار الى زيادة فى الناتج تزيد على نسبة الزيادة فى السكان. ولن يتوقف الهيكل الاقتصادى عن التغير مع تقدم الفنون الانتاجية. وسيجد الاقتصاد القومى مكانا له فى الاقتصاد الدولى، حيث تنتج الدولة السلع التى كانت تستوردها فيما مضى، وستنشأ الحاجة الى استيراد سلع جديدة كما تظهر منتجات جديدة يمكن تصديرها. وسيتجه المجتمع الى تحقيق معدلات عالية للانتاجية وذلك من خلال تغيير مؤسساته القديمة الى مؤسسات جديدة يمكن أن تدفع الى الأمام معدلات النمو الاقتصادى.

- وبطريقة عشوائية حدد «روستو» مدة تقرب من ستين سنة لانتقال المجتمع من مرحلة الانطلاق الى مرحلة النضج الاقتصادى(١) وقد أسَّسَ هذا التقدير على تجارب معينة حدثت فى بريطانيا وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة وأعتقد أن المجتمع ينتقل - خلال فترة الانطلاق - من صناعات الفحم والحديد والصناعات الهندسية الثقيلة، الى صناعات الأدوات والمعدات الآلية والكيماويات والمعدات الكهربية والألكترونية فى مرحلة النضج. ووفقا لرأيه، فان هذه المرحلة تعكس قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب وتطبيق أحدث مستويات التكنولوجيا الحديثة، كما يظهر فيها هذا الاقتصاد شامخا جبارا تتوافر لديه جميع المهارات التنظيمية التى تمكنه ليس فقط من انتاج كل السلع المطلوبة وانما أى السلع التى يختار انتاجها.

وفى تحديده للفترة التى لزمت فى بعض الدول للمرور الى هذه المرحلة يرى «روستو» أنها كانت : ١٨٧٠ - ١٩١٠ فى الولايات المتحدة، و١٨٧٠ -

---

(١) - W. W. Rostow; "Les eetapes..." op. Cit., p. 21.

١٩١٣ فى فرنسا، ١٩٠٥ ـ ١٩٤١، فى اليابان، ومنذ ١٩٥٠ فى الأرجنتين، ومنذ ١٩٦١ فى تركيا، ومنذ ١٩٥٠ فى البرازيل، ومنذ ١٩٦٠ فى المكسيك، ومنذ ١٩٦٣ فى الهند، ومنذ ١٩٦٨ فى الصين، ومنذ ١٩٦٠، فى تيوان(١). وفى بعض الدول المتقدمة، فان بداية هذه الفترة كانت عام ١٩٣٠ بالنسبة للسويد، ١٩٤٠ لليابان، ١٩٥٠ لروسيا، ١٩٥٠ لكندا(٢).

وفى نهاية فترة النضوج الاقتصادى يتميز المجتمع بمظاهر أساسية ثلاثة هى :

١ ـ تغير التكوين الهيكلى للقوة العاملة ومستوى مهارتها، حيث ينخفض حجم القوة العاملة فى قطاع الزراعة من ٧٥٪ (خلال المرحلة السابقة على الانطلاق) الى ٤٠٪ (فى نهاية فترة الانطلاق)، ثم الى ٢٠٪ اذا ما تحقق النضج الاقتصاى. ٢ ـ تغير فى طبيعة القيادة، حيث تنتقل من أيدى أصحاب المشروعات الى أيدى المديرين الأجراء. ٣ ـ التغير الفكرى للمجتمع، اذ يصيب المجتمع بعض الفتور وعدم الحماس للمعجزات التى تحققها الصناعة(٣).

ـ وفى المرحلة الخامسة والأخيرة وهى مرحلة الاستهلاك الكبير أو (الاستهلاك الشعبى المرتفع)، يتجه الاقتصاد القومى الى انتاج السلع المعمرة للاستهلاك بكميات كبيرة وبمستوى رفيع من الفن الانتاجى، وعندئذ يدخل المجتمع الى عصر الاستهلاك وتقديم الخدمات على نطاق واسع. ومن الدول التى دخلت فى هذه المرحلة الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأتها أوروبا الغربية واليابان وكذلك روسيا.

---

(١) - G. Grellet; "Structures et Strategics: du développement eeconomique", Paris, 1986, p. 150.

(٢) راجع : دكتور/ صالح الدين ؟؟، «نظرية التنمية ....»، مرجع سابق، ص٢٢٢.

(٣) أنظر : عبدالفتاح عبد المجيد، استراتيجية التنمية فى بعض الدول الساعية للتقدم، مرجع سابق، ص٧٨.

وفى الوقت الذى حققت فيه المجتمعات النضج الاقتصادى خلال اقرن العشرين، يرى «روستو» أن ظاهرتين قد نتجتا عن ذلك : الأولى هى ارتفاع الدخل الحقيقى للعديد من الأفراد على نحو أمكنهم تجاوز اشباع حاجاتهم الأساسية من غذاء ومسكن وملبس. والظاهرة الثانية هى تغير تركيب القوى العاملة، حيث ارتفعت نسبة سكان المدن بالنسبة للمجموع الكلى للسكان، وبالتالى زادت نسبة المشتغلين فى المكاتب والمحال التجارية والمؤسسات والشركات، أو بمعنى آخر، زادت تلك الأعمال التى تتطلب توافر مهارات علمية وأدبية وثقافية خاصة. ان دولة الرفاهية تتمثل اذن فى تلك التى حققت هذه المرحلة من مراحل النمو الاقتصادى.. وكما يحدد روستو» فان الولايات المتحدة قد حققت ذلك خلال العشر سنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٦)، أما دول أوروبا الغربية واليابان فقد حققته بعد عام ١٩٥٠.

ثانيا : تقدير النظرية :

١ ـ أول ما يلاحظ فى هذا المجال أن فكرة مراحل النمو ليست جديدة، فقد تناولها كثير من اقتصادى المدرسة الألمانية خلال القرن التاسع عشر كما تناولها أيضا «ماركس»(١) ومن الاقتصاديين المعاصرين نجد «كولن كلارك» يميز بين ثلاثة مراحل للنمو، اذ تسيطر الزراعة فى المرحلة الأولى، وفى الثانية تتزايد الأهمية النسبية للصناعات التحويلية، وفى المرحلة الثالثة، وحيث يتحقق التقدم تزداد أهمية قطاع الخدمات(٢).

٢ ـ رغم أن «روستو» قد استطاع أن يجمع الحقائق التاريخية فى شكل

---

(١) من الاقتصاديين الالمان، نجد أن «فردريك ليست ـ ١٨٤١» قد ميز بين خمس مراحل لتطور المجتمع هى : المرحلة البدائية، مرحلة الرعى، مرحلة الزراعة والاستقرار النسبى، مرحلة الزراعة والصناعة، مرحلة مساهمة القطاع التجارى مع قطاعى الزراعة والصناعة فى التقدم وزيادة الدخل القومى.

(٢) راجع : - C. Clark; Conditions of Progress", London, 1967.

منطقى فيما يتعلق ببعض تجارب التنمية فى الدول المتقدمة، الا أن التفاؤل الذى أمعن فيه ليس منطبقا من حيث الواقع على تجارب التنمية فى معظم الدول النامية. ان مسألة النمو كما يبدو من تحليل روستو ليست الا طريقا رسمه القدر، وأن الدول النامية سوف تجتازه مع مرور الزمن ويكفيها فى ذلك تحقيق معدل معين من الاستثمار فى اطار من نشر التعليم والفن التكنولوجى الحديث. ولكن الواقع يؤكد أنه رغم دخول بعض الدول النامية فى أمريكا اللاتينية مثلا مرحلة الانطلاق، فانها لم تنجح فى اجتيازها(١).

٣ ـ فى تحديده لتلك الفترات التاريخية التى تحقق خلالها الانطلاق فى بعض الدول المتقدمة، لم يوضح روستو لماذا سبقت بعض من هذه الدول البعض الآخر فى تحقيق هذا الانطلاق. ان نظريته بذلك تكون قد ركزت على ذكر أو وصف شروط النمو دون أن تتطرق الى ميكانيزم هذا النمو. وبالنسبة للدول النامية ليست القضية هى وجود معدل معين للاستثمار بقدر ما هى كيفية الارتفاع بهذا المعدل من موارد حقيقية.

٤ ـ يبدو من تحليل «روستو» أن طريق التنمية هو طريق واحد لكل الدول، ويترتب على ذلك أن تجربة كل بلد تكون مستقلة عن تجارب التنمية فى البلاد الأخرى وهذا ما يتناقض مع الواقع : فالثورة الصناعية فى انجلترا واليابان قد اعتمدت على الدور الخارجى للأسواق ولمصادر التمويل، وليس ذلك ممكنا لكل الدول. وعلى العكس فان كثيرا من الدول التى خضعت للاستعمار

---

(١) ففى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كانت سرعة التنمية فى الأرجنتين والمكسيك تماثل سرعتها فى روسيا وإيطاليا (فى الأرجنتين بلغ معدل صافى تكوين رأس المال نحو ٢٠٪ بين سنتى ١٩٠٠ و١٩١٥، وبلغ معدل نمو الناتج القومى فى المتوسط نحو ٣٪. وفى المكسيك بلغ معدل النمو نحو١,٦٪ بين عامى ١٨٩٥ و١٩١٠)، وكانت هذه المعدلات أكبر من تلك التى سادت فى روسيا وبريطانيا فى فترة الانطلاق. فهل يعنى ذلك أن مراحل النمو متتالية..؟!، راجع فى ذلك :

- C.M. Meier; "Leading Issues in economic development", New - York, 1975, p. 85.

الخارجى قد استمرت فترة طويلة تعانى من أجل تحقيق التنمية. ان التخلف يمكن اعتباره اذن ـ وفى حدود معينة ـ كنتيجة لديناميكية الدول الأكثر تقدما. ويكون مناسبا فى هذه الحالة أن يؤسس التحليل وفقا لديناميكية التداخل العالمى وليس وفقا لمراحل النمو المتعلقة بكل دولة على حدة.

٥ ـ فى نقد نظرية «روستو» يتفق معظم الاقتصاديين على أمرين : الأول : ويتمثل فى أن تفسير الانتقال من مرحلة الى أخرى لم يكن واضحا بدرجة كافية وعلى نحو علمى دقيق. فاذا ما أخذنا مثلا تمييزه ما بين مرحلتى التمهيد للانطلاق والانطلاق، فانه يصعب رؤية الفرق بينهما بوضوح. ففى المرحلة الأولى يؤكد «روستو» على أهمية التحول الزراعى والاستثمار الضخم فى رأس المال الاجتماعى، ثم يشير فى مرحلة الانطلاق الى دور الابتكار الصناعى الضخم الذى يؤدى الى خلق سلسلة من التوسعات الجانبية. وهنا نتساءل عما اذا كانت هذه الأنشطة يمكن أن تتحقق بصورة عامة معا وفى نفس الوقت، أو على الأقل بصورة لا تأخذ حرفية هذا التسلسل التاريخى ؟ ان مسألة فصل فى هذه الأنشطة يبدو أنه تحكمى وبشكل فيه الكثير من التعسف(١).

أما الأمر الثانى، فانه يتمثل فى ذلك النوع من التعميم الذى تقدمه هذه النظرية، وهو ما يضعف بناءها. ذلك أن هذه النظرية تتصور أن ما ينطبق على الدول الرأسمالية المتقدمة (حيث يغلب اقتصاد السوق) ينطبق على الدول الشيوعية أو الاشتراكية (حيث يغلب الاقتصاد الموجه بالخطط المركزية) ومن ناحية أخرى، فان هذه النظرية لم تشير الى حقيقة جوهرية وهى الآثار السلبية التى تتولد عن النظام الدولى القائم والتى تؤثر بقوة على استراتيجيات التنمية فى الدول المتخلفة.

ـ ان المشاكل الاقتصادية التى تواجه الدول الساعية للتقدم اليوم هى

---

(١) راجع فى ذلك : دكتور/ محمد على الليثى، «التنمية الاقتصادية»، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٩، ص١٣١ ـ ١٣٢.

مشاكل من نوع جديد لم تعهده الشعوب الغربية خلال مرحلة انطلاقها، ومثال ذلك مشكلة التناقض بين معدلات الزيادة السكانية ومعدلات النمو، وضعف الطلب الفعال فى هذه الدول والذى يمنعها من التوسع فى انتاج المزيد من السلع الجديدة؛ وهو ما قد يعرقل نمو الصناعة بها، وكذلك قضية ضعف الوعى العام وانتشار الأمية... الخ.

ـ وعلى الرغم من كل ما تقدم، فان هذه النظرية قد احتلت مكانة مرموقة بين نظريات النمو الحديثة، واذا كانت النظرية قد بالغت فى التفاؤل عندما رسمت طريق مراحل النمو بالنسبة للجميع، فان التفاؤل أمر يدعم الأمل فى طريق التنمية الصعب الذى تسير فيه الآن الدول الساعية للتقدم..

المبحث الثانى

نظرية التنمية مع وجود كميات غير محدودة من العمل

ـ ترجع هذه النظرية الى الاقتصادى المعروف W.A.LEWIS حيث عرضها عام ١٩٥٤(١). واذا كانت النظرية السابقة «لروستو» لم تتعرض لتحليل مقارن لظروف الدول النامية خلال القرن العشرين وتلك الظروف التى صاحبت مرحلة الانطلاق فى الدول المتقدمة خلال القرن التاسع عشر(٢) فان نظرية «لويس» فى عرض العمل غير المحدود، قد بدأت بالواقع الاقتصادى الملموس فى الجانب الأكبر من الدول النامية فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية والذى يتمثل فى وجود كميات هائلة من السكان يبغون العمل ويهدفون اليه ومن ثم فان عرضا للعمل غير محدود يوجد فى هذه الدول.. وكان السؤال الرئيسي الذى حاولت هذه النظرية أن تجيب عليه هو : هل تستطيع هذه الدول أن تستفيد بهذه الكميات غير المحدودة من عرض العمل فى القيام بأعباء التنمية الصناعية ؟

ـ والواقع أن تحليل هذه النظرية انما يقع فى اطار تلك الظاهرة الغالبة فى معظم اقتصاديات الدول النامية والتى تتمثل فيما يسمى بالاقتصاد الثنائى "l' économie dualiste" حيث تتخذ هذه الثنائية مظاهرة متعددة تمثل فى مجموعها مجموعة من التناقضات الهيكلية بين القطاعات المختلفة : بين القطاع

---

(١) W. A. Lewis; "Economic Development with unlimited Supplies of labaur"; manchester school, mai, 1954.

(٢) في هذا التحليل المقارن راجع مثلا :

- P. Bairoch; "le Tiers - Monde dans l'impasse", Gaillemards, Paris, 1971.

التقليدى أو البدائى من ناحية وبين القطاع الحديث من ناحية أخرى، بين القطاع النقدى من ناحية وبين قطاع المقايضة من ناحية أخرى، بين النظام الاجتماعى المحلى السائد وبين ذلك النظام الرأسمالى المستورد، بين القطاع الريفى وبين القطاع الحضرى(١) ...... الخ.

أولا عرض النظرية(٢) :

ـ تتمثل الفكرة الرئيسية للنظرية ـ فى وجود عرض هائل من العمل، وفى القطاع الزراعى على وجه الخصوص. وكما يذكر «لويس» فى نظريته الاقتصادية عن النمو الاقتصادى»(٣) تبلغ نسبة السكان العاملين فى قطاع الزراعة أكثر من ٧٠٪ من اجمالى السكان فى الدول الأكثر فقرا، بينما تبلغ هذه النسبة من ١٢٪ الى ١٥٪ من اجمالى السكان فى الدول الأكثر غنى، ورغم ضآلة هذه النسبة فى هذا النوع الثانى من الدول فهى قادرة على توفير الغذاء الأفضل مرتين منه فى الدول الأكثر فقرا. ان النتيجة المنطقية لوجود هذه النسبة الكبرة من المزارعين على مساحة محدودة من الأراضى الزراعية هى وجود «البطالة المقنعة» فى القطاع الزراعى فى هذه الدول، ويعنى ذلك انخفاض الانتاجية الحدية الى درجة الصفر فى هذا القطاع..

والمعنى العام لهذه البطالة والتى تنتج عن وجود فائض لليد العاملة Surplus de main - d' oeuvre هو وجود أفراد يعملون فعلا ـ أوهكذا يظنون ـ الا أن أعمالهم تافهة ضعيفة الانتاجية، لدرجة أنه لو سحب منهم البعض

---

(١) حول هذه النقطة، راجع مثلاً :

- R. Gendarme; "La pauvrété des nations", op. cit., p. 554, et su.

(٢) راجع العرض الكامل لهذه النظرية فى «مقالات مختارة فى التنمية والتخطيط»، صادر من الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٦٨، ص٣٩ وما بعدها.

(٣) - W. A. Lewis; "Theoie dela Croissance..", op. Cit., p. 395.

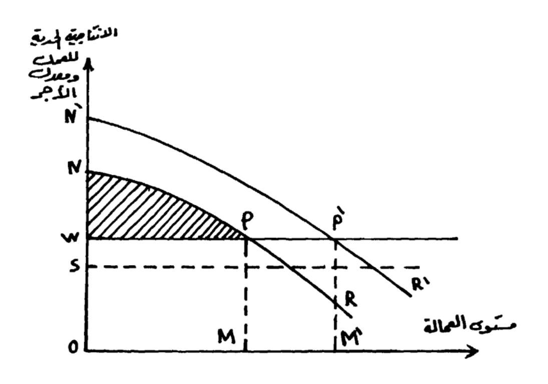
للعمل فى قطاع آخر غير القطاع الزراعى، فان البـاقين يستطيعـون زراعـة نفس المساحة الزراعية دون أن ينخفض الانتاج..

وعلى ذلك فان تحويل الفائض الى القطاعات الأخـرى الحـديثـة يمكن أن يساهم ايجابيا فى عملية التنمية..

ـ وفى البداية يؤكد «لويس» أن افتراض كمية غير محدودة من العمل هـو فرض لا يصلح عند دراسة أى منطقة من العالم.. فمن الـواضــح أنـه لا ينطبق مثلا على المملكة المتحدة أو شمال غرب أوروبـا، بـل ولا ينطبق حتى على بعض البلدان التى تدرج عادة فى عداد الدول المتخلفة، فهناك مثلا بعض المنـاطق التى تعانى من عجز حاد فى العمال الذكور فى افريقيا وأمريكا اللاتينية. على أنـه من الواضح، من ناحية أخرى، أن هذا الفرض ينطبق على اقتصاديات بلد كمصر أو الهند أو جامايكا. وفى هذه الدول، لا تقتصر ظاهرة البطالـة المقنعـة على الـريف فقط، وانما تتعدى ذلك الى المدن أيضا، فالمدن الكبيرة بـإقتصـادهـا الحـركي ـ الضعيف نسبيا ـ ، وفي وجود كميات كبيرة من العمل، ستجعل العـاملين فيهـا مضطرين الى العمل فى قطاعات اقتصادية تافهة لا تليق بالكرامة الانسانية. ولو تم حصر عدد ساعات العمل الفعلى فى اليوم لما وصـل هـذا العـدد الى أكثـر من ساعة واحدة..

كذلك تظهر البطالة المقنعـة فى شكـل استخـدام بعض حكـومـات الـدول النامية لعدد كبير من العمال لا يساهمون مساهمة جدية فى الانتاج الفعلى (عدد كبير من الفراشين والسعاة مثلا). ومن المصادر الأخرى التى تشكل عرضا غير محدود للعمل : الباعة الجائلون، النساء غير العامـلات خـارج المنـزل، العمالـة المؤقتة، المشتغلون بأعمال التجارة الصغيرة، الزيادة فى السكان، خـدم المنـازل. وفى معظم هذه الحالات، وان لم يكن فيها كلها ـ نجد انه اذا كانت البلد مكتظـة بالسكان بالنسبة لمواردها الطبيعية، فان الانتاجية الحدية تكون اما ضئيلة جـدا أو صفرا أو حتى سالبة..

- وبجانب القطاع التقليدى الذى يضم هذه المصادر للبطالة المقنعة أو للعرض غير المحدود للعمل، يوجد قطاع رأسمالى يستخدم.اليد العاملة المأجورة Salariée ويتحدد مستوى العمالة فى هذا القطاع عند تعادل الأجر المقدم مع الانتاجية الحدية للعمل. ومن ثم فان كل العمال غير الحديين inframarginaux ينتجون أكثر من أجورهم على نحو يجعل الرأسماليين يحققون شبه ريع quasi - rente يسمح لهم بالعمل على زيادة رؤوس أموالهم. ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالى والذى يبين تحول العمل وفقا لنظرية «لويس» :



- ويعبر المنحنى N R عن الانتاجية الحدية للعمل، أما الجزء من المحور الرأسى O W فيمثل قيمة الأجر الجارى..وعلى ذلك فان مستوى العمالة سيكون مساويا للمقدار O Mعلى المحور الأفقى. كما أن المربع O W P M

يمثل قيمة الأجور المدفوعة لهذا المستوى من العمالة، أما الجـزء WNP فيعبر عن شبه الريع الذى يحصل عليه الرأسماليون، ويمثل الجـزء O S على المحور الرأسى مقدار العائد فيما يسمى بقطاع الكفاف (أو القطاع التقليدى)، وكما هـو واضح فانه أقل من معدل الأجور فى القطاع الحديث، ويرجع ذلك من ناحيـة الى ارتفاع تكاليف الانتاج فى هذا القطاع، والى التكلفة النفسيـة للهجـرة من نـاحيـة أخرى، حيث أن O S لو تسـاوت مـع O W فلن يوجد حافـز لترك قطـاع الكفاف الى القطاع الحديث.

ـ أما دينـاميكيـة هـذا النمـوذج فتتضـح كما يلى : كلما تـراكمت أربـاح الرأسماليين فان انتاجية العمل تتزايد وعندئذ ينتقـل المنحنى N R الى وضـع أعلى يمثله المنحنى N R` ومع ثبات مستوى الأجـور O W (حيث يتحقق دائما عند هذا المستوى عـرض غير محدود للعمـل)، فـان مستـوى العمالـة فى القطاع الحديث (الرأسمالى) سيزيـد الى المستـوى O M` وعنده يصبح العـائد متمثلا فى المسافة W N` P` وهذا ما يسمح للرأسماليين بمتابعة تـراكم العـائد وزيادة مستوى انتاجية العمل.. وسيستمر هذا التـوسـع غير المحـدود فى هـذا القطاع طالما بقيت مكوناته دون تغيير، ومع ذلك فان ظاهرتين يمكنهما أن توقفا هذا النمـو : أولاهما : اذا كـان معـدل الهجـرة الـريفيـة أعلى من معـدل النمـو السكاني في المناطق الريفية، فان ذلك يؤدى الى انخفاض العمالة الريفية وبالتالى فان انتاجيتها سترتفع. ومع مرور الوقت فان الانتاجية الحدية للعمـل الـريفى يمكن أن تصل الى مستوى هذه الانتاجية فى القطاع الـرأسمالى على نحـو يمكن معه أن تتوقف تدفقات الهجرة من الريف.. ومن ناحية أخرى : يمكن أن يؤدى النمـو فى قطـاع التصنيـع الى زيـادة مستمـرة فى الطلب على السلـع الغـذائيـة، وسيترتب على ذلك ارتفاع حقيقى فى الأسعار الزراعية اذا ما قورنت بـالأسعـار الصناعية، واذن فسترتفع انتاجية العمل الزراعى بالنسبة لانتاجيتـه فى القطـاع الرأسمالى. وفى هذا القطاع أيضا يمكن للأجور أن ترتفع أيضـا كنتيجـة لضغط النقابات العمالية مما يؤدى الى خفض الطلب على العمالة عند مستوى معين من الانتاجية.

ان توازن الانتاجية الحدية فى كل من القطاعين (القطاع الزراعى والقطاع الرأسمالى) يجب أن يتحقق عند مستوى معدل الأجور فى القطاع الرأسمالى. وفى الأجل الطويل فان فرصة تحقق هذا التعادل تكون ضعيفة لأن انتاجية العمل فى المناطق الريفية تتوقف على عدد العمال المشتغلين وبالتالى فانها تتوقف على الزيادة السكانية والتى يمكن اعتبارها كعامل خارجى.

- ان نجاح خطة سحب فائض العمالة من القطاع الزراعى أو «قطاع الكفاف» الى القطاع الصناعى تتوقف - كما يرى لويس - على عدم المغالاة فى دفع أجور عالية للعمال الصناعيين بحيث تستنفذ هذه الأجور العالية كل احتمالات حدوث تكوينات رأسمالية جديدة يعاد استثمارها من جديد فى مجالات استثمارية أخرى.. ان هذه الأجور - ولو أنها تكون مرتفعة قليلا عنها فى القطاع الزراعى - الا أنها يجب ألا تكون أكثر ارتفاعا طالما أن انتاجية العمال لم تتغير ولا زالت بعد منخفضة.. ومن هنا يحذر لويس حكومات الدول النامية من الاندفاع فى حماسة وطنية زائدة نحو رفع مستوى أجور العمال الجدد القادمين من الريف للعمل فى الصناعة، فهى ان فعلت ذلك عاقت من الانتقال التدريجى للعمال الزراعيين للعمل فى القطاع الصناعى النامى وبالتالى عاقت من خطى التصنيع.

- ان أهم العناصر الحاكمة لعملية التنمية - وفقا لهذه النظرية - هو تحقيق العائد الرأسمالى من عمليات التصنيع الذى يُستَخدم فى تكوينات جديدة رأسمالية يعاد استثمارها. وكنتيجة لاعادة الاستثمار هذه، يتم سحب عدد آخر من العمال الزراعيين، وتستمر هذه العملية حتى يختفى الفائض من العمالة فى الريف وتبدأ بعد ذلك عملية ثقافية فى المدن الصناعية من شأنها خفض عدد السكان على اعتبار أن المثقف أقدر من الجاهل على ضبط النسل.

- ويؤكد «لويس» على أهمية زيادة الأرباح فى الدخل القومى، حيث تعمل هذه الزيادة على الارتفاع بحجم الادخار والاستثمار الذى يقوم به الرأسماليون

وليس غيرهم، كما أن التنمية لن تتحقق الا اذا أُعيد توزيع الدخل فى صالح الطبقة الرأسمالية فى القطاع الخاص أو القطاع العام.

ثانيا : تقدير النظرية :

١ ـ تمثل الانتقاد الأول لهذه النظرية فى القول بأن التحويل المستمر وبمعدلات مرتفعة للعمالة الزراعية الى القطاع الحديث يمكن أن يؤدى الى انخفاض الانتاج فى القطاع الزراعى.. وقد ذهب كثير من الكتاب الى التأكيد على أن فائض العمالة الزراعية ليس الا موسميا. وفى أوقات الذروة فى النشاط الزراعى، فان كل العمالة الزراعية تكون مشتغلة وعلى نحو ضرورى فى هذا النشاط.. وفى كوبا مثلا، انخفض انتاج السكر بعد عام ١٩٥٩ عندما سُحب جزء كبير من العمالة الزراعية.. واذا أُخذ فى الاعتبار أن الفن الانتاجى المطبق فى القطاع الزراعى هو فن بدائى، فان استخدام كثير من الأيدى العاملة يصبح أمرا ضروريا. وعندما حدث تحويل للسكان الزراعيين فى الصين الى القطاع الصناعى فى عام ١٩٥٨، فان مجاعة خطيرة كانت النتيجة لذلك.. وكما يقول «ك. كلارك» بعد كل شىء، اذا كانت زراعة دولة فى حجم الصين باستخدام الفئوس أمرا ضروريا فان عمل نحو ٦٠٠ مليون من الأفراد لن يكون مبالغا فيه..(١)

ـ ومن ناحية أخرى، فان العمالة الزراعية يمكن أن تستخدم فى أعمال أخرى تخدم الزراعة بطريقة غير مباشرة وذلك خلال الفترات الموسمية التى يقل فيها العمل الزراعى(٢).

٢ ـ افترضت النظرية أن الانتاجية الحدية للعمالة الزراعية يمكن أن تصل فى انخفاضها الى الصفر أو أن تكون سالبة، وذلك يتناقض مع كثير من النتائج الاحصائية لدراسات أجريت فى بعض الدول النامية والتى سلم «لويس»

---

(١) راجع: - J. Prasseul, Introduction à l'économic du deeveloppement.."op.Cit.,p. 44.

(٢) فى هذا المجال، راجع أمثلة أخرى عند : د. افيريت هاجن، «إقتصاديات التنمية»، ترجمة جورج خورى، مركز الكتب الأردنى، ١٩٨٨، ص٢٤٩.

نفسه بوجود فائض عمالة بها لإزدحامها بالسكان : ففى خلال الفترة ١٩١٨ ـ ١٩١٩، تسبب وباء فى الهند فى انقاص القوة العاملة بالقطاع الزراعى ـ كنتيجة للوفيات ـ بنسبة ٦,٢٪، وقد أدى ذلك الى نقص فى انتاج المحاصيل كانت نسبته متسقة مع الخسارة فى الأيدى العاملة. وكذلك أجريت دراسة قام بها كل من «هـ. تيرنر»، د. جاكسون، لاتجاهات الأجور الحقيقية ـ خلال الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٦٥ ـ فى ١٤ دولة متقدمة ذات اقتصاديات السوق، ٥ دول ذات اقتصاديات التخطيط، ١٨ دولة نامية. وقد وجد الباحثان أن معدل الزيادة السنوية فى الأجور الحقيقية خلال هذه الفترة كان متماثلا (٣,٣٪) فى هذه الدول، كما وجد أن معدل الزيادة فى الأجور الحقيقية فى التصنيع بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى بوجه عام كان فى الواقع مرتبطا بمعدل ارتفاع نسبة البطالة، وكل من هاتين النتيجتين تناقض افتراض وجود عمالة ذات انتاجية حدية مساوية للصفر.

٣ ـ من الصعوبة بمكان أن نتصور عدم امكان تأثر الانتاج الزراعى بهجرة عنصر العمل منه خصوصا اذا كانت على نطاق كبير. وقد كشفت بعض الدراسات عن النتائج الضارة التى لحقت بحجم الانتاج الزراعى نتيجة لهجرة ونزوح العمال الزراعيين للانتقال خارج الزراعة التقليدية فى الدول النامية. واذا كان متوسط انتاجية عنصر العمل فى قطاع الكفاف منخفضة ـ وهى حقيقة لا جدال فيها ـ فان هذا الانخفاض لا يرجع الى مجرد زيادة عدد العمال وتنافسهم على زراعة مساحات محدودة من الأرض فحسب، وانما الى جملة من العوامل تضافرت معا لتؤدى فى النهاية الى تأخر الزراعة فى تلك الدول (تفتيت الملكية الزراعية، عدم توجيه الفائض الزراعى الى تنمية الزراعة، سياسة الأسعار الموجهة من الدول للمحاصيل، طبيعة الفن الانتاجى المستخدم... الخ).

ومن ناحية أخرى، أثبتت بعض الدراسات الأخرى الى أن الانتاجية الحدية لعنصر العمل بالقطاع الزراعى التقليدى غير مساوية للصفر لأن حجم العمل الزراعى اللازم لانتاج حجم معين من المحاصيل الزراعية انما يوزع على عدد

كبير من الأفراد العاملين بالزراعة مما يجعل متوسط نصيب الفرد من ساعات العمل قليلا. ولهذا فانه للمحافظة على حجم الانتاج الزراعى بعد أن تتم عملية سحب العمال من القطاع الزراعى، سيرتفع عدد ساعات العمل التى يتعين على العمال الباقين فى الزراعة بذلها (لكى يعوِّضوا ساعات العمل التى كان يقوم بها هؤلاء العمال الذين غادروا الزراعة الى الصناعة)، وعلى ذلك فان الفرق بين متوسط عدد ساعات العمل فى ضوء الوضع الجديد وبين عدد هذه الساعات فى الماضى يمثل الانتاجية التى فقدها القطاع الزراعى نتيجة لسحب عدد من العمال للاشتغال بالقطاع الصناعى(١).

٤ ـ أعطت هذه النظرية أهمية بالغة للقطاع الحديث (الصناعى أو الرأسمالى) كقطاع قائد للتنمية، مع اهمال دور القطاع الزراعى واعتباره فقط ـ وعلى الأقل فى مراحل التنمية الأولى ـ كمجرد مخزن للعمالة ذات الأجر المنخفض لصالح القطاع الصناعى. وقد أكدت الدراسات الاقتصادية والتجربة التاريخية الدور الحيوى الذى يلعبه القطاع الزراعى فى تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى. وفى الدول المتقدمة حاليا، كانت الثورة الصناعية مسبوقة بثورة زراعية، حيث استفادت التنمية الصناعية فى دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بالفائض الكبير المتحقق من الزراعة، ولم تستطع اليابان أن تحقق الدفعة الاقتصادية والاجتماعية الا بعد اصلاح زراعى ونمو فى القطاع الزراعى(٢) وفى الدول النامية، أثبت التطبيق العملى فى كثير منها، أن الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة لم يأت بنتائج على المستوى المأمول(٣).

---

(١) راجع ، دكتور/ عبدالرحمن زكى إبراهيم «قضايا التخلف والتنمية»، مرجع سابق، ص٢٣٠.

(٢) - P. Bairoch; "Diagnostic de l'évolution économique du Tiérs - Monde : 1900 - 1968", Paris, 1970, p. 25.

(٣) راجع تجارب بعض الدول النامية فى هذا المجال ونتائجها فى رسالتنا للدكتوراه :

- "Essai sur les aspects démo-économiques et le développement agricole dans la formation du capital en Egypte", Nancy, France, 1983, vol. II.

٥ ـ ان استراتيجية التنمية التى تقترحها هذه النظرية تتمثل من ناحية فى أن الادخار والاستثمار فى الدول النامية لن يقوم بهما سوى الرأسماليين والى هؤلاء ستؤول ثمار التنمية بكاملها. وهنا تثار عدة أسئلة : ألا يعد ذلك اخلالا بالتوزيع العادل للدخل ؟ وكذلك هل هناك ما يضمن أن يقوم الرأسماليون باستخدام الفائض الاقتصادى فى الأمور الأكثر نفعا لصالح التقدم الاقتصادى والاجتماعى ؟ ـ ان تجارب السنوات الماضية تدل على أن الرأسمالية المحلية فى البلاد النامية عاجزة بمفردها على تحقيق مهام التنمية وانها تبدد الفائض الاقتصادى فى استثمارات غير منتجة وفى استهلاك بذخى يعرقل التنمية.

٦ ـ لم تعط النظرية لندرة عنصر العمل الماهر فى الدول النامية أهمية كبيرة فى تحليلها، لأنها افترضت انه من الممكن أن يتم السحب من عمال الزراعة للاشتغال فى القطاع الصناعى الحديث دون حدوث أية مشاكل فى تدريبهم ودون أن تمثل نفقات التدريب والفترة اللازمة لتحقيقه أية عقبات.. والواقع أن ندرة عنصر العمل الماهر فى هذه الدول ستؤدى الى ارتفاع أجوره مما قد يدفع بالرأسماليين الى احلال الآلات محل العمل البشرى، وسيؤدى ذلك الى استمرار مشكلة البطالة وتعميقها..

ومن ناحية أخرى، أهملت النظرية مسألة التسويق. ان الحفاظ على انخفاض مستويات الأجور هو شرط ضرورى عند «لويس» لتعظيم حجم الأرباح حتى يتسنى تحقيق استثمارات جديدة؛ وهنا يطرح السؤال : لماذا يستمر الرأسماليون فى الاستثمار والانتاج أكثر فأكثر اذا كانت الأجود وبالتالى مستوى الاستهلاك يتسم بالثبات ؟.. كما تفترض النظرية أن الزراعيين سيستمرون فى الانتاج وتحقيق فائض يسمح بتغذية العمال فى القطاع الصناعى الحديث، فما الذى يدفعهم الى ذلك اذا استمرت أجورهم ثابتة أو منخفضة ؟

ان الاجابة على هذا السؤال الأخير يمكن أن تتمثل فى رغبة المزارعين فى الحصول على السلع التى ينتجها القطاع الصناعى، ومن ثم فان المزارعين يمثلون سوقا لهذه السلع، كما أن المنتجات الزراعية ستجد سوقها فى العمالة

الصناعية، ولكن ذلك سيؤدى الى ارتفاع الانتاجية والدخول فى القطاعين الزراعى والصناعى، وهذا فى حد ذاته يمثل تناقضا مع الافتراض الأساسى للنظرية وبالتالى فانه يعرقل عملية التراكم والتنمية.

٧ ـ فى مرحلة أخرى من مراحل شرح نظريته، ذهب «لويس» الى أنه ـ وفى ظل الاقتصاد المفتوح ـ ترجع الخسارة التى تلحق بالدول المتخلفة من تبادلها التجارى مع الدول الرأسمالية المتقدمة، الى انخفاض مستوى الأجور فى الأولى كنتيجة لاكتظاظها بالسكان وارتفاع نسبة البطالة. وعلى ذلك فان ثمار زيادة الانتاجية فى القطاع المنتج للتصدير سوف تؤول الى المستهلك الأجنبى. ولكن هذه النتيجة تجعلنا نستنتج أنه لكى تتخلص الدول المتخلفة من علاقات التبادل اللامتكافىء فى التجارة الخارجية، فان الأمر يقتضى أن يصاحب زيادة الانتاجية ارتفاع مناظر فى مستوى الأجور. واذا حدث ذلك فان فكرة نظرية عرض العمل غير المحدود تنهار بكاملها، لأنها افترضت تحقيق التنمية من خلال ميزة الأجور المنخفضة فى هذه الدول. وهكذا نقابل حلقة مفرغة لا سبيل للخروج منها : فتحقيق التنمية وفقا لهذه النظرية يتطلب الحفاظ على الأجور المنخفضة، فى حين أن الأجور المنخفضة تعد سببا رئيسيا للتبادل غير المتكافىء فى مجال التجارة الدولية والمنطوى على خسارة كبيرة لهذه الدول. ومن هنا لو زادت الأجور لأمكن تلافى هذه الخسارة، ولكن على حساب تحقيق التنمية(١).

٨ ـ فى تطوير لاحق لنظرية لويس، حاول كل من جون فاى وجوستاف رانيس»(٢) من ناحية، وهاريس ـ تودارو(٣) من ناحية أخرى، تقديم دراسة

---

(١) راجع : دكتور/ عبدالرحمن إبراهيم، قضايا التخلف والتنمية..»، مرجع سابق، ص٢٣٣، وكذلك : مقالات مختارة فى التنمية والتخطيط..، مرجع سابق، ص٩٦.

(٢) - J. Fei, G. Ranis; "Development of the labour surplus economy : theory and policy", Yale Univ. Press, 1964.

(٣) - J. Harris, M. Todaro; "Migration; unemployment and development : A two-Secor analysis", American Economic Review, Mars, 1970.

لمحددات استيعاب العمل فى القطاع الصناعى وكذلك تفسير شروط هجرة العمالة الريفية. وقد أضاف «فاى ـ ورانيس» الى الافتراضات التى قدمها «لويس»، افتراضا آخر مؤداه أن اختيارا واسعا للفن التكنولوجى المستخدم فى القطاع الصناعى سيمكن هذا القطاع على نحو دائم من استيعاب الهجرة الزراعية؛ وذلك اعتمادا على فن انتاجى ذى معدلات مرتفعة للعمالة، كما ذهب هذان الاقتصاديان الى التمييز بين مراحل ثلاث تتعلق بتحويل العمالة هى : ١ ـ مرحلة لا تكون فيها الانتاجية الحدية للعمل مساوية للصفر الا فى البدايات الأولى للقطاع الرأسمالى ٢ ـ مرحلة يصبح فيها الناتج الحدى للعمل موجبا على الرغم من كونه أقل من المستوى المتوسط للكفاف Subsistance ٣ ـ أما المرحلة الثالثة فتتسم بالتناسق أو التكامل intégration بين سوق العمل، والناتج الحدى للعمل، والأجور التى ستتجه الى التقارب فى كل القطاعات الانتاجية(١).

ـ وبينما افترض «لويس» امكانية وجود فرص عمل لكل المهاجرين من القطاع الريفى فى القطاع الصناعى، أوضح نموذج «هاريس ـ تودارو» أن قرار الهجرة لن يتوقف فقط على مقارنة الأجور فى القطاعين، ولكنه سيتوقف على عوامل أخرى من أهمها : احتمالية وجود أو عدم وجود فرصة عمل فى القطاع الحديث.. وقد انتهى هذا النموذج الى أن علاقة طردية بين تطور الهجرة الزراعية وتطور معدلات البطالة فى القطاع الصناعى يمكن أن تتحقق كنتيجة لاستمرار هذه الهجرة. ومن ثم فان هذا النموذج قد رأى أن الأجور فى القطاع الحديث تعتبر عاملا مستقلا وخارجيا، بينما اعتبرها لويس عاملا يتحقق ـ وعلى نحو أساسى ـ بالانتاجية الحدية للعمل.

---

(١) - C. Furtado; "Théorie du développement économique", P.U.F., Paris, 1976, p. 154.

ـ وأخيرا، فانه مهما كانت قيمة الانتقادات الموجهة الى النماذج المتعلقة بالتنمية والمؤسسة على ثنائية الاقتصاد فى الدول النامية، فانها تمثل اسهاما هاما تتمثل قيمته فى توجيه الأنظار الى أهمية الاستفادة من الطاقات العاطلة ـ وما أكثرها ـ فى هذه الدول. ومع ذلك، فان العوامل الحاكمة للتنمية بمعناها الأكثر شمولا واتساقا ـ كما وضحناه فى الفصل الأول من هذه المحاضرات ـ لا تتوقف فقط عند معدل التراكم الرأسمالى أو الاحتياطى من اليد العاملة، انها عوامل اقتصادية واجتماعية أكثر تشابكا وتعقيدا..

●●●

الفهرس

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الباب الثاني

تطور النظم الإقتصادية

الباب الثالث

في التنمية الإقتصادية

تصويب الأخطاء

(في الجزء الأول)

الخطأ	الصفحة	السطر	التصحيح
يمكن تثار	٢٩	٦	يمكن أن تُثار
فإن القانون أو المشروع	٣٠	٢	فإن واضع القانون أو المشرِّع
هي القدرة النسبية	٣٢	١٤	هي الندرة النسبية
تمثل جزءاً صغيرة	٤٤	٤	تمثل جزءاً صغيراً
بالمقارنة بالطبيعية	٥٣	٤	بالمقارنة بالطبيعة
لايزيد عن ١٩٠,٠٠٠	٩٢	٢	لا يزيد عن ١٥٠,٠٠٠
: الأرض الزراعية ، أشعة الشمس ،	٩٩	١٩	: الأرض الزراعية والغابات ، ومثال النوع الثاني : أشعة الشمس ، ..
توجه تقسيمات	١٠٣	١١	توجد تقسيمات
من الموارد الاقتصادي	١١٣	٩	من الموارد الاقتصادية
ربح بجنيه	١١٨	٢٢	ربح يجنيه
كيف نتج ؟	١٢٥	١٥	كيف نُنتج ؟
طريقة النماج	١٢٩	٧	طريقة النماذج
كشف قواميس	١٢٩	٨	كشف نواميس
إلا أنه لابد منه	١٣٣	١٢	إلا أنه أمر لابد منه
كبير	١٤٤	١٥	كبيراً

الخطأ	الصفحة	السطر	التصحيح
علاقت إنتاج	١٥٥	٨	علاقات إنتاج
وأمام هذه العصوبات	١٦٢	١٤	وأمام هذه الصعوبات
وعلى وجه أخص : من التملك	١٦٤	١٥	وعلى وجه أخص : التملك ..
بين الفرد والدولية	١٩٧	٢١	بين الفرد والدولة ..
المنافسة الكملة	٢٠٢	١٦	المنافسة الكاملة
(الثورة المالية ..)	٢٩٥	١	(الثروة المالية ...)
بمقدار ٣٨٪	٣٣٢	٤	بمقدار ١٣٨٪



المطبعة العصرية - دبي، هاتف : ٢٨٢٣٦٥٥ - ٠٤